مجموعة مؤلفين

انفصال جنوب السودان

المخاطر والفرص



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

يمثّل السودان حالةً ثقافية فريدة تجمع بين عالم الثقافة العربيّة الإسلاميّة وعالم الثقافات الإفريقيّة. هو بذلك، كيان عربي لا يشبه الأغلبية العُظمى من الكيانات العربيّة، الآسيويّة منها والإفريقيّة، هو قُطر منسوج وحده، وقد جهل تنوّعَه وثراءه حتّى أهلُه أنفسهم.

يضمّ هذا الكتاب مجموعة أوراق كتبها باحثون من مختلف الدول العربيّة ودرسوا فيها تداعيات وتحدّيات انشطار السودان إلى دولتين؛ وأهمها: التداعيات الاقتصاديّة، ولا سيما النفطية منها، والتداعيات السياسيّة، ومخاطر أن تنتشر عدوى الانفصال، فتشمل أقاليم أخرى، ومسائل الدّيْن السوداني، وترسيم الحدود بين الشطرين، والجنسية، وغيرها من الاستحقاقات القانونية للجنوبيين الذين عاشوا حياتهم في الشمال، والشماليين الذي عاشوا حياتهم في الجنوب... إضافة إلى تأثيرات انفصال الجنوب المحتملة في أمن القرن الإفريقيّ والبحر الأحمر...

السعر: ١٦ دولاراً



ISBN 978-9927-4003-1-5



انفصال جنوب السودان

المخاطر والفرص

انفصال جنوب السودان

المخاطر والفرص

إجلال رأفت
أماني الطويل
حمدي عبد الرحمن
الشفيع خضر سعيد
الصادق بخيت الفقيه
عبد الله علي إبراهيم
عبد الله الفكي البشير
عبد الوهاب الأفندي
فارس بريزات
محمود محارب
مضوي محمد الترابي
النور حمد

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص/ إجلال رأفت... [وآخ.].
٤٨٠ ص.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-9927-4003-1-5
١. جنوب السودان ـ الأحوال السياسية. ٢. جنوب السودان ـ السياسة والحكومة. ٣. التعددية الثقافية ـ السودان. ٤. حركات التحرير ـ السودان. ٥. السودان ـ العلاقات الخارجية. ٦. السودان ـ العلاقات الإثنية. ٧. دارفور (السودان) ـ أحوال سياسية. أ. رأفت، إجلال.

962.9043

العنوان بالإنكليزية
The Secession of Southern Sudan:
Risks and Opportunities
A Group of Researchers

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٢

المحتويـات

القسم الثاني
التأثيرات الخارجية

القسم الثالث
النتائج والتحديات

قائمـــة الجـــداول

قائمة الأشكال

المساهمــون

إجلال رأفت

أستاذة غير متفرّغة في كلّيّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة في جامعة القاهرة. لها اهتمام بالدراسات الإفريقيّة والقرن الإفريقيّ، نشرت العديد من الأبحاث والدراسات عن غرب إفريقيا والقرن الإفريقيّ والعلاقات المصريّة الإفريقيّة، والعلاقات الفرنسيّة الإفريقيّة، وأزمات السودان، وبخاصّة جنوب السودان ودارفور وعن العلاقات المصريّة ـ الإفريقيّة وبخاصّة المصريّة ـ السودانيّة.

أماني الطويل

مديرة وحدة الدراسات الإفريقيّة في مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية بالأهرام. عملت مستشارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ وأستاذة زائرة في جامعة جورج واشنطن. لها العديد من المؤلّفات الصادرة عن مركز الأهرام ودور النشر المصريّة والعربيّة.

حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسيّة في معهد دراسات العالم الإسلاميّ، جامعة زايد ـ الإمارات العربيّة المتحدة. مؤسّس ومدير برنامج الدراسات المصريّة الإفريقيّة ـ جامعة القاهرة.

الشفيع خضر سعيد

كاتب وناشط سياسيّ معارض. تابع مفاوضات اتفاقيّة السلام الشامل، كما ساهم في مفاوضات اتفاقيّة القاهرة، بين الحكومة والمعارضة.

الصادق بخيت الفقيه

دكتوراه الفلسفة في الإعلام السياسي والدبلوماسية، وماجستير في فلسفة الإعلام. درس الفلسفة والتاريخ والأنثروبولوجيا في كلية الآداب، جامعة الخرطوم، وعلم الاجتماع في جامعة القاهرة في الخرطوم، السودان. الأمين العام لمنتدى الفكر العربي في عمان ـ الأردن. حاضر ودرّس في العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العليا. كتب مئات المقالات للصحف السودانية والعربية والأجنبية والمواقع الإلكترونية. يحمل درجة سفير بالدرجة الأولى الخاصة، في وزارة الخارجية، السودان. اختير سفيرًا للسلام بواسطة فيدرالية الأديان الدولية للسلام العالمي (IIFWP).

عبد الله علي إبراهيم

أكاديميّ وصحفيّ ومسرحيّ. تخرّج من جامعة الخرطوم وجامعة إنديانا في الولايات المتحدة. أستاذ شرف للتاريخ الإفريقيّ والإسلاميّ في جامعة ميسوري الأميركيّة.

عبد الله الفكي البشير

باحث سوداني مقيم في دولة قطر. تخرّج في كلّيّة الآداب، جامعة الخرطوم، ببكالوريوس في الآداب ـ مرتبة الشرف، ثمّ نال منها ماجستير في الآداب عام ٢٠٠٥، ويُعدّ فيها حاليًا لدرجة الدكتوراه.

عبد الوهّاب الأفندي

أستاذ مشارك في العلوم السياسيّة في «مركز دراسات الديمقراطيّة بجامعة وستمينستر» في لندن، ومنسّق برنامج الديمقراطيّة والإسلام في المركز. يشغل حاليًا، إضافة إلى ذلك، وظيفة زميل في برنامج المتغيّرات الكونيّة في مجالس البحوث البريطانيّة. وهو أستاذ زائر في «مركز الدراسات الإسلاميّة» في جامعة كامبريدج.

فارس بريزات

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، عمل في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» باحثًا مشاركًا ورئيسًا لبرنامج الرأي العام في المركز.

كما عمل رئيسًا للهيئة البحثية في «معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية» في جامعة قطر. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة «كنت» البريطانية عام ٢٠٠٣، والماجستير في علم الاجتماع السياسي من الجامعة نفسها. من منشوراته بالإنكليزية كتاب **الإسلام والمسلمون والديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط** من منشورات «لامبرت» الأكاديمية ٢٠١٠، وورقة بعنوان «معنى الديمقراطية: كيف يفكر العرب؟» في مجلة **الديمقراطية في** واشنطن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وورقة بعنوان «أثر القنوات الفضائية على الرأي العام العربي»، في كتاب **الإعلام العربي الجديد**، من منشورات إيثاكا برس، ٢٠١٠.

محمود محارب

باحث مختص بالشؤون الإسرائيليّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ وأستاذ الدراسات الإسرائيليّة والعلوم السياسيّة في جامعة القدس العربيّة.

مضوي محمد الترابي

ناشط سياسيّ سودانيّ، عمل في مراكز بحث أميركية وبريطانيّة عدّة. نائب برلمانيّ، ترأس اللجنة الفرعية للأمن والدفاع في البرلمان السودانيّ في دورة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠.

النور حمد

باحث وناشط سياسيّ وكاتب صحفيّ سودانيّ مهتم بقضايا التحوّل الديمقراطيّ في السودان، وبإعادة تعريف علاقة القرن الإفريقيّ بالعالم العربيّ.

مقدمـــة

يضمّ هذا الكتاب، الذي يصدره المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، مجموعة من الأوراق، كتبها باحثون من مختلف الدول العربيّة، يجمع بينهم الاهتمام بالشأن السودانيّ، والشأن العربيّ، وما يربط بين هذين الشأنين من تداخلات متنوّعة. تُعالج هذه المجموعة من الأوراق البحثية التي يضمّها هذا الكتاب، التحدّيات المختلفة التي يتوقّع هؤلاء الباحثون أن تنجم عن انشطار القطر السودانيّ إلى دولتين. لهذه التحدّيات شقّان: شقٌّ أوّل يُواجه الدولة السودانيّة الأمّ، أي الدولة السودانيّة الشماليّة، وكذلك الدولة الوليدة في جنوب السودان. وشقٌّ ثانٍ يُواجه منظومة الأمن القوميّ العربيّ برمّتها، نتيجة انفصال الجنوب الذي غالبًا ما يقود الدولة الجنوبيّة الوليدة إلى الدوران في فلكٍ جديد، يُباعد بينها وبين الأخذ بالحسبان مُقتضيات الأمن العربيّ؛ فهي بطبيعة الحال سوف تمارس خياراتها السياسيّة الجديدة بناءً على الدوافع التي جعلتها تنفصل، ابتداءً، عن الدولة السودانيّة الأمّ.

في الشقّ الذي يواجه الدولة السودانيّة الأمّ، غطّت هذه الأوراق محاور مختلفة، منها، على سبيل المثال لا الحصر، التأثيرات الاقتصاديّة في دولة الشمال، نتيجة ذهاب الجنوب الذي تضمّ أراضيه أكثر من ثلثي مقدار النفط الذي أصبح السودان يُنتِجه ويُصدّره في السنوات العشر الأخيرة. كما ناقشت هذه الأوراق التداعيات السياسيّة لانفصال الجنوب، وإمكانية أن تنتشر عدوى الانفصال، فتشمل أقاليم أخرى، مثل إقليم دارفور. كما أنّ هناك إقليمي جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، اللذين تمثّل قيادتهما السياسيّة الحالية جزءًا من الحركة الشعبيّة الجنوبيّة التي قاتلت الحكومة المركزية في

الخرطوم، ووصلت في نهاية حراكها إلى فصل الجنوب عن الشمال. غير أنّ اتفاقية نيفاشا التي منحت الجنوب السودانيّ حقّ تقرير المصير الذي قاد إلى أن يختار الجنوبيّون الانفصال، وبأغلبية كاسحة، لم تعطِ هذين الإقليميّن حقّ تقرير المصير كما أعطت الجنوب، بل أعطتهما ما سُمّي «المشورة الشعبيّة». غير أنّ «المشورة الشعبيّة» لا تقدّم ضمانًا للبقاء في مظلّة الدولة الشماليّة؛ فهي الأخرى مفتوحة في بعض احتمالات تداعياتها إلى أن تبلغ خيار الانفصال، لكن بآلية مختلفة. ويُلاحظ أنه بعد أن أصبح انفصال الجنوب واقعًا، أخذ هذان الإقليمان يتململان، بشكل أكثر وضوحًا في وجهة تدفع باستمرار نحو مزيد من الاستقلال والتباعد عن الحكومة المركزية في الشمال. وعلاوة على هذا وذاك، لا يوجد ما يمنع جبهة الشرق التي وقّعت مع الحكومة السودانيّة «اتفاقية أسمرا»، من أن تسير هي الأخرى في وجهةٍ تدعو بها إلى الاستقلال بذلك الإقليم، أو على أقلّ تقدير، النكوص به مرّة أخرى إلى الاضطراب وحمل السلاح على المركز. إلى جانب ذلك، نفضت حركة مني أركو مناوي الدارفورية يدها من اتفاق أبوجا، وترك قائدها الخرطوم وعاد إلى العمل المسلّح ضدّ حكومة الخرطوم مرّة أخرى(*). الشاهد أنّ كلّ نُذُر التشظّي تتجمّع سُحبها الآن في سماء السودان، ما يلقي على عاتق الحادبين على أمن القطر السودانيّ واستقراره، ومن ورائه الأمن القوميّ العربيّ برمّته، مهمّة تلمس طرائق جديدة للتعامل مع التحدّيات الجيوستراتيجيّة التي أصبحت تتهدّد القطر السودانيّ، ومن ورائه الأمن القوميّ العربيّ على الصعيدين القطريّ والإقليميّ، بشكل غير مسبوق على الإطلاق. وقد حاول الباحثون الذين يضمّ هذا الكتاب أوراقهم، مناقشة هذه القضايا، مسلّطين الضوء على مختلف جوانب الشأن السودانيّ، في هذا المنعرج الخطر الذي تمرّ به الأمّة العربيّة.

لمست هذه المجموعة من الأوراق، في شقّ التحدّيات التي سوف تواجه الدولة الشماليّة في السودان، جملةً من المشاكل التي سوف تبرز إلى السطح نتيجة الانفصال. من بين هذه المشاكل مشكلة منطقة أبيي التي لم تُحسَم تبعيّتها حتّى الآن. كما لمست مشكلة الدَّيْن السودانيّ الضخم،

(*) اعتقل في جنوب دارفور في أيار/ مايو ٢٠١٢.

ومشكلة ترسيم الحدود بين الشطرين، ومسألة الجنسية، وغيرها من الاستحقاقات القانونية للجنوبيين الذين عاشوا حياتهم في الشمال، والشماليين الذي عاشوا حياتهم في الجنوب. كما ناقشت بعض من هذه الأوراق التحدّي المتمثّل بقيام دولة مستقرّة في الجنوب، وضرورة أن تكون العلاقة بين الدولة الوليدة والدولة الأمّ، علاقةً سلميةً خاليةً من بؤر التوتّر والنزاعات. تعرّضت أوراق هذا الكتاب أيضًا إلى قضيّة إدارة التنوّع في الدولة السودانيّة شديدة التنوع، وفشل الدولة السودانيّة منذ استقلالها عن الاستعمار البريطانيّ في عام ١٩٥٦، في إدارة ذلك التنوّع، وفي إفساح المجال للثقافات السودانيّة المختلفة لكي تعبّر عن وجودها. ما قاد إلى احتدام حالةٍ من الغُبن الثقافيّ، ومن الاحتقانات العرقيّة، ومن التظلّمات الجهويّة التي تداعت إلى شطر القُطر إلى دولتين، ولا تزال تتهدّد بقيته بمزيد من التفتيت، ما لم يتغيّر المسار وتُراجَع هذه المسيرة الطويلة المملوءة بالإخفاقات.

أمّا في الشقّ المتعلّق بالأمن القوميّ العربيّ فقد لمست الأوراق تأثيرات انفصال الجنوب في الأمن المائيّ لكلّ من مصر والسودان. كما لمست تأثيرات انفصال الجنوب المحتملة في أمن القرن الإفريقيّ والبحر الأحمر. يُضاف إلى ذلك صراع القوى الكبرى في القرن الإفريقيّ وإقليم البحيرات، والدور المحتمل لدولة الجنوب الوليدة في ذلك الصراع. كما تطرّقت بعض الأوراق إلى الموقف الأميركي من السودان، ومسارات التفاعل وطبيعة المخطّطات المرتبطة بالاهتمام الأميركي بالإقليم. كما تعرّضت بعض الأوراق إلى التغلغل الإسرائيلي في السودان منذ خمسينيات القرن الماضي وحتّى وقتنا الراهن، وأتت في هذا الصدد بمعلومات ربّما تكون صادمة لكثيرين. وهي معلومات توثّق لاتّصال بعض النُّخب السودانيّة بالكيان الصهيونيّ منذ خمسينيات القرن الماضي. لمست بعض الأوراق أيضًا، بشكل جريءٍ جدًّا، سيرة تآمر الأقطار العربيّة بعضها على بعض، وعبثها بأمن بعضها بعضًا. كما لمست انعدام استراتيجية أمنيّة قوميّة قائمة على ثوابت واضحة.

❋ ❋ ❋

يمثّل انفصال جنوب السودان عن شماله أوّل حدثٍ من نوعه وسط مجموعة الدول المنضوية تحت لواء جامعة الدول العربيّة. ولذلك، فإنّ انشطار القطر السودانيّ على هذا النحو إنّما يمثّل تحدّيًا غير مسبوقٍ لهذه المنظومة، كما يمثّل نذيرًا عريانًا باحتمال تكرّر هذه الحالة في دول أخرى. وحين يُصدر المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات هذا الكتاب، في هذا المنعطف الحرج في تاريخ السودان، وفي تاريخ المنظومة العربيّة، فهو إنّما يهدف من وراء ذلك إلى وقفة تأمّلٍ بحثيةٍ جادّةٍ لهذه الحادثة الخطيرة غير المألوفة؛ فانفصال جنوب السودان عن شماله، حدثٌ ضخمٌ، يتطلّب من الباحثين والمثقّفين في فضاء الثقافة العربيّة الإسلاميّة، سبر أبعاده بطرق جديدة مغايرة لِما ظلّ سائدًا. التحدّي الماثل الآن هو العمل على تماسك ما تبقّى من الدولة السودانيّة، وكذلك العمل الجاد على جعل منظومة دول الجامعة العربيّة أكثر حصانةً، وأكثر مناعةً ضدّ أدواء الاختراق الدوليّ والإقليميّ، ومن ثمّ أكثر استعصاءً على الشرذمة والتفتيت؛ فدور المراكز البحثية، بخاصّة التي تُعنى بدراسات السياسات، شأن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، إنّما يتعلّق بتشخيص الواقع القائم بكلّ الحيدة والموضوعيّة والصرامة العلميّة. تلي ذلك محاولة المساعدة في رسم الثوابت القوميّة والترويج لها، وتمليكها للنُّخب، ومن ورائها الجمهور العريض، الذي ينضوي تحت الكتلة الضخمة المتجانسة ثقافيًا والمتنافرة سياسيًا، المُسمّاة الدول العربيّة. الهدف هو أن تتحوّل هذه الرؤى، عن طريق ضغط الشعوب على حكوماتها عبر حراك التغيير في صوره المختلفة، إلى ثوابت استراتيجية قوميّة، ومن ثمّ إلى سياسات تبقى مصاقبةً، على الدوام، لتلك الرؤى الاستراتيجية القوميّة الكلّيّة.

أهميّة السودان

السودان دولة مفتاحيّة في ما يتعلّق بشؤون الأمن القوميّ العربيّ؛ فهي دولة تمثّل العمق الاستراتيجي الأهمّ لمصر. ومصر هي الدولة العربيّة الأكبر وزنًا من الناحية السياسيّة، والأكثر أهميّة في منظومة الأمن القوميّ العربيّ من حيث الجيوستراتيجيا. كما أنّها تمثّل دولة مركزيّة في منظومة الدول العربيّة، من حيث الترابطات التاريخيّة للإقليم. يُضاف إلى ذلك،

أنّها الدولة الأكبر عطاءً من حيث مقدار الدفق الثقافيّ في المتشكّل العربيّ المعاصر. إلى جانب كلّ ذلك، فإنّ مصر هي الدولة الأكبر من حيث عدد السكّان في كلّ المنظومة العربيّة. بل إنّ مصر والسودان تمثّلان مجتمعتين، من حيث الكثافة السكّانيّة، ما يزيد على ثلث سكّان العالم العربيّ. كذلك نجد أنّ أمن مصر مرتبطٌ عضويًا بأمن السودان؛ فإن استقرّ السودان استقرّت مصر وأمنت، وإن تزعزعت أحوال السودان تزعزعت مصر، وأصبح أمنها على المحك. فالأمن المائيّ لمصر أمرٌ بالغ الأهمية، لأنّه يعني أمنها الغذائي، ويعني تبعًا لذلك ضمان استقلال قرارها السياسيّ، ومصر لن تملك قرارها السياسيّ، إلّا إذا اكتفت ذاتيًا من حيث الغذاء، وهذا لن يتسنّى لها إلّا بالتكامل مع السودان. والخبراء يُجمعون على أنّ الأمن الغذائي للدول العربيّة برمّتها لا يمكن أن يكتمل إلّا بالارتفاق بأراضي السودان الشاسعة المنبسطة، ومناخاته المتنوّعة، ومائه الوفير، إضافة إلى وفرة الأيدي العاملة فيه، وفي جارته مصر. فكلّ من ينظر إلى منظومة الأمن القوميّ العربيّ بمنظور كلّي، لا يملك سوى أن يرى تماسك تلك المنظومة، مرتبطًا باستقرار كلّ من مصر والسودان وتكاملهما أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا. وقد أتاحت الثورة المصريّة التي لا تزال تخلّقاتها تنداح، فُرصًا أفضل لوضع العلاقات المصريّة السودانيّة في إطارها الصحيح. هذا إن سارت أمور الثورة في الوجهة المُنتظرة لها، ولم تُجهَض، أو تُفرَغ من محتواها.

السودان أيضًا، علاوة على ما تقدّم، دولة شديدة الأهميّة في منظومة الدول التي تشكّل ما يُسمّى القرن الإفريقيّ. لذلك، فإنّ احتفاظ السودان بعلاقات متينة ببقية منظومة دول القرن الإفريقيّ، بخاصّة تلك التي لا تنضوي تحت لواء جامعة الدول العربيّة، مثل إثيوبيا وإريتريا، إنّما يمثّل واحدًا من أهم ضمانات أمن البحر الأحمر، وأمن باب المندب، وأمن خليج عدن. بل إنّ المحافظة على علاقاتٍ حسنةٍ بهذه الدول والعمل على تمتينها، على الأصعدة كلها، إنّما تمثّل العامل الأهم في الحدّ من فرص الاختراق الإقليميّ والدوليّ للأمن القوميّ العربيّ من خلال دول الثغور العربيّة، مثل السودان والصومال. فالتفريط العربيّ في أمن السودان واستقراره، واستقرار الصومال ناتج من قلّة الوعي بأهميّتها الشديدة

لمنظومة الأمن القوميّ العربيّ؛ فللسودان ارتباط تاريخيّ، وإثنيّ، ولغويّ، وثقافيّ، ودينيّ، واقتصاديّ بكلٍّ من إثيوبيا وإريتريا وتشاد. ويمثّل السودان بذلك، وبغيره، حالةً ثقافية فريدة تجمع بين عالم الثقافة العربيّة الإسلاميّة وعالم الثقافات الإفريقيّة. وبهذا الوصف يمثّل السودان كيانًا عربيًّا لا يشبه الأغلبية العُظمى من الكيانات العربيّة، الآسيويّة منها والإفريقيّة، كما يمثّل، في الوقت نفسه، كيانًا إفريقيًّا لا يشبه الكيانات الإفريقيّة المحيطة به! السودان بهذا الوصف قطر منسوج وحده، وقد جهل تنوّعه وثراءه حتّى أهله أنفسهم، فأصبحوا لقمة سائغة للاستلاب بالهويّة العربيّة في تجلّيها الشعاريّ. كما جهله العرب، فلم يروا فيه سوى فضاءٍ قابلٍ للاستتباع، فاستخدموه معبرًا للأسلمة التبشيريّة الشعاريّة الطقوسيّة الخالية من المضامين الحضاريّة. وما قام به المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، وهو يصدر هذا الكتاب الرائد، إنّما يمثّل ضربة البداية في تسليط الضوء على هذا القطر شديد الأهميّة. فهذا القطر ذو السمات المميزة، بحاجة إلى إعادة تنغيم جديدة، تضع مكوّناته العربيّة والإفريقيّة في نسق منتج. أي، إعادة تنغيم لمكوّناته تضعه في مدار نهضويّ يحفظ له هُويته المتميّزة، ويجعل منه حقلًا للتثاقف الخلّاق، والتعايش السلميّ، والديمقراطيّة؛ فقد أضحى السودان، نتيجة حالة الاستلاب الطويلة التي عاشها، بؤرة للحروب والنزاعات التي يؤجّج نارها الغبن الناتج من الاستعلاء الثقافيّ وتهميش الآخر المختلف.

خطر التعويل على الحلول القُطريّة

ما تؤكّده في هذه المقدّمة أنّ معالجة قضايا الأمن والاستقرار وتهيئة الأجواء للنمو المطّرد، واللحاق بركب التقدّم الذي أخذ ينتظم أرجاء الكوكب كلّها، لن يتم لأيّ دولة عربيّة وهي تعتمد الحلول المنحصرة في محاولة تأمين نفسها منفردة، حاصرة جهودها في نطاقها القُطريّ الخاصّ بها. ولو كانت النزعة القُطريّة تخدم أغراض النمو المطّرد لأبقت عليها أوروبا، التي يقلّ فيها ما يجمع أقطارها، وبما لا يُقاس، مقارنة بالعالم العربيّ. فالعالم العربيّ تجمع بين مكوّناته سمات عديدة. وحتّى تخومه المتمثّلة بأقطار مثل السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا، تجمع بينها

وبين العالم العربيّ وشائج عديدة لم تتوفّر لمجموعة الاتحاد الأوروبيّ. هذا العالم العربيّ يواجه، في حقيقة الأمر، تحدّيًا واحدًا، فهمت كلّ دوله منفردةً فيه ذلك التحدّي، أم لم تفهم. هذا التحدّي الجماعي يفرضه، وبالضرورة، على منظومة الدول العربيّة مجتمعة وجود دولة إسرائيل، وما تمثّله إسرائيل في استراتيجيّات الدول الكبرى، بخاصّة الولايات المتّحدة الأميركية. فوجود دولة إسرائيل إنّما يمثّل تحدّيًا ثابتًا للدول العربيّة مجتمعة، كما يمثّل تحدّيًا ثابتًا لكلّ دولة من دول هذه المنظومة على حدة. فدولة إسرائيل، دولة لا تملك، وفق الأيديولوجيا التي تأسّست عليها، ردّ نفسها عن السعي الثابت لتفتيت هذه الكتلة الجيوسياسيّة الضخمة المحيطة بها، المسمّاة بالدول العربيّة. وإسرائيل لا ترى أمنها واستمراريّة بقائها وسيطرتها وتفوّقها، ممكنةً، بغير الإبقاء على المنظومة العربيّة في حال تنافرٍ دائمٍ وتشرذم. ولذلك، فإنّ التحالفات التي تعقدها الدول العربيّة منفردة مع القوى الغربيّة، ومع إسرائيل في الخفاء، لن تحفظ لها أمنها القوميّ القُطريّ كما تتوهّم. لا على المدى البعيد، ولا حتّى على المدى القريب! فشواهد تحقيق حالةٍ من الأمن القُطريّ في المدى القصير، هي الطعم القاتل الذي لن يلبث أن يودي بأمن تلك الدول في نهاية المطاف.

لم يكن الأمن القومي العربيّ مهتزًّا ومختَرَقًا عبر تاريخه كما هو اليوم. ومن ينظر بعناية إلى الصورة الماثلة الآن، لن تفوته رؤية الخيط الرابط بين هذه الموجة العاتية من القلاقل والزعازع التي تنتظم في العالم العربيّ الآن من الخليج العربيّ إلى ساحل الأطلسيّ من جهة، وإهمال البعد القوميّ في العناية بالأمن القُطريّ من جهة أخرى. في العقدين الأخيرين، أُنهِكَ العالم العربيّ، وشُرذِم سياسيًا، وبُدِّدت طاقاته بشكل ممنهج. بُدِّدت أموال عربيّة بالغة الضخامة في دفع فواتير الحرب الأميركيّة على العراق في مرحلتيها: مرحلة إخراج العراق من الكويت، ومرحلة إسقاط نظام صدام حسين. ولو استُخدمت هذه الأموال في وجهة النمو والتحديث، لربّما كان العالم العربيّ اليوم في مصاف النمور الآسيوية. بيعت أيضًا كميّات هائلة من الأسلحة باهظة الثمن إلى الدول العربيّة. وكلّ تلك الأسلحة التي تُشترى لا تمثّل في غالب حالها سوى صفقاتٍ لخطب الودّ. ولا أظنّ

أنّنا عرفنا لتلك الأسلحة، في تاريخنا القريب، استخدامًا يُذكر!

لقد أثبت الصراع بين الثوّار الليبيّين ونظام العقيد القذافي، ضعف منظومة الأمن القوميّ العربيّ. فالجامعة العربيّة التي قامت بدعوة مجلس الأمن لإقامة منطقة للحظر الجوي فوق سماء ليبيا لحماية المدنيّين من قصف طائرات نظام العقيد معمر القذافي، لم تملك، حين جاء أوان التنفيذ العمليّ، سوى أن تضع الأمر في يد مجلس الأمن، ومن ورائه فرنسا وبريطانيا وبعض دول المجموعة الأوروبيّة، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا. بل لم تشارك في هذا الحشد العسكري سوى رسل دولتين عربيّتين، هما قطر والإمارات. فلو كانت هناك رؤية عربيّة موحّدة، وكانت هناك آليات عربيّة لفرض الحلول، لأصبح من الممكن استصدار قرار منع الحظر من مجلس الأمن، لكن على أن تتولّى التنفيذ الدول العربيّة. بل لو كانت دولتان كبيرتان مثل مصر والسعودية على وفاق في رؤيتهما لِما يمكن أن يكون شأنًا داخليًا، ولِما يمكن أن يدخل في باب المجازر ضدّ المدنيّين لأمكنهما تنفيذ الحظر، وتقييد يد العقيد القذافي عن الفتك بشعبه. غير أنّ تلك الحدود الدنيا من الاتفاق ليست متوفّرة بين أيّ دولتين عربيّتين، دعك من المنظومة كلّها. فالدول الغربيّة حين تتدخّل تريد أن تجني مكاسب من وراء تدخّلها، ولا تهمّها في محاولتها لجني المكاسب الاعتبارات المتعلّقة بالأمن القوميّ العربيّ. بل إنّ سانحة التدخّل ربّما استُخدمت لضرب الأمن القوميّ العربيّ في مقتل!

الشاهد، أنّ الجامعة العربيّة منظّمة بلا رؤية، وبلا ثوابت استراتيجيّة، وبلا آليّات، وبلا أسنان. فلو كانت هناك ثوابت قوميّة واضحة، ولو كانت هناك آليّات، ومنظومة عسكريّة عربيّة موحّدة تملك القدرة على التهديد وعلى تقديم الدعم العسكريّ في حالة الحاجة، وعلى فرض الحلول، لربّما أمكنت حماية السودان من أن يصبح نهبًا لمطامع الدول الكبرى، ولضغوط الدول الكبرى، بل ولمطامع دول الجوار الإقليميّة. ولأمكن من ثمّ تغيير مسار قضيّة الجنوب فيه، وقضيّة دارفور وغيرها من قضايا الصراع السودانيّة ـ السودانيّة، التي أصبحت اليد الدوليّة، واليد الإقليميّة الإفريقيّة فيها، أطول وبما لا يُقاس من اليد العربيّة.

المثاقفة بدلًا من الاستتباع

يُرجى أن يفتح هذا الكتاب نافذة جديدة في الاهتمام بالشأن السودانيّ، وفي المعرفة الراسخة بأهميّة السودان الجيوستراتيجيّة لمنظومة الأمن القوميّ العربيّ الكلّيّة. كما يُرجى أن يكون ضربةً للبداية في مسار إعادة التفكير في تكييف علاقات دول المركز العربيّ بدول التخوم العربيّة، مثل السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي، لا بمحاولة استتباعها وطمس هويّاتها المركّبة، بل بجعلها رافدًا إضافيًّا للمنظومة الكلّيّة للثقافة العربيّة الإسلاميّة، وما يمكن أن يكون لها من تمدّدات في الأقاليم الثقافيّة المغايرة. بل إنّنا لنرجو تعميق وتوسيع مفهوم المثاقفة بين المركزيّة العربيّة وتخومها المرتبطة بها ثقافيًا ووجدانيًا وجيوسياسيًا ليشمل دولًا مجاورة بالغة الأهميّة، وهي قريبة جدًّا من المتشكّل العربيّ الإسلاميّ، مثل إريتريا وإثيوبيا وتشاد والكاميرون والنيجر ومالي والسنغال.

لا بدّ، في ختام هذه المقدمة، من الإشارة إلى ضرورة الإحياء الحضاريّ، وأهمية امتلاك مشروع حضاريّ. فالثوابت القوميّة لا تقوم في الفراغ. والاستراتيجيا الكلّيّة لا تقوم في فراغ أيضًا. فالسبب وراء حالة التشرذم والضِعة القائمة الآن ليس الاستهداف الخارجيّ، بقدر ما هو الضعف الداخليّ، وانطفاء الوقدة الحضاريّة التي صنعت في ما مضى كلّ ما مثّله في مسار الحضارة الإنسانيّة هذا الفضاء العريض الذي نُسمّيه «العالم العربيّ». لا بدّ لنا ونحن نتحرّك على جبهة السياسة من أن نتحرّك أيضًا على جبهتي الفكر والثقافة. بل إنّ السياسة التي تسير من غير أن تستصحب معها هذين البُعدين لن تفضي إلى برٍّ للأمان.

لا بدّ من إدارة حوار جديدٍ أعرض وأعمق ممّا ظلّ جاريًا. لا بدّ من أن تعمل مراكز الأبحاث عندنا على جبهتي الفكر والثقافة بالقدر نفسه الذي تعمل به على جبهة السياسة والاستراتيجيا. لا بدّ من جرّ النخب ومدرجات الجامعات، والمدارس، والمساجد والكنائس والمقاهي، إلى ساحة الحوار الحرّ؛ فالبعث الحضاريّ لن يتأتّى من غير أن نؤسّس لثقافة الحوار، ومن غير أن نتعرّف إلى ما يجمعنا كإقليم ذي سمات حضاريّة

متميّزة. علينا أن نتعرّف إلى ما هو مخزون في سنامنا الثقافيّ، ما يحمل سِمات مستقبليّة تحمل ترياقًا ضدّ الاستلاب وضدّ الاغتراب عن الذات، وضدّ كلّ ما يذخر به عالمنا الحاضر من قتل ذريع للإنسان في الإنسان. إنّ كل ما نعانيه الآن يمكن أن نردّه، باختصار شديد، إلى ضمور قامتنا الحضاريّة، وإلى غربتنا عن جذورنا الحضاريّة، وإلى عدم وعينا بما يجب علينا عمله وفق سُلّم أولويّات واضح المعالم.

القسم الأول

مقدمات الانفصال

الفصل الأول

انفصال جنوب السودان: نظرة كلّيّة في مفترق التحوّل الماثل

النور حمد

مُلخص

يناقش هذا الفصل انفصال جنوب السودان، بوصفه مقدّمةً لتفتيت القطر برمّته، إن تواصلت فيه حركات «سيسَنَة الهوية». كما يعرض ضبابيّة الرؤية العربيّة للسودان، وإخفاقها في تقدير أهميّته الجيوستراتيجيّة، ومخاطر تفتّته على كيان الأمّة. يتطرّق هذا الفصل أيضًا إلى إشكالات النظرة المصريّة للسودان، وعجز النُّخَب المصريّة عن الخروج من قالبها الاستعماريّ الخديويّ. كما يناقش حاجة العالم العربيّ إلى رؤيةٍ تُخرجه من دائرة الهيمنة، بعد أن أخفقت المشاريع «اليسار/عروبيّة» و«الإسلاميّة». فأُحادية القطب، التي أعقبت انهيار الكتلة الشيوعيّة، ثبتت مرحليّتها، ما يستلزم نظرة جديدة، استنادًا إلى بعض إشراقات الفكر العالميّ والعربيّ المعاصر، وإلى مؤشّرات ثورتي تونس ومصر، وما حقنتنا به المشهد العربيّ من طاقةٍ جديدة، تُلمح هذه الدراسة إلى ما تراه تَخَلُّقًا لمسارٍ جديد، يمكن أن يرفع عن الرقبة العربيّة أنشوطة التفتيت والهيمنة.

مقدمة

أُعلنَ انفصال جنوب السودان عن شماله، في اللحظة التي غصّت فيها

شوارع القاهرة بالجماهير المصريّة المطالبة بتنحية الرئيس حسني مبارك عن سُدّة الرئاسة. وتلك واحدةٌ من المفارقات العجيبة، التي تقاطعت فيها الأحداث في القُطرين الشقيقين المتشاكسين، على نحوٍ غريب!! الشاهد هنا، أنّ هناك اقترانًا بين انفصال الجنوب السودانيّ، ووجود الرئيس حسني مبارك، على سدّة الحكم في مصر، عبر العقود الثلاثة الأخيرة! غير أنّ مبارك، ذهب في اللحظة التي ذهب فيها جنوب السودان عن شماله! فلو تقدّمت ثورة كانون الثاني/ يناير المصرية قليلًا، أو لو تأخّرت اتفاقيّة نيفاشا (٢٠٠٥) التي قادت إلى انفصال الجنوب، قليلًا، لربّما تغيّر الوضع. فالذين ثبّتوا أركان نظام حسني مبارك، من الإدارات الأميركيّة المتعاقبة، وجعلوا اقتلاعه أمرًا بالغ الصعوبة، فبقي في الحكم ثلاثين حولًا، هم أنفسهم الذين ساقوا حكومة الإنقاذ السودانيّة، معصوبة العينين، لتبصم بأصابعها العشرة على انفصال الجنوب السودانيّ. ترك نظام حسني مبارك الأمن القوميّ العربيّ خلف ظهره، ومعه وحدة السودان، وأمن مصر، واهتم بشؤون عصابته الحاكمة، وبدوام سيطرتها عبر آليّة التوريث. تحت تلك السماء المكفهرّة، والأفق المنغلقِ، والخلط الموبق للأوراق، رضخت «الإنقاذ» للإرادة الأميركيّة رضوخًا مذلًا. فعلت ذلك على الرغم من تنطّعها بمعاداة الغرب! رضيت أن تكون الثغرة التي يحدث منها أكبر اختراقٍ للأمن العربيّ والإسلاميّ، منذ نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨. وفي مفارقةٍ لا تخلو من بعض الفكاهة الحامضة، احتفل نظام الإنقاذ بالانفصال!! مُبَشِّرًا سكّان ما تبقى من القطر السودانيّ، بخلو الجوّ من كلّ ما يعكر صفو «تطبيق الشريعة الإسلاميّة»[1].

لا أريد، بطبيعة الحال، أن أُلقي باللوم كلّه على الرئيس حسني مبارك

---

(١) ورد في: الانتباهة (السودان)، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، ما نصّه: «إنّ السودان سيعتمد دستورًا إسلاميًّا إذا انفصل الجنوب، وسيكون الإسلام الدين الرسميّ للدولة، وستكون اللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة»... «بهذه الكلمات الواضحة يكون الرئيس عمر البشير قد وضع اللبنة الأولى في بناء دولة السودان الشماليّ القادمة بعد انفصال الجنوب، وحدّد ملامحها بشكل لا لُبس فيه... وبإلقاء نظرة فاحصة على كلمات الرئيس تلك نستطيع القول بأنّ الانفصال وفقًا لرؤية الرئيس البشير لا يعني نهاية الدنيا وإنّما محطّة مهمّة في مسيرة الدولة الإسلاميّة في السودان، ووقفة تستدعي مراجعة النفس وتطبيق الشريعة النظيفة التي لا غبش ولا «دغمسة» فيها، والانفصال بهذا المعنى هو فرصة للتخلّص من أعباء ثقيلة منعت من تطبيق الشريعة الإسلاميّة على النحو الذي يتطلّع إليه الرئيس البشير وكثير من القادة في الحركة الإسلاميّة».

ونظامه البائد، على الرغم مما لمصر من تأثير بالغ في مجريات الأمور في السودان. غير أنّ ما ظلّ جاريًا في العالم العربيّ، عبر الستين سنة الأخيرة، وإلى اليوم، يُخوّل المرء أن يُجمل أنّ السودان وقضاياه لم يجرِ التعامل معها وفق ما تقتضيه من الإدراك، ومن الإحساس بالخطورة. ولا أجد بين يديَّ ما هو أدلّ على ذلك، من حالة الفتور، وهمهمات الحسرة، والتعزية العابرة التي تلقّاها السودانيّون من إخوانهم العرب في فاجعة انشطار قطرهم. كانت تلك التعزيات الباهتة، هي كلّ ما قوبلت به هذه الطامة الكبرى. كأنّي بالمعزّين قد أيقنوا أنّ سود عواقب هذا الانشطار لن تمسّ غير السودانيّين وحدهم! وذاك لعمري حسابٌ ممعنٌ في قصر النظر.

ورد في الكتاب الحادي والثلاثين من سلسلة كتب «مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية»، أنّ الدراسات المُعاصرة التي تناولت موضوع الأمن القومي ومشكلاته، مع دول الجوار الآسيويّ (تركيا وإيران)، هي من الكثرة بمكان. أمّا الدراسات التي تناولت موضوع الجوار الإفريقيّ للعالم العربيّ، فهي من القلّة بمكان، ولا سيّما تلك التي انطلقت من دول المشرق العربيّ عمومًا، ودول الخليج العربيّ بشكلٍ خاصّ[٢]. فالسودان في الوعي العربيّ إحدى دول التخوم العربيّة في إفريقيا، شأنه، إلى حدٍّ كبيرٍ، شأن الصومال، وجيبوتي، وإلى حدٍّ ما موريتانيا. وتمثّل هذه الدول التجسيد الأكثر حِدَّةً لأزمة فهم الارتباطات الجيوستراتيجيّة للجوار العربيّ. كما أنّها تمثل أزمة الدولة القُطرية، من حيث ضعف الوعي بمهدّدات الأمن القوميّ، كما يجب أن تُفهم، وكما يجب التعامل معها. يقول سعد الدين إبراهيم إنّ أزمة الدولة القُطريّة تتجلّى بشكلٍ دراميّ في الأقطار العربيّة التخوميّة - أي تلك التي هي على أطراف العالم العربيّ - التي تجاور دولًا غير عربيّة قويّة مثل إسرائيل، وإيران، وإثيوبيا، وتركيا[٣]. والسودان واحدة من أكبر وأهمّ تلك الدول التخوميّة، التي ظلّت نُخَبه المتنفّذة، تقدّمها إلى

---

(٢) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، **الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي**، دراسات استراتيجية؛ ٣١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٧.

(٣) سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **الدولة القُطريّة وإمكانيّات قيام دولة الوحدة العربيّة**، تحرير وتقديم فهد الفانك (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ٣٣.

العالم العربيّ على أنّه قطر عربيّ، وحسب. حتّى أضحى من لا ينتمون إلى الثقافة العربيّة الإسلاميّة في السودان، وهم كثرٌ، يحسّون كأنّ السودان مختطفٌ من جهةٍ أجنبيّة. يورد فرانسيس دينق، الكاتب السودانيّ الجنوبيّ البارز، ما أشار إليه علي مزروعي في ما سمّاه «التهميش المركّب للسودان»، المتمثّل في وضعه المتضارب بين العرب والإفريقيّين، وبين العالمين المسلم والمسيحيّ؛ فالسودان، على حدّ قول مزروعي ودينق، يعتبر هويّته العربيّة أعظم قدرًا من الإفريقيّة. لذلك ينظر إليه العديد من الإفريقيّين كخائنٍ لحقيقة وضعه، ولقبوله تصنيفه كعربيّ[٤]. عبر السيطرة على مفاصل السلطة والثروة، فرضت النُّخَب السودانيّة الشماليّة الهويّة العربيّة الإسلاميّة على كلّ القُطر. استخدمت في ذلك الخطاب الإعلاميّ الأحاديّ التوجّه، ومنهج التعليم الذي يعتّم على الهويّات الأخرى. تُضاف إلى ذلك سيطرة تلك النُّخَب على الارتباطات الخارجيّة، التي ظلّت تُديرها وفقًا لهذا التأطير الحصريّ للهوية. وهكذا ظلّت النُّخَب الشماليّة، باختلاف انتماءاتها، باستثناء بعض فصائل اليسار، تقدّم السودان للجوار العربيّ الإسلاميّ على تلك الصورة[٥]. يورد فرانسيس دينق في كتابه **صراع الرؤى: نزاع الهويّات في السودان** الذي سبقت الإشارة إليه، ما ذكره بونا ملوال، الوزير الجنوبيّ في حكومة جعفر نميري، عن تسويق المسؤولين السودانيّين لأنفسهم في الدول العربيّة مركّزين على جاذبيتهم للعالم العربيّ على أُسُس عرقيّة، وثقافيّة وأيديولوجيّة دينيّة، خلافًا للاعتبارات الاقتصاديّة البحتة. يقول بونا: «كنّا دائمًا واعين لهويّتنا العربيّة لتعزيز موقفنا. . . كنّا نشعر دائمًا كصنّاع للقرار، بأنّه إذا ما عرّفنا أنفسنا كعرب ومسلمين فإنّ المزيد من المال سوف يتدفّق على السودان. ولا أنكر أنّنا قد أصبحنا رهائن نظرتنا الأيديولوجيّة تلك، وربطناها بقراراتنا وتصرّفاتنا الاقتصاديّة. في العديد من الحالات، عندما كنّا نودّ القيام بنشاط اقتصاديّ، كنا أوّل ما نفكر فيه. . . الذهاب إلى السعودية

(٤) فرانسيس دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٣٦٥.

(٥) انظر: عبد الله الفكي البشير، «التنوّع الثقافيّ والأمنية العذراء: خَيْبَة القادة والعقول الراكدة،» الأحداث (السودان)، ٨، ١٥، ٢٢ و٢٩/ ٤/ ٢٠١٠، وعلي محافظة [وآخرون]، العرب وجوارهم... إلى أين، سلسلة كتب مستقبل العربي؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٩٠.

أو الكويت لنطلب منهم باسم العروبة والإسلام أو باسم «سلّة الغذاء»، وكنّا نحصل على الأموال»(٦).

وممّا ساعد على استمرار ذلك الوضع الخاطئ، أنّ تقديم النُّخَب السودانيّة الشماليّة للهويّة السودانيّة بأنّها هويّة «عربيّة إسلاميّة»، كان يروق كثيرًا للدول العربيّة، كما أكّد ملوال. يقول منصور خالد، معبّرًا عن إنكار النُّخَب السودانيّة لمكوّنات هويّتها الأخرى: «عروبيو السودان المؤدلجون ظلّوا يرفضون رفضًا مطلقًا حتى نهاية الثمانينيات وجود أيّ هويّة ثقافيّة مميّزة للسودان. لم يقف هؤلاء عند إنكار إسهام الخصائص الثقافيّة لغير العرب من أهل السودان في تكييف شخصيّة السودان الثقافيّة، بل شمل أيضًا التنكّر لكلّ مواريث السودان الحضاريّة المنحدرة من الممالك النوبيّة؛ فالعروبيون لا يرون في تلك المواريث إلّا أثرًا بعد عين، وإن كانت لها أيّ قيمة، فهي - في تقديرهم - قيمة متحفيّة»(٧).

أنتجت تلك النظرة القاصرة احتقانات مزمنة، وهيّأت البلاد لأن تنفتح على الأدبيّات والممارسات المتنامية حول صراع المركز والهامش، وحول «سيسَنَة الهوية» (Politicization of Identity)، ما جعل كثيرًا من الجماعات الإثنيّة والثقافيّة، والجهويّة مطيةً ذلولًا لمخطّطات تفتيت الدول السودانيّة، بوعيٍ منها حينًا، وبغير وعيٍ منها حينًا آخر. وقد تكاثرت جماعات «سيسَنَة الهويّة» في السودان، في العقدين الأخيرين، كما يتكاثر الفطر في البريّة.

أولًا: مأزق الهُويّة العرقيّة والدينيّة

يمثّل السودان، من حيث الأهميّة الجيوستراتيجيّة، قطرًا ذا وضعيّةٍ غير مدركةِ الأبعاد تمامًا، لا لدى العالم العربيّ، ولا لدى أهله أنفسهم! فلا النُّخَب الحاكمة في السودان، على مرّ عهود الحكم الوطنيّ، ولا الحكومات العربيّة، استطاعت أن تحفر في ما وراء ضحالة التكييف التي انحصرت في: هل هو عربيّ؟ هل هو إفريقيّ؟ أم هل هو عربيّ/إفريقيّ؟ في حين أنّ

(٦) دينق، المصدر نفسه.

(٧) منصور خالد، السودان: أهوال الحرب... وطموحات السلام: قصة بلدين، ط ٢ (الخرطوم: دار مدارك للطباعة، ٢٠٠٨)، ص ٢٦.

المطلوب، في ما أرى، هو العبور من جدل التكييف الشكليّ على هذا النحو، إلى حيث يجب أن تتجه التساؤلات التي تستهدف رسم الكيفيّة التي يجب أن يكون عليها ارتباطه الجيوستراتيجيّ والجيوسياسيّ بالعالَمين العربيّ، والإسلاميّ. فالمكوّنات العرقيّة، والدينيّة، واللغويّة، ليست هي الأهم في رسم تلك العلاقة، بل المصالح الجيوستراتيجيّة المترابطة التي تتعلّق بالبقاء، والأمن، والنمو والمصلحة بشكلٍ عام. يصبح هذا أكثر وضوحًا إن نحن استطعنا أن نرى تلك المصلحة في إطارها الإقليميّ والكوكبيّ النضاليّ الجديد، المتمثّل بالانفلات خارج مدار الهيمنة الغربيّة، وهي هيمنة يعود إليها تعويق النماء، في العالم النامي. تمثّل شعارات الهويّة الدينيّة، واللغويّة، والإثنيّة في كثيرٍ من تجلّياتها السياسيّة، واحدةً من أحابيل الأكاديميا الغربيّة، ومراكز الدراسات الغربيّة، والاستخبارات الغربيّة أيضًا، بوصفها آليّةً جديدةً للإبقاء على سياسة «فرّق تسد»، القديمة. كان الغرب يُمارس سياسة «فرّق تسد» عن طريق تفصيل خرائط الأقطار، حين كان يحكم العالم حكمًا استعماريًّا مباشرًا. أمّا اليوم فقد أصبحت «سيسَنَة الهوية» آليّة مواتيةً لخدمة أغراض التشطير والتفتيت.

يقول عزمي بشارة: «إنّ حالة التشويه البنيويّة التي ينتجها النظام العالميّ لرأس المال في دول المحيط تؤدّي إلى نشوء أيديولوجيّات محلّوية متعصّبة وحركات أصالة (Authenticity) دينيّة، وإلى أنواعٍ مختلفة من سياسات الهويّة (Identity Politics)». ويمضي بشارة، فيقول: «نتيجةً للتأثّر بمراكز صناعة الثقافة من أجندة العلوم الاجتماعيّة يتم اكتشاف هويّات ثقافيّة جزئيّة ضمن الدولة القوميّة. وقد تتحوّل تلك الهويات الجزئيّة ضمن الدولة القوميّة إلى محاولة لإثبات ذاتها كقوميّات منفصلة ذات مطالب سياسيّة. ويتسارع هذا النوع من النشاط ويتنامى ليقود في نهاية الشوط إلى تفتيت الدولة إلى قوميّات عدّة، تطالب بدورها بدول قوميّة»[٨].

لا بدّ لي وأنا أناقش قضيّة «سيسَنَة الهويّات» المُفضية إلى التفتيت،

---

(٨) السيد يسين [وآخرون]، العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٨)، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

من أن أشير إلى ازدواجيّة المعايير التي تتعامل بها مراكز رسم السياسات الغربيّة، بخاصّة الأميركيّة، مع صراع الهويّات الثقافيّة في دول العالم النامي. فصراع الهويّات، وتجلّيات التعدّدية الثقافيّة، والإثنيّة، واللغويّة، وحتّى ما أصبح يُلَفّ حول المثليّة الجنسيّة، تُدار في الدول الغربية داخل إطار الدولة الواحدة، من دون أدنى تفكير في إحداث انشطاراتٍ في كيان الدولة. الشاهد، أنّ الدول الغربيّة في أوروبا وفي أميركا تتجه إلى حلّ مشاكل الأقلّيات ومشاكل الحفاظ على الهويّات الثقافيّة لتلك الأقلّيات، بوضع القوانين، والضوابط، والموجِّهات، إضافةً إلى صناعة الخطاب التعليميّ والتثقيفيّ الذي يحمي حقوق الأقلّيات من تغوُّل التيّار الرئيسيّ على حقوقهم. وقد ظلّت الأقلّيات المسلمة في دول أوروبا الغربيّة، تشكو لطوب الأرض من سياسات التنميط الممنهجة للفرد المسلم في تلك الدول. الشاهد أنّه ما أن تتشكّل مثل تلك الاحتقانات حول حقوق الأقلّيات، في دولةٍ من دول العالم النامي، حتى تتّجه السياسات الغربيّة أوّل ما تتجه، إلى سوقها بمختلف الأساليب الملتوية لتصبّ في حلّ التفتيت. حصل هذا في دول البلقان، وفي تيمور الشرقية، وفي جنوب السودان!

جدل الهويّة الذي يتمحور حول اختلافات العرق، واللغة، والدين، والثقافة، من دون النظر إلى الصورة الكلّيّة لحقيقة صراع العالم النامي مع الدول الصناعيّة الكبرى، أو ما يُسمّى في تجلّيات أخرى «صراع الشمال والجنوب»، ومن دون فهم أزمة الرأسماليّة في طورها الراهن، هو في نظري جدلٌ غير منتج. وفي حالة السودان، فإنّه يصرف الأنظار عن المبحث الحقيقيّ، وهو الصلة الجيوستراتيجيّة، والجيوسياسيّة للسودان بمحيطه الحيويّ في تجلّياته العربيّة والإفريقيّة. فلو أنّ السودان طبّق نظامًا ديمقراطيًّا، واعتمد التعدّدية الحزبيّة سبيلًا للتداول السلميّ للسلطة، ونجح في تأسيس كلّ ذلك على دستورٍ ينصّ على الحرّيّات الأساسيّة، فإنّ إشكال الهويّة وتأثيره في إدارة المصالح المشتركة لسكّان القُطر، لما كان بذي علاقة (Irrelevant). لم ينفصل جنوب السودان عن شماله بسبب الاختلاف الثقافيّ، بل بسبب أطماع النُّخَب واختطافها للدولة في الشمال وفي الجنوب؛ فقد كان لإصرار النُّخَب الشماليّة السودانيّة على حصر الهويّة السودانيّة في كونها «عربيّة إسلاميّة»، على الرغم من أنّ السودان قطر

«تخوميّ» شديد التنوّع، وله تمدّداته الإثنيّة، واللغويّة، والعقديّة، في دول الجوار، أثره البالغ في حرمان السودان من إنشاء روابط أمنية متبادلة مع دول الجوار المؤثّرة، مثل إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا. فلولا نظرة تلك الدول السلبيّة المستريبة نحو السودان، لما انفصل جنوب السودان. ولو أنّ العالم العربيّ عرف كيف يمدّ جسورًا إلى هذه الدول، عبر السودان، أو مباشرة إليها، لرأت تلك الدول مصالحها متطابقةً مع مصالح الدول العربيّة، لا مع مصالح الدول الغربيّة.

١ ـ مأزق الشعار الدينيّ

يصرّ الواقعون في قبضة المفاهيم الدينيّة المنغلقة على إلباس الناس خوذة عقليّة واحدة! وقد اتّسم بهذه العلة، المسلك السياسيّ للنُّخَب السودانيّة منذ فجر الاستقلال، وإلى عهد الإنقاذ الحالي. فالوعي السودانيّ متجذّر بشكل عامٍ في التفكير الدينيّ. و«الغربنة» (Westernization) التي جلبها الاستعمار، لم تنعكس في تعيّناتها العمليّة في الواقع السودانيّ سوى في «الفرنجة».

لذلك لم تسهم كثيرًا في المباعدة بين العقل السودانيّ، والبقاء في أسر المفاهيم الدينيّة التبسيطيّة المنغلقة. وهذا، في ما أرى، هو السرّ وراء بقاء النُّخَب السياسيّة، عبر عهود الحكم الوطنيّ، بلا استعداد لقبول الرؤية المختلفة، والتفكير المختلف، والمسلك المختلف؛ فعلى الرغم من تزيي النُّخَب السودانيّة الشماليّة بالأزياء الغربيّة، وعلى الرغم من أنماط المسلك الغربيّ، ظلّت هذه النُّخَب، تعيش في جملة أمرها، بعقول «الفقهاء الحشويين» ـ كما يسمّيهم وجيه كوثراني.

للتدليل على هذه النزعة الدينيّة القابضة التي لا ترضى سوى إلباس الجميع خوذةً عقليةً واحدةً، يكفي أن نذكر أنّ حزب الأمّة، والحزب الاتحاديّ الديمقراطيّ، لم يجدا حرجًا عام ١٩٦٥، في حقبة الديمقراطيّة الثانية، (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، من أن يسيرا وراء جبهة الميثاق الإسلاميّ بقيادة حسن الترابي لتعديل مادّة الحريّات في الدستور، من أجل حلّ الحزب الشيوعيّ السودانيّ، وطرد نوّابه المنتخَبين من البرلمان. وقد قاموا جميعًا بهذا الخرق الدستوريّ الفاضح، بعد أن أعطوه مسوّغًا دينيًّا،

سمّوه: «محاربة الإلحاد»[٩]. وحين برز المفكّر الإسلاميّ الإصلاحيّ، محمود محمد طه، مدافعًا عن مادّة الحريّات في الدستور، وفاضحًا تغوّل الأحزاب على روح الدستور، ومدافعًا عن الحقّ الدستوريّ للحزب الشيوعيّ السودانيّ، في ممارسة العمل السياسيّ، دبّرت له الأحزاب محكمة قضت بردّته عن الإسلام. والحكم الذي أصدرته تلك المحكمة في عام ١٩٦٨، ولم تجد سبيلًا إلى تنفيذه حينها، هو الحكم نفسه الذي أسّس عليه الرئيس جعفر نميري، في عام ١٩٨٥، تبريره لإعدام محمود محمد طه. ولا أظنّ أنّ هناك دولة غير السودان، في العصر الحديث، أُعدِمَ فيها مفكّر بسبب أفكاره، وهذه في حدّ ذاتها كافية للتدليل على حالة الاحتباس السودانيّة النخبويّة في المفاهيم الدينيّة القروسطيّة. تطابقت في تلك الفترة ذاتها أيضًا، رغبة الحزبين الطائفيين الكبيرين، «الأمّة» و«الاتحاديّ» مع رغبة «جبهة الميثاق الإسلاميّ»، من أجل إجازة ما سمّوه «الدستور الإسلاميّ»[١٠].

أمّا نظام الإنقاذ الحالي فقد أوصل الاتجار السياسيّ بالشعار الدينيّ إلى مداه الأقصى، حين حوَّل حرب الجنوب من حرب جهويّة إلى حرب دينيّة قادت، في نهاية الشوط، إلى فصل الجنوب. وحين انفصل الجنوب احتفل الإنقاذيون بانفصاله، زاعمين أن الجوّ قد صفا لتطبيق الشريعة، ولإعطاء البلاد هويّة عربيّة إسلاميّة خالصة[١١]، ناسين أو متناسين أنّ هناك إقليمين هما: «جبال النوبة»، و«النيل الأزرق»، لا يزالان ضمن حدود الشمال الجديدة، ويمكن أن يدفع بهما مثل هذا التوجّه إلى وجهة الانفصال، مثلما فعل الجنوب.

---

(٩) محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن، ١٩٤٦ ـ ١٩٩٦ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨.

(١١) في لقاء جماهيريٍّ جرى في مدينة القضارف شرق السودان، في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قال الرئيس البشير: «إذا اختار الجنوب الانفصال سيُعدَّل دستور السودان، وعندها لن يكون هناك مجال للحديث عن تنوّع عرقيّ وثقافيّ، وسيكون الإسلام والشريعة هما المصدر الرئيسيّ للتشريع»... وأكّد أيضًا أنّ «اللغة الرسميّة للدولة ستكون العربيّة». انظر: الشرق الأوسط، ٢٠/١٢/٢٠١٠.

٢ ـ مأزق النُّخَب والعسكر

أمّا خارج إطار المرجعيّة الدينيّة المنغلقة التي سيطرت على فكر الواجهات السياسيّة الفاعلة في الساحة السياسيّة السودانيّة، فقد رأت ثلّةٌ من المثقّفين «العلمانيين» المخرج من أزمات البلاد في الانخراط مع الدكتاتوريات العسكريّة. لم تختر هذه الثلّة أن تقف وتدافع عن الديمقراطيّة التي استهدفتها الأحزاب الطائفيّة والإخوان المسلمون، بل اختارت السير في ركاب الحكومات العسكريّة، في مسارٍ شموليٍّ «علمانيّ»، انتهى هو الآخر، وللمفارقة، إلى «تطبيقٍ للشريعة»، على يدي جعفر نميري! كتب منصور خالد ناقدًا تجربة نظام الحزب الواحد في السودان تحت مظلّة الحكم العسكريّ، وهي تجربة مماثلة لِما انخرطت فيها النُّخَب العربيّة مع الأنظمة العسكريّة، في كبريات الدول العربيّة، قائلًا: «. . . لا شكّ أنّ شرائحَ من النُّخَب السودانيّة كانت تتطلّع يومذاك لناصرٍ سوداني، أو لشيء شبيهٍ بذلك، يسعى لتحقيق نجاحٍ مثل ذلك الذي حقّقه ناصر في مصر. ولربّما كان هذا هو حلم كلّ الذين ناصروا العسكر في استيلائهم على الحكم عبر العالم العربيّ كله. داعبت الأحلام أيضًا بعض النُّخَب في الحكم بالوكالة (By Proxy) لتحقيق نقلة نوعيّة في السياسة السودانيّة، ولا نُخفي أننا كنّا بين أولئك. هذه الأحلام تحوّلت إلى كوابيسَ مفزعةٍ للأمّة كلّها؛ فبإلغاء الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع، وبين المجتمع والحزب، وتحويل دولة المجتمع إلى دولة السلطة، وتقديس فكرة الوحدة الانصهاريّة للمجتمع، وُئِد التنوّع والتعدّد السياسيّ، ودُجِّنت مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وقُضي قضاءً مبرمًا على روح الخلق والإبداع والتمرّد»[١٢].

٣ ـ السودان ونزعة الدور الدينيّ المركزيّ

كانت لسيطرة الفكر الدينيّ المنغلق على العقل السودانيّ تجلّياتها التاريخيّة؛ فقد نشأت منذ سلطنة الفونج الإسلاميّة في السودان (١٥٠٤ ـ ١٨٢١) نزعاتٌ مؤدّاها أنّ للسودان مكانةً مركزيّةً في العالم الإسلاميّ. تلقّفت الأوساط الدينيّة السودانيّة فكرة «القطبيّة» وفكرة «العيسويّة» وفكرة

---

(١٢) خالد، السودان: أهوال الحرب... وطموحات السلام: قصة بلدين، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

«المهديّة»، من التيّارات الصوفيّة التي وفدت إلى البلاد. على سبيل المثال، ادّعى الشيخ حمد ود الترابي «المهدوية» في القرن السابع عشر الميلادي. كما ادّعاها أيضًا محمد أحمد بن عبد الله، في القرن التاسع عشر الميلادي. وقد بايع أغلبية السودانيّين محمد أحمد بن عبد الله باعتباره «المهدي المنتظر»، فحاربوا معه الحكم التركيّ (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) وأجلوه عن القطر. كان في ظنّ محمد أحمد بن عبد الله «المهدي» أنّه سوف يُخضع العالمَيْن الإسلاميّ وغير الإسلاميّ لحكمه. غير أنّه توفي بعد شهور فقط من انتزاعه الخرطوم من أيدي الأتراك، وبعد رسمه حدود السودان بما يقارب صورتها الحالية (قبل انفصال الجنوب). وتنفيذًا لحلم المهدي في السيطرة على العالم الإسلاميّ زحف خليفته عبد الله بن محمد تورشين، بجيوشه على الحبشة، وعلى مصر، لكنّه لم يفلح في الوجهتين.

نشأت الثورة المهدية في عزلة خارج نطاق معارف عصرها، فأُغرقت في التصوّرات الغنوصيّة التي دفعت بها إلى توهّم دورٍ مركزيٍّ كبير، فاعتبرت نفسها ذات رسالة أمميّة شاملة[١٣]. لم يسلم نظام الإنقاذ الحالي، الذي أتى إلى الحكم في أخريات القرن العشرين، من شيء من تلك النزعة، مع اختلاف الظرف التاريخيّ؛ فهو حين وصل إلى الحكم في عام ١٩٨٩، توهّم أنّه رأس سهمٍ لثورةٍ دينيّةٍ، سرعان ما ستجتاح العالم العربيّ من أقصاه إلى أقصاه. وبالفعل بدأ نظام الإنقاذ في العمل على تصدير ثورته تلك إلى دول الجوار، ما جعل أقطار الجوار، مثل مصر والسعودية وإثيوبيا، تحسّ بالخطر، وتعمل على درئه، ما أربك التعاطي العربيّ مع القطر السودانيّ إرباكًا غير مسبوق. تقول ديدار فوزي إنّ الإنقاذيين لم يتورّعوا عن مساعدة الجماعات الإسلاميّة المعارضة للنُّظُم القائمة في البلدان المجاورة، وقد اندمج مشروع أسلمة المجتمع في الواقع السودانيّ في برنامج واسع تفنّن في إعداده حسن الترابي، وتعلّق بتنسيق الحركات الإسلاميّة الموجودة في المنطقة، وتجميع هذه الحركات في دوليّة إسلاميّة تجمع جميع الشعوب «ولا تجمع الدول». انعقدت لهذا الغرض المؤتمرات الشعبيّة الإسلاميّة في الخرطوم في نيسان/أبريل ١٩٩١، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وفي

---

(١٣) النور حمد، «لماذا يصحو مارد الهضبة، ويغفو مارد السهل؟،» الأحداث، ٢٠١٠/٦/٧.

آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٩٥[١٤]. حاول نظام الإنقاذ في السودان خلق مركزٍ إسلاميٍّ جديد لمناوأة الغرب، وانتدبت الإنقاذ نفسها لهذا الدور الكوكبيّ الكبير، على الرغم من فقر دولتها المدقع، وعلى الرغم من ضمور قدراتها! أيضًا، في أوج تلك الطموحات الجانحة، رفعت الحكومة السودانيّة قيد التأشيرة عن كلّ مسلمٍ يريد الدخول إلى السودان؛ فانفتحت حدود البلاد لتصبح ملجأً للهاربين من أنظمة بلدانهم. فوصل إلى البلاد الشيخ عمر عبد الرحمن، وهو متطرّفٌ مصريٌّ معروف، كما وصل إيليتش راميريز سانشيز المعروف بـ «كارلوس»، ووصل أيضًا الشيخ أسامة بن لادن، وراشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسيّة. من أخطاء الإنقاذيين الفادحة في تلك الفترة أيضًا، تقاربهم الشديد مع إيران، ومحاولتهم اغتيال الرئيس المصريّ حسني مبارك في العاصمة الإثيوبيّة أديس أبابا، لحظة حضوره إلى مؤتمر القمّة الإفريقيّة في حزيران/ يونيو ١٩٩٥[١٥]؛ فردّت «مصر مبارك» على تلك المحاولة باحتلال مثلث حلايب المتنازَع عليه بين البلدين. وهكذا دخلت العلاقة المصريّة السودانيّة في تعقيد جديد. والآن، بمجرّد أن سقط نظام مبارك، شرعت الحكومة السودانيّة في مطالبة مصر بالانسحاب من مثلث حلايب!! فقد كان الرئيس مبارك ونظامه يلوّحون للحكومة السودانيّة بمحاولة الاغتيال تلك، كلما رفع السودان عقيرته شاكيًا من أيّ تصرّف مصريّ.

ثانيًا: دارفور... هدف التفتيت الثاني

فصل جنوب السودان عن شماله ليس في حقيقة الأمر سوى قمّة جبل الجليد لمخطّطٍ أميركيٍّ صهيونيٍّ، سوف تتوالى حلقاته في السودان، كما ستمتد إلى أقطارٍ عربيّةٍ أخرى، إن لم تحدث اليقظة العربيّة المطلوبة. في المقابلة التي أجراها أحمد منصور مع محمد السمّاك، وجرى تضمينها في صدر ترجمة كتاب غريس هالسل **النبوءة والسياسة: الإنجيليون العسكريّون**

---

(١٤) ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين؟**، نقله إلى العربية مراد خلاف؛ تقديم آلان جريش (القاهرة: الشركة العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٨.

(١٥) انظر: المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء خيوط الظلام (تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ)** (الخرطوم: دار مدارك، ٢٠١٠)، ص ٣٤٠ ـ ٣٦٠.

في **الطريق إلى الحرب النووية**، الذي ترجمه السمّاك نفسه، ورد أنّ مجلّة **إيغونيم**، الصادرة عن مؤسّسة الأبحاث الاستراتيجية الإسرائيليّة، كتبت أنّ العالم العربيّ الإسلاميّ من باكستان وحتّى المغرب العربيّ سوف يبقى مصدرًا للمشاكل والاضطرابات. ولكي تنتهي الاضطرابات في هذا الإقليم، وينعم العالم بالاستقرار، لا بدّ من إعادة تقسيم هذا الإقليم، بحيث يصبح لكلّ مجموعة عرقيّة أو دينيّة، أو مذهبيّة كيانٌ خاصٌّ بها. يعني أن يكون للأكراد كيان، وللبربر كيان، وللأقباط كيان، ولجنوب السودان كيان، وللشيعة كيان، وللدروز كيان. . . إلخ. يمضي السمّاك فيردف في مقدّمته تلك قائلًا: «العالم العربيّ ـ لا سمح الله ـ قد يبكي على سايكس بيكو، لأنّ المشروع الجديد هو تقسيم المُقسَّم وتجزئة المُجزَّأ إلى دولٍ فتات تكون إسرائيل فيها الأقوى، كدولة دينيّة عنصريّة، وتكون المسيطرة على المنطقة، ممّا يحقّق الأمن الاستراتيجيّ لها من خلال إضعاف المنطقة كلّها وليس من خلال قوّتها الذاتيّة»[١٦].

تشير الدلائل كلّها إلى أنّ انفصال الجنوب ليس سوى بداية لمشروع متعدّد المراحل، لتفتيت السودان. لذلك، ما إن ظهر أنّ اتفاق «نيفاشا» سيسير في الخطّ المرسوم له، وهو فصل جنوب السودان، حتّى انبرت القوى الداعمة للصهيونيّة داخل الولايات المتحدة الأميركيّة، لتدشين حملةٍ إعلاميّةٍ قويّةٍ «من أجل دارفور». وهي حملةٌ استُخدمت فيها منابر الجامعات عبر الولايات المتحدة الأميركيّة، كما وُظِّفت فيها الآلة الإعلاميّة الأميركيّة، التي يسيطر على مفاصلها اليهود المرتبطون بالدوائر الصهيونيّة. في لمح البصر جيء بقضيّة دارفور إلى واجهة الأحداث، بعد أن ظلّت شبه منسيّة، قابعة في الركن المعتم من الأجندة الأمميّة؛ فمخطّط التفتيت مخطّط قديم، يجري تحريكه وفقًا للمستجدّات. أورد روجيه غارودي، في كتابه **الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيليّة**، أنّ مجلة **كيفونيم** قالت في عددها ١٤، الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٢، معلّقةً على حالة مصر بعد اتفاقيّة السلام: «لقد غدت مصر باعتبارها كيانًا مركزيًّا،

---

(١٦) غريس هالسل، **النبوءة والسياسة: الإنجيليون العسكريون في الطريق إلى الحرب النووية**، ترجمة محمد السمّاك، ط ٥ (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣)، ص ٢١.

مجرّد جثّةً هامدة، لا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار المواجهات التي تزداد حدّةً بين المسلمين والمسيحيين. وينبغي أن يكون تقسيم مصر إلى دويلات منفصلةٍ جغرافيًّا هو هدفنا السياسيّ على الجبهة الغربيّة خلال سنوات التسعينيات. . . وبمجرّد أن تتفكّك أوصال مصر وتتلاشى سلطتها المركزيّة، فسوف تتفكّك بالمثل بلدان أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد. ومن ثمّ فإنّ تشكيل دولةٍ قبطيّةٍ في صعيد مصر، بالإضافة إلى كياناتٍ إقليميّة أصغر وأقلّ أهميّة، من شأنه أن يفتح الباب لتطوّرٍ تاريخيّ لا مناص من تحقيقه»[١٧].

لا أريد أن يظنّ القارئ الكريم أنّني أعزو كلّ ما يحيق بنا إلى مخطّطات القوى الخارجيّة؛ فهذه المخططات لا تنجح إلّا من خلال أخطائنا وقصورنا نحن. وهذا ما سبق أن قرّره الشاعر نزار قباني حين قال: «لم يدخل اليهود من حدودنا، وإنّما تسرّبوا كالنمل من عيوبنا». وفي الوجهة نفسها، يقدّم محمد حسنين هيكل ملاحظةً شديدة الأهمية حيث يقول: «إنّ الأميركيّين عادةً ما يخطّطون على مدى قرنٍ كاملٍ لِما يريدون أن يصنعونه بالعالم. فهم قد خطّطوا للصين، وخطّطوا لليابان، وخطّطوا لأوروبا الغربيّة، ولأوروبا الشرقيّة، غير أنّ مخطّطاتهم لم تنجح إلّا في منطقة الشرق الأوسط»[١٨]! إذًا، سبب نجاحهم في منطقة الشرق الأوسط، إنّما يعود إلى قصورنا وعجزنا نحن، في المقام الأوّل. وهو عجز ينبغي ألّا يطول.

ثالثًا: النظرة المصريّة الخاطئة إلى السودان

بسبب بقاء مصر في قبضة الأنظمة الشموليّة، ابتداءً بنظام حكم عبد الناصر، مرورًا بنظام السادات، وانتهاءً بنظام مبارك، ظلّ التعاطي المصريّ مع السودان تعاطيًا معتلًّا. بل إنّه ليمكن القول إنّ النظرة المصريّة، منذ

---

(١٧) روجيه غارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيليّة**، ترجمة محمد هشام، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(١٨) «هيكل. . . نظرية المؤامرة،» (برنامج «مع هيكل»، الجزيرة نت، ١٦/٣/٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/14FE4B15-03A5-46B0-AB2A-9E76E6D1A3BB.htm>.

الناصرية وإلى اليوم، لم تنعتق من عقابيل النظرة الخديوية القديمة إلى السودان. فمصر كانت دولةً مستعمرةً للسودان، وهذه في حدّ ذاتها إشكاليّة مستعصية لا يمكن تجاوزها إلّا بوعي كبير. ولمّا كانت الحكومات الديمقراطيّة في السودان تميل في غالب حالها نحو استقلاليّة القرار عن مصر، نجد أنّ مصر عبد الناصر، ومصر السادات، ومصر مبارك، ظلّت معاديةً، على الدوام، لنُظُم الحكم الديمقراطيّة في السودان. ظلّت القيادة المصريّة أوّل من يهرع لتأييد الانقلابات في السودان. حتّى قام في خلد السودانيّين، أنّ المصريين يستكثرون عليهم الديمقراطيّة، وأنّ مصر ترى أنّ الأنظمة العسكريّة في السودان هي مركبها المفضّل لخدمة استراتيجياتها في السودان. لن نستغرب في كلّ ذلك أنّ ملف السودان في مصر ملفٌ أمنيّ وليس ملفًّا دبلوماسيًّا!! فشلت أغلبية النُّخَب المصريّة، عبر فترات حكم عبد الناصر، والسادات، ومبارك في أن ترى السودان وفق منظورٍ قوميّ عربيّ حقيقيّ، ومنظور إنسانيّ نضاليّ تضامنيّ، للوقوف بوجه قوى الهيمنة الدوليّة، والاستتباع. ساعد في تعميق هذه النظرة الضيّقة المنحصرة في الهمّ القُطريّ التوسعيّ، بروز «حكومة العصابة» في مصر، وتمكّنها من كلّ مفاصل الدولة. في ظلّ هذا الارتداد الخطير من شمولية النظرة الكلّيّة إلى منظومة الأمن القوميّ العربيّ، تحوّل السودان من ركيزة راكزةٍ للأمن القوميّ المصريّ والعربيّ، إلى مجرّد فريسة. نصّبت «مصر مبارك» نفسها المستشار والوسيط الأعلم بشؤون السودان، للعرب ولغير العرب، فحجبت السودان عن العرب والعالم.

يرجع الارتباط المصري ـ السودانيّ في العصر الحديث، إلى غزو محمد علي باشا للسودان عام ١٨٢١ وضمّه إلى إمبراطوريته. وكانت النظرة الخديوية إلى السودان نظرةً استعماريّةً صريحةً، لا مواربة فيها. فقد غزا محمد علي باشا السودان من أجل السيطرة على تجارته، ومن أجل الحصول على الذهب، ومن أجل جلب الرجال السود لإحلالهم محل الجنود المماليك البيض، النزّاعين إلى التمرّد. ووجّه محمد علي بنفسه، أحد قادته في السودان ليرسل الرقيق من الذكور من أجل إلحاقهم بالجيش، في حين وجّهه بأن يبيع النساء والأطفال من المسترقّين السودانيّين في أسواق الجزيرة العربيّة، في جدّة، واستخدام العائدات في شراء الأرزّ للوحدات العسكريّة

في السودان[١٩]. مع الانفجار السكّانيّ في مصر والإحساس بضيق الرقعة الزراعيّة، تركّزت النظرة التوسّعيّة إلى السودان. والنظرة التوسّعيّة المصريّة نحو السودان ليست شأنًا جديدًا، فجذورها تعود إلى ما قبل حكم الفراعنة، وهي أمرٌ فرضته الجغرافيا، وفرضه التاريخ، وأكّده مؤخّرًا الانفجار السكّاني، وأزمة الغذاء، ولا أستنكر ذلك ولا أستغربه. فالحقيقة القائمة أنّه لا مستقبل لمصر من دون السودان. لكن، لو خلت النظرة المصريّة الحديثة نحو السودان من الاستعلاء، ومن الفوقيّة، ومن الجنوح إلى الإملاء، ومن إظهار الطمع، وإيثار الذات، لأمكن أن يدخل القُطران في شراكةٍ مثمرةٍ منذ وقت طويل[٢٠]. لكان السودان ومصر قد قدّما إلى العالم العربيّ نموذجًا يُحتذى به في الربط الجواريّ المنتج الذي يمكن أن يقود، في نهاية الشوط، إلى الوحدة التي تتم بشكلٍ طبيعيّ وسلس. فالسودان ومصر أكثر الأقطار العربيّة قابليّة للتكامل، الذي يمكن أن يقود بهدوءٍ شديد، إلى الوحدة الكاملة. لكن العلاقات السودانيّة ـ المصرية لم تسر في طريقها الصحيحة بسبب أنظمة الحزب الواحد في مصر، وفي السودان. فقد حالت هذه الأنظمة دون تلاقي الشعبين. الأمل، كلّ الأمل أن تُعين ثورة مصر

---

(١٩) عبد الغفار محمد أحمد، السودان: جذور وأبعاد الأزمة (الخرطوم: دار مدارك، ٢٠٠٨)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٢٠) النور حمد، «عبد الرحمن علي طه: كيف أقصى الملتوون المستقيمين؟!،» الأحداث، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٠. وردت في هذه المقالة الإشارة إلى اعتراض مصر على بناء خزّان سنار في السودان في بدايات القرن العشرين، حيث قالت إنّه ينبغي للسودان ألا يستخدم قطرةً من ماء النيل إلّا بإذن مصر! فعلى السودان أن يستنفد كلّ فرص الريّ بالأمطار، قبل أن يفكّر في استخدام مياه النيل. ولم يستحِ الاعتراض المصريّ من القول إنّ التوسّع الزراعيّ في السودان، يجعل من القطن السودانيّ طويل التيلة، منافسًا للقطن المصريّ في الأسواق العالميّة، وإنّ كلّ ذلك يتهدّد رفاه الشعب المصريّ!! وهذا يعني بصريح العبارة أن تبقى أراضي السودان غير مُستغلّة بالطرق الأحدث، والأكفأ، وأنّ على شعب السودان أن يبقى في الفقر، وفي أساليب الزراعة المطريّة، الموسميّة، جادت السماء بالغيث، أم لم تجد! فالأولوية في الرفاه إنّما هي للشعب المصريّ في المقام الأوّل!! أيضًا حين وافق السودان على إنشاء مصر للسدّ العالي، وتوجّب من ثمّ ترحيل أهالي منطقة حلفا من مساحة الأراضي التي سوف تغمرها بحيرة الخزّان داخل الأراضي السودانيّة، لم يتلقَّ السودان تعويضات ماليّة تكفي لمقابلة تكلفة ترحيل الأهالي. كما لم تمنح مصر السودان شيئًا من كهرباء السدّ. ويُعزى هذا بطبيعة الحال، في جزء منه، إلى ضعف المفاوضين السودانيين في تلك المسألة، وغفلتهم، هذا إن لم نقل إنّهم قد جرى شراؤهم!

الأخيرة على وضع العلاقة السودانيّة ـ المصريّة في نصابها. وإذا حدث تحوّلٌ ديمقراطيّ في السودان فإنّ تحقيق هذا الهدف سوف يصبح أكثر يُسرًا.

رابعًا: ملامح لإطارٍ مفاهيميّ للتحوّل

تسارعت الثورات في العالم العربيّ الآن، لكن اتضح مع تسارعها انعدام الحداة، وانعدام الإطار الرؤيويّ للتغيير! في كتابه **المعرفة والمصلحة** كتب يورغن هابرماس: «إنّ من يتتبع سيرورة انحلال نظريّة المعرفة التي تترك مكانها لنظريّة العلم، يتخطّى مراحل متروكة من التأمل... وحيث نُنكر التأمّل، تكون الوضعيّة»[٢١]. اخترت هذا النصّ من هابرماس لأضعه بمواجهة مجافاة نُخَبنا للتأمّل، الذي كان ركنًا ركينًا في إرثنا الفكريّ والروحيّ؛ فقد جرفتنا «العلمويّة» الوضعيّة. كثُر الجدل عقب سقوط الشيوعيّة حول ما إذا كان العالم لا يزال بحاجة إلى أيديولوجيا كلّيّة، توجّه فيه خطى التغيير، أم لا. وفي تقديري، لم يعد العالم بحاجة إلى تلك النظريّة الكلّيّة القابضة التي ترسم المسار من البدايات حتى النهايات. لكن، لا يعني أنّنا لم نعد بحاجة إلى التأمّل، أو أنّنا لم نعد بحاجة إلى التفلسف، في بعدٍ جديد. كلّ الذي انتهى هو عهد الثنائيّات (Dichotomies) والمتوازيات التي لا تلتقي. والذي يتشكّل الآن هو عصر المزاوجة والتوليف (Synthesis). فالتراث البشريّ كلّه، ما سُمّي منه «الدينيّ»، أو «الروحانيّ»، وما سُمّي منه «العلمانيّ» مطروح الآن على الطاولة، لرفد اجتراحات التوليف والمزاوجة الذكيّة. فحقبة الحداثة التي تغرب شمسها الآن في الغرب، ستخلفها حقبةٌ سوف تشرق شمسها من أفقٍ أرحب. وهو أفقٌ شبه مجهول! أفقٌ لم يعتد الناس تصويب أبصارهم نحوه، توقّعًا لشروقٍ يأتي من جهته. وهذا أمرٌ يمكن أن نستخدم في تمثيله مجاز الشيخ محي الدين بن عربي: «يأتي من جهةٍ لا يعرفونها، وبهيئةٍ ينكرونها». فاجأت ثورتا مصر وتونس الجميع. بل وأذهب لأقول إنّهما فاجأتا حتّى الذين قاموا بهما أنفسهم!! فنحن الآن في مفترق الطرق، ويتعيّن علينا ألّا تلهينا الجزئيّات الكثيرة المتناثرة في هذا المشهد

---

(٢١) يورغن هابرماس، **المعرفة والمصلحة**، ترجمة حسن صقر؛ مراجعة ابراهيم الحيدري (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠١)، ص ٧.

الانتقاليّ المتشظّي، عن تأمّل الصورة الكلّيّة لشهود هذا المخاض الكوكبيّ العظيم، وعن محاولة اللحاق بالتحوّلات التي أصبحت تجري بوتائر مخيفةٍ على أرض الواقع.

لا يمكننا تفسير ما يجري الآن في العالم العربيّ، ما لم نفتح أذهاننا إلى أنّ هناك قفزة من نوع ما أخذت تتشكّل في الواقع. ظلّ العالم يمرّ، منذ فترة، بلحظة تحوّلٍ تاريخيةٍ فارقة. وقد بشّرت بلحظة التحوّل هذه، منذ أكثر من عقدين من الزمان، بعض تيّارات ما بعد الحداثة، وبعض تيّارات روحانيّة العصر الجديد (New Age Spirituality). لقد أعلنت «حقبة الحداثة»، أو ما جرى عليه الاصطلاح أحيانًا، في فضاء الفكر الغربيّ، بالبارادايغم الحداثوي (Modernist Paradigm) عن إفلاسها. فلحقبة الحداثة إنجازاتها الباهرة في إحداث طفرات كبرى في التاريخ البشريّ. من تلك الطفرات، الانتقال من أنظمة الحكم الملكيّ إلى الأنظمة الديمقراطيّة، وفصل الكنيسة عن الدولة. ومنها أيضًا الانتقال من أنظمة الإقطاع إلى الرأسماليّة. كما كانت لحقبة الحداثة طفراتها الباهرة في العلوم بسائر فروعها، وفي الصناعة، والتكنولوجيا، وفي الاتصالات، والمواصلات، وفي الطبّ. مضافًا إلى ذلك الطفرات الهائلات في نُظُم الإدارة، وفي سائر مجالات الإنسانيّات في الفلسفة وفي القانون، وفي الآداب والفنون. . . إلخ. غير أنّ حقبة الحداثة، مع كلّ هذه الانجازات الباهرة، فشلت فشلًا ذريعًا في استكمال مشروع التحرّر الذي بدأ منذ الثورة الفرنسيّة. فقد نكصت حقبة الحداثة على عقبيها، والتفت على مشروع التحرير، وأجهضته. زيّفت الرأسماليّة عبر تخلّقاتها الصاعدة، الممارسة الديمقراطيّة، كما زيّفت وعي الناس بقضاياهم بتشجيع الفردانيّة المفرطة، وإحداث حالة من الانقطاع مع جذر المتشكّل التاريخيّ للتكامليّة والتكافليّة الاجتماعيّة. فتجلّيات التحرير، التي تحقّقت للإنسان الغربيّ، بالقدر الذي تحقّقت به، وبالصورة الناقصة التي تحقّقت بها، لم تفلح في جملة الأمر، إلّا في وضع المركزيّة الغربيّة في موقع المخدوم، ووضع بقيّة العالم كلّه في موقع الخدم[٢٢]. استنفدت

---

(٢٢) أشرف منصور، **الليبرالية الجديدة: جذورها الفكريّة وأبعادها الاقتصاديّة**، سلسلة الفكر (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٣٢١.

حقبة الحداثة مخزونها الفلسفيّ والأخلاقيّ، وخمدت طاقة الدفع لديها، حتى لم يعد بمقدورها سوى إعادة إنتاج المظالم. حدث لها ذلك، بسبب القصور الفلسفيّ الذي حملته في بُنيتها منذ ما قبل عصر الأنوار، وهو قصورٌ متعلّق بأصل نظرتها إلى الكون، وإلى الإنسان. ولا بدّ من أن تنهض البشرية اليوم، بخاصّة المستضعفون، لتصحيح ذلك الخطأ. فقد أوصلتنا حقبة الحداثة، على الرغم من كلّ إنجازاتها الباهرة إلى وضعٍ شاذٍّ، اغترب فيه الإنسان عن نفسه، وعن بيئته، وعن مجتمعه.

في عام ١٩٨٤، كتب موريس بيرمان في كتابه *The Reenchantment of the World*: «نقف اليوم على تقاطع الطرق في ما يتعلّق بتطوّر الوعي الغربيّ. تشير إحدى تفرّعات المفترق إلى طريقٍ تقود إلى الخلاص من خلال العلوم والتكنولوجيا. . . عالمٌ شجاعٌ جديد. بينما يشير التفرّع الآخر من الطريق إلى واقع يجعلنا قادرين على العيش في تناغم مع البيئة؛ واقع يملك إحساسًا بـ «الحميميّة وبالتعاضد المجتمعيّ»»[٢٣]. كتب بيرمان أيضًا، في الكتاب نفسه: «لأكثر من ٩٩ في المئة من التاريخ الإنسانيّ ظلّ العالم «مروحنًا»، وظلّ الإنسان يرى نفسه جزءًا مكمّلًا له. والانقلاب الكلّيّ لهذا المفهوم، الذي حدث في نحو الأربعمئة سنة الماضية، هو الذي دمّر تواصليّة التجربة الإنسانيّة، وقضى على تماسك البناء النفسيّ للإنسان»[٢٤] (ترجمة نصوص بيرمان من الإنكليزية، هي لكاتب هذه الدراسة). عبّر أيضًا عن موت حقبة الحداثة في نطاقنا الشرق أوسطيّ، وعن ضرورة نحت طريقٍ جديدة، المفكّرون الرؤيويون، ومنهم على سبيل المثال، لا الحصر، سمير أمين، وهادي العلوي، ومحمود محمد طه، وهناك كثرٌ غيرهم. وأحبّ أن أختار من نماذج النصوص المضيئة، المبشّرة باللحظة الفارقة التي نعيشها الآن، ما كتبه المفكّر السودانيّ الشهيد، محمود محمد طه، في عام ١٩٦٦، حيث قال: «إنّ عصرنا الحاضر يمكن أن يوصف بأنّه عصر الذرّة، ويمكن أن يوصف بأنّه عصر استكشاف الفضاء الخارجيّ، ولكن ينطبق عليه أكثر، كونه

---

(٢٣) الإشارة هنا إلى رواية ألدوس هكسلي (Aldous Huxley) التي نشرها في عام ١٩٣١، وتحمل العنوان، *Brave New World*. انظر: Morris Berman, *The Reenchantment of the World* (New York: Bantam Books, 1984), p. 54.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

عصر رجل الشارع. . . عصر الرجل العادي المغمور، الذي استحَرَّت على مضجعه شمس الحياة الحديثة، فنهض وحمل عصاه على عاتقه وانطلق يسير في الشعاب، يبحث عن حياته، وعن حرّيته، وعن نفسه، بعد أن أُذهل عن كلّ أولئك طوال الحقب السوالف من تاريخه المكتوب وغير المكتوب. . . ذلك التاريخ الذي أخذ يُراجع اليوم، ويُكتب على هدى قِيَم جديدة . . . وهذه القِيَم الجديدة هي التي ستوجّه المدنيّة الغربيّة الآليّة الحاضرة وجهتها الجديدة، وتبني بذلك المدنيّة الجديدة»[٢٥].

يُجسِّد أيضًا هذه اللحظةَ الفارقةَ في التاريخ البشريّ انسرابُ معنًى جديدٍ إلى الواقع المعاش، يمكن أن نسمّيه «الروحانيّة الكوكبيّة»، وهي حالةٌ من الوعي المتبلور، تجاوزت طروحات الدين المؤسّسيّ، كما تجاوزت أيضًا مختلف المعالجات من خارج أُطُر الدين المؤسّسيّ التي ظلّت تصدر من مواقع «اليمين» و«اليسار» التقليديّة. يقول بيرمان إنّ وعي التغيير المنطلق من حركات الأنوثيّة (Feminism) والإيكولوجيا (Ecology)، والعرقيّة (Ethnicity)، والتجاوزيّة (Transcendentalism)، التي تبدو كأنّها حركات لا يجمع بينها جامعٌ من الناحية السياسيّة، تلاقت الآن لتصبّ، في هدفٍ إنسانيٍّ واحد مشترك! ويضيف بيرمان، إنّه تجب الملاحظة هنا، أنّ هذه الحركات لا تمثّل طبقةً اجتماعيّة مفردة، ولا يمكن أصلًا تحليلها وفقًا لهذا النوع من المصطلحات[٢٦] في هذه اللحظة الكوكبيّة الفارقة التي مُنيت فيها أحلام الناس في الخلاص من الهيمنة الإمبرياليّة، وسعيها الذي لا يني لمنع تحقّق المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقتلها لأحلام السلام بإشاعتها الرعب والحروب في أرجاء الأرض، بخاصّة عقب سقوط الشيوعيّة، وبروز حالة القطبيّة الواحدة، تنتعش الآمال من جديد بإمكان خلق عالمٍ جديد. فالوعي الإيكولوجيّ، والوعي الجندريّ، والوعي الطبقيّ، والوعي الأخلاقيّ، ونقد النخبويّة، والصفويّة، تضافرت كلها، لتخلق روافد تصبّ في نهر التغيير المرتقب. العالم النامي كلّه يتململ اليوم، ويتحرّك نحو أفق جديد. ويبدو أنّنا الوحيدون المتخلّفون عن الركب، بسبب كوننا لا نزال دون نقطة

---

(٢٥) محمود محمد طه، رسالة الصلاة (الخرطوم: مطبعة مصر، ١٩٦٦)، ص ٤.

(٢٦) Berman, Ibid., p. 279.

احتشاد الوعي اللازم للانخراط في مسارٍ جديدٍ خلّاق. يقول هادي العلوي في تشخيص التحدّي الفكريّ الماثل لوارثي الفكر العربيّ والثقافة العربيّة الإسلاميّة: «تحدّثتُ كثيرًا عن الثقافة المترجمة والشيوعيّة المترجمة، وأعني تلك الظواهر السياسيّة والفكريّة الغريبة عن المألوف والموروث، والتي خلقت فئة من البرجوازيين المتوسّطين والصغار الذين يعرفون عن الغرب أكثر ممّا يعرفون عن أنفسهم. فتصرّفوا بجهلٍ شبه كامل بوعي الجماهير ومتطلّبات البيئات المحلّيّة أو مستلزمات الهويّة. الأصوليون من جهتهم لم يوظّفوا التراث، إنّما تحرّكوا على نغمتين: العقيدة العاميّة السائدة والهويّة الحضاريّة . . . جماهيرنا لا تتحرّك بالدين المجرّد. وهذه حقائق ميدانيّة عشناها ونعيشها. وجماهيرنا لا تتحرّك بالفكر المترجم الذي يُطرح عليها بالتعارض مع وعيها التاريخيّ المتبلور»[٢٧].

من أجل خلق حالة وعيٍ تتعدّى النُّخَب، لتلمس الجماهير على مستوى الجذور، ويصبح لها تأثير ملموس في الواقع العمليّ، لا بدّ من المزاوجة بين الاشتراكيّة والديمقراطيّة، من جهة، وجوهر تعاليم الدين، بخاصّة الدين الإسلاميّ الذي تعتنقه الأغلبيّة في المنطقة العربيّة، من الجهة الأخرى. فالجماهير العربيّة، كما أشار هادي العلوي، لا تتحرّك بالفكر الدينيّ الذي لا يقدّم سوى عموميات العقيدة، ولبوس الهويّة. كما أنّها لا تتحرك بالفكر المترجم الذي يضع إرثها الثقافيّ والروحيّ، من دون فرز، على رفّ المتحفيّات. فلا المؤسّسات الدينيّة التي تقف مع السلطة والثروة، ولا النُّخَب غير الدينيّة التي تقف مع السلطة والثروة جزءٌ من الحلّ، بل هما جزء من المشكلة. يقول غارودي: «مسألة وحدة العالم، وغايات الإنسان الأخيرة، مسألة لا يمكن أن يطرحها رجال الاقتصاد والسياسة، الذين يقبلون بمسلّمة هوبز[٢٨]، مصدر جميع أنواع العنف على مستوى الأفراد، وكذلك على مستوى الأمم. هذه المشكلات الاقتصاديّة والسياسيّة، تستند، في نهاية الأمر، إلى مشكلة الغائيّة؛ أي إلى مشكلة دينيّة. فلِمَ لَم تستجبْ لذلك

---

(٢٧) هادي العلوي: حوار الحاضر والمستقبل، آخر حوار مع المفكر هادي العلوي، حوار خالد سليمان وحيدر جواد (دمشق: دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٩)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢٨) يشير غارودي هنا إلى تعريف هوبز الشهير للرأسماليّة: «الإنسان ذئب الإنسان»، وهو تعريف منحه هوبز للرأسماليّة في مرحلة صعودها.

الديانات المؤسّسيّة؟ لا الكنيسة المُسَيْطِرة لدى المُسَيْطِرين: الكنيسة الكاثوليكية؛ ولا الدين المُسيطِر لدى المُسَيْطَر عليهم: الإسلام؟ لأنّ كلًّا منهما قد تحالف مع السلطة والثروة، ولم يضع مسلّماتها موضع الاتهام»[٢٩].

نحن نقف الآن عند نقطة الانطلاق من قيد المفاهيم الدينيّة التي لم تخطُ كثيرًا خارج إطار العقيدة العاميّة، والهويّة الحضاريّة، كما نقف في الوقت ذاته في نقطة الانفلات من حالة التيه النخبويّة في غياهب الفكر المترجم. في هذه اللحظة ذاتها أخذت الجماهير في تقويض الأنظمة المستتبعة لقوى الهيمنة الغربيّة. استجمع الجيل العربيّ الجديد، الفضائل المتجذّرة في تراثه «الروحانيّ»، مستفيدًا من حسن طالعه الذي جعله بمنأى عن غوائل التدجين المؤسّسيّ الذي استهدف إنسان الغرب حتى أقعده. تخطّى هذا الجيل الجديد، في غير تفلسفٍ، وفي غير حذلقة، توقّعات حكوماته، وتوقّعات الآباء والأمهات، والمعلّمين والمعلّمات، وسائر النُّخَب، التي كانت تظنّ أنّها رأس السهم في الفعل السياسيّ، وأنّها مفتاح الولوج إلى المستقبل. فالذي حدث في تونس وفي مصر، فتح أفقًا جديدًا، وبعث أملًا جديدًا في أن ينشأ حراك فكريّ مختلف، يولّد رؤيةً جديدة، تقوم عليها استراتيجية قوميّة جديدة. فهؤلاء الشباب، الذين غطّت عليهم النُّخَب الخاضعة لحالة الوعي القديمة، هم الآن السلاح السرّيّ، الذي به سيكون حسم هذه المعركة الطويلة الطاحنة، ابتداءً بإطاحة الدكتاتوريات التي كدنا نظنّ بها الخلود، مرورًا إلى حالةٍ من استقلاليّة الرؤية، واستقلاليّة القرار السياسيّ، والقرار الاقتصاديّ، التي تجعل النهضة الشاملة، وبناء أمّةٍ جديدة، أمرين ممكنين.

خامسًا: فجر تعدّديّة الأقطاب

راهنت أميركا من أجل أن تُبقي على حالة القطبيّة الواحدة، على الأنظمة الشموليّة القمعيّة العربيّة، ظانّةً أنّ الشعوب في الوطن العربيّ لا تخرج أبدًا على طاعة حكامها. خيّب الشباب العربيّ فألها، وبرهن قدرته

---

(٢٩) روجيه غارودي، نحو حرب دينية؟: جدل العصر، مقدمة ليوناردو بوف؛ ترجمة صياح الجهيم (بيروت: دار عطية، ١٩٩٦)، ص ١٨.

على ضرب ضربة البداية في مضمار تحقيق أمل الكوكب كلّه ـ منذ انهيار الشيوعيّة ـ بتعدّدية الأقطاب. يقول سمير أمين في التعبير عن الحلم بعولمةٍ حميدةٍ (Benign) في عالمٍ متعدّد الأقطاب: «يجب أن تُواجه رؤية العالم الأحادي القطب برؤية عولمة متعدّدة الأقطاب. وهي الاستراتيجية الوحيدة التي تمنح هامشًا من الاستقلاليّة يتيح تنمية اجتماعيّة مقبولة لمختلف مناطق العالم، وبالتالي دمقرطة للمجتمعات وتقليصًا لعوامل النزاع. استراتيجية الهيمنة لدى الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين، هي، اليوم، الخصم الرئيس للتقدّم الاجتماعيّ والديمقراطيّة والسلام. والمشروع الإمبرياليّ الليبراليّ ـ العسكريّ هو طوباوية رجعيّة تلغي آفاق أيّ تنمية لمناطق واسعة من العالم المعاصر، وبالتالي تعمّق الفجوة بين مراكز المستقبل وأطرافه، مثلما كانت تعمّقها بالأمس»[٣٠].

هذا الحلم الذي صاغه سمير أمين هنا، بناءً على قراءةٍ مبصرةٍ لانغلاق أفق التطوّر الرأسماليّ واستحالة الرأسماليّة إلى طاقةٍ تدميريّة، وعبءٍ ثقيل على البشريّة، وعقبةً كأداء أمام تطلّعاتها، ليس حلمًا يوتوبيًّا. سمير أمين يقبل العولمة، لكنّه يفصل بينها وبين الأيديولوجيا الرأسماليّة التي تسعى لأن تقبض على مفاصلها، وتتحكّم في مآلاتها، وتجعل منها وسيلةً للإخضاع الاقتصاديّ، والفكريّ، والثقافيّ. وقد أشار عزمي بشارة أيضًا إلى ضرورة التفريق المنهجيّ بين العولمة باعتبارها أيديولوجيا، والعولمة باعتبارها عمليّةً جارية فعلًا. فالعولمة في نظر بشارة، ليست طارئًا تاريخيًّا سرعان ما يزول، بل هي عمليّةٌ تدريجيّةٌ ظلّت جاريةً منذ بدء الاستعمار الحديث، وقد ظلّت تتخذ أشكالًا جديدةً مع كلّ ثورةٍ في التقنيّة، وفي قوى الإنتاج[٣١].

اضطرّ انهيارُ المنظومة الشيوعيّة اليسارَ العربيّ لأن يغيّر من جلدته. غادر الشيوعيون والعروبيون خنادق اللينينية ونُظُم الحزب الواحد، وبدأوا يزاوجون

---

(٣٠) سمير أمين، **ما بعد الرأسماليّة المتهالكة**، ترجمة فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٣١) يسين [وآخرون]، **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٨١.

رؤى التحرير، وأحلام تحقيق العدالة الاجتماعيّة، بمفاهيم التعدّدية الحزبيّة، مستصحبين، بحكم إرثهم اليساريّ، ووعيهم بزيف مفهوم التعدّدية الحزبيّة في ظلّ الديمقراطيّات الغربيّة، انفتاحًا ذهنيًّا يشير إلى إمكان تخلّق حالةٍ جديدة. أكثر من ذلك، بلغ ذلك المدّ الجديد التنظيمات الإسلاميّة نفسها، فأخذت تقبل بالتعدّدية الحزبيّة وبالتداول السلميّ للسلطة، عن طريق صندوق الاقتراع، كما هو ملاحظ اليوم في تصريحات زعماء حركة النهضة في تونس، وإلى حدٍّ ما بعض زعماء حركة الإخوان المسلمين في مصر، في ما رشح منهم في غضون الثورتين الأخيرتين.

دلّلت الثورتان المصريّة والتونسيّة، على انغلاق أفق رهان قوى الهيمنة الغربيّة على الأنظمة المستبدّة. كما دلّلتا على أفول حقبة النُّخَب المستتبعة، عابرة الأقطار، تلك النُّخَب التي قال عنها بريجنسكي: «يدير العالم اليوم نخبة عبر قطريين يتكوّنون من رجال أعمال وعلماء ومهنيين وموظّفين عامين. أمّا الروابط بين هذه النخبة فإنّها تتعدّى صبغتها القوميّة، حيث أصبحت مصالحهم تحمل صبغة المصالح الذاتيّة أكثر من كونها وطنيّة»[٣٢]. إذًا نحن نمرّ اليوم بمنعطف فارق! إنّه منعطف يفرض على الحكّام العرب مراجعة حساباتهم، وتحالفاتهم، ويفرض على القوى الغربيّة واستخباراتها مراجعة حساباتها ورهاناتها، كما يفرض على النُّخَب العربيّة والمثقّفين المتعاونين مع الأنظمة الشموليّة مراجعة حساباتهم أيضًا. ينطبق ذلك، قبل هؤلاء جميعهم، على دولة إسرائيل. أمّا الشعوب العربيّة فيقول لها هذا المنعطف الفارق التاريخيّ: لقد تأكّدت رخاوة الأنظمة الجاثمة على صدرك، الكاتمة لأنفاسك، المبدّدة لطاقاتك. لقد سقطت هيبتها، وانكسرت شوكتها، ولسوف تعصف بها رياح التغيير، كما تعصف الريح بأوراق الخريف الذاوية.

خلاصة

يقول إيمانويل تود: «لن تكون هنالك إمبراطورية أميركيّة في عام ٢٠٥٠، هناك نوعان من الشروط الرئيسيّة للإمبريالية لا تتوفران لأميركا:

---

(٣٢) عبد الحي يحيى زلوم، إمبراطورية الشر الجديدة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣١٦.

أوّلًا، قدرتها العسكريّة والاقتصاديّة غير كافية من أجل الاحتفاظ بالمستوى الحالي لاستغلال العالم؛ ثانيًا، إنّ عموميّتها الأيديولوجية في حالة تراجع»[٣٣]. ولذلك، فإنّه بغضّ النظر عن أيّ اعتبارات أخرى، فإنّ هذه النبوءة العالمة كافيةٌ وحدها لتدفع منظومة الدول العربيّة للبحث عن رؤية، وعن استراتيجيا جديدة. ظلّت الدول العربيّة يكيد بعضها لبعض، ويتآمر بعضها على بعض، من هذا الباب أمكن فصل جنوب السودان. ومن هذا الباب سوف يتوالى مسلسل تفتيت السودان، لينتقل التفتيت بعد ذلك إلى دول عربية أخرى منتقاة. تظنّ بعض الدول العربيّة أنّها قادرة على حماية أمنها القوميّ بإسناد ظهرها على حائط الولايات المتحدة الأميركيّة. وتظنّ أنّ تلك الحماية الأميركيّة سوف تعفيها من مغبّة تطوير أنظمتها العسكريّة الدفاعيّة، ومن مخاطر الدخول في شراكات أو تحالفاتٍ استراتيجية غير مأمونة العواقب، مع الدول العربيّة الأخرى، بل ومن التحاور مع شعوبها. تنسى هذه الدول أنّ أميركا لم تعد في حالة صعود. كما تنسى أنّ الشعوب العربيّة لم تعد تلك الشعوب المستكينة. فقد بدأ تسونامي التغيير بالفعل. وقد خلط ذلك التسونامي أوراق اللعب القديمة في أكبر دولة عربيّة (مصر). حدث ذلك، على الرغم من إلقاء «مصر مبارك» بكلّ بطاقات اللعب التي تملكها، في السلّة الأميركيّة/ الإسرائيليّة. الشاهد، أنّ شمس الإمبراطورية الأميركيّة شمس غاربة، وأنّ تعدّدية الأقطاب آتية. لكن علينا ألّا ننتظر حدوث تعدّدية القطبية تلقائيًّا، بل علينا أن نعمل بكل الوسائل لتحقيقها.

قضايا الديمقراطيّة، وقضايا العدالة الاجتماعيّة، ومحاربة الفقر، والعطالة، ومحاربة الفساد، وتحقيق الشفافية، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الخدمات كمًّا ونوعًا، لن تُعالَج في الوطن العربيّ في ظلّ حالة التشظّي، وحالة انعدام الرؤية الراهنة. لا بدّ من رؤية توليفيّةٍ جديدة. ولا بدّ من أن تستند هذه الرؤية التوليفيّة إلى العناصر ذات السمات المستقبليّة في تراث الأمّة، وما أكثرها! الحالة الراهنة في العالم العربيّ حالة استتباع

---

(٣٣) إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكّك النظام الأميركي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص ١٠٢.

تُستنزف فيها ثروات العالم العربيّ في الدول النفطيّة الثريّة، بشكل ممنهج. كما تُكبَّل فيها الدول غير النفطيّة بالديون، وبسياسات الخصخصة التي تمليها المؤسّسات الماليّة الدوليّة، وبسيف العقوبات الاقتصاديّة لبعض الدول. لاحظ جلال أمين، أنّه في الوقت الذي تنصاع فيه الدول العربيّة للمؤسّسات الدوليّة، تتدخّل إسرائيل من الناحية الأخرى، في كلّ صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع، ولا تتلقّى التوجيهات من البنك الدوليّ أو صندوق النقد الدوليّ[٣٤]! لا بدّ من البحث عن رؤية متجذّرةٍ في تراثنا لكي نخرج بها من دائرة الاستتباع.

ظلّ المثقّفون العرب يذرون ذات اليمين وذات الشمال، من مواجهة دعوات تطبيق الشريعة الإسلاميّة القائمة على تصوّرات سلفيّة منغلقة، ظانّين أنّ الزمن وحده كفيلٌ بالقضاء عليها. بعض الدول العربيّة، على رأسها السودان، دول متعدّدة الأديان، وينطبق ذلك أيضًا على مصر وبلاد الشام، والعراق. وبداية تفتيت السودان ليست سوى نذيرٍ لبقيّة الدولة العربيّة، فالذي قسّم السودان إلى دولتين، هو هذا التصوّر المنغلق للإسلام. مسألة الدين والدولة بحاجة إلى نقاشٍ أكثر جرأة من الذي يجري الآن.

تجاهلت الدول العربيّة السودان، وتجاهلت معه منطقة القرن الإفريقيّ برمّتها. غير أنّ النتائج العمليّة لذلك التجاهل وخطره على الأمن القوميّ العربيّ قد أخذت تتضح بالفعل. فمهدّدات الأمن القوميّ العربيّ أخذت تفتح لهجماتها محورًا جديدًا من جهة السودان. أيضًا، أهملت مراكز الدراسات، ومراكز رسم السياسات، السودان وارتباطاته بمنطقة القرن الإفريقيّ وإقليم البحيرات، ما له انعكاساته السلبيّة في سياسات الحكومات العربيّة تجاه تلك المنطقة الحيويّة المؤثّرة في الأمن القوميّ العربيّ. لذلك، لا بدّ من أن تضع مراكز الدراسات والاستراتيجيات العربيّة تلك المنطقة الحيويّة، في صدر اهتماماتها، ثمّ العمل على فتح جسورٍ مع مراكز

---

(٣٤) يسين [وآخرون]، العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

الأبحاث والدراسات هناك، وإنشاء علاقات فكريّة سياسيّة مع نخبها. كما يجب أن يستهدف ذلك التصوّر تقوية العلاقات الثقافيّة، والعلاقات الاقتصاديّة، والاستثمار التنمويّ الحقيقيّ، والربط البرّيّ، وكلّ ما من شأنه أن يخلق كوابح مؤثّرة تمسك بتلك الدول من السير في الوجهات الضارّة بالأمن القوميّ العربيّ.

لم يجد تاريخ العلاقات المصريّة السودانيّة ما كان ينبغي أن يجده من النقد، ومن المراجعة. ويبدو أنّ الحين قد حان لمراجعته، بخاصّة بعد اقتلاع نظام الحزب الواحد في مصر، وانتهاء عهد الصوت الواحد. وضع العلاقات المصريّة ـ السودانيّة في الطريق الصحيحة، والعمل بأقصى طاقة لوقف مسلسل تفتيت السودان، يمثّلان حجر الزاوية في منظومة الأمن القوميّ العربيّ، بخاصّة الأمن المائيّ، والأمن الغذائيّ.

أدارت نُخَب السودان ظهرها لمكوّنات السودان الإفريقيّة، فجعلته غريبًا بين الأفارقة. وأخفقت الدول العربيّة، نتيجة قصور الفهم، وقصور الرؤية، وضعف السياسات، في إعانة السودان على حمل الهويّة المركّبة، ليصبح السودان فضاءً جديدًا تتخلّق فيه مثاقفة حقيقيّة بين إفريقيا شمال الصحراء، وإفريقيا جنوب الصحراء. فالسودان حين يحمل الهوية المركّبة، يصبح أكثر قدرة على حماية أمنه القطريّ، وأكثر قدرة على حماية أمن القرن الإفريقيّ، ومن ثمّ حماية الأمن القوميّ العربيّ. بناءً عليه، لا بدّ من تخطيطٍ جديدٍ مبنيّ على نظرةٍ جديدة تحصل وفقها مراجعة شاملة لحقبة الغفلة القديمة، والتعلّق الاحتفائيّ بالهويّة العربيّة الإسلاميّة، الذي استعيض به عن الجهد اللازم لتشخيص وفهم حقيقة العلاقات الجيوستراتيجيّة والجيوسياسيّة بين السودان ومحيطَيه العربيّ والإفريقيّ، والعمل على مدّ جسور العلاقات إلى حيث يجب أن تمتد، وفقًا لذلك الإدراك الموسّع. لا تكمن قيمة السودان بالنسبة إلى العرب في هويّته العربيّة الإسلاميّة، بل في كونه مخزن ماء، ومخزن غذاء، إن جرت حمايته من التفتت، وإن استُثمر فيه. فالماء والغذاء هما من التحدّيات الأكثر خطرًا في العقود المقبلة. كما أنّ السودان يمثّل تخلّقًا مختلفًا للثقافة العربيّة الإسلاميّة، وهو بذلك الوصف إنّما يمثّل حقل مزواجةٍ للتكامليّة الثقافيّة ذات الأبعاد الإقليميّة والكوكبيّة.

المراجع

١ ـ العربية

إبراهيم، سعد الدين [وآخرون]. **الدولة القُطريّة وإمكانيّات قيام دولة الوحدة العربيّة** . تحرير وتقديم فهد الفانك. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩.

أحمد، عبد الغفار محمد. **السودان: جذور وأبعاد الأزمة**. الخرطوم: دار مدارك، ٢٠٠٨.

أمين، سمير. **ما بعد الرأسماليّة المتهالكة**. ترجمة فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣.

تود، إيمانويل. **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكّك النظام الأميركي**. ترجمة محمد زكريا إسماعيل. ط ٢. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤.

جواد، سعد ناجي وعبد السلام إبراهيم بغدادي. **الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩. (دراسات استراتيجية؛ ٣١)

خالد، منصور. **السودان: أهوال الحرب... وطموحات السلام: قصة بلدين**. ط ٢. الخرطوم: دار مدارك للطباعة، ٢٠٠٨.

دينق، فرانسيس. **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**. ترجمة عوض حسن محمد أحمد. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩.

روسانو، ديدار فوزي. **السودان إلى أين؟**. نقله إلى العربية مراد خلاف؛ تقديم آلان جريش. القاهرة: الشركة العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

زلوم، عبد الحي يحيى. **إمبراطورية الشر الجديدة** . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

طه، محمود محمد. **رسالة الصلاة**. الخرطوم: مطبعة مصر، ١٩٦٦.

عبد السلام، المحبوب. **الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء خيوط الظلام (تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ)**. الخرطوم: دار مدارك، ٢٠١٠.

غارودي، روجيه. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيليّة**. ترجمة محمد هشام. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

ــــــ . **نحو حرب دينية؟: جدل العصر**. مقدمة ليوناردو بوف؛ ترجمة صياح الجهيم. بيروت: دار عطية، ١٩٩٦.

القدال، محمد سعيد. **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن، ١٩٤٦ ـ ١٩٩٦**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩.

محافظة، علي [وآخرون]. **العرب وجوارهم... إلى أين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة كتب مستقبل العربي؛ ٢٠)

منصور، أشرف. **الليبرالية الجديدة: جذورها الفكريّة وأبعادها الاقتصاديّة**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. (سلسلة الفكر)

هابرماس، يورغن. **المعرفة والمصلحة**. ترجمة حسن صقر؛ مراجعة ابراهيم الحيدري. كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠١.

هادي العلوي: حوار الحاضر والمستقبل، آخر حوار مع المفكر هادي العلوي. حوار خالد سليمان وحيدر جواد. دمشق: دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٩.

هالسل، غريس. **النبوءة والسياسة: الإنجيليون العسكريون في الطريق إلى الحرب النووية**. ترجمة محمد السمّاك. ط ٥. بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣.

يسين، السيد [وآخرون]. **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيّة**. تحرير أسامة أمين الخولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٨.

٢ ـ الأجنبية

Berman, Morris. *The Reenchantment of the World. New York: Bantam Books, 1984.*

الفصل الثاني

الإخفاق في إدارة التَنَوُّع

عبد الله الفكي البشير

مدخَل

تقف هذه الدراسة على مفهوم التنوُّع الثقافيّ، باعتباره مصدرًا للصراعات واللااستقرار، إن غاب وعي المجتمعات به، وأخفقت الدولة في إدارته. فبُنى المجتمعات وكيفيّة تعاطي الدولة مع التنوّع، تُحدِّد مصائر الشعوب وطبيعة انتماءاتها، وتتحكّم برسم السيناريوهات المستقبليّة، بخاصّة في تلك المجتمعات التي ظلّ التنوّع فيها حقيقة تاريخيّة، وواقعًا ماثلًا، كما هي الحال في السودان. تسعى الورقة من خلال الاستقراء في تاريخ السودان، لأن تُعرِّف بالتنوّع الذي يزخر به الواقع الماثل للسودان، وتُبيِّن مدى أصالته وقِدَمه. وتتقصّى الورقة تعاطي الدولة السودانيّة مع التنوّع منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦، مع تركيز على التنوّع الدينيّ واللغويّ، لتقف على: مدى استيعاب الدولة للتنوّع في تشريعاتها وسياساتها. تزعم الدراسة أنّ الإخفاق في إدارة التنوّع، في ظلّ غياب الديمقراطيّة، وضعف الوعي وعدم الاعتراف به، وغياب الاستراتيجيات لإدارته، وعدم رسم السياسات الصحيحة للتعامل معه، كان ولا يزال سببًا جوهريًا في استمرار حالة الصراعات واللااستقرار في السودان. بل تجاوز الأمر مرحلة الصراعات، التي كان يمكن تلافيها، إلى مرحلة أكثر تعقيدًا، هي مرحلة تقسيم السودان

وتشظّيه إلى دويلات. لقد اختارت شعوب جنوب السودان في الاستفتاء الذي أُعلنت نتيجته في السابع من شباط/ فبراير ٢٠١١، خيار الانفصال وفضّلته على الوحدة. إنّ انفصال جنوب السودان، هو المقدّمة التي لها ما بعدها، محلّيًا وإقليميًّا، إذ ليس هناك ضامن لعدم انفصال أقاليم أخرى من السودان. فسلسلة اتفاقيّات السلام التي وقِّعت وستوقَّع، ما هي إلّا ترميم لبناء متهالك، وتعبير فصيح عن الإخفاق، أقصى مراتب مصيرها الانهيار وأدناه الانفصال. تخلص الورقة في رؤيتها مستقبل السودان، إلى أنّ السودان ظلّ يسير بوجهة تناقض إرثه الحضاريّ، وتصادم آركيولوجيته الثقافيّة، وتناطح تركيبة شعوبه الوجدانية، الأمر الذي أفضى إلى تفجير الانتماءات الإثنيّة والجهويّة. إنّ انفجار الانتماءات الإثنيّة يمزّق التنوّع، ويقود إلى التشظّي، وينسف قِيَم التعايش بين المجموعات والجماعات، وما من سبيل إلى تفادي ذلك، إلّا بتصحيح مسار السودان عبر إدارته على أساس التنوّع. إنّ إدارة السودان على أساس التنوّع تضمن تحقيق التسوية الوطنيّة، وتؤسّس لبناء الأمّة. تقدّم الدراسة نقدًا لطلائع المتعلّمين ونُخَب المخضرمين، وتُراهن على القيادات الشبابيّة القادمة.

مُلاحظات أوّلية

من الملاحظات الأوّليّة التي يجب تسجيلها هنا، أنّ السودان على الرغم من التنوّع الذي يزخر به، وهو تنوّع لا نظير له في إفريقيا، بل من حيث الأصالة والقِدَم لا مثيل له في العالم، وسيأتي تبيين ذلك لاحقًا، مع هذا لم يشهد السودان حتى اليوم قيام هيئة، أو وزارة، أو مؤسّسة، ذات اعتبار دستوريّ تختص بالتنوّع الثقافيّ. لتكون مهمّتها اقتراح التشريعات والسياسات وسُبُل تنمية التنوّع وحمايته. ولتعمل على تأكيد وجود تمثيل حقيقيّ للتنوّع مع التأثير الفعليّ في شأنه في الحكومات. إنّ عدم قيام مثل هذه المؤسّسة يُمثّل دليلًا واضحًا على عدم الاهتمام بالتنوّع وإهماله. إنّ إهمال التنوّع أدّى إلى الجهل به، وأضعف الوعي بأهمّيته، لا على مستوى غمار الناس في المجتمع السودانيّ فحسب؛ بل كذلك على مستوى القادة والنُّخبة والأكاديميا السودانيّة. تجلّى ذلك بوضوح في: قلّة الكتابات حول التنوّع، ومحدوديّة عقد الملتقيات والندوات في شأنه، وخلوّ جُلّ برامج الأحزاب السياسيّة من

الإشارة إليه، وندرة سوابق الدولة منذ استقلالها في التعامل الصحيح معه، إلى جانب الأثر الواضح في كتابة التاريخ. إنّ مجتمعات التنوّع الثقافيّ، مثل حال السودان، إذا لم تُحسن إدارة التنوّع فيها، تظلّ تربة صالحة لتزوير التاريخ، وبيئة مُلائمة لتغييب الحقائق وتضليل الناس. فخلق مناخ ثقافيّ بعينه، أو تحسين صورة الماضي، أو مناصرة عقيدة، أو تجاهل مجموعات أو جماعات وقيادات دينيّة، وغير ذلك، تقود كلها إلى طمس التاريخ، وتغييب الحقائق، وتضليل الناس.

أيضًا، قبل مجيء المسيحيّة والإسلام، كان السودان موطنًا لكريم المعتقدات الإفريقيّة، وهي أقدم الأديان فيه. وبعد دخول الإسلام انتشر التصوّف الإسلامي انتشارًا واسعًا منذ قيام سلطنة الفونج (١٥٠٤ ـ ١٨٢١)، وظلّت الصوفيّة مكوّنًا جوهريًا في المجتمع والثقافة. تبع ذلك ظهور ظاهرة جديرة بالاهتمام، وهي ظاهرة ادّعاء النبوّة؛ فقد شهد السودان منذ سلطنة الفونج ظهور العشرات ممّن ادّعوا النبوّة. وعلى الرغم من أنّ بعض المؤرّخين والدارسين أرجعوا ظاهرة ادّعاء النبوّة في السودان إلى شيوع حركات النبيّ عيسى، وارتباط ذلك بالنضال ضدّ المستعمر البريطانيّ، بخاصّة بعد نجاح نموذج الثورة المهديّة؛ إلّا أنّ استمرار الظاهرة، وربّما حتى اليوم، يحمل الكثير من الدلالات والمضامين، ويكشف عن طبيعة العلاقة بالدين، كما ترتّبت عليها الكثير من النتائج. لهذا، فإنّ ظاهرة إدّعاء النبوّة، التي ربّما فاق السودان فيها، من حيث عدد دُعاة النبوّة، كلّ الدول التي تدين بالإسلام في العالم، ظاهرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفحّص.

كذلك، على الرغم من التنوّع الدينيّ في السودان: الإسلام والمسيحيّة وكريم المعتقدات الإفريقيّة، وتنوّع كلّ دين من هذه الأديان في داخله من حيث معتنقيه، فإنّ السودان هو البلد الوحيد في العالم، ربّما لمدى قرون، الذي أُعدم فيه مفكر إسلاميّ بسبب غياب حرّيّة الفكر. لقد أُعدم المفكّر الإسلاميّ محمود محمد طه (١٩٠٩ ـ ١٩٨٥) في صبيحة الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، في ساحة سجن كوبر في مدينة خرطوم بحري في العاصمة السودانيّة الخرطوم. تبع إعدامه تزوير تاريخه، وتغييب دوره الوطنيّ، وتشويه صورته وسيرته ومشروعه (نشر أكثر من ٤٠ كتابًا)، ونبذ

تلاميذه وتشريدهم، إلى جانب المقاطعة الكاملة من الأكاديمية السودانيّة له ولمشروعه، ولم ترِد حتى مجرد إشارة إليه، أو إلى كتبه في دراسات المثقّفين وحواراتهم حول قضايا السودان والإنسان، إلّا لدى قلّة قليلة جدًا من المثقّفين.

إلى ذلك، في ظلّ الإخفاق في إدارة التنوّع، اتبعت الدولة السودانيّة أمام تحديات التسوية الوطنيّة وانفجار الصراعات، منهج الترقيع والترميم في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار. فقد تفشّت في السودان ثقافة عقد اتفاقيّات السلام منذ انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٦٥، وتوقيع اتفاقيّة السلام في أديس أبابا عام ١٩٧٢، ولا يزال توقيع الاتفاقيّات مستمرًا بكثافة حتى اليوم. هناك اتفاقيّات مع جنوب السودان ومناطق جبال النوبة، وشرق السودان، كما وقّع عدد كبير من الاتفاقيّات من أجل السلام في دارفور، وأخرى تعاني التعثّر في مفاوضاتها. وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق هناك انتظار لِما ستُسفر عنه المشورة الشعبيّة بمرجعيّة اتفاقيّة السلام الشامل (تتضمّن الورقة إشارة تعريفيّة مختصرة عن المشورة الشعبيّة). إنّ كلّ هذه الاتفاقيّات، في ظلّ الإخفاق في إدارة التنوّع، ما هي إلّا ترميم لبناء متهالك، وترقيع لثوب بالٍ، وهروب من مواجهة السؤال الأساس وهو كيف يُحكم السودان؟ أفسحت الورقة مساحة لتسليط الضوء على تفشّي ثقافة اتفاقيّات السلام في السودان، وعلى مدى نجاحها في ضمان السلام والاستقرار وتحقيق التسوية الوطنيّة.

إنّ سودان المستقبل المستقرّ الموحَّد المتعايش، يتطلّب أوّل ما يتطلّب تقدّم قيادات شبابيّة ذات عقول جديدة، لتتولّى قيادة السودان. إنّ لدى الشباب، بحكم الفطرة والتكوين المعرفيّ والفكريّ والتعافي من الثارات السياسيّة، القدرة على التفاعل مع متطلّبات العصر، والقابليّة لتجاوز الإرث السياسيّ الذي اتّسم بالصفويّة والصراع المرير. تُبشّرنا حالة الانقلاب الفكريّ التي تشهدها المنطقة العربيّة وشمال إفريقيا، وقد تجلّت في الثورات الشبابيّة في تونس ومصر، وما فتئت تتوسّع أفقيًا لتشمل دولًا أخرى، تبشّرنا تلك الحالة بقدوم مثل هذه القيادات. إنّ الثورة من أجل التغيير، على النحو الذي جرى وبدأ في أطراف مصر وتونس، قد حدثت في السودان بالفعل،

قبل نحو عقد من الزمان. لقد انطلقت الثورات من أطراف السودان، لكنّها كانت ثورات مسلّحة. فقد حدثت الثورة المسلّحة في جنوب السودان، وفي دارفور، وفي شرق السودان، وفي مناطق جبال النوبة، وفي جنوب النيل الأزرق. وعلى الرغم من أنّ هذه الثورات المسلّحة بصبغتها الجهويّة والإثنيّة التي فرضتها تراكمات المظالم والغبن الثقافيّ، تُعَدّ خصمًا وعائقًا أمام قيام الثورة الشبابيّة من أجل التغيير، كما جرى في تونس ومصر؛ إلّا أنّ التغيير من أجل سودان المستقبل، بقيادة الشباب أصحاب العقول الجديدة، آتٍ لا محالة. فمتى ما تمّ ذلك، الآن أو مستقبلًا، فإنّ إدارة السودان على أساس التنوّع الثقافيّ، وإقامة الدولة المدنيّة على أساس المواطنة، ستكون من أبجديات الحِراك السياسيّ، وعندها ستتم الوحدة بين أقاليم السودان المختلفة، بما في ذلك جنوبه، الذي اختار اسم (السودان الجنوبيّ) لدولته، فاختيار الاسم يحمل أملًا ونبوءة مستقبليّة بوحدة مقبلة.

أولًا: مفهوم التَنَوُّع الثقافيّ

برز مفهوم التنوّع الثقافيّ إلى الوجود غداة الحرب العالميّة الثانية، ومع إنشاء منظومة الأمم المتحدة[1]. يقول عبد السلام إبراهيم بغدادي: «كان التداول بمصطلح «التعدّديّة» (Pluralism) في حقل الدراسات الإثنيّة والسياسيّة قد بدأ أوّل مرّة عقب الحرب العالميّة الثانية، وذلك على يد فيرنفال (J. S. Furnivall)، الذي استوحاه من واقع دراساته عن بلدان جنوب شرق آسيا، ولا سيّما بورما وجاوا، حيث لاحظ أنّ هذه البلدان، تحتضن، إضافة إلى مواطنيها، جماعات عدّة وافدة من الهند، الصين، والبلدان الأوروبيّة، وهو ما يترك تأثيره العميق في واقع الحياة العامّة، وذلك لأنّ لكلّ جماعة من هؤلاء عاداتها وتقاليدها وديانتها ولغتها وثقافتها الخاصّة»[2].

---

(١) مختار أمبو، «التنوّع الثقافيّ والعولمة،» في: العولمة والهوية موضوع الدورة الأولى لسنة ١٩٩٧، الرباط ٢٩/٢٧ ذو الحجة ١٤١٧هـ، ٧/ ٥ مايو ١٩٩٧م، سلسلة الدورات؛ الدورة الأولى لسنة ١٩٩٧ (الرباط: أكاديمية المملكة المغربيّة، ١٩٩٧)، ص ٢٢١.

(٢) عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٥.

ظلّ تعبير التنوّع يُستخدم للإشارة إلى الإثنيّات التي بدأ الاهتمام السياسيّ بها مع نهاية الستينيات عقب انتصار حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأميركيّة. يقول منصور خالد: «تعبير التنوّع كان يُستخدم أكثر ما يُستخدم للإشارة إلى التنوّع الإثنيّ الذي يضفي صفة عالميّة (Cosmopolitan) على بعض المدن. الاهتمام السياسيّ بالإثنيّة في استخداماتها الراهنة بدأ في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات في الولايات المتحدة عقب انتصار حركة الحقوق المدنيّة (Civil Rights Movement) التي فجّرها الأميركيّون المنحدرون من أصل إفريقيّ»[٣]. تصاعد مفهوم الإثنيّة وتمدّد في العالم، وأخذ أبعادًا مختلفة، ففي ظلّ غياب الديمقراطيّة في مجتمعات التنوّع، تختطف بعض النُّخَب موضوع هويّة الأقلّيّات لتكتسب به مشروعيّة قيادة. يقول سمير أمين: «ليس الصعود السريع للإثنويّة نتاج مطالب عفوية من قاعدة المجموعات المعنيّة، كتأكيد لهويّة «غير قابلة للقمع» (وغالبًا بمواجهة مجموعات أخرى). تُبنى الإثنويّة غالبًا من فوق، عبر شرائح الطبقات المسيطرة، التي تحاول، بهذه الوسيلة، أن تكسب «مشروعيّة» لقيادتها الجديدة... وخلقت الكوارث الاجتماعيّة الناتجة من السياسات النيوليبرالية الراهنة، الشروط المناسبة لصعود الإثنيّات التي أدّت دورًا حاسمًا في انفجار الاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا، وحروب القرن الإفريقيّ (إثيوبيا، إريتريا، الصومال)... ولا شكّ في أنّ ركاكة العديد من الأنظمة القائمة، وغياب الديمقراطيّة الذي يجعلها عاجزة عن التعامل الصحيح مع التنوُّع ـ الذي لا نقاش في حقيقته ذاتها ـ مسؤولة عن قسط كبير من هذه الانحرافات»[٤].

أخذ مصطلح التنوّع الثقافيّ ينداح في الفضاءات المعرفيّة، مع توسّع في مفهوم كلمة الثقافيّ. فالتَنَوُّعُ غير التماثُل. وفي اللغة العربيّة تَنَوَّعُت الأشياء: تصَنَّفت وصارت أنواعًا[٥]، والتَنَوُّعُ هو حدوث الفروق بين الأشخاص

(٣) منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربيّة: الصورة الزائفة والقمع التاريخي** (لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٤٠١.

(٤) سمير أمين، **ما بعد الرأسماليّة المتهالكة**، ترجمة فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣)، ص ٢٥٠.

(٥) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨)، ص ١٠٠٣.

والجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة. أمّا التماثُل فهو التشابه[٦]. والمُماثَلة لا تكون إلّا في المتّفقين؛ والمِثال هو القالِبُ الذي يقدَّر على مِثْله[٧]. أمّا كلمة ثقافيّ فهي منسوبة إلى ثقافة (Culture). لقد مرّ مفهوم الثقافة بمراحل إعادة تعريف عديدة، ودار حوله الحوار بمداخل علميّة مختلفة: علوم التاريخ، والأنثروبولوجيا، والاجتماع، واللغات، وعلم النفس وغيرها، أفضت إلى اتساع مفهومه وتعدّد جوانبه. يرى يوسف فضل حسن أنّ التعريف «التجميعيّ» لمصطلح «ثقافة» يظلّ التعريف الأكثر شمولًا وتداولًا بين الباحثين، وهو تعريف يلملم مُعطيات الثقافة في أنّها «الكلّ المركَّب من العادات والتقاليد والأعراف والأديان واللغات والقوانين والأعراق وأنماط السلوك وطرائق التفكير، وكلّ ما أنتجه الإنسان من منجزات ماديّة أو غير ماديّة»[٨]. يقول عبد السلام إبراهيم بغدادي: إنّ تعريف الثقافة «أصبح يركِّز على الأبعاد المختلفة للثقافة، بمعنى اعتبارها طريقة شاملة لحياة مجتمع ما وتفكيره، بما فيها نظرته إلى الكون وطبيعة وجود الإنسان فيه»[٩]. ويعلّق الروائيّ السودانيّ إبراهيم إسحق إبراهيم على مفهوم الثقافة عند العالم النرويجي فريدريك بارث الذي يرى أنّ الثقافة هي «الرؤية الكونيّة للشخص أو للجماعة، وهي في حالة تغيّر مستمرّ»، فيقول: «إذن أنا أعلّق حسب هذا المفهوم بأنّ ثقافة كلّ منا، هي رؤيته الخاصّة للحياة»[١٠]. ويذهب محمد جلال هاشم إلى أنّ مفهوم الثقافة يتضمّن «عمليّة ممارسة السلطة، بدءًا من المحدّدات الثقافيّة والقوالب السلوكيّة، أصالة ومعاصرة عبر جدليّة الصراع، وما يتمخض عن ذلك من دور خطير للأيديولوجيا، وصولًا إلى تحقيق الذات والهويّة، ثمّ الاستقلاليّة وتجاوز

---

(٦) أديب اللجمي [وآخرون]، المحيط، المراجعة والتنسيق أديب اللجمي ونبيلة الرزاز، (موقع عجيب)، على الموقع الإلكتروني: <http://lexicons.sakhr.com> (٧/ ٤/ ٢٠١٠).

(٧) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٧)، مج ١٤، ص ١٧.

(٨) يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب، ج ٣ (الخرطوم: سوداتك المحدودة، ٢٠٠٨)، ص ١٩٨.

(٩) البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٠) إبراهيم إسحق إبراهيم، «مؤشرات حول التواصل الثقافي بين دارفور وعموم السودان،» كرامة (السودان)، العدد ١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

الاغتراب، انتهاءً بانتصار السيادة»[١١]. بهذا المفهوم الواسع تنظر الورقة إلى الثقافة.

تطوّر السجال حول مفهوم التنوّع الثقافيّ في أحضان حركة ما بعد الحداثة (Postmodernism) ومنظّريها. إنّ مفكّري ما بعد الحداثة يرون أنّ النظريات الشموليّة الكبرى والأيديولوجيات والتعميمات، التي أنتجتها حقبة الحداثة، أخفقت في الإجابة عن كثير من الأزمات، بخاصّة في ادّعائها التجانس والوضوح والتماسك والعلميّة[١٢]. ألقت حركة ما بعد الحداثة بظلالها على مناهج البحث العلميّ في حقول مختلفة، ولا سيّما حقل الثقافات، عبر ضرورة التعاطي مع حقيقة التنوّع، وتجاوز فكرة أنماط الرؤى الفكريّة المغلقة، والأجوبة القطعيّة، إلى رحاب الأنساق الفكريّة المتعدّدة والمفتوحة، وتقبّل الخصوصيات. أخذ مفهوم التنوّع الثقافي بالتبلور، ونُشرت في الفضاء المعرفيّ تعاريف عديدة للإحاطة به. يقول عبد الله علي إبراهيم: «الغالب في تعريف التنوُّع الثقافيّ هو إحصاء مفرداته من أعراق وألسن ومؤسّسات وعوائد وأعراف ومعتقدات وكريم معتقدات وشعوب جوار»[١٣]. ويعرّفه عبد الله تركماني قائلًا: «يُقصد بعبارة «التنوّع الثقافيّ» تعدّد تعبيرات الجماعة والمجتمعات عن ثقافاتها، وأشكال انتقال هذه الثقافات، بالمضامين الحاملة لها، أي المعاني الرمزيّة والأبعاد الفنّيّة والقِيَم الثقافيّة المستمَدّة من الهويّات الثقافيّة أو المعبّرة عنها». ويرى الراحل جون قرنق[١٤] (١٩٤٥ ـ ٢٠٠٥)، انطلاقًا من حالة السودان، أنّ هناك نوعين من

---

(١١) محمد جلال أحمد هاشم، **منهج التحليل الثقافي: القومية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية في الثقافة السودانية**، ط ٤ (الخرطوم: مركز دراسات القوميّة السودانية، ١٩٩٩)، ص ٩٧.

(١٢) عبد الله تركماني، «ما بعد الحداثة.. وتعدّد الثقافات (١ ـ ٣)،» (مركز دمشق للدراسات النظريّة والحقوق المدنيّة)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dctcrs.org> (٢/ ٢/ ٢٠١١).

(١٣) عبد الله علي إبراهيم، **الثقافة والديمقراطية في السودان** (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٦)، ص ١٥.

(١٤) جون قرنق هو قائد الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، ومُنظِّر مشروع السودان الجديد الذي طرحته الحركة في الفضاء السياسيّ السودانيّ. وتقوم وحدة السودان في المشروع على أساس التنوّع.

التنوّع: التنوُّع التاريخيّ والتنوُّع المعاصر. فالتنوّع التاريخيّ هو الواقع التاريخيّ بكلّ تراكماته وتنوّع حقبه التاريخيّة: الكوشيّة، والممالك المسيحيّة، والممالك الإسلاميّة، والحكم التركيّ/ المصريّ، والمهديّة، والحكم الثنائيّ الإنكليزيّ/ المصريّ حتّى استقلال السودان في عام ١٩٥٦. أمّا التنوّع المعاصر فهو الواقع الماثل: من قوميّات متعدّدة، ومجموعات مختلفة، وأديان مختلفة: الإسلام والمسيحيّة والديانات الإفريقيّة التقليديّة، فالتنوّع المعاصر «قوميًّا» إثنيًّا، وثقافيًّا، ودينيًّا جزءٌ منّا (من السودانيّين)[١٥].

تبع الاهتمام بالتنوّع الثقافيّ بعض الجهود في التشريعات الدوليّة. فقد أُقِرَّ ضمن حقوق الإنسان استنادًا إلى مبادئ: المساواة بين الثقافات، ورفض التمييز بين الأمم والشعوب، وعدم الاعتراف بفكرة التفوّق أو الهيمنة الثقافيّة. كما تبنّى إعلان مكسيكو في عام ١٩٨٢، لمنظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، حقّ كلّ شعب بالحفاظ على هويّته الثقافيّة، وعدم السعي إلى الهيمنة الثقافيّة أو فرض هويّة ثقافيّة بالإكراه على أيّ شعب[١٦]. وفي عام ٢٠٠١ جاء إعلان اليونيسكو العالميّ بشأن التنوّع الثقافيّ، وأشار إلى أن التنوّع الثقافيّ بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشريّ وضرورة التنوّع البيولوجيّ بالنسبة إلى الكائنات الحيّة. بهذا المعنى، فإنّه التراث المشترك للإنسانيّة، ويجب الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل[١٧]. واستمرّت اليونيسكو في جهودها بوضع التوصيات والاتفاقات العالميّة. الشاهد أنّ مفهوم التنوّع الثقافيّ حظِيَ باهتمام كبير في العالم؛ إلّا أنّه لا يزال في إطاره النظريّ من دون النفاذ إلى الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والفكريّة، بخاصّة في إفريقيا والمنطقة العربيّة.

تأسيسًا على ما ورد أعلاه، ونسجًا ممّا جاء فيه، فإنّ مفهوم التنوّع

---

(١٥) جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانيّة، تحرير وتقديم الواثق كمير، ط ٣ (الخرطوم: ماستر للطباعة، ٢٠٠٥)، ص ٧٢ و٧٧.

(١٦) تركماني، «ما بعد الحداثة.. وتعدّد الثقافات (١ ـ ٣)».

(١٧) «إعلان اليونيسكو العالميّ بشأن التنوّع الثقافي للعام ٢٠٠١،» (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.unesco.org> (٢٩/ ١/ ٢٠١١).

الثقافيّ الذي تأخذ به هذه الورقة، هو أنّ التنوّع الثقافيّ يشمل التنوّع الدينيّ وكريم المعتقدات والتنوّع اللغويّ والعرقيّ، ويتطابق مع مصطلح التعدّد الثقافيّ (Multiculturalism)، ويتضمّن تعدّد تعبيرات الجماعة والمجتمعات عن ثقافاتها، وأشكال انتقال هذه الثقافات، بالمضامين الحاملة لها، المستمَدَّة من الهويّات الثقافيّة أو المعبِّرة عنها.

ثانيًا: تنوُّع السودان الثقافيّ... التراكم التاريخيّ والواقع الماثل

١ ـ التراكم التاريخيّ

تنعم دول إفريقيا كلّها بالتنوّع، ويعاني جُلّها الإخفاق في إدارته. بيد أنّ التنوُّع الذي يزخر به السودان، ليس له نظير في إفريقيا، بل هو من حيث الأصالة والقِدَم بلا مثيل في العالم. يقول جوزيف أومارا، أستاذ كرسي الاقتصاد السياسيّ في جامعة تاسمانيا في أستراليا، وخديجة صفوت، المديرة التنفيذية سابقًا لمركز أبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة ولز، في ورقة علميّة مشتركة: «كان السودان معبرًا عظيمًا للمسافرين منذ مينا، مُوحّد الوجهين القبليّ والبحريّ ومؤسّس الأسرة الأولى من الممالك القديمة (٢٩٢٥ ق.م. ـ ٢٧٧٥ ق.م.) تقريبًا... وقد بقي السودان ذلك المعبر العظيم من كلّ مكان إلى كلّ مكان من القارّة الإفريقيّة وما وراءها... إنّ تلك الرحلات وموجات هجرة المسافرين المغامرين والغواريين والمكتشفين، تركت أجزاء ثقافيّة منحت السودان تمييزًا وتعدّدًا وغنًى بلا مثيل، سوى ربّما الولايات المتحدة؛ إلّا أنّ الأخيرة لا تملك ادّعاء أصالة تاريخ يعود إلى ٣٠٠ ألف عام قبل الميلاد»[١٨].

اكتسب التنوّع في السودان أصالته وشرعيّته من إرث حضاريّ ضخم وسجّل ثقافيّ حافل. ويستمد تأكيده واستمراريّته من الجغرافية والتاريخ

---

(١٨) جوزيف أومارا وخديجة صفوت، «سرديات رحلات العبور التاريخية وأسلمة سلطنة الفونج في القرن السادس عشر: أثر بعض تنويعات الرحّالة والتجّار على التاريخ الإسلامي والتاريخ الشعبيّ،» في: السودان وإفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، ندوة الرحالة العرب والمسلمين (أبو ظبي: المركز العربي للأدب الجغرافي؛ دار السويدي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٦٨.

والألسن والأعراق والاقتصاد والدين والجوار. فالتكوين الجغرافيّ للسودان يحوي أحوالًا مُناخيّة وتضاريس وبيئات متنوّعة: النهر والبحر، السهل والجبل، والغابة والصحراء. نبتت في هذه التضاريس والبيئات وانبنت عليها، تكوينات ثقافيّة مختلفة، وقامت فوقها حياوات لأقوام منذ أمد بعيد. إنّ أقدم أثر معروف لاستيطان الإنسان في هذه البلاد، كما يؤكّد علماء الآثار، يرجع إلى إنسان سنجة نحو ٢٠٠ ألف عام ق. م. يُنسب هذا الإنسان إلى سلالة البوشمن (Bushmen)، الذين يعيشون اليوم في صحاري كلهاري، وفي الجزء الشمالي من إفريقيا الجنوبيّة[١٩]. ومن الشواهد الخطّيّة على تنوّع العناصر في مملكة مروي في آخر أيامها، نقش ملك أكسوم عيزانا، الذي غزا مملكة مروي في عام ٣٣٥م، وأشار إلى تعدّد الأجناس فيها[٢٠].

استوطنت في السودان منذ أزمان بعيدة، ثلاثة من أهمّ الشعوب التي تقطن القارّة الإفريقيّة: «الزنوج» و«الحاميون» و«الساميون». ويشير يوسف فضل حسن إلى أنّ: «تعبير «الزنوج» يُستخدم أحيانًا للدلالة على السكّان الوطنيّين الأصلاء السود... ومن الممثّلين لهذا الشعب الأسوَد القبائل السودانيّة التي تسكن دارفور وجنوب السودان وجبال النوبة في كردفان وأعالي النيل الأزرق. وكان روّاده من سكّان منطقة الخرطوم وهم بصناعتهم للفخار قد وضعوا اللبنة الأولى للحضارة السودانيّة». أمّا «الحاميّون»، أو الشعوب الناطقة باللغة الحامية، فهم من المجموعات العرقيّة التي وفدت إلى السودان واستقرّت في المنطقة الشرقيّة والشماليّة الشرقيّة حيث يسكن البجة[٢١].

امتصّ السودان في أحشائه الحضاريّة، مبادرات حضاريّة عظيمة. منها كانت مملكة كرمة (٢٥٠٠ ق.م. ـ ١٥٠٠ ق.م.)، التي تأثّرت بالحضارة المصريّة، وتسرّبت عبرها المؤثّرات المصريّة. شكّلت كرمة النواة لمملكة كوش التي عاشت نحو عشرة قرون (٧٥٠ ق.م. ـ ٣٥٠م)، بفرعيها الشمالي

---

(١٩) عمر حاج الزاكي، **مملكة مروي: التاريخ والحضارة**، سلسلة إصدارات وحدة تنفيذ السدود؛ ٧ (الخرطوم: وحدة تنفيذ السدود، ٢٠٠٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢١) حسن، **دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

نبتة (٧٥٠ ق.م. ـ ٥٩٠ ق.م.)، والجنوبي مروي (٥٩٠ ق.م. ـ ٣٥٠م). خلّفت كوش آثارًا عظيمة، وامتد نفوذها من أقصى شمال السودان حتى ملتقى النيلين الأزرق والأبيض، والجزيرة وكردفان[٢٢]. واستطاعت بسط نفوذها على مصر، وصارت الإمبراطورية الكوشية قوّة عالميّة[٢٣]. كما اتصل السودان بتيّارات حضاريّة وثقافات عريقة: الثقافات الآشوريّة والفرعونيّة والعبرانيّة والأكسوميّة والإغريقيّة والرومانيّة. وإبّان عصره المسيحيّ الذي امتدّ لِما يقرب من العشرة قرون، نمت في الممالك المسيحيّة السودانيّة ثقافات وثيقة الاتصال بالحضارة البيزنطيّة وبالإسكندريّة وروما والكنيسة الإثيوبيّة[٢٤].

استقبل السودان ـ بوصفه معبرًا ـ منذ فجر التاريخ هجرات بشريّة عديدة. جاءته بألسن متنوّعة من أقاصي الدنيا: المهاجرون، والمُتاجرون، والمُسافرون العابرون، والمكتشفون، والمغامرون والغُزاة الطامعون. خلّفت تلك الهجرات رواسب وآثارًا وأساطير وقصصًا صادرة من جوف التاريخ. جاءت أجزاء ثقافيّة وأخيلة ونظائر من فضاءات ثقافيّة نائية لشعوب كثيرة ومتنوّعة. يقول أومارا وخديجة: «جاءت أجزاء ثقافيّة من عمان منذ الإصحاح القديم ومملكة بلقيس. وثمّة تقاليد وعادات تعود إلى جنوب شرق آسيا وإلى الصين والهند ومنغوليا القوقاز وكردستان والبوسنة والهرسك إلى شبه الجزيرة العربيّة وشبه جزيرة أيبيريا وتركيا وشمال إفريقيا ومصر. . . وقد تكون الجلباب والعِمّة والطاقية والثوب السودانيّ وطقوس الزفاف والحنّاء والبخور والفركة والسلم الخماسيّ في الموسيقى إلى الجاموس البقريّ والساقية والشادوف ـ التي ادّعى البطالمة أنّهم أدخلوها إلى وادي النيل مع الأسرة الـ ٣١ ـ قد جاء بعضها أو معظمها من الصين ومن منغوليا والقوقاز، عبورًا بشبه القارة الهنديّة والجزيرة العربيّة واليمن إلى السودان.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٢٣) محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنيّة في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، نقله من الإنكليزية هنري رياض، وليم رياض والجنيد علي عمر؛ راجعه نور الدين ساتي (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، [١٩٨٠])، ص ٧.

(٢٤) محمد عبد الحي، **السياسة الثقافية في السودان** (الخرطوم: وزارة الثقافة، ١٩٧٧)، ص ١٠ ـ ١١.

ومن الشمال جاءت السودان أسماء مدن وطرق صوفيّة وشيوخ طرائق وتقاليد مزارات وثقافة قباب أولياء وأول مسجد في النوبا المسيحيّة باكرًا»[٢٥].

قَدِم النوبة إلى مملكة مروي، في القرون الأخيرة من عصرها، واستوطنوا في مروي، وتمكّنوا بعد نحو قرنين من زوالها، وإنشاء ممالك النوبة الثلاث: نوباتيا وحاضرتها فرس، والمقرة وعاصمتها دنقلة، وعلوة وحاضرتها سوبا، في فضاء زمني قارب العشرة قرون (٥٥٠م ـ ١٤٥٠م). دخلت الديانة المسيحيّة، ومنذ عام ٥٨٠م غلبت على الجزء الشماليّ حتى سنار وبلاد البجة وأجزاء أخرى. ازدهرت الديانة المسيحيّة في الممالك النوبيّة الثلاث، وظلّت تمثّل جزءًا مهمًّا من الكيان النوبيّ حتى منتصف القرن الخامس عشر، حيث انتهى نفوذها السياسيّ في مملكتي المقرة وسوبا بالزحف الإسلاميّ العربيّ الكاسح[٢٦].

مثّل دخول العرب المسلمين نقطة فارقة في تاريخ السودان. إلّا أنّ صلة العرب بالسودان وهجرتهم إليه، كانت قبل الإسلام، بل منذ فجر التاريخ؛ إذ تشير الدراسات التاريخيّة الجيولوجيّة إلى أنّ الجزيرة العربيّة كانت ملتصقة أرضًا بإفريقيا. وخلال التكوين الجيولوجيّ في «حقبة البلايستوسين» حَدث التصدّع الإفريقيّ، الذي أحدثه الأخدود، وأدّى إلى تكوين البحر الأحمر وخليج عدن[٢٧]. بعد ذلك «ولصغر حجم الفاصل البحريّ. . . كانت السواحل المواجهة لليمن بشرق إفريقيا تعيش بيئة عربيّة واحدة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد. ومع نشاط الطريق البحريّة للتجارة منذ القرن الثاني قبل الميلاد. . . بدأت الهجرات وتصاعدت ما بين عامي ٣٠٠٠ و١٥٠٠ ق.م. . . . حتى وصلت وادي النيل. . . وفي القرنين السابقين للميلاد عَبَر الحميريون وبعض الحضارمة

---

(٢٥) أومارا وصفوت، «سرديات رحلات العبور التاريخية وأسلمة سلطنة الفونج في القرن السادس عشر: أثر بعض تنويعات الرحّالة والتجّار على التاريخ الإسلامي والتاريخ الشعبيّ،» ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٢٦) حسن، دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب، ص ٢٠٦.

(٢٧) قائد محمد العنسي، «التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية، ١٩٠٠ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلّيّة الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالميّة، الخرطوم، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

البحر الأحمر واستقرّوا في الحبشة وتوغّل بعضهم حتى بلاد النوبة وصاهروا قبائل البجة»[٢٨]. الشاهد أنّ صلة العرب بالسودان وهجراتهم إليه قديمة، لكنّها كانت ضئيلة الأثر. ومع ظهور الإسلام زادت تلك الهجرات، وسلك العرب المسلمون إلى القارّة الإفريقيّة الطرق نفسها التي سار عليها أجدادهم من قبل، من أجل التجارة أو الهجرة[٢٩]. فمن الخليج العربيّ عن طريق مضيق باب المندب، وكل طرق البحر الأحمر إلى الحبشة وأعالي النيل الأزرق وإريتريا وسودان وادي النيل (السودان الشرقيّ)، وعبر شبه جزيرة سيناء إلى مصر وسواحل الشمال الإفريقيّ حتّى سواحل المحيط الأطلسي، وعبر المحيط الهندي إلى الساحل الشرقيّ لإفريقيا، ومن ثمّ إلى وسطها[٣٠]. لقد أوجد الإسلام أبعادًا جديدة لدوافع الهجرة والاستقرار، وقدّم إليها المبرّر الدينيّ والغطاء السياسيّ، فضلًا عن أنّ الإسلام زاد لاحقًا، من الهجرات العكسيّة بسبب التوجّه إلى الأراضي المقدّسة لأداء فريضة الحج والعمرة[٣١]. تدافعت هجرات العرب والمسلمين إلى السودان باستمرار وبطء. حصلت ذلك غزوهم لبلاد النوبة (٦٥١م ـ ٦٥٢م) ليضعوا حدًّا لهجمات النوبة والبجة المتكرّرة على ديار المسلمين في مصر. وقعت مواجهات عديدة، وتوغّلت بعض جيوش المسلمين حتى واجهها بأس «رُماة الحدق»، فخُتمت تلك المواجهات بمعاهدة «البقط» عام ٦٥٢م[٣٢]. مثّلت

---

(٢٨) أومارا وصفوت، «سرديات رحلات العبور التاريخية وأسلمة سلطنة الفونج في القرن السادس عشر: أثر بعض تنويعات الرحّالة والتجّار على التاريخ الإسلامي والتاريخ الشعبيّ،» ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٢٩) يوسف فضل حسن، **انتشار الإسلام في إفريقيا** (الخرطوم: أعمال الخدمات السريعة، ١٩٧٩)، ص ٢ ـ ٣.

(٣٠) محمود خيري عيسى [وآخرون]، **العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليليّة في أبعادها المختلفة** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص٣ ـ ٢٣.

(٣١) عبد الله الفكي البشير، «العلاقات الخليجيّة الإفريقيّة في النصف الثاني من القرن العشرين، مع التركيز على دولة قطر،» إشراف يوسف فضل حسن (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، كلّيّة الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٤)، ص ٧.

(٣٢) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، **بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في إفريقيا** (أم درمان: مركز عمر محمد بشير للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

هذه المعاهدة الركن الأساس في العلاقات بين المسلمين والنوبة لفترة تقارب الستة قرون. وفي فترة سريانها تسرّبت المؤثّرات العربيّة والإسلاميّة وزاد الاستقرار وقامت الزيجات. تمكّن المسلمون أيضًا من عقد سلسلة معاهدات مماثلة لعهد النوبة مع البجة. وعبر التجارة والزواج مع زيادة الاستقرار وتوغّل العرب البدو والمسلمين في أودية السودان وسهوله، قطعت اللغة العربيّة والإسلام شوطًا كبيرًا في الانتشار، ومن ثمّ بدأت مرحلة التحالفات. مع عهد التحالفات قامت سلطنة الفونج (١٥٠٤ ـ ١٨٢١)، عبر الحلف الفونجاوي/ العبدلابي. أدّى قيام سلطنة الفونج إلى انتشار اللغة العربيّة وتعميق الإسلام على أيدي المتصوّفة والتجّار والعلماء في جنوب الجزيرة وكردفان ودارفور. تبع ذلك قيام مملكة تقلي (١٥٣٠ ـ ١٨٢١)، وسلطنة الفور (١٦٥٠ ـ ١٩١٦)، ومملكة المسبعات (١٦٦٠ ـ ١٧٥٠)[٣٣]. تشير بعض الروايات إلى أنّ تأسيس أوّل دولة في بعض جهات دارفور يرجع إلى الداجو خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، والتنجر الذين بسطوا نفوذهم على المنطقة الوسطى في القرن الخامس[٣٤].

عاش السودان حتى عام ١٨٢١ مرحلة الممالك المتعدّدة المستقلّة والتحالفات القبليّة، وكان يفتقر إلى المركزيّة الإداريّة الجامعة. ظلّت «الصوفيّة» هي مركزيّة الاستقطاب الوحيدة الناشئة على سطح الولاءات القبليّة والإقليميّة، حتى جاء الغزو التركيّ/ المصريّ (١٨٢١ ـ ١٨٨٥)، الذي أنهى فترة السلطنات الإسلاميّة، ورسم الكينونة السياسيّة للسودان الحالي[٣٥].

عُرف السودان قبل رسم كينونته السياسيّة بأسماء مختلفة، فقد عُرف الجزء الشماليّ بـ: «واوات» و«يام» و«كوش» الذي اشتُهر عند المصريين والآشوريين والعبرانيين والأكسوميين، و«تانسي» و«تايسي» و«إثيوبيا» عند اليونان، و«نوباديا» عند الرومان، وهو اسم «بلاد النوبة» نفسه، الذي أطلقه

---

(٣٣) حسن، **دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب**، ص ١٤٨.

(٣٤) تاج السر عثمان الحاج، **الدولة السودانيّة: النشأة والخصائص** (الخرطوم: الشركة العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٤٥.

(٣٥) محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**، ٢ مج، ط ٢ (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٦)، مج ١: **جدلية التركيب**، ص ٧٨.

الجغرافيّون العرب على ممالك النوبة المسيحيّة الثلاث. وعُرفت المنطقة نفسها بأسماء محلّيّة أخرى مثل: نبتة ومروي، وعرفت بعض الأجزاء الواقعة إلى الجنوب بالفونج والفور وتقلي[٣٦]. ظلّ السودان تحت الحكم التركيّ/ المصريّ، حتى قيام الثائر الوطنيّ الإمام محمد أحمد بن عبد الله المهدي (١٨٤٤ ـ ١٨٨٥) بثورة عام ١٨٨١، عُرفت بالثورة المهديّة. استطاعت الثورة أن توحّد أهل السودان أوّل مرّة، وأنجزت هدفها الوطنيّ وهو طرد المستعمر، لكنّها أخفقت في تحقيق مشروعها ذي الطابع الإسلاميّ والجانح نحو التمدّد الخارجيّ، فعاد المستعمر إلى السودان ثانية. جاء المستعمر في حلّة جديدة قوامها الحكم الثنائيّ الإنكليزيّ/ المصريّ الذي قضى على الثورة المهديّة عام ١٨٩٨، وظلّ يحكم السودان حتّى استقلاله عام ١٩٥٦.

٢ ـ الواقع الماثل

اتخذ السودان اسمه من تسمية أطلقها المؤرّخون والجغرافيّون العرب وهي «بلاد السودان». أُطلقت التسمية على معظم القارّة الإفريقيّة ولا سيّما وسطها. وعندما شاع استخدام اسم السودان في المكاتبات الرسميّة منذ حوالى عام ١٨٧٠، شمل الأقاليم كلّها الواقعة شمال البحيرات العظمى، وحتّى القرن الإفريقيّ والسواحل الصوماليّة[٣٧]. يقول عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي: «السودان هم كلّ سكّان إفريقيا... والإشارة أصلًا لبلاد السودان... وفي فترة الاستعمار الأوروبيّ كان هناك السودان الفرنسيّ، والسودانّ الإنكليزيّ المصريّ. سقطت كلمة بلاد. وبعد الاستقلال عادت بلاد السودان الفرنسيّ لأسمائها القديمة، بينما أبقى سودان وادي النيل اسم السودان لجمهوريتهم بعد الاستقلال»[٣٨]. وعن معنى كلمة السودان ودلالاتها يقول الخير محمد حسين: اعتمد معظم الكُتّاب السودانيّين على المصادر العربيّة في تعريفهم معنى السودان، فقد كتب حسن الفاتح قريب

(٣٦) حسن، **دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب**، ص ٢٠٢ و٢٠٤.

(٣٧) عبد الغفار محمد أحمد، **السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل**، ط ٢ (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢)، ص ١٥.

(٣٨) عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي، **بعض أوراق هموم عربي إفريقي** (الدوحة: مكتبة المتنبي، ١٩٩٢)، ص ١٢٠.

الله في مجلة الثقافة السودانيّة، العدد ١٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، تحت عنوان: «السودان بين الوصفيّة والاسميّة»، قائلًا: لون شعب هذا الوادي واختلاف سحنته عن سواه، ومقابلته بشرته، هو الذي أكسبه الوصف بالسودان. أمّا عبد الله الطيّب فاعتمد على رسالة الجاحظ: «فخر السودان على البيضان»، وقال إنّ السودان تعني جمع أسود. ويضيف الخير قائلًا: وإذا ما رجعنا إلى المعنى الإفريقيّ في اللغة النوبيّة، نجد أنّ أصل الكلمة: «سَوْدان» (Sawdan) تعني بالنوبيّة: «المخلوط»، وهو ما ليس بالأبيض الباين ولا الأسود الباين، أي: وسط بين السواد الشديد والبياض الشديد. وعزى عدم شيوع المعنى، كما جاء في اللغة النوبيّة، إلى أنّ اللغة النوبيّة لم تجد الاهتمام الكافي، وعدَّد بعض أسباب عدم الاهتمام[٣٩].

أ ـ تنوّع الجماعات والأعراق الخلاسيّة

تحت اسم السودان، ورثت الشعوب التي على أرضه ما خلّفه هذا التاريخ الطويل من واقع يزخر بتنوّع الجماعات وتداخل أعراقها. في السودان اليوم خمسمئة جماعة قبليّة، إلى جانب جماعات فرعيّة أخرى تتحدّث جميعها ما يقرب من مئة وخمسين لغة[٤٠]. إنّ أغلبيّة أعراق شعوب السودان أعراق خُلاسيّة[٤١]، فهي هجين من أعراق عديدة، بعض الأعراق جاء من أنحاء نائية من العالم، كما ورد آنفًا، وقليلة هي الأعراق التي لم تدخلها تلك الهُجنة.

(١) الخريطة اللغويّة

تنعم الخريطة اللغويّة في السودان بأكثر من مئة وخمسين لغة، وتشير

---

(٣٩) الخير محمد حسين، «اللغة النوبية والحضارات القديمة،» احترام، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٣، وسودان للجميع (Sudan for all) (الجمعية السودانية للدراسات والبحوث في الآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة)، على الموقع الإلكتروني: <www.sudan-forall.org> (١٣/ ١/ ٢٠١١).

(٤٠) منصور خالد، السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين (لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٧١.

(٤١) تعبير «الأعراق الخلاسيّة» مستعار من الروائيّ إبراهيم إسحق، ورد ضمن حوار معه في: الأحداث (السودان)، ٢٣/ ٢/ ٢٠١١.

بعض الدراسات إلى ١٧٧ لغة ولهجة، وربّما أكثر[٤٢]. تزخر هذه اللغات بالتنوُّع والتباين، وتداخل بعضها مع بعض، إضافة إلى سيادة الثنائيّة اللغويّة على الخارطة اللغويّة السودانيّة بحكم الانتشار الواسع للغة العربيّة باعتبارها لغةً مشتركة (Lingua Franca)[٤٣].

في السودان اليوم، إلى جانب اللغة العربيّة، ممثّلات لكلّ المجموعات اللغويّة الإفريقيّة الكبيرة، عدا لغات الخويسان في جنوب إفريقيا[٤٤]. ويرى علماء اللسانيّات أنّ اللغات الكردفانيّة، وهي من أسرة اللغات النيجر ـ كردفانيّة، لا توجد في أيِّ مكان في العالم سوى جبال النوبة في السودان[٤٥].

(٢) الخريطة الدينيّة

ظلّ السودان موطنًا لكريم المعتقدات الإفريقيّة، وهي أقدم الأديان فيه، ثمّ جاءت المسيحية، فالإسلام[٤٦]. والإسلام هو دين الأغلبيّة. يزخر التنوّع الدينيّ في السودان بتنوّع داخل الديانة نفسها من حيث معتقدي كلّ دين؛ إذ ينتمي الذين يدينون بالإسلام، عدا مجموعة صغيرة، إلى عشرين طائفة دينيّة (وربّما أكثر) من بينها: الأنصار والختميّة والأحمديّة والإدريسيّة والقادريّة والشاذليّة والبرهانيّة والتجانيّة... إلخ، وينتشرون في أجزاء السودان كلها. كما أنّ المسيحيين ينتمون إلى الكنائس الكاثولوكيّة والإنجيليّة والأرثوذكسيّة والقبطيّة والإثيوبيّة، وينتشرون في مناطق السودان كلها، لكنّ الأكثريّة منهم توجد في جنوب السودان، وفي الخرطوم، وأم درمان، والخرطوم بحري، ومنطقة النيل الأزرق، وفي بعض مدن شمال السودان. أمّا أصحاب

---

(٤٢) الأمين أبو منقة محمد ويوسف الخليفة أبوبكر، أوضاع اللغة في السودان، سلسلة الدراسات اللغوية؛ ١٠ (الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦)، ص ٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص «ك».

(٤٤) إبراهيم، الثقافة والديمقراطية في السودان، ص ١٤٤، ومحمد عمر بشير، التعليم والوحدة الوطنية (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٥)، ص ٩.

(٤٥) محمد وأبو بكر، المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٦) حسن، دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب، ص ١٩٩.

المعتقدات الكريمة فإنّهم يقطنون جنوب السودان[٤٧]، وفي بعض مناطق النيل الأزرق وجبال النوبة.

ب ـ تنوّع التضاريس والبيئة والجوار

يحوي التكوين الجغرافيّ لسودان اليوم أحوالًا مناخيّة وبيئات وتضاريس متنوّعة: النهر والبحر، السهل والجبل، والغابة والصحراء. أوجدت هذه التضاريس تنوّعًا في الاقتصاد والسلوك الحياتيّ للشعوب، مع امتداداتها واشتراكها مع دول الجوار. يتميّز السودان بجوار متنوّع، فهو أكبر دول إفريقيا مساحة (أكثر من مليون ميل مربع) بحدود طوليّة ومفتوحة ومشتركة مع تسع دول هي: مصر، ليبيا، تشاد، إفريقيا الوسطى، أريتريا، الكونغو (زائير)، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، إلى جانب المملكة العربيّة السعودية واليمن اللذين لا يفصلهما عنه سوى البحر الأحمر، وهو في واقع الأمر جسرٌ للتواصل والتفاعل. ويتداخل سكّان معظم هذه الدول مع شعوب السودان[٤٨].

الشاهد أنّ واقع السودان الماثل هو نتاج سيرورة تاريخيّة (Historical Process)، وخُلاصة عمليّات تفاعل وتبادل بين آركيولوجيات ثقافيّة عديدة، تمظهرت كلها عبر ممالك وسلطنات ومشيخات كثيرة ومتنوّعة، وفي أزمان متفاوتة. التنوّع هو المُشكِّل الأساس للبُنى التحتيّة للمكوّنات الحضاريّة والثقافيّة في السودان، والمُعطى الأصيل في مكوّنات الوعي والتركيبة الوجدانيّة والفكريّة لشعوب سودان اليوم. الأمر الذي جعل للسودان شخصيّته التاريخيّة المميّزة وكينونته الخاصّة. لهذا، لا يمكن القفز فوق هذا الواقع أو إنكاره، فهو واقع ماثل بجذور ضاربة في العمق والماضي، وما برح يزداد تنوّعًا يومًا بعد يوم. وهو واقع لا يحتمل التعاطي عبر القراءة السطحيّة، كما أنّه عصيٌّ على القولبة الثقافيّة، وعنيد أمام فكرة التجذير في حقبة تاريخيّة بعينها. لا مناص إذًا أمام الدولة،

---

(٤٧) محمد عمر بشير، مشروع الدولة السودانية الديمقراطية: قضايا وإشكاليّات البناء الوطني (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٥)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

اليوم ومستقبلًا، سوى التعاطي والتعامل الصحيح مع هذا الواقع.

ثالثًا: تعاطي الدولة السودانيّة مع التنوّع منذ الاستقلال

كان إعلان استقلال السودان في عام ١٩٥٦، تأكيدًا للهويّة السودانيّة في إطار الشرعيّة والقانون الدوليّين. وكان إصدار «قانون الجنسيّة السودانيّة» في عام ١٩٥٧ تأكيدًا للمفهوم القانونيّ عن طريق جواز السفر الذي تمنحه الدولة للمواطنين والقاطنين في البلاد[٤٩]. ومنذ أن تحقّقت الهويّة السودانيّة في إطار الشرعيّة والقانون الدوليّين، سارت البلاد من دون اعتبار لتنوّعها الثقافيّ في وجهة يتكشَّف خطؤها وخطرها كلّ يوم حتّى يومنا هذا. فعلى الرغم من حقيقة التنوّع الثقافيّ في الواقع السودانيّ، تمحور الفكر السياسيّ في السودان حول الوحدة، واتّسم المسار السياسيّ بالحرص على الوحدة، باعتباره حقًّا تاريخيًّا موروثًا عن الآباء، ولا يمكن التفريط بأمره، ولم يكن التنوّع الثقافيّ موضع اهتمام أو احتفاء. بل لم يكن من معطيات الحِراك الثقافيّ والسياسيّ والاجتماعيّ. ظلّ القادة منذ استقلال السودان حتّى اليوم أكثر الناس إصرارًا على إلباس الهويّة العربيّة الإسلاميّة لجميع شعوب السودان. ولم يكن ذلك المسار سوى تكرار للأخطاء، وقعود عن الإحياء. يقول محمد هاشم جلال:

كان من المفترض بالقوى السياسيّة التي تقدّمت لقيادة دفّة الحكم أن تُظهر أنّ لديها فهمًا عميقًا لتركيبة الشعب السودانيّ، وهي تركيبة لا تُخطئها العين، قوامها التعدّد الثقافيّ والإثنيّ والدينيّ؛ ليس ذلك فحسب، بل أن تُثبت أنّ لديها برامج سياسيّة وثقافيّة تستند إلى طبيعة هذا الواقع، وذلك بُغية النهوض به... كما أظهرت الأحزاب بيمينها ويسارها (الكلاسيكية) أنّها جاهلة تمامًا بطبيعة الشعب السودانيّ وتركيبته من حيث التعدّدية الثقافيّة والإثنيّة والدينيّة. لذا ما كان منها إلّا أنّ تبنّت مشروع الأحاديّة الثقافيّة لإدارة شؤون السودان، أي أن تُدار التعدّديّة من خلال الأحاديّة[٥٠].

---

(٤٩) محمد عمر بشير، السودانوية: **إشكاليّة الهويّة والقوميّة السودانيّة** (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٥)، ص ٢١.

(٥٠) محمد جلال أحمد هاشم، «الأسس الفكرية لتحقيق السودان الجديد (كوش)، وصناعة الاستقلال،» (سودان للجميع)، على الموقع على الإلكتروني: <www.sudan-forall.org> (٢٠٠٩/١٢/٢٣).

واجهت الدولة السودانيّة منذ لحظة استقلالها، تحدّي تحقيق التسوية الوطنيّة؛ فقد بدأت الحرب في الجنوب، ولاحقًا انفجرت الصراعات في أقاليم عديدة وتوسّعت. اتبعت الدولة السودانيّة في معالجتها الصراعات منهج توقيع اتفاقيّات السلام من أجل التسوية الوطنيّة وتحقيق الاستقرار والسلام. بدأ توقيع الاتفاقيّات في عام ١٩٧٢، ولا يزال مستمرًّا بكثافة حتى اليوم. هنا يبرز سؤال جوهريّ: هل توقيع الاتفاقيات يحقّق السلام والاستقرار ويقود إلى تحقيق التسوية الوطنيّة والوحدة، ويمنع خطر التشظّي؟

١ ـ اتفاقيّات السلام: ترميم لبناء مُتهالك

بدأت دوّامة الحرب والصراعات في السودان من جنوبه في عام ١٩٥٥، وتوسّعت في العقدين الأخيرين لتشمل مناطق النيل الأزرق، وجبال النوبة، وشرق السودان، ودارفور. في إثر هذه الحروب والصراعات تفشّت في السودان ثقافة الاتفاقيّات؛ ففي عام ١٩٦٥ عُقد مؤتمر المائدة المستديرة حول جنوب السودان[٥١]، وفي عام ١٩٧٢ وقِّعت اتفاقيّة أديس أبابا مع حركة أنيانيا الأولى[٥٢]، وقد منحت الاتفاقيّة الحكم الذاتيّ لإقليم جنوب السودان، الأمر الذي أوقف حربًا أهليّة دامت ١٧ عامًا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، وُقِّعت اتفاقيّة الخرطوم للسلام[٥٣]،

---

(٥١) عُقد المؤتمر في السادس عشر والتاسع والعشرين من شهر آذار/مارس ١٩٦٥، برئاسة مدير جامعة الخرطوم النذير دفع الله، وثمانية عشر ممثّلًا عن الأحزاب السياسيّة الشماليّة، وأربعة وعشرين من السياسيين الجنوبيين. بحضور مراقبين من غانا وكينيا ومصر وأوغندا ونيجريا والجزائر، في ما سُمّي مؤتمر المائدة المستديرة حول جنوب السودان. وصف منصور خالد ذلك المؤتمر قائلًا: «ذلك المؤتمر هو أوّل محاولة سودانيّة جادّة للبحث عن السلام». انظر: خالد، السودان: **أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين**، ص ٢٤٣.

(٥٢) أنيانيا، وتعني الثعبان السام، هو الاسم الذي أُطلق على حركة التمرّد الأولى التي انطلقت في ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٥، وانتهت بتوقيع اتفاقيّة أديس أبابا بين الحكومة السودانيّة وأنيانيا الأولى. هناك أيضًا، أنيانيا الثانية، وهي حركة مسلّحة تكوّنت من مجموعات عدّة في جنوب السودان، وأعلنت تمرّدها في عام ١٩٨٢، وقد انضمت إلى، وانسلخت من، الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ بعد قيام الأخيرة في عام ١٩٨٣ ـ على مراحل متعدّدة. انظر: جون قرنق: **رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانيّة**، ص ٧٢ و٧٧.

(٥٣) كانت الاتفاقيّة مع عدد من الفصائل المقاتلة في جنوب السودان، وهي: جبهة الإنقاذ الديمقراطيّة المتحدة لجنوب السودان (تتكوّن من حركة استقلال جنوب السودان والاتحاد السودانيّ =

ولحقت بها اتفاقيّة «فاشودة»[٥٤] في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في سويسرا، وُقِّعت اتفاقيّة وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة. وفي عام ٢٠٠٥، وُقِّعت اتفاقيّة السلام الشامل مع الحركة الشعبيّة لتحرير السودان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦ ضمن جهود تحقيق السلام في دارفور، وُقِّعت اتفاقيّة أبوجا مع حركة جيش تحرير السودان. وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٦، وُقِّعت اتفاقيّة سلام شرق السودان، مع جبهة شرق السودان. وُقِّعت كذلك اتفاقيّات عديدة مع حركات دارفوريّة، إلى جانب مشاريع اتفاقيّات لحلّ قضيّة دارفور، لا تزال المفاوضات حولها متعثّرة.

على الرغم من تفشّي ثقافة الاتفاقيّات هذه، ظلّ السودان في حالة من عدم الاستقرار واللاسلام واللاتنمية، وظلّت الصراعات تتجدّد وتتوسّع، والانقسامات تتالى وتتمدد. في واقع الأمر إنّ هذه الاتفاقيّات - على الرغم من نجاحها الموقت في حقن الدماء، وهذا في حدّ ذاته شيء مطلوب وواجب وطنيّ وإنسانيّ - إذا ما نظرنا إليها في إطار الصورة الكلّيّة، مستصحبين واقع التنوّع الثقافيّ الذي يعيشه السودان، نجد أنّها ليست إلّا عمليّات ترميم لبناء متهالك، وتعبير فصيح عن الإخفاق في إدارة التنوّع. فإذا ما درسنا هذه الاتفاقيّات بما طُرح فيها، وما جرى التداول حوله، وما اتُّفق عليه، نجده لا يخرج من الحاجة إلى إدارة البلاد على أُسُس التنوّع. إنّ الاتفاقيّات تمثّل حلًّا جزئيًّا ومرحليًّا للصراع مهما قيل عنها وطال سريانها، في حين أنّ المطلوب هو الحلّ الكلّيّ والدائم، حلّ مشكلة التعايش والاستقرار في السودان ككلّ. إنّ الاتفاقيّات عبر اعتمادها الحلّ الجزئيّ، وهو حلّ مرحليّ بالضرورة، تدعم الاتجاه نحو الانتماءات الإثنيّة والجهويّة، وتمثّل خصمًا على الجهود الكلّيّة للبناء الوطنيّ، وتقدّم تسكينًا وتأجيلًا لصراعات مقبلة، وبانفجار أقوى وأوسع. كما أنّ الاتفاقيّات

= للأحزاب الإفريقيّة)، والحركة الشعبيّة لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال)، وقوّة دفاع الاستوائيّة، ومجموعة جنوب السودان المستقلّة. انظر: فيصل عبد الرحمن علي طه، **السودانيون والبحث عن حل لأزمة الحكم** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٠)، ص ١١٩.

(٥٤) كانت الاتفاقيّة مع مجموعة لام أكول بحضور رث قبيلة الشلك.

من حيث الأطراف الموقِّعة عليها، هي اتفاقيّات فوقيّة وليست بشراكة القواعد الشعبيّة، وتخضع تصاميمها وبنودها ومفاوضاتها للسقوف المعرفيّة والمناورات السياسيّة لقادة أطرافها، وليست فيها استجابة حقيقيّة لمتطلّبات الواقع التي هي مفتوحة على المستقبل إلى حدّ الإطلاق؛ فاتفاق اليوم لا يستجيب لمطالب الغد. إنّ كلّ الاتفاقيّات التي وُقِّعت وستُوَقَّع، في ظلّ الإخفاق في إدارة التنوّع، هي اتفاقيّات قابلة للانهيار، أو تقود إلى الانفصال. لقد انهارت اتفاقيّة أديس أبابا في عام ١٩٨٣، وانهارت اتفاقيّة الخرطوم للسلام. وأعلن قائد حركة تحرير السودان، انهيار اتفاقيّة أبوجا، وفقًا للبيان الذي أصدره في شباط/ فبراير ٢٠١١[٥٥]، بينما ترى الحكومة وبعض أطراف الحركة أنّ الاتفاق لا يزال ساريًا. أمّا اتفاقيّة السلام الشامل التي وُقِّعت عام ٢٠٠٥، مع الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، فإنّ الذي منع انهيارها هو أنّها انتهت بانفصال جنوب السودان. ومن المعلوم أنّ اتفاقيّة السلام الشامل من مرجعيّات المشورة الشعبيّة. والمشورة الشعبيّة هي حقّ ديمقراطيّ وآلية اعتُمدَت لتأكيد وجهة نظر شعبَي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في شأن اتفاقيّة السلام الشامل. ويجري تنظيم وتفعيل حقّ الشعبين عبر مجلسيهما التشريعيين المنتخَبين ديمقراطيًّا تحقيقًا لتطلّعات شعبيهما في الترتيبات الدستوريّة، السياسيّة، الإداريّة، والاقتصاديّة المتضمّنة في اتفاقيّة السلام الشامل. يقصد بهذه الترتيبات: هيكل ونوع ومستوى الحكم اللامركزي والمؤسّسات والصلاحيات، والعلاقة بين الولاية والمركز والصلاحيات التنفيذيّة والتشريعيّة ونصيب كلّ من الولايتين في الثروة والسلطة القوميّة المفصّلة في اتفاقيّة السلام الشامل. وتُستَصْحَب آراء شعبَي الولايتين والفاعليات السياسيّة والمجتمع المدنيّ بالولاية المعنيّة عبر لقاءات أو مؤتمرات. وتقوم خيارات المشورة الشعبيّة على: الموافقة واعتماد اتفاقيّة السلام الشامل واعتبارها تسوية نهائية للنزاع السياسيّ في أيّ من الولايتين، وإرساء السلام، أو اعتبار أنّ

---

(٥٥) بيان القائد مني أركو مناوي، رئيس حركة جيش تحرير السودان، «الموقف السياسي لحركة جيش تحرير السودان الراهن،» (منبر السودان الجديد)، على الموقع الإلكتروني: <http: //www.newsudan.org> (٢٣/ ١/ ٢٠١١).

الاتفاقيّة لم تحقّق تطلّعات شعبَي الولايتين، وبموجب ما تُسفر عنه المشورة الشعبيّة تتضح الرؤية المستقبليّة للولايتين، فإذا ما قرر أيٌّ من المجلسين التشريعيين للولايتين أنّ الاتفاقيّة حقّقت تطلّعات شعب تلك الولاية عندها تُعتبر الاتفاقيّة تسوية نهائيّة وشاملة للنزاع السياسيّ في تلك الولاية. أمّا إذا قرر أيٌّ من المجلسين التشريعيين للولايتين أنّ هناك حاجة إلى تصحيح أيّ قصور في الترتيبات الدستوريّة، السياسيّة، الإداريّة، الاقتصاديّة بخصوص أيّ من الولايتين؛ أو في حالة عدم اعتماد اتفاقيّة السلام الشامل باعتبارها لم تلبِّ تطلّعات شعب الولاية المعنيّة، تدخل الولاية في صيغ معالجات ممرحلة تصل إلى مرحلة التفاوض مع الحكومة. يحصل كلّ ذلك بمراحل وإجراءات محدّدة، وبسقف زمنيّ هو قبل الثامن من تموز/يوليو ٢٠١١. إذًا نحن في انتظار صيغة تحكم علاقة كلّ من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالمركز بناءً على ما تُسفر عنه المشورة الشعبيّة.

الشاهد أنّ هذه الاتفاقيات في ظلّ التنوّع الثقافيّ الماثل في السودان، تمثّل حلولًا جزئيّة، وتعبّر بفصاحة عن الهروب من مواجهة السؤال الجوهريّ كيف يُحكم السودان؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلّب المواجهة الشجاعة لقضايا السودان ككلّ لا أقاليم بعينها. إلى جانب ذلك فإنّ هذه الاتفاقيّات ذات طبيعة جهويّة وإثنيّة، ولهذا لا يمكن لها أن تحقّق السلام والوحدة المنشودين، وإذا ما حقّقت بعضًا من الاستقرار والسلام وشيئًا من الوحدة الصوَريّة، فإن ما تحقّقه يحمل الهشاشة والمرحليّة في داخله. لهذا لا يمكن التعويل عليها لتكون أساسًا للتسوية الوطنيّة والبناء الوطنيّ.

انسجامًا مع ضيق المساحة المتاحة لهذه الدراسة، فإنّني سأقف عند تعاطي الدولة مع التنوّع اللغويّ والتنوّع الديني. ومن ثمّ يمكن القياس عليهما في تعاطي الدولة مع مجالات التنوّع الأخرى. يمكن القول إنّه على الرغم من مرور أكثر من ستة عقود منذ الاستقلال، حُكم فيها السودان بأنظمة عسكريّة وديمقراطيّة، إلّا أنّ الوتيرة المتشابهة، إلى حدٍّ ما، التي سارت عليها الدولة منذ استقلالها، في التعاطي مع التنوّع، وتسير بها الآن

مع تعسّف زائد وجانح، جعلت أمر تتبع الإخفاق في إدارة التنوّع الثقافي، أمرًا في غاية الوضوح. ولهذا لا يجد الباحث كثير عناء، ولا يحتاج إلى جهدٍ كبير في الوقوف على سجل الدولة في إدارة التنوّع.

٢ ـ التعاطي مع التنوّع اللغويّ

إنّ اللغات تتجاوز دورها باعتبارها أدوات للاتصال والتعبير لتمثّل مستودعًا للقِيَم الاجتماعيّة والثقافيّة. وتقترن اللغة ودورها بالوجود البشريّ. يقول حيدر إبراهيم علي: «يقترن الوجود البشريّ أساسًا بدور اللغة والعمل، فالإنسان أصبح إنسانًا من خلال العمل واللغة معًا»[٥٦]. اللغة، إلى جانب دورها أداةَ تواصل وتعبيرٍ، تُعدّ «مناخًا نفسيًّا للمجموعة اللغوية لقراءة العلائق الاجتماعيّة وآليّة للتفكير والتفاهم»[٥٧]. واللغة ناقل للقِيَم ومعبِّرة عن الثقافات والحياة الاجتماعيّة، وتشكّل عاملًا جوهريًّا في مسألة الهويّة وتكوينها.

تُعتبر اللغة العربيّة في السودان لغة التواصل على مستوى الدولة ككلّ، وتُستخدم كلغة أم لأكثر من نصف سكّان السودان. ويتكلّمها بقيّة السكّان بنسبة عالية قد تصل إلى ٨٠ في المئة لغةً ثانية أو ثالثة. إن كلّ دساتير السودان منذ الاستقلال حتى توقيع اتفاقيّة السلام الشامل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، التي تبعها دستور جمهورية السودان الانتقاليّ لعام ٢٠٠٥، الذي أجازه المجلس الوطنيّ في السادس من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، نصّت على أنّ اللغة الرسميّة للدولة هي العربيّة، أما اللغات الأخرى (بخلاف العربيّة)، فقد وردت في عدد من القوانين والاتفاقيّات حيثما اقتضى الأمر الإشارة إلى اللغة[٥٨]. يقول عبد الله علي إبراهيم: من دستوريّة وضع اللغة العربيّة، كلغة رسميّة، يتقرّر أنّها لغة التعليم والإعلام والمكاتبات. وقد أعمانا هذا دائمًا عن

---

(٥٦) حيدر إبراهيم علي، «آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربيّة،» في: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠١)، ص ٢٥٦.

(٥٧) حسن، **دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب**، ص ١٩٩.

(٥٨) محمد وأبو بكر، **أوضاع اللغة في السودان**، ص ٣٥.

تقدير الكدر والخسارة والمظالم التي تترتب على هذا الموقف[٥٩].

كانت قضيّة اللغة من القضايا الأساسية في اتفاقيّة أديس أبابا في عام ١٩٧٢؛ فقد نصّت المادة ٦ منها على أنّ: «اللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة في السودان، وأنّ الإنجليزية لغة رئيسيّة للإقليم الجنوبيّ، مع الاعتراف باللغات المحلّيّة كجزء من اللغات القوميّة»[٦٠]. ولم تُشر الاتفاقيّة في أيّ بند من بنودها إلى أن تكون اللغات المحلّيّة لغة تعليم في أيٍّ مرحلة من المراحل التعليميّة في الجنوب أو الشمال[٦١]. يُذكر أنّ اللغة العربيّة دخلت إلى جنوب السودان منذ القرن التاسع عشر. يقول بول دينق شول: «رغم الاتصال المبكر لبعض القبائل الجنوبيّة القاطنة في حدوده الشماليّة كالشلك والدينكا بالقبائل العربيّة، فإنّ بداية الدخول الفعليّ للغة العربيّة إلى الجنوب عفويّ، وصورتها الدارجة كان في العهد التركيّ/ المصريّ على يد ثلاثة عناصر أساسيّة، هي الجلابة والفقراء والجنود المصريون»[٦٢].

تعدّدت الروايات المكتوبة حول عدد اللغات السودانيّة منها: ١١٣ لغة بحسب إحصاء عام ١٩٥٦، و١٥٠ لغة، و١٠٦ لغات، و١٧٧ لغة ولهجة، كما ورد آنفًا، و١٣٦ لغة[٦٣]. يقول اثنان من علماء اللسانيات السودانيّين، وهم قلّة في السودان، هما الأمين أبو منقة محمد ويوسف الخليفة أبو بكر: نعترف نحن المشتغلين بقضايا اللغة، بعجزنا عن تحديد عدد لغات السودان حتّى الآن، على الرغم من انشغالنا بذلك منذ زهاء الثلاثين عامًا. وذكرا أنّ أهم الصعاب في هذا الأمر هو عدم اهتمام الدولة بقضايا اللغة بصورة عامة، ومسألة تحديد عدد اللغات بصورة خاصّة. واستشهدا بوقائع برامج الإحصاءات السكّانيّة التي أُنجِزت منذ عام ١٩٥٦، حتى عام ١٩٩٣؛ فاستمارة مشروع الإحصاء السكّانيّ الأوّل عام ١٩٥٦، لم تتضمن إلّا سؤالًا

(٥٩) إبراهيم، **الثقافة والديمقراطية في السودان**، ص ١٥٢.

(٦٠) بشير، **التعليم والوحدة الوطنية**، ص ٣٤.

(٦١) محمد وأبو بكر، **أوضاع اللغة في السودان**، ص ٨٧.

(٦٢) بول دينق شول، **لهجة جوبا العربية** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٥)، ص ٢٢.

(٦٣) بشير، **التعليم والوحدة الوطنية**، ص ٩.

واحدًا فقط حول اللغات. أمّا في مشروعَي الإحصاء السكّاني لعامي ١٩٧٣ و١٩٨٣ فلم يكن هناك أيّ سؤال حول اللغات. وفي الإحصاء الأخير عام ١٩٩٣ تمكّن العَالِمَان من إقناع القائمين على أمر المشروع بإفراد مساحة للّغة، ومن ثمّ قاما بإعداد ثلاثة أسئلة لذلك الغرض، أُدرج منها سؤال واحد في الاستمارة. وعن مصير هذا السؤال الذي أُدرج علّقا قائلين: كان العدّادون كثيرًا ما يتجاهلون هذا السؤال، أو يملأون الفراغ الخاصّ باللغة بحسب تقديراتهم. بل حينما جاء العدّادون إلى بيتيهما لاحظا عدم الاهتمام بهذا السؤال(٦٤).

اتسم تعاطي الدولة مع التنوّع اللغويّ بالإهمال وعدم الاهتمام باللغات المحلّيّة، ومن ثمّ إهمال وضع السياسات اللغويّة، أو إدخال تلك اللغات في برامج التعليم. أشار الأمين أبو منقة ويوسف الخليفة في كتابهما آنف الذكر: إلى أنّ السياسات اللغويّة في السودان قد اتسمت بالقصور وعدم شموليّة النظر. وقد درسا تلك السياسات منذ عام ١٨٩٨ حتّى عام ٢٠٠٥. وذكرا أنّ المهتمين باللغات السودانيّة ظلّوا يلحّون على الدولة منذ السبعينيات لإصدار قانون يُخطِّط ويُنظم استخدام اللغات على مستوى الدراسة اللغويّة النظريّة، وعلى مستوى استخدامها في التعليم، ودراستها بوصفها تراثًا وطنيًا، غير أنّ القانون لم يصدر إلّا في عام ١٩٩٧. صدر القانون (قانون المجلس القوميّ للتخطيط اللغويّ)، وأجازه مجلس الوزراء، والمجلس الوطنيّ. وكوَّن رئيس الجمهورية مجلسه من ٢٧ عضوًا منذ عام ١٩٩، وهو تحت إشراف رئيس الجمهورية، غير أنّ المجلس لم يجتمع حتّى الآن (آذار/ مارس ٢٠٠٤)(٦٥). وفي عام ١٩٨٩، عقدت الحكومة مؤتمرًا عُرف باسم «مؤتمر الحوار الوطنيّ حول قضايا السلام»، وخرج بتوصيات، منها التوصية الرقم ٢٧ بعنوان: «التعبير عن التنوّع الثقافيّ»، ما يُعتبر مؤشّرًا لسياسات لغويّة جديدة واضحة ومحدّدة لم تأتِ مفصَّلة في قرارات رسميّة بهذه الطريقة قبل ذلك، وفاقت اتفاق أديس أبابا في انحيازها إلى اللغات المحلّيّة. بل جاءت فيها عبارات فيها تحامل على اللغة العربيّة

(٦٤) محمد وأبو بكر، أوضاع اللغة في السودان، ص «ك» ـ ٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٩ و١٠٦ ـ ١٠٧.

واتهامها بالتعالي على اللغات المحلّيّة (الفقرة ٧٢ ـ ٥)، ألزمت هذه القرارات التخطيط التربويّ أن يبدأ باستخدام اللغات المحلّيّة، وألّا يتعذر بضيق الإمكانات لحجب لغة محلّيّة عن التعليم. غير أنّ هذه التوصيات لم يكن لها أثر في لغة التعليم العام، ولم تتقدّم الحكومة خطوة واحدة حيال تنفيذ هذا القرار(٦٦).

كتب منصور خالد وهو يتحدّث عمّن فطن من ساسة الشمال إلى أهميّة اللغات المحلّيّة، واستنكر فرض اللغة السائدة على غير أهلها، كتب منصور قائلًا: إنّه باستثناء محاولتَي عبد الرحمن علي طه وعبد الخالق محجوب، تَفَلَّت موضوع الثقافات المحلّيّة من محاور اهتمامات كلّ الأحزاب(٦٧). أشار منصور إلى مذكّرة عبد الرحمن على طه (١٩٠١ ـ ١٩٦٩) حول اعتماد اللغة العربيّة لغة رسميّة للتعليم، واستخدام اللغات المحلّيّة في المستويات الدنيا من التعليم. كان عبد الرحمن علي طه قد أصدر في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٤٩، بوصفه وزيرًا للمعارف، توجيهًا يقضي باعتبار اللغة العربيّة لغة التفاهم العامّة في البلاد. وصادق المجلس التنفيذيّ على هذا التوجيه في ٣ آب/ أغسطس ١٩٤٩. كما أيّدته الجمعيّة التشريعيّة في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩. وينصّ التوجيه على الآتي: «قرّر المجلس التنفيذيّ أن تكون اللغة العربيّة لغة التفاهم العامّة في البلاد، وعلى هذا فإنّ واجب وزارة المعارف أن تعمل كلّ ما في وسعها لتنفيذ هذه السياسات، وأن تتخذ الخطوات المناسبة لإدخال اللغة العربيّة مادة أساسيّة في مدارس الجنوب بأسرع ما يمكن»(٦٨). وفي خطابه الذي ألقاه في الجمعيّة التشريعيّة في الأوّل من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ عن سياسة التعليم في المديريّات الجنوبيّة، قال عبد الرحمن إنّه سيوصي في ميزانيّة العام المقبل بإنشاء وظيفة لمفتّش منطقة سودانيّ للمديريّات الجنوبيّة على أن يكون عمله، زيادة على واجبات المفتّش العادية،

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤١ و١٠٦ ـ ١٠٧.

(٦٧) خالد، السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين، ص ٦٦٧.

(٦٨) فدوى عبد الرحمن علي طه، أستاذ الأجيال: عبد الرحمن علي طه (١٩٠١ ـ ١٩٦٩م)، بين التعليم والسياسة وأربجي، عرض وتحليل أحمد إبراهيم أبو شوك (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر؛ دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

أن يراقب تعليم اللغة العربيّة وتوحيد المناهج الدراسيّة. اختار عبد الرحمن علي طه لهذا المنصب عند إنشائه سرّ الختم الخليفة (١٩١٩ ـ ٢٠٠٦) الذي بدأ مباشرة مهامه في جوبا في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، وبقي فيها حتى عام ١٩٦٠[٦٩].

أمّا المحاولة الثانية التي أشار إليها منصور خالد فهي ما نادى به الشهيد عبد الخالق محجوب (١٩٢٧ ـ ١٩٧١)، السكرتير العام للحزب الشيوعيّ السودانيّ. حيث أشار منصور إلى أنّ عبد الخالق نادى في إحدى وثائق الحزب الشيوعيّ: «المسألة القوميّة/ القبليّة واللغات، إلى التشجيع الفعليّ للنمو الحرّ لثقافات المجموعات ولغاتها» حتى تصبح مكوّنًا عضويًّا للثقافة السودانيّة. وأضاف منصور، مستشهدًا بحديث عبد الله علي إبراهيم، الذي عدّه منصور تعبيرًا جيّدًا عن موقف الحزب الشيوعيّ السودانيّ. قال منصور إنّ عبد الله كتب قائلًا: «إنّ تفوّق اللغة العربيّة يحدّده الدور المحوريّ الذي تلعبه تلك اللغة في الحياة العمليّة كوسيلة للتجارة، والتواصل، والتفاعل الاجتماعيّ بين أقوام السودان المتفرّقين، ولا ينبغي تحديد ذلك التفوّق عبر نصوص دستوريّة لا تعبّر إلّا عن خيلاء العرقيّة ببداهة وتلقائيّة، ويغرق في تعصّبه لمجرّد أنّه لم يفكّر في أيّ كائن آخر، وكأنّ الإقرار بتفوّقه أمر مفروغ منه ولا يتطرّق إليه شكّ أو تساؤل»[٧٠].

الشاهد أنّ القادة والساسة، وكذلك الأحزاب السياسيّة، لم تولِ أمر التنوّع اللغوي اهتمامًا يُذكر، كما أنّ الدولة منذ الاستقلال ظلّت تتعاطى مع التنوّع اللغويّ بإهمال وعدم اهتمام. كما أنّ اللغات المحلّيّة لم ترِد في دساتير السودان منذ استقلاله حتى عام ٢٠٠٥، باستثناء ما ورد «في عدد من القوانين والاتفاقيّات، حيثما اقتضى الأمر الإشارة إلى اللغة»، الأمر الذي يعني أنّ هناك عدم اعتراف دستوريّ بها، وبالتالي ليست هناك فرصة للحديث عن تعليم أو إعلام. . . إلخ بهذه اللغات. وهذا يُبرهن بجلاء على مدى الإخفاق في إدارة التنوّع. الأمر الذي لا يمكن تجاوزه عند الحديث

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٧٠) خالد، السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين، ص ٦٦٧.

عن أسباب الصراعات التي يعيشها السودان، أو عند البحث عن صيغ للتعايش، أو عند العمل على بلورة رؤية لسودان المستقبل.

٣ ـ التعاطي مع التنوّع الدينيّ

مر مزاج السودانيين الدينيّ بتشكُّلات وأحوال متنوّعة؛ ففي عهد مملكة مروي كان الملوك يحكمون بالحقّ الإلهي[٧١] والملكيّة المقدّسة. كانت القدسيّة مستمَدَّة من عقيدة الكوشين في معبودهم الأوّل، ومُعطي الملكيّة الإله آمون، وهو كبير الآلهة عند الكوشيين (مروي)، وأشركوا لاحقًا «أبادماك» معه في تلك المكانة[٧٢]. ثمّ شهد السودان دخول الديانة المسيحيّة وازدهارها في فترة الممالك النوبيّة الثلاث. وفي فترة سلطنة الفونج أصبحت «الصوفيّة» مركزيّة الاستقطاب والولاءات. كان من أهم مُنجزات المنهج الصوفيّ «سعيه تحت راية الإسلام لإضعاف العصبيّة العرقيّة والولاء القبليّ. . . وقد أسهمت الطرق الصوفية بسبب غياب حكومة مركزيّة قويّة في تكوين الأُطُر الاجتماعيّة والدينيّة بين الشعوب السودانيّة في كنف الإسلام»[٧٣] يرى محمد الواثق: «أنّ التصوّف وتصوّف «الفقرا» بوجه أخصّ كاد يقوم مقام الدين نفسه في الفترة السناريّة، ومن ثمّ يشكّل المزاج الدينيّ للسودانيين»[٧٤]. وكان من أهم سِمات المنهج الصوفيّ تقبّله للتنوّع، يقول فرانسيس دينق: «الإسلام الصوفيّ، مثل المعتقدات والتقاليد الإفريقيّة، فهو أكثر مرونة في تقبّله للتنوّع في التعبير الفنّيّ والإفساح للطاقة الفنّيّة مقارنًا بالإسلام الفقهيّ الرسميّ»[٧٥]. جاء الإسلام الفقهيّ الرسميّ في فترة الحكم التركيّ/ المصريّ (١٨٢١ ـ ١٨٨٥). كما بدأ معه اهتمام الإرساليّات المسيحيّة بالسودان، كان مجيء الآباء الكاثوليك ـ مثل دانيال

---

(٧١) الحاج، **الدولة السودانيّة: النشأة والخصائص**، ص ٨٤

(٧٢) الزاكي، **مملكة مروي: التاريخ والحضارة**، ص ١٢٠.

(٧٣) حسن، **دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب**، ص ١٨٨.

(٧٤) محمد الواثق، **الشعر السوداني في القرن العشرين: آراء وقصائد مختارة** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠٠٩)، ص ١٥.

(٧٥) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٦٠.

كمبوني ـ الذين نشروا الكنائس في شمال السودان، وانتشرت المسيحيّة في جنوبه. ثمّ جاءت المهديّة التي ألغت المذاهب والطرق الصوفيّة واعتبرت الانتظام في سلك المهدية هو السبيل الوحيد إلى الخلاص[٧٦]. ثمّ جاء الحكم الثنائيّ الإنكليزيّ/ المصريّ في عام ١٨٩٨، ومنذ الوهلة الأولى، كما يرى محمد أبو القاسم حاج حمد (١٩٤٢ ـ ٢٠٠٤): عمل، بعد تجربته مع الثورة المهديّة، على تقوية علماء الفقه على حساب المتصوّفة. وسعى إلى تقليص نفوذ قادة الطرق الصوفيّة[٧٧].

الشاهد أنّ السودان حينما نال استقلاله، مرّت شعوبه بتقلّبات في المزاج الدينيّ. وكان يعيش تنوّعًا دينيًّا قوامه الإسلام، والمسيحيّة وكريم المعتقدات الإفريقيّة. وكلّ دين من هذه الأديان متنوّع في داخله بالعديد من الطوائف والطرق. ظلّ الدين في السودان هو المحرّك للحياة. ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل هنا، في ما يتعلّق بطبيعة تديّن السودانيّين المسلمين، وعلاقتهم بالدين الإسلاميّ، هي أنّ السودان ظلّ موطنًا صالحًا لادّعاء النبوّة، ويُقدَّر الذين ادّعوا النبوءة في السودان، منذ سلطنة الفونج، بحوالى العشرين شخصًا. وقفت على هذا العدد في بعض المصادر والمراجع[٧٨]، وقطعًا هناك من لم يشملهم التوثيق، من الذين ظهروا لاحقًا، وربّما حتّى اليوم. يرى محمد عمر بشير الذي غطّى ظهور دُعاة النبوّة خلال الفترة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩١٥، أنّ ادّعاء النبوّة، يعود إلى ارتباط معارضة الاستعمار الإنكليزيّ بالدين، ومفاهيم نزول النبيّ عيسى[٧٩].

---

(٧٦) عبد اللطيف البوني، «الهوية السودانيّة مدخل تاريخاني،» في: **الهوية السودانية: المحددات، الإشكالات، مقومات الوحدة**، أوراق استراتيجية؛ ٢ (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٨)، ص ٢٩.

(٧٧) حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٧٨) محمد ضيف الله الفضلي، **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، تحقيق يوسف فضل حسن، ط ٤ (الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، ١٩٩٢)؛ أحمد بن الحاج كاتب الشونة، **مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والادارة المصرية**، تحقيق الشاطر بصيلي عبد الجليل (الخرطوم: الدار السودانيّة للكتب، ٢٠٠٩)، وبشير، **تاريخ الحركة الوطنيّة في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**.

(٧٩) بشير، المصدر نفسه، ص ٧٠.

ويرى كمال الجزولي أنّه: «مهما يكن من أمر، فإنّ «حركات النبيّ عيسى» تمثّل، في أكثر التحليلات سدادًا، ملمحًا مهمًّا من ملامح المرحلة الأولى لـ «الحركة الوطنيّة»، أو، على أقلّ تقدير، شكلًا متميّزًا من أشكال «المقاومة الأوليّة» للاستعمار...»[٨٠]. الشاهد أنّه على الرغم من إرجاع ظاهرة ادّعاء النبوّة إلى شيوع حركات النبيّ عيسى، وارتباطها بالنضال ضدّ المستعمر البريطانيّ، بخاصّة بعد نجاح نموذج الثورة المهديّة، إلّا أنّ وجود الظاهرة قبل شيوع حركات النبيّ عيسى، واستمرارها بعده، وربّما حتى اليوم، يحمل الكثير من الدلالات والمضامين، ويعبّر عن شدة ارتباط السودانيّين بالدين. ولهذا فهي ظاهرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفحص.

٤ ـ الدعوة إلى الدستور الإسلاميّ

على الرغم من التنوّع الدينيّ في السودان، فإنّ السودان منذ استقلاله لم تغب عن سمائه الدعوات إلى الدستور الإسلاميّ، وتطبيق الشريعة الإسلاميّة على المستوى الرسميّ للدولة، عدا فترة توقيع اتفاقيّة أديس أبابا (١٩٧٢ ـ ١٩٨٣)، التي انهارت بسبب قوانين أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (ما سُمّي الشريعة الإسلاميّة). ففي فترة الحكم العسكريّ الأوّل (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) أُعلنت سياسة نحو الجنوب تقوم على فرض الإسلام واللغة العربيّة وإصدار قانون الجمعيّات التبشيريّة في عام ١٩٦٢ وطرد المبشّرين بدعوى تدخّلهم في شؤون السودان الداخليّة، وفي إذكاء الحرب الأهليّة والصراعات الدينيّة بين المسلمين والمسيحيين[٨١]. وفي عام ١٩٦٥ طُرح مشروع للدستور الإسلاميّ، وحُلّ الحزب الشيوعيّ بقرار من البرلمان بدعوى أنّه يدعو إلى الإلحاد، ومناهض للإسلام. وفي عام ١٩٦٨ ناقشت الجمعيّة التأسيسيّة مسوّدة الدستور الإسلاميّ، وقبل إجازته وقع انقلاب أيار/مايو ١٩٦٩. وفي عام ١٩٨٣ صدرت قوانين أيلول/سبتمبر التي فجّرت الحرب الأهليّة مرّة أخرى في جنوب السودان. كما اغتيل بموجب تلك

---

(٨٠) كمال الجزولي، إنتليجنسيا نبات الظل: باب في نقد الذات الجمعيّ (الخرطوم: مدارك، ٢٠٠٨)، ص ١٠١ و١٠٣.

(٨١) بشير، مشروع الدولة السودانية الديمقراطية: قضايا وإشكاليّات البناء الوطني، ص ٢٦.

القوانين المفكّر الإسلامي محمود محمد طه (١٩٠٩ ـ ١٩٨٥) بتهمة الردّة، وقد استدعت المحكمة في حكمها، الحكم الذي صدر في حقه بتهمة الردّة عام ١٩٦٨. ومنذ عام ١٩٨٩ حتّى اليوم ظلّت أصوات قادة الحكومة ترتفع بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلاميّة. ومن المعلوم أنّه في ظل الشريعة الإسلاميّة لا يحقّ لغير المسلم تولّي الرئاسة، وهذا وضع لا يمكن قبوله من غير المسلمين. كما أنّها لا تساوي بين الرجال والنساء، وهذا يطعن في دستوريتها من حيث هضمهما حقوق واحدة من الأقلّيّات (المرأة). إلى جانب اشتمالها على «حدّ الردّة» الذي حوكم به طه، من قبل، وهو مفكّر إسلاميّ، وجرت كذلك استتابة النيل أبو قرون. تبعت ذلك التطبيقات الجائرة لما يُسمّى قانون النظام، وما يتعلّق بزيّ النساء، مع تعدّد خلفيّاتهن الثقافيّة وتنوّعها، وهنا تبرز قضيّة الصحفيّة لبنى أحمد حسين التي نالت قضيّتها شهرة عالمية واسعة، فهي شاهد قويّ على التعسّف الدينيّ المستند إلى الشريعة. كلّ هذا موثّق في وسائل الإعلام المحلّيّة والعالمية، وهو أمر معلوم. وقبل هذا وذاك هناك حرب الجنوب التي أديرت على أساس دينيّ قائم على الشريعة «مسلمون» بمواجهة «غير مسلمين»، لا بصفتهم مواطنين ودولة.

إنّ الدعوة إلى الدستور الإسلاميّ ليست جديدة، كما ورد آنفًا، فقد شهد السودان في عام ١٩٦٨، طرح مشروع الدستور الإسلاميّ، وأيّدته حينها كلّ الأحزاب الطائفيّة وجبهة الميثاق (الإخوان المسلمون)، وتحمّسوا له جميعًا. في ذلك الوقت وقف طه ضدّه، ووسمه بالدستور الإسلاميّ المزيّف، وناهضه بقوّة. ففي محاضرة قدّمها عام ١٩٦٩، وهي مسجّلة بصوته، قال[٨٢]: «الدستور عبارة عن صياغة أمل الأمّة . . . وهو أمل كلّ الشعب، أقلّيّته وأغلبيته. . . الكلام عن أنّ الدستور الإسلاميّ يعطي الأقلّيّات حريّة العبادة، هذا كلام ليس له قيمة بالمرّة. لأنّك حينما تتكلّم عن الدستور أنت تتكلّم عن الديمقراطيّة، والديمقراطيّة هي فرص التساوي بين المواطنين من حيث هم مواطنون». وعن الرأي السائد بأنّ الدستور يجب أن يُستمد من

---

(٨٢) محمود محمد طه، «الدستور الإسلاميّ المزيّف،» (محاضرة، دار الحزب الجمهوري، أم درمان، ١٩٦٩)، على الموقع الإلكتروني لـ «الفكرة الجمهورية»: <http://www.alfikra.org> .

مذهب الأغلبية، أو دين الأغلبية، قال طه: «هذا خطأ بحقيقة الدستور. الدستور يجب أن يُستمد من الفكرة التي توحّد الشعب كلّه. الدستور ليس فيه أغلبيّة أو أقلّيّة، لكن في الإدارة والتنفيذ تأتي الأغلبيّة والأقلّيّة. في الوضع الديمقراطيّ الدستور يجب أن يكون حقّ كلّ الناس، وأمل كلّ الناس وتطلّع كلّ الناس... بمعنى أنّ رئيس الدولة يمكن أن يترشّح من أيّ جهة من الأقلّيّة المسيحيّة، أو الأقلّيّة الوثنيّة، أو أيّ جهة، بحسب الديمقراطيّة هذا هو الوضع. هؤلاء الأغلبيّة يستطيعون أن يفوّزوا مرشّحهم، لكن أولئك لا يمكن أن يُحرموا دستوريًّا من هذا الحقّ على اعتبار أنّهم هم أقلّيّة». وعن أُسُس دستور السودان الدائم، قال طه: «إنّ أُسُس دستور السودان الدائم يجب أن تقوم على الأصول التي يلتقي فيها الناس، وهي أصول الإنسانيّة...». واجه فكر محمود طه الكبت، ولقيت نظرته حربًا شعواء. يرى فرانسيس دينق، وهو مفكّر جنوبي، أنّ كبت فكر محمود طه أضاع الفرصة لتطوير هويّة وطنيّة أكثر شمولًا وتكاملًا، وأفقد القوميّة السودانيّة الإمكانيّة لخلق رؤية للوطن تجد الاحترام من الشماليين والجنوبيين على حدٍّ سواء. وكتب فرانسيس قائلًا: «بإعادة النظر، نجد أنّ القوميّة السودانيّة قد عانت من حدثين رئيسيين أو تطوّرين هامين أحدهما إبعاد الجنوبيين من مفاوضات تقرير المصير الوطنيّ... فإذا ما حدث وتمّ إشراك الجنوبيين بشكل أكبر في عمليّة اتخاذ القرارات المؤدّية للاستقلال لكان من الممكن غالبًا، ضمان مساعدتهم في تطوير الترتيب الذي كان من الممكن أن يكون أكثر عدلًا في تقبّل التنوّع داخل الوحدة ...»[83]. وعن الحدث أو التطوّر الثاني الذى عانته القوميّة السودانيّة، يقول فرانسيس: «وبنفس القدر، إذا ما قُدِّر لمحمود محمد طه أن ينجح في تحقيق نظرته للمسيرة الإسلاميّة، مرشدًا للحركة السياسيّة في البلاد، لسادت الظروف المساعدة على المساواة بين المواطنين، وشُجِّع احترام الأسس الديمقراطيّة على خلق رؤية للوطن تجد الاحترام من الشماليين والجنوبيين على حدٍّ سواء. وكان يمكن حينها أن يكون الإحساس بالهدف الوطنيّ مدفوعًا بتعاليم الإسلام، الليبرالية، والمُتسامحة... أدّى كبت فكر محمود محمد طه، إلى

(٨٣) دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ص ١١٤ ـ ١٢٢.

ضياع الفرصة لتطوير هويّة وطنيّة أكثر شمولًا وتكاملًا. على كلٍّ ساعد كبته في الحفاظ على هويّة الجنوب كوحدة مختلفة ثقافيًّا ودينيًّا»[٨٤].

واجه محمود قوانين أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ بصلابة وشدّة مراس حتّى تنفيذ حكم إعدامه، بتهمة الردّة، صبيحة الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ في ساحة سجن كوبر في مدينة خرطوم بحري في العاصمة السودانيّة الخرطوم. وبهذا يكون من الخطل الحديث عن حقوق المواطنين غير المسلمين في ظلّ تطبيق الشريعة الإسلاميّة. لقد طرح محمود طه مشروعه الفكريّ في النصف الثاني من القرن العشرين، ونشر خلال الفترة منذ عام ١٩٥١ وحتّى إعدامه في عام ١٩٨٥، أكثر من أربعين كتابًا، ونشر المئات من المناشير والمقالات، وقدّم أكثر من مئتي محاضرة[٨٥]، تضمّنت رؤيته حول الإسلام والسودان والإنسانيّة. كتب سمير أمين عن جهود محمود طه حول قراءة الإسلام في اتجاه التحرّر، قائلًا: «المحاولة الوحيدة لقراءة الإسلام في اتجاه التحرّر كانت تلك الخاصّة بالمفكّر الإسلاميّ السودانيّ محمود طه. ولم تحاول أيّ حركة إسلاميّة، لا «راديكاليّة»، ولا «معتدلة» أن تتبنّى أفكار محمود طه الذي أعدمه نظام النميري في الخرطوم بعد اتهامه بالردّة. كذلك لم يدافع عنه أيٌّ من المثقّفين الذين ينادون بـ «النهضة الإسلاميّة»، أو الذين يعبّرون عن الرغبة في التحاور مع هذه الحركات»[٨٦].

الشاهد أنّ الدعوة إلى دستور إسلاميّ في بلد يعيش كِظة التنوّع، ولا سيّما التنوّع الدينيّ، ويبحث عن سُبُل التعايش بين مجموعاته وثقافاته، هي ليست دعوة قاسية وظالمة بحقّ غير المسلمين فحسب؛ بل بحقّ المسلمين أنفسهم. فالمسلمون أنفسهم جماعات وفرق ولكلٍّ منهم رؤيته وفلسفته ومدرسته الخاصّة في فهم الإسلام، وهذا في حدّ ذاته يُغني عن الحديث عن وضع غير المسلمين أمام الدستور الإسلاميّ. وخلاصة الأمر أنّه

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١٢٢.

(٨٥) معظم كُتُب الأستاذ محمود ومحاضراته منشورة على موقع «الفكرة الجمهوريّة» الإلكتروني: <http://www.alfikra.org>.

(٨٦) أمين، ما بعد الرأسماليّة المتهالكة، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

ليست هناك فرصة في مجتمعات التنوّع الثقافيّ كحال السودان سوى اعتماد الدولة المدنيّة على أساس المواطنة، بتساوي جميع المواطنين من حيث هم مواطنون.

من المهمّ الإشارة إلى أنّ فترة السبعينيات شهدت بعض الاهتمام بالتنوّع الثقافيّ. جاءت المحاولة الأولى لوضع سياسة ثقافيّة في حزيران/يونيو ١٩٧٢ عندما عُقد المؤتمر الأوّل للثورة الثقافيّة، ناقش المؤتمر أهداف السياسة الثقافيّة ومضمونها ووسائل الاتصال والإعلام والتعبئة. وأعقب هذا المؤتمر مؤتمر عام للمثقّفين السودانيّين من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢. وقد أكّدت المناقشات في المؤتمر الأوّل: «ضرورة الاعتراف بالتنوّع الثقافيّ كوسيلة لإثراء الثقافة القوميّة وحلّ المشكلات الإقليميّة ذات الطابع السياسيّ الثقافيّ، وعلى ضرورة استنباط نظام من اللامركزيّة في الإدارة يعمل على التعبير عن حيويّة هذا التنوّع الثقافيّ وتفاعل عناصره والتنمية المتوازنة، ممّا يؤدّي إلى حيويّة ثقافيّة واجتماعيّة شاملة»[٨٧]. وكانت من أهم توصيات المؤتمر (تلخيص): استنباط الأجهزة الثقافيّة الحديثة التي تعبّر تعبيرًا حيويًّا عن التكوين المركّب للثقافة السودانيّة وإرساء أشكال اللامركزيّة. والعمل على دراسة اللغات المحلّيّة وتفجير إمكاناتها الإبداعيّة إثراءً للتراث القوميّ مع تأكيد مكانة اللغة العربيّة باعتبارها لغة قوميّة شاملة. وتأكيد دور التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة باعتبارها وسيلة لتعميق مفهوم الانصهار القوميّ. وكانت حصيلة هذا الجهد أن أصبحت مصلحة الثقافة التي قامت عام ١٩٧٢ محور العمل الثقافيّ، وضمّت مؤسّسات جديدة: مركز دراسة الفولكلور والتوثيق الثقافيّ، وإدارة الثقافة الجماهيريّة، وإدارة ثقافة الطفل، ومكتب تسجيل المصنّفات، إضافة إلى تلك التي كانت قائمة من قبل مثل: المكتبات والنشر والآثار والمتاحف ومتحف السودان القوميّ ومتحف التراث الشعبيّ. كما أُنشئت متاحف إقليميّة في الأبيض والفاشر، كما أُنشئت أوّل محطة تلفزيونيّة إقليميّة في الجزيرة، وصدر قانون المجلس القوميّ لرعاية الآداب والفنون، وفي عام ١٩٧٢ قامت الوزارة

(٨٧) بشير، **التعليم والوحدة الوطنية**، ص ٤٢ ـ ٤٥.

الإقليميّة للثقافة والإعلام في جوبا، وأنجزت المكتبة العامة في جوبا عام ١٩٧٥، والمركز الإقليميّ للثقافة في جوبا عام ١٩٧٩[٨٨].

رابعًا: فساد السمك يبدأ من رأسه[٨٩]

بجرد مجمل لحصيلة الحِراك السياسيّ والتنمويّ، وبما آل إليه السودان من فشل مستمرّ على مختلف ميادين الحياة، يمكن أن نخلص، بكلّ اطمئنان، إلى أنّ السودان يعاني أزمة حقيقيّة في القيادات منذ ظهور طلائع المتعلّمين الذين قادوا الدولة بعد استقلالها حتى اليوم. إنّ نماذج القيادات الناجحة في تحقيق البناء الجماعيّ في الأوطان التي تشبه حال السودان، كثيرة، وقد حقّقت ذلك بُعيد استقلال بلدانها؛ إلّا أنّ القيادات السودانيّة في ما يبدو كانت، ولا تزال، غير قادرة على تحقيق ذلك، أو أنّها لم تعرف السبيل إلى ذلك. إنّ الإرث السياسيّ لطلائع المتعلّمين الذي ورثته الأجيال اللاحقة انطوى على علل وعيوب كثيرة. كان الإرث السياسيّ نتاجًا لأوضاع معقّدة فرضها المستعمر، ومرّ بها طلائع المتعلّمين، وعبروا منها إلى قيادة السودان بعد استقلاله. وبالطبع، لا يُقرأ دور القيادات، وهم قبيل من النُّخَب، بمعزل عن العوامل الإقليميّة ومصالح القوى الدوليّة المتوسّعة، المتجدّدة والمستمرّة. ولا يُدرس دور القيادات أيضًا، بمعزل عن العوامل الداخليّة، وهي عديدة، منها: الفقر، وطبيعة المجتمعات وما تنطوي عليه من تقليديّة في البناء وضعف في الوعي، مع سطوة مؤسّساته التقليديّة: القبليّة والطائفيّة والدينيّة وغيرها. هذا مع حالة الانفصال لشعوب السودان عن إرثها الحضاريّ منذ مملكة كوش، وحالة الاضطراب الوجدانيّ والفكريّ منذ لحظة الانقلاب في المزاج الدينيّ من صوفيّة سلطنة الفونج إلى الفقه الدينيّ الرسميّ الآتي من مصر إبّان فترة الحكم التركيّ المصريّ.

شهد مطلع القرن العشرين نشأة التعليم المدنيّ الحديث في السودان، حيث رفدت مؤسّساته واقع الحياة بطلائع المتعلّمين. عمد المستعمر إلى

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٥.

(٨٩) هذا التعبير مُستعار، فقد ورد في: أمين، المصدر نفسه، ص ٢٥٠. وأشار إلى أنّه مَثل إفريقيّ.

إنشاء تعليم يهدف إلى خدمة مصالحه الإداريّة، الأعمال الكتابيّة والفنّيّة، وليس خدمة المهام القياديّة المستقبليّة. كتب عبد الرحمن عبد الله، مُوردًا حديث بازل ديفيدسون، أحد الإداريين في فترة الاستعمار، قال ديفيدسون: إنّه في أغلب الحالات في المستعمرات «فإنّ التعليم كان من أجل تثبيت الأمر الواقع، والأمر الواقع الاستعماريّ على وجه التحديد». كما أورد عبد الرحمن وجهة نظر السير جيمس روبرتسون، آخر سكرتير إداري في السودان، قال روبرتسون: «إنّ النظرة للسودانيين المتعلّمين كانت ملأى بالشكّ، ولم يكن يُسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم كما لم يُهيّأوا لمهام مستقبليّة»[٩٠]. خلّف نوع التعليم ومحدودية فرصه، إضافة إلى عدم صناعة القيادات، نوعًا من النزاعات والمنافسات مع أثرها الواضح في مسرح السياسة السودانيّة. كتب محمد عمر بشير قائلًا: «والتعليم الذي حظِيَ به المتعلّمون لم يستطع أن يطوّر ملكاتهم النقديّة. إذ خَلَّفَ اتجاهًا عقليًّا يبلغ في دركه الأسفل الحسد». وأشار أيضًا، إلى ملاحظة أحد الدارسين الغربيين، الذي لاحظ أنّ المتعلّمين السودانيّين أتوا إلى مؤسّسات التعليم الحديث من مجتمعات بسيطة، وبيئات فقيرة وقاحلة، وبعد نيلهم التعليم الحديث، أصبحوا بعيدين عن مجتمعاتهم، محتقرين لبيئاتهم التي أتوا منها[٩١].

مثّل قيام ثورة عام ١٩٢٤ بقيادة الشباب الأفنديّة إحدى ثمار التعليم الحديث في السودان، إضافة إلى عوامل أخرى خارجيّة، من أهمّها الحركة الوطنيّة المصريّة[٩٢]. كان قيام الثورة حدثًا عظيمًا، جعل البريطانيين يحسّون بأنّ «جرثومة» القوميّة السودانيّة حاضرة بين العناصر التي أطلقوا عليها «العناصر الزنجية المنبتة قبليًّا» (Negroid but De-tribalized People)[٩٣]. وقد أدّت تلك العناصر دورًا قياديًّا وبطوليًّا في الثورة، منهم: علي عبد اللطيف

(٩٠) عبد الرحمن صالح عبد الله، السودان: **الوحدة أم التمزق**، ترجمة الفاتح التجاني (بيروت: رياض الريّس، ٢٠٠٢)، ص ٧٣.

(٩١) بشير، **تاريخ الحركة الوطنيّة في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**، ص ١٤٣ ـ ١٦٥.

(٩٢) محمد سعيد القدال، **الانتماء والاغتراب: دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢)، ص ١٢٢.

(٩٣) يوشيكو كوريتا، **علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤م: بحث في مصادر الثورة السودانية**، ترجمة مجدي النعيم، ط ٢ (القاهرة: مركز الدراسات السودانيّة، ٢٠٠٤)، ص ٩ ـ ١٠.

(حوالى ١٨٩٦ ـ ١٩٤٨)، وعبد الفضيل ألماظ (حوالى ١٨٩٥ ـ ١٩٢٤)، وزين العابدين عبد التام (حوالى ١٨٩٥ ـ ١٩٢٤)، وآخرون. قدّمت الثورة مضامين مختلفة كليًّا قياسًا على حركات المقاومة السابقة لها إبّان الحكم الثنائيّ، مثل حركات المقاومة الدينيّة في الشمال والغرب والمقاومة القبليّة في الجنوب وجبال النوبة؛ إذ كانت التكوينات السياسيّة التي ينتمي إليها قادة الثورة تطالب بحقوق الأمّة، وكانت ذات طبيعة شاملة وطاغية على الانتماءات الاجتماعيّة والعرقيّة، حيث تكوّنت بواسطة شباب من أصول قبليّة وطبقيّة مختلفة، شباب قرّر أن يتجاهل المقام الاجتماعيّ المرتبط بالقبيلة والعرق، لذلك شكّلت تهديدًا لنظام الطبقات الاجتماعيّة والتمييز العرقيّ الذي كان يبنيه المستعمر. لم تعتمد تكويناتهم السياسيّة في اختيار قادتها على زعماء العشائر والطوائف الدينيّة، فقد كان اختيارهم يقوم على مقدار وطنيّتهم لا على أحسابهم وأنسابهم[٩٤].

كشف قيام الثورة للإدارة البريطانيّة والقيادات الطائفيّة مجموعة من الحقائق. اتضح للبريطانيين أنّ الشباب الأفنديّة هم الذين يقودون الحركة الوطنيّة بعيدًا من رجال الدين، وأنّ المستقبل الحقيقيّ لهم. كما اتضح للقيادات الطائفيّة أنّ جيل الشباب المتعلّم لم يحفل بها كثيرًا... فوضعوا خططًا للتقرّب لهذا الجيل وفهمه أوّلًا، ثمّ للتعاون المشترك[٩٥]. وبغضّ النظر عن تقويم الثورة، ترتّب على إخمادها الكثير من العوامل التي أسّست لانحراف مبكر لمسار السودان السياسيّ عن وضعه الطبيعي. كان الوضع الطبيعي هو أن يتولّى المتعلّمون قيادة الحركة الوطنيّة، ويكونوا هم أصحاب المبادرات. أخمدت الإدارة الاستعمارية الثورة، وقرّرت أن «تعجّل ببرنامج استعماريّ، وفقًا للسياسة التقليديّة التي تسير عليها الإمبراطورية في البلاد الأخرى... وكان المظهر النظريّ لتلك السياسة في الجهاز الحكوميّ إصدار تشريعات الإدارة القبليّة. أمّا مظهرها في التطبيق فاضطهاد المتعلّمين،

---

(٩٤) إلينا فيزيديني، «نحو هوية وطنية: جمعيّة اللواء الأبيض ونهضة القوميّة في السودان ١٩١٩ ـ ١٩٢٤،» آداب (الخرطوم)، العدد ٢٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٩٥) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥م، ط ٢ (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٢)، ص ٤٥٣.

والتضييق عليهم، وتشجيع غير المتعلّمين، ودفعهم لتقدّم الصفوف وتولّي القيادة»[٩٦].

لجأ المثقّفون، بعد تلك السياسات القاسية، إلى إنشاء جماعات القراءة في الأحياء، والجمعيّات الأدبيّة مثل «جمعيّة أبوروف»، و«جماعة الهاشماب/أولاد الموردة». . . وغيرها، وانزووا فيها. ساهمت تلك الجمعيّات في التعلّم الذاتيّ الذي اكتسبه المثقّفون من خلال حواراتهم ولقاءاتهم وتبادلهم للكتب؛ إلّا أنّها أضعفت تفاعلهم مع الواقع، وعكست صفويّة مزاجهم»[٩٧]. أيضًا، أدّى الانزواء في تلك الجمعيّات إلى تعميق الارتباط بمصر، فكريًّا وسياسيًّا، إلى جانب التمسّك بالتراث العربيّ، باعتباره يمثّل عملًا لمقاومة الاتجاه الاستعماريّ لهدم اللغة العربيّة وآدابها في السودان، تبعه صراع في ما بينهم داخل جمعيّاتهم حول مفهوم الهويّة، وصلتها بالعروبيّة الإسلاميّة. يقول يوسف فضل حسن: «باستثناء محمد وعبد الله ابني عشري الصديق، فلم يكن أفراد مجموعة الموردة والهاشماب يختلفون عن الأبروفيين في مفهوم الهويّة والذاتيّة السودانيّة، وهو ما قاد للصراع داخل الجماعة، فحوّل اسمها من الموردة إلى الهاشماب، ثمّ الصراع بين ابني عشري الصديق من جهة وباقي أفراد الجماعة حول مفهوم «السودانيّ»، حيث رأوا عدم موضوعيّة الاحتفاظ بالصلة العروبيّة الإسلاميّة في وضع ديباجة حزب القوميين القائم على «السودانيّة»، في حين رأت البقية غير ذلك»[٩٨].

شهد النصف الأوّل من ثلاثينيات القرن الماضي بداية استقطاب الطائفيّة للمثقّفين، وفي ضوء تبعات إخماد الثورة حدثت التسوية بين المثقّفين والطائفيّة، وتحالفهم معها. كانت الطائفيّة إحدى أدوات الإدارة الاستعماريّة في إحداث المؤامرات وتشجيع المنافسة والصراع بين زعمائها، وتهيئة المناخ لتجميد حركة التغيير. يقول عبد الرحمن عبد الله: «في حقيقة الأمر فإنّ الميراث البريطانيّ الإداريّ لم يشفع للسودانيين لمواصلة الحكم بفاعليّة،

---

(٩٦) أحمد خير، كفاح جيل: تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٢)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٩٧) القدال، الانتماء والاغتراب: دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، ص ١٢٢.

(٩٨) حسن، دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب، ص ٢١٩

وكما حدث في الهند فلقد أرسوا دعائم حكم القانون، ولكن، ورغم المظهر الخارجيّ، كما قال نهرو، جمّدوا حركة التغيير». وأشار عبد الرحمن إلى اعتراف السير جيمس روبرتسون، قائلًا: «إنّهم كحكّام شجّعوا على التنافس المحموم بين الطائفتين الدينيتين وزعيميهما، وهي سياسة يعترف بآثارها السلبيّة على السياسة السودانيّة»[99]. امتص النفوذ الطائفيّ مبادرات المثقّفين، وظهرت الخلافات بين المثقّفين منذ تكوين «مؤتمر الخرّيجين» في عام ١٩٣٨. يقول الشيخ علي عبد الرحمن الأمين (١٩٠٦ ـ ١٩٨٣): «لمّا فكّر الخرّيجون (خرّيجو مدارس السودان) في تأسيس المؤتمر. . . استطاعوا أن يكوّنوا المؤتمر بعيدًا من التنافس القائم بين السيّد علي الميرغني وأتباعه، والسيّد عبد الرحمن المهدي وأنصاره»[100]. إلّا أنّ روح التنافس الطائفيّ المحموم قد سرت في المؤتمر، ورويدًا رويدًا غاب دوره وفقد قيمته باعتباره مبادرةً من المثقّفين، تسعى لتحرير البلاد والنهوض بها. ومع منتصف أربعينيّات القرن الماضي، والحرب العالميّة تضع أوزارها في عام ١٩٤٥، ظهرت الأحزاب: «الأشقّاء» في عام ١٩٤٤، حزب «الأمّة» في عام ١٩٤٥، وحول «الأشقّاء» و«الأمّة»، تبلورت الحركة السياسيّة الوحدويّة (دُعاة الوحدة مع مصر) والاستقلاليّة.

إنّ أزمة القيادات في السودان أزمة قديمة، فقد بدأت منذ ظهور طلائع المتعلّمين، ولا تزال الأزمة قائمة، وتُعبّر عن نفسها بجلاء. كان أحمد خير المحامي (حوالى ١٩٠٥ ـ ١٩٩٥) قد طرح في محاضرته الشهيرة «واجبنا السياسيّ: مؤتمر الخرّيجين»، تساؤلًا لا يزال قائمًا، قال وهو يتحدّث عن السودانيّ المسؤول: «لِم سمح لنفسه بالتفكير في كلّ شيء وقد عمل الجليل وشاد العظيم من الأُسُس، إلّا تدريب الصفوف وتنظيم القيادة . . .»[101].

الشاهد أنّ انحراف المسار السياسيّ، الذي قاد إلى تقسيم السودان إلى

(٩٩) عبد الله، **السودان: الوحدة أم التمزق**، ص ٧٦.

(١٠٠) علي عبد الرحمن الأمين، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان** (صيدا، لبنان: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٠)، ص ٨١.

(١٠١) أحمد خير، «واجبنا السياسي: مؤتمر الخريجين،» **الفجر**، السنة ٣، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٣٧)، ص ١٨١ ـ ١٨٤.

دولتين، بدأ باكرًا. لقد اتسم الإرث السياسيّ لطلائع المتعلّمين، بتغييب الشعوب عن خريطة الثقافات السودانيّة، والعمل الفوقيّ وضعف العلاقة بالواقع، والاحتقار للبيئات والثقافات المحلّيّة، والصفويّة في المزاج، إلى جانب الروح التنافسيّة التي أوجدت صراعًا عنيفًا وعقيمًا في ما بينها. ولا تزال كلّ هذه السّمات حيَّة وماثلة. لقد أدّى المزاج الصفويّ لدى النخبة، إلى هامشيّة علاقتها بالواقع، الأمر الذي جرّد الواقع من فرص الاتصال بالقوّة الإبداعيّة القادرة على وضع السيناريوهات للبدائل، فانتهى الاتصال بالواقع إلى سطحيّة الفهم وضعف التحليل. أرجع محمد أبو القاسم حاج حمد سطحيّة معالجة القضايا، وتبسيط الأمور، إلى هامشيّة علاقة المثقّفين بالواقع. قائلًا: «بقيت الحركة السياسيّة السودانيّة ـ ضمن كتاباتها ـ خارج هذا التراث الضخم «تراث السودان الحضاريّ»، فافتقرت بالتالي إلى معاناة الأصول المعرفيّة في تركيب الواقع السودانيّ، تاريخيًّا وحضاريًّا واجتماعيًّا وفكريًّا. بقيت على السطح وفي حدود المقالة السياسيّة الظرفيّة، أي تبسيط الأمور كما هي ببساطة السودانيّ الريفيّ، ومن دون نفاذ إلى عناصر تكوين السودان في حقائقها وتفاعلاتها»[١٠٢]. أمام صفويّة مزاج النخبة، وهامشيّة علاقة النخبة بالواقع وتجريده من فرص الاتصال بالقوّة الإبداعيّة، وغياب الديمقراطيّة انحبست جهود المثقّفين السودانيّين في البحث عن الهويّة في دوائر ضيّقة، ولم يُكتب لها التسييل والتبنّي. فقد مرّ البحث عن الهويّة بأطوار عديدة، بدءًا بالتيّار العروبيّ، مرورًا بالغابة والصحراء، والعودة إلى سنار والسودانويّة، وانتهاءً بالحركة الإسلاميّة والسودان الجديد[١٠٣]، ولا يزال الصراع قائمًا حول مرتكز السودان الحضاريّ.

زاد عنف الصراع والمنافسة بدخول النظريّات العالميّة والإقليميّة (الشيوعيّة ـ وهي الأسبق ـ والإخوان المسلمون، والبعثيّون) إلى السودان. لقد وجدت النظريّات ذلك الإرث من الصراع السياسيّ، كما وجدت الحماسة الوافرة من النخبة، مع الاطمئنان الكامل لأطروحاتها. أضرّت

(١٠٢) حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**، ص ٢٤.

(١٠٣) نور الدين ساتي، «الهويّة والوحدة الوطنيّة (رؤية سودانويّة)،» **كرامة**، العدد ١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)، ص ٧٦.

النظريّات بالصحّة السياسيّة السودانيّة، في كلّ مساراتها، ولا يزال ضررها يزيد يومًا بعد يوم، على الرغم من أفول نجمها في العالم. سعت كلّ النظريّات - بعد أن وجدت سابقة تسليم السلطة إلى القوّات المسلّحة في عام ١٩٥٨ من القوى التقليديّة - إلى السيطرة على الدولة والمجتمع من أجل إحداث التغيير وفق رؤاها. تحكّمت النظريّات بمزاج المثقّفين ووعيهم، وشغلتهم عن التأمّل في أنفسهم، وصرفتهم عن التعرّف إلى واقعهم. لقد راهن المثقّفون على النظريّة في إحداث التغيير، وأرادوا عبرها أن يصبّوا المجتمع في قوالبها، وأن يُعيدوا صوغ إنسانه وفقًا لتصوّرها. وهذا ما لا يمكن تحقيقه لأيّ نظريّة من النظريّات في مجتمعات التنوّع الثقافيّ. وهذا ما نراه ماثلًا أمامنا الآن في سودان اليوم.

خاتمة: سودان المستقبل

إنّ القيادات التي تسيِّر دفّة الحكم اليوم، والتي تعارضه، وتلك التي تقود المطالب بالحقوق في أقاليم السودان المختلفة، تحمل كلّ هذه القيادات تلك العلل الموروثة، مضافًا إليها ضعف حاضناتهم الحزبيّة، وثارات صراعاتهم السياسيّة، هذا إلى جانب انخفاض سقوفهم المعرفيّة، التي تجلّت بوضوح في كيفيّة تعاطيهم مع مشاكل السودان، ومدى استجابتهم لمتطلّبات الواقع. لهذا لا يُتوقَّع من هؤلاء جميعًا أن يخرجوا بالسودان إلى سودان المستقبل المستقرّ الموحّد المتعايش. إنّ سودان المستقبل في ظلّ إرث الصراعات، وأزمة القيادات، وتهالك الحضانات الحزبيّة، وفي ظلّ تجدّد مصالح القوى الدوليّة وتوسّعها، ودخول حقبة ما بعد الحداثة بما لها من آثار، ولا سيّما سؤال الإخلال الذي أغفلته حقبة الحداثة، ويُعيد طرح نفسه الآن في مستوى جديد، فإنّ سودان المستقبل يتطلّب قيادات ذات عقول جديدة. إنّ أهمّ سِمات هذه القيادات امتلاك الرؤية والقدرة على التحدّي والتفاعل مع العصر، والمعرفة بتاريخ السودان، وإدراك أبعاد آركيولوجيته الثقافيّة، والوعي بإرثه الحضاريّ، والعمل انطلاقًا من الواقع لا من فوقه، والرغبة القويّة في البناء الجماعيّ، والزهد الحقيقيّ في الثارات السياسيّة، والإدراك الذكيّ لمطامع القوى الدوليّة. إنّ القوى الدوليّة تحرص على تبنّي القضايا الداخليّة كضامن

لمصالحها وشرط أساس لاستمرار هيمنتها. لا بدّ لهذه القيادات من أن تكون في تكوينها الفكريّ والمعرفيّ عابرة للمدارس الحزبيّة ونظريّات عصر الحداثة، لتستطيع تحقيق الإنجازات الاستراتيجيّة والانتصارات للشعوب، لا إنجازات ترقيعيّة آنيّة، وانتصارات جهويّة أو حزبيّة ضيّقة. مثل هذه القيادات لا تتوافر إلّا في الأجيال الشبابيّة القادمة، فهي بأحقّيتها في المستقبل، وبحكم العصر وتجارب الشعوب المبذولة في الفضاء المعرفيّ الكوكبيّ، تمتلك القدرة على التفاعل مع الواقع ومعطياته، وبحكم الفطرة وفرص التعلُّم الذاتيّ، تمتلك الشجاعة العقليّة وقوّة الحاسّة النقديّة، وستكون هي الأقدر على القيام بالمراجعة الشاملة، ومن ثمّ تصحيح مسار السودان. تبشّرنا حالة الانقلاب الفكريّ التي تشهدها المنطقة العربيّة وشمال إفريقيا، وقد تجلّت في الثورات الشبابيّة في تونس ومصر، وما فتئت تتوسّع أفقيًّا لتشمل دولًا أخرى، تبشّرنا تلك الحالة بقدوم مثل هذه القيادات. لقد حدثت الثورة الشعبيّة من أجل تغيير الأنظمة الشموليّة، في السودان على مرحلتين: المرحلة **الأولى** مثّلتها ثورتا تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ ونيسان/ أبريل ١٩٨٥. وكانت هاتان الثورتان سلميّتين، أسقطتا نظامين عسكريين. أما المرحلة **الثانية**، التي تتزامن مع ما جرى بداية من الأطراف، كما في مصر وتونس، قد حدثت في السودان بالفعل، لكن قبل أكثر من عقدين، ولا تزال. بيد أنّ ثورات المرحلة الثانية استخدمت لغة الكفاح المسلّح في الأطراف، بدلًا من الحراك الجماهيريّ السلميّ، كما جرى في جنوب السودان، وفي دارفور، وفي شرق السودان، وفي مناطق جبال النوبة، وفي جنوب النيل الأزرق. وعلى الرغم من أنّ الكفاح المسلّح بصبغته الجهويّة والإثنيّة، الذي فرضته تراكمات المظالم والغبن الثقافيّ، يُعدّ خصمًا لفرص الثورة الشبابيّة من أجل التغيير، على النحو الذي جرى في تونس ومصر؛ إلّا أنّ التغيير من أجل سودان المستقبل، بقيادة العقول الشبابيّة الجديدة، آتٍ لا محالة. فمتى ما تمّ ذلك، الآن أو مستقبلًا، فإنّ إدارة السودان على أساس التنوّع الثقافيّ، وإقامة الدولة المدنيّة على أساس المواطنة، ستكون من أبجديّات الحِراك السياسيّ، وعندها ستتم الوحدة بين أقاليم السودان المختلفة، بما في ذلك جنوبه، الذي اختار اسم «السودان الجنوبيّ» لدولته، وفي هذا نبوءة مستقبليّة لوحدة مقبلة.

المراجع

كتب

إبراهيم، عبد الله علي. **الثقافة والديمقراطية في السودان**. القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٦.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٧.

أحمد، عبد الغفار محمد. **السودان والوحدة في التنوع: تحليل الواقع واستشراف المستقبل**. ط ٢. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢.

أمين، سمير. **ما بعد الرأسماليّة المتهالكة**. ترجمة فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا. بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣.

الأمين، علي عبد الرحمن. **الديمقراطية والاشتراكية في السودان**. صيدا، لبنان: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٠.

بشير، محمد عمر. **تاريخ الحركة الوطنيّة في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**. نقله من الانكليزية هنري رياض، وليم رياض والجنيد علي عمر؛ راجعه نور الدين ساتي. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، [١٩٨٠].

ــــــ . **التعليم والوحدة الوطنية**. أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٥.

ــــــ . **السودانوية: إشكاليّة الهويّة والقوميّة السودانيّة**. أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٥.

ــــــ . **مشروع الدولة السودانية الديمقراطية: قضايا وإشكاليّات البناء الوطني**. أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٥.

البغدادي، عبد السلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

البيلي، عثمان سيد أحمد إسماعيل. **بعض أوراق جوانب من الإسلام والثقافة العربية الإسلامية في إفريقيا**. أم درمان: مركز عمر محمد بشير للدراسات، ٢٠٠٥.

ــــــ . **بعض أوراق هموم عربي إفريقي**. الدوحة: مكتبة المتنبي، ١٩٩٢.

الجزولي، كمال. **إنتليجنسيا نبات الظل: باب في نقد الذات الجمعيّ**. الخرطوم: مدارك، ٢٠٠٨.

جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانيّة. تحرير وتقديم الواثق كمير. ط ٣. الخرطوم: ماستر للطباعة، ٢٠٠٥.

حاج حمد، محمد أبو القاسم. **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**. ٢ مج. ط ٢. بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٦.

مج ١: **جدلية التركيب**.

الحاج، تاج السر عثمان. **الدولة السودانيّة: النشأة والخصائص**. (الخرطوم: الشركة العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

حسن، يوسف فضل. **انتشار الإسلام في إفريقيا**. الخرطوم: أعمال الخدمات السريعة، ١٩٧٩.

ـــــــ. **دراسات في تاريخ السودان وإفريقيا وبلاد العرب**. ج ٣. الخرطوم: سوداتك المحدودة، ٢٠٠٨.

خالد، منصور. **السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين**. لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٣.

ـــــــ. **جنوب السودان في المخيلة العربيّة: الصورة الزائفة والقمع التاريخي**. لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٠.

خير، أحمد. **كفاح جيل: تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان**. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٢.

دينق، فرانسيس. **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**. ترجمة عوض حسن محمد أحمد. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩.

الزاكي، عمر حاج. **مملكة مروي: التاريخ والحضارة**. الخرطوم: وحدة تنفيذ السدود، ٢٠٠٦. (سلسلة إصدارات وحدة تنفيذ السدود؛ ٧)

السودان وإفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب. أبوظبي: المركز العربي للأدب الجغرافي؛ دار السويدي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦. (ندوة الرحالة العرب والمسلمين)

شول، بول دينق. **لهجة جوبا العربية**. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٥.

طه، فدوى عبد الرحمن علي. **أستاذ الأجيال: عبد الرحمن علي طه (١٩٠١ ـ ١٩٦٩م)، بين التعليم والسياسة وأربجي**. عرض وتحليل أحمد إبراهيم أبو شوك. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر؛ دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

طه، فيصل عبد الرحمن علي. **السودانيون والبحث عن حل لأزمة الحكم**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٠.

عبد الحي، محمد. **السياسة الثقافية في السودان**. الخرطوم: وزارة الثقافة، ١٩٧٧.

عبد الله، عبد الرحمن صالح. **السودان: الوحدة أم التمزق**. ترجمة الفاتح التجاني. بيروت: رياض الريّس، ٢٠٠٢.

العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠١.

العولمة والهوية موضوع الدورة الاولى لسنة ١٩٩٧، الرباط ٢٩/ ٢٧ ذو الحجة ١٤١٧ هـ، ٧/ ٥ مايو ١٩٩٧م. الرباط: أكاديمية المملكة المغربيّة، ١٩٩٧. (سلسلة الدورات؛ الدورة الأولى لسنة ١٩٩٧)

عيسى، محمود خيري [وآخرون]. **العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليليّة في أبعادها المختلفة**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

الفضلي، محمد ضيف الله. **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**. تحقيق يوسف فضل حسن. ط ٤. الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم، ١٩٩٢.

القدال، محمد سعيد. **الانتماء والاغتراب: دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢.

ـــــــــ. **تاريخ السودان الحديث، ١٨٢٠ ـ ١٩٥٥م**. ط ٢. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٢.

كاتب الشونة، أحمد بن الحاج. **مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والادارة المصرية**. تحقيق الشاطر بصيلي عبد الجليل. الخرطوم: الدار السودانيّة للكتب، ٢٠٠٩.

كوريتا، يوشيكو. **علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤م: بحث في مصادر الثورة السودانية**. ترجمة مجدي النعيم. ط ٢. القاهرة: مركز الدراسات السودانيّة، ٢٠٠٤.

مجمع اللغة العربية. **المعجم الوسيط**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨.

محمد، الأمين أبو منقة ويوسف الخليفة أبو بكر. **أوضاع اللغة في السودان.** الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦. (سلسلة الدراسات اللغوية؛ ١٠)

هاشم، محمد جلال أحمد. **منهج التحليل الثقافي: القومية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية في الثقافة السودانية.** ط ٤. الخرطوم: مركز دراسات القوميّة السودانية، ١٩٩٩.

الهوية السودانية: المحددات، الإشكالات، مقومات الوحدة. الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجيّة، ١٩٩٨. (أوراق استراتيجية؛ ٢)

الواثق، محمد. **الشعر السوداني في القرن العشرين: آراء وقصائد مختارة.** الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠٠٩.

الدوريات

إبراهيم، إبراهيم إسحق. «مؤشرات حول التواصل الثقافي بين دارفور وعموم السودان.» **كرامة (السودان)**: العدد ١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

خير، أحمد. «واجبنا السياسي: مؤتمر الخريجين.» **الفجر**: السنة ٣، العدد ٦، أيار/ مايو ١٩٣٧.

ساتي، نور الدين. «الهويّة والوحدة الوطنيّة (رؤية سودانويّة).» **كرامة**: العدد ١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

فيزيديني، إلينا. «نحو هوية وطنية: جمعيّة اللواء الأبيض ونهضة القوميّة في السودان ١٩١٩ ـ ١٩٢٤.» **آداب (الخرطوم)**: العدد ٢٣، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

رسائل وأطروحات

البشير، عبد الله الفكي. «العلاقات الخليجيّة الإفريقيّة في النصف الثاني من القرن العشرين، مع التركيز على دولة قطر.» إشراف يوسف فضل حسن (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، كلّيّة الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٤).

العنسي، قائد محمد. «التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية، ١٩٠٠ ـ ٢٠٠٠.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلّيّة الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالميّة، الخرطوم، ٢٠٠٣).

الفصل الثالث

حركة وطنيّة سودانيّة أم حركات وطنيّة: تاريخ ما أهمله التاريخ عن جنوب السودان أجور «الزنج» ومسألة الجنوب

عبد الله علي إبراهيم

ظلّ السودانيّون الجنوبيون يسمّون الشماليين «أولاد الزبير باشا» بإطلاق. والزبير، من أهالي مدينة الجيلي، شمال الخرطوم، هو تاجر الرقيق الشهير الذي اشتغل بالنخاسة في إقليم بحر الغزال جنوبي السودان في القرن التاسع عشر. وبلغ من ذيوع النعت ونفاذه حتى ساءت عموميته عبد الخالق محجوب، زعيم الحزب الشيوعيّ (١٩٢٧ ـ ١٩٧١). وقال في خطاب له أمام مؤتمر المائدة المستديرة الذي عُقد في أوائل عام ١٩٦٥ بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ لمناقشة مسألة الجنوب، إنّه لا رغبة له، وهو الشماليّ، في دفن رأسه في الرمال هربًا من ماضي قبيلته، وذكّر شانئ الشمال بجريرة الزبير، وبأنّه قد نهض بينهم حزب شيوعيّ يضع مصلحة السودانيّين نصب عينه.

أراد عبد الخالق، بذكره أنّ الشماليين الآن هم أبناء زمنهم، القول إنّ الإخاء القوميّ بين أولاد الزبير باشا وأبناء حقول نخاستهم التاريخيّة ليس من سابع المستحيلات. ونقف لنسأل: هل كان هذا التفاؤل الشيوعيّ بالألفة العرقيّة مجرّد حميّة بلاغيّة؟ وإذا لم يكن كذلك فما حيثيّات

عبد الخالق، «العقل المدبّر» للحزب الشيوعيّ[1]، على صدق قوله؟

أريد في هذه الدراسة فحص ممارسة الحزب الشيوعيّ للنظر في صدق أريحيّة سكرتيره في مؤتمر المائدة المستديرة. وستلقي الدراسة الضوء على ممارسة الحزب الشيوعيّ والطبقة العاملة، التي كان له نفوذ مميّز في وسطها من أربعينيات القرن الماضي حتى ستينياته، لإنهاء فارق الأجور في البلاد؛ فبمقتضى هذا الفارق كانت أجور الجنوبيين أقلّ من تلك التي يحصل عليها الشماليون ممّا استنّه الإنكليز الذين حكموا السودان بين عامي ١٨٩٨ و١٩٥٦.

قلَّ أن لفت الحزب الشيوعي في السودان دارسي الجذريّة الإفريقيّة وأزمة البلد المتطاولة بخاصّة؛ فقد حدس هؤلاء الباحثون أنّ السودان كان مسرحًا لشغل ثوري تقع الفائدة بالتعلّم منه، إلّا أنّهم لم يجعلوا تلك التجربة موضعًا لدراساتهم. فالحزب الذي نشر أدبه السياسيّ بالعربيّة، محجوب عن هؤلاء الدارسين الكاتبين بالإنكليزية وغيرها. غير أنّه علق بهم من تلك التجربة شيء أنبأهم أنّ في تجارب شيوعيّ السودان المختلفة مفتاحًا لفهم أطيب للتجربة الجذريّة الإفريقيّة. فبن تيركوك، الأكاديميّ والبرلمانيّ عن المؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ في برلمان جنوب إفريقيا، وحده أشار إلى قيمة تلك التجارب مرّتين في عامي ١٩٦٦ و١٩٨٧. عام ١٩٦٦ اعترف تيركوك بأنّ جهله باللغة العربيّة حجبه من دراسة تجربة الحزب الشيوعيّ السودانيّ في تعاطي الماركسيّة وتطبيقها على واقعه، كما لم يقع لأفارقة غيره سوى حزب جنوب إفريقيا الشيوعيّ. ولقد خلص من مجرّد قراءة عابرة لنشرة واحدة للحزب بالإنكليزية وكتابات لمامًا إلى أنّ للحزب مهارة غير عادية أو مسبوقة في عداء العسكرتاريا والتحالف معها في الوقت نفسه، وخروجه «صاغ سليم» من كلّ ذلك[2]. عاد تيركوك في عام ١٩٨٧ ليصف بالبراغماتيّة والمبدئيّة معًا تكتيكات الحزب في إقامة علاقة

---

(١) F. R. Metrowich, *Africa and Communism; a Study of Successes, Set-Backs, and Stooge States* (Johannesburg, Pretoria: Voortrekkerpers, 1967), p. 72.

(٢) Ben Turok, «The Left in Africa Today,» in: Barry Munslow, ed., *Africa: Problems in the Transition to Socialism* (London; Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1986), pp. 57, 60 and 67.

استراتيجيّة بين الصراع للديمقراطيّة والصراع للاشتراكيّة، خلافًا لغيره في كثير من البلدان الإفريقيّة[٣].

ما أفسد فهم سياسات العرق (وسياسات المستضعفين السودانيّين بعامّة) هو أنّ الوطنيّة العمالية والشيوعيّة لا ترد في تحليل تلك السياسات التي طغى المجاز العربيّ والإسلاميّ في فهمها. وقد نبّه إلى خطر الاقتصار على ذلك المجاز في فهم سياسة العرق في السودان كلٌّ من مارتن دالي، المؤرّخ الأميركيّ للسودان، وأحمد العوض سكينجا، ذي الاختصاص الدقيق في تاريخ الحركة العمّاليّة التي نشأ في قلبها النابض: مدينة عطبرة، مركز نقابة عمّال سكّة الحديد. انتقد دالي اقتصار تداول المسألة العرقيّة على صفوة الحكم والرأي؛ ففي تعليق له خاتم لمداولات حول مأزق السودان، جرت في واشنطن عام ١٩٨٧، ورعاها مركز وودرو ويلسون، كتب عن خيبة أمله ألّا يكون بين المنتدين ممثّل لعامّة العمّال والحركة النقابيّة. فالمنتدبون كانوا سيفيدون برأي مستمد من خبرة الطبقة العاملة متى ناقشوا المسائل المتصلة بالتطوّر الاقتصادي والاجتماعي[٤]. أمّا سكينجا فقال إنّ فهم تاريخ السودان ناقص ما دمنا قد استبعدنا منه الرواية الشيوعيّة. ونبّه إلى أنّ العلاقة بين الحزب الشيوعيّ والحركة العمّاليّة تثير مسائل غاية في الأهميّة: «فهي في المقام الأول تُكَذِب النعرة المتأصّلة التي ترى أنّه لا يمكن لنا فهم النزاع في مجتمع مسلم إلّا بمنظار الدين»[٥].

سأدلي هنا، بصورة موجزة، ببيانات إحصائيّة انتخابيّة عن نفوذ الحزب الشيوعيّ، وبخاصّة في المدن حتى لا يطرأ لأحد أنّ الحزب الذي هو موضوع حديثنا، طرفيٌّ في سياسة السودان. حصل الحزب في انتخابات عام ١٩٦٥ للجمعيّة التأسيسيّة على ٢٠٥١٦ صوتًا من مجمل ٨٢٨٧٦ صوتًا في مديرية الخرطوم. وضايق عبد الخالق السيد إسماعيل الأزهري، الزعيم

---

(٣) Ben Turok, *Africa, what Can be Done?* (London; New Jersey: Institute for African Alternatives; Zed Books, 1987), pp. 19 and 153.

(٤) Martin Daly, «Conclusion and Reflections,» in: Francis Mading Deng and Prosser Gifford, eds., *The Search for Peace and Unity in the Sudan* (Washington, DC: Wilson Center Press, 1987), p. 179.

(٥) Ahmad Alawad Sikainga, *City of Steel and Fire: A Social History of Atbara, Sudan's Railway Town, 1906-1984*, Social History of Africa (Portsmouth, N.H.: Heinemann, 2002), p. 6.

الوطنيّ وأوّل رئيس وزراء للسودان المستقلّ، في دائرة أم درمان الجنوبيّة بمديرية الخرطوم، وقاربه في الأصوات. ثمّ ما لبث أن فاز في انتخابات ١٩٨٦، وقد أقصى منافسًا عريقًا في حزب الأزهري. وفاز الحزب في انتخابات ١٩٦٥ باثني عشر مقعدًا من الدوائر الخاصّة بالخرّيجين الجامعيين والثانويين من جملة خمسة عشر مقعدًا. وقد طُرد هؤلاء النوّاب من البرلمان في آخر عام ١٩٦٥ بقرار برلمانيّ من تحالف إسلاميّ تداعى لوقف النفوذ المتعاظم للحزب بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ التي أطاحت نظام الفريق عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤). وتميّز الحزب بمقاومة نظام الفريق، واستقطب الأفئدة. ومن سخرية القدر أنّ الحزب الذي جرى حلّه وقاية للشعب المسلم فاز بدائرة في الخرطوم في انتخابات تكميليّة جرت عام ١٩٦٦، صادف أنّها كانت الدائرة التي يقع فيها مبنى البرلمان نفسه. ولم يقتصر الفوز على عبد الخالق في انتخابات ١٩٦٨، حيث فاز الحاج عبد الرحمن، نائب سكرتير اتحاد نقابات عمّال السودان وعضو مركزيّة الشيوعيّ، في دائرة عطبرة. أمّا في انتخابات ١٩٨٦ ففاز من قائمة الشيوعيين كلّ من محمد إبراهيم نقد، سكرتير الحزب الذي تولّى المسؤوليّة بعد إعدام عبد الخالق بعد هزيمة انقلاب تموز/يوليو ١٩٧١ الذي اتُّهم الشيوعيون بالضلوع فيه، في دائرة بالخرطوم. وكذلك فاز عز الدين علي عامر، عضو مركزيّة الحزب، في دائرة أخرى في مدينة الخرطوم. وفاز عضوان آخران في الحزب كمستقلّين في دوائر ريفيّة.

كان الحزب الشيوعيّ وطيد العلاقة بالعمّال بما غمض على أدب الجذريّة الإفريقيّة. ونعى الباحث الإنكليزيّ بيتر كروس حال الباحثين في تاريخ الطبقة العاملة السودانيّة. وقال إنّ الإهمال في دراسة ذلك التاريخ «غير مبرّر»، لأنّ تلك الطبقة حصلت على حقّ التنظيم النقابيّ باكرًا واستخدمته بفاعليّة[٦]. وأضاف أنّ ممارسة الحزب الشيوعيّ ستستعصي على الفهم بغير الإشارة إلى نشاطه القاعديّ بين جمهرة تلك الطبقة التي أدّت دورًا مهمًّا في الحركة الوطنيّة السودانيّة.

---

(٦) Peter Cross, «British Attitudes to Sudanese Labour: The Foreign Office Records as Sources for Social History,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 24, no. 2 (1997), p. 217.

يمكن لدقائق فوارق الأجور بين العمّال الشماليين والجنوبيين أن تنتظر باحثًا أفضل منّي. وسأكتفي هنا برسم خطوط عريضة لها ليفهم القارئ إجمالًا سياسات ذلك الظلم الذي وقع على المستخدَمين الجنوبيين. فقد جرى تحديد أجر العامل الجنوبيّ بعامة بالنظر إلى عامل شماليّ أقلّ منه خبرة، ثمّ يتقلّص المقدار بعد ذلك درجات. وحاول الإنكليز في عام ١٩٥٠، أوّل مرّة، استنباط تقويم وظيفيّ لمستخدَمي المستعمرة وربط نظم مرتّبات الجنوبيين بنظائرها في الشمال. وصدر التقرير في عام ١٩٥١، واشتهر بتقرير ويكفيلد وهو اسم الإنكليزيّ الذي كان على رأس لجنة التقويم. ووجد التقويم الرابط في المماثلة بين الصنائعيّ الجنوبيّ الجيّد المحلي (الذي لا يجري نقله من موضع إلى آخر)، والصنائعي الشمالي من الدرجة الثانية. واتفق للإنكليز أنّ العاملَين، الجنوبيّ والشماليّ متساويان من حيث الخبرة ومن حيث أوجه إنفاقهما على أسرتيهما. وعليه جعل الإنكليز مرتّب العامل الجنوبيّ الموصوف مقدار ٧٥ في المئة من أجر الشماليّ الموصوف[٧]. من الجهة الأخرى جعل الإنكليز للصنائعي الجنوبي في مصلحة أشغال أعالي النيل، المديريّة الجنوبيّة أجرًا أقلّ ١٥ في المئة من أجر صنوّه في الشمال. وتذرّعوا لذلك بفارق غلاء المعيشة بين الخرطوم وأعالي النيل[٨].

ولم يكن حظّ مستخدَمي مشروعات الاستوائية في غرب مديريّة الاستوائيّة بالجنوب (عُرفت بمشروع الزاندي، وهم سكّان أقصى جنوب غرب السودان) أسعد. أقام الإنكليز هذه المشروعات، التي ستكون موضوع نظرنا اللاحق في هذه الدراسة، في آخر الأربعينيات لتدارُك تنمية الجنوب التي طال تغاضيهم عنها. لكن نجدها من جهة الأجور فيه لم تبلغ ما بلغته ولايات جنوبيّة أخرى هي بحر الغزال وأعالي النيل. وهذا النقص ثمرة عمل لجنة ويكفيلد التي عيّنها الإنكليز في عام ١٩٥٠ لوضع هيكل الأجور للموظّفين خارج الهيئة (ويعنون بهم طائفة الموظّفين وكبار العمّال ممّن لهم

(٧) Sudan, Unclassified Staff Wages Commission, *Report*, Wakefield Report (Khartoum: McCorqudale, 1951), p. 23.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤.

معاش، خلافًا للعمّال الذين يحصلون على مكافأة في نهاية خدمتهم). وقسّمت اللجنة الجنوب إلى ثلاثة أقاليم أجوريّة. ووسموا الاستوائيّة إقليمًا على حدة، بالحرف «أ»، وقدّروا الأجور فيه بحسب نقاط غلاء المعيشة في مدنه، وهي يامبيو ومريدي. وانتهوا إلى تقرير أجر للعامل في الاستوائيّة هو الأدنى (من ألفي وستمئة وخمسين مليمًا مصريًّا إلى ثمانية آلاف وأربعمئة مليم مصريّ)، قياسًا ببحر الغزال (تراوحت بين ثلاثة آلاف ومئة مليم مصريّ إلى ثمانية آلاف وسبعمئة وخمسين مليمًا)، وأعالي النيل (أربعة آلاف ومئتين وخمسين مليمًا مصريًّا إلى تسعة آلاف وستمئة مليم).

فارق الأجور بين الشمال والجنوب إرث استعماريّ. ومردّه بنظر الإنكليز إلى انقسام شعب السودان إلى عرقين: العرب المسلمون في الشمال الذين فازوا بالسبق في التنمية الاستعماريّة ومشروعاتها؛ والجنوبيون الزنج الوثنيّون ممّن فاتهم قطار تلك التنمية. وحرص الإنكليز على حجب الجنوب عن الشمال وقطع الآصرة بينهما حتّى لا يصدَّر الإسلام ومعه اللغة العربيّة. ونجم عن هذه السياسة العرقيّة ما عُرف بسياسة «المناطق المقفولة» التي طبّقها الإنكليز في النصف الأول من القرن العشرين، وشملت حتّى جبال النوبة في مديريّة كردفان وأجزاء من دارفور والنيل الأزرق المتاخمة للجنوب[٩]. وأدار الإنكليز تلك المناطق بمعزل عن الشمال. ولتمكين تلك السياسة أطلق الإنكليز يد التبشير المسيحيّ ليحوِّل الناس عن دينهم، ويُعنى بتعليمهم كلّه وعلاجهم. وبالطبع استثارت تلك السياسة الحركة الوطنيّة الشماليّة، وصدرت عنها وثيقة بعنوان «مآسي الإنجليز في السودان» (١٩٤٦) التي جمعت فأوعت عن عيوب تلك السياسة. بل صدرت عنها «جنوب السودان: الثمرة المحرمة» (١٩٤٨؟)، التي أفاضت عن تلك السياسة التي اقتطعت بعض الوطن عن بنيه.

نظام الأجور موضوع بحثنا، الذي تأذّى منه الجنوبيون، ثمرة معارف استعماريّة وغربيّة شتّى. تناصرت فيها اعتبارات عرقيّة وأخرى في إدارة الأعمال لتحديد أجور الجنوبيين على نحو ما رأينا. إن تباين الأجور، من زاوية العنصريّة الغربيّة البيضاء، محصّلة لـ «بطرياركيّة» استعماريّة تقرن بين

(٩) Robert O. Collins, *Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956* (New Haven: Yale University Press, 1983).

«النقود والأخلاق»[١٠]؛ إذ قرّ عميقًا في وعي البيض أنّ البدائيين لا يُحسنون للمال عدلًا ولا صرفًا، وافترض المستعمرون في أنفسهم مسؤوليّة إرشاد الأهالي ـ الزنج، ممّن لم يشبّوا عن الطوق بعد سَواء السبيل، ما داموا قد صاروا أوصياء عليهم. فالنقود شرّ في نظر البطرياركيّ الاستعماريّ. ومتى استكثر الزنج منها غووا وأفسدوا بعيدًا. ولذا وجدنا الإنكليز يقلّلون من أجور الزاندي في مشروعهم لخوفهم من الفساد المفتَرض متى امتلأت أيديهم بنقود درّها عليهم المشروع لم تكن في حسبانهم يومًا. كان رأي الأوروبيين أنّ الزنج لا يُحسنون التعاطي مع النقود. ومن رأي كولنز أنّ بُؤس التعامل مع النقود متفشٍّ حتى بين الصفوة الغربيّة. واعترافًا منهم بذلك فهم يستأجرون ناصحًا استثماريًا ليدلّهم سواء السبيل. حيث دِراية الزنج بالمال لا معقّب عليها ولا وصي؛ إذ إنهم إن انفقوه على أي شيء، فسيكون هذا الشيء «سخيفًا»، بحسب رأي الأوروبي.

لم تتأخّر الإرساليّات التبشيريّة في الإدلاء بدلوها في هذا الخطاب العنصريّ. حيث استكن في الذهن التبشيريّ أيضًا سوء الظنّ بأهليّة الزنج للتصرّف بالنقود. فكان التبشير في جنوب السودان مناصرًا قويًا لخفض أجور الجنوبيين لأنّ تعاليم دينهم ما فرّطت بشيء في بيان الخطيئة التي يستولدها المال. وللمسألة وجهها الآخر كذلك. فلم يكن التبشير في سعة من المال، وأراد أن يؤمّن عمالة ماهرة رخيصة في السوق يدفع لها الكفاف. ووضع كولنز يده هنا على مفارقة ثقافيّة لامعة. فقال إنّه من المروّع ألّا يقف الإداريون والمبشّرون على التناقض المنافق بين دعواهم لحريّة التجارة في العلاقات الاقتصاديّة إجمالًا، وكونهم قيّمين، بصفتهم مستعمرين ووُصاة ثقافيين، على دولة شموليّة يقيّدون فيها علاقات السوق تقييدًا، في الجنوب بخاصّة. فلو كانوا دعاةً مستحقّين لحريّة التجارة لتركوا الجنوب السودانيّ يقرّر كيف ينفق نقوده حيث شاء. فمِن حقّه شراء قميص أوروبيّ أبيض وقبّعة، أو علبة سجائر تورثه البؤس، أو أن يبقى هانئًا تحت ظلّ شجرة مانغو يجترع المريسة ويرتدي حقوًا حول وسطه[١١].

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

من جهة ثالثة جاءت نظريّات الدبارة الماليّة الغربيّة للتمكّن من المعيار العرقيّ الاستعماريّ في تحديد الأجور وعَقلنته. واتخذت هذه العقلنة مما هو مشاهَد في مجال المال والأعمال شكلين:

١ ـ من بين النظرتين المتبعتين في تحديد الأجور تبنّى تقرير ويكفيلد تلك الذي يرى أن لا بأس في أن تكون الأجور متفاوتة في المناطق المختلفة، على غرار نيل العمل المختلف أجورًا متفاوتة[١٢]. فواضح أنّ التقرير ناقض مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي. وله في ذلك منطق. قال إنّ التزامك بدفع أجور متساوية حقيقيّة في المناطق قاطبة بغير اعتبار للفروق الاقتصاديّة بينها، يضرّ بالمناطق الأضعف من حيث أردت نفعها. فمتى حدّدت الأجور بصورة مرتفعة عن إنتاجيّة العامل في تلك المنطقة المتخلّفة فسيضطرّ أصحاب العمل إلى الاقتصاد في استئجار العمّال، ما يفتح الباب للبطالة. وانتقد التقرير بشدّة النظريّة القائلة بوجوب رفع أجور العمال في المناطق المتخلّفة عمدًا إلى مستوى أجور العمّال في المناطق الأكثر تقدّمًا. فمفاد هذه النظريّة أن العامل متى قبض أجرًا مرتفعًا تغذّى جيّدًا، وصار بوسعه أن يعمل بكثافة أكثر، وسيزداد معدّل إنتاجه، ما يُبرّر استحقاقه ذلك الأجر العالي. لكنّ التقرير شكّك في ذلك المنطق، وقال إنّ العامل ربّما أسرف وصرف أجره العالي في شراء كماليات لا لزوم لها[١٣]. واتفق أكثر عنصريّي الأجور على أنّ الخمر هو الكمالية التي سيضيّع العامل الجنوبيّ ماله في طلبها متى حصل على الأجر العالي الذي لا يتّفق وإنتاجيّته. ويمضي التقرير قائلًا إنّ ذلك الأجر المسرَف سينتهي بالعامل إلى الدِعة لأنّه سيعمل لساعات أقلّ ما دام قد حصل على كلّ النقود التي يرغب فيها لتقيم أوده بغير عسر. إن رفع الأجر، بحسب التقرير، هو وضعٌ للعربة قبل الحصان، لأنّ الزيادة في الأجر يجب أن تكون بطيئة، وأن تأخذ الحذاء مع زيادة إنتاجيّة العمل. لكن أن تسبق الأجور الإنتاجيّة فلا وألف لا[١٤].

لم تكن فوارق الأجور سياسة سديدة، وتصادمَتْ بعاملين: **أوّلهما** حقيقة

---

(١٢) Sudan, Unclassified Staff Wages Commission, Ibid., p. 10.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

أنّ الحكومة هي المخدّم الأكبر في البلد، ولا يصحّ أن يراها الناس تفرّق بين رعاياها في الأجر. وثانيهما أنّ هذا التمييز في الأجور ممّا لا يمكن تبريره من حيث إنّ الجنوبّ ظل كمّا مهملًا لم يمسه شيء من التنمية لعقود طويلة. من جهة أخرى لا يدري المرء إن كان الاقتصاد أو الثقافة هما ما أملى سياسة تبايُن الأجور على الإنكليز. فإذا كانت الثقافة التي أرادت سياسة الجنوب بواسطتها عزل الجنوب عن مؤثّرات الشمال، هي التي فرضت تلك الأجور البخسة على الجنوبيين، كان حريًّا بالإنكليز إبطال فارق الأجر بين شقّي السودان ما داموا قد هجروا تلك السياسة في الأربعينيات، وسعوا لتوحيد البلاد. فمتى فعلوا ذلك ضربوا بعامل الاقتصاد، الذي أملى على تقرير ويكفيلد أن يبخس الجنوبيين أجرهم، عرض الحائط. فقد أرخى فارق الأجور بظلّه الصعب على السودان المستقلّ كما سنرى.

٢ ـ أطلّ مبدأ «أجور الزنج» خلال الفترة التي أكبّ الإنكليز فيها على تحديد أجور مستخدمي مشروع الزاندي المعروف رسميًا بمشروعات الاستوائية الزراعيّة. وهو مشروع متكامل لتنمية جماعة الزاندي الآنف ذكرها، وهم الجنوبيون الوحيدون من شعب البانتو. واقتصر المشروع على زراعة القطن وقصب السكر، وأُلحقت به مصانع لغزل القطن وصناعة السكر. وكانت بلدة أنزارا هي حاضرة المشروع الصناعية. ولم يكن المشروع في مبتدأ فكرته استثماريًا تجاريًا قاصدًا الربح، بل جرى ترتيبه لعون الزاندي للعيش المُكتَفي وتجديد حياتهم. وأخذ كولنز على المشروع في سبيل غرضه الأوّل، وهو إدرار الربح. فقال إنّ جي دي توتهل، مدير مصلحة الزراعة، أصرّ على أن يجازي المشروع الزاندي أحسن الجزاء متى اشترى قطنهم، ليحفّزهم على زراعته مرّات أخرى. لكنّ عارض الإداريون الإنكليز في الخرطوم مبدأ توتهل، ونظروا إليه باعتباره دعوة إعاشيّة يدعم بها المشروع ثمن القطن. وذلك ما ينفي عنه حسن دبارة المال والأعمال[١٥]. وحدث هذا التحوّل في وظيفة المشروع الباكرة بعد حلّ لجنة استشاريّة من الإداريين المحلّيين وموظّفي المشروع والخبراء كانوا قد عهدوا إليها العناية بالمغازي الاجتماعيّة في تنمية الزاندي في مشروعهم. ولمّا انفصل المشروع عن

---

(١٥) Collins, Ibid., p. 318.

السياسة المحلية وأمانيها، أصبح هيئة بعيدة من الزاندي محاطة بالسرّية، لا تُكلّف نفسها مؤونة شرح نشاطاتها لهم. وبذا خُصّبت الأرض لتفرّخ ريب الزاندي في المشروع، وليُجافوه لتحوّله عن تنميتهم إلى طلب الربح باستغلالهم[١٦]. وليس أدلّ على فساد هذا التحوّل من بيع المشروع لقماش مصنعه للزاندي بأكثر ممّا يبيعه في الخرطوم بمقدار ٢٠ في المئة، متذرّعًا بقانون السوق[١٧].

أولًا: تاريخ للحركة الوطنيّة في جنوب السودان لا يرغب أحد في تبليغه

أخذ تباين الأجور يؤرّق المستخدَمين الجنوبيين منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. وسنتجاوز الإضرابات العديدة التي قام بها العمّال الجنوبيون لردّ المظلمة[١٨]، لنركّز على جانبين من جوانب نشأة الحركة النقابيّة المطلبيّة في الجنوب. سنصف أوّلًا نشأة جمعيّة رفاه الموظّفين الجنوبيين التي تكوّنت في عام ١٩٤٧، وجهادها في تحقيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي. وسنتطرّق أيضًا لأسباب التوتّر الصناعيّ في أنزارا، حاضرة المنشأة الصناعيّة لمشروع الزاندي، في عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥.

بدأ يعيد الإنكليز في الأربعينيات النظر في سياستهم حيال الجنوب التي مُرّرت في عام ١٩٣٠، وقضت بعزله عن الشمال. فعقدوا مؤتمرًا في جوبا، حاضرة الجنوب، في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ للتباحث مع الجنوبيين، في ما إن كانوا على استعداد للقبول بالتطوّرات الدستوريّة التي رتّبوها لإعداد السودان كله للحكم الذاتيّ، لكن من غير أن يحدّدوا ميقاتًا معلومًا[١٩]، وكان الإنكليز يعلمون أنّ الجنوبيين غير ميّالين ليكونوا طرفًا فيه. التقى في

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(١٨) Martin Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1991), and Cross, «British Attitudes to Sudanese Labour: The Foreign Office Records as Sources for Social History».

(١٩) Mohamed Omer Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict* (New York: F. A. Praeger, [1968]), pp. 136-153.

المؤتمر مندوبون عن الشمال والجنوب، اختارهم الإنكليز وبحضور موظّفين منهم. واستغرب جيمس روبرتسون، السكرتير الإداريّ لحاكم السودان العام، كيف أنّ حفنة الأفنديّة الجنوبيين تخلّوا بالكلّيّة عن موقفهم في اليوم الأوّل باعتزال تلك التطوّرات الدستوريّة وغايتها في توحيد السودان. ثمّ جاء اليوم الثاني وقبلوا بها. وعبّر في كتابه (١٩٧٤) عن اقتناعه بأنّ من كان السبب هو القاضي محمد صالح الشنقيطي، المندوب الشماليّ النشط في ردهات المؤتمر، الذي تفاهم مع الموظّفين الجنوبيين، من دون مندوبي زعماء القبائل، بتبنّي الشمال لمطلبهم بمبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي[٢٠].

لم يقبل القوميّون الجنوبيون اللاحقون أبدًا بمقرّرات مؤتمر جوبا الذي تواضع على توحيد السودان، للصالح أو الطالح، بعد أن كادت سياسة الجنوب الإنكليزيّة تفصم عُراه. ومن حججهم القويّة على ذلك أنّ الشماليين خدعوا الجنوبيين وزجّوا بهم في حظيرة الوحدة زجًّا. وصار الشنقيطي في نظر هؤلاء القوميين شيطانًا رجيمًا لدوره في إغراء أعضاء المؤتمر الجنوبيين بقبول وحدة القطر متجاوزين تحفّظاتهم حول الوحدة التي صدعوا بها في أوّل يوم لانعقاد المؤتمر. فقوميّو يومنا في الجنوب لا يرون في مبدأ الأجر المتساوي قضيّة مستحقّة يبني عليها سلفهم قرارًا سياسيًّا مصيريًّا. وبدا لهم تحوّل السلف من التحفّظ عن الوحدة إلى تبنّيها صغارًا غير لائق وتهافتًا على خدعة شماليّة باكرة. وبلغ هذا التأنيب للسلف حدًّا اضطر ستانسلاوس عبد الله بايساما، السياسيّ الجنوبيّ وعضو مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧، للردّ عليه في مذكّراته التي نُشرت حديثًا (بلا تاريخ). قال بايساما إنّه لا صحّة للقول إنّهم خُدعوا في المؤتمر، كما زعم روبرتسون؛ فالجنوبيون أذكى من أن يضلّهم حتى فتى ماهر مثل الشنقيطي عن سبيلهم[٢١].

مع ذلك لا بدّ من الاعتراف بأنّ تحوّل الجنوبيين من التحفّظ عن الوحدة إلى تبنّيها كان دراميًّا؛ إذ شتّان ما بين قولهم في أوّل يوم للمؤتمر

(٢٠) James W. Robertson, *Transition in Africa: From Direct Rule to Independence: A Memoir*, with a Foreword by Margery Perham (London: C. Hurst, 1974), p. 108.

(٢١) Stanislaus A. Paysama, *Autobiography, How a Slave Became a Minister* (Khartoum: [s. n.], 1990).

إنّهم أخوة قاصرون للشماليين، لا دربة لهم على خوض بحر السياسة على قدم المساواة إلى استعدادهم في اليوم التالي للمؤتمر للقبول بالوحدة والخوض الصعب في ذلك البحر اللجج. وأخذ هذا التحوّل رئيس المؤتمر الإنكليزيّ على حين غرّة، ورغب في أن يعرف من الجنوبيين سرّ الانقلاب. بالطبع قام الإنكليز بـ «تقسيس» (مصطلح في أخذ المرء عن عقيدته إلى أخرى) المندوبين الجنوبيين قبل المؤتمر. وكان من رأي مفتّش بريطانيّ في الجنوب أنّ ذلك التقسيس في محلّه، خشية أن يتحوّل المؤتمر إلى مهزلة[٢٢]. ولا ريب أنّ الشنقيطي كان نشيطًا في داخل المؤتمر وأروقته. كان صوت الشنقيطي في الجلسات ربّما صوت الحركة الوطنيّة الشماليّة الجهير الوحيد حيال الجنوب الذي تجسّد في هتافها المزمن: «لا تفريق لأمّة واحدة يسقط الاستعمار» (بإنكليزيّة مقفّاة). وكان من وراء حجاب يناقش الأفنديّة الجنوبيين عن صفقة الوحدة ومستحقّاتها.

بدا أنّ الشنقيطي قد خاطب مظلمة غائرة ومُعَذِّبة لأولئك الأفنديّة ربّما بدت قليلة الشأن لأجيالهم اللاحقة. ومهما يكن فقد كان البون بين الأجور في الشمال والجنوب شاسعًا. وكان حقًّا. وكان مُسيئًا. ونجد هذه المعاني دقيقة في خطاب كتبه القسّ المتقاعد أم قليسروب إلى روبرتسون، السكرتير الإداري، ومارغيت بيرهام، أستاذة علوم الإدارة الإمبراطوريّة في أكسفورد، بعد زيارة الجنوب في عام ١٩٤٨. قال فيه إنّ دافع الجنوبيين إلى القبول بوحدة السودان هو الحصول على الأجر المتساوي مع الشماليين. وبتحقيق هذا المطلب المهنيّ سيتخلّصون من الاستصغار وذهنيّة «العبد» التي انغرست فيهم من الشماليين الذين استعبدوهم في القرن التاسع عشر. لكنّ لهذا المسار، بحسب قوله، مفاجآته. فمتى تساوى الجنوبيون مع الشماليين في الأجر افترقت دروبهم، والتمس الجنوبيون من العالم أن يقف إلى جانبهم في مطلبهم لهويّة وطنيّة مستقلّة. ولن يبلغوا الغاية من هذه الهويّة ومطلبها ما لم تطلق الحكومة يد التبشير والكنيسة في الجنوب لخمس سنوات قادمة[٢٣].

(٢٢) Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956*, p. 239.

(٢٣) مجموعة السودان بجامعة درهام بإنكلترا ٥١٢ ـ ١١ ـ ٢٤ ـ ٢٥، بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٤٨.

تبنّت جمعيّة رفاه الموظّفين الجنوبيين مطلب مساواة الأجور في السودان المستعمر ونشطت لتحقيقه. وسنتناول هنا بصورة عريضة مساعيها لردّ مظلمة أعضائها من تباين الأجور. وهذه الجمعيّة كأنّها لم تكن في نصّ تاريخ الجنوب الذي يُذيعه القوميّون الجنوبيون المعاصرون. فلا تجد لها ذكرًا في الرواية التاريخيّة العريضة للجنوب، باستثناء السياسيّ والكاتب لام أكول ربما[٢٤]. فقد تغاضى هؤلاء القوميّون ومؤرّخوهم عن جذور الحركة الوطنيّة الجنوبيّة المناهضة للاستعمار من فرط تركيزهم الدقيق على ضروب الظلم التي عانوها تحت ظلّ الحكومات الوطنيّة الشماليّة في الخرطوم. وليس أدلّ على ذلك من أنّ كتابي محمد عمر بشير الرائجَين عن مسألة الجنوب[٢٥] (١٩٦٨ و١٩٧٥)، ذكرا الجمعيّة مرّة عَرَضًا في مقام تعدادهما للمنظّمات التي نشأت في الأربعينيات لتعبّر عن الوعي الجنوبيّ السياسيّ. قال بشير عن الجمعيّة إنّها نشأت في عام ١٩٤٧، وانشغلت بأجور الجنوبيين و«مواهيهم». ونسب لإضراب ناجح للجمعيّة الفضل في رفع الحكومة لمرتّبات أعضائها[٢٦]. وجدير بالتنويه أنّ محمد عمر بشير لا يذكر تباين الأجور بين الشمال والجنوب، إلّا حين يقع حادث سياسيّ سعيد تتحسن بموجبه شروط خدمة الجنوبيين[٢٧]. وغير بادٍ أنّه اعتُني بالدينامية السياسيّة لذلك التباين الذي هو موضوعنا في هذه الكلمة.

لعلّه من بؤس العلم حذف جمعيّة رفاه موظّفي جنوب السودان من السجل التاريخيّ بالنظر إلى ما كتبه عنها جوزيف قرنق، عضو المكتب السياسيّ للحزب الشيوعيّ وأوّل وزير للجنوب في دولة نميري (١٩٦٩ - ١٩٨٥) قبل شنقه في عام ١٩٧١ في أعقاب انقلاب عسكريّ اتُّهم الشيوعيون بالضلوع فيه. وعنوان كتابه هو **مأزق الإنتلجنسيا الجنوبيّة** جرى توزيعه سرًّا في أروقة الحزب الشيوعيّ، وأعادت نشره في عام ١٩٧١

(٢٤) Lam Akol, *Southern Sudan: Colonialism, Resistance, and Autonomy* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2007), pp. 41-42.

(٢٥) Mohamed Omer Beshir: *The Southern Sudan: From Conflict to Peace* (Khartoum: Khartoum University Press, 1975), and *The Southern Sudan; Background to Conflict.*

(٢٦) Beshir, *The Southern Sudan: From Conflict to Peace*, p. 46.

(٢٧) Beshir, *The Southern Sudan; Background to Conflict*, pp. 57-58 and 68.

وزارة شؤون الجنوب. وهو كتاب مناسب ونافذ وذائع، كان هو طرفًا في وقائعه[٢٨].

تطرّق الكتاب الصغير إلى طبيعة جمعيّة رفاه موظّفي جنوب السودان المعادية للاستعمار على أنّه لم يُكتب لذلك الغرض أصلًا. كما وردت معارضتها لخرق الاستعمار مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي في كتاب سفرينو جالي[٢٩]، وآخر لمحمد خير البدوي[٣٠]. يُرجع جالي دافع تكوين الجمعيّة إلى آخر الثلاثينيات؛ ففي هذا الطور الباكر للجمعيّة اقتصر أفنديّة الجنوب على كتابة العرائض لمدير مديريّة بحر الجبل (وحاضرتها جوبا)، تلتمس ردّ مظلمتهم المهنيّة. وكان المدير وقحًا في ردّه عليهم؛ إذ فَخَر عليهم بطول مملكته (مديريّته) وعرضها، التي يرقد فيها سلف أولئك الأفنديّة رقدتهم الأخيرة. ثمّ قال لهم: ليحدّث الحاضر الغائب أنّ المدير قد عَنُف في توبيخهم على اجترائهم. وهذا كلّ ما ورد عن المذكّرة.

تكوّنت لجنة الجمعيّة التمهيديّة في عام ١٩٤٧. وممّا رواه جالي عنها بدا أنّ أفنديّة الجنوب ضاقوا بذلك الضيم المهنيّ في الأجور. فحدّثنا عن قدومه إلى جوبا من محطّته وزيارته حي «نمرة تلاتة» الذي يسكنه الموظّفون الجنوبيون. ووضّح له أنّ سكن عتالة ميناء جوبا الشماليين كان أميز من «نمرة تلاتة» إضافة إلى سكن نظرائه الموظّفين الشماليين في المدينة. قادت هذه التفرقة الأفنديّة الجنوبيين إلى تكوين الجمعيّة في عام ١٩٤٧ في مركز في جوبا، وفروع في بلدات كبويتا وتوريت وياي وأمادي ومريدي ويامبيو (في مديريّة بحر الجبل، الاستوائيّة لاحقًا وحاضرًا)، وملكال (مديريّة أعالي النيل)، وواو (بحر الغزال). فتقدّموا بعريضة في آذار/ مارس ١٩٤٧ إلى مديريّة بحر الجبل ليُنظر في تظلّمهم من شروط خدمتهم البائسة ومطلبهم بمساواة أجورهم مع الشماليين. عُقد مؤتمر جوبا كما مرّ في حزيران/ يونيو

---

(٢٨) Joseph U. Garang, *The Dilemma of the Southern Intellectual, Is it Justified?* (Khartoum: Ministry of Southern Affairs, Democratic Republic of the Sudan, 1971), p. 18.

(٢٩) Severino Fuli Boki Tombe Ga'le, *Shaping a Free Southern Sudan: Memoirs of our Struggle, 1934-1985* ([Loa, Sudan]: Loa Catholic Mission Council, 2002).

(٣٠) محمد خير البدوي، **قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة** (الخرطوم: دار النهار للانتاج الإعلامي، ٢٠٠٨).

من العام نفسه، ويبدو أنّ نجاح الشنقيطي المزعوم في تحويل الأفنديّة الجنوبيين (لا الأعيان الجنوبيين) من السلبيّة تجاه وحدة القطر إلى الإيجابيّة مردود إلى ملامسته حسنة التوقيت لتلك الظلامات والتزامه، كشماليّ مميّز، بالتضامن مع الجنوبيين لتحقيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي. لكنّ الجنوبيين انتظروا وعد الشنقيطي طويلًا وما جاءتهم منه نأمة. واضطرّ الموظّفون الجنوبيون إلى الدخول في إضراب لثلاثة أيّام في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧ احتجاجًا على بؤس شروط خدمتهم. وأرسل الإنكليز كتائب من الفرقة الجنوبيّة لإرهاب المضربين وسكّان المدينة. وألقوا القبض على بعض قادة الإضراب. لكنّ أفراد الفرقة الجنوبيّة سرعان ما تغيّر رأيهم في مهمّتهم بعد أن علموا ظلامة المضربين. فتلطّفوا جدًا في معالجة الموقف[٣١]. ومعرفتنا بهذا الإضراب مُعين لنا لنفهم ما جاء عند روبرتسون من أنّهم حسّنوا من شروط خدمة موظّفي الجنوب بعد مؤتمر جوبا[٣٢]. ومن الواضح أنّ ذلك التحسين احتاج إلى إضراب قبل أن يصبح واقعًا، كما سنرى.

أمّا محمد خير البدوي، الموظّف الشماليّ في فندق الحكومة في جوبا تلك الأيام، فحدّثنا عن جمعيّة أكثر شمولًا ممّا سمعنا لوقتنا. فقال إنّه كان عضوًا بها، وكذلك جماعة من الشماليين في المدينة. علاوة على قوله إنّ الجمعيّة قامت بأدوار إصلاحيّة لمجتمعها، وفي التعليم. فهي عند البدوي بمثابة «مؤتمر خرّيجين» جنوبيّ على غرار مؤتمر الخرّيجين في الشمال، الذي هو وعاء وطنيّ ضمّ خرّيجي المدارس الاستعماريّة الحديثة (الأفنديّة) التي جاء استقلال السودان ثمرة لنشاطاتها. لكنّ كتاب البدوي انفرد بنشر نصّ الرسالة التي تقدّمت بها الجمعيّة إلى الحاكم العام. قال إنّه عرّبها والوقائع ساخنة في عام ١٩٤٧، وهَرَّبها من جوبا لتنشرها جريدة **صوت السودان** في الخرطوم. واستغرب البدوي في كتابه لأنّه لم يجد ذِكرًا لهذا الخطاب في الكتب عن تاريخ جنوب السودان سوى عند محمد عمر بشير. ولم يُعيِّن البدوي كتاب البشير الذي ورد ذكر العريضة فيه[٣٣]. وقد بحثتُ

---

(٣١) Ga'le, Ibid., pp. 140-150.

(٣٢) Robertson, *Transition in Africa: From Direct Rule to Independence: A Memoir*, p. 108.

(٣٣) البدوي، **قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة**، ص ١٤٧ ـ ١٥٠.

في كتبه التي عالجت مسألة الحركة الوطنيّة وتاريخ التعليم ومسألة الجنوب ولم أقع على إشارة إلى العريضة فيها. ولم أجدها في كتابه عن التعليم في السودان (١٩٦٩)[٣٤].

تجسّدت بوضوح بذور مناهضة القوميين الجنوبيين للاستعمار في عريضتهم إلى الحاكم العام التي جاءت عند البدوي. وبرزت منها ثلاث:

ـ لا يصحّ أن يصرف الإنكليز مطلبهم بالأجر المتساوي للعمل المتساوي بذريعة أنّ الجنوب متخلّف؛ فالسودانيّون الجنوبيون مواطنون سودانيون ووجبت السوية بينهم والآخرين بغير أعذار. من جهة أخرى قالت المذكّرة إنّ الزعم بأنّ الجنوبيين سينفقون زيادات أجورهم على الخمر باطل؛ فقد تبذّرها القلّة سكرًا، وسينأى عن ذلك المنزلق كثيرون. فالسكر مشكلة تعانيها الأمم صغيرها وكبيرها، وأوحى مقدّمو المذكّرة بذلك أنّه لمن الوصاية المفرطة أن يُنصّب كائن نفسه حَكَمًا أخلاقيًّا على هذه المعضلة الكبرى المتفشّية.

ـ احتجّ أهل العريضة على قسمة البلد إلى شمال وجنوب في المقام الأوّل. وحمّلوا الإدارة الإنكليزيّة وِزرَ ذلك التقسيم الذي لم يسمعوا به في بلدان أخرى. وقالوا إنّ الجنوبيين سود البشرة حقًّا، لكن سحنة كثير من الشماليين ليست أقلّ سوادًا. ولا تثريب، فدماء الجنوبيين تتخلّلهم. واحتجّوا على الإنكليز بخفض أجورهم قياسًا على الشمال بذريعة أنّ العيش في الجنوب سهل ميسور. ونبّهوا إلى أنّ العيش في أرياف الجنوب والشمال معًا ميسور سهل. لكنّهم، بصفتهم موظّفين، يعيشون في الحضر الجنوبيّ المكلف، ويريدون أجورًا مساوية لأجور الشماليين.

ـ وطالبت العريضة بتساوي فرص الجنوبيين في التعليم مع الشماليين. واحتجّت على خطيئتين أساسيتين في تعليم الجنوب: **أوّلهما** ترك التعليم كلّه بأيدي الإرساليّات المسيحيّة؛ **وثانيهما** ابتعاث الجنوبيين إلى أوغندا لتلقّي تعليمهم العالي. اتُخذ الإجراءان في سياق «سياسة الجنوب» (١٩٣٠) التي

---

(٣٤) Mohamed Omer Beshir, *Educational Development in the Sudan, 1898-1956* (Oxford: Oxford University Press, 1969).

تبنّاها الإنكليز لإدارة جنوب السودان بمعزل عن شماله حتى يأتي الوقت لتحديد هويّته، كما تقدّم. وكان حدس الإنكليز لدى وضع السياسة أن يضمّوه إمّا إلى كينيا أو أوغندا. وعليه لم يُدَرِّس الإنكليز العربيّة في مدارس الجنوب استعدادًا لليوم الذي يفترق شقّا البلد كلٌّ إلى مأوى ثقافيّ يأويه. وهاجمت مذكّرة الجمعيّة هذه السياسة من كلّ جانب فيها؛ فطالبت بفتح مدارس حكوميّة لأنّه ليس بوسع الإرساليّات الصرف على تعليم واسع حسن للجنوبيين، وحتّى حين وفّرت ذلك التعليم، فرضت رسومًا فوق طاقة الأُسَر. أمّا أوغندا فلم تأخذ من طلاب الجنوب إلّا النذر لمعيارها البخيل في قبولهم بمدراسها. فقد عاد منها طلّاب جنوبيون كثيرون سعوا إلى مدارسها صفر اليدين. وطالبت العريضة بتدريس اللغة العربيّة في مدارس جنوب السودان لتمكين خرّيجيها من مواصلة تعليمهم العالي بوطنهم بدلًا من إكماله في الخارج.

والتمست العريضة من الحاكم العام أن يُرقي مستوى معيشة المستخدَمين الجنوبيين ليشجّع الأُسَر على إلحاق أبنائها وبناتها بمدارس الجنوب؛ فهذه الأُسَر، متى شاهدت عيش أولئك الموظّفين على الكفاف، ستمتنع من دفع بناتها وأولادها في طريق عاقبتها غير سارّة.

ثانيًا: حركة وطنيّة شماليّة أم حركات وطنيّة شماليّة!

رسمت الجلسة الثانية والخمسون لأوّل برلمان سودانيّ (السبت ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥) الحدّ الفاصل بين المشروع العمّالي الوطنيّ ومشروع حركة الخرّيجين الوطنيّة لنهضة السودان الآيل للاستقلال في عام ١٩٥٦. فيها تحادر المشروعان عن كثب، وتخاشنا لبعض دقائق مشحونة بالدراما، وانصرفا ليصطرعا بصورة أو أخرى بغير هوادة منذ ذلك التاريخ. وقف في تلك الجلسة النائب الشيوعيّ المحترم حسن الطاهر زروق عن حزب الجبهة المعادية للاستعمار ليناقش مشروع دستور السودان الموقّت المقدَّم إلى البرلمان، الذي عُرف بدستور ستانلي بيكر، نسبة إلى الإداريّ البريطانيّ الذي كتب مسوَّدته. وقال:

- جاء في الفصل الثاني من الدستور ما يلي: «لا يُحرم أيّ سودانيّ من

حقوقه بسبب المولد أو الدين أو العنصر أو النوع في ما يتعلّق بتقلّد المناصب العامّة أو بالاستخدام الخاصّ أو بقبوله في أيّ وظيفة أو حرفة أو عمل أو مهنة...». وهذا لا شكّ فصل قيِّم، لكن ماذا نجد عند التطبيق العمليّ؟ نجد أنّ مكتب الاستخدام قد سجّل في الخرطوم وحدها أكثر من خمسة آلاف عاطل، كما نجد أنّ أجور العاملين في الجنوب لا تتساوى مع أجور العاملين في الشمال حتى إذا كانوا يؤدّون الأعمال نفسها.

اعترض السيد بابكر عوض الله، رئيس البرلمان، على النائب منبهًا إياه إلى الخروج على الموضوع، قائلًا: هل يستطيع العضو المحترم أن يوضح لنا العلاقة بين أجور العمّال الجنوبيين وهذا الدستور؟

السيد حسن الطاهر زروق: إنّني أقصد ألّا يكون هناك تمييز عنصريّ. كذلك نجد أنّ المدرِّسات يتقاضين أجورًا أقلّ من المدرِّسين وبشروط عمل أسوأ حتى إذا كنّ يعملن في مستوى مدارس البنين نفسه، ويملكن المؤهّلات نفسها.

السيد الرئيس: إنّ هذا الحديث أيضًا خارج الموضوع الذي أمامنا.

السيد حسن الطاهر زروق: ولهذا يبقى هذا الفصل معطّلًا حتى تصدر التشريعات التي تزيل الأوضاع التي تعطّل تشريعات تحقّق مبدأ الأجر المتساوي وتشريعات لتوسيع نطاق الاستخدام وتحسين شروط العمل بصورة تدريجيّة عن طريق التطوّر الموجَّه للاقتصاد الوطنيّ[٣٥].

وسيترامى صدى تلك المخاشنة الباكرة بين الحركات الوطنيّة في بهو سياسات العرق السودانيّة العصيبة. ومع أنّه قلَّ من توقّف عند مواجهة بابكر وزروق في الكتابة عن مسألتَي العرق والنوع في السودان، إلّا أنّها كانت لحظة فارقة بين حركة الخرّيجين الوطنيّة وحركة العمّال الوطنيّة التي كان الشيوعيون رأس رمحها.

في الوقت الذي خلع العمّال «ماهية شماليتهم»، أي الأجر الزائد الذي

(٣٥) محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣ (الخرطوم: مكتبة الفجر، ١٩٧١)، ص ١٧٢ ـ ١٧٦.

يحصلون عليه لأنّهم من شمال البلاد، كانت صفوة المؤتمر تتكالب على أسلاب الاستعمار، حارمة الجنوبيين منها بغلظة. فصارت السودنة، وهي برنامج سودانيّ جامع لإحلال موظفين سودانيين محلّ الموظّفين الإنكليز الراحلين، مجرّد «شمألة» بفضل حكومة الوطنيّين الخرّيجين. لم يحظَ الجنوبيون بغير ستّ وظائف من جملة ٧٤٣ وظيفة خلت بزوال الاستعمار. وفُجع الجنوبيون في السودنة، حيث كانوا قد خشوا طويلًا أن يفتئت الشماليون عليهم فيها، فتمسّكوا بالإنكليز كي لا يعجّلوا الرحيل ليخلص لهم «جنوبة» إقليمهم تحت سمعهم وبصرهم[٣٦]. وعزا تقرير التحقيق في اضطرابات الجنوب، آب/أغسطس ١٩٥٥ (١٩٥٦) تلك المواجهات إلى تظلّم الجنوبيين من حيف السودنة[٣٧]. وهي اضطرابات «تمرّدت» فيها الفرقة الجنوبيّة بالولاية الاستوائيّة، وقتلت ٢٥٥ مدنيًا شماليًا، بينهم ١٦ امرأة و٢٠ طفلًا؛ إذ حزّ في الجنوبيين أن يقلب لهم الحزب الوطنيّ الاتحاديّ، الحزب الحاكم، ظهر المجن ويتنكّر لوعوده المسرفة عن فرصهم الطيّبة في السودنة الموعودة[٣٨].

كان عذر الحزب الشماليّ في «غزو» الجنوب استئثارًا بالسودنة أقبح من الذنب؛ فقد أكّد إسماعيل الأزهري، زعيم الحزب وقائد حركة الخرّيجين وأوّل رئيس وزراء للسودان، أنّه ليس من جنوبيٍّ تأهّل آنذاك ليشغل وظيفة أعلى من مساعد لمفتّش المركز[٣٩]. غير أنّ تقرير التحقيق في اضطرابات عام ١٩٥٥ كشف عن نباهة سياسيّة غرّاء، بقوله إنّ المؤهّلات، وهي الاختبار لنيل حظوظ السودنة الذي سقط فيه الجنوبيون، كما زعموا، كان يجب أن يُترك جانبًا. بدلًا من ذلك كان على الحكومة أن تُعلي الاعتبارات السياسيّة على المهنيّة الضيّقة.

كان أوّل من صَدَع بظلامة السودنة عيانًا بولين إلير، عضو جمعيّة رفاه

---

(٣٦) Daly, *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956*, p. 382.

(٣٧) *Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan during August, 1955* (Khartoum: McCorquedale, 1956).

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٥.

(٣٩) Daly, Ibid., p. 383.

الموظّفين الجنوبيين سابقًا والوزير في دولة الحكم الذاتيّ في عام ١٩٥٤ عن الحزب الوطنيّ الاتحاديّ الحاكم؛ فقد اشتكى جهارًا من أنّ الشماليين تقاطروا على الجنوب بالبواخر والطائرات لشغل وظائف الإدارة العليا بما يشبه الغزو[٤٠]. ولم تعجب حزبه صراحته فتجنّبه. وكتب محرّر في إحدى الصحف يطالب بإبعاد بولين من الوزارة بجريرة كراهيته للشماليين، ولِمَا صدر عنه جهارًا من أنّه «سيُجنوِب» وزارته، وزارة الثروة الحيوانيّة، بدلًا من سودنتها. وزاد بولين الطين بِلّة، في نظر الصحافيّ، بقوله إنّه سيضرب بالمؤهّلات عرض الحائط متى ما جَنوَبها. واتخذ الصحافيّ من استخفاف بولين المزعوم بالشهادات مدخلًا للقول: من أين لبولين توقير دلائل التأهيل، وهو الذي صار وزيرًا، ولم يكن قبلها سوى مساعد مأمور في أسفل الدرج؟ وختم قائلًا: لقد احتذى بولين حذاءً أكبر من مقاس قدَمه وافترى. ولم ينقضِ وقت حتّى أُرغم بولين على إصدار بيان أكّد فيه ولاءه للحزب الوطنيّ الاتحاديّ والحكومة. ويعتقد مصدر خبر بولين والوطنيّ الاتحادي أنّ له سياقًا آخر عن خلاف في الحزب، لكنّ تلك قصّة أخرى[٤١].

ظلّت السودنة وجعًا مثاورًا يؤجّج الحرب الأهليّة في السودان التي تقودها جماعات البرجوازيّة الصغيرة لأعراق الهامش وإثنيّاته. وهي مثاورة أضرّت بعلائق الشمال والجنوب إضرارًا فات على موظّف بريطانيّ هو بي جي دي ريتشارد، مفتّش التجارة في السودان خلال فترة الحكم الذاتيّ (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦)، الذي قال إنّ السودنة، على الرغم من أنّها حصلت بعجلة خطرة، إلا أنها لم تترتّب عليها نتائج خطرة[٤٢]؛ إذ كان الجنوبيون أوّل من احتجّ بوضوح على «شمألة» السودنة. وجرت محاولتان لردّ مظلمة الصفوة الجنوبيّة في عام ١٩٧٢، بعد اتفاقيّة أديس أبابا، وفي عام ٢٠٠٥ بعد اتفاقية نيفاشا. وصارت السودنة تُعرف باسم آخر هو «قسمة الثروة والسلطة». ويطلبها على وقتنا هذا برجوازية دارفور الصغيرة وإثنيّات أخرى.

جرى وصف السودنة، التي وقعت في عام ١٩٥٤ وما بعده، بأنّها

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٤١) الصراحة، ٢/ ١١/ ١٩٥٤.

(٤٢) Daly, Ibid., p. 380.

تعبير عن تصعير خدّ شماليّ وجشع. وربّما صحّ أن نتعاطى مع هذا التحليل العرقيّ بشيء من التحليل الطبقيّ؛ فالشماليون ليسوا على قلب رجل واحد في مسألة السويّة مع الجنوبيين وغيرهم من جماعات الهامش. وقد وضح هذا الاختلاف بين الشماليين في الجلسة الثانية والخمسين للبرلمان السودانيّ الأول، كما مرّ. خلافًا لوطنيّي مؤتمر الخرّيجين الذين تكالبوا على سقط السودنة نجد أنّ وطنيّة الطبقة العاملة، التي محورها اتحاد نقابات عمّال السودان، قد خلعت عنها «أجر الشمألة». فمناداة الاتحاد بالأجر المتساوي، ممّا يشف عن أريحيّة سياسيّة فريدة، سمّتها غياتري سبيفاك، الباحثة الهندية، بـ «إطراح الامتياز» (Unlearn Privilege)، أي خلعه كأنّك لم تتعلّمه من قبل، أو تمرّغت في نعمائه. واللمسة الشيوعيّة السودانيّة على الردّة للأميّة قصدًا، ممّا نبّه إليه محمد المرتضى مصطفى، الخبير في علاقات العمل، الذي قرّظ التقليد النقابيّ السودانيّ لأنّه استكن تعليمًا سياسيًّا ذكيًّا. فالتقليد يُعالج مسائل العمل من زاوية الاقتصاد السياسيّ[٤٣].

عزا مارتن دالي فشل حكومة الوطنيّين السودانيّين وقصورها دون الوفاء بالسوية في السودنة، ضمن إخفاقات أخرى في فترة التحوّل إلى الدولة المستقلّة، إلى الضغوط التي مورست على الحكومة من سياسيين حاذقين غير أنّهم رجال دولة فطريون[٤٤]. لكن بيّنت الدلائل أنّ العاهة لم تقتصر على بؤس الكفاءة في إدارة الدولة؛ إذ إن العاهة وظيفيّة وتربويّة، أي سياسيّة. فلم يوجد مؤتمر الخريجين وعيًا بالمسألة الجنوبيّة تخطّى به وجوب إلحاق الجنوب بالسودان المستقلّ بعد تخليصه من براثن المستعمر الذي خطّط ليفصله عن السودان. فالجنوب في نظر القوميين الخرّيجين «الثمرة المحرّمة»، كما جاء في عنوان كتاب أسود صدر عنهم في نقد سياسة الإنكليز حيال الجنوب.

بالنتيجة، أصبحت المسألة الجنوبيّة عند الوطنيّين الشماليين هي

---

(٤٣) Mohamed El Murtada Mustafa, «The Sudanese Trade Unions and the State: Their Role in the Democratic Economic Reform and Development,» Editor Karl Wohlmuth (Sudan Economy Research Group, Discussion Paper; no. 29, University of Bremen, Bremen, October 1993), p. 1.

(٤٤) Daly, Ibid., p. 362.

الجنوب نفسه بأكثر مما هي عن الجنوب. فمثلًا: على الرغم من أنّه كان لمؤتمر الخرّيجين فروع في مدن الجنوب المهمّة، إلّا أنّها لم تنشغل قطّ بمطلب الجنوبيين في العمل المتساوي للأجر المتساوي. فشاغلها الجنوبيّ اقتصر على لجم الإنكليز من دون فصل الجنوب. وطالب الخرّيجون في مذكرّة لهم برفع القيود عن حركة التجّار الشماليين التي جاءت مع سياسة الجنوب (١٩٣٠)، وتوسيع خدمات التعليم، وتوحيد النظام الوطنيّ للتعليم، وحجب الدعم الحكوميّ عن مدارس التبشير[٤٥]. وهذه المطالب لا غبار عليها بالطبع، وغاية في الوطنيّة، وحتّى الجنوبيون ربما لم يروا فيها ما يعترضون عليه. وفي واقع الحال رأينا، في ما تقدّم، القوميين الجنوبيين يطالبون بكثير ممّا جاء عند مؤتمر الخرّيجين في مذكّرتهم سالفة الذكر. لكن مما يُستغرب كيف لم يخطر مطلب الأجر المتساوي للعمل المتساوي للوطنيّين الخرّيجين الشماليين. وهو مطلب من قماشة المطالب نفسها التي تقدّم بها الخرّيجون عن التعليم وخلافه. بل هو جائزتها الكبرى.

ربّما نشأت هذه السذاجة السياسيّة التي رأينا أنها أصابت مؤتمر الخرّيجين من نبع ثقافيّ دينيّ باطن لسياسة الخرّيجين تجاه الجنوب. فمتى عرضنا نشاطات فروع المؤتمر في الجنوب، التي غلب فيها الشماليون في الجنوب، رأينا هذا التحيّز الثقافيّ. حيث تكلّفت تلك الفروع ببناء المساجد ودعم مدارس القرآن (الخلاوي). وكان أكثر ما كدَّر خاطر عضوية تلك الفروع هو فصل الإنكليز لزعيم جنوبيّ لوقوفه ضدّ الإرساليّات[٤٦].

وفي الحالات النادرة التي تعاطى فيها شمالي خرّيج مع قضية تباين الأجور، كان ذلك التعاطي بلاغيًّا لا حقيقيًّا... إذ صدرت عن الخرّيجين وثيقة «مآسي الإنجليز في السودان» (١٩٤٦) ليذيعوا قناعتهم في وجوب تقرير المصير للسودانيين، وليستند إليها وفد السودان إلى مصر في عام ١٩٤٦. وكانت مصر طرفًا مستعمرًا للسودان، ونصيرًا كبيرًا للوطنيّين السودانيّين من دُعاة الوحدة معها بعد تقرير المصير. وفضحت الوثيقة الاستغلال الاقتصاديّ

---

(٤٥) Beshir, *The Southern Sudan: Background to Conflict*, p. 61.

(٤٦) Beshir, *The Southern Sudan: From Conflict to Peace*, p. 46.

الإنكليزيّ للجنوب غير أنّها لم تنسَ، في فقرتها الأولى من الفصل عن الجنوب، الإشارة إلى عُريّهم الذي ينزعج له الشماليون الكُساة. واشتكت الوثيقة من أنّ الإنكليز يعزّزون هذا العُريّ الطبيعي ويستديمونه بحجب الملابس عنهم ما بوسعهم. ومن جهة الاقتصاد اشتكت الوثيقة من تحكّم الحكومة في تحديد أسعار بقر الأهالي وعسلهم لتدفع لهم العفو. وتطرّقت إلى فشل التجّار الشماليين (الجلابة) في الكسب من هذه السلع من فرط الجبايات الحكوميّة. وفي مسألة تباين الأجور تحديدًا نجد الوثيقة تتطرّق إليه بالاحتجاج على بؤس يوميّة العامل الجنوبيّ التي كانت ١٥ مليمًا. وقالت الوثيقة إنّ تلك «الملاليم» لا تقيم أود أسرة. واستنكرت استغلال الإنكليز للجنوبيين على ذلك النحو، بينما كان أجر الجنوبيين الذين طلبوا العمل في الجارة أوغندا حتى عادوا منها مئة وعشرين قرشًا (٤٠ مليمًا). وأضافت الوثيقة أنّ الإنكليز فصلوا العمّال الجنوبيين الذين احتجّوا على بؤس اليوميّة. وقد جاء وفد من هؤلاء العمّال المحتجين إلى مؤتمر الخرّيجين في الخرطوم لعرض ظلامتهم. والمهم بالطبع تناول الوثيقة بالنقد سياسة تباين الأجور بين الشماليين والجنوبيين. وذكّرت بأنّ أجر الموظّف الجنوبيّ كان أقلّ ممّا يحصل عليه سائس يُعنى بحصان الموظّف الشمالي. كما أخذ على الإنكليز تحديدهم سقفًا لأجر الجنوبيّ بأربع جنيهات، لا تزيد حتّى بعد خدمة عشرين عامًا. واشتكى الكتاب من حرمان الجنوب من تعلّم اللغة العربيّة واقتصار خدمة المدرّسين فيه على من كان قبطيًّا أو مسيحيًّا[٤٧].

لم تكن غضبة الخرّيجين على تباين الأجور سوى هباء؛ فالمؤتمر لم يطلب من الحكومة رفع هذه المظلمة عن كاهل الجنوبيين جهرًا، ولا هو عالجها حين تقلّد أعضاء منه زمام الحكم خلال الحكم الذاتيّ والاستقلال. وقد رأينا رئيس برلمان الحكم الذاتي يقاطع عضو البرلمان الشيوعي الوحيد خلال مناقشة مسوّدة دستور السودان، أخذ فيها على الحكومة تعطيل الدستور ما دامت لم تجعل الناس سواسية، كما اقتضى ذلك الدستور. بل قضى الرئيس بأنّ العضو قد خرج على موضوع المناقشة جملة واحدة.

---

(٤٧) وفد السودان، مآسي الإنجليز في السودان (القاهرة، [دار الشروق]، ١٩٤٦)، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

كان بالوسع التماس العذر للوطنيّين الخرّيجين بنقص الدربة في الحكومة لولا أنّهم تلقّوا أفضل النصح عما يجب عليهم اتباعه من سياسة في الجنوب. قدّم إليهم هذا النصح اتحاد نقابات عمّال السودان في سياق استراتيجيته الشاملة لتقوية الحلف المُعادي للاستعمار الذي شمل الحكومة القائمة خلال فترة الحكم الذاتيّ. ظلّ الاتحاد يُطلع الحكومة على رؤيته للسودان المستقلّ بعد احتفال نظّمه في مناسبة تشكيلها في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٤[٤٨]. فما إن تولّت زمام الحكم في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ حتّى بعث لها الاتحاد بخطاب عن المسائل الشاغلة للعمّال في ٢٨ آذار/ مارس. لكن الحكومة لم تُلق بالًا للاتحاد، بل هجمت بشراسة تعاكس بعض مكوّناته. فكتب الاتحاد في ٢١ أيار/ مايو ١٩٥٤ للحكومة للمرّة الثانية يذكّرها برسالته الأولى التي لم يحصل على ردّ عليها. وكان من بين مطالبه المباشرة تطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي في الجنوب. ووصف الاتحاد تطبيق ذلك المبدأ بالحيويّ بالنسبة إلى الطبقة العاملة والشعب بأسره. وزاد الاتحاد أنّ الطبقة العاملة ظلّت تحتجّ على هذا التباين في الأجور بين الشمال والجنوب الذي أوصى به خبراء عمل بريطانيون مثل ر. سي. ويكفيلد في تقريره المعروف (١٩٥١). وواصل الاتحاد قائلًا إنّهم استغربوا لأنّ الوزراء الوطنيّين أبقوا على هذا الضيم الاستعماريّ للجنوب. واحتج خطاب الاتحاد بصورة خاصّة على تصريح لوزير الماليّة يوم ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٤ رفض فيه تسوية الأجور في شقَّي القطر بذريعة أنّها ستفسد مبدأ العرض والطلب في العمالة. وهذا التصريح في نظر اتحاد العمّال دليل على أنّ الحكومة تنصّلت من تنمية الجنوب، ليخرج من طول إهماله تحت ظلّ الاستعمار. لأنّه كيف يطوِّر المرء أُناسًا بغير رفع مستوى معيشتهم بزيادة قدرتهم الشرائيّة[٤٩]؟

لم يكتفِ الاتحاد بمجرّد مطالبة الحكومة بإنصاف الجنوبيين، بل طابق القول بالعمل. فقرّر الاتحاد أن يبعث منظّمًا حسن التدريب لبناء فرع له في الجنوب. ووقع الاختيار على تاج السر حسن آدم (١٩٢٥ ـ ٢٠١٠)، وهو

---

(٤٨) سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣، ص ٥٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٣.

نقابيّ ممحّص من خرّيجي المدرسة النقابيّة السودانيّة الأولى، وهي نقابة عمال السّكة الحديدية[٥٠]. وهو عامل فنّي تدرّب في مدرسة السكّة الحديدية الصناعيّة. وظهرت غريزته السياسيّة أوّل ما ظهرت حين انضمّ إلى جناح الشباب في مؤتمر الخرّيجين. وجذب نشاطه الشيوعيين إليه. فاتصل به قاسم أمين، القائد الشيوعي ذو الكاريزما العالية في نقابة السكّة الحديدية، للانضمام إلى حزبه. وكان ذلك بمجرّد خروج تاج السر من سجن دام ثلاثة أشهر لقيادته تظاهرة معادية للاستعمار في عام ١٩٤٨. ثمّ سُجن لمدّة ٣ أشهر لقيادته تظاهرة في عام ١٩٥٣. وفصلته السكة الحديدية. فتفرّغ للعمل النقابيّ، وبعثه اتحاد العمّال إلى المجر ليحصل على تدريب رسميّ في المهمّة النقابية. وما إن عاد من المجر حتّى بعثه اتحاد النقابات إلى الجنوب ليُعين في بناء النقابات العمّالية هناك. فنجح في تنظيم عمّال نقابات مناشير الغابات، وصحب وفدًا منهم إلى المؤتمر السنويّ لاتحاد العمّال. وكان ينوي أن يذهب إلى أنزارا في المديريّة الاستوائية التي هي موقع صناعات عديدة ارتبطت بمشروع الزاندي للقطن. وكانت التعبئة النقابيّة للأجر المتساوي في تلك المصانع قائمة على قدم وساق. لكنّ اضطرابات عام ١٩٥٥ التي «تمرّدت» فيها الفرقة الجنوبيّة، كما مرّ ذكره حالت دون ذلك.

لم يترك الاتحاد للحكومة سببًا للتغاضي عن مطالبه؛ ففي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ كتب محمد السيد سلام، رئيس الاتحاد والميكانيكيّ في مصلحة النقل الميكانيكيّ، مقالة على الصفحة الأولى من جريدة **الصراحة** اليساريّة عن الأجر المتساوي، عنوانها «كريمات الشعر والكلونيا». وفيها حدّث القارئ عن زيارة رئيس الوزراء للجنوب. وهي زيارة سبقتها أخبار عن رفع مرتّبات جنود الجيش والشرطة وحرس السجون في الجنوب. فحصل رجل الشرطة على زيادة سبع جنيهات وفقًا لخطّة رئيس الوزراء، بينما تجمّد مرتّب العامل على ما هو عليه - جنيه ونصف. ولمّا تجاهل الرئيس العمّال الجنوبيين أحاطوا به واحتجّوا على تلك الزيادات الجانحة. فهم لم يريدوا أن يخضعوا للتفرقة ضدّهم مرّة أخرى لصالح القوى النظاميّة. وجاء في المقالة أنّ وزير الشؤون الاجتماعيّة، الذي كان

(٥٠) Sikainga, *City of Steel and Fire: A Social History of Atbara, Sudan's Railway Town, 1906-1984.*

يكيد كيدًا لاتحاد النقابات، خاطب العمال حول الرئيس، وقال إنّ عليهم أن يُبعدوا من مواقع القيادة الخرطوميين الناعمين الذين يرجّلون شعورهم بالكريمات ويتعطّرون بالكلونيا بعد أخذ الحمّام. واستغرب سلام أن يأتي ذلك الحديث من ذلك السياسيّ بالذات، الذي اشتهر وبعض أعضاء حزبه بأنهم «مناضلو فندق الكونتيننتال». وهو فندق راقٍ في مصر كان نُزلًا للسياسيين السودانيّين المؤيّدين للوحدة مع مصر خلال إقامتهم في القطر. وذكّر سلام الوزير بأنّ رفاقه في اتحاد العمال لم ينزلوا ذلك الفندق ليكتسبوا عادات التنعّم واللطافة التي أخذها عليهم الوزير(٥١).

ثالثًا: ما حدث في أنزارا يبقى في أنزارا

وضعت إضرابات عمّال أنزارا في تموز/يوليو ١٩٥٥ التباين في أجور الشماليين والجنوبيين تحت المجهر. والمنذر في هذه الإضرابات أنّها وقعت قبل شهر فقط من تمرّد الفرقة الجنوبيّة في آب/أغسطس ١٩٥٥ المارّ ذكره. كان ذلك التمرّد المواجهة الدمويّة الأولى بين القوميين الجنوبيين والحكومات التي سيطرت عليها صفوات شماليّة. وساءت العلاقة بين شقّي القطر منذ ذلك الحين.

لم يفت تقرير التحقيق في حوادث عام ١٩٥٥ في الجنوب الإشارة إلى دور للشيوعيين من وراء تلك الإضرابات في أنزارا. وقال التقرير إنّ الشيوعيّة وجدت طريقها إلى الجنوب بفضل الموظّفين الشماليين المنقولين إليه. وازداد النشاط الشيوعيّ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، بما في ذلك زيارة لوفد من الجبهة المعادية للاستعمار (وهي تحالف بين الشيوعيين ووطنيّين يساريين) للمديريّة الاستوائية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٥٥. وتأثّر عمّال الجنوب بالشيوعيّة، وبالذات عمّال أنزارا الذين كانوا قد سبق لهم تكوين نقابة للدفاع عن مصالحهم. ومن المدهش أنّ الشيوعيين، الذين كان لسانهم في أدبهم السياسي هو اللغة العربيّة، ترجموا منشوراتهم إلى لغة الزاندي في خطاب سياسيّ نادر تحدّث عن الظلم بلغة المظلومين أصالة لا وكالة. وزكّت المنشورات الشيوعيّة الإضراب باعتباره

(٥١) الصراحة، ٢/١١/١٩٥٤.

سلاحًا مجرَّبًا للمستضعفين. وتحدّثت عن سبب الفقر في الجنوب، وأوصت بسبل لعلاجه. وطالبت بتكوين مجالس تشريعيّة في مديريّات الجنوب الثلاث للحكم الذاتيّ في إطار سودان موحَّد. وشدّدت على وجوب تطبيق الأجر المتساوي للعمل المتساوي في السودان بأسره[٥٢].

ولم يمرّ إلّا وقت قليل حتّى نشأت مواجهة بين إدارة مشروعات الاستوائية وعمّالها. فرفض المزارعون تسليم محصول القطن احتجاجًا على ضعف ثمن شرائه من إدارة المشروعات[٥٣]. ودخل العمال في إضراب عام في يوم الرابع من شباط/ فبراير ١٩٥٤. وتواصل تدهور العلاقة بين الإدارة ومستخدَميها حتى وقعت التظاهرات العنيفة في السادس عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٥ بعد فصل الإدارة لثلاثمئة مستخدَم. ومن رأي تقرير التحقيق في تمرّد عام ١٩٥٥ أنّ ذلك الإجراء لم يكن راشدًا، ونسبَه إلى تزايد وفود الشماليين لملء وظائف الجاه والرِّفعة في المشروعات. وبالطبع نظر الجنوبيون إلى هذا الوفود باعتباره غزوًا شماليًّا.

وما زاد الطين بِلّة، محاكمة جرت آنذاك لبرلمانيّ جنوبيّ بتهم ملفّقة من الحكومة[٥٤]؛ ففي يوم المحاكمة، ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥، تقدّم العمّال بعريضة إلى مدير المشروعات يطلبون فيها رفع الأجور. وهدّدوا بالدخول في إضراب عام في اليوم الأوّل من آب/ أغسطس إن لم تستجب الإدارة للمطلب. وما إن سلّم العمّال العريضة بتوقيع ٩٠ عاملًا حتى نشبت شجارات بين المستخدَمين الشماليين والجنوبيين. واستدعى المدير عاملًا جنوبيًا بَلَّغ عنه شماليّ بأنّه «رأس الحيّة». واحتجّ العمّال الجنوبيون على هذا الاستدعاء، وخرجوا من الورش ليتظاهروا أمام مكتب المدير متسلّحين بالعصي وأدوات الشغل، مطالبين باستعادة زميلهم من قبضة المدير. وحطّموا نوافذ المكاتب واعتدوا على بعض المستخدمين الشماليين بأذًى يسير.

---

(٥٢) *Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan during August, 1955*, pp. 97-98.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٩٩.

وبعد نجاحهم في استعادة زميلهم سار العمال في تظاهرة إلى السوق، وانضم إليها مزيد من الجنوبيين. وجرى تقدير المشاركين فيها بألف. وجاء بعض المنضمّين الجدد من «الأهالي»، حاملين حرابهم بصورة منذرة. ولم يكن بوسع رجال الشرطة الثلاثة في أنزارا احتواء تلك التظاهرة. وبلغت هذه التطوّرات مفتّش مركز يامبيو، الحاضرة الإداريّة لمشروعات الزاندي، فأرسل نائبه وضابط شرطة على رأس قوّة من ١٦ شرطيًّا لاحتواء الحادثة. ولمّا بلغوا أنزارا وجدوا أنّ التظاهرة أفسدت في الأرض، وفي السوق. فنهب المتظاهرون المتاجر التي امتلكها شماليون وقتلوا تاجرًا شماليًّا.

صفّ نائب المفتش قوّاته على بُعد ١٥٠ ياردة من المتظاهرين، وطلب منهم، ثلاث مرات، أن يتفرّقوا. فلم يستجيبوا. فرمى بقنبلة مسيّلة للدموع نحوهم، كادت تنفجر في وجهه لضعف تدريبه من هذه الجهة. ويذكّرنا هذا بموقف من كتاب **رمي الفيل** لجورج أورويل، الذي اضطرّه الحفاظ المرّ على صورته الاستعماريّة في نظر الأهالي حين عمل ضابط شرطة في بورما، لأن يطلق النار بغير حاجة على فيل تضرّر منه أولئك الأهالي. وواصل مساعد المفتّش رمي تلك القنابل ونجح في رمي اثنتين، لكنّهما لم تنفجرا على أيّ حال. ولم يحرّك ذلك ساكن المتظاهرين، بل تقدّموا إلى صفّ الشرطة. وطلب الضابط من المتظاهرين أن يتفرّقوا، ثلاث مرّات أيضًا، باللغة العربيّة. ولا فائدة. فأمر أحد رجاله بإطلاق الرصاص ليقتل قائدًا للمشاغبين. فأصابه وخرَّ صريعًا. وصدر الأمر للشرطة بإطلاق الرصاص للقتل. فتراجع المتظاهرون واختفوا في الغابة القريبة. وما انفكّ مساعد المفتّش يحاول رمي القنابل المسيلة للدموع حتى بعد أن تراجع المتظاهرون بعيدًا منه. فرمى واحدة أخيرة نحوهم بعد أن أعطوه قفاهم بزمن طويل. ونجح الرجل أخيرًا، فانفجرت القنبلة التي لن تدمع لها عيون بالطبع لتفريق التظاهرة. كما أمر بإطلاق الرصاص الحيّ. وصدر الأمر لشرطيين مسلّحين بالبرين والوستن بإطلاق الرصاص قصد القتل إرهابًا لمن تحدّثه نفسه بمعاودة التظاهر. وأطلق ضابط الشرطة الطلقة الأخيرة كنقطة النهاية في جملة تراجيديّة عنيفة. وتركت القوّة الحكوميّة المكان مخلّفة ضحايا: ستّة قتلهم الرصاص، قتيلان تحت الأقدام المهرولة من مواجهة الشرطة، واثنان غرقا في محاولة للهرب. والأسوأ

أنّ التقرير ذكر أنّ تاجرين شماليين كانا يطلقان الرصاص في تناغم مع شرطة يامبيو(٥٥).

توقّف تقرير التحقيق بشيء من التفصيل عند سوء معالجة السلطات لسلسلة وقائع ممّا أسقم الجنوبيين وألّبهم على الحكومة الوطنيّة حديثة التكوين. وكان تمرّد الفرقة الجنوبيّة في آب/أغسطس ١٩٥٥، الذي أشعلته حادثة أنزارا التراجيديّة جزئيًّا، فاصلًا تحوّلت به سياسة الجنوب إلى العنف.

لم يقم دليل، في قول التقرير، على أنّ الجنوبيين اكترثوا لنظريّات ماركس ولينين، على الرغم من هذا النشاط الشيوعيّ وسطهم. وبلغ من ذلك أنّ زعماء القبائل كانوا قد سلّموا المنشورات الشيوعيّة إلى السلطات لتقف على ما فيها. ولم تكن حتّى صفوة الجنوبيين ممّن شغلتها نظريّات الشيوعيّة. لكن ما جذب انتباههم هو شعار الشيوعيين عن الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وإنشاء مجالس تشريعيّة للحكم الذاتيّ في مديريّات الجنوب الثلاث. كما ألهمتهم الشعارات المعادية للشماليين. ومع هذا لم يصحّ للتقرير وضع مسؤولية حادث أنزارا في تموز/يوليو ١٩٥٥ عند عتبة الشيوعيين. بالأحرى يجب النظر إليها في علاقات العمل المتوتّرة في أنزارا، علاوة على الانزعاج العام السائد في المناخ السياسيّ في ذلك الوقت(٥٦).

ظهر على مسرح أنزارا السياسيّ العرقيّ المضطرب البدويّ الذي رأيناه، وهو الشمالي، على صلة غير منظورة في جمعيّة رفاه موظّفي جنوب السودان. فقد عاد إلى الجنوب ليعمل في مشروعات الاستوائية في عام ١٩٥٤. وما إن وصل الجنوب بحسب قوله حتّى سعى لتكوين نقابة لمستخدَمي المشروع في المدينة. وقال إنّ من نمّى مداركه في هذه الناحية هم أصدقاؤه في قيادة اتحاد نقابات العمّال. وقاد بنجاح اجتماع النقابة الأوّل الذي حضره ٣٥٠ مستخدَمًا، معظمهم من الجنوبيين. وصدمت البدوي مفارقة أجور الجنوبيين عن رصفائهم في الشمال، حين علم أنّ جيمس طمبرا، المهندس من شعب الزاندي في المشروع، وخرّيج معهد الخرطوم الفنيّ الشهير، كان راتبه أقلّ

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

ممّا يُدفع لخادم موظّف شماليّ، أو ربع المرتّب الذي ناله عامل شماليّ شبه فنيّ. وشرعت النقابة في تسوية الأجور تحت نظر العمّال الجنوبيين المؤرّقين بالأمر. وفي طور من أطوار التفاوض مع الإدارة دخل المستخدَمون في إضراب ليوم واحد. وامتنع عن الإضراب قلّة من العمّال الشماليين.

وأضرب العمّال بعد شهر من إضراب اليوم الذي مرّ. وسعت الإدارة لبثّ الفرقة في تضامن عمّال الجنوب والشمال. فقبلت مطالب من العمّال الشماليين، مثل صيانة منازلهم التابعة للمشروع. وقام بالصيانة، للاستفزاز، عمّال جنوبيون بأمر الإدارة. وبلغ السيل الزبى بالعمّال الجنوبيين نتيجة هذا الاستفزاز المزدوج، وتفاقمت كراهيتهم للشماليين. ولم يشفِ اجتماع نقابيّ عُقد لمعالجة التوتّر غليلًا. وضرب العمّال الجنوبيون على وتر مطالبهم واقعًا لا مجازًا، حين ضربوا الطبول للتنبيه والتعبئة. وجاءوا إلى جمعيّتهم حاملين الرماح والنشاب. وهجموا على الشماليين الذين هتفوا بسقوط البدوي الذي هو منهم، ومن زعماء النقابة. وخرج خمسة من الشماليين من المتعاطفين مع الجنوبيين بقيادة البدوي لحماية زملائهم من هجوم الجنوبيين. فنجحوا وصحبوا كلّ واحد منهم إلى بيته آمنًا. وسهر الجنوبيون ليلهم كلّه في اجتماعهم لكي يمنعوا كسر الشماليين الإضراب في الصباح. ومن حسن الحظّ كان في المدينة إداريّ جنوبيّ هو برنابا كيسانزا الذي التقى بالعمال وحثّهم على مُعالجة المشكلة بصورة سلميّة. ونتج من ذلك انقسام النقابة إلى جماعتين على حدّ العرق سوى من بعض الشماليين الذين بقوا مع جماعة الجنوبيين(٥٧).

وقع في تأريخ إضرابات أنزارا في عام ١٩٥٤ وهم توثيقيّ لم يستبن إلّا في عام ٢٠٠٧. فقد أشار تقرير التحقيق في تمرّد عام ١٩٥٥ إلى أنشط الشيوعيين في منطقة الزاندي، هو بنجامين بيسارا، مفتش صحة من الزاندي(٥٨) وطبيب مصري. وصار بيسارا نائبًا برلمانيًّا مستقلًّا في عام ١٩٥٨ عن دائرة أهله الزاندي، مدعومًا من الجبهة المعادية للاستعمار. لكن

---

(٥٧) البدوي، **قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة**، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠.

(٥٨) *Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan during August, 1955*, p. 98.

هويّة الطبيب المصرّي ظلّت مجهولة حتى نُشر مشاوير في دروب الحياة بعد موت مؤلّفه مصطفى السيد (٢٠٠٣). حيث تبيّن أن مصطفى كان هو الطبيب المصريّ الذي ورد في التقرير، مع أنّه سودانيّ وطبيب عيون. ولم يكن خطأ كاتب التقرير بلا مبرّر. فهو أبيض البشرة خلافًا لمعظم السودانيّين، وخرّيج كليّة طبّ مصريّ، ومتزوّج من مصريّة.

كان مصطفى شيوعيًّا من طراز فريد. فقد بنى منفردًا أوّل خلية شيوعيّة بين عمّال السكّة الحديدية في عطبرة عام ١٩٤٦، وهو لا يزال قائدًا طلّابيًّا في اتحاد طلّاب جامعة الخرطوم قبل فصله وسفره لمصر لمواصلة تعليمه. وكان وقتها مجنّدًا جديدًا في الحركة السودانيّة للتحرر الوطنيّ (حستو) التي صارت الحزب الشيوعيّ لاحقًا. فألقى بنفسه حرفيًّا بين أحضان العمّال يوم دخل بغير دعوة إلى نادي خرّيجي المدارس الصناعيّة في عطبرة، وتحدّث إلى من رحّبوا به زائرًا ليكونوا شيوعيين. ونجحت جرأته وتلقائيّته. فجنّد لحزبه وفكره من صاروا قادة قوميين للحزب الشيوعيّ والحركة العمّاليّة[٥٩]. وتبيّن معدنهم في قيادتهم لنقابة عمّال السكّة الحديدية التي كتب سعد الدين فوزي عن همّتها النقابيّة معجبًا[٦٠]. وكذلك طه[٦١] وكروس[٦٢] وسكينجا[٦٣]. فكان من بين من كسبهم مصطفى لحزبه الشفيع أحمد الشيخ، عضو المكتب السياسيّ للحزب وسكرتير عام اتحاد نقابات عمّال السودان، الذي شُنق مأسوفًا عليه بيد الرئيس النميري في عام ١٩٧١، وإبراهيم زكريا، المسؤول التنظيميّ الأوّل للحزب وسكرتير اتحاد نقابات العمّال العالميّ في براغ. وأسفرت حميّة مصطفى الوطنيّة وسعته للسياسة الجذريّة خلال وجوده

---

(٥٩) مصطفى السيد، **من مشاوير الحياة** (من مخطوطة للكتاب كنت حرّرتها للناشر، طبعت أسرة المؤلّف هذا الكتاب في الخرطوم على نفقتها في ٢٠٠٥. وأُخذت من الكتاب هذه الورقة من نسخة رقميّة وفّرتها لي الأسرة في ٢٠٠٤).

(٦٠) Saad Ed Din Fawzi, *The Labour Movement in the Sudan, 1946-1955*, Middle Eastern Monographs; 1 (London; New York: Oxford University Press, 1957).

(٦١) Abd al-Rahman al-Tayyib Ali Taha, «The Sudanese Labor Movement: A Study of Labor Unionism in a Developing Society,» (Ph. D. Dissertation, University of California, Los Angles, 1970).

(٦٢) Cross, «British Attitudes to Sudanese Labour: The Foreign Office Records as Sources for Social History».

(٦٣) Sikainga, *City of Steel and Fire: A Social History of Atbara, Sudan's Railway Town, 1906-1984*.

في مريدي بالجنوب التي نُقل إلى مستشفاها. لقد عمل بصورة ضميريّة ليمثّل للجنوبيين «الشماليّ الآخر»، ليعطيهم الأمل في الآخاء العرقيّ. وكان عارفًا أنّه قد خرج لرحلة شاقّة بالنظر إلى تدنّي صورة الشماليّ التي رسَّخها في وعيهم التاجر الشماليّ الذي كاد يكون هو الممثّل الوحيد لجنسه بين الجنوبيين لوقت طويل. ولم يزيّن الصورة وفود الموظّفين الشماليين الذين «غزوا» الجنوب، كما رأينا وتقلّدوا زمام السلطة في الجنوب خلال فترة الحكم الذاتيّ (١٩٥٤ ـ ١٩٦٥) وعليهم خيلاء استعماريّة.

واتخذت حيله (تكتيكاته) ليكون الشماليّ الآخر صورًا عدّة. فقد رسم حدًّا فاصلًا بينه وبين طبقة الجلابة الشماليين التجّار ممن عمل بعضهم بتجارة الدواء بغير ترخيص. فأفرغ رفوفهم منه وزوّد به شفخانة المستشفى. علاوة على عنايته بالمستوى المعيشيّ لممرّضيه الذين حدّثهم عن ضرورة التنظيم في نقابة للدفاع عن مصالحهم بتنسيق مع زملائه وحوارييه في اتحاد العمال في الخرطوم. أهم من ذلك العلاقة الحميمة التي أقامها مع بيسارا، ضابط الصحّة الزانداوي، الذي تعرّف إليه بعد جدل حام بينهما عن علاقات العرق في البلد خلال حملة منظّمة لمحاربة مرض النوم في دار الزاندي. ومذّاك تواشجت علاقتهما التي أدّت إلى بناء فرع للحزب الشيوعيّ، وآخر للجبهة المعادية للاستعمار في المنطقة. وطلب الانتساب إلى الجبهة سلاطين الزاندي وعامّة الناس. وقد طلبوا من مصطفى أن يخاطب اجتماعًا لبعض شعب الزاندي مرّات عدّة[٦٤].

خاتمة

بالنظر إلى غلبة الدلالة الإسلاميّة في الصراع العرقيّ الاجتماعيّ القائم في السودان صحّ أن نسأل: أكان ما حاوله الوطنيّون العمال في الخمسينيات مجرد فنتازيا للتآخي العرقيّ معدومة لفرص النجاح؟ فلنتفقّ أوّلًا على أنّ دور الإسلام في إلهام أولئك العمّال للدعوة إلى الألفة العِرقيّة (أو ما قد كان قد لعبه حتّى في تسوئتها افتراضًا) أمرٌ لا موضع له في معرض هذه المناقشة. وأعتقد، بما يعتقد به كلّ مسلم حسن إسلامه، أنّ الإسلام قد

(٦٤) السيد، من مشاوير الحياة، (من المخطوطة).

أدّى دورًا كبيرًا في تزكية التآخي النقابيّ العرقيّ في الحركة العمّاليّة الشماليّة التي أغلب جمهورها من المسلمين. لكن ذلك موضوع حريّ بمناقشة منفصلة. وما يجب التشديد عليه هنا أنّ نداء العمّال لذلك للتآخي لم يخرج لفضّ نزاع عرقيّ تسبّب به الإسلام. لقد خرجت تلك الدعوة في سياق محاولة حثيثة صادقة للتحرّر من الاستعمار، ولمّ شعث الأمّة حديثة الاستقلال. وبعبارة أخرى، أراد النداء أن يزيل من دفاتر الحكومة ضيمًا كُتب بمداد الغرب، واستقى لؤمه من معارف الاستعمار والتبشير. وهي المعارف التي أساءت للجنوبيين وبخستهم أجورهم.

هل كان عبد الخالق مبالغًا حين جادل بأنّه ليس من سلامة العقل أو الطويّة أن نجمّد أولاد الزبير في التاريخ مَوزورين بحزازة جاهليّة راسخة بحقّ الجنوبيين؟ لا. لم يبالغ. وربّما كان وهو يلقي بذلك الحديث في مؤتمر المائدة المستديرة قد طرق أذنَه قرارٌ اتخذته حكومة ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، التي غلب فيها الشيوعيون وحلفاؤهم، بتكوين لجنة لمراجعة سُلّم الأجور في البلد. وكان أحد قراراتها بعد ثلاث سنوات من انعقادها مساواة أجور عمّال المياومة الجنوبيين برصفائهم الشماليين[٦٥]. وبعد ٩ أشهر من كلمة عبد الخالق الواثقة عن إمكانات التآخي العرقيّ الكامنة، جرى حلّ حزبه بوساطة حلف إسلاميّ حاكم فزعًا من الفنتازيات الاجتماعيّة والثقافيّة والعرقيّة التي بثّها الحزب بقوّة لتخيّل جديد للسودان المستقلّ، وراقبت قوى إسلاميّة إقليميّة واستعماريّة جديدة همّة هذا الحلف السودانيّ في العداء للشيوعيّة، إن لم تكن تحرّضهم عليه أو تعينهم عليه. وتلك هي الملابسات بالتحديد التي تخلّق فيها المجاز الإسلاميّ ذائع الصيّت في السياسة السودانيّة، الذي تكالب الدارسون يوسعونه درسًا كأنّه الراوية التي لا ثاني لها. فلن تجد لفانتازيا عبد الخالق ورهطه والوطنيّة العمّالية ذكرًا في رواية الشقاق الوطنيّ التي فيها الشماليون عرب مسلمون عرقيّون من ذريّة الزبير باشا، لا فكاك، لم يمسسهم زمانهم بشاغل آخر، أو شوق مبتكر، أو إنسانيّة ممشوقة الخاطر والمخاطرة.

---

(٦٥) وجاء تقريرها المُسمّى بتقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنيّة (١٩٦٨) بهذه الزيادات.

المراجع

١ ـ العربية

البدوي، محمد خير.قطار العمر في أدب المؤانسة والمجالسة. الخرطوم: دار النهار للانتاج الإعلامي، ٢٠٠٨.

سليمان، محمد. اليسار السوداني في عشرة أعوام، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣. الخرطوم: مكتبة الفجر، ١٩٧١.

السيد، مصطفى. من مشاوير الحياة.

وفد السودان. مآسي الإنجليز في السودان. القاهرة، [دار الشروق]، ١٩٤٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Akol, Lam. *Southern Sudan: Colonialism, Resistance, and Autonomy*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2007.

Beshir, Mohamed Omer. *Educational Development in the Sudan, 1898-1956*. Oxford: Oxford University Press, 1969.

——. *Revolution and Nationalism in the Sudan*. New York: Barnes and Noble Books, 1974.

——. *The Southern Sudan; Background to Conflict*. New York: F. A. Praeger, [1968].

——. *The Southern Sudan: From Conflict to Peace*. Khartoum: Khartoum University Press, 1975.

Collins, Robert O. *Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan*, 1918-1956. New Haven: Yale University Press, 1983.

Daly, Martin. *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956*. Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1991.

Deng, Francis Mading and Prosser Gifford (eds.). *The Search for Peace and Unity in the Sudan*. Washington, DC: Wilson Center Press, 1987.

Fawzi, Saad Ed Din. *The Labour Movement in the Sudan, 1946-1955*. London; New York: Oxford University Press, 1957. (Middle Eastern Monographs; 1)

Ga'le, Severino Fuli Boki Tombe. *Shaping a Free Southern Sudan: Memoirs of our Struggle, 1934-1985*. [Loa, Sudan]: Loa Catholic Mission Council, 2002.

Garang, Joseph U. *The Dilemma of the Southern Intellectual, Is it Justified?*. Khartoum: Ministry of Southern Affairs, Democratic Republic of the Sudan, 1971.

Sudan, Unclassified Staff Wages Commission. *Report*. Khartoum: McCorqudale, 1951. (Wakefield Report).

Metrowich, F. R. *Africa and Communism; a Study of Successes, Set-Backs, and Stooge States*. Johannesburg, Pretoria: Voortrekkerpers, 1967.

Munslow, Barry (ed.). *Africa: Problems in the Transition to Socialism*. London; Atlantic Highlands, NJ: Zed Books, 1986.

Paysama, Stanislaus A. *Autobiography, How a Slave Became a Minister*. Khartoum: [s. n.], 1990.

Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan during August, 1955. Khartoum: McCorquedale, 1956.

Robertson, James W. *Transition in Africa: From Direct Rule to Independence: A Memoir*. With a Foreword by Margery Perham. London: C. Hurst, 1974.

Sikainga, Ahmad Alawad. *City of Steel and Fire: A Social History of Atbara, Sudan's Railway Town, 1906-1984*. Portsmouth, N.H.: Heinemann, 2002. (Social History of Africa)

Turok, Ben. *Africa, what Can be Done?*. London; New Jersey: Institute for African Alternatives; Zed Books, 1987.

Periodical

Cross, Peter. «British Attitudes to Sudanese Labour: The Foreign Office Records as Sources for Social History.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 24, no. 2, 1997.

Thesis

Taha, Abd al-Rahman al-Tayyib Ali. «The Sudanese Labor Movement: A Study of Labor Unionism in a Developing Society.» (Ph.D. Dissertation,University of California, Los Angles, 1970).

Document

Mustafa, Mohamed El Murtada. «The Sudanese Trade Unions and the State: Their Role in the Democratic Economic Reform and Development.» Editor Karl Wohlmuth (Sudan Economy Research Group, Discussion Paper; no. 29, University of Bremen, Bremen, October 1993).

الفصل الرابع

العرب وجنوب السودان: بين السلبيّة والغياب

عبد الوهّاب الأفندي

صُوِّر الصراع الذي دار في جنوب السودان في معظم الأدبيّات وملخّصات الأخبار على أنّه «صراع بين الشمال العربيّ المسلم والجنوب الإفريقيّ المسيحيّ». ولا نحتاج إلى أن نقول إنّ هذا كان دائمًا من قبيل التبسيط المُخلّ. لكن، إذا أردنا أن نلخّص الدور العربيّ تجاه أزمة جنوب السودان، يمكننا أن نقول إنّ العرب كانوا في الأغلب الأعمّ في حالة غياب تامّ عن الساحة. أمّا في الحالات النادرة التي كان للعرب فيها حضورٌ، فإنّ هذا الحضور كان سلبيًّا في مجمله.

كانت البداية من مصر، ومن هناك بدأت المشاكل ولم تنتهِ حتّى اليوم. كانت مصر هي الشريك الاسميّ في استعمار السودان، وباسمها سُيِّر جيش مصريّ بقيادة كتشنر، «سردار الجيش المصريّ»، كما كان يُلقَّب وقتها، لاستعادة السودان إلى سلطان مصر بعد أن انتزعته الثورة المهديّة من قبضتها في عام ١٨٨٥. لكن هبّة مصر التحرّرية في ثورة ١٩١٩ أعادت صوغ العلاقة في وادي النيل، حيث ألهمت تلك الانتفاضة النخبة السودانيّة الطامحة إلى التحرُّر، فرفعت شعار وحدة وادي النيل بالتوازي مع شعار التحرّر من الاستعمار. لكنّ هذا الأمر بدوره خلق انقسامًا بين النخبة الحديثة من جهة، والنخبة التقليديّة من رجال القبائل وزعماء الطوائف الدينيّة من جهة أخرى. فقد كانت النخبة التقليديّة لا تزال، من

جانب، تذكر بمرارة تجربتها مع قسوة الحكم المصريّ منذ أن غزا محمد علي السودان في عام ١٨٢١، وحتّى انتصار الثورة المهديّة في عام ١٨٨٥، إضافة إلى أنّها كانت تتوجّس من تطلّعات النخبة الحديثة التي نازعتها القيادة.

الطريف هو أنّ السلطات الاستعمارية البريطانيّة انحازت إلى النخبة التقليديّة، حيث استشعرت وإيّاها الخطر المشترك الذي مثّله النخبة الحديثة وتقاربها مع مصر، فأوعزت إلى أنصارها رفع شعار «السودان للسودانيين» مقابلًا ونقيضًا لشعار وحدة وادي النيل. ولعلّ هذه أوّل مرّة في التاريخ تتبنّى فيها سلطة استعماريّة شعار الدعوة إلى الاستقلال، وأوّل مرّة تعتبر فيها الحركة الوطنيّة هذا الشعار الاستقلاليّ مرادفًا للخيانة الوطنيّة. وقد تعمّق الانشقاق في أوساط النخبة السودانيّة مع فشل ثورة ١٩٢٤ التي تفجّرت انتفاضة شعبيّة لم تلبث أن شاركت فيها قطاعات من الجيش، وترسّخ بعدها عدم ثقة السلطة الاستعماريّة البريطانيّة في النخبة التي كانت إلى حدٍّ ما صنيعة المؤسّسات التي أنشأها الاستعمار[1].

على الرغم من كل هذا، وعلى الرغم من خيبة الأمل في النخبة المصريّة ومواقفها، فإنّ التيّار الداعم لوحدة وادي النيل ظلّ في صعود حتى اكتّسح أوّل انتخابات وطنيّة في عام ١٩٥٣. لكن حلم الوحدة مع مصر واجه عقبات كثيرة، بسبب تعقيدات الوضع السودانيّ من جهة، وتعقيدات الوضع في مصر من جهة أخرى. في السودان وقف الجنوبيون بقوّة ضدّ وحدة وادي النيل، وأيّدوا الاستقلال. وكان هذا بسبب التخوّف من أن تقوّي الوحدة مع مصر تيّار التعريب، وبسبب النفوذ البريطانيّ في الجنوب أيضًا. إضافة إلى ذلك فإنّ معارضة الحركة الاستقلاليّة بقيادة حزب الأمّة لمشروع الوحدة مع مصر اتّخذت منحًى مُقلقًا حينما تفجّرت أحداث عنف عند زيارة الرئيس المصريّ محمد نجيب للسودان في آذار/ مارس ١٩٥٤. وقد عمّق هذا الشعور لدى قادة الحركة الاتحاديّة بأنّ الوحدة

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنيّة في السودان، ١٩٠٠ - ١٩٦٩**، نقله من الإنكليزية هنري رياض، وليم رياض والجنيد علي عمر؛ راجعه نور الدين ساتي (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، [١٩٨٠]).

مع مصر قد لا تتحقّق إلّا على حساب السلم الأهليّ في السودان[٢].

الوضع في مصر تعقّد أيضًا بعد الثورة وصراعاتها، حيث كان لإبعاد محمد نجيب والصراع مع الإخوان أثرٌ سلبيّ في تطلّعات الوحدة مع مصر. استثمر الاستقلاليون هذه التطوّرات للتخويف من الدخول في وحدة مع بلد وقع تحت حكم عسكريّ غير مستقرّ، ما قد يتهدّد الحرّيّات الديمقراطيّة التي كان السودانيّون يتمتّعون بها وقتها[٣]. لكنّ ردّة الفعل الرسميّة المصريّة كانت حادّة، إذ شنّت الصحف المصريّة حملات عنيفة ضدّ رئيس الوزراء السودانيّ، إسماعيل الأزهري، وعومل معاملة غير كريمة حين زار مصر لحضور احتفالات الثورة في عام ١٩٥٣ إلى درجة أنّ عبد الناصر رفض مجرّد مصافحته[٤].

اتّخذت السياسة المصريّة، التي كان يتولّى إدارتها في تلك الحقبة الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة، منحًى عدائيًّا تجاه حكومة الأزهري، تمثّل من جهة في تأليب بعض عناصر الحزب ضدّه، ومن جهة أخرى في تكثيف الدعاية في الجنوب لصالح الوحدة. وقد أدّى شقّ الحزب إلى إسقاط حكومة الأزهري بعد ستّة أشهر فقط من إعلان الاستقلال بالإجماع عبر البرلمان (لا عبر استفتاء، كما نصّت اتفاقيّة الحكم الذاتيّ). لكنّ الحكومة الجديدة التي تزّعمها عبد الله خليل عن حزب الأمّة في ائتلاف مع الجناح المنشقّ من الحزب الوطنيّ الاتحاديّ (سُمِّي حزب الشعب الديمقراطيّ، وحظي بدعم طائفة الختمية) كانت موالية لبريطانيا، وأبعد من مصر من سابقتها. ومع تدهور الأوضاع في الجنوب، لام كثُرٌ من السياسيين السودانيين الدعاية المصرية في الجنوب على تدهور الأوضاع هناك، واعتبروا أنّها ساهمت في تفجّر الأوضاع في الإقليم. وقد عزا بعض

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٣) نوال عبد العزيز مهدي راضي، رياح الشمال: دراسة في العلاقات المصرية ـ السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة: المطبعة التجاريّة الحديثة، [١٩٨٥])، ص ٧٠ ـ ٧٣.

(٤) محمد علي صالح: «وثائق أميركية عن الأزهري (١٩): وأميركا،» و«وثائق أميركيّة عن الأزهري (٢٠): تمرّد الجنوب،» (الجالية السودانية الأميركية، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sacdo.com/web/forum/forum_posts.asp?TID=4039&PID=6525>.

أنصار الأزهري ظهور برقيّة مزيّفة باسم الرئيس الأزهري تدعو الإداريين في الجنوب إلى معاملة الجنوبيين بقسوة، إلى الاستخبارات المصرية، لكن من دون تقديم أدلّة على ذلك الاتهام[٥].

والمعروف أنّ التمرّد تفجّر واستمرّ في التفاعل لأسباب داخليّة تتعلّق بالمعالجات الخاطئة لأوضاع الجنوب، لكن الثابت كذلك أنّه لا الدول العربيّة، ولا الجامعة العربيّة قدّمت في السنوات الأولى أيّ مبادرة لمعالجة التمرّد سلمًا، أو أيّ دعم ذي بال للحكومة في المجال العسكريّ. لعلّ السبب في ذلك يرجع من جهة إلى أنّ الحكومة السودانيّة ظلّت في تلك الفترة تعامل الوضع في الجنوب باعتباره قضيّة داخليّة، كما أنّ حكومات ما قبل عام ١٩٦٩ كانت على علاقات طيّبة مع الغرب، حيث كانت تتمتّع بالدعم الاقتصاديّ والعسكريّ من أوروبا والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كانت علاقاتها مع المعسكر الشرقيّ طيّبة. فوق ذلك فإنّ الدول العربيّة لم تكن في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بتقديم دعم من أيّ نوع، بسبب إمكاناتها المحدودة، ومشاكلها الداخليّة والخارجيّة.

قام العامل العربيّ بدور غير مباشر في إذكاء الصراع عبر مسارين. من جهة قدّمت دول عربيّة عديدة الدعم للثورة الإريتريّة التي تفجّرت في عام ١٩٦١، كما دعمتها قوى سياسيّة سودانيّة من منطلق عروبيّ. وهذا بدوره أدّى إلى تقديم إثيوبيا الدعم إلى حركة التمرّد في الجنوب. كانت هناك دوافع أخرى للدول الإفريقيّة المجاورة الأخرى، وبخاصّة أوغندا والكونغو كنشاسا (زائير في ما بعد) لتقديم الدعم إلى التمرّد الذي كان يُصوَّر باعتباره دعمًا للأشقّاء الأفارقة ضدّ القمع العربيّ، ودعمًا للمسيحيّة ضدّ الاضطهاد الإسلاميّ. وقد تدخّلت الكنائس بقوّة كذلك في الصراع، بخاصّة بعد قرارات حكومة الفريق إبراهيم عبود طرد المنظّمات التبشيريّة والقساوسة الأجانب من الجنوب في عام ١٩٦٢. من هذا المنطلق أصبح كثُرٌ من الأفارقة يتعامل مع قضيّة الجنوب باعتبارها «فلسطين إفريقيا».

---

(٥) محمد سعيد محمد الحسن، **الصاغ صلاح سالم والسودان، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦** (الخرطوم: راشد للمؤتمرات والتسويق، ١٩٨٧).

لكن الدعم الإفريقيّ اقتصر في تلك الحقبة على إيواء النازحين وتقديم الدعم السياسيّ والمعنويّ للحركات السياسيّة الناطقة باسم الجنوبيين، إذ لم تكن لدى تلك الدول (في ما عدا إثيوبيا) موارد تكفي لتقديم دعم ذي بال. لكنّ الأمر تغيّر بعد دخول إسرائيل على الخطّ لدعم التمرّد وزعزعة استقرار دولة تعتبرها العمق الاستراتيجيّ لخصمها الأوّل مصر. وكانت هذه هي الناحية الثانية التي أدّى فيها العامل العربيّ دورًا غير مباشر في تأجيج الصراع، إذ كان الدعم الإسرائيليّ حاسمًا في تغلّب الجناح الذي يقوده الضابط جوزيف لاغو على بقيّة الفصائل، وتحوّل حركة «أنيانيا» التي كان يقودها إلى الحركة المهيمنة هناك[٦]. وكان أحد الكوادر الذين ابتعثهم لاغو للتدريب في إسرائيل شابًا يدعى جون قرنق، تدرّب وعاد برتبة ضابط، لكنّه وصل قبل أشهر من توقيع اتفاقيّة السلام عام ١٩٧٢، وعليه لم يشارك بفاعليّة في القتال[٧].

أولًا: العرب واتفاقيّة أديس أبابا

غياب العرب عن دعم مجهود السودان الحربيّ قابله غياب مماثل عن جهود السلام التي رعاها في مطلع السبعينيات كلٌّ من مجلس الكنائس العالميّ والإمبراطور هيلاسيلاسي الذي استضافت عاصمته أديس أبابا المفاوضات[٨]. لكن ظهر العرب بقوّة بعد توقيع الاتفاق بصفتهم مؤثّرًا سلبيًّا؛ إذ جاء اتفاق عام ١٩٧٢ بعد الانقلاب اليساريّ الفاشل ضدّ النميري في تموز/ يوليو ١٩٧١، وتحوّل النظام نحو الغرب والدول العربيّة المحافظة. كان هذا بدوره عاملًا في تسهيل اتفاق السلام. لكن الاتفاق، والتحوّل الذي صاحبه، خلقا توتّرات في داخل النظام، ومع حلفائه في مصر وسورية وليبيا، بخاصّة بعد أن انسحب السودان من مشاريع الوحدة التي كان الشركاء الآخرون، وعلى رأسهم ليبيا، يحثّون عليها، فقد تحفّظ الجنوبيون على أيّ مشاريع وحدة عربيّة. أدّى هذا إلى استقالة أو إقالة بعض وزراء الحكومة

---

(٦) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany, NY: State of New York University Press, 1987), pp. 23-75.

(٧) مقابلة أجريت مع الفريق جوزيف لاغو، لندن، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

(٨) Abel Alier, *Southern Sudan: Too many Agreements Dishonoured*; Sudan Studies Series; no. 13 (Exeter: Ithaca Press, 1990).

العروبيين، وتدهور العلاقات مع ليبيا. وقد كانت هذه هي الفترة التي طالب فيها العقيد القذّافي أوّل مرّة بفصل الجنوب في أثناء زيارة له إلى مدينة واو، إذا كان استمرار وحدة السودان يعوق الوحدة العربيّة.

نتيجة هذه التوتّرات، تحوّلت قاعدة المعارضة السودانيّة لنظام النميري من إثيوبيا والسعودية حيث استُضيفت في أثناء حقبة النظام اليساريّة، إلى ليبيا حيث عُسكِرت المعارضة ودُرِّب المنتسبون إليها وسُلِّحوا وحُضِّروا للمحاولة الانقلابيّة التي جرت في تموز/ يوليو ١٩٧٦، لكنّها فشلت. أدّى هذا بدوره إلى دخول الصراع بين ليبيا والسودان إلى مراحل جديدة من التصعيد، على الرغم من نجاح صفقة «المصالحة الوطنيّة» بين الحكومة السودانيّة والمعارضة (بوساطة رجال أعمال سعوديين وسودانيين) في عام ١٩٧٧ وعودة المعارضين من ليبيا. لكن الصراع مع ليبيا تعقّد وتصاعد، بخاصّة بعد اصطفاف نظام النميري مع مصر عقب اتفاقيّات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، وموالاته الكاملة للولايات المتحدة والمعسكر الغربيّ، في مقابل انحياز ليبيا إلى المعسكر الشرقيّ. أدّى هذا بدوره إلى دخول هذه الأطراف في لعبة الحرب الباردة وتحالفاتها المعقّدة.

نتجت من هذا استضافة السودان عناصر من المعارضة الليبيّة المدعومة من أميركا، بالمشاركة مع دولة تشاد التي استضافت العناصر المسلّحة من تلك المعارضة. تطوّر ذلك إلى انغماس الطرفين في الحرب الأهليّة في تشاد، حيث دعمت ليبيا حكومة جوكوني عويدي، بينما انحاز السودان ومعه مصر إلى حركة المعارضة بقيادة حسين حبري المدعوم من أميركا وفرنسا خلال أعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. وقد بذر هذا الاصطفاف بذور تفجّر أزمة دارفور التي لا تزال البلاد تعاني تداعياتها.

من جهة أخرى ظهر في تلك الحقبة نفسها اصطفاف آخر بين حكومات ليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبيّ عُرف بمحور طرابلس ـ أديس أبابا ـ عدن. وقد كان السودان هو العدوّ المشترك لدولتين على الأقلّ من دول هذا المحور، بخاصّة أنّ أديس أبابا ظلّت تتهم السودان بدعم المعارضة المسلّحة في إريتريا والتيغراي ومناطق أخرى. وكان السودان في تحالف كذلك مع الصومال الذي كان يدعم المعارضة في جنوب إثيوبيا.

ثانيًا: العرب وعودة التمرّد عام ١٩٨٣

كان لهذه المواجهة دورٌ حاسمٌ في المسار الذي اتخذه التمرّد الذي اندلع في أيار/ مايو ١٩٨٣، والذي سرعان ما تطوّر من تمرّد عسكريّ محدود إلى ثورة شاملة تدعو، لا إلى استقلال الجنوب فحسب، بل إلى إعادة صوغ السودان ككلّ. ويعود هذا أوّلًا إلى احتضان إثيوبيا لحركة التمرّد التي عُرفت في ما بعد بالحركة الشعبيّة لتحرير السودان، وذلك على حساب الحركات الانفصاليّة المنافسة، وعلى رأسها حركة أنيانيا ٢. يعود هذا، من ناحية أخرى، إلى أنّ إثيوبيا كانت تواجه بدورها حركات انفصاليّة في التيغراي وإريتريا والأوجادين، ولم يكن في مصلحتها أن تدعم حركة انفصاليّة في دولة مجاورة. لهذا أصرّت إثيوبيا على تبنّي الحركة شعارات وحدويّة، وعلى أن تقوم بتصفية الحركات الانفصاليّة المنافسة، وهو ما تمّ بالفعل. ونتيجة ذلك تبنّت الحركة الشعبيّة برنامجًا يساريّ التوجّه، بقيادة العقيد جون قرنق الذي وقع اختيار إثيوبيا عليه زعيمًا للحركة الجديدة(٩).

لكنّ العامل الحاسم في صعود الحركة الشعبيّة وانتصارها على خصومها كان التمويل الليبيّ السخيّ الذي مكّنها من تسليح نفسها وتمويل عمليّاتها العسكريّة والسياسيّة. ولعلّها مفارقة كبرى أن تكون إسرائيل قد أدّت الدور الحاسم في دعم الحركة الانفصاليّة في الستينيات، وتمكين حركة أنيانيا الانفصاليّة من الصعود والهيمنة على الساحة العسكريّة، ثمّ تأتي ليبيا، أكثر الدول العربيّة راديكاليّة، لتؤدي دورًا مماثلًا في الثمانينيات.

لم يمكّن الدعم الليبيّ السخيّ والعاجل للحركة الشعبيّة من الانتصار على خصومها فقط، بل أعطاها القدرة على تحقيق سلسلة من الانتصارات على الجيش السودانيّ الذي كان يعاني ضعف التمويل والتسليح ونقص الإمدادات، ويجد صعوبة كبيرة في الحفاظ على مواقعه المعزولة والمتباعدة. وقد تعمّقت الأزمة لأنّ عددًا متزايدًا من ضبّاط الجيش وجنوده الجنوبيين كانوا ينحازون بنسب متزايدة إلى حركة التمرّد. وفي أحيان كثيرة

---

(٩) M. W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga, eds., *Civil War in the Sudan* (London; New York: British Academic Press, 1993), pp. 117-141.

لم تكن حركة التمرّد تحتاج إلى مهاجمة المواقع الحكوميّة للاستيلاء عليها، بل كان الضبّاط الجنوبيون في الحاميات الحكوميّة يتمرّدون ويقومون باعتقال أو قتل زملائهم الشماليين، ومن ثمّ إعلان الانضمام إلى حركة التمرّد.

كان السودان يواجه في تلك الحقبة أزمات اقتصاديّة متلاحقة بدأت منذ منتصف السبعينيات تحت تأثير الطفرة النفطيّة، وبسبب تخبّط السياسات الاقتصاديّة أيضًا، التي بدأت بسياسات اشتراكيّة راديكاليّة في مطلع السبعينيات، ثمّ عادت باتجاه رأسماليّ خلال أقلّ من عامين. ونتيجة ذلك زاد اعتماد البلاد على المعونات الأجنبيّة، حيث أصبح القُطر الذي يحصل على أكبر قدر من الدعم الأميركيّ من بين دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما كان يعتمد كذلك على دعم بعض الدول العربيّة الخليجيّة. ومع اشتعال الحرب في الجنوب وإعلان النميري سنّ تشريعات إسلاميّة، تقلّص الدعم بصورة كبيرة من كلّ تلك المصادر كوسيلة ضغط على النظام. وكان هذا عاملًا مباشرًا في الاحتجاجات التي تفجّرت في آذار/ مارس ١٩٨٥، وأدّت إلى سقوط نظام النميري في الشهر التالي.

لكنّ الحركة الشعبيّة لم تعترف بالنظام الجديد، ولا بحكومة الصادق المهدي التي وصلت إلى الحكم بعد انتخابات عام ١٩٨٦، بل واصلت حربها بلا هوادة على الجيش السودانيّ في وقت لم تكن فيه الحكومة تُواجه أزمة ماليّة فقط، بل كذلك حظرًا على توريد السلاح من معظم الدول الغربيّة. في هذه الظروف، كانت الحكومة تعتمد، من أجل تجنّب الانهيار الكامل، على دعم مباشر من الأسلحة والذخائر والمشتقّات النفطيّة من دول عربيّة، من بينها بعض دول الخليج والعراق والأردن وليبيا (وهي مفارقة لها دلالاتها، حيث إنّ ليبيا أعلنت بعد سقوط النميري مباشرة إيقاف الدعم للحركة الشعبيّة وتقديم الدعم إلى الحكومة السودانيّة)[١٠].

خلق هذا الاعتماد المتزايد على المحيط العربيّ تعقيدات داخليّة

(١٠) Peter Woodward, ed., *Sudan after Nimeiri*, Routledge/SOAS Contemporary Politics and Culture in the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1991), p. 212.

وخارجيّة متلازمة، لأنّ القادة العرب كانت لديهم مشكلتان مع السودان، الأولى هي أنّه يريد أن يكون النظام الديمقراطيّ الوحيد في المنطقة، في وقت كانت فيه الدول العربيّة تقاوم الضغوط المحلّيّة والخارجيّة للتحوّل نحو الديمقراطيّة. وكان الرأي السائد هو أنّ نجاح التجربة الديمقراطيّة في السودان قد يصبح «مُعديًا»، ويضرّ باستقرار الأنظمة الأوتوقراطيّة القائمة. وإذا لم يكن هذا كافيًا فقد شهد السودان كذلك صعود الحركة الإسلاميّة فيه، وهو وضع تعقّد بإعلان النميري التشريعات الإسلاميّة، وتحوّلها إلى مجال تنازع بين القوى السياسيّة المختلفة. فمن جهة كانت حركة التمرّد تصرّ على إلغاء التشريعات الإسلاميّة واتفاقيّات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا باعتبارها أحد أهمّ شروط وقف إطلاق النار، وتؤيّدها في هذا أغلبية القوى السياسيّة. لكن الإسلاميين نجحوا في تعبئة الشارع ضدّ إلغاء القوانين، ما أدّى إلى جمود الأوضاع. وكانت الأنظمة العربيّة ترى في صعود الحركة الإسلاميّة والتعبئة حول الشريعة الإسلاميّة مُهدِّدًا آخر من مهدّدات الاستقرار في المنطقة.

تفاعلت هذه المواقف وتُرجمت في ضغوط متعدّدة الاتجاهات على حكومة الصادق المهدي، كان من مظاهرها تقليص المعونات الغربيّة، إلى درجة أنّ السودان أصبح يدفع للولايات المتحدة من أقساط وفوائد الديون أكثر مما كان يتلقّى منها من معونات[11]. وبالقدر نفسه تقلّصت الإمدادات العسكريّة والنفطيّة، بحيث إنّ مخزون الجيش من الذخيرة عند سقوط حكومة الصادق المهدي في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ لم يكن يكفي لمعركة واحدة. وقد اتّخذت الضغوط طابعًا مباشرًا عندما قام وزير الدفاع وقتها، الفريق عبد الماجد حامد خليل، بجولة في مطلع عام ١٩٨٩، شملت أربع دول عربيّة، طلبًا لدعم عاجل، وعاد خالي الوفاض بعد أن أحجم الداعمون عن تقديم معونات إلى حكومة احتلّت الجبهة الإسلاميّة القوميّة فيها موقعًا متنفّذًا. عندها قدّم خليل استقالته، واستفزّ الوضع الجيش الذي قدّم في شباط/ فبراير ١٩٨٩ مذكّرة حادّة اللهجة إلى الحكومة طالبها فيها بأن تحسم

(١١) G. Norman Anderson, ***Sudan in Crisis: The Failure of Democracy*** (Gainesville: Univeristy Press of Florida, 1991), pp. 195-197.

خيارها، إمّا باتجاه اتّخاذ خطوات جادّة لتحقيق السلام، أو بتزويد الجيش بما يلزم لمواصلة الحرب[١٢].

بعد تردّد طويل، انحاز المهدي إلى الخيار الأوّل، وتعهّد بتنفيذ الاتفاق الذي كان شريكه السابق في الاتفاق السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحاديّ الديمقراطيّ، قد عقده مع العقيد جون قرنق في أديس أبابا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وشمل اتخاذ خطوات لوقف إطلاق النار، مقابل إلغاء معاهدات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا، وتجميد تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميّة، وعقد مؤتمر دستوريّ لمناقشة مستقبل البلاد السياسيّ. لكن الجبهة القوميّة الإسلاميّة رفضت هذا التوجّه، وامتنعت عن الانضمام إلى الحكومة التي شُكّلت على أساسه، ثمّ قامت في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ بالانقلاب على الحكومة، وإلغاء ذلك الاتفاق.

ثالثًا: عهد الإنقاذ وذيول حرب الخليج

رحّبت الأوساط العربيّة، وبخاصّة مصر والسعودية، بالانقلاب الجديد، خصوصًا أنّ استخبارات تلك الدول كانت تحرّض وتخطّط لانقلاب مماثل ينقذها من شرور الديمقراطيّة وخطر الإسلاميين معًا. لكن هذه الأوساط نفسها صُدمت صدمة عميقة حينما علمت أنّها استجارت من الرمضاء بالنار، وأنّ الإسلاميين هم الذين استولوا على السلطة منفردين لأوّل مرّة في دولة عربيّة، بعد أن كانوا مجرّد شركاء ثانويين في الحكم، فبدأت تتحفّظ على النظام الجديد. تصادف قيام النظام العسكريّ الجديد الذي سمّى نفسه «ثورة الإنقاذ الوطنيّ» كذلك مع تحوّلات دوليّة مُزلزِلة، من أبرزها انهيار المعسكر الشرقيّ، والزلزال الذي ضرب النظام العربيّ مع غزو العراق للكويت، ودخول القوّات الأجنبيّة بكثافة إلى قلب المنطقة العربيّة، ثمّ «اتفاق أوسلو» وقيام السلطة الفلسطينيّة، وبدء عهد الهرولة العربيّة باتجاه إسرائيل.

---

(١٢) حسن الحاج علي أحمد، «الانقلابات العسكرية في السودان: الأسباب والدوافع،» (ورقة بحثية، مركز التنوير المعرفي، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=88>.

كان النظام السودانيّ الجديد يسبح عكس التيّار إزاء كلّ هذه التطوّرات، بعيدًا من الديمقراطيّة الليبراليّة التي أصبحت العقيدة السائدة مع «نهاية التاريخ»، بحسب فرانسيس فوكوياما، كما عارضت التدخل الأميركيّ في حرب الكويت، وسعت إلى إسقاط الأنظمة المدعومة غربيًّا، أو المسكوت عنها في كلّ من تشاد وإثيوبيا، كما عارضت التدخّل الأميركيّ في الصومال. في الوقت نفسه اتُّهم النظام بإيواء معارضين إسلاميين لحكومات مصر والجزائر والسعودية (من أبرزهم أسامة بن لادن)، والسعي إلى زعزعة استقرار المنطقة.

وإذا كانت سياسة النظام قد تغيّرت باتجاه الراديكاليّة فإنّ أوضاعه الاقتصاديّة وحاجته إلى الدعم من الخارج لم تتغيّر، بل زادت بعد أن قُطعت المعونات الغربيّة، وتضاءلت المعونات العربيّة، ثمّ انقطعت بعد موقف السودان في حرب الخليج. وكان النظام العراقيّ هو الوحيد الذي استمرّ في تقديم الدعم العسكريّ للسودان بعد انقلاب عام ١٩٨٩، بينما قدّمت بعض الدول الخليجيّة دعمًا اقتصاديًّا متواضعًا. وقد انقطع دعم العراق بعد الحصار الذي بدأ عليه منذ آب/ أغسطس ١٩٩٠، بينما أوقفت الدول الخليجيّة الأخرى كلّ دعم. بل إنّ الحكومة اتهمت كلًّا من السعودية والكويت في ما بعد بتقديم أسلحة ودعم ماليّ لحركة التمرّد الجنوبيّة، وهو اتهام لم تُقدّم عليه دلائل، لكنّه يشير إلى مدى التدهور الذي بلغته العلاقات. وبينما تلقّت الحكومة دعمًا محدودًا من ليبيا، ودعمًا أقلّ من إيران، إلّا أنّ مصدر دعمها الأساس كان من الصين التي أصبحت مصدر التسليح الأوّل، ومصدر معظم الاستثمارات الأجنبيّة.

زادت الأمور تعقيدًا حين اتُّهم النظام السودانيّ بإيواء المجموعة التي حاولت اغتيال الرئيس المصريّ حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، فتدهورت العلاقات بشدّة مع مصر، وتحوّلت الاستخبارات المصريّة إلى دور أكثر نشاطًا في دعم المعارضة المسلّحة للنظام بعد أن كانت تكتفي بدعم المعارضة السياسيّة. لكنّ هذا الموقف المصري تحوّل إلى ما يُشبه الحياد مع منتصف عام ١٩٩٧، بخاصّة بعد أن أوشك تصعيد المعارضة المسلّحة بدعم مباشر من دول الجوار الإفريقيّ (أوغندا،

وإثيوبيا، وإريتريا) ودعم غير مباشر من واشنطن، أنّ يؤدّي إلى إسقاط النظام. أدركت مصر وقتها أنّ إسقاط النظام تحت هذه الظروف قد يعني الفقدان الكامل لنفوذ مصر في السودان لصالح الدول المجاورة. وقد تحوّل هذا الحياد إلى دعم إيجابيّ بعد الانشقاق الذي أطاح الشيخ حسن الترابي الذي كان يرئس البرلمان والحزب الحاكم وقتها. وكان هذا التحوّل إيذانًا بزوال التوتّر الذي ساد علاقات السودان بالدول العربيّة الأهمّ.

رابعًا: العرب وجهود السلام

تزامنت عودة المياه إلى مجاريها في العلاقات العربيّة ـ السودانيّة بدءًا من مطلع عام ٢٠٠٠ مع تحسّن نسبيّ في العلاقات السودانيّة الأميركيّة، حيث شهد مطلع عام ٢٠٠٠ بداية تعاون استخباري سودانيّ ـ أميركيّ جادّ. واطّرد ذلك التحسّن مع وصول الرئيس جورج بوش الابن إلى الحكم في نهاية ذلك العام. والمفارقة هي أنّ هذا التعاون تطوّر ولم يتراجع بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث شهد ذلك الشهر إسقاط العقوبات التي كان مجلس الأمن قد فرضها على البلاد في عام ١٩٩٦ على خلفيّة عدم تسليم المطلوبين في محاولة اغتيال مبارك، كما شهد الشهر نفسه تعيين السناتور جون دانفورث مبعوثًا للرئيس بوش إلى السودان، حيث ساهم بفاعليّة في جهود السلام، ونجح في أوّل اختراق كبير حين توسّط لإبرام اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة.

شهدت تلك الفترة كذلك تحوّل السودان إلى دولة مصدّرة للنفط مع نهاية عام ١٩٩٩، وبالتالي لم تعد البلاد بالحاجة الملحّة نفسها إلى الدعم العربيّ لمجهودها الحربيّ. لكنّها كانت بحاجة إلى دعم عربيّ لجهود السلام، وهو دعم لم يتحقّق. وكانت جهود السلام قد انطلقت منذ اندلاع الحرب، وكان أوّل من حاول التوسّط هو رجل الأعمال البريطانيّ تايني رولاند، في أواخر عهد النميري. خلال فترة الحكم الانتقاليّ وحكومة الصادق المهدي كانت الحركة الشعبيّة ترفض بإصرار التفاوض مع الحكومات، لكنّها دخلت في مفاوضات مباشرة مع القوى السياسيّة. إلّا أنّ الحركة قبلت أوّل مرّة التفاوض مع حكومة الإنقاذ في آب/أغسطس ١٩٨٩ في أديس أبابا بغير وساطة، ثمّ في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر من

العام نفسه، بوساطة الرئيس الأميركيّ الأسبق جيمي كارتر. في عام ١٩٩١ عرض الرئيس النيجيريّ إبراهيم بابانجيدا (رئيس منظّمة الوحدة الإفريقيّة وقتها) وساطته، وقَبِلها الطرفان، حيث عُقدت جولتا مفاوضات في أبوجا في أيار/ مايو ١٩٩٢ وأيار/ مايو ١٩٩٣، من دون نتيجة حاسمة. ومع نهاية عام ١٩٩٣ تولّت الوساطة المنظّمة الحكوميّة للجفاف والتنمية (تُعرف اختصارًا بـ «الإيغاد»، وتتكوّن من السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وإريتريا والصومال وجيبوتي)، وظلّ الأمر كذلك حتّى أُبرِمَ اتفاق السلام في كينيا عام ٢٠٠٥.

أدّت الدول الغربيّة الأبرز دورًا مهمًّا في هذه العمليّة، حيث كان لدبلوماسيي تلك الدول، بخاصّة الولايات المتحدة والنرويج وبريطانيا وإيطاليا، حضورٌ قويّ في مفاوضات السلام، وكانت تتولّى تمويلها. وفي عام ١٩٩٤ أُنشئت مجموعة باسم «أصدقاء الإيغاد»، بقيادة هولندا، وعضوية الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والنرويج وإيطاليا. وفي عام ١٩٩٦ غيّرت المجموعة اسمها إلى «منبر شركاء الإيغاد»، وتوسّعت لتضمّ عشرين دولة، من بينها روسيا، بينما كانت مصر البلد العربيّ الوحيد فيها[١٣].

حضور العرب الباهت كان هو الطابع نفسه في التعامل مع قضيّة دارفور، مقابل التعامل الإيجابيّ المتقدّم للاتحاد الإفريقيّ الذي سارع منذ عام ٢٠٠٤ إلى تبنّي مبادرات وقف إطلاق النار، ومفاوضات السلام، ثمّ إرسال قوّات حفظ السلام. الاستثناء كان قطر التي تحرّكت في عام ٢٠٠٨ لتتبنّى مفاوضات السلام؛ لكن على الرغم من أنها حرصت على أن تكون مبادرتها باسم الجامعة العربيّة حتى لا تتكرّر إشكالات مبادرة لبنان، إلّا أنّ التنافس العربيّ كان أحد أهم المعوّقات التي واجهت هذه المبادرة، حيث قامت كلٌّ من مصر وليبيا باحتضان الحركات الرافضة لمسار الدوحة، وسعت إلى طرح نفسها بديلًا لغير سبب سوى رفضها أن يُنسب الفضل إلى الدوحة في تحقيق السلام في دارفور.

---

(١٣) Abdelwahab El-Affendi, «The Impasse in the Igad Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Peacemaking?,» *African Affairs*, vol. 100, no. 401 (2001), pp. 581-599.

سعى العرب عقب اتفاقيّة نيفاشا إلى المساهمة في جهود إعمار الجنوب، وشاركت بعض الدول العربيّة في اجتماعات المانحين. وكانت الكويت من قبل سبّاقة في جهود التنمية في الجنوب، ابتداءً من اتفاقيّة أديس أبابا في عام ١٩٧٢، وقد سارعت بعد الاتفاقيّة الأخيرة في ابتدار بعض المشاريع التنموية في الجنوب. وهذه تحديدًا مساحة يمكن أن يكون دور العرب فيها حاسمًا، لأنّ تحدّي الحفاظ على وحدة السودان كان يعتمد على قيام مشاريع تنمويّة ذات عائد ملموس خلال الفترة الانتقاليّة، بخاصّة المشاريع التي تربط شمال السودان وجنوبه عبر الطرق والمطارات والسكك الحديديّة والنقل النهريّ. لكن العمل في هذا المجال تعثّر ممّا عطّل دور «مردود السلام» وثماره الملموسة. وقد كان السبب هو إحجام الدول المانحة عن الوفاء بوعودها في مؤتمر أوسلو عام ٢٠٠٥، وذلك لتحفّظاتها حول أزمة دارفور واستمرار الحظر الذي فرضته بعض الدول على السودان. وفي هذا المقام كان على الدول العربيّة التدخّل بقوّة لسدّ الفجوة التي نتجت من هذا الإحجام، لأنّ للدول العربيّة مصلحةً راجحةً في الحفاظ على وحدة السودان واستقراره. وإذا كانت هناك أعذار للتلكؤ في المساهمة في جهود إحلال السلام، فإنّ أضعف الإيمان كان الحفاظ على السلام الذي تحقّق بجهود الآخرين.

خاتمة: حضور عربيّ مثل الغياب... أو أسوأ

من كلّ ما سبق يظهر بوضوح أنّ الدور العربيّ في التعامل مع أزمة الجنوب كان في الأغلب الأعم يتلخّص في غياب شبه تامّ عن الساحة. أمّا في اللحظات النادرة التي كان فيها حضور عربيّ، مثل دور مصر في فترة ما قبل الاستقلال وليبيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ودول تحالف الكويت ومصر في التسعينيات، فإنّ الدور كان سلبيًّا، ساهم في تأجيج الصراع وتعميق الأزمة. وفي هذا المجال تغلّب التوجّه قصير النظر لتصفية الحسابات مع أنظمة الحكم في الخرطوم على التفكير الاستراتيجيّ الذي يراعي المصلحة العربيّة الأكبر. وليس في هذا جديد.

عندما تأتي التحرّكات العربيّة الإيجابيّة، مثل القمّة التي عُقدت في الخرطوم بين مصر وليبيا والسودان (في حضور الرئيس الموريتانيّ) في

النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإنّها تأتي متأخّرة، حيث لم يكن قد بقي للاستفتاء في الجنوب سوى أسبوعين، بينما اتضح للجميع أنّ الجنوبيين قد حسموا أمرهم نحو خيار الانفصال. الشيء نفسه يُمكن أن يُقال عن الجهود التنموية التي بذلتها الكويت ودول عربيّة أخرى، فقد جاءت متأخّرة، وعلى مستوى أقلّ بكثير من المطلوب.

وإذا كانت هناك دروس مستفادة من التعامل العربيّ مع أزمة الجنوب، فإنّها تؤكّد ضرورة تعميق الوعي المبكر بالأبعاد المعقّدة للأزمات التي تُواجه الدول العربيّة، والتعامل العقلانيّ بعيد النظر مع هذه الأزمات بدلًا من التعاطي معها من منظور قُطريّ ضيّق، أو منظور مصلحة نظام الحكم الأضيق. في هذا المجال، تحتاج الدول العربيّة منفردة ومجتمعة (عبر الجامعة العربيّة) إلى إنشاء مراكز دراسات ذات مصداقية توفّر لصنّاع القرار المعلومات والبدائل المطروحة للتعامل مع الأزمة. إضافة إلى ذلك تحتاج الدول العربيّة إلى تقوية أُطُر العمل المشترك ومؤسّسات الجامعة العربيّة للتعامل مع هذه الأزمات بفاعليّة. كما يمكن للجامعة العربيّة أن تستفيد من تجارب بعض المنظّمات الإقليميّة الأخرى مثل الاتحاد الإفريقيّ ومنظّمة «الإيغاد» التي طوّرت مؤسّسات للأمن والسلم، وتبنّت مبادرات متعدّدة الأبعاد للتعامل مع أزمات السودان والصومال (وكلاهما عضو في الجامعة العربيّة أيضًا)، إضافة إلى دول أخرى في غرب إفريقيا وشرقها وجنوبها.

التحدي الماثل الآن هو منع تفتّت ما بقي من السودان، وتجدّد الحرب بين الشمال والجنوب، وتعرّض دولة الجنوب الجديدة للفشل والانهيار. وهذا يتطلّب تغييرًا جوهريًّا في أسلوب العمل العربيّ المُتّبع حتى الآن، وبداية تحرّك جدّي على كلّ المستويات للتعامل مع ذيول هذه الأزمة، وذلك بإنشاء لجنة متابعة من الجامعة العربيّة تكون بقيادة إحدى الدول العربيّة القادرة على تخصيص الوقت والجهد والموارد اللازمة لمتابعة أوضاع شطرَي السودان والتعامل مع التطوّرات المُتوقّعة والطارئة بصورة تفاعليّة.

المراجع

١ ـ العربية

بشير، محمد عمر. **تاريخ الحركة الوطنيّة في السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٦٩**. نقله من الإنكليزية هنري رياض، وليم رياض والجنيد علي عمر؛ راجعه نور الدين ساتي. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، [١٩٨٠].

الحسن، محمد سعيد محمد. **الصاغ صلاح سالم والسودان، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦**. الخرطوم: راشد للمؤتمرات والتسويق، ١٩٨٧.

راضي، نوال عبد العزيز مهدي. **رياح الشمال: دراسة في العلاقات المصرية ـ السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر**. القاهرة: المطبعة التجاريّة الحديثة، [١٩٨٥].

٢ ـ الأجنبية

Books

Alier, Abel. *Southern Sudan: Too many Agreements Dishonoured.* Exeter: Ithaca Press, 1990. (Sudan Studies Series; no. 13)

Anderson, G. Norman. *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy*. Gainesville: Univeristy Press of Florida, 1991.

Daly, M. W. and Ahmad Alawad Sikainga (eds.). *Civil War in the Sudan*. London; New York: British Academic Press, 1993.

Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985*. Albany, NY: State of New York University Press, 1987.

Woodward, Peter (ed.). *Sudan after Nimeiri*. London; New York: Routledge, 1991. (Routledge/SOAS Contemporary Politics and Culture in the Middle East Series).

Periodical

El-Affendi, Abdelwahab. «The Impasse in the Igad Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Peacemaking?.» *African Affairs*: vol. 100, no. 401, 2001.

القسم الثاني

التأثيـرات الخارجية

الفصل الخامس

الموقف الأميركيّ من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخطّطات

أماني الطويل

مقدمة

تنهض مقاربة هذه الدراسة الفكريّة على اعتبار أنّ المخطّطات والمصالح الخارجيّة لن تجد مُناخًا صالحًا لتحقيقها إلّا في ضوء أزمات ومشكلات محلّيّة داخليّة لم يُتَصَدَّ لها بروح قوميّة شاملة تسعى للصالح الوطنيّ العامّ، لا لصالح نُخَب محدودة، وتستجيب للتحدّيات تحت مظلّة من حكم رشيد تتوافر له شروط التداول، والشفافية أيًّا كانت الأُطُر السياسيّة المنظّمة لهذه العمليّة أو مسمّياتها.

في هذا السياق لا يمكن دراسة وتحليل السياسات الأميركيّة إزاء السودان من دون التعرّض لبيئة التفاعل بين الطرفين خلال العقدين المنصرمين اللذين حاز فيهما السودان مكانة متقدّمة من الاهتمام والتركيز الأميركيّ. ويمكن القول إنّ عام ١٩٨٩ شهد حدثين مهمّين شكّلا الجذر الأساسيّ للّحظة الراهنة التي نرى فيها تقسيم السودان بين شمال وجنوب، ونتوقّع فيها ميلاد دويلات صغيرة في محيطه الجغرافيّ، وتغييرًا أساسيًّا في البيئة الجيوسياسيّة المحيطة به.

أمّا الحدثان فهما وصول الجبهة القوميّة الإسلاميّة إلى السلطة في

السودان في أوّل تجربة من نوعها لحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربيّة، بينما كان الحدث الآخر سقوط جدار برلين بما يعنيه ذلك من انتهاء الحرب الباردة وتحوّلات النظام الدوليّ التي سمحت بقيادة الولايات المتحدة للعالم.

كانت الخرطوم تبدأ تجربة قُطر القاعدة لمشروع إسلامي أممي بقيادة حسن الترابي، وتنتمي أيديولوجيًّا إلى مفردات عالم يغرب، حيث سلطة الدولة القوميّة قائمة ولم تنهش منها مفاهيم العولمة بعد، وتنطلق من تكوين، طبقًا لتعريفات ومفاهيم العلوم السياسيّة، هو ما قبل الدولة، لم يكتمل فيه الاندماج الوطني بين بنيه، إذ لم يتّفقوا على قسمات هويّة مشتركة، ولا توافقوا على عقد اجتماعيّ من أيّ نوع، حيث ورث نظام الإنقاذ الوطنيّ في السودان حربًا أهليّة ممتدّة إلى ما قبل إعلان الاستقلال الوطني السوداني ذاته عام ١٩٥٦، ومجاعات مُهلكة في دارفور لم يعترف بها أيّ نظام سياسيّ سابق عليه، وسعى هو أيضًا إلى إخفائها في كردفان[١]، إضافة إلى تصنيفه من جانب البنك الدوليّ، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، دولةً غير مؤهّلة للاقتراض وغير متعاونة[٢].

أدّى أسلوب وصول الجبهة القوميّة الإسلاميّة إلى الحكم في السودان عبر انقلاب عسكريّ دورًا مركزيًّا في طبيعة أدائه السياسيّ، خصوصًا في الفترة الأولى من حكمه للتمكين على حساب باقي المكوّنات السياسيّة السودانيّة، فحُظرت الأحزاب السياسيّة والمجالس المنتخَبة للنقابات المهنيّة، وعاشت العاصمة حظرًا للتجوال الليلي لسنوات، والأهم أنّ تطبيقات الشريعة الإسلاميّة لم تُنفّذ إلّا على المستضعفين، كما عُطّلت لضرورات سياسيّة[٣].

بشكل عام، تجاهلت حكومة الإنقاذ عولمة المفاهيم المتعلّقة باحترام

---

(١) المحبوب عبد السلام، الحركة الإسلامية السودانيّة، دائرة الضوء ـ خيوط الظلام: تأملات في العشرية الأولي لعهد الأنقاذ (القاهرة: دار مدارك، ٢٠١٠).

(٢) نجلاء مرعي، «السياسة الأميركيّة تجاه السودان، ١٩٨٩م ـ ٢٠٠٠م،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقيّة، ٢٠٠٦)، ص ١٨٠.

(٣) مصطفى البطل، «إدارة البلدان في فكر جماعة الإخوان،» الأحداث (السودانية)، ١٠/٧/٢٠١١.

حقوق الإنسان المتضمّنة الاعتراف بالتنوّع الإنسانيّ في السياقات العرقيّة والثقافيّة والدينيّة، إضافة إلى تجاهل الدور المتنامي للميديا بأنواعها كلها، ومنظّمات المجتمع المدنيّ وطبيعة تأثيرها في صورة الدول والزعماء السياسيين حول العالم.

في المقابل بدأت الولايات المتحدة تتقدّم لتدشين قواعد بنائها الإمبراطوريّ، وتعولم القِيَم والمعايير السياسيّة المتعلّقة بالحكم الرشيد من تداول للسلطة والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان، وقد وُظِّفت هذه القِيَم الرفيعة لصالح المشروع الأميركيّ للهيمنة، كما جرت عسكرتها، وهو الأمر الذي أسفر عن رسم خرائط جديدة لمنطقتنا ذات تكاليف باهظة على المستويين الاستراتيجيّ والإنسانيّ.

في هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى تكشّف نتائج هذا التفاعل بين الولايات المتحدة الأميركيّة والسودان من خلال تناول عدد من المحاور من بينها ملامح مشروع الجبهة القوميّة الإسلاميّة وطبيعة تفاعله الإقليميّ والدوليّ، والاستراتيجيّات الأميركيّة العالميّة المؤسَّسة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وعمليّة السلام الأميركيّة في السودان بما انطوت عليه من مناهج للتجزئة والتفتيت.

أوّلًا: النظام السياسي الإسلامي في السودان هيمنة الترابي (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩)

حصلت الجبهة القوميّة الإسلاميّة في السودان على السلطة بموجب انقلاب عسكريّ في حزيران/يونيو ١٩٨٩، وتركّزت ملامح الخطاب السياسيّ على مفردات أساسيّة تتمحور حول مشروع حضاريّ إسلاميّ يُعيد بناء الإنسان السودانيّ الصالح. وقد وقع هذا المشروع في عدد من الأخطاء الاستراتيجية:

الأول، حسم هويّة السودان في إطار العروبة والإسلام من دون إطلاق حوار وطنيّ في هذا الشأن، وهو الأمر الذي قاد إلى قراءة خاطئة لمشكلة الاندماج الوطنيّ في السودان، فاعتُمدت آليّة الحسم العسكريّ ضدّ المناوئين للوسط النيلي، بدوافع التهميش الاقتصاديّ والسياسيّ في جنوب السودان

وغربه. وبذلك انخرط في صراعات مسلّحة في الجنوب والغرب، ساهمت في استنزاف المشروع اقتصاديًّا، وانخرط في مفاوضات للسلم ذات طابع مراوغ إجمالًا، وفتح بذلك البوّابات المناسبة للتدخّل الخارجيّ وتدويل الصراعات الداخليّة.

الثاني، استبعاد خيار التداول السلميّ للسلطة عبر آليّة الانتخابات النزيهة، وكذلك اعتبار كلّ المكوّنات السياسيّة السودانيّة غير مؤهّلة للقيام بمهام ممارسة السلطة، فخرجت الأحزاب السياسيّة لتكوّن تحالفًا معارضًا من الخارج (التجمّع الديمقراطيّ)، وشهد السودان هجرة للعقول غير مسبوقة ربّما في تاريخه. وذلك كلّه مع وجود ديناميّات داخليّة للنظام غامضة وملتبسة.

الثالث، غياب الموقف النظريّ في شأن سياسات التنمية الاقتصاديّة ومناهجها، على نحوٍ مماثل لمعظم حركات الإسلام السياسيّ، وكنتيجة حتميّة انصاع النظام السودانيّ إلى خُطَط التكيّف الهيكليّ والخصخصة للاقتصاد المطروحة من جانب كلٍّ من البنك وصندوق النقد الدوليّين، حيث اتُخذت هذه الخطوة بلا جدول زمنيّ، فأُعلن عن هذه الخطّة في شباط/ فبراير ١٩٩٢[٤]، وقامت الحكومة ببرنامج خصخصة قاسٍ استفادت منه بشكل أساسيّ النُّخَب المسيطرة، وانسحبت بذلك من تقديم الخدمات الأساسيّة في الصحّة والتعليم والبُنى التحتيّة. من هنا تزايدت الفئات الاجتماعيّة المهمّشة في أنحاء السودان.

الرابع، السعي نحو دور إقليميّ يدعم فصائل الإسلام السياسيّ في دول الجوار عبر آليّة المؤتمر القوميّ الإسلاميّ، فدعمت الخرطوم حزب الجهاد الإسلاميّ الإريتريّ، وحزب الاتحاد الصوماليّ الذي يطالب إثيوبيا بإقليم الأوجادين، كما استضيف زعيم القاعدة أسامة بن لادن بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦، وتورّطت في إيواء عناصر من الجماعة الإسلاميّة المصريّة، حاولوا اغتيال الرئيس المصريّ حسني مبارك في حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

تفاعلت مجمل العناصر السابقة لتصنع طبيعة موازين القوى الحاكمة

---

(٤) مرعي، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

للنظام السودانيّ خلال التسعينيات من القرن المنصرم، وهي التي لم تكن في صالحه بالتأكيد. لكنّه لم يدرك ذلك، وقدّم نفسه مُناطحًا للولايات المتحدة الأميركيّة بشعارات شعبويّة يمكن أن تجذب العامّة، لكنّها لا تصنع نصرهم ضدّ مشروعات ما بعد الإمبرياليّة، التي كانت أداتها الأساسيّة مشروع العولمة.

ثانيًا: المشروطيّات الأميركيّة للتعاون مع السودان

انعكاسًا لتيّار العولمة، اتّجهت السياسات الغربيّة عمومًا والأميركيّة خصوصًا خلال ولاية الرئيس الأميركيّ بيل كلينتون (١٩٩٣ ـ ٢٠٠١) إلى وضع شروط لبرامج المساعدات الأميركيّة للدول الإفريقيّة. تتضمّن هذه الشروط مكوّنات الحكم الرشيد المرتبطة بالتغيير السلميّ للسلطة وضمان تداولها عبر انتخابات نزيهة، إضافة إلى سياسات التكيّف الهيكليّ المؤدّية إلى الانخراط في السوق العالميّة وتحرير السلع والخدمات، وبطبيعة الحال استنكفت هذه المشروطيات أسلوب حصول جبهة الإنقاذ على السلطة في السودان، ويمكن القول إنّ لحظة التعارف والاكتشاف المباشر بين كلّ من واشنطن والخرطوم تبلورت في حدَثين: **الأوّل**، الإقدام على إعدام أحد عمّال الإغاثة الأميركيين في عام ١٩٩٢ممن عملوا في مناطق معسكرات الجنوبيين، حيث أُدين بالتجسّس لصالح الحركة الشعبيّة[٥]، أمّا **الحدث الثاني** فهو إقدام حسن الترابي على تقديم مشروعه الإسلاميّ إلى العالم في كلّ من واشنطن ولندن وكندا في النصف الأوّل من عام ١٩٩٢.

حصل هذا في رحلة قال خلالها في لندن إنّ الإسلام ضدّ الدولة القوميّة، وفي واشنطن أشار إلى أنّ حرب الخليج الأولى قد استنهضت الرابطة الإسلاميّة، وبدا بذلك مناوئًا للتحالف الدوليّ المتضمّن دولًا عربيّة في الحرب على العراق، وشدّد على ضرورة الإنجاز الكامل لمشروع العالم الإسلاميّ مُعتبرًا إيّاه الطريق الوحيدة إلى النهضة، وهي معانٍ كرّرها أمام لجنة إفريقيا في مجلس النوّاب الأميركيّ.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

على أنّ تصنيف المشروع الإسلاميّ السودانيّ بالمعطيات التي طرحها الترابي والممارسات الماثلة لنظامه على الأرض ساهمت في بلورة موقف الخارجيّة الأميركيّة من النظام السودانيّ، ووصفه في عام ١٩٩٢[٦] بأنّه «ممارسة لإرهاب الدولة»؛ في وقت كانت فيه منطقة شرق إفريقيا تحتلّ وزنًا نسبيًّا أعلى من الاهتمام الأميركيّ مقارنة بباقي المناطق الإفريقيّة التي أخضعتها لمشروطيات الدمقرطة والتكيّف الهيكليّ، وذلك بتفاعل عاملين:

الأوّل، الأهميّة الاستراتيجيّة لهذه المنطقة في ما يتعلّق بإطلالها على البحر الأحمر، الناقل البحريّ للنفط الخليجيّ، وطبيعة المهدّدات الأمنيّة الناتجة من انهيار الدولة في الصومال.

الثاني، أنّ إفريقيا تحتلّ بؤرة اهتمام الأميركيين من أصل إفريقيّ (Afro American) باعتبارها القارّة الأمّ، وذلك لاعتبارات متعلّقة بمظالم نُظُم التمييز العنصريّ التي عانوها في الولايات المتحدة ذاتها، ووجود ما يعتقدون أنّها مسؤوليّات أخلاقيّة في شأن مكافحة التمييز العنصريّ في إفريقيا، وتعزيز فرص التنمية لسكّانها.

يملك هؤلاء جماعات ضغط ومصالح مؤثّرة في تفاعلات النظام السياسيّ الأميركيّ، حيث يزيد عمر بعض منها على القرن الكامل، ونشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الجمعيّة الوطنيّة للارتقاء بالملوّنين التي تأسّست في عام ١٩٠٩، وتضمّ في عضويّتها حوالى مليوني مواطن أميركيّ، ومنظّمة دعم العمل الإفريقيّ، المؤسّسة في عام ١٩٥٣، وجمعيّة البرلمانيين السود التي تضمّ أعضاء مجلسَي النوّاب والشيوخ من الأميركيين الأفارقة[٧].

ومع اتضاح هويّة نظام الإنقاذ الإسلاميّة في مطلع التسعينيات وطبيعة

---

(٦) روبرت كولينز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال؛ مراجعة حلمي شعراوي (القاهرة: المركز القومي للترجمة؛ دار العين للنشر، ٢٠١٠)، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٧) «Chairman Kerry Introduces Bipartisan Legislation on Sudan,» (United States Senate Committee on Foreign Relation, 12 October 2010), on the Web: <http://foreign.senate.gov/press/chair/release/?id=202a7a65-89c3-4754-9a05-65d9e985ebd5>.

مشروعه الإقليميّ المهدّد لحلفاء الولايات المتحدة، إضافة إلى فشل محاولة الرئيس الأميركي جيمي كارتر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ في بدء مفاوضات سلام بين شمال السودان وجنوبه، لإنهاء الحرب الأهليّة، ومع وجود موروث تاريخيّ[٨] من التمييز العنصريّ، مارسه العرب ضدّ الأفارقة، استطاع جون قرنق، زعيم الحركة الشعبيّة في جنوب السودان، توظيف مُجمل هذه المُعطيات ليضمن دعمًا أميركيًا متزايدًا لحركته، خصوصًا أنّ نظام الإنقاذ عقد اتفاقًا، يُعرف بالناصر، في عام ١٩٩١، مع المتمرّدين عليه من القبائل الرئيسة المنافسة لقبيلة الدينكا، وهما رياك مشار من النوير، ولام أكول من الشلك، حيث وعدت «الإنقاذ» في اتفاق الناصر بحقّ تقرير المصير للجنوبيين، لكنّها تراجعت عنه ولم توافق على إقراره في مفاوضات أبوجا التي بدأت تحت رعاية الرئيس النيجيريّ إبراهيم بابانجيدا في أيار/مايو ١٩٩٢.

في هذا السياق، نجحت الحركة الشعبيّة في إحداث تطوّر كيفيّ في طبيعة العلاقات الأميركيّة ـ السودانيّة، حيث تحوّلت واشنطن إلى لاعب أساسيّ في التفاعلات الشماليّة ـ الجنوبيّة على صعيد مفاوضات السلام، وعلى صعيد التفاعلات بين حكومة الإنقاذ ومعارضيها أيضًا، ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عقدت لجنة إفريقيا في الكونغرس الأميركيّ مؤتمرًا تحت عنوان «السودان الحرب المنسيّة»، وهو المؤتمر الذي ساهم في إنهاء الانشقاقات على قرنق، وتوحيد القيادة الجنوبيّة تحت زعامته، وقد بلور هذا المؤتمر إعلان واشنطن الذي كان أهم نقاطه توسيع الاعتراف بحقّ تقرير المصير لا في منطقة جنوب السودان فقط، بل امتدت إلى ما سُمّي باقي المناطق المهمّشة في جبال النوبة والأنقسنا، وهي التي نجح قرنق في ضمّها إلى عباءة الحركة الشعبية، في وقت كان يحظى فيه بدعم التجمّع الديمقراطيّ المعارض من التكوينات الحزبيّة الشماليّة.

النتائج المباشرة لهذا التطوّر كانت استحداث آليّة إقليميّة برعاية دوليّة لإنهاء الحرب بين الشمال والجنوب، وقد كانت «منظّمة التنمية ومكافحة

---

(٨) الخطاب الافتتاحيّ لأعمال القمّة العربيّة الإفريقيّة، سرت، ليبيا، ٩ ـ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

التصحّر في شرق إفريقيا ـ إيغاد» هي الآليّة العاملة في هذا المجال حتّى منتصف التسعينيات على الأُسُس والمبادئ نفسها لإعلان واشنطن المرفوضة من جانب حكومة الرئيس البشير.

أدّت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك إلى وضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب من جانب مجلس الأمن الدوليّ[٩]، وهي الخطوة التي أتبعها الرئيس كلينتون[١٠]، بفرض عقوبات اقتصاديّة على السودان، تضمّنت حظرًا على تصدير التقنيات إليها، وكذا تجميد أرصدة بلغت ٤ ملايين دولار، ومنع استيراد الصمغ العربيّ الذي تعتمد عليه سوق النفط العالمية بنسبة ٧٠ في المئة.

أدّت العُزلة الدوليّة، وتصاعد الضغوط الأميركيّة على النظام السودانيّ، إلى دعم المعارضة السودانيّة وتمويلها المباشر[١١]، وكذلك أدّى الإطار الإقليميّ المعادي للخرطوم دورًا أساسيًّا في بلورة التوجّهات السودانيّة في الاتجاه شرقًا نحو آسيا، وبالفعل نجح هذا الخيار في تحويل السودان إلى دولة منتجة ومصدّرة للنفط بحلول عام ١٩٩٩، وذلك بمساعدة مباشرة من الصين[١٢].

ثالثًا: أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاسها على العلاقات الأميركيّة ـ السودانيّة

قامت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدور مركزي في إعادة هيكلة الاستراتيجيّات الأميركيّة المرتبطة بالأمن القوميّ الأميركيّ، وقد تبلورت في ثلاثة محدّدات، هي الحرب على الإرهاب، وتطوير مستوى الاعتماد الأميركيّ على النفط الإفريقيّ، وإعاقة تقدّم

---

(٩) Security Council, S\RES-1044-1054-1996.

(١٠) Congressional Record Sentye, «The Emergency Economic Powers Act,» Nov. 4, 1997.

(١١) أعلنت مادلين أولبرايت، زيرة الخارجية الأميركية السابقة، خلال جولة إفريقيّة في دول حوض النيل عن دعم المعارضة السودانيّة الشماليّة بـ٣ ملايين دولار، كما سُلّم مقرّ السفارة السودانيّة في أسمرا إلى المعارضة السودانيّة.

(١٢) مجدي صبحي، «النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان،» السياسة الدولية، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢).

الصين في إفريقيا بشكل عام، وفي السودان على وجه أخصّ.

صاحب هذا التطوّر الاستراتيجيّ عددٌ من المتغيّرات المؤثّرة في الساحة الداخليّة السودانيّة، وكذا في سياق النطاق الإقليميّ، فسودانيًّا وقع انقسام في صفوف النخبة الحاكمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهو ما يُعرف في الأدبيّات السودانيّة بالمفاصلة بين قطبَي الحكم: الرئيس عمر البشير وحسن الترابي. وكان لهذه المفاصلة ما بعدها من تغيير في توجّهات النظام السودانيّ وعلاقاته الإقليميّة والدوليّة، وفي سياق موازٍ برز توازن الضعف بين النظام السودانيّ ومعارضيه شمالًا وجنوبًا، فلم يحسم أيّ من الأطراف الصراع لصالحه، وإقليميًّا اندلعت الحرب الإثيوبيّة ـ الإريتريّة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠)، وهو ما أنتج إعادة ترتيب للتحالفات الإقليميّة في شرق إفريقيا لصالح النظام السودانيّ.

وفي ضوء محدّدات الاستراتيجية الأميركيّة الجديدة، تبلورت السياسات الأميركيّة إزاء السودان في المحاور الآتية:

١ ـ الاستفادة من الخبرات السودانيّة بتنظيم القاعدة

شكّلت حوادث الاعتداء على سفارتَي الولايات المتحدة الأميركيّة في كلٍّ من تنزانيا وكينيا في نهاية التسعينيات إنذارًا للولايات المتحدة الأميركيّة لنوع التفاعلات الجارية في شرق إفريقيا، ومدى مسؤوليّة النظام السياسيّ السودانيّ عن هذه التفاعلات، وأقدمت في هذا السياق على قصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان على اعتبار أنّه منتج لأسلحة كيماويّة، وهو ما لم يقم أيّ دليل عليه، كما لم تثبت صحته.

ساهمت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في أن تتحوّل السودان إلى هدف استخباريّ أميركيّ، في ضوء أنّ المؤتمر القوميّ الإسلاميّ في الخرطوم أدّى خلال التسعينيات، من المنظور الأميركيّ، دور الرافعة الأساسيّة لتنظيم القاعدة، الذي أُعلن عن تدشينه من أفغانستان عام ١٩٩٨، بعد مغادرة بن لادن السودان في عام ١٩٩٦.

في هذا السياق، عُقد اجتماع لسفراء مجموعة الدول الإفريقيّة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ طالبت فيه الإدارة الأميركيّة بتعاون الحكومات في

عمليّة محاربة الإرهاب، وأعلنت السودان تعاونًا في هذا المجال، وبالفعل قدّمت خدمات هائلة كشفت بعض ملامحها صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، نقلًا عن مسؤولين في جهاز الاستخبارات الأميركيّ، تقول فيه إنّ مستوى التعاون وصل حدّ العمليّات المشتركة في دول عربيّة[١٣].

٢ ـ الإسراع في عمليّة السلام بين الشمال والجنوب

استقرّ التقدير الأميركيّ على أنّ الصراعات المسلّحة في إفريقيا تشكّل بيئة مثاليّة لفتح مجالات العمل أمام تنظيم القاعدة، وفي هذا السياق قُبلت توصيات من لجنة الحرّيّات الدينيّة الأميركيّة بتعيين مبعوث أميركيّ إلى السودان، وهو ما يفسّر أن يكون المبعوث الأوّل، جون دانفورث، قسًّا، يقدّم تقريرًا عن كيفيّة حلّ مشكلة الحرب الأهليّة، مع التوصية بالضغط على الحكومة[١٤].

في سياق موازٍ أنجز مركز الدراسات الاستراتيجية الدوليّة (CSIS) في واشنطن دراسة موّلها معهد السلام الأميركيّ في شأن سلام السودان، ساهم فيها بشكل رئيس المفكّر السوداني الجنوبيّ فرانسيس دينق.

يمكن ملاحظة أنّ منهج التعامل الأميركيّ في السياقين كان يركّز على التجزئة والتفتيت، وقد قدّم مبادرات مهمّة في هذا السياق من تقاسم للثروة والسلطة، إلى تجزئة الحلول ما بين جنوب السودان والمناطق المتاخمة. ويبدو أنّ هذا المنهج كان مطلوبًا في ذاته لإنجاح المحدّد الثالث من الاستراتيجية الأميركيّة، وهو الحصول على النفط طبقًا لتوصية من مجلس الطاقة الأميركيّ الذي أوصى في تقرير حديث تحت عنوان «مبادرة سياسة النفط الإفريقي» (African Oil Policy Initiative) بأنّه من المطلوب رفع مستوى الاستهلاك الأميركيّ من النفط ليصل إلى ٢٥ في المئة من حجم الإنتاج اليوميّ بحلول عام ٢٠١٥، أي ما يساوى ٥ ملايين برميل يوميًا. وتحقيق

---

(١٣) Greg Miller and Josh Meyer, «U.S. Relies on Sudan Despite Condemning it,» *Los Angeles Times*, 11/6/2007, on the Web: <http://articles.latimes.com/2007/jun/11/world/fg-ussudan11>.

(١٤) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.uscirf.gov\index.php?option_content&view=article&id=814>.

هذا الهدف يتطلّب التعامل مع سلطات محلّيّة مجزّأة ومُرتهنة إرادتها السياسيّة لشركات النفط.

يمكن القول إنّ التطبيقات الأميركيّة لهذه الاستراتيجيّات قد تجلّت في تطوّرين هما: اتفاقيّة نيفاشا للسلام المعقودة بين شمال السودان وجنوبه، والمُوقَّعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ والسياسات الأميركيّة في أزمة دارفور، وهي التطبيقات التي ساهمت في تغيير شكل السودان وأحدثت انقلابًا في البيئة الجيوسياسيّة في منطقة وسط إفريقيا وشرقها.

وإذا كانت نيفاشا إنجازًا للفاعل الرسميّ، أي الحكومات الأميركيّة والأوروبيّة وطرفَي الصراع السودانيّ، فإنّ أزمة دارفور قد استحدثت فاعلًا غير رسميّ، وهو منظّمات المجتمع المدنيّ التي ساهمت، في تقديري، في تحويل موقف الإدارة الأميركيّة من فكرة دعم وحدة السودان حتى نهاية عام ٢٠٠٨ إلى الضغط من أجل استفتاء مفضٍ إلى انفصال جنوب السودان عن شماله. ومن المُتوقَّع أن تستكمل أدوارها أيضًا نحو إقرار تقرير مصيرٍ لدارفور مفضٍ إلى انفصال. وفي السياق التالي نعرض تفاصيل التطبيقات الأميركيّة لمنهج التجزئة.

رابعًا: اتفاقيّة نيفاشا وطبيعة الدور الأميركيّ

أدّت اتفاقيّة السلام الشامل المعروفة باتفاقيّة نيفاشا دورًا حاكمًا في تغيير الأُطُر الدستوريّة والقانونيّة للدولة السودانيّة من حيث الاعتراف بالتنوّع السودانيّ وإدارته طبقًا لهذه الاتفاقيّة وتغيير نمط الحكم لينطوي على حكم ديمقراطيّ، وفتح المجال أمام تغيير حدود الدولة في استفتاء لتقرير المصير للشعب السودانيّ في الجنوب عُقد عام ٢٠١١.

تطلّبت هذه الاتفاقيّة تغيير الدستور القوميّ للبلاد، واستحداث حكومة جنوب السودان خلال الفترة الانتقاليّة لتكون لها مُطلق السيادة على الولايات الجنوبية من حيث انسحاب القوّات المسلّحة السودانيّة واحتواؤه ترتيبات متعلّقة باقتسام الثروة بين الشمال والجنوب.

وفي ما يتعلّق بآليات التحوّل الديمقراطيّ، فإنّ الاتفاقيّة حدّدت أساليب التحوّل عبر إجراء تعداد سكّاني شامل في ما لا يتجاوز السنة الثانية من

الفترة الانتقاليّة، وإجراء انتخابات مُراقَبَة دوليًّا في نهاية السنة الثالثة[15].

على الرغم من أنّ هذه الاتفاقيّة قد نجحت في إنهاء أطول حرب في إفريقيا، إلّا أنّها قد تجاوزت حقائق على الأرض متعلّقة بأنّ طرفَي الاتفاقيّة لا يمثّلان إجمالي المعادلة السياسيّة في السودان، لا في الشمال وفي الجنوب. كما يؤخذ على هذه الاتفاقيّة الالتباس والغموض في مفاصل مهمّة، منها ما يتعلّق بمستقبل منطقة أبيي الغنيّة بالنفط، وتدشين أساليب غير مطروقة في المنطقة، مثل المشورة الشعبيّة لحسم مصائر المناطق المُتاخمة للجنوب، كما أدّى المخطّط التاريخيّ الغربيّ بأفرقة السودان[16]، ووجود داعم للحركة الشعبيّة في أوساط اليمين الأميركيّ على أُسُس من الانحياز الدينيّ، دورًا أساسيًّا في حصول الجنوب على نصيب في سلطة الشمال، يتجاوز حجم مطالباته التاريخيّة[17].

إزاء هذه السلبيّات الأساسيّة في اتفاقيّة نيفاشا، اعتُمد على أمرين: **الأوّل**، آليّة الانتخابات لتمكين القوى السياسيّة المهمّشة من التمثيل في الاتفاقيّة، وإعادة ترتيب المعادلة السياسيّة، والثاني اعتماد منهج الدمج الوظيفيّ بين الشمال والجنوب في محاولة تأسيس وحدة طبقًا لاختيار طوعيّ قد يُقدم عليه الجنوبيون في استفتاء تقرير المصير عام ٢٠١١[18].

شهدت الفترة الانتقاليّة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١ صراعًا للإرادات السياسيّة بين الشمال والجنوب، كما خلقت أزمة دارفور وطبيعة التدخّل الدوليّ فيها استقطابات سياسيّة جديدة، فجرى تجاوز الاتفاقيّة وأُطُرها القانونيّة الممثّلة في عقد إحصاء سكّانيّ نزيه ممثّل للأعراق جميعهم في مناطقها، وإقامة انتخابات نزيهة.

يمكن القول إنّ صراع الإرادات السياسيّة في سياق حكومة الوحدة

---

(١٥) نصوص اتفاقية السلام الشامل، نيروبي، كينيا، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ص ١٩.

(١٦) أماني الطويل، «العلاقات المصريّة السودانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣).

(١٧) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، التعددية وتسوية النزاعات في السودان (نيفاشا نموذجًا) (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٣٣٤ ـ ٣٤٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

الوطنيّة السودانيّة نتج من عوامل عدّة، منها أنّ الأطراف الشماليّة شعرت بالخديعة من الجانب الأميركيّ الذي حثّ الشماليين على تقديم تنازلات على مائدة المفاوضات الجنوبيّة، مقابل تهدئة أزمة دارفور المندلعة عام ٢٠٠٣.

كما أدّت أزمة دارفور وتداعياتها من استحداث آليّة المحكمة الجنائيّة الدوليّة إلى اختلال موازين القوى الداخليّة بين طرفَي حكومة الوحدة الوطنيّة، وتمتّع الجنوبيين بوزن نسبيّ أعلى، لكنّ الإشكاليّة التي برزت هي وجود مصلحة جنوبيّة توافق عليها الجانب الأميركيّ في استمرار حزب المؤتمر الوطنيّ على الرغم من ضعفه شريكًا خلال الفترة الانتقاليّة المقرّرة بستّ سنوات، باعتباره الطرف الموقِّع على اتفاقيّة نيفاشا، وأنّ هذه الاتفاقيّة لن تكون مُلزمة ـ في ضوء الخبرة التاريخيّة ـ لأيّ من الأطراف الشماليّة الأخرى المستبعدة منها.

في هذا السياق جرى القبول والاعتراف بإحصاء سكّانيّ، وانتخابات برلمانيّة ورئاسيّة لا ترقَ إلى المعايير الدوليّة، وكلا التطورين لم يُعقد في موعده المضروب في الاتفاقيّة.

وأخيرًا، تبقى أهمّ نتائج اتفاقيّة نيفاشا، وما أسّسته من مناهج التجزئة وترتيبات اقتسام الثروة والسلطة، هي اندلاع مطالبات جهويّة وعرقيّة في شرق السودان وغربه، حيث نصّت الاتفاقيّة أن تحوز الحركة الشعبيّة السلطة المُطلقة في الجنوب، ثمّ ٢٨ في المئة من سلطات الحكم في الشمال، فيما يحوز حزب المؤتمر الوطني نسبة ٥٢ في المئة من السلطة في الشمال، وتُوزَّع باقي النسبة على باقي القوى في الشمال والجنوب بنسبة ١٤ في المئة، و٦ في المئة على التوالي، وطبقًا لهذا الترتيب وجدت الأحزاب التاريخيّة السودانيّة نفسها ممثَّلة بنسب لا تتوافق مع آخر انتخابات ديمقراطيّة جرت في السودان، كما بدت مناطق شرق السودان وغربه غير حائزة لأيّ مكاسب من هذه الاتفاقيّة، وقد هُمِّشت بالكامل(١٩).

(١٩) محاضرة للصادق المهدي رئيس الوزراء السودانيّ الأسبق ورئيس حزب الأمّة، في مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٨/٦/١٠.

إجمالًا يمكن النظر إلى اتفاقيّة نيفاشا باعتبارها أنهت حربًا أهليّة ممتدة، وخلقت سلامًا قد يكون موقّتًا طبقًا للتفاعلات الراهنة، لكنّها في المقابل خلقت حالة من التوتّر السياسيّ والاجتماعيّ بتجاوزها المُعطيات الواقعيّة في السودان، والإمكانات المُتاحة في مصالحة شاملة يمكن أن تنتج أُطُرًا دستوريّة وقانونيّة أكثر تماسكًا وقدرة على الاستمرار طبقًا للنماذج المطبّقة في العديد من دول العالم الثالث، التي أُنجزت بمعزل عن المخطّطات الأميركيّة في التجزئة، ونضرب أمثلة بجنوب إفريقيا، والهند، وماليزيا.

خامسًا: التفاعل السوداني ـ الأميركي في أزمة دارفور

اندلعت أزمة دارفور بتفاعل عدد من العوامل الداخليّة، منها صراع على السلطة نشأ في الخرطوم ناتج من الانقسام الذي جرى في صفوف الإنقاذ السودانيّة عام ١٩٩٩ في إطار تنظيمها الأمّ «الجبهة القوميّة الإسلاميّة». إضافة إلى التهميش التنمويّ التاريخيّ في إقليم دارفور تحت مظلّة اتساع ظاهرة الجفاف وما تخلّفه من صراعات على موارد المياه بين نمطي الإنتاج الزراعيّ والرعويّ، والمعالجات المحلّيّة أيضًا لهذه الأزمة من جانب حزب المؤتمر الوطنيّ، التي ارتكزت على توسيع حجم العمليّات العسكريّة ضدّ التمرّد الدارفوري، وإهمال الحلول القوميّة للأزمة، وهي معاجلة أنتجت تطوّرين أساسيّن:

الأوّل، أزمة إنسانيّة ممتدة إلى حوالى مليونين من البشر هجروا قراهم وهربوا إلى معسكرات للاجئين داخل السودان وخارجه على مدى السبع سنوات الماضية، إضافة إلى ممارسات خارج القانون من قتل غير متّفق على حجمه، وإحراق على مستوى واسع للقرى.

الثاني، تدخّل دولّي مستند إلى مبدأ أقرّته الأمم المتحدة وهو التدخّل لأسباب إنسانيّة (Humanitarian Intervention) كان فيه اللاعب الأميركيّ أبرز اللاعبين بأدوات رسميّة وغير رسميّة، ولعلّ قول الرئيس بيل كلينتون أمام اجتماع الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩: «على الدول ألّا تعتقد أنّ سيادتها الوطنيّة ستمنع المجتمع الدوليّ من وقف الانتهاكات

الصارخة لحقوق الإنسان»[٢٠]، مؤشّرٌ على طبيعة السياسات الأميركيّة في هذا السياق.

١ ـ الفاعل الرسمي الغربي في أزمة دارفور

شكّلت الكارثة الإنسانيّة في دارفور التي بدأت معالمها بالوضوح مع مطلع عام ٢٠٠٤ معطيات مناسبة للسياسات الدوليّة المتّجهة نحو اعتماد منهج التدخّل لأسباب إنسانيّة، وهي السياسات التي حظيت بدفع ودعم أميركيّ. وكانت محصّلة هذا المنهج إصدار مجلس الأمن الدوليّ ١١ قرارًا في شأن السودان خلال عشرة أشهر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وحتّى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥[٢١]، بينما حافظت على معدّل مرّتين سنويًّا خلال الأعوام التالية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وهي القرارات التي اعتمدت آليّات الضغوط والتلويح بالعقوبات، ثمّ محاكمة قائمة المُتّهمين أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة.

اعتمدت هذه القرارات على إحلال القوّات الأمميّة محل قوّات الاتحاد الإفريقيّ في عام ٢٠٠٧، بعد أن حُجِّمت قدرات الأفارقة بالامتناع الدوليّ عن تمويل اتحادهم فلم يتجاوز التمويل الأميركيّ له حاجز الـ ٤٠ مليون دولار في عامي أزمة دارفور (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)، كما تقاعس الأوروبيون الذين كانوا قد وعدوا بتمويل الاتحاد بـ ٨٠ مليون يورو[٢٢].

ساهم في تحقيق هذا النجاح تزامن الحملة الانتخابيّة للرئيس بوش الابن عام ٢٠٠٤ مع تكوين تحالف «أنقِذوا دارفور» (Save Darfur)، حيث وُظِّفت أزمة دارفور ورقة انتخابيّة في إطار الحملة المستهدفة الحصول على أصوات الأميركيّين من أصل إفريقيّ، وذلك بإعلان تعهّدات بمناصرة الدارفوريين من القارّة الأمّ، حتى لو تطلّب الأمر الحلّ العسكريّ، وهو منهج نجده مستمرًّا في الحملات الانتخابيّة الأميركيّة اللاحقة، حيث أصدر

---

(٢٠) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/documents/charter/>, pp. 265-267.

(٢١) قرارات مجلس الأمن الأرقام: ١٥٤٧، ١٥٥٦، ١٥٦٤، ١٥٧٤، ١٥٨٥، ١٥٨٨، ١٥٩٠، ١٥٩١، و١٥٩٣.

(٢٢) *Middle East* (London), 18/3/2004.

المرشّحون الثلاثة عن الحزبين الجمهوريّ والديمقراطيّ (أوباما وماكين وكلينتون) تعهّدات بالمعنى نفسه في أثناء حملتهم الانتخابيّة عام ٢٠٠٨[٢٣].

في هذه الأجواء سقطت التفاهمات بين الخرطوم والأمم المتحدة، التي أُبرمتْ في مطلع تموز/ يوليو ٢٠٠٤، حيث تعهّدت السودان بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد التي استخدمتها الحكومة السودانيّة في مرحلة مبكرة في العمليّات العسكرية في دارفور، وتقديم المتورّطين من عناصر هذه الميليشيات إلى المحاكمات المحلّيّة خلال ٩٠ يومًا، إضافة إلى تسهيل العمل الإغاثيّ والإنسانيّ.

سقوط هذه التفاهمات فتح الطريق أمام تصاعد الضغوط ضدّ السودان إلى حدّ التلويح بورقة التدخّل العسكريّ الخارجيّ في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٤ في القرار ١٥٥٦ لمجلس الأمن، الذي تسبّب بانقسام المجلس، حيث وصل الرافضون لإقرار عقوبات على السودان إلى سبع دول[٢٤]، وكانت المحصّلة عدم إقرار العقوبات، لكن التهديد بفرضها في غضون ثلاثين يومًا إن لم تقم حكومة السودان بإنهاء «الفظاعات» في إقليم دارفور والوفاء بالتزاماتها في نزع أسلحة ميليشيا الجنجويد واعتقال قادتهم وأقرانهم «الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات وتقديمهم إلى العدالة»[٢٥].

وقد تبنّى قرارا مجلس الأمن ١٥٩١ و١٥٩٣ الصادران في نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٥ اتجاهات الإدارة الأميركيّة والكونغرس في فرض وصاية دوليّة على السودان بحظر الطيران الحكوميّ على دارفور إلّا بإذن من الأمم المتحدة، وتقديم ٥١ من المشتبه بقيامهم بالتحريض، أو ممارسة جرائم ضدّ الإنسانيّة في دارفور إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي[٢٦].

على أنّ التطوّر الأهم في قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس

---

(٢٣) *Al Hayat*, (London), 29/5/2008.

(٢٤) *Al Hayat* (London), 20/7/2004.

(٢٥) نصّ قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٦.

(٢٦) Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies, *The Arab Strategic Report* ([Cairo]: The Centre, 2005-2006), pp. 21-39.

الأمن الدوليّ، هو صدورها بالاعتماد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يبيح استخدام القوّة العسكريّة ابتداءً من القرار ١٥٦٤[٢٧].

خاتمة هذا التوجّه التصاعديّ من جانب المجتمع الدولي إزاء أزمة دارفور كان القرار ١٧٠٦ الصادر في ١٣ تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، الذي سعى إلى حفظ الأمن والسلم الدوليّين في دارفور، لكن عبر قرار استبدال قوّات الاتحاد الإفريقيّ في دارفور بقوّات أمميّة تصل إلى ١٧٣٠٠ عنصر عسكريّ، إضافة إلى ٣٣٠٠ عنصر شرطة، وهو القرار الذي بُنيَ على مزاعم عدم قدرة الاتّحاد الإفريقيّ على حفظ الأمن في دارفور، في وقت جرى فيه التوافق الغربيّ على عدم تمويل الاتحاد الإفريقيّ ليستطيع القيام بمهامه الملحّة في دارفور على الرغم من وجود وعود من جانب كلٍّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في شأن تمويل قوّات الاتحاد الإفريقيّ.

مارست الولايات المتحدة ضغوطًا هائلة لبلورة القرار ١٧٠٦ الذي جاء انتهاكًا صارخًا لسيادة الدولة السودانيّة، بخاصّة في الفقرة الثامنة التي أعطت لقوّات الأمم المتحدة ولاية على الشرطة والقضاء السودانيين، وذلك بالنصّ على إعادة هيكلة جهاز الشرطة وضمان استقلال القضاء بمساعدة أطراف خارجيّة[٢٨].

في المقابل رفضت السودان هذا القرار جملة وتفصيلًا[٢٩]، بتقدير أنّ المنظّمة الأممية لن تستطيع إدخال القوّات الدوليّة إلى أراضيها من دون موافقة منها، وأنّ لواشنطن أيضًا هدفًا استراتيجيًّا يتبنّاه تيّار اليمين المحافظ، وهو السعي إلى تغيير النظام في الخرطوم الذي يُعلن مرجعيّة إسلاميّة لنظام حكمه.

نتيجة الرفض السودانيّ المدعوم بفريق من المجتمع الدوليّ، تعطّل وجود قوّات للأمم المتحدة لمدّة عام تقريبًا، لكنّ تصعيد الضغط الأميركيّ

---

(٢٧) قرار مجلس الأمن الرقم S/RES/1564.

(٢٨) قرار مجلس الأمن الرقم S/RES/1706/2006، والموقع الإلكتروني: <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/484/62/PDF/N0648462.pdf?OpenElement>.

(٢٩) أقسم الرئيس السوداني أكثر من مرّة على عدم دخول القوّات الأمميّة إلى دارفور.

نحو نشر قوّات أممية في دارفور، مع وجود علاقات مباشرة لها مع الفصائل المسلّحة، إضافة إلى فشل الحكومة السودانيّة في خلق إجماع قوميّ من أطراف المعادلة السياسيّة الداخليّة لحلّ الأزمة في النطاق الداخليّ، مع استمرار المواجهات العسكريّة على الأرض، كل ذلك أدّى إلى صدور القرار ١٧٦٩ في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٧ عن مجلس الأمن، وهو القرار الذي نقل مهمّة حفظ السلام في السودان إلى قوّات الأمم المتحدة، مع رفع حجم هذه القوّات إلى ٢٦ ألف عنصر، بزيادة حوالى ٦ آلاف عنصر عن القرار السابق.

يمكن القول إنّ قراءة شاملة للقرار ١٧٦٩ تُعطي مؤشّرات واضحة في شأن مدى الاختلاف عن القرار ١٧٠٦ الذي صدر أيضًا عن مجلس الأمن في محاولة حفظ السلام والاستقرار في دارفور. أمّا مؤشّرات الاختلاف بين القرارين فيمكن رصدها في النقاط التالية:

- إنّ القرار ١٧٦٩ جاء مستجيبًا لضغوط المجتمع الدولي إزاء اتجاهات التصعيد الأميركيّة، وهي الجهود التي بُذلت بتعاون كلّ من الصين وفرنسا والمجموعة العربيّة في مجلس الأمن بجهد مصريّ بارز. وفي هذا السياق نجحت هذه الجهود في أن تكون القوّات الأمميّة متضمّنة قوّات إفريقية على نطاق واسع، باعتباره عنصرًا مؤثّرًا في تقويم الموقف الأمنيّ على الأرض في دارفور على نحو متوازنٍ ومنصف. كما نجحت في عدم إشهار سلاح العقوبات، أو التهديد بملاحقات للمسؤولين عن الانتهاكات في دارفور، حيث خلا القرار ١٧٦٩ من الإشارة إلى القرارات الأمميّة السابقة التي عانت عُوارًا متعلّقًا بالموضوعيّة والاتزان، ومنها القرار ١٥٩١ الخاصّ بفرض عقوبات على السودان، وفي المقابل أُبْقِيَ على القرار تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من وجود طلب سودانيّ بألّا يكون القرار تحت ولاية هذا البند.

- تبنّى هذا القرار اتفاقيّة أبوجا للسلام في دارفور المُوقَّعة في أيار/ مايو ٢٠٠٦ إطارًا للحلّ السياسيّ، وذلك على نطاق أكثر تأصيلًا واهتمامًا، مقارنة بالقرار ١٧٠٦. كما أنّه عكس اهتمامًا كبيرًا من مجلس الأمن الدوليّ بدعم العمليّة السلميّة في دارفور، مُشيرًا إلى عدم وجود إمكانيّة لحسم الصراع الدائر في دارفور عسكريًّا، حيث دعا أطراف الصراع إلى التفاوض طبقًا لخارطة الطريق

التي وضعها مبعوثا الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقيّ لحلّ الأزمة في دارفور.

- أسقط القرار ١٧٦٩ كلّ ما يتعلّق بولاية الأمم المتحدة على جهازَي القضاء والشرطة السودانيين، وهو ما كان ماسًّا بسيادة دولة السودان في القرار ١٧٠٦ الذي تحدّث في فقرته الثامنة عن إنشاء جهاز قضائيّ مستقلّ، وإعادة هيكلة مرفق الشرطة، وذلك بالتعاون مع جهات وأطراف خارجيّة.

- إنّ القرار الجديد حدّد النطاق الزمنيّ لعملية الأمم المتحدة في دارفور باثني عشر شهرًا بصفة أوليّة، كما حدّد أنّها عملية منفصلة تحت مُسمّى UNMAID عن باقي عمليّات الأمم المتحدة في جنوب السودان، كما أشار إلى إمكانيّة تقليص بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقيّ وصولًا إلى إنهاء المهام المنوطة بها في إقليم دارفور طبقًا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة. ويُعدّ ذلك تطوّرًا مهمًّا عن منطوق القرار ١٧٠٦ الذي كان قد اعتبر أنّ اتفاق مركز القوّات المُبرم مع السودان في شأن بعثة الأمم المتحدة بالصيغة الواردة في قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٩٠ عام ٢٠٠٥، هو اتفاق ينطبق على أنحاء السودان كلها، بما في ذلك دارفور.

- جاءت الفقرة ١٥ من القرار ١٧٦٩ أكثر إدراكًا وتفهّمًا لأمرين، **الأوّل** حساسيّات الدولة السودانيّة؛ **والثاني** تعقيدات الموقف القبليّ على الأرض، وذلك في ما يتعلّق بمهام القوّات الأمميّة تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ نصّت هذه الفقرة على أنّ هذه القوّات سوف تقوم بحماية أفرادها ومنشآتها ومعدّاتها وكفالة أمن وحرية تنقّل أفرادها والعاملين في المجال الإنسانيّ التابعين لها، ولم ينصّ القرار هنا على ما جاء في القرار ١٧٠٦ في مصادرة، أو جمع الأسلحة والعتاد في دارفور.

- وفي إشارة غير مسبوقة في القرار ١٧٠٦، جرى الانتباه في القرار ١٧٦٩، إلى أنّ أصول الصراع في دارفور مؤسّسة في جانب منها على تناقص الموارد وعوامل التصحّر، ودعا في هذا السياق إلى دعم المبادرات التنمويّة وتفعيل إجراءات الإعمار وعودة النازحين إلى قُراهم. وإجمالًا يمكن القول إنّ القرار ١٧٦٩ ربّما شكّل حاجزًا أمام اتّجاهات الإدارة الأميركيّة التي جنحت نحو تأزيم أزمة دارفور وتصعيدها، باعتباره خيارًا استراتيجيًّا لها، كانت له دلالات تضمّنت الخيار العسكريّ، كما شملت التلويح بتوسيع

نطاق العقوبات ضدّ السودان عقب صدور قرار مجلس الأمن ١٧٦٩، وذلك في موقف بدت فيه الإدارة الأميركيّة معزولة عن الشرعيّة الدوليّة.

يمكن القول إنّه قد لحقت بالمشهد الدارفوري متغيّرات مؤثّرة مع وجود القوات الأمميّة في دارفور، وتغيّر الإدارة الأميركيّة في مطلع عام ٢٠٠٩، حيث تحسّنت البيئة الأمنيّة في دارفور، وسعت الإدارة الأميركيّة إلى حلّ سياسيّ للأزمة عبر توظيف منبر الدوحة التفاوضيّ، الذي كانت الجامعة العربيّة قد أقرّته آليّةً للدفع نحو حلّ سياسيّ، وهي جهود ما زالت فاشلة وبلا نتائج، حيث فشل المبعوث الرئاسيّ الأميركيّ في إلحاق الفصائل الدارفوريّة بالمعادلة السياسيّة الراهنة عبر ما سُمّي اتّفاق الدوحة الإطاريّ، الذي وُقّع في شباط/ فبراير ٢٠١٠[٣٠].

٢ ـ الفاعل غير الرسمي

في العقود الثلاثة الأخيرة أخذ مفهوم المجتمع المدنيّ حيّزًا مهمًّا في مجال الأدبيّات السياسيّة، وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحوّلات الديمقراطيّة فيها، ونشأت علاقة جدليّة بين تطوّر المجتمع المدنيّ وتطوّر الحالة الديمقراطيّة، وبين نكوصهما أيضًا، فإذا حقّقت الدولة شروط ديمقراطيّتها من حرّيّات عامّة وتداول سلميّ للسلطة ونزاهة للعمليّة الانتخابيّة، قويت وتجذّرت منظّمات المجتمع المدنيّ وعظُمت أدوراها، والعكس صحيح.

ويخضع تعريف منظّمات المجتمع المدنيّ لمرجعيّات متعدّدة ثقافيّة وتاريخيّة وفكريّة وأيديولوجية. لكنّني هنا سأعتمد على تعريف البنك الدوليّ الذي يرى المجتمع المدنيّ «تلك المجموعة الكبيرة من المنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات التي لا تهدف إلى الربح، وتمارس نشاطها في الحياة العامّة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقِيَم أعضائها أو الآخرين». ويشير مفهوم منظّمات المجتمع المدنيّ، بحسب البنك الدوليّ، إلى مجموعة من المنظّمات تضم: جمعيّات المجتمعات المحلّيّة، المنظّمات غير

---

(٣٠) Special Press Briefing, Special Envoy to Sudan Scott Gration, to Speak about his Recent Trip to Chad, Sudan, Qatar, and Rwanda (US Department of State, Office of the Spokesman, Washington, DC, 3 March 2010).

الحكوميّة، النقابات العمّاليّة، الجمعيّات الخيريّة، والمؤسّسات، وأضيف إليها مفهوم غرامشي للمجتمع المدني الذي يصفه بأنّه وجود خاصّ خارج نطاق الدولة، على الرغم من كونه على علاقة جوهريّة بها، فهو يشكّل مع الدولة ما يُعرف بالمنظومة السياسيّة في المجتمع بأحزابه ونقاباته.

هذه التشكيلة الواسعة من الفاعليّات الاجتماعيّة، استطاعت جماعات المصالح الأميركيّة توظيفها على نحو ناجح للغاية ضدّ السودان، بسبب طبيعة النظام السياسيّ الأميركيّ ذاته الذي يسمح بفاعليّة وتأثير هذه الجماعات في الأُطُر التشريعيّة والتنفيذيّة الأميركيّة، إضافة إلى وجود غطاء أمميّ لمسألة التدخّل لأسباب إنسانيّة. وطبقًا للتقديرات الأميركيّة ذاتها فإنّ أقوى جماعات المصالح في واشنطن هي جماعات المصالح اليهوديّة التي يبدو أنّها قد نفّذت استراتيجية إسرائيليّة بالأساس، معنيّة بدراسة وتوظيف التكوينات العرقيّة والانقسامات الدينيّة في البلدان العربيّة بهدف توظيفها في عمليّات عدم الاستقرار الداخليّة[٣١].

انطلق ردّ الفعل الغربيّ الأوّل على هذه الكارثة الإنسانيّة من لجنة الضمير في متحف الهولوكست في واشنطن، برئاسة جون فاولر، بالتعاون مع عضو اللجنة اليهوديّة الأميركيّة روث مسنغر في شأن وجود إبادة جماعيّة في دارفور[٣٢]. وهي الجهود التي أسفرت عن عقد اجتماع في جامعة سيتي في نيويورك، في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، أسفر عن إنشاء تحالف «أنقذوا دارفور» (Save Darfur) الذي تنشط فيه حاليًّا ١٩٢ منظمة على الصعيدين الأميركيّ والعالميّ[٣٣].

وطبقًا لإعلان نشرته المنظّمة في عام ٢٠٠٧ للبحث عن مدير جديد لها فإنّ المنظمة تصف نفسها بالأكبر في دعم دارفور، حيث تصل ميزانياتها إلى

---

(٣١) أنجز مركز موشي دايان للأبحاث في إسرائيل العديد من الدراسات حول التكوينات العرقيّة للبلدان العربيّة، منها العراق والسودان ومنطقة المغرب العربيّ، ويُشار في هذا السياق إلى تصريحات مسؤولي الاستخبارات الإسرائيليين حول الاستراتيجيّات الإسرائيليّة في تقسيم السودان، باعتبار أنّ لديها معطيات كامنة للقوّة.

(٣٢) Mahmood Mamdani, *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror* (New York: Pantheon Books, 2009), p. 37.

(٣٣) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.savedarfur.org/pages/members> (13/4/2010).

١٤ مليون دولار سنويًّا، وبشبكة إلكترونيّة تزيد على مئة مليون شخص، متضمّنة مليون ناشط.

هذه الأموال مخصّصة فقط، طبقًا للأهداف المُعلنة من التحالف، في إطار العمل كجماعة ضغط على الحكومة الأميركيّة والكونغرس[٣٤] لاتّخاذ سياسات تتفق مع تكييف سيف دارفور للصراع في الإقليم وآليّات حلّه.

يمكن القول إنّ هذا التحالف قد نجح بالفعل على نحو إيجابيّ في لفت أنظار العالم إلى ما جرى في دارفور وطبيعة الأزمة الإنسانيّة الناتجة من التمرّد وردود الفعل الحكوميّة عليه، لكن تبقى مشكلة هذا التحالف الرئيسة هي عدم إلمامه بظروف الإقليم أو تاريخه من ناحية، واعتماده على استراتيجيات مؤسَّسة على مفاهيم مغلوطة لضمان اتّساع التأييد في صفوف الرأي العام العالميّ، مثل اعتماد مفهوم الإبادة الجماعيّة لتعريف أن ما جرى في دارفور مماثل لما جرى في رواندا عام ١٩٩٤، والمطالبة بالعدالة الجنائيّة الدوليّة ضدّ المسؤولين عن الانتهاكات باعتبارها آليّة مطلقة ووحيدة لحلّ أزمة دارفور.

ولعلّ خطأ هذه الاستراتيجيات هو المسؤول عن دفع الأزمة إلى مستويات من التعقيد على الصعيدين السياسيّ والإنسانيّ. فعلى المستوى **الأوّل** توجد في دارفور حاليًّا أكبر بعثة أمميّة على مستوى العالم بتكاليف باهظة، لكن من دون اتفاق سلام يُمكن حمايته على الأرض، وهو الأمر الذي لم يمنع الصراع المسلّح في دارفور، بل إنّه انتقل من مستوى صراع ثنائيّ بين الحكومة والفصائل المسلّحة إلى صراع بين الفصائل المسلحة ذاتها في حالة جنينيّة لما يجري في الصومال حاليًّا[٣٥]. وهناك شهادات سودانيّة من أشخاص يمكن وصفهم بالمستقلّين يروون قصصًا عن ممارسة البعض من قوّات الأمم المتحدة فعل الرشوة لضمان السلامة من جانب الفصائل المتناحرة في دارفور[٣٦].

---

(٣٤) Mamdani, Ibid., p. 36, and Alexander De Waal, ed., *War in Darfur and the Search for Peace* ([Cambridge, MA]: Global Equity Initiative, Harvard University; [London]: Justice Africa, 2007).

(٣٥) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/02/100210_am_darfur_celebrities_tc2.shtml>.

(٣٦) Fesal Mohamed Saleh, *Al-Akbar* (Khartoum), 27/6/2009.

ويبدو أنّ إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، قد أدركت حجم الأزمة التي تسبّبت بها الاستراتيجيّات الخاطئة لجماعات الضغط المتعلّقة بدارفور، حيث لم يُسفر اعتماد مفهوم الإبادة الجماعيّة المؤسّس على قرار الكونغرس الصادر في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ عن تقدّم يُذكر في الأوضاع على الأرض في دارفور.

من هنا أُعلنَ عن استراتيجية أميركيّة إزاء السودان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ على لسان وزيرة الخارجية الأميركيّة، هيلاري كلينتون، قالت فيها بقيام الإدارة الأميركيّة بمراجعات مهمّة إزاء السودان، تستبعد الركون إلى آليّة الضغوط فقط التي كانت متّبعة سابقًا، لكنّها أيضًا تقدّم محفّزات لتحسين الأوضاع على الأرض في دارفور، كما تعرّضت أيضًا إلى الملفات الأخرى العالقة في العلاقات الأميركيّة ـ السودانيّة[٣٧].

وأكّد هذه المعاني الجنرال سكوت غراتيون (Scott Gration)، المبعوث الأميركيّ إلى السودان، في اجتماع مغلق مع الفصائل الدارفوريّة عُقد في معهد السلام في واشنطن في ٢٥ ـ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، قال فيه: إنّ الإدارة الأميركيّة تولي اتفاقيّة السلام الشامل أولويّة مُطلقة، وإنّ مساندة الرأي العام الأميركيّ لأزمة دارفور سوف تتحوّل إلى مساندة دولة جنوب السودان المنتظرة ولادتها في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ولعلّ هذا الموقف من جانب مبعوث الرئيس أوباما إلى السودان كان وراء البيان الذي أصدرته ٣٦ منظّمة سودانيّة في أنحاء الولايات المتحدة الأميركيّة تُطالب بإقالة المبعوث الرئاسيّ الأميركيّ إلى السودان من منصبه[٣٨]. وهو البيان الذي تبنّاه مشروع «كفى» Enough، إحدى المنظّمات الأساسيّة في تحالف «أنقذوا دارفور».

وطبقًا لهذه التوجّهات تحوّل الاهتمام الأميركيّ بلاعبيه، الرسميّ وغير الرسميّ، نحو جنوب السودان للضغط نحو الالتزام بموعد استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان طبقًا لاتفاقيّة نيفاشا.

---

(٣٧) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.state.gov/secretary/rm/2009a/10/130686.htm> (26/11/2009).

(٣٨) «Sudan Activists Call for Special Envoy's Removal,» (Enough, Posted by Laura Heaton, 18/2/2010), on the web: <http://www.enoughproject.org/blogs/sudan-activists-call-special-envoy%E2%80%99s-removal> (19/2/2010).

سادسًا: تحوُّلات الموقف الأميركي إزاء وحدة السودان

ورثت إدارة الرئيس باراك أوباما من سلفه بوش الابن (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) وضعًا معقّدًا في السودان، جرى التعاطي معه بمعادلة دولة واحدة بنظامين التي صيغت في واشنطن، وهي المعادلة المُفضية إلى الحفاظ على وحدة الدولة، لكن بشروط جديدة تمنح الجنوب وضعًا متمايزًا عن الشمال يلبّي احتياجاته في الإدارة الذاتيّة ويمنحه جزءًا من السلطة في الشمال. لكنّ عدم قدرة النُخَب الشماليّة والجنوبيّة على إدارة الفترة الانتقاليّة لتحقيق هذا الهدف وممارسة أنواع من المراوغة والانتهازيّة السياسيّة والضغوط الأميركيّة الهائلة على السودان، المترتّبة على اندلاع أزمة دارفور، جعل السودان منفتحًا على سيناريوهات التفكّك والفوضى أكثر من القدرة على الحفاظ على مؤسّسة الدولة.

يمكن بلورة الضغوط الأميركيّة خلال فترة بوش الابن في العلاقات غير المتوازنة بين أطراف الصراع في دارفور، وتناقض في الموقف في شأن اتفاقيّة أبوجا للسلام المعقودة في عام ٢٠٠٦ التي دفعت أميركا نحو التوقيع عليها أوّلًا، ثمّ حدث تخلٍّ مريب عنها، وقد ساهم هذا الموقف الأميركيّ الرسميّ في تحجيم فرص التفاوض بين أطراف الصراع السودانيّ في دارفور من جهة، وتصعيد الفصائل المسلّحة لمواقفها ضدّ الخرطوم من جهة ثانية، إلى حدّ محاولة القيام بانقلاب قادته إحدى فصائل دارفور (العدل والمساواة) في أيار/ مايو ٢٠٠٨، ووصل إلى مشارف العاصمة الخرطوم، وقد عكست هذه المحاولة الانقلابيّة في بعض جوانبها مخاطر تصاعد صراع ذي صبغة إثنيّة بين السودانيين في المركز والوسط من ذوي الأصول العربيّة، والسودانيين ذوي الأصول الإفريقيّة في الغرب والجنوب. كما فتحت الباب أمام احتمال تفكّك السودان بما يمثّله ذلك من انفتاح شرق إفريقيا ووسطها على سيناريوهات الفوضى المسلّحة، ووجود تربة صالحة لتنظيم القاعدة العدوّ الرقم «واحد» للولايات المتحدة[٣٩].

---

(٣٩) أماني الطويل، ««غزو» أم درمان مناسبة للالتفات إلى مستقبل السودان وجواره الإقليمي،» الحياة، ٢٤/٥/٢٠٠٨.

أمّا على المحور الشماليّ الجنوبيّ في السودان، فتعقّدت العلاقات بين طرفَي حكومة الوحدة الوطنيّة المنبثقة من اتفاق نيفاشا بتأثير مباشر من صراع الطرفين على تقسيم الثروة والسلطة بينهما، والاستحقاقات المرتبطة بالتحوّل الديمقراطيّ وإطلاق الحرّيّات العامّة، إضافة إلى الاستقطابات الناتجة من تحويل ملف السودان إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة، واتهام الرئيس البشير بارتكاب جرائم الإبادة الجماعيّة في دارفور، حيث انحاز الجنوبيون إلى تطبيقات العدالة الدوليّة على النمط الغربيّ في لاهاي، أي القبول بإمكانيّة تسليم الرئيس، في وقت تفاعل الشمال ومن ورائه العرب، إلى النماذج الإفريقيّة لإنفاذ العدالة بهدف الحفاظ على كيان الدولة، وبدا النموذج الجنوب إفريقيّ في الحقيقة والمصالحة أكثر جذبًا للشمال، ومَن وراءه، كما بدا أنّ العناصر المهمّة في اتفاق السلام أثبتت إمّا أنّها صعبة التنفيذ، أو تحمل مخاطرة، مثل نموذج تحديد حدود إقليم منطقة أبيي. وقد أنتج هذا الصراع الشماليّ - الجنوبيّ في السودان على إجماله حقيقة أنّ وحدة التراب الوطنيّ السودانيّ غير جاذبة للجنوبيين، كما بدا أنّ دور أميركا في عمليّة السلام غير كافٍ، وبخاصّة في مرحلة تنفيذ اتفاق السلام، حيث سعت أميركا إلى إلقاء المسؤوليّة على الشركاء الدوليّين في وقت ضعف وزنها النسبيّ في السودان نتيجة الحرب في العراق وأفغانستان لصالح الصين[٤٠].

في هذا السياق بدت الإدارة الأميركيّة الجديدة في مفترق طرق في شأن السودان، يُعزّزه تباين في الاتجاهات بين فريقين في الإدارة:

الأوّل، تقوده سامنتا باروز في جهاز الأمن القوميّ الأميركيّ، يدعو إلى التهدئة مع السودان، كيلا تتفكّك وما تشكّله بذلك من تهديدات مباشرة للأمن القوميّ، خصوصًا أنّ تصعيد الضغوط من جانب إدارة بوش لم ينجح في إزاحة النظام السوادنيّ.

والثاني، تمثّله سوزان رايس، المندوبة الحالية للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، التي انحازت إلى ضرورة عدم إفلات النظام السودانيّ من العدالة،

(٤٠) Timothy Carney, «Some Assembly Required: Sudan's Comprehensive Peace Agreement,» (Special Report, United States Institute of Peace, Washington, DC, November 2007).

مدعومة بتوجّهات منظّمات المجتمع المدنيّ التي ينشط فيها اللوبي اليهوديّ.

حسم هذا الخلاف التوجّهات العامّة لإدارة أوباما الرامية إلى مفارقة أساليب المواجهات الخشنة مع دول العالم، وتداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة بما تفرضه من تحجيم لقدرات الولايات المتحدة في الملفّات الساخنة كلها حول العالم. في هذا السياق تحوّل موقف الولايات المتحدة وكلّ من فرنسا وبريطانيا والنرويج من اعتبار وحدة السودان ممكنة بمظلّة اتفاقيّة السلام الشامل المعقودة بين الأطراف في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ إلى الدفع نحو الانفصال مع تقديم كل أساليب الدعم المطلوبة لدولة الجنوب الوليدة[٤١]. وذلك بتقدير أنّ وحدة السودان تعني تسليم هذا البلد الضخم إلى نظام مُدانٍ عالميًّا بممارسة انتهاكات الإبادة الجماعيّة، ورأسه مطلوبة للعدالة الدوليّة، فضلًا عمّا أثبتته الفترة الانتقاليّة من فشل الطرفين الشماليّ والجنوبيّ في صوغ علاقة مستقرّة متضمّنة إعادة هيكلة السودان وملبّية لشروط عدم اندلاع حروب جديدة. وقد بدا هذا التقدير ملبّيًا لاستراتيجيات إسرائيل في تجزئة السودان، وملبّيًا أيضًا لأشواق المواطنين السودانيين الجنوبيين الذي اعتبرهم نظام الإنقاذ السودانيّ «كَفَرة»، وأعلن ضدّهم حربًا جهاديّة في التسعينيات من القرن الماضي، متوّجًا بذلك سلسلة من خطايا نُظُم الاستقلال الوطنيّ السودانيّ التي لم تدرك لحظة استقلال السودان عام ١٩٥٦ من تحكم... وماذا تحكم.

بلورت واشنطن موقفها من السودان في استراتيجية أُعلنت في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ حرصت فيها العاصمة الأميركيّة على إعلانها في مؤتمر صحفيّ يضمّ فريقَي الإدارة المتحاربَين في شأن مسارات السياسات الأميركيّة إزاء السودان في إشارة إلى التوافق، وقد تضمّنت هذه الاستراتيجيا ثلاث نقاط رئيسة هي:

- السعي نحو نهاية مؤكّدة للنزاع في دارفور مع إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم.

---

(٤١) مقابلة أجريت مع السفير أحمد أبو زيد، نائب السفير المصريّ في واشنطن، بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

- تطبيق اتّفاقيّة نيفاشا بالكامل، بما يعني إجراء الانتخابات المتأخّرة وممارسة استفتاء حقّ تقرير المصير في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١١ من دون تأخير.

- العمل بشدّة على عدم توفير السودان أيّ ملاذات للإرهابيين الدوليّين.

حدّدت الولايات المتحدة مهامها لتحقيق الهدف **الأوّل** في السعي نحو حماية المدنيين في دارفور، ورفع قدرات قوّات حفظ السلام المشتركة بتوفير التمويل والمعدّات والدعم اللوجستيّ، وتشجيع الأطراف المعنيّة على التوصّل إلى حلٍّ تفاوضيّ يؤدّي إلى معالجة أسباب النزاع. وتدعم محاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة وجرائم الحرب، كما تسعى إلى تحسين الأوضاع الإنسانيّة في الإقليم.

بالنسبة إلى الهدف **الثاني** تعهّدت الولايات المتحدة بتنفيذ ما تبقّى من بنود اتفاقيّة السلام الشامل، وتقديم المساعدة اللازمة من أجل إقامة الانتخابات والاستفتاء، وتدعم الجهود الرامية إلى دفع عمليّة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. كما تعهّدت بتعزيز المشاركة الدوليّة في تنفيذ اتّفاق السلام بصفتها ضامنة له، وتعزّز دور مفوّضيّة التقدير والتقويم المكلّفة بمراقبة تنفيذ اتفاقيّة السلام الشامل. كما ستعمل الولايات المتحدة مع شركاء دوليين آخرين لدعم طرَفَي السلام في وضع ما بعد الاستفتاء في شأن تقاسم الثروة ومعالجة القضايا السياسيّة والاقتصاديّة، وتعمل لتحسين الأمن لسكّان جنوب السودان.

بخصوص الهدف **الثالث** تريد الولايات المتحدة أن تمنع «الإرهابيين» من إيجاد موطئ قدم لهم في السودان، وستحاول مع المجتمع الدوليّ الحدّ من قدرة المنظّمات الإرهابيّة، ومنع الجهات الفاعلة غير الحكوميّة المعادية للمصالح الأميركيّة من الوجود الآمن في السودان.

يبدو، في هذا السياق، أنّه جرى تدشين آليّة تقويم لتحديد مؤشّرات التقدّم بما يمكّن من تنشيط الضغوط الأميركيّة في حال تراجع الأطراف السودانيّة عن المضي قُدُمًا في ملفَي تطبيق اتفاقيّة السلام، أو حلّ أزمة دارفور.

تطبيقًا لهذه الاستراتيجيّة جرى الاعتراف الدوليّ بانتخابات عامّة سودانيّة عُقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ زُوِّرت على نطاق واسع لصالح طرَفي الحكم شمالاً وجنوبًا، مُقابل المُضي قُدمًا نحو إجراء استفتاء تقرير المصير، وهي اللحظة التي تحوّل فيها الموقف الأميركيّ من مُعاداة الحكومة السودانيّة إلى مرحلة عالية من التوافق معها، مارست فيها واشنطن نوعًا من الإسناد المباشر للخرطوم خلال مراحل الإعداد للانتخابات إلى الحدّ الذي قال معه الرئيس البشير في أثناء حملته الانتخابيّة، متفاخرًا، إنّ أميركا باتت مؤتمرًا وطنيًّا.

يمكن القول إنّ الإسناد الأميركيّ للمعادلة السياسيّة الراهنة في السودان ارتبط إلى حدٍّ كبير بأولويات السياسات الأميركيّة في هذه المرحلة، التي نحدّدها في ثلاث نقاط هي:

التحدّي الإيرانيّ: وهو التحدّي الذي ينطوي على إمكانيّة تغيير البيئة الإقليميّة في الشرق الأوسط وانعكاس ذلك على المصالح الأميركيّة الممثّلة في إمدادات النفط وتهديد أمن القوّات الأميركيّة المنتشرة في الإقليم. ترتبط بالتحدّي الإيرانيّ مجريات عمليّة السلام على المسار الفلسطينيّ، باعتبار إيران لاعبًا مؤثّرًا في تفاعلات هذا الملف. وربّما من الجدير بالذكر هنا عملية القصف الجوّيّ الإسرائيليّ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ لقافلة أسلحة في العمق السودانيّ نُسبت إلى إيران وتردّد أنّها كانت في طريقها إلى «حركة حماس» عبر أنفاق غزة. وهي العملية التي كشفت عنها مجلّة التايم الأميركيّة[٤٢]. وبدا معها أنّ تأمين السودان لهذه العمليّة مؤشّر خطير بالمعيار الأميركيّ عن طبيعة علاقتها بكلٍّ من إيران و«حزب الله».

التحدّي الصيني: تشكّل الصين منافسًا مرعبًا للولايات المتحدة في إفريقيا، إذ قفز حجم التبادل التجاريّ بين إفريقيا والصين إلى ١٠٦ مليارات دولار[٤٣] خلال العقد الأخير، ويحتلّ النفط مكانة أساسيّة في النشاط

---

(٤٢) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2023%3A2009-03-31-15-05-37&Itemid=56>.

(٤٣) محمد سالمان طايع، **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**، تقديم عبد المنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧)، ص ٤٢٧.

الصينيّ في إفريقيا، ما يمثل تحجيمًا هائلًا لفرص الشركات النفطيّة الأميركيّة، فضلًا عن كل الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى، حيث كان لافتًا في هذا السياق أن يصحب كولن باول، وزير الخارجيّة الأميركيّ الأسبق، وفدًا من رجال الأعمال الأميركيّين في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ في رحلته لتقصّي الحقائق في إقليم دارفور حول الإبادة الجماعيّة.

التحدّي الثالث: الموقف الحرج للقوّات الأميركيّة في أفغانستان التي تعاني صعوبات جمّة، يجعل نتائج رحلتها الأفغانيّة تقترب من الهزيمة بمقدار استمرار قدرة وفاعليّة طالبان، وإذا ما أُضيف الفشل الأميركيّ في العراق إلى الفشل الأميركيّ المتوقّع في أفغانستان، تتّضح مدى حاجة واشنطن إلى نصر في أيّ منطقة من العالم، وكان السودان النقطة الملائمة لتحقيق النصر الأميركيّ المطلوب.

دفعت هذه التحدّيات العالميّة التي تواجه واشنطن إلى أن يكون الملف السودانيّ بتعقيداته مبلورًا في أغراض ضيّقة وبرؤى أميركيّة جزئيّة، وليست شاملة لمستقبل السودان، حيث اهتم على المدى القريب بخلق بيئة مناسبة للاستفتاء بضمان وجود المؤتمر الوطنيّ فاعلًا ضامنًا لتسيير اتفاقيّة السلام الشامل المعقودة برعاية أميركيّة في عام ٢٠٠٥، وبالتوازي مع ذلك تقديم كل الدعم للدولة الجنوبيّة الوليدة، وطبقًا لـ **نيويورك تايمز** فإنّ واشنطن تقدّم دعمًا ماليًّا سنويًا يُقدَّر بمليار دولار للجنوب السودانيّ، حيث تُصرف هذه المبالغ الضخمة في إنشاء البنية التحتيّة وتدريب رجال الأمن، وتشكيل ما وُصِف بأنّه جيش قادر على حماية المنطقة، ودولة قادرة على الاستمرار[٤٤].

كما ساهمت وكالة التنمية الدوليّة في تنفيذ الخطوات المهمّة التي اتُّفق على القيام بها في اتفاقيّة السلام الشامل، منها التعداد السكّاني في عام ٢٠٠٨، وانتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، إضافة إلى استمرار قيامها بخدمات استشاريّة بخصوص التنظيم لإجراء استفتاء كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. بتكلفة إجمالية قُدِّرت بـ٦ مليارات دولار.

(٤٤) «U.S. and South Sudan File,» (Washington Report, vole 256, August 2010).

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

أهمّ بنود المساعدات الأميركيّة الإنسانيّة للسودان خلال عام ٢٠١٠

مشروعات تنمية	القيمة بملايين الدولارات	المنطقة المُستهدَفة
	٢,٧	إقليم دارفور
	٣٩١	جنوب السودان
	١٦٨	شرق السودان
مساعدة اللاجئين	٢٦٨	إقليم دارفور
مساعدة اللاجئين	١٣٨	لاجئون من جنوب السودان
مساعدة اللاجئين	٣٢٧	لاجئون إلى جنوب السودان
مساعدات اللاجئين الأجانب داخل السودان	٢٢١	السودان
مساعدات إنسانيّة	٣٢١	السودان

المصدر: «U.S. and South Sudan File,» (Washington Report, vole 256, August 2010).

من اللافت أنّ الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة تموّل الكثير من البرامج التي تقوم بها منظّمات حكوميّة وغير حكوميّة غير أميركيّة في مجال تقديم المساعدات الإنسانيّة والتعليميّة والصحيّة والسياسيّة في الجنوب السودانيّ. وهناك العديد من المنظّمات الكنديّة والبريطانيّة والفرنسيّة والبلجيكيّة والهولنديّة والنرويجيّة تتلقّى تمويلًا أميركيًّا حكوميًّا.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

إجمالي المساعدات الإنسانيّة الأميركيّة للسودان منذ عام ٢٠٠٠

السنة	إجمالي المساعدات (مليون دولار)
٢٠٠٠	٦٠
٢٠٠١	٦٨,٩
٢٠٠٢	١٠١,٨
٢٠٠٣	١٦١,٥
٢٠٠٤	٣٨٦,٥
٢٠٠٥	٧٤١,٥
٢٠٠٦	٦١٣,٧

المصدر: المصدر نفسه

سابعًا: السودان ومحاولة متأخّرة للدفع نحو الوحدة

دفعت الهجمة الغربية إزاء الدفع نحو تقسيم السودان الخرطوم إلى إعادة الحسابات في شأن حجم الخسائر المرتبطة بهذه العمليّة، مدفوعة بثورة الرأي العامّ السوداني عليها، وإدراكها متأخّرة أنّ عمليّة التقسيم التي دفعت لها بآليّة منبر السلام العادل وجريدة **الانتباهة**[٤٥]، تسبّب في حالة من حالات الفراغ الاستراتيجي ناتجة من مهدّدات للسلطتين في الشمال والجنوب. ففي الشمال من الواضح حاليًا وجود إرهاصات حالة صراعيّة على مستويين:

الأوّل بين مكوّنات المعادلة السياسيّة، حيث تسعى المعارضة إلى أن يدفع حزب المؤتمر الوطنيّ ثمن هذا التقسيم بهدف إقصائه عن السلطة، في ضوء زخم ثوريّ في المنطقة العربيّة ناتج من نجاح ثورتَي شباب تونس ومصر (٢٠١١).

أمّا المستوى **الثاني** فهو في نطاق الحركة الإسلاميّة السودانيّة ذاتها التي تشعر قواعدها بحالة من التململ إزاء ما تشعر أنّه مسؤوليّتها الأخلاقيّة من تفريط في السودان التاريخيّ وأرض المسلمين[٤٦]، وهي حالة تحتمل حركة من نوع ما في صفوف الإسلاميين وغيرهم ضدّ سلطة حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم في السودان.

كما ساهم الموقف العربيّ إجماله، والمصريّ على وجه الخصوص، في إبراز الخسائر الإقليميّة الاستراتيجيّة لكلّ الأطراف العربيّة إزاء المصالح الغربيّة والمتضمّنة المصالح الإسرائيليّة التي بدت تحقّق نجاحات غير مسبوقة، والمنطوية على إمكانيّة أن تتحوّل دولة الجنوب إلى مهدّد

---

(٤٥) يترأس هذا المنبر الطيّب مصطفى خال الرئيس البشير وكادر الحركة الإسلاميّة السودانيّة حيث مارس المنبر وجريدته **الانتباهة** أدوارًا أساسيّة في زيادة الاحتقان بين شمال السودان وجنوبه خلال الفترة الانتقاليّة بل وممارسة العنصرية بمعناها الذي يعاقب عليه القانون في الدول المتحضّرة.

(٤٦) اجتماع هيئة علماء المسلمين بعلي عثمان محمد طه نائب الرئيس السودانيّ.

للشمال، بمعنى أن ينفتح شمال السودان على فصل جديد من الصراعات بدلًا من التخلّص ممّا سمّاه «العبء الجنوبيّ»[47].

هذا الوعي المتأخّر جدًّا من جانب حكومة المؤتمر الوطنيّ دفعها إلى القيام بمحاولة أخيرة للاحتفاظ بوحدة السودان عبر طلب الدعم الإقليميّ لتأجيل الاستفتاء[48]، ومحاولة الرهان على أصوات الجنوبيين الموجودين في الشمال لدعم الخيار الوحدويّ، ثمّ قيام الرئيس السودانيّ، عمر حسن البشير، بتقديم تنازلات مهمّة متعلّقة بالنفط، في محاولة للتأثير في اتجاهات الاستفتاء التي كانت قد حُسمت نحو تقسيم السودان.

في مقابل هذا الموقف السودانيّ المستجدّ مارست الولايات المتحدة ضغوطًا هائلة على الحكومة السودانيّة للدفع نحو إجراء استفتاء تقرير المصير في موعده، على الرغم من القضايا الخلافيّة العالقة والمتمثّلة في عشر قضايا، أهمّها: الحدود بين الشمال والجنوب، وتقسيم الديون، وحسم قضيّة منطقة أبيي، وتقسيم الموارد بخاصّة النفط والمياه، وهي القضايا المرشّحة لتفجير الأوضاع بشكل شامل في السودان، وقد تبلورت هذه الضغوط في الضغط على الطرفين الشماليّ والجنوبيّ لقبول تأجيل استفتاء تقرير مصير منطقة أبيي، أكثر القضايا المختلف عليها بين الطرفين، وهو الاستفتاء الذي كان مُقرَّرًا عقده بالتوازي مع الاستفتاء الشامل لتقرير مصير جنوب السودان في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتقديم حوافز لحكومة المؤتمر الوطنيّ بما أُطلق عليه خارطة الطريق الأميركيّة، التي قدّمها رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة، جون كيري، وهي الخارطة التي تنصّ على سبعة بنود لتطبيع العلاقات الأميركيّة مع السودان، جوهرها شطب السودان عن لائحة الدول الراعية للإرهاب، مقابل تنازلات سودانيّة في ما يخصّ تمرير استفتاء فصل الجنوب.

---

(٤٧) أماني الطويل، «توازنات الموقف المصري في السودان،» الأهرام (مصر)، ٧/ ٩/ ٢٠١٠.

(٤٨) زيارات مكّوكية من جانب وزير الدفاع السودانيّ، عبد الرحيم حسين لطلب دعم مصريّ لفكرة تأجيل استفتاء تقرير المصير.

وبما أنّ استفتاء جنوب السودان قد تمّ في وقته المحدد ومرّ بشكل سلميّ وبصورة عكست إرادة الجنوبيين، ومنسجمًا مع أهداف ومبادئ اتفاقيّة السلام الشامل، فإنّ هناك بنودًا أخرى قيد التنفيذ، مثل إجراء المشورة الشعبيّة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وكذلك الضغط في شأن ترتيبات المرحلة الانتقاليّة المنتهية في تموز/يوليو ٢٠١١، وهي الترتيبات المتضمّنة الاتفاق على القضايا الخلافيّة.

كما اشترطت الخارطة أيضًا عدم تدخّل حكومة السودان في أعمال عسكريّة استفزازيّة، أو خلق زعزعة عبر الحدود، سواء أكان ذلك بالتحرّكات العسكريّة عبر الحدود أم تدفّق الأسلحة واستخدام الوكلاء.

وفي الوقت الذي حُسم فيه مستقبل السودان بتقسيمه، أقدمت الإدارة الأميركيّة على خطوتين تُعدّان من المؤشّرات الأساسيّة عن طبيعة الدور الأميركيّ إزاء السودان على المستوى المنظور، حيث عُيّن مبعوث أميركيّ جديد يكون مجال اختصاصه أزمة دارفور، كما طرح السيناتور جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في الكونغرس الأميركيّ، قانون سلام واستقرار السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٤٩]، وهو القانون الذي يضع نوعًا من أنواع الوصاية الأميركيّة الناعمة على السودان، وفي هذا السياق تراجعت الإدارة عن ربط مسألة رفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب بإنجاز استفتاء تقرير المصير، وأعادت ربطه بمدى التقدّم في ملف دارفور، وهو ما أكّدته وزيرة الخارجيّة الأميركيّة، هيلاري كلينتون، في اجتماعها مع علي كرتي، وزير الخارجيّة السودانيّ[٥٠]، وفي تطوّر موازٍ أنجزت الفصائل الدارفوريّة نوعًا من التفاهم، أسفر عن اندلاع العمليّات المسلّحة على نطاق واسع نسبيًّا في دارفور. بما يعني أنّ الساحة مهيّأة لفصل جديد للأزمة السودانيّة.

---

(٤٩) «In the Senate of the United States,» (111TH Congress, 2D Session, Sudan Peace and Stability Act of 2010).

(٥٠) الشرق الأوسط، ٢٢/١/٢٠١١.

خاتمة

ساهم التناول السودانيّ الجزئيّ للأزمات الداخليّة والمعالجات الأمنيّة والعسكريّة لمشكلات الهويّة والصراع على الموارد، في تنوّع أدوات الفاعل الأميركيّ وازدياد قدراته على التأثير في مجريات الأزمة السودانيّة بما يحقّق مصالحه الاستراتيجيّة المناهضة بالضرورة لمصالح السودان ومحيطَيه العربيّ والإفريقيّ.

كما أنّ تدويل الأزمة السودانيّة وغياب الدور الإقليميّ العربيّ والإفريقيّ، بإرادة ذاتيّة أحيانًا من افتقاد للأدوات، وبتهميش وضغوط أميركيّة أحيانًا أخرى، يفتح السودان وغيره من دول الجوار العربيّ والإفريقيّ على مخاطر التجزئة والتقسيم، وهو ما يعني إجمالًا وجود مهدّدات استراتيجيّة شاملة في النطاقين العربيّ والإفريقيّ من المطلوب مواجهتها بشكل متنوّع الأدوات، وربّما تكون ثورة مصر (٢٠١١) مدخلًا نحو تغيير الأوزان النسبيّة للقاهرة والعالم العربيّ معها، بما قد يفتح مجالًا للحفاظ على مصالحنا القوميّة الاستراتيجيّة.

يبدو أنّ الموقف الدقيق الذي تجتازه السودان حاليًّا، وطبيعة المخطّطات الدوليّة والأميركيّة المحيطة بها، يتطلّب من جانب كلٍّ من حزب المؤتمر الوطنيّ في شمال والحركة الشعبيّة في جنوب السودان التحلّي بمستوى عالٍ من المسؤوليّة الوطنيّة والأخلاقيّة، التي تدفع نحو خلق نوع من التوافق الجادّ والحقيقيّ مع كل المكوّنات السياسيّة للمجتمع لمواجهة تحدّيات المسألة السودانيّة الممتدّة منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦ بروح الإجماع القوميّ الشاملة، وليس روح المكاسب السياسيّة المحدودة، ذلك لأنّ للسودان خصوصيّة التنوّع، وهشاشة مؤسّسة الدولة شمالًا وجنوبًا، والانتشار الهائل للأسلحة، إضافة إلى نمو الانتماءات الأوّليّة (القبليّة والجهويّة والدينيّة والثقافيّة)، فضلًا عن مستويات متدنيّة للنموّ الاقتصاديّ، بما يعنى أنّ أيّ انفلات للتوازنات الحرجة الراهنة للسودان تجعله مفتوحًا على فوضى مثيلة للحالة الصوماليّة، لا سمح الله.

المراجع

١ ـ العربيّة

كتب

قيلي، بهاء الدين مكاوي محمد. **التعددية وتسوية النزاعات في السودان (نيفاشا نموذجًا)**. الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦.

كولينز، روبرت. **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال؛ مراجعة حلمي شعراوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة؛ دار العين للنشر، ٢٠١٠.

عبد السلام، المحبوب. **الحركة الإسلامية السودانيّة، دائرة الضوء ـ خيوط الظلام: تأملات في العشرية الأولي لعهد الأنقاذ**. القاهرة: دار مدارك، ٢٠١٠.

طايع، محمد سالمان. **الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل**. تقديم عبد المنعم المشاط. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧.

دورية

صبحي، مجدي. «النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان.» **السياسة الدولية**: العدد ١٥٠، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

رسائل وأطروحات

الطويل، أماني. «العلاقات المصريّة السودانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠.» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣).

مرعي، نجلاء. «السياسة الأميركيّة تجاه السودان، ١٩٨٩م ـ ٢٠٠٠م.» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقيّة، ٢٠٠٦).

٢ ـ الأجنبية

Books

Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies. *The Arab Strategic Report.* [Cairo]: The Centre, 2005-2006.

De Waal, Alexander (ed.). *War in Darfur and the search for peace.* [Cambridge, MA] : Global Equity Initiative, Harvard University ; [London]: Justice Africa, 2007.

Deng, Francis Mading. *Sudan at the Brink: Self-Determination and National Unity.* A Joint Publication of Fordham University Press and the Institute for International Humanitarian Affairs. New York: Fordham University Press and The Center for International Health and Cooperation, 2010. (International Humanitarian Affairs)

Mamdani, Mahmood. *Saviors and Survivors : Darfur, Politics, and the War on terror.* New York: Pantheon Books, 2009.

Documents

Carney, Timothy. «Some Assembly Required: Sudan's Comprehensive Peace Agreement.» (Special Report, United states institute of peace, Washington, DC, November 2007).

«In the Senate of the United States.» (111TH Congress, 2D Session, Sudan Peace and Stability Act of 2010).

Special Press Briefing, Special Envoy to Sudan Scott Gration, to Speak About His Recent Trip to Chad, Sudan, Qatar, and Rwanda (US Department of State, Office of the Spokesman, Washington, DC, 3 March 2010).

«Sudan Activists Call for Special Envoy's Removal.» (Enough, Posted by Laura heaton, 18/2/2010), on the web: < http://www.enoughproject.org/blogs/sudan-activists-call-special-envoy%E2%80%99s-removal > (19/2/2010).

«U.S. and South Sudan File,» (Washington Report, vole 256, August 2010).

الفصل السادس

التدخّل الإسرائيلي في السودان

محمود محارب

ملخّص

تبحث هذه الدراسة التدخّل الإسرائيليّ في السودان والعلاقات العميقة التي أقامتها إسرائيل مع نُخَب وشرائح سودانيّة مهمّة في شمال السودان، وفي جنوبه أيضًا، خلال ثلاث مراحل محدّدة من تاريخ السودان هي:

١ ـ مرحلة الاستقلال (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨).

٢ ـ مرحلة التمرّد في جنوب السودان منذ أواسط ستينيات القرن الماضي وحتى عام ١٩٧٢.

٣ ـ مرحلة ترقية العلاقات بين إسرائيل ونظام الرئيس السودانيّ جعفر النميري إلى مستوى عالٍ للغاية منذ أواخر السبعينيات وحتّى سقوطه عام ١٩٨٥.

مقدّمة

ما زالت الأغلبيّة العُظمى من الملفّات المتعلّقة بالعلاقات الإسرائيليّة مع السودان في طيّ الكتمان ومُغلقة في الأرشيفات الإسرائيليّة، بحكم أهمّيتها وخطورتها وعدم مرور الوقت الكافي للكشف عنها. وقد فُتح عدد قليل من الملفّات التي تتطرّق إلى هذه العلاقات الإسرائيليّة ـ السودانيّة في

خمسينيات القرن الماضي. وتستند هذه الدراسة إلى هذه الملفات التي فُتحت لجمهور الباحثين، والمحفوظة في أرشيف الدولة في إسرائيل، وكذلك إلى العديد من الكتب التاريخيّة وكتب المذكرات التي تناولت هذا الموضوع.

عند قيام إسرائيل، كان دافيد بن غوريون، الذي رسم نظرية الأمن الإسرائيليّ وبلورها، يخشى بشدّة ظهور «كمال أتاتورك» عربيّ، يوحّد العرب بمواجهة إسرائيل. وعندما بدا لبن غوريون أنّ ما يخشاه قد ظهر فعلًا في مصر، في أعقاب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، ونجاح عبد الناصر في تحويل مطلب الوحدة العربيّة من فكرة نخبويّة إلى مشروع شامل يتعزّز ويقوى ويحظى بتأييد عارم من الشعوب العربيّة؛ وجّه بن غوريون جلّ جهده لإفشال هذا المشروع وإسقاطه، معتقدًا أنّ الخطر على إسرائيل يكمن في قلب الوطن العربيّ، في «دول الطوق»، وبخاصّة في مصر. ومن أجل ضرب هذا المشروع العربيّ وحاضنته مصر، ورئيسها عبد الناصر، قائد المشروع ورمزه، سعى بن غوريون إلى البحث عن «شقوق» في الجسد العربيّ، وعن مصالح آنيّة وضيّقة مع نُخَب عربيّة، وعن «مصالح مشتركة» مع أقلّيّات عرقيّة أو طائفيّة في الوطن العربيّ. وكذلك سعى إلى إقامة تحالف مع دول «الحزام»، أو دول «الأطراف»، أو «المحيط»، الواقعة في أطراف الوطن العربي، ضدّ دول القلب المحاذية لفلسطين. وضمّت دول «الحزام» في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كلًّا من تركيا وإيران وإثيوبيا، السودان واليمن أيضًا.

أولًا: تطوُّر الاتصالات بين حزب الأمّة السودانيّ وإسرائيل

في حزيران/ يونيو ١٩٥٤ أرسل «حزب الأمة» السودانيّ وفدًا إلى لندن بهدف الحصول على الدعم البريطانيّ لاستقلال السودان. وفي أثناء مكوثه في لندن، أوعزت الاستخبارات البريطانيّة (م آي ٦) إلى وفد «حزب الأمّة» طلب المساعدة من إسرائيل[1]. وفي ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٤، اجتمع هذا الوفد الذي ضمّ كلًّا من سيّد الصدّيق المهدي، الابن الأكبر للمهدي، ومحمد

(١) أفنير ينيف، السياسة والاستراتيجية في إسرائيل (بوليطيكا فاستراتيجيه بيسرائيل) (تل أبيب: سفريات بوعليم، ١٩٩٤)، ص ٩٩.

أحمد عمر، نائب الأمين العام لـ «حزب الأمّة»، في لندن مع مسؤولين إسرائيليين من السفارة الإسرائيليّة في العاصمة البريطانيّة. اتّفق الطرفان في ذلك الاجتماع على مواصلة اللقاءات والاجتماعات بينهما بشكل مستمرّ، على أرضيّة المصالح المشتركة بينهما في العداء لمصر، واتفقا أيضًا أن يكون محمد أحمد عمر رجل الاتصال الدائم بين «حزب الأمّة» وإسرائيل[٢]. في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ذكر موشيه شاريت في مذكّراته ما يُفهم منه استمرار الاتصالات بين «حزب الأمّة» وإسرائيل على مستويات رفيعة. حيث كتب: «جلست مع جوش بلمون الذي عاد من إسطنبول، للاستماع منه إلى تقرير حول استمرار المفاوضات مع زعيم «حزب الأمّة» السودانيّ، وحول اجتماعه مع [محافظ بنك إسرائيل] دافيد هوروفيتس، الموجود الآن في المدينة نفسها لمناسبة مؤتمر البنك الدوليّ. اتّضحت احتمالات إضافيّة لتطوير علاقات تجارية بيننا وبينهم. كلّ هدفهم هو فصل السودان عن أيّ اعتماد اقتصاديّ على مصر...»[٣].

خلال لقاءاته الكثيرة مع المسؤولين الإسرائيليّين شرح محمد أحمد عمر قلق السودان المُتعاظِم من «محاولات مصر زيادة نفوذها في السودان على الرغم من اعتراف مصر أمام الخارج باستقلال السودان». وأكّد «أنّ مصالح السودانيّين الذين يتمسّكون باستقلال السودان تتماهى مع مصالح إسرائيل»، ضدّ الخطر المشترك المتمثل بمصر[٤].

١ ـ المفاوضات الماليّة بين حزب الأمّة وإسرائيل

جرت بين «حزب الأمّة» وإسرائيل في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ اتصالات واجتماعات كثيرة ومفاوضات متشعّبة حول مسألتين أساسيتين لمواجهة ما اعتبراه عدوّهما المشترك المتمثّل بمصر. دارت المسألة

(٢) تقرير ش. يعري، تاريخ ١٥/٨/١٩٥٦ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١/ ٨٦٢٤). يلخّص هذا التقرير بإيجاز الاتصالات والعلاقات بين إسرائيل وحزب الأمّة السودانيّ منذ بدايتها في ١٩٥٤ وحتّى آب/ أغسطس ١٩٥٦.

(٣) موشيه شاريت، مذكرات شخصية (يومان إيشي)، مج ٤ (تل أبيب: مكتبة معاريف، ١٩٧٨)، ص ١١٦٠.

(٤) تقرير ش. يعري، بتاريخ ١٥/٨/١٩٥٦ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١/ ٨٦٢٤).

الأولى حول تقديم إسرائيل مساعدات ماليّة لحزب الأمّة على شكل قروض لتمكينه من مواجهة النفوذ المصريّ في السودان، وكذلك مواجهة الأحزاب السودانيّة التي لم تكن تعتبر مصر عدوًّا، والتي كانت تدعو إلى وحدة وادي النيل والحفاظ على علاقات متطوّرة بين السودان ومصر. أمّا المسألة الثانية فتمحورت حول استثمار إسرائيل في مشاريع اقتصاديّة في السودان، وبخاصّة في أراضي المهدي، زعيم «حزب الأمّة»، وفي تلك المشاريع التي تدرّ أرباحًا ماليّة على «حزب الأمّة»[٥].

كان الحزب بحاجة ماسّة إلى سيولة نقديّة لتمويل نشاطاته السياسيّة، في ظلّ احتدام المنافسة بين الأحزاب السودانيّة حول مصير السودان ومستقبل علاقاته مع مصر، وبخاصّة في فترة الحملات الانتخابيّة للبرلمان السودانيّ. في هذا السياق، ومن أجل توفير السيولة الماليّة لحزب الأمّة في صراعه مع الأحزاب السودانيّة الأخرى، اقترح محمد أحمد عمر على المسؤولين الإسرائيليّين أن تشتري إسرائيل القطن من المهدي، الذي ينتجه في مزارعه الواسعة في السودان، وأن تدفع مقدّمًا ثمن القطن الذي سيُنتَج في السنوات الثلاث المقبلة. كان ثمن القطن السنويّ الذي تنتجه مزارع المهدي يُقدَّر، وفق ما ذكره محمد أحمد عمر للإسرائيليين، بمليون ونصف المليون جنيه إسترليني. وبما أنّ هذا المبلغ المالي كان كبيرًا جدًّا بالنسبة إلى إسرائيل، في مقاييس قيمة العملة في تلك الفترة، توجّهت إسرائيل في بداية عام ١٩٥٦ إلى رجل أعمال صهيونيّ بريطانيّ، كان يعمل مديرًا في شركة كبيرة في لندن، هي شركة «لويس أند بيت» (Lewis and Peat) لفحص إمكانيّة قيامه بشراء قطن المهدي ودفع ثمنه مقدّمًا.

أرسلت هذه الشركة المذكورة في شباط/ فبراير ١٩٥٦ أحد كبار موظّفيها ويُدعى «وردن» إلى السودان للاطّلاع على الأوضاع هناك، ولإجراء مفاوضات مع المهدي لشراء إنتاج مزارعه من القطن للسنوات الثلاث المقبلة، ودفع ثمنه مقدّمًا. مكث «وردن» مبعوث الشركة عشرة أيام في السودان، رافقه خلالها محمد أحمد عمر الذي رتّب له اجتماعات مع

(٥) المصدر نفسه.

المهدي، ومع قيادات أخرى من حزب الأمّة، ومع وزراء في الحكومة السودانيّة، كان من بينهم عبد الله خليل، وزير الدفاع السودانيّ حينئذٍ، الذي أصبح في تموز/ يوليو ١٩٥٦ رئيسًا للحكومة السودانيّة. وعبّر عبد الله خليل عن ندمه من عدم وجود قنوات اتصال مع إسرائيل، وعن رغبته في تجديد العلاقات الاقتصاديّة مع إسرائيل[٦]. بعد انتهاء زيارته إلى السودان قدّم «وردن» تقريرًا شاملًا عن زيارته تلك، وأوصى بتقديم قرض إلى المهدي (من نوع «ريفولفينغ كريديت»)، قدره مليون ونصف المليون جنيه إسترليني، مقابل إمّا نسبة من الأرباح، أو نسبة عمولة على بيع القطن. علاوة على ذلك، أفاد «وردن» في تقريره بأنّ الجانب السودانيّ اقترح عليه تطوير أراضٍ جديدة لزراعة القطن في السودان، التي تُلحَق مستقبلًا بأراضي المهدي. ولأنّ هذه المبالغ كانت مرتفعة بالنسبة إلى إسرائيل في تلك الفترة، اتصل محافظ بنك إسرائيل مع العديد من البنوك السويسريّة للحصول منها على قروض لتمويل هذه المشاريع. تبيّن من هذه الاتصالات أنّ المشكلة لم تكن في الحصول على القروض، بل في ارتفاع قيمة الكفالة ضدّ المخاطر في استثمار هذه المبالغ المرتفعة في السودان، لعلاقة هذه المشاريع بإسرائيل. عقب هذه المصاعب تداولت إسرائيل مع «حزب الأمّة» لإنشاء بنك زراعيّ في السودان، تُمَوَّل من خلاله المشاريع الإسرائيليّة. ولأنّ إنجاز هذه المشاريع كان يستغرق وقتًا طويلًا، وفي ضوء اقتراب انتخابات البرلمان السودانيّ وحاجة «حزب الأمّة» الملحّة إلى المال، طلب محمد أحمد عمر من الطرف الإسرائيليّ قرضًا فوريًّا للمهدي قيمته ١٥٠ ألف جنيه إسترليني لاستعماله في الانتخابات الوشيكة[٧].

٢ ـ مسؤول سودانيّ رفيع في إسرائيل

استدعت حاجة المهدي إلى القرض، علاوة على سعي «حزب الأمّة» إلى ترقية علاقاته بإسرائيل ضدّ مصر، أن يقوم مسؤول سودانيّ رفيع المستوى بزيارة سرّيّة للغاية إلى إسرائيل. وتمهيدًا واستعدادًا لهذه الزيارة،

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

ومن أجل بتّ طلب القرض، والمشاريع الإسرائيليّة في السودان، دعت وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، غولدا مائير، كلًّا من وزير الماليّة ووزير التجارة ومحافظ بنك إسرائيل والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة والمدير العام لوزارة الخارجيّة، وعددًا آخر من المسؤولين والخبراء الإسرائيليّين، إلى عقد اجتماع موسَّع بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٥٦[٨].

لا تزال الملفّات التي عالجت المحادثات التي أجراها المسؤول السودانيّ رفيع المستوى في أثناء زيارته إلى إسرائيل في الثلث الأخير من شهر آب/ أغسطس، طيّ الكتمان. لكن هناك العديد من التقارير التي تطرّقت إلى زيارة هذا المسؤول السودانيّ بصورة غير مباشرة، والتي عالجت مقدرة إسرائيل على توفير الدعم الماليّ لحزب الأمّة، ومسألة إشراك دول عظمى في دعم «حزب الأمّة» ضدّ مصر بزعامة عبد الناصر، لأنّ ذلك كان فوق طاقة إسرائيل الماليّة. فقد جاء في وثيقة صدرت من مكتب وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة في القدس إلى سفير إسرائيل في باريس، في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٥٦، أي بُعيد أيّام معدودة من زيارة المسؤول السودانيّ رفيع المستوى إلى إسرائيل، أنّ تطور علاقات إسرائيل «مع حزب الأمّة السودانيّ يَعِد باحتمالات مشجّعة. تعتمد قدرة هذا الحزب، داخل السودان وباسم السودان، على كبح تعاظم قوّة المصريين وشركائهم؛ على حجم المساعدات السياسيّة والاقتصاديّة التي توضع تحت تصرفهم. من أجل هذا الأمر نحن بحاجة إلى شركاء. من ناحيتنا نحن نرى أنّ الفرنسيين ملائمون، وأيضًا الرجل السودانيّ الذي نحن باتصال معه لا يخشى من هذه الشراكة»[٩].

يوضّح الصورة أكثر تقرير مهم للغاية، صاغه مدير مكتب رئيس الحكومة الإسرائيليّة، تيدي كولك، إلى دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة، في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦[١٠]. عالج هذا التقرير جملة من

---

(٨) رسالة سرّيّة للغاية من وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، تاريخ ١٩٥٦/٨/١٦ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١/ ٨٦٢٤).

(٩) رسالة من إيتان من مكتب القدس إلى رئيس الحكومة، تاريخ ١٩٥٦/٩/٢ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١٤/ ٢٤٥٤).

(١٠) تقرير تيدي كوليك إلى رئيس الحكومة، بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١/ ٨٦٢٤).

المواضيع، كان أبرزها مسألة تدبير المال الكافي لدعم «حزب الأمّة» السودانيّ، والبحث عن شركاء لتحقيق الأهداف الإسرائيليّة في السودان. يتّضح من هذا التقرير أيضًا أنّ التدخّل الإسرائيليّ في السودان في تلك الفترة وتقديم الدعم الإسرائيليّ إلى «حزب الأمّة» السودانيّ كان جزءًا من استراتيجية إسرائيليّة شاملة بقيادة بن غوريون ضدّ مصر بزعامة عبد الناصر.

يتبيّن من التقرير أيضًا أنّه في سياق رسمه لهذه الاستراتيجيا عقد دافيد بن غوريون اجتماعَين موسّعين مطوّلَين مع نخبة «خبراء الشؤون العربيّة» في آب/أغسطس ١٩٥٦. تلت هذين الاجتماعين اجتماعات عدّة عقدها خبراء الشؤون العربيّة لدراسة أوضاع الوطن العربيّ وكيفيّة وإمكانات اختراقه. «توصّل المشاركون في هذه الاجتماعات إلى أنّه ينبغي اختراق العالم العربيّ من خلال الشقوق الموجودة فيه»، وأنّهم «يؤمنون أنّ بإمكاننا إقامة علاقات مع دوائر واسعة في العالم العربيّ التي تخشى وتخاف من صعود عبد الناصر»[١١]. وذكر تيدي كولك في تقريره أنّ عددًا من هؤلاء «الخبراء في الشؤون العربيّة» قد سافر إلى أوروبا، وباشر الاتصال مع فئات في الدول العربيّة، و«أنّ بعض هذه الاتصالات يَعِد باحتمالات جيّدة». ثمّ أشار كولك إلى المسؤول السودانيّ رفيع المستوى الذي زار إسرائيل، فذكر أنّ المسؤول السودانيّ «اقتنع أنّ لدينا قدرة أكثر ممّا كان يعتقد قبل مجيئه إلى إسرائيل. على الرغم من ذلك أخشى أن نفعل قليلًا جدًّا، وعندها تكون خيبة الأمل أكثر ممّا لو لم نقم بدعوته إطلاقًا، لأنّه سيعتقد أنّ عدم فعلنا ينبع من عدم رغبتنا وليس من عدم قدرتنا [الماليّة]»[١٢].

ذكر كولك في تقريره أيضًا لبن غوريون أمرًا آخر مهمًّا، يتعلّق بالنشاط الاستخباري الإسرائيليّ في مصر، إذ أشار إلى أنّ «خبراء الشؤون العربيّة» الإسرائيليّين «اتصلوا مع رجلين جدّيين في مصر، وتحدّثوا مع أحدهما حول خطّة دعائيّة متشعّبة. يتطلّب تنفيذ هذه الخطّة مالًا كثيرًا». ثمّ انتقل كولك إلى موضوع ضرورة إشراك فرنسا والولايات المتحدة الأميركيّة في

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

النشاطات الإسرائيليّة في السودان والدول العربيّة الأخرى، لأنّه «من الواضح أنّه لا تتوافر لدينا الإمكانات الملائمة لتنفيذ هذه النشاطات بشكل جيّد. من ناحية أخرى، هناك خشية من أنّه إذا أشركنا قوًى أجنبيّة في القضيّة فمن المُحتمل أن تنتقل، العلاقات التي أقمناها، من أيدينا إلى أيادٍ أخرى. أعتقد أنه حتّى إن كان مثل هذا الخطر قائمًا (في اعتقادي بالإمكان منع ذلك) فمن الأفضل أن ينفّذ الآخرون نشاطات ضدّ عبد الناصر من ألّا تنفّذ عمليّات ضدّه بالمرّة، بسبب النقص في إمكاناتنا. ففي اعتقادي علينا ألّا نتصرّف مثل ذلك الكلب الذي لا توجد له أسنان، ويجلس بجانب عظمة جيّدة أُلقيت له ولا يستطيع الاستمتاع بأكلها، لكنّه ينبح باستمرار، ولا يسمح لزملائه الوصول إلى العظمة». وفي ختام تقريره يوصي كولك بتخصيص مبلغ ماليّ يُرصد سلفًا ويوضع تحت تصرف المسؤولين الإسرائيليّين عن هذه النشاطات، وإشراك أجهزة الاستخبارات الفرنسيّة والأميركيّة بهذه النشاطات[(١٣)].

٣ ـ تكثيف الاتصالات بين حزب الأمّة وإسرائيل عشيّة العدوان الثلاثي

عشيّة العدوان الثلاثيّ الإسرائيليّ ـ الفرنسيّ ـ البريطانيّ على مصر، تكثّفت الاتصالات بين إسرائيل و«حزب الأمّة» السودانيّ، وانخرطت كلّ من فرنسا وبريطانيا أيضًا في تقديم الدعم للحزب ضدّ مصر، وضدّ الأحزاب السودانيّة التي كانت تنادي بالتحالف مع مصر وترقية العلاقات معها؛ إذ ذكر تقرير أرسله ج. بلمون إلى غولدا مائير، أنّ محمد أحمد عمر أخبر الإسرائيليّين أنّ المهدي و«حزب الأمّة» ومؤيّديه من طائفة الأنصار، يعتبرون المصريين أعداءً لهم، وأنّهم سيكونون سعداء إذا تضعضعت قوّة المصريين وقلّ نفوذهم[(١٤)].

وأضاف التقرير أنّ هناك قوى سودانيّة تنافس «حزب الأمّة»، وأهمّها طائفة الختمية وجناحها السياسيّ ـ «حزب الشعب»، المؤيّد جدًّا للمصريين،

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) رسالة ي. بلمون إلى وزيرة الخارجيّة، تاريخ ١٠/٩/١٩٥٦ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١/ ٨٦٢٤).

ومجموعة الأزهري والجنوبيين. وذكر التقرير أنّ كلًّا من مجموعة الأزهري والجنوبيين انتهازيون، وقد ينضمّون إلى المعسكر المؤيّد لمصر. وأضاف التقرير أنّه مع اقتراب موعد الانتخابات للبرلمان السودانيّ، فإنّ أمام «حزب الأمّة» أحد خيارين:

الأوّل، التهرّب من اتخاذ موقف في كل القضايا المتعلّقة بمصر لتجنّب قيام مصر باتخاذ موقف معادٍ لحزب الأمّة بشكل واضح، وهذا قد يؤدّي إلى حصول الحزب على مساعدة مالية قليلة من مصر، وبذلك تزيد مصر من نفوذها في السودان.

الثاني، اتخاذ موقف واضح متحفّظ من مصر وجامعة الدول العربيّة، وهذا يقود إلى زيادة النشاطات والضغوط من مصر وحلفائها من الدول العربيّة والاتّحاد السوفياتي. وأشار التقرير إلى أنّ مصر تقدّم دعمًا ماليًّا سخيًّا للأحزاب السودانيّة المناوئة لحزب الأمة؛ واقترح بلمون على غولدا مائير أن تقدّم إسرائيل قرضًا إلى «حزب الأمّة» السودانيّ، وقدره ١٠٠ ألف دولار من دون ضمانات، وقرضًا آخر للمهدي وقدره ٣٠٠ ألف دولار، مقابل ضمانات على شكل «كمبيالات» من المهدي. وأضاف بلمون أنّ فرنسا قد تقدّم دعمًا ماليًّا لحزب الأمّة السودانيّ إثر العلاقات التي أقامها محمد أحمد عمر مع فرنسا بمبادرة إسرائيل ودعمها. في ختام تقريره، طلب بلمون من وزيرة الخارجيّة الإسرائيليّة غولدا مائير جوابًا منها خلال أسبوع لكي يوصل هذا الجواب إلى محمد أحمد عمر(١٥).

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ أرسل أوري لوبراني من القدس رسالة إلى إلياهو ساسون، سفير إسرائيل في روما حينئذٍ، أخبره فيها بالقرارات التالية التي اتخذتها إسرائيل بخصوص السودان(١٦):

- تقرّر الطلب من آفيا ومن كونيكوف الفحص في جنيف إمكانيّة إقامة بنك زراعيّ في السودان من أجل وضعه تحت تصرّف مشاريعنا هناك.

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) تقرير أوري لوبراني إلى إلياهو ساسون، تاريخ ١٧/٩/١٩٥٦ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١/ ٨٦٢٤).

ـ تقرّر البحث في أوروبا والولايات المتحدة عن طرق لجمع الأموال لاستعمالها في نشاطات ومشاريع اقتصاديّة في السودان.

ـ تقرّر الاتصال بفرنسا من أجل إشراكها في المشاريع والنشاطات في السودان. وقد جرى الحديث مع جيلبر الذي أظهر حماسة للأمر، وسيسافر زيامه ديبون إلى باريس لترتيب اجتماع بين محمد أحمد عمر وجيلبر.

ـ اتُّفِقَ مع آفيا ومع كونيكوف على تقديم قرض للمهدي قدره ٣٠٠ ألف دولار، على أن يوقّع المهدي على «كمبيالات» لضمان سداد المبلغ. وستُدفع ٥٠ ألف دولار من هذا المبلغ إلى المهدي فورًا.

ـ اقترح رئيس الحكومة دافيد بن غوريون أن يسافر ح. جفاتي، مدير عام وزارة الزراعة الإسرائيليّة، وإيهود أفريئل إلى السودان، من أجل الوقوف عن كثب على النشاطات الإسرائيليّة في السودان. لكن من غير الواضح حتّى الآن من سيسافر إلى السودان. والهدف الإسرائيليّ هو إرسال مبعوثين رفيعي المستوى إلى السودان من أجل منح التعاون بين إسرائيل والسودان الجدّية المناسبة، وترقية هذا التعاون إلى مستوى عالٍ.

وأضاف أوري لوبراني في تقريره أنّ رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيّته أبديا اهتمامًا بموضوع السودان، وكلّفا كبار الموظّفين في وزارة الخارجيّة الفرنسيّة تقديم اقتراحات ملموسة لمساعدة «حزب الأمّة» السودانيّ. وبناءً على ذلك، قدّمت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة الاقتراحات التالية، وفق ما جاء في تقرير لوبراني:

ـ تقديم قرض للسودان بمبلغ مليوني جنيه إسترليني.

ـ تقديم مساعدات مباشرة لحزب الأمّة في الانتخابات البرلمانيّة القادمة بواسطة تزويده بماكينات طباعة وسفريات... إلخ.

ـ إرسال مبعوث فرنسيّ خاصّ إلى الخرطوم بهدف السعي لشراء محصول القطن من المهدي ودفع ثمن القطن له مقدّمًا.

ـ وافق الفرنسيون من حيث المبدأ على مساعدة السودان في إقامة سلاح جوّ سودانيّ شريطة أن تجري الاتصالات بهذا الخصوص بشكل رسميّ بين الحكومتين الفرنسيّة والسودانيّة.

وأضاف أوري لوبراني في تقريره أنّه بعد أن يُنهي محمد أحمد عمر مهمته في باريس سيسافر إلى جنيف كي ينجز هو وموشيه ساسون الاتفاقيّة مع آفيا ومع كونيكوف[١٧].

٤ ـ التجسّس على عبد الناصر لمصلحة إسرائيل عشيّة العدوان الثلاثي

في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ زار المهدي مصر، وأجرى سلسلة من المحادثات مع القيادة المصريّة، اجتمع خلالها مع الرئيس جمال عبد الناصر. ورافق المهدي في زيارته هذه رئيس البرلمان السودانيّ، محمد صالح الشنقيطي، الصديق الشخصيّ للمهدي، والمقرّب منه وفق الوثائق الإسرائيليّة. وقد شارك الشنقيطي مع المهدي في المرحلة الأولى من المحادثات التي أجراها المهدي مع الرئيس جمال عبد الناصر. ولم تكد تمرّ عشرة أيّام على اجتماعه هو وزعيم «حزب الأمّة» مع الرئيس جمال عبد الناصر، حتّى كان الشنقيطي يقدّم لمسؤول إسرائيلي في جنيف، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، تقريرًا مفصّلًا وشاملًا عن المحادثات التي أجراها المهدي مع الرئيس جمال عبد الناصر. وأخبر الشنقيطي المسؤول الإسرائيليّ بالآتي[١٨]:

ـ يعتبر السودان أنّ تعاظم قوّة مصر العسكريّة يشكّل خطرًا مباشرًا على استقلال السودان. ويخشى السودان من أنّ الحرب المقبلة التي ستشنّها مصر ستُوجَّه ضدّه لا ضدّ إسرائيل.

ـ هناك مصلحة للسودان في إضعاف النظام المصريّ، وفي تعزيز الصداقة مع المعارضين لعبد الناصر، لكنّ حاجة السودان إلى قناة السويس، وإلى حلّ مشاكل المياه مع مصر، وإلى تسديد ديونه الخارجيّة واقتراب موعد الانتخابات البرلمانيّة السودانيّة، تُرغم «حزب الأمة» على مهادنة مصر في المستقبل القريب.

ـ رغب عبد الناصر في زيارة المهدي مصرَ لكي يظهر للعالم دعم

---

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) رسالة م. م. يسرائيل من جنيف إلى وزيرة الخارجيّة وبلمون، تاريخ ١٩٥٦/٩/٢٨ (أرشيف دولة إسرائيل، ملف حيتس ١٤/ ٢٤٥٤).

السودان لمصر بخصوص مسألة السويس. وعلى الرغم من أنّ عبد الناصر لمّح إلى أنّ زيارة المهدي لمصر مرغوب فيها كي يقوم المهدي بالوساطة بين مصر وبريطانيا، إلّا أنّ عبد الناصر لم يطلب إطلاقًا من المهدي أيّ نوع من الوساطة.

- زار المهدي مصر كي يُخبر عبد الناصر موقفه من أزمة السويس، وكي يظهر أيضًا أنّ له علاقات جيّدة مع عبد الناصر أمام مواطني السودان، ما يساعده في الانتخابات البرلمانيّة السودانيّة.

- قال المهدي لعبد الناصر إنّ السودان يعترف بملكيّة مصر لقناة السويس، لكنّه أكّد أنّ قيمة قناة السويس تنبع من استعمال الغرب لها، ولذلك هناك ضرورة لتقديم ضمانات دوليّة بخصوص حرّيّة الملاحة فيها.

- وصف المهدي، في لقائه عبد الناصر، الكارثة التي ستلحق بالعرب في حالة قيام الدول الغربيّة بالتدخّل عسكريًّا، والأزمة التي سيعانيها السودان إذا قاطع الغرب قناة السويس.

- كان تقدير عبد الناصر أنّ الغرب لن يستعمل القوّة، وأنّ الدول الغربيّة ستضطر في نهاية الأمر إلى حلّ وسط مع مصر يضمن الكرامة الوطنيّة المصريّة.

- الموضوع الوحيد الذي اتّفق المهدي مع عبد الناصر حوله، هو التزام مصر دفع ثمانية ملايين جنيه إسترليني من حسابات مصر المجمّدة في لندن، والباقي من المال المستحقّ يُسَدَّد خلال خمسة أعوام.

- يعتقد الشنقيطي أنّ فرض حصار اقتصاديّ على مصر لمدّة ثلاثين يومًا فقط يؤدّي إلى سقوط النظام المصريّ.

واختتم المسؤول الإسرائيليّ رسالته بقوله إنّه علم قبل فترة وجيزة أنّ بريطانيا أوعزت إلى فرع بنك باركليز في الخرطوم دفع مبلغ مليون جنيه إسترليني للمهدي كسلفة عن محصول قطنه في السنة المقبلة[١٩].

(١٩) المصدر نفسه.

استمرّت العلاقات الوديّة بين حكومة السودان و«حزب الأمّة» من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى إلى ما بعد العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦. وشملت هذه العلاقات تعاونًا محدودًا في مجالات عسكريّة. ووصلت العلاقات بين الجانبين إلى إحدى ذُراها عندما عقدت وزيرة الخارجيّة الإسرائيليّة، غولدا مائير، اجتماعًا سرّيًا ورسميًّا مع رئيس الوزراء السودانيّ عبد الله خليل في صيف ١٩٥٧، في أحد فنادق باريس(٢٠). بعد هذا الاجتماع بأقلّ من عام، أطاح انقلاب عسكريّ في الخرطوم حكومة عبد الله خليل، واستلم السلطة في السودان إبراهيم عبّود الذي غيّر سياسة السودان تجاه مصر وأخذ يتقرّب منها ومن سياستها، وأدّى ذلك بطبيعة الحال إلى قطع علاقات السودان بإسرائيل.

ثانيًا: التدخُّل الإسرائيلي في جنوب السودان

بدأت الاتصالات بين إسرائيل وحركة التمرّد في جنوب السودان في عام ١٩٦٣. منذ ذلك العام وحتى عام ١٩٧٢، اجتمع الكثير من القادة والناشطين السودانيّين الجنوبيين مع مسؤولين إسرائيليين في السفارات الإسرائيليّة في أوغندا وإثيوبيا وتشاد والكونغو وكينيا(٢١). وقد تعزّزت هذه الاتصالات والعلاقات وتعمّقت خلال حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل.

لا تزال الملفّات المتعلّقة بالتدخّل الإسرائيليّ في جنوب السودان في تلك المرحلة محكمة الإغلاق في الأرشيف الإسرائيليّ. لكن في الفترة الأخيرة كشف جوزيف لاغو، قائد حركة أنيانيا التي قادت حركة التمرّد في جنوب السودان في تلك الفترة، في مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيليّة، النقاب عن خلفيّات وبدايات وحجم التدخل الإسرائيليّ في دعم التمرّد في جنوب السودان في تلك الفترة(٢٢). يتضح من هذه المقابلة أنّ

---

(٢٠) ينيف، السياسة والاستراتيجية في إسرائيل (بوليطيكا فاستراتيجيه بيسرائيل)، ص ١٧٧.

(٢١) Mohamed Omer Beshir, *The Southern Sudan: From Conflict to Peace* (London: C. Hurst, 1975), pp. 91-92, and Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Albany: State University of New York Press, 1987), pp. 274-277.

(٢٢) دانا هرمان، «هكذا أقنع جنرال جنوب سوداني إسرائيل مساعدة المتمردين،» هآرتس، ٣٠/١/٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle>.

جوزيف لاغو اجتمع في بداية عام ١٩٦٩ مع سفير إسرائيل في كمبالا وسلّمه رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيليّة حينئذٍ ليفي أشكول. أكّد جوزيف لاغو في رسالته المصالح المشتركة بين إسرائيل وحركة التمرّد في جنوب السودان، وفي مقدّمها «الحرب ضدّ العرب». وعلى أرضيّة المصالح المشتركة، طلب جوزيف لاغو في رسالته مساعدة عسكريّة من إسرائيل إلى حركة أنيانيا. أشار جوزيف لاغو في رسالته إلى أنّه إذا أمدّت إسرائيل حركة أنيانيا بالسلاح فإنّها ستشنّ الحرب ضدّ الجيش السودانيّ وستشغله وتزعجه، ما يؤدّي إلى منعه من دعم مصر والدول العربيّة الأخرى في حربها ضدّ إسرائيل. لكنّ أشكول مات في شباط/ فبراير ١٩٦٩ قبل أن يستلم رسالة جوزيف لاغو؛ وحلّت محلّه غولدا مائير التي دعت بدورها جوزيف لاغو لزيارة إسرائيل. لبّى جوزيف لاغو الدعوة، وخلال زيارته إلى إسرائيل اجتمع مع غولدا مائير في مكتبها في القدس، ومع مسؤولين إسرائيليين آخرين، وزار العديد من القواعد العسكريّة الإسرائيليّة، واتفق مع المسؤولين الإسرائيليّين على صفقة تقوم إسرائيل بموجبها في تزويد حركة أنيانيا بالأسلحة وتدريب كوادر من مقاتلي حركة أنيانيا عسكريًّا في إسرائيل، كان من أبرزهم جون قرنق الذي أصبح لاحقًا قائدًا للجبهة الشعبيّة لتحرير السودان. وبعد هذه الزيارة بفترة وجيزة، شرعت إسرائيل في تزويد حركة أنيانيا بأنواع مختلفة من الأسلحة على متن طائرات نقل إسرائيليّة، أوصلتها إلى مدينة جوبا في جنوب السودان عن طريق أوغندا. نقلت الطائرات أسلحة كثيرة ومتنوّعة من ضمنها المدفعيّة والصواريخ المضادّة للدبّابات وأسلحة رشّاشة وأسلحة خفيفة، كانت إسرائيل قد غنمت هذه الأسلحة من الجيوش العربيّة في حرب ١٩٦٧. وأشار جوزيف لاغو في مقابلته مع صحيفة هآرتس إلى أنّ إسرائيل لم تزوّد حركة أنيانيا بأسلحة مصنوعة في إسرائيل، أو أسلحة غربيّة حديثة، كي لا تُكشَف مساعدتها لتمرّد جنوب السودان. ومع بداية وصول شحنات الأسلحة الإسرائيليّة إلى جنوب السودان، وصل أيضًا مستشارون عسكريون إسرائيليون وانضمّوا إلى قواعد المتمرّدين. وذكر جوزيف لاغو أنّ السلاح الذي حصلت عليه حركة أنيانيا من إسرائيل غيّر موازين القوى، وعزّز مكانة حركة أنيانيا، وبات يُحسب حسابها في الصراع.

استمرّت إسرائيل في تزويد حركة أنيانيا بالسلاح، بنقلات جوّيّة من أوغندا إلى جنوب السودان حتّى عام ١٩٧٢. في ذلك العام غيّر رئيس أوغندا عيدي أمين سياسته المساندة لإسرائيل، وقطع علاقات بلاده معها، وأغلق سفارتها في كمبالا، وطرد جميع الإسرائيليّين من أوغندا، بمن فيهم الكثير من المستشارين العسكريّين. أدّى ذلك إلى وقف إسرائيل استعمال أوغندا طريقًا لتزويد حركة التمرّد في جنوب السودان بالسلاح. وكانت هناك طريق أخرى أمام إسرائيل، وهي نقل الأسلحة جوًّا بطائرات تمرّ في الأجواء الإثيوبيّة، ثمّ إلى كينيا، ومنها إلى جنوب السودان، بيد أنّ هذه الطريق كانت أكثر تكلفة وخطورة. على أيّ حال، توصّلت الحكومة السودانيّة في عام ١٩٧٢ مع حركة التمرّد في جنوب السودان إلى «اتفاقيّة أديس أبابا»، وبموجبها توقّف التمرّد في جنوب السودان. عقب هذه الاتفاقيّة أسرع جوزيف لاغو إلى العاصمة الكينيّة نيروبي لشرح الوضع الجديد للإسرائيليين الذين أزعجتهم اتفاقيّة السلام، ووقف التمرّد في جنوب السودان[٢٣].

ثالثًا: إسرائيل وجعفر النميري وعدنان خاشقجي

يُشير يعقوب نمرودي، الذي شغل مراتب عُليا في جهاز الاستخبارات الإسرائيليّة (الموساد)، في مذكّراته إلى أنّ رجل الأعمال السعوديّ عدنان خاشقجي كان «عنوانًا لكلّ إسرائيليّ أو يهوديّ يبحث عن طرق للعالم العربيّ»[٢٤]. ويتّضح من هذه المذكّرات أنّ عدنان خاشقجي أدّى دورًا أساسيًّا في إقامة العلاقات بين إسرائيل والرئيس السودانيّ جعفر النميري. ومن المفيد إلقاء الضوء، باقتضاب، على طبيعة علاقات خاشقجي بإسرائيل. يكشف يعقوب نمرودي في مذكّراته النقاب أنّ خاشقجي أقام علاقات كثيرة ومتشعّبة مع الكثير من الإسرائيليّين واليهود الأميركيين. وكان من بين الإسرائيليّين الذين أقام خاشقجي علاقات متينة معهم ديف

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) يعقوب نمرودي، رحلة حياتي (مساع حياي)، مج ٢ (اور يهودا: مكتبة معاريف، ٢٠٠٣)، ص ٥٢١.

كمحي إبّان الفترة التي شغل فيها كمحي منصب رئيس مركز جهاز الموساد في باريس، و«تطوّرت العلاقات بين الاثنين وتوطّدت وسادت بينهما صداقة حقيقيّة»[٢٥].

في منتصف عقد السبعينيات من القرن المنصرم توجّه يعقوب نمرودي إلى الجنرال (المتقاعد) الإسرائيليّ رحبعام زئيفي، الذي كان قد أنهى لتوّه مهامه كمستشار لرئيس الحكومة الإسرائيليّة إسحاق رابين في شؤون «الإرهاب»، للعمل مع خاشقجي في مهام أمنيّة وحراسة. استجاب زئيفي لطلب يعقوب نمرودي، وتمكّن خلال فترة وجيزة من كسب ثقة خاشقجي. وقام زئيفي بإدارة مزرعة خاشقجي المترامية الأطراف في كينيا، ووظّف أكثر من أربعين إسرائيليًّا في تشغيل المزرعة وحراستها. وعهد خاشقجي إلى زئيفي أيضًا مهمّة الحفاظ على أمن يخته الفاخر، وكلّفه بوضع أجهزة رقابة وتنصّت في اليخت كي يكون بمقدور خاشقجي مراقبة ضيوفه رفيعي المستوى من العرب وغير العرب، بشكل مباشر[٢٦]. وبطبيعة الحال كانت إسرائيل أيضًا تشاركه في أشرطة الرقابة والتنصّت هذه.

أقام خاشقجي علاقات وطيدة مع رئيس السودان جعفر النميري منذ سبعينيات القرن الماضي. وفي أواخر السبعينيات أخبر خاشقجي، صديقه وشريكه في الكثير من المشاريع الاقتصاديّة والصفقات التجاريّة، يعقوب نمرودي، أنّ وضع الرئيس السودانيّ جعفر النميري في داخل السودان خطير ويثير القلق، وأنّ «الأميركيين لا يقدّمون له المساعدة المرجوّة، والسعوديون يصدّونه. وكان كلّ ما تمكّن الأميركيون من استخلاصه من السعوديين هو تمويلهم شراء طائرات ف ـ ٥، التي كانت حاجته إليها أقلّ من الأمور الأخرى كلها. كل خطط التنمية الاقتصاديّة الكبيرة لا تُنفّذ. علاوة على ذلك، يجب الاهتمام فورًا بأن يحصل النميري على فريق أمنيّ أميركيّ يستقرّ في الخرطوم، من أجل حفظ أمنه الشخصيّ، مثلما أرسلت الولايات المتحدة اثنين وأربعين شخصًا إلى القاهرة لحراسة أنور السادات ونظامه»[٢٧]. وذكر

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥١٥.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥١٥.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١٥.

يعقوب نمرودي أنّه من أجل مساعدة جعفر النميري والسودان، نظّم عدنان خاشقجي في عام ١٩٧٩ «زيارة لأصدقائه وشركائه الإسرائيليّين إلى الخرطوم». دعا خاشقجي خمسة إسرائيليين من مخضرمي الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة إلى الخرطوم للقاء جعفر النميري، هم: يعقوب نمرودي وديف كمحي وآل شفايمر ورحافيه فاردي وهانك غرينسبان. وفور وصولهم إلى الخرطوم من نيروبي اجتمعوا مع الرئيس السودانيّ جعفر النميري. وأشار يعقوب نمرودي في مذكّراته إلى أنّ الهدف من هذه الزيارة كان إقامة علاقات اقتصاديّة بين إسرائيل والسودان. ووصف يعقوب نمرودي شعوره هو وزملاؤه عند اجتماعهم مع النميري بقوله: «كنّا وكأنّنا في حلم. كان من الصعب أن نصدّق أنّنا في السودان، في قصر أحد الحكّام العرب المعروفين، الذي كان يكرّر ترحيبه بنا ويقدّم لنا الطعام، ويحدّثنا ويحضّنا على القيام بمشاريع معه». وأضاف، أنّ جعفر النميري أخبر ضيوفه الإسرائيليّين أنّه بحاجة إلى المساعدة لتطوير اقتصاد بلاده، وأنّه طلب إقامة علاقات اقتصاديّة مع إسرائيل بشكل دائم[٢٨].

١ ـ اجتماع النميري إلى يغآل يدين

بعد عودة يعقوب نمرودي والوفد المرافق له إلى إسرائيل من الاجتماع مع جعفر النميري، بادرت إسرائيل إلى عقد اجتماع رسميّ وسرّيّ بين نائب رئيس الحكومة الإسرائيليّة يغآل يدين ورئيس السودان جعفر النميري. وفعلًا عُقد هذا الاجتماع بين النميري ويدين في نيويورك، وجرى بروح ودّيّة، ووُضعت فيه أسُس التعاون بين إسرائيل والسودان في المستقبل[٢٩].

٢ ـ اجتماع النميري مع شارون

منذ أن أصبح وزيرًا للدفاع في إسرائيل، سعى آريئيل شارون إلى التأثير في سياسة الخارجيّة والأمن الإسرائيليّة، ونقلها نقلة نوعية جديدة. اعتقد شارون أنّ منطقة النفوذ الإسرائيليّة ومصالحها الحيويّة تتعدّى دول

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥١٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥١٥.

المواجهة العربيّة، وتتسع في الشرق لتصل إلى باكستان، وتمتد في إفريقيا من شمالها إلى وسطها[٣٠]. وفي سياق سعيه لتحقيق سياسته المذكورة أعلاه، وصل شارون إلى نيروبي في كينيا، ومنها أقلّته مباشرة هو ومرافقيه طائرة خاصّة يمتلكها عدنان خاشقجي إلى مزرعته المترامية الأطراف في كينيا، القريبة من الحدود التنزانية. كان في انتظار شارون في المزرعة الرئيس السودانيّ جعفر النميري، ورئيس الاستخبارات السودانيّة أبو الطيب وكلٍّ من عدنان خاشقجي ويعقوب نمرودي وآل شفايمر. وفي الاجتماع الذي جرى بين شارون والرئيس السودانيّ جعفر النميري وافق النميري على غضّ النظر عن هجرة اليهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل عن طريق السودان، مقابل مبالغ مالية له ولرئيس استخباراته عمر محمد الطيب. كذلك وافق النميري على السماح بتخزين سلاح إسرائيلي في السودان لصالح قوى إيرانيّة كانت تخطّط، بمساعدة إسرائيل وخاشقجي، للقيام بعمليّات عسكريّة ضدّ نظام الخميني في إيران. كما وافق النميري على السماح لإسرائيل بتدريب هذه القوى الإيرانيّة في الأراضي السودانيّة. بيد أنّ مشروع شارون المشترك مع خاشقجي لم يُنفّذ لخلافات إسرائيليّة داخليّة بين شارون وفئات مناوئة له في أجهزة الأمن الإسرائيليّة والحكومة[٣١].

٣ ـ النميري وتهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل

سعت إسرائيل في أواخر سبعينيات القرن الماضي إلى تهجير اليهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل. ومن أجل تحقيق ذلك، فاوضت إسرائيل في البداية الحكومة الإثيوبيّة بخصوص تهجير مواطنيها اليهود الفلاشا إلى إسرائيل، بيد أنّ هذه المفاوضات لم تُسفر عن نتائج ملموسة ومرضية. وفي عام ١٩٧٩ طلب رئيس الحكومة الإسرائيليّة مناحيم بيغن من رئيس مصر أنور السادات السعي لدى الرئيس السودانيّ جعفر النميري من أجل السماح

---

(٣٠) يوسي ملمان ودان رفيف، جواسيس غير كاملين: قصّة المخابرات الإسرائيليّة (مرجليم لو موشلميم: سيبورو شل هموديعين هيسرائيلي) (تل أبيب: مكتبة معاريف، ١٩٩٠)، ص ٢١٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

لليهود الفلاشا بالهجرة من إثيوبيا إلى إسرائيل عن طريق السودان. وقد استجاب السادات لهذا الطلب، وحصل على موافقة النميري المبدئيّة على الطلب الإسرائيليّ، شريطة أن يجري ذلك بسرّية تامّة[٣٢].

في بداية عام ١٩٨٠ وصل إلى الخرطوم مسؤول في جهاز الموساد، واجتمع مع أبو الطيب ومسؤولين سودانيين آخرين. واتفق مسؤول الموساد مع المسؤولين السودانيّين على مرور الفلاشا من أراضي السودان إلى كينيا، ثمّ إلى إسرائيل. واستمرّ تهجير اليهود الفلاشا عن طريق السودان إلى كينيا، فإسرائيل، إلى أن انتشر خبرها في وسائل الإعلام العالميّة، ما أدّى إلى وقفها[٣٣]. في عام ١٩٨١ أقام جهاز الموساد بالتعاون مع السي آي إيه «شركة سياحيّة» لاستعمالها غطاءً لتهريب اليهود الفلاشا الذين كانوا قد وصلوا إلى السودان من إثيوبيا. وقد استأجرت هذه الشركة قطعة أرض سودانيّة تقع على البحر الأحمر، وسرعان أصبحت قطعة الأرض هذه قاعدة للموساد ووحدات من الكوماندو البحرية الإسرائيليّة. وهرّب جهاز الموساد من خلال هذه «القاعدة» ألفين من اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عن طريق البحر الأحمر[٣٤].

٤ ـ «عمليّة موشيه»

إثر تزايد أعداد اليهود الفلاشا الذين وصلوا إلى السودان من إثيوبيا، طلبت الحكومة الإسرائيليّة مباشرة من الرئيس السودانيّ جعفر النميري، وبواسطة الولايات المتحدة الأميركيّة أيضًا، نقل يهود الفلاشا بالطائرات من الخرطوم إلى إسرائيل. وقد قبل الرئيس السودانيّ جعفر النميري الاقتراح الإسرائيليّ، بعد أن وضع جهاز الموساد في حسابه وحساب بعض المقرّبين منه، من بينهم رئيس جهاز مخابراته أبو الطيب، مبلغ ٦٠ مليون دولار في عدد من مصارف أوروبا، وبخاصّة في سويسرا ولندن؛ وكذلك بعد أن التزمت الولايات المتحدة الأميركيّة بتقديم ٢٠٠ مليون

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٣٤) المصدر نفسه.

دولار دعمًا للسودان[٣٥]. بناءً على هذا الاتفاق، أقلعت من الخرطوم منذ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وحتّى الأسبوع الأوّل من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، خمس وثلاثون طائرة كبيرة محمّلة باليهود الفلاشا إلى بروكسل، ومكثت فيها ساعتين للتزوّد بالوقود، ثمّ أكملت رحلتها إلى إسرائيل. في الأسبوع الأوّل من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ كشف رئيس قسم الهجرة والاستيطان في الوكالة اليهوديّة، في مقابلة له مع مجلّة المستوطنين نقوداه، تفاصيل «عمليّة موشيه». وإثر ذلك تناقلت وكالات الأنباء العالميّة هذا الخبر، ما حدا برئيس الحكومة الإسرائيليّة شمعون بيريس إلى عقد مؤتمر صحفيّ وتبنّى رسميًّا «عمليّة موشيه». في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، أي بعد يومين من مؤتمر بيرس الصحفيّ، أخبرت الحكومة السودانيّة الإدارة الأميركية أنّها قرّرت وقف العمليّة لانفضاح أمرها. بقي في السودان بعد وقف العمليّة ما يقارب ألف يهوديّ من الفلاشا. وفي شهر آذار/مارس ١٩٨٥، وعقب ضغط الإدارة الأميركية، وافق الرئيس السودانيّ جعفر النميري على نقل ما تبقّى من اليهود الفلاشا إلى إسرائيل بطائرات أميركيّة[٣٦].

خاتمة

فتحت «الشقوق» والانقسامات الكثيرة في السودان والصراعات على السلطة التي احتدمت فيه، وأساسًا في شماله، من دون أن تتطوّر وتتبلور أرضيّة وطنيّة سودانيّة تقنّن وتحدّد آليّات لحلّ هذه الصراعات والتناقضات على أرضيّة وطنيّة، الباب أمام التدخّل الإسرائيليّ في السودان. وفي كلّ مرحلة من مراحل التدخّل الإسرائيليّ في السودان، جيّرت إسرائيل تدخّلها لخدمة أهدافها الاستراتيجية مقابل تقديمها المال أو الرشى للنُّخب السودانيّة الشماليّة التي تعاملت مع إسرائيل. في الخمسينيات أسّست إسرائيل هذا التدخّل على أرضيّة العمل ضدّ مصر بقيادة عبد الناصر. وقد قطع قادة «حزب الأمّة» السودانيّ في تلك الفترة شوطًا عميقًا في هذا

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

التحالف مع إسرائيل ضدّ مصر قبل العدوان الثلاثيّ على مصر وفي أثنائه وبعده في عام ١٩٥٦. وفي أواخر السبعينيات والنصف الأوّل من الثمانينيات أقامت إسرائيل وعزّزت علاقاتها مع الرئيس السودانيّ جعفر النميري ونظامه، إلى تلك الدرجة التي سمح فيها النميري لإسرائيل لا بتهجير عشرات آلاف اليهود الفلاشا من الأراضي السودانيّة إلى إسرائيل فحسب، بل أيضًا بإقامة قاعدة لجهاز الاستخبارات الإسرائيليّة (الموساد)، في الخرطوم(٣٧).

أمّا بخصوص دعم إسرائيل لحركة التمرّد في جنوب السودان فإنّها أخضعت هذا الدعم لمصلحتها فحسب. فعندما كان دعم التمرّد يخدمها، كما كان الأمر عليه في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، أو لاحقًا في التسعينيات فإنّها دعمته. لكن عندما كان هذا الأمر لا يخدمها، لوجود خادم لها في رأس السلطة في السودان، كما كان الوضع عليه في أواخر السبعينيات وحتّى منتصف الثمانينيات، فإنّ إسرائيل أبت أن تقدّم الدعم للتمرّد في جنوب السودان.

(٣٧) نمرودي، المصدر نفسه، ص ٥٢٧.

الفصل السابع

إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان

أماني الطويل

يمثّل السودان قُطرًا ممثّلًا للقارّة الإفريقيّة بأكملها من حيث الضخامة الجغرافيّة التي أتاحت امتلاك الموارد والثروات، ومن حيث التنوّع المُنتِج للانقسامات على أُسُس عرقيّة أو ثقافيّة دينيّة أو كلها أيضًا، وبالتوازي مع هذا الانقسام الذي أنتجت بعضًا منه السياسات الاستعماريّة فإنّ نُخَب دولة الاستقلال السودانيّة فشلت على نحو واضح في إيجاد مخرج وطنيّ جامع يوظّف التنوّع باعتباره مصدر ثراء بدلًا من تكريس الانقسامات المُنتِجة للصراعات المسلّحة التي امتدت عبر عمر دولة الاستقلال منذ عام ١٩٥٦، وقد ساهمت هذه النُّخَب بذلك في إعلان فشل مؤسّسة الدولة وردّ المواطنين إلى انتماءاتهم الأوليّة على تنوّعها من عرقيّة إلى جهويّة أو دينيّة ثقافيّة.

من بوّابة هذا التناقض استمرّ السودان، كما إفريقيا، كما كثير من البلدان الإفريقيّة بلدًا منتجًا للقلاقل، غير قابض على مقدّراته، ولا موجّهًا لها، ومفتوحًا على فرص كبيرة للأدوار الإقليميّة والدوليّة أيضًا، التي تسعى وراء الموارد والنفوذ دعمًا لمصالحها. وكانت إسرائيل وما زالت في طليعة الدول ذات الأدوار الإقليميّة التي سعت بدأب ومثابرة تراكميّة للتأثير في المعادلة الداخليّة السودانيّة، حيث وقع السودان في بؤرة اهتماماتها عقب مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ مباشرة، حين جاءت توصيات المؤتمر لتدين إسرائيل باعتبارها قوّة احتلال، وتؤشّر إلى إمكانيّة كبيرة لأن تؤثّر كتلة

باندونغ بشقّيها الإفريقيّ والآسيويّ في مجريات الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، في ضوء الكتلة التصويتيّة الضخمة التي يملكها منتدى باندونغ في المحافل الدوليّة.

ربّما يكون من سلبيّات المشروع القوميّ العربيّ الذي انطلق من مصر في الخمسينيات من القرن الماضي عدم إدراكه طبيعة الانقسامات في السودان، فلم يجرِ التعامل بشكل عام، وفي وقت مبكر، مع حساسيات الأقلّيّات العربيّة على الأراضي غير العربيّة. وفي الحالة السودانيّة جرى تجاهل هذه الأقلّيّات واعتبار هذا البلد الضخم كتلة واحدة[1].

في هذا السياق تركّزت التفاعلات من الجانب العربيّ في السودان مع المركز دون الهامش، واعتمدت أطروحاته في شأن هوية السودان، بغضّ النظر عن مصداقيتها وتعبيرها الحقيقيّ عن المكوّنات الواقعيّة للهويّة السودانيّة. للأسف لم تسعَ هذه الأطراف العربيّة، بالمجمل والمصريّة بالخصوص، إلى توسيع دوائر المصالح مع كلّ أنحاء السودان، أو التفاعل معها في التوقيت المناسب. وذلك لسببن: **الأوّل**، الإدراك المتأخّر للتنوّع السودانيّ وتعقيداته ودور المركز في هذا التعقيد؛ **والثاني**، ممارسة المركز ونُخَبه الحاكمة في حكومات الاستقلال الوطنيّ نوعًا من الابتزاز بالورقة المائيّة ضدّ مصر، وذلك لتحجيم تفاعلها مع قوى الهامش السودانيّ، يُذكر هنا على سبيل المثال التهديد السودانيّ في عام ١٩٩١ لمصر بقطع مياه النيل، على خلفيّة تباين موقف البلدين من حرب الكويت، والموقف المتحفّظ من علاقات مصر مع الحركة الشعبيّة لتحرير السودان في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى الموقف الرافض للتفاعل المصريّ مع حركة العدل والمساواة في عام ٢٠١٠، حيث اضطرّت مصر إلى إنهاء زيارة خليل إبراهيم، زعيم الحركة، بسبب الرفض السودانيّ لهذا النوع من التفاعل المصريّ مع قوى الهامش السودانيّ كنتيجة للانحيازات الأيديولوجيّة والعرقيّة والثقافيّة في المركز طوال نصف القرن الماضي، وعدم الانفتاح على التجارب العالميّة الناجحة في إقرار التنوّع على قاعدة

---

(١) تجاهلت مصر دعوة الجنوبيين السودانيين إلى مفاوضات تقرير المصير عام ١٩٥٣، وقد أرسل سلطان قبيلة الدنيكا الجنوبيّة رسالة إلى جمال عبد الناصر يعاتبه على ذلك.

المواطنة المتساوية أيضًا، وهي القاعدة الكفيلة بالحفاظ على وحدة التراب الوطنيّ، وفي هذا السياق نستطيع أن نُشير إلى الهند باعتبارها تجربةً ناجحةً، وهي التي تتماثل مع السودان في حالة التنوّع الهائل والمتعدّد المستويات. المهمّ هنا أنّ المُعطى النهائيّ لهذه التفاعلات الداخليّة والخارجيّة قد مهّد الطريق أمام الاختراق الإسرائيليّ للسودان.

في هذا السياق تسعى هذه الدراسة **أوّلًا** إلى رصد محدّدات السياسات الإسرائيليّة في السودان تحت مظلّة المتغيّرات العالميّة في العقود الستة الماضية، وهي المحدّدات التي احتلّت أهميّة أساسيّة، وساهمت في صوغ الاستراتيجيّة الإسرائيليّة إزاء السودان، كما تسعى **ثانيًا** إلى بيان التطبيقات الإسرائيليّة لهذه المحدّدات في الحالة السودانيّة وطبيعة النتائج المترتّبة عليها على الصعيدين السودانيّ خصوصًا، والعربيّ عمومًا.

أوّلًا: محدّدات السياسات الإسرائيليّة إزاء السودان

تبدو محدّدات السياسات الإسرائيليّة في العناصر المرتبطة بقابليّة الدولة الإسرائيليّة للاستمرار والاستقرار عبر تلبية احتياجات السكّان المختلفة، والقدرة على حفظ متطلّبات الأمن الإسرائيليّ في محيط هو معادٍ بالضرورة، وذلك ارتباطًا بحقيقة قيام دولة إسرائيل على أُسُس اغتصاب الأرض المؤسّسة للدولة. وطبقًا لهذه الوضعيّة فقد احتلّت المياه مرتبة أساسيّة في نظريّة الأمن الإسرائيليّ، كما سُعِيَ نحو تحجيم عناصر القوّة للمحيط العربيّ، وهي العناصر المرتبطة بعمليّات التنمية والتحديث[٢]، والاهتمام أيضًا بترتيب منظومة علاقات استراتيجيّة مع دول التخوم للوطن العربيّ، مثل الصومال وإثيوبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى، وذلك بما يسمح برفع قدرة هذه الدول لتكون مهدّدًا للأمن القوميّ العربيّ، أو على الأقلّ تحييدها.

طبقًا لهذه المنظومة الإسرائيلية، نستطيع أن نرصد محددات السياسات الإسرائيلية في السودان في التالي:

---

(٢) سأل بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيليّ، في عام ١٩٩٥ عددًا من المثقّفين المصريين الذين قبلوا لقاءه في القاهرة عام ٢٠٠٤ عن عدد المتخرّجين من كلّيّات الهندسة في مصر سنويًّا.

١ ـ المياه ودورها المركزي في نظريّة الأمن الإسرائيلي

أ ـ الإطار التاريخي

تحتلّ مسألة المياه مكانة محوريّة في الفكر الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، لا بسبب وقوع الأراضي الفلسطينيّة التي تحتلّها إسرائيل في إقليم صحراويّ وشبه جاف في الجنوب، وصحراويّ وشبه ممطر في الشمال فحسب، بل كذلك بسبب طبيعة المشروع الإسرائيليّ القائم على ركيزتين أساسيتين هما الهجرة والاستيطان، فالهجرة تحتاج المزيد من الأرض، والسكّان كما الأرض يحتاجون إلى مزيد من المياه، وربّما طبيعة هذه الجدليّة خلقت مرتكزات للعمل الزراعيّ الاستيطانيّ، بحيث يجري الربط بين المهاجرين اليهود والأرض ربطًا يشمل الجوانب العقائديّة والنفسيّة والماديّة[٣]، وذلك إلى الحدّ الذي يفسّر معه البعض مقولة «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» تفسيرًا مائيًّا[٤].

يمكن القول إنّ المسألة المائيّة كانت محلّ اهتمام أساسيّ من الحركة الصهيونيّة منذ تأسيسها، حيث جرى التركيز على تسخير طاقات فلسطين التاريخيّة كلها لتلبية الحاجة نحو استقدام المستوطنين، من هنا أُنجِزَ تقرير بريطانيّ في عام ١٨٧٥على خلفيّة الطموحات الصهيونيّة في فلسطين، حيث انحصرت مهام اللجنة المنوط بها كتابة هذا التقرير في بيان مدى القدرة على استجلاب المياه من شمال فلسطين إلى جنوبها، كما حضر هذا التقرير أيضًا في إطار ترسيم الحدود السوريّة ـ اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة عام ١٨٩٧ في مؤتمر بال في سويسرا، وكان الهاجس المائيّ حاضرًا أيضًا لدى تيودور هرتزل، مؤسّس الحركة الصهيونيّة، الذي اعتبر أنّ «مستقبل فلسطين واعد بشرط معالجة مشكلة الريّ على نطاق واسع»[٥].

---

(٣) فاطمة عبد العزيز، **المياه العربية في الأمن الإسرائيلي** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الوسط وإفريقيا، ٢٠٠٥)، ص ٤٨.

(٤) صالح زهر الدين، **مشروع اسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه** (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٦٦).

(٥) مارى نوفل في: أحمد يوسف أحمد، محرر، **المشكلات المائية في الوطن العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٩٤)، ص ١١١.

انطلاقًا من هذه الرؤية كانت هناك محاولات صهيونيّة في عام ١٩١٦ لتضمّ حدود الدولة المطلوبة من جانب اليهود في فلسطين منابع نهر الأردن كلها، وأن تُرسم حدود فلسطين الشماليّة (مع لبنان) على طول خطّ نهر الليطاني. إلّا أنّ هذه المحاولات اصطدمت برفض فرنسيّ في إطار التفاهمات الاستعماريّة لتقسيم الدولة العثمانيّة. ولم يمنع الموقف الفرنسيّ من تواصل الإلحاح الصهيونيّ للحصول على موارد المياه العربيّة، حيث طُرح مشروع «وتينبرغ» في عام ١٩٢٠ لتوليد الطاقة الكهربائيّة من نهر اليرموك، كما طُرح مشروع «هايس لوذر ميلك» في عام ١٩٣٨، ويقوم على شقّ قناة بين حيفا والبحر الميت للحصول على مياه الليطانيّ، ثمّ مشروع «هيس» في عام ١٩٤٨، و«كلاب» في عام ١٩٤٩، ومشروع «السبع سنوات» في عام ١٩٥٣[٦].

بل إنّ هناك تقديرات إسرائيليّة تذهب إلى أنّ أحد أسباب حرب ١٩٦٧ هو المياه، حيث قال ليفي أشكول ردًّا على قرار الجامعة العربيّة في عام ١٩٦٤ بتحويل مياه الجولان ولبنان لترفد نهر اليرموك: «إنّ هذا التحويل مبرّر للحرب»[٧]، كما أضاف آريئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق، أنّ حرب الأيام الستّة بدأت حينما قرّرت إسرائيل العمل ضدّ تحويل نهر الأردن، فيما أضافت غولدا مائير عقب حرب ١٩٦٧: «إنّ التحالف مع تركيا وإثيوبيا يعني أنّ أكبر نهرين في المنطقة: النيل والفرات، سيكونان في قبضتنا»[٨].

ما يؤكّد جديّة المواقف الإسرائيليّة في شأن المياه ما صرّح به إسحاق شامير في آذار/ مارس ١٩٩١ بأنّه على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتيش على المنشآت النووية الإسرائيليّة مقابل اشتراك إسرائيل في اتفاقيّات لإعادة توزيع المياه في المنطقة[٩] وفي سياق هذه

---

(٦) محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، تقديم عبد المنعم المشاط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسيّة، ٢٠٠٧)، ص ٣٢٠ ـ ٣٢٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) مجلة أكتوبر (٩ حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٢١.

الأهميّة المركزيّة للمياه كان الملف المائيّ حاضرًا في كلّ ترتيبات السلام بين العرب وإسرائيل، فأُعلن في إطار مفاوضات مدريد أنّ إسرائيل تُطالب بالمياه والأمن في مقابل الانسحاب من الأراضي العربيّة، كما أنّ اتفاقًا للسلام بين سورية وإسرائيل في عام ١٩٩٦ واجه معضلتَي المياه والترتيبات الأمنيّة.

ب ـ المشروعات الإسرائيليّة للحصول على مياه نهر النيل

يرتبط المشروع الصهيونيّ بكلٍّ من نهرَي النيل والفرات، إذ تقول التوراة: «فقطع مع إبراهيم ميثاقًا بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»[١٠]، وربّما يفسر هذا المُعطى الدينيّ المشروعات الإسرائيلية المرتبطة بنهر النيل، والمتزامنة مع مشروع هرتزل نفسه في مطلع القرن العشرين، القائم على نقل مياه النيل من سحارات تحت قناة السويس إلى سيناء، ومنها إلى إسرائيل، وبناءً على ذلك تقدّم هرتزل للحكومة المصريّة بمشروع للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء لمدّة ٩٩ عامًا، مطالبًا في سياق هذا المشروع بجزء من مياه النيل الزائدة في فصل الشتاء، التي تذهب إلى البحر المتوسط[١١]، إلّا أنّ هذا المشروع واجه رفضًا مصريًا ـ بريطانيًا مؤسّسًا على أنّ المشروع البريطانيّ يربط مسارات واتجاهات الزراعة المصريّة بمتطلّبات الصناعة البريطانيّة في لانكشاير، وهي المتطلّبات التي جعلت من زراعة القطن أولويّة في كلٍّ من مصر والسودان من جهة، إضافة إلى ما قد تسبّبه السحارات تحت قناة السويس من ملوحة للأراضي في سيناء تُسبّب انهيار أيّ مشروعات زراعيّة فيها[١٢].

الخطوة الثانية للمشروعات الإسرائيليّة المرتبطة بالمياه كانت في عام ١٩٧٤، حيث طُرحت أهم المشروعات الإسرائيليّة المتطلّعة إلى الحصول على مياه من نهر النيل، وهو مشروع «إليشع كالي» مهندس المياه

---

(١٠) الكتاب المقدس، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٥، الآية ١٨.

(١١) طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، ص ٣٤٠.

(١٢) أماني الطويل، «العلاقات المصريّة السودانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣)، ص ٢١٩.

الإسرائيليّ الذي صدّر مشروعه بالقول: «إنّ معطيات منطقتنا البيئيّة والسياسيّة تفرض أن يكون لكلّ اتفاق سلام بند مياه»[١٣]. وتدور فكرة مشروع كالي الأساس حول أنّ الحصول على قدَرَ صغير من النيل (٠,٨ متر مكعب) لإسرائيل، وهو ما يوصف إسرائيليًّا بأنّه قَدَر يسير من المياه، عن طريق مصر لن يؤثّر في الميزان المائيّ المصريّ. أمّا الأساس الفنّي للمشروع فيعتمد على توسيع ترعة السلام في مدينة الإسماعيلية[١٤]، لتنقل ما بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه، وتنقل هذه المياه بسحارات تحت قناة السويس وصولًا إلى إسرائيل، على أن تتحوّل المياه في هذه الحالة إلى سلعة تقوم إسرائيل بشرائها[١٥].

يبدو لنا أنّ هذا المشروع مركزيّ لإسرائيل، فهو يُطرح دوريًّا، وفي كلّ مناسبة على مصر اعتبارًا من عام ١٩٧٤، فقد طُرح عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩، كما طُرح في إطار مفاوضات مدريد عام ١٩٩١. وقد تبلور موقف مصريّ رافض لهذا المشروع، مستندًا إلى اعتبارات فنّيّة واستراتيجيّة، حيث يرتكز الجانب الفنّيّ على إمكانيّة رفع ملوحة الأرض الزراعيّة في سيناء، وكذلك تدشين مبدأ تسعير المياه وبيعها، وهو مبدأ يكون باهظ التكاليف لمصر المحرومة من أيّ مصادر للمياه عدا نهر النيل، بخاصّة إذا فكّرت دول منابع حوض النيل في استخدامه، كما أنّ وصول مياه النيل إلى إسرائيل، فضلًا عن كونه مخالفًا لقواعد القانون الدوليّ المتعلّقة بأحواض الأنهار المشتركة، فهو يُضيف إلى دول الحوض دولة جديدة في سابقة هي الأولى من نوعها.

أمّا الجوانب الاستراتيجيّة، فتتمثّل في أنّ حصول إسرائيل على هذا القدر من المياه يكون بمثابة ولادة جديدة لإسرائيل، لأنّه يُعطيها ٢٠ ضعف المساحة المزروعة حاليًّا، ويمكّنها من زيادة المساحات المزروعة بصحراء النقب بما يساوي ٥٠٠ ألف فدان، إضافة إلى أنّه يدعم القدرات الإسرائيليّة في استجلاب المزيد من المستوطنين. وبالتأكيد فإنّ كلًّا من الجانبين الفنّيّ

---

(١٣) إليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رندة حيدر (بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١.

(١٤) مدينة شرق مصر تقع على قناة السويس بين مدينتي بورسعيد والسويس.

(١٥) كالي، المصدر نفسه، ص ٨٥.

والاستراتيجيّ يشكّل خسائر هائلة لمصر على مستوى أمنها القوميّ، كما يشكّل ارتفاعًا لمستوى التهديدات للأمن القوميّ العربيّ على المستوى الإجمالي[١٦].

طبقًا للمعطيات السالفة الذكر، يكون نهر النيل إحدى ركائز السياسات الإسرائيليّة، وتكون مصر هي البوابة المُتاحة الوحيدة للحصول على جزء من مياه النهر. ويأخذ السودان موقعها المهم في هذه الركائز لاعتبارات متعلّقة بإمكانيّة أن تكون السودان إمّا ظهيرًا لمصر في زيادة الموارد المائيّة لنهر النيل عبر قناة جونقلي[١٧]، أو أحد أوراق الضغط في يد إسرائيل ضدّ مصر إذا استطاعت أن تكون لاعبًا مؤثّرًا في مجريات التفاعلات السودانيّة الداخليّة.

٢ ـ مبدأ شدّ الأطراف

يُعدّ هذا المبدأ من المبادئ الأساسيّة للسياسات البريطانيّة الاستعماريّة التي صاغت تقاليده الاستراتيجيّة. إلّا أنّ إسرائيل أحرزت نجاحات مؤثّرة في تطبيقه، وهو المبدأ الذي يعني في جوهره خلق حالة شلل في الأطراف لأيّ كيان مصنَّف إسرائيليًّا في مراتب التهديد الاستراتيجيّ، أو العداء لها، ويجري التعامل مع الخصم طبقًا لهذا المبدأ، الأمر الذي يترتّب عليه خلق مصالح متمايزة بين مركز الخصم وطرفه، أو الجسد الكلّيّ له والطرف، وقد تصل هذه الحالة إلى حدّ ترسيخ التناقضات الداخليّة للخصم لتتحوّل من تناقضات ثانويّة إلى تناقضات رئيسة، خصوصًا مع وجود حالة من حالات الانقسام الدينيّ أو العرقيّ أو الثقافيّ بين المركز والطرف، والناتج المنطقيّ من هذه الحالة هو قدرة القوى الخارجيّة على اجتذاب الطرف بعيدًا من الجسد الأصليّ[١٨].

---

(١٦) نهر النيل بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة: دار المستقبل العربي، [١٩٨٥])، ص ٧.

(١٧) تقع القناة في جنوب السودان وبدأ حفرها عام ١٩٨٣ وتوفّر لمصر والسودان ١٤ مليار متر مكعب من المياه، وقد توقّف العمل فيها بسبب الحرب الأهليّة ولم تتخذ القيادة الجنوبيّة (سلفا كير ميارديت) موقفًا إيجابيًّا في شأنها حتّى الآن.

(١٨) حامد ربيع، مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ص ٣٧ ـ ٤٠.

هذا ما يؤكّده دافيد بن غوريون بقوله: «إنّ الجهد الإسرائيليّ لإضعاف الدول العربيّة ينبغي ألا يُحشد على خطوط المواجهة فقط مع دول المواجهة، بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدول العربيّة التي يمكن أن تصبح دول دعم وإسناد»، وقصد بهذا الجهد الوصول إلى الجماعات غير العربيّة التي تعيش على التخوم مثل «الأكراد» في شمال العراق، و«الانفصاليين» في جنوب السودان، و«الدروز» في جبال لبنان(١٩).

حقّق تطبيق هذا المبدأ نجاحًا كاملًا في الحالة السودانيّة بفصل جنوب السودان وميلاد دولته الجديدة في تموز/ يوليو ٢٠١١. ويمكن رصد التطبيقات الإسرائيليّة لاستراتيجيّات بن غوريون في أربع مراحل: **الأولى** أتت في بداية الخمسينيات وامتازت بالتفاعل مع السودان إجمالًا قبل استقلاله عن دولتَي الحكم الثنائيّ فيه (مصر وبريطانيا)، بينما كانت المرحلة **الثانية** هي التفاعل مع القوى السودانيّة المناوئة لمصر في السودان وذلك في مرحلة مبكرة في منتصف الخمسينيات، أمّا المرحلة **الثالثة** فهي التفاعل الإيجابيّ مع الحركات الانفصاليّة في جنوب السودان وبدأت من منتصف الستينيات تقريبًا. وأخيرًا، جاءت المرحلة **الرابعة** في إطار مُحدِّد الإحاطة والعزلة في السياسات الإسرائيليّة وهو المُحدِّد الذي يجري تطبيقه في إطار الأزمة الدارفوريّة.

في سياق **المرحلة الأولى** ثبت وجود علاقات إسرائيليّة سودانيّة على أُسُس تجاريّة لاستيراد الأبقار والقطن من السودان بعد إنشاء دولة إسرائيل مباشرة، وقد كانت هذه الاتصالات مرصودة من جانب القاهرة التي تدخّلت في ١٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠ لمواجهتها عبر قطع الطريق على السفن السودانيّة المحمّلة بالبضائع في البحر الأحمر، حيث أُفرِغت حمولة إحدى هذه السفن، وهي السفينة الإيطاليّة «ديمافو» (Dimavo) بالقوّة(٢٠).

أمّا **المرحلة الثانية** فبدأت عام ١٩٥٣، وذلك بدعم إسرائيل لمعسكر استقلال السودان عن دولتَي الحكم الثنائيّ للسودان (مصر وبريطانيا)، وقد أتت

(١٩) Letter by Prime Minister Ben Gurion to the President of the United States of America, *Eisenhower Papers, International Series* (Mid East), Box 35 (July 1958).

(٢٠) Jacob Abadi, «Israel and Sudan: The Saga of an Enigmatic Relationship,» *Middle Eastern Studies*, vol. 35, no. 3 (July 1999), p. 22, on the web: <http: Jstor.org/stable/4284022> (13/3/2011).

هذه الخطوة الإسرائيليّة برعاية بريطانيّة، حيث تطابقت أهداف الأطراف البريطانيّة والإسرائيليّة في مناهضة المشروع المصريّ الساعي إلى وحدة وادي النيل، فقد سعى البريطانيين إلى إجهاض محاولات فريق من الحركة الوطنيّة السودانيّة (الاتحاديين) الذي كان ساعيًا في إطار تكتيكيّ ـ طبقًا لتقديراتنا ـ في إنجاز وحدة اندماجيّة مع مصر[٢١]، بينما كانت الأهداف الإسرائيليّة تتركّز على تحجيم فرص إضافة أرصدة جديدة إلى قوّة الدولة المصريّة المصنّفة العدوّ الرقم واحد في الأدبيّات الإسرائيليّة منذ قيام إسرائيل وحتّى وقتنا الراهن.

أقدم البريطانيّون على توفير قنوات اتصال بين «حزب الأمّة» وإسرائيل، حيث التقى كلٌّ من الصديق المهدي[٢٢] ومحمد أحمد عمر من أقطاب «حزب الأمّة» بأحد مسؤولي الاستخبارات الذي كان يشغل منصب السكرتير الأوّل في السفارة الإسرائيليّة في لندن (موردخاي غازيت)، وذلك بناءً على نصيحة مباشرة من الاستخبارات البريطانيّة[٢٣]، وقد طلب مسؤولا «حزب الأمّة» السودانيّ مساعدة إسرائيليّة للحصول على الاستقلال، ومقاومة التدخّل المصريّ سواء على المستوى الماديّ أم الإعلاميّ[٢٤]. واستمرّت هذه العلاقات بين الطرفين، حيث كان رجل الاستخبارات الإسرائيليّ التالي لغازيت هو جوزيف بالمون الذي عقد لقاءات مع أقطاب حزب الأمّة في تركيا، وعُقد تحت رعايته لقاء بين رئيسَي وزراء البلدين غولدا مائير وعبد الله خليل في فندق بلازا في باريس في آب/ أغسطس ١٩٥٧[٢٥].

انقطعت الاتصالات بين «حزب الأمّة» وإسرائيل عقب الانقلاب العسكريّ الذي أطاح خليل، وتولّى بموجبه الفريق إبراهيم عبود مقاليد الحكم في السودان، وهي الفترة التي شهدت تقاربًا مصريًّا سودانيًّا بطبيعة التقارب بين مكوّنات الحكم العسكريّ في كلٍّ من مصر والسودان من جهة، وبإدراك

---

(٢١) الطويل، «العلاقات المصريّة السودانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠».

(٢٢) ابن إمام طائفة الأنصار السودانيّة عبد الرحمن المهدي.

(٢٣) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: محمود المحارب، «التدخّل الإسرائيلي في السودان،» الفصل ٦، من هذا الكتاب.

(٢٤) وثائق الخارجيّة البريطانيّة: F.O. 371/10332, From Foreign office to Khartoum, 26 July, 1954.

(٢٥) Abadi, «Israel and Sudan: The Saga of an Enigmatic Relationship,» p. 24.

سياسيّ من جانب إبراهيم عبود في هذه الفترة التاريخيّة أنّ عدم التوافق بين القاهرة والخرطوم ينتج بالطبيعة نوعًا من القلاقل السياسيّة في السودان[٢٦].

المرحلة الثالثة في العلاقات الإسرائيليّة ـ السودانيّة هي التي بدأت مع جنوب السودان انطلاقًا من إثيوبيا، حيث استند التحرّك الاستخباري الإسرائيليّ نحو الجنوب السودانيّ إلى ما يمكن تسميته نمط العلاقة مع الجماعات الإثنيّة في جنوب السودان، بدعوى وذريعة أنّ مساندة الجماعات الإثنيّة المعارضة للسلطة الحاكمة تأتي باعتبار أنّ هذه الجماعات تعاني، كأقلّيّة، مثلما عانى اليهود على مرّ التاريخ. وقد أُرسيت هذه المزاعم بعد فشل محاولات إسرائيل في إجراء اتصالات مع الزعامات السودانيّة في الشمال في الخمسينيات، بل وتحوّل السودان إلى الخندق المعادي لإسرائيل واعتبارها كيانًا غريبًا عن المنطقة منذ العدوان الثلاثيّ على مصر الذي أعقبه دعم سودانيّ لمصر في إطار حرب ١٩٦٧، بقيادة رئيس الوزراء السودانيّ [محمد أحمد] المحجوب، وهو الدعم الذي قال جوزيف لاغو، زعيم حركة أنيانيا الانفصاليّة، إنّه سبب رئيس لطلبه مساعدات من إسرائيل لحركته[٢٧].

يؤصّل عضو الموساد الإسرائيليّ، العقيد موشيه فيرجي، في كتابه الصادر عام ٢٠٠٣ عن مركز دايان للدراسات، المراحل التفصيليّة لتأسيس علاقات إسرائيل بجنوب السودان، فيقول إنّ الاتصال الإسرائيليّ بجنوب السودان قد بدأ عام ١٩٥٨ من خلال مواطني جنوب السودان مباشرة، وهم اللاجئون إلى إثيوبيا عقب اندلاع تمرّد توريت عام ١٩٥٥ في السودان، حيث بدأ تصاعد التوتّر بين شمال السودان وجنوبه، واستمرّت بعد ذلك في فترة حكم الفريق إبراهيم عبود الذي تبلورت سياسته إزاء الجنوب في ممارسات عنيفة ومحاولات فرض الأسلمة والتعريب بمواجهة جهود التبشير من جانب الكنائس العالميّة في جنوب السودان[٢٨].

اعتبارًا من عام ١٩٥٨ اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانيّة

---

(٢٦) الطويل، «العلاقات المصريّة السودانية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠».

(٢٧) جوزيف لاغو، مذكرات الفريق جوزيف لاجو، ترجمة محمد علي جادين (الخرطوم: مركز عمر البشير للدراسات السودانية، ٢٠٠٥)، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(٢٨) الطويل، المصدر نفسه.

(الأدوية والمواد الغذائيّة والأطبّاء)، وتقديم الخدمات إلى اللاجئين الجنوبيين الذين تدفّقوا عبر الحدود إلى إثيوبيا فرارًا بأرواحهم من مخاطر الحرب. في هذه المرحلة أيضًا كانت بداية الاتصال بين إسرائيل وعناصر تمثّل الزعامة لقبائل جنوب السودان، وتولّى القيام بهذه الاتصالات من الأراضي الأوغنديّة العقيد باروخ بارسيفر وعددٌ من أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة التي كانت تعمل في أوغندا[٢٩].

وطبقًا لموشيه فيرجي اهتمّت إسرائيل مرّة أخرى بتدريب عناصر من الجيش الشعبيّ في الحرب التي شنّتها حركتا «أنيانيا ـ ١» و«أنيانيا ـ ٢» في جنوب السودان، اعتبارًا من منتصف الستينيات (من القرن العشرين)، وجرى التدريب على فنون الحرب والقتال في معسكرات خاصّة أُقيمت في إثيوبيا، وقد جهّزت إسرائيل هذه المعسكرات بمستشارين عسكريين يتولّون إدارتها. كما اتسعت عمليّات تدريب ميليشيات المعارضة في جنوب السودان في كلٍّ من أوغندا وإثيوبيا وكينيا، ثمّ إعادتهم مرّة أخرى إلى مواقعهم في جنوب السودان، لينضموا إلى الميليشيات المسلّحة، وكانت إثيوبيا ابتداءً من عام ١٩٦٢ أكبر قاعدة لإيصال الأسلحة والعتاد إلى جنوب السودان من خلال مجموعة من العناصر النشطة المنتمية إلى الموساد وجناح الاستخبارات العسكرية «أمان».

مع تسلّم أوري لوبراني منصب سفير إسرائيل في أوغندا (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦)، ثمّ منصب سفير لإسرائيل في إثيوبيا (١٩٦٧ ـ ١٩٧٢) ـ وهو المهندس التطبيقيّ لاستراتيجيات بن غوريون الشهيرة في شدّ الأطراف ـ تطوّر هذا الدعم من جانب إسرائيل للحركات الجنوبيّة في السودان ليتخذ آفاقًا جديدة، من بينها انتقال ضبّاط وجنود من الوحدات الإسرائيليّة الخاصّة (المظلّيين وقوّات من اللواء غولاني) لتدريب العناصر السودانيّة الجنوبيّة، وخلال السبعينيات استمرّ تدفّق الأسلحة من خلال تاجر أسلحة إسرائيليّ وسيط اسمه غابي شفيق، كان يعمل لحساب أجهزة الاستخبارات الإسرائيليّة. وقد تدفّقت على الجيش الشعبيّ لجنوب السودان شحنات من الأسلحة الروسيّة التي غنمتها إسرائيل في

---

(٢٩) رفعت سيد أحمد، نقلًا عن: موشيه فيرجي، **إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق** (تل أبيب: مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٣).

حرب ١٩٦٧، وقامت طائرات شحن من طراز «دي سي ـ ٣٠» (DC-30) بإسقاط هذه الأسلحة والمعدّات على ساحة المعسكر الرئيس للمتمرّدين الجنوبيين في أورنج ـ كي ـ بول، وكانت هذه الطائرات تتجه إلى الجنوب السودانيّ عبر المجال الجوّي لشمال أوغندا.

كما أنشأت إسرائيل مدرسة لضبّاط المشاة في «ونجي ـ كابول» لتخريج الكوادر العسكريّة لقيادة فصائل حركة التمرّد في جنوب السودان. في هذه المرحلة أيضًا استُقدمت مجموعات من الجيش الشعبيّ لتحرير جنوب السودان إلى إسرائيل لتلقّي تدريبات عسكريّة مكثّفة، منهم العقيد جون قرنق، قائد حامية أنيانيا العسكريّة، الذي مكث في إسرائيل ستّة أشهر تلقّى فيها تدريبات مكثّفة على فنون القتال والقيادة. كما فُتحت بشكل رسميّ نافذة أخرى لإيصال الدعم الإسرائيليّ إلى المتمرّدين في جنوب السودان، وهذه النافذة كانت أوغندا التي أبدت استعدادها وسمحت لمرور مثل هذا الدعم، ورُصد العديد من حالات عبور البعثات الإسرائيليّة من العاصمة كمبالا إلى الحدود المشتركة مع السودان.

يضاف إلى هذا الدور الذي قام به حاييم ماساتي، رجل الاستخبارات الإسرائيليّة في السفارة الإسرائيليّة في أوغندا، الذي ارتبط بعلاقات وطيدة مع عدد كبير من ضبّاط حركة «أنيانيا ـ ٢»، وعلى وجه الخصوص وزير دفاعها فردريك ساجون، وطبقًا لفيرجي تولّى الملحق العسكريّ الإسرائيليّ في كمبالا العقيد باروخ باريبز، مهمّة إيصال هذه المساعدات إلى المتمرّدين في جنوب السودان والإشراف عليها بنفسه[٣٠].

التواصل الإسرائيليّ مع جنوب السودان انقطع بعد أن نجح الرئيس السودانيّ جعفر النميري في سياق إفريقيّ في إبرام اتفاقيّة أديس أبابا للسلام بين شمال السودان وجنوبه عام ١٩٧٢، ونتيجة ذلك نعِمَت السودان بفترة تزيد على عقد من السلام، كما أُغلِقت النافذة الأوغنديّة أمام إسرائيل كجسر لجنوب السودان. لكن اندلاع القتال الشماليّ الجنوبيّ مرّة أخرى في

(٣٠) رفعت سيد أحمد، نقلًا عن: موشي فرجي، **إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق** ([د. م.]: مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٣).

عام ١٩٨٣على خلفيّة انهيار اتفاقيّة أديس أبابا واكتشاف النفط في جنوب السودان، وما أحاط به من صراعات، كان أقوى أسباب سقوط هذه الاتفاقيّة، وبالتأكيد أنتج فرصًا جديدة للتدخّل الإسرائيليّ ودعم الحركة الشعبيّة لجنوب السودان مرّة أخرى عبر تقديم أسلحة وذخائر ومدافع وقاذفات لهب وأجهزة اتصال ومواد طبّيّة، وصلت إلى الجنوب السودانيّ عبر كينيا. كما قُدِّم دعم فنّيّ إسرائيليّ في شكل معدّات حديثة للالتقاط والتنصّت على اتصالات القوّات المسلّحة السودانيّة في مناطق العمليّات، ما سهّل سقوط مدينة الكرمك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

بداية التسعينيات انطوت على متغيّر جديد تمثّل في تدنّي الدعم الإسرائيليّ لحركة جون قرنق مقارنة بالمرحلة السابقة، وكانت أسباب هذا المتغيّر مرتبطة بحالة المصالحة والوفاق التي سادت العلاقات السودانيّة ـ الإثيوبيّة وتخلّي الجانبين عن دعم الحركات المناوئة للجانب الآخر، إضافة إلى الانقسام الحادّ الذي حدث في حركة قرنق بانشقاق جناح الناصر عنها نتيجة وعد من الحكومة السودانيّة بمنح حقّ تقرير المصير لجنوب السودان، وذلك في ما سُمِّي برتوكول فرانكفورات الذي عُقد في العاصمة الألمانيّة عام ١٩٩١، وقد توازى ذلك مع سقوط نظام منغستو في العام نفسه.

أما المرحلة الرابعة، فهي تعتمد مبدأ الإحاطة والعزلة المطبَّق راهنًا في إطار أزمة دارفور.

٣ ـ مبدأ الإحاطة والعزلة

يسعى هذا المبدأ إلى خلق كيانات قوميّة متباعدة من حيث مُدركاتها الفكريّة والأيديولوجيّة، مثل الدائرة العربيّة بمواجهة الدائرة الإفريقيّة، حيث تشكّل الحالة السودانيّة نموذجًا واضحًا لتطبيق هذا المبدأ أيضًا، فقد جرى احتواء السودان وعزله من خلال استغلال انقساماته الداخليّة ومحاولة تفجيره من الداخل وتصوير نزاعاته الداخليّة في دارفور باعتبارها صراع هويّات: الإفريقانيّة بمواجهة العروبة[٣١].

---

(٣١) حمدي عبد الرحمن، «سياسات التنافس الدوليّ في إفريقيا،» البيان، العدد ٢ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

كانت دارفور بؤرة سودانيّة شبه جاهزة للتمرّد والابتعاد عن المركز في الخرطوم، وذلك بطبيعة وضع الإقليم التاريخيّ في السودان، فهو آخر إقليم منضمّ للكيان السودانيّ عام ١٩١٦[٣٢]، كما عانى الإقليم تهميشًا سياسيًّا واقتصاديًّا مسؤولة عنه سياسات حكومات الاستقلال الوطنيّ منذ استقلال السودان في عام ١٩٥٦. وقد ساهمت هذه الحالة إجمالًا في إنتاج تمرّدات عدّة على الحكومة المركزيّة اعتبارًا من عام ١٩٦١[٣٣]، بتحالف أبناء دارفور، مرورًا بحركة داوود يحيى بولاد عام ١٩٩١، التي كان زعيمها من صفوف الجبهة القوميّة الإسلاميّة وأحد رموزها الجهاديّة في جنوب السودان، وانتهاءً بتكوين أكثر من حركة مسلّحة ضدّ الحكومة المركزيّة مع نهاية الألفيّة الثانية المنصرمة.

الصراع على السلطة الذي جرى في الخرطوم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الذي يُعرف في الأدبيّات السودانيّة بالمفاصلة بين رأسَي النظام البشير والترابي، كان أحد المدخلات المهمّة لبلورة نقلة نوعيّة في طبيعة الموقف بين ما يُسمّى الهامش في الغرب (دارفور) والمركز في الخرطوم، إذ إنّه على خلفيّة هذا الصراع أصدرت حركة العدل والمساواة[٣٤] في أيار/ مايو ٢٠٠٠ ما عُرف بالكتاب الأسود، وفيه صُنِّف الصراع عرقيًّا، متّهمًا المركز بممارسة العنصريّة والتهميش ضدّ غرب السودان. كما قامت «حركة تحرير السودان» التي أُسِّست في عام ٢٠٠١ بقيادة عبد الواحد نور بتنفيذ هجوم على مطار مدينة الفاشر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، في خطوة لاحقة للاستيلاء على مدينة قولو في منطقة جبل مرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٢[٣٥].

---

(٣٢) عاشت دارفور كسلطنة مستقلّة في الفترة الممتدّة ما بين عامي ١٦٥٠ و١٩١٦.

(٣٣) بدأ تمرّد تحالف أبناء دارفور في عام ١٩٦١ ثمّ تمرّد داؤاد يحيى بولاد من صفوف الجبهة القوميّة الإسلاميّة عام ١٩٩١ وأُعدِم قائد التمرّد في ولاد بليل بلا محاكمة، وبمزاعم ارتداده عن الإسلام.

(٣٤) نشأت أولى خلايا هذه الحركة عام ١٩٩٣ بزعامة خليل إبراهيم في محاولة لإصلاح الجبهة القوميّة الإسلاميّة من الداخل، انظر: Julie Flint and Alex de Waal, *Darfur: A Short History of a Long War* (London; New York: Zed Books; Cape Town: David Philip; [London]: In association with International African Institute, 2005), p. 173.

(٣٥) حوار أجري مع عبد الواحد، شوهد بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/3012.htmp>.

في هذا السياق أدركت حكومة الخرطوم أنّها بصدد محاولة زعزعة نظام الحكم من جانب الشيخ حسن الترابي، فأقدمت على عمليّة عسكرية في دارفور اتّسمت بالعنف والاتساع، من زاوية فرض الهيبة لمؤسّسة الدولة، والحفاظ على مقاليد الحكم من مقاتل شرس مثل حسن الترابي.

كانت النتائج المباشرة لهذه العمليّة مأساةً إنسانيّةً واسعةَ النطاق لفتت أنظار العالم، وفي هذا التوقيت وُضِع دارفور على الأجندة الإسرائيليّة، وطبقًا لتوجيهات آريئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيليّ، في اجتماع للحكومة الإسرائيليّة، فإنّه قد «حان الوقت للتدخّل في غرب السودان وبالآليّة نفسها والوسائل وبأهداف تدخّلنا نفسها في جنوب السودان». هذه المقولة أفصح عنها آفي ديختر، وزير الأمن الداخليّ الإسرائيليّ في محاضرة ألقاها في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في مقرّ معهد الدراسات الأمنيّة في إسرائيل، قائلًا: «إنّ تدخّلنا في إنتاج وتصعيد البؤرة الجديدة في دارفور كان ضروريًّا، حتى لا يجد السودان المناخ والوقت لتركيز جهوده باتجاه تعظيم قدراته، وإنّ ما أقدمنا عليه من جهود على مدى ثلاثة عقود ينبغي ألا يتوقّف، لأنّ تلك الجهود كانت بمثابة المداخل والمقدّمات التي أرست منطلقاتنا الاستراتيجيّة بأنّ سودان ضعيفًا ومجزّأً وهشًّا أفضل من سودان قويّ وموحّد وفاعل».

أشار ديختر في هذه المحاضرة أيضًا إلى أنّ الحركة الإسرائيليّة في دارفور لم تعد قاصرة على الجانب الرسميّ أو الأجهزة الاستخبارية، بل إن هذا العمل يملك أدوات متعدّدة، منها: المنظّمات المدنيّة داخليًّا وخارجيًّا التي تعمل لصالح سكان دارفور. وأضاف: «نحن حاضرون في دارفور لتأكيد خطّنا الاستراتيجيّ من أن دارفور مثل جنوب السودان من حقّه أن يتمتّع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه، وذلك لوضع حدّ لنظام السيطرة المفروض عليه عُنوة من حكومة الخرطوم»[٣٦]. وكانت كلمات ديختر النهائيّة في هذه المحاضرة: «استراتيجيتنا التي تُرجمت على الأرض في جنوب السودان سابقًا، وفي غربه حاليًّا، استطاعت أن تغيّر مجرى الأوضاع في السودان نحو

---

(٣٦) محاضرة لآفي ديختر، وزير الأمن الداخليّ الإسرائيليّ، ألقاها في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

التأزّم والتدهور والانقسام، وأصبح من المتعذّر الآن الحديث عن تحوّل السودان إلى دولة إقليميّة كبرى وقوّة داعمة للدول العربيّة التي يُطلق عليها «دول المواجهة مع إسرائيل»».

السياسات الإسرائيليّة إزاء أزمة دارفور صيغت في إطار ثلاث خطوات فرعيّة، **الأولى** تصنيف الصراع في دارفور، **والثانية** تفعيل التصنيفات الإسرائيليّة لهذا الصراع عبر الفاعل غير الرسميّ (منظّمات المجتمع المدنيّ، وجماعات الضغط)، والسعي إلى نشره حول العالم انطلاقًا من منصّات إنسانيّة وأخلاقيّة، **والثالث** تقديم دعم مباشر للحركات المسلّحة في دارفور. وقد ساهم في بلورة هذه الخطوات الإدراك الإسرائيليّ المؤسَّس على تراكم من الخبرات بأنّ تفعيل جماعات الضغط خصوصًا في الولايات المتحدة الأميركيّة مؤثّر في دوائر صناعة القرار، خصوصًا إذا ما توافرت أزمة إنسانيّة تتوافر لها شروط المأساة الإنسانيّة مثل دارفور، وقاعدة قانونيّة دوليّة جرت بلورتها في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، تتمثل بحقّ التدخّل الدوليّ لأسباب إنسانيّة، ووجود كتلة أميركيّة جاهزة للدعم والتأييد، وهم الأميركيون ذوو الأصول الإفريقيّة المتعاطفون تاريخيًّا مع القضايا الإفريقيّة بشكل عام، والنجاح أيضًا في حشد تعاطف عالميّ في إطار ما يُسمّى «الهولوكست» الذي خُلّد في واشنطن بمتحف يحوي حاليًّا جناحًا خاصًّا بدارفور.

ثانيًا: الصراع في دارفور

١ ـ تصنيف الصراع

يملك مفهوم الإبادة الجماعيّة تعريفًا محدّدًا في المادّة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، متضمّنًا التالي:

- قتل أعضاء جماعة معيّنة.
- التسبّب في إيذاء بدنيّ أو عقليّ جسيم لأعضاء تلك الجماعة.
- تعمّد الإضرار بالظروف الحياتيّة للجماعة بهدف الإفناء البدنيّ بشكل جزئيّ أو كلّيّ.

● فرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد في تلك الجماعة.

● الإجبار على نقل أطفال من جماعة إلى جماعة أخرى(٣٧).

طبقًا لهذا التعريف فإنّه لا يمكن الركون إليه في وصف طبيعة ما جرى في دارفور، حيث لم يُستهدف الضحايا لكونهم من جماعة عرقيّة معيّنة، بل بغرض الضغط على زعمائهم السياسيين المناوئين للحكومة في إطار صراع على السلطة في الخرطوم. وربّما يكون من المفيد هنا عرض وجهة نظر أوروبيّة بهذا الشأن، حيث يدحض مارك لوفارن، المتخصّص بالشأن السودانيّ من المركز الفرنسيّ للبحوث، تصنيف الصراع في دارفور باعتباره إبادة جماعيّة ضدّ الدارفورين من ذوي الأصول الإفريقيّة، وذلك في حديث أجرته معه مجلّة *Cnrs Affric*، بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٤، أي بعد حوالى سنة ونصف من بداية الصراع، حيث يقول لوفارن: «إنّ لكلمة عرب معنًى ثقافيًّا، وليس لها أيّ علاقة بالعرق والميليشيا التي توصف بأنّها عربيّة، لأنّها قبائل قد عُرّبت، أمّا القبائل التي نقول عنها إفريقيّة مثل الزغاوة والمساليت فإنّها هي الأخرى كذلك تعتبر عربيّة بالمعنى الثقافيّ، ولو أنّ البعض منهم لا يزال يستعمل بعض اللهجات الإفريقيّة، فجميعهم يتكلّمون العربيّة، وجميعهم مسلمون، فالمشكلة إذًا هي طريقة العيش بين الرُّحّل الرعاة والمستقرّين المزارعين، فالقبائل المرتحلة ربّما كانت مستقرّة في الماضي، وكذلك القبائل المستقرّة كانت ربّما مرتحلة في الماضي، فمثلًا قبيلتا الزغاوة والمساليت (من المتمردين) كانتا من الرُّحّل، في حين اليوم يُعَدّ قطاع منهما من كبار التجّار في السودان»(٣٨)، ويشكّلون مكوّنًا مؤثّرًا حاليًّا في تجارة التجزئة في سوق ليبيا في العاصمة المركزيّة الخرطوم، بمعنى آخر، لو أنّ المساليت أو الزغاوة غير مستهدفين بسبب انتمائهم القبليّ، لكن يُستهدف بعض منهم إذا ما مارس دعمًا أو إسنادًا للفصائل المسلّحة.

---

(٣٧) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/documents/charter/>.

(٣٨) «قضية دارفور في السودان،» (تقرير، منظمة غاندي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قسم المصادر والمعلومات)، ص ٤ ـ ٥.

٢ ـ تفعيل مفهوم الإبادة الجماعيّة

أ ـ التفعيل على المستوى الأميركي والعالمي

على الرغم من عدم انطباق مفهوم الإبادة الجماعيّة على توصيف الحالة في دارفور، فقد لُجئ إلى تعميمها بالوسائل كلها، حيث وُظِّف الفاعل غير الرسميّ (منظّمات المجتمع المدنيّ) للضغط على الفاعل الرسميّ ودوائر صناعة القرار، خصوصًا في واشنطن (الإدارة والكونغرس)، وذلك للدفع نحو مزيد من التعقيد للأزمة، وتجاهل فرص التفاوض، أو إعاقة بعضها التي أُتيحت من خلال مراحل الصراع المختلفة، عبر المُساهمة في شرذمة الفصائل المتمرّدة على الحكومة من جهة، وإعلاء السقف التفاوضيّ لهذه الفصائل من جهة ثانية. على مستوى آخر لم تبخل الحكومة السودانيّة من جانبها بتعقيد الصراع عبر اعتماد آليّة الحلّ العسكريّ في محاولة لحسم الأزمة مع تجاهل واضح لأطروحات القوى الوطنيّة السودانيّة للخروج من هذا المأزق.

في هذا السياق ولد تحالف «أنقذوا دارفور» في جامعة سيتي في نيويورك، وذلك بمكوّن مؤثّر من جمعيّات إنسانيّة يهوديّة وناشطين يهود، معتمدًا على تبنّي مفهوم الإبادة الجماعيّة لطبيعة الصراع في دارفور، ومعتمدًا أيضًا على سلوك اجتماعيّ للشعب الأميركيّ مؤسَّس على كونه مجتمع رفاه يتجه نحو التبرّع للأعمال الإنسانيّة كبديل من دفع الضرائب، ما ساهم في تمكين التحالف من موارد ماليّة هائلة. في هذا السياق جرى تبنّي مفهوم الإبادة للجماعيّة لأزمة دارفور وفقًا لمقاربة أنّ ضحاياها يتساوون مع حالة الضحايا اليهود في الهولوكست. وقد ساهمت هذه المقاربة في دفع أزمة دارفور إلى مقدّمات وأولويات الكونغرس الأميركيّ في فترة وجيزة، حيث أُصدر القرار الرقم ٤٦٧ في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٤[٣٩]، معتمدًا تصنيف الإبادة الجماعيّة لأزمة دارفور، وذلك بناءً على مشروع مُقدَّم من النائب الديمقراطيّ دونالد باين (Donald Payen)، الناشط في مجموعة «كوكس كوميتي» (Caucus Committee) ـ تضمّ أعضاء الكونغرس من ذوي الأصول

(٣٩) انظر الموقع الإلكتروني: <http://rsc.tomprice.house.gov/UploadedFiles/LB_07-21-04_Sudan>.

الإفريقيّة ـ وقد انضم إلى باين السيناتور الجمهوريّ سام برون (Same Broun)، حيث قُدِّم هذا المشروع في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، أي إنّ التحقيق من جانب الكونغرس في ماهيّة الصراع في دارفور، المؤثّر في مسارات مستقبل أكبر البلدان في إفريقيا لم يستغرق أكثر من شهر، ومن دون إرسال أيّ بعثات لتقصّي الحقائق في الميدان الفعليّ، بل إنّ الكونغرس مارس ما أسمّيه في تقديري الشخصيّ «نوعًا من الإرهاب» على أركان الإدارة الأميركيّة للاعتراف بهذا التوصيف ثلاث مرّات، حيث كنت قد شاهدت بنفسي إحدى جلسات الكونغرس التي حضرتها في واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

الحالة الأولى كانت مع وزير الخارجيّة الأميركيّ الأسبق كولن باول الذي زار دارفور ووقف على الأوضاع هناك في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وأقرّ بعدم وجود إبادة جماعيّة في دارفور[٤٠]، بل إنّه جادل في حوار معه على موجات الإذاعة الوطنيّة الأميركيّة العامّة (NPR)[٤١] حول أنّ مفهوم الإبادة الجماعيّة يملك تعريفًا قانونيًّا محدَّدًا لا ينطبق على الحالة في دارفور. وزير الخارجية الأميركيّ سرعان ما تراجع عن هذا الموقف في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجيّة في الكونغرس الأميركيّ في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤[٤٢]، حين قال بوجود إبادة جماعية في دارفور من دون أن يقوم قبل إدلائه بهذه الشهادة بأيّ فعل يدلّ على قيامه بنوع جديد من التحقيقات.

الحالة الثانية كانت مع أندرو نساتيوس (Andrew Nsatios)، المبعوث الرئاسيّ إلى السودان في ٢٠٠٦، الذي كان يتحدّث في شهادته عن ضرورة وجود حلّ متفاوَض عليه في دارفور، لأنّ الحرب هي بين أطراف متعدّدة على الأرض، مشيرًا إلى وجود دلائل على تورّط رجال في اغتصاب نساء من قبائلهم نفسها. لكنّ السيناتور سانت ماندنس (Sante Mandens) حوّل دفّة الحديث ليسأل عن مدى تمسّك المبعوث الرئاسيّ بنفيه وجود إبادة جماعيّة في دارفور، وذلك في حواره إلى مجلّة طلّابية في جامعة جورج تاون، وهو

---

(٤٠) Amani El Taweel, «International Intervention in Darfur,» *Al Ahram El Araby*, 31/7/2004.

(٤١) Mahmood Mamdany, Saviours and Survivors: Darfur, Politics and The War on Terror (New York: Pantheon Books, 2009), p.37.

(٤٢) Foreign Affairs committee, Congress, the House, 9/9/2004.

ما يشير بجلاء إلى أنّ الاهتمام بتصنيف الموقف من جانب لجنة الاستماع في الكونغرس كان أكثر أهميّة وأعلى وزنًا من الاهتمام بتقدير الموقف السياسيّ الذي يقدّمه المبعوث الرئاسيّ الأميركيّ عن الأوضاع في دارفور، أو السعي نحو حلّ هذه الأزمة الإنسانيّة الماثلة بوجود ملايين من الدارفوريين في معسكرات اللجوء[٤٣].

قدّم نساتيوس استقالته في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، مشيرًا في تقرير ختاميّ عن مهمّته بضرورة السعي إلى حلٍّ شامل في السودان، وقال في حوار لرويترز في هذه المناسبة: «أودّ أن أقول إنّنا لا نستطيع إنقاذ دارفور من دون إنقاذ السودان»: (I would argue that we can't save Darfur without saving Sudan)[٤٤].

الحالة الثالثة هي مع المبعوث الرئاسيّ إلى السودان، اللواء سكوت غرايشن (Major General Scott Gration) الذي بادره النائب باين في جلسة استماع الكونغرس له بالتأكيد أنّ ما جرى في دارفور هو مماثل تمامًا لِما جرى في رواندا التي توفي فيها مليون شخص نتيجة الإبادة الجماعيّة، ثمّ أدار الجلسة لتأكيد هذا المعنى وسأل غرايشن: كيف تتعامل الحكومة مع نظام متّهم بالإبادة الجماعيّة؟ وجرت محاصرة غرايشن للإقرار بأنّ ما يجري في السودان هو إبادة جماعيّة، لكنّ غرايشن بدوره تساءل: «كيف نحلّ الوضع في دارفور من دون أن نتعامل مع الحكومة؟» مقرّرًا أنّه لا يتعامل مباشرة مع الرئيس البشير باعتباره مطلوبًا أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة[٤٥].

هذه الحالة من تنميط أزمة دارفور بالمخالفة للواقع جرى فيها تجاهل تقريرين صادرين عن الأمم المتحدة في شأن الحالة في دارفور، **الأوّل** يشير

(٤٣) «The Escalating Crisis in Darfur: Are There Prospects for Peace?: Hearing before the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, One Hundred Tenth Congress, Frst Session,» (Serial No. 110-6,U.S. Government Printing Office, Washington, 8 February 2007), on the Web: <http://www.internationalrelations.house.gov/110/33109.pdf>.

(٤٤) «US Special Envoy to Sudan Resigns Post,» (21 December 2007), and Andrew Natsios. «Q & A with Andrew Natsios on Sudan,» (13 April 2009), on the Web: <http://www.foreignaffairs.com/discussions/interviews/qa-with-andrew-natsios-on-sudan>.

(٤٥) انظر الموقع الإلكتروني: <http://foreignaffairs.house.gov/hearing_notice.asp?id=1135>.

إلى أنّ: «حكومة السودان لم تنتهج سياسة الإبادة الجماعيّة مباشرة، أو عبر ميلشيات تخضع لسيطرتها»، لكن ما يجري عُرّف في التقرير أنّه «عنف ضدّ مدنيين»[٤٦]، وهو ما أكّده التقرير الثاني الذي أضاف: «أنّ هناك ميليشيات تمارس عنفًا ضدّ المدنيين بشكل عام وتتلقّى دعمًا حكوميًّا، وأخرى تمارس عنفًا في نطاق قبليّ»[٤٧]. ولعلّ ما يؤكّد استمرار فوضى العنف ضدّ المدنيين في صراعات بينيّة متعدّدة الأطراف ما نورده كمثال من حوادث جرت منتصف نيسان/أبريل بين قبيلتَي الثعالبة والمهدية في مدينة كاس في ولاية جنوب دارفور، وهما قبيلتان عربيّتان، حيث استُخدمت أسلحة ثقيلة وأُحرق وسط المدنية وفرّ الناس من المدينة إلى أطرافها، ولم تنجح الوساطات بين الجانبيين في فضّ النزاع وقبول التعويضات، كما فشلت القوّات الحكوميّة في تطويق النزاع، حيث لم يقتصر الصراع على الراشدين، بل امتد إلى النساء والأطفال[٤٨].

من الجدير بالذكر هنا أنّ للصراعات في دارفور بُعدًا تاريخيًّا، إذ إنّه من الثابت نشوب مثل هذه الصراعات بين القبائل الدارفوريّة، بغضّ النظر عن انتماءاتها العرقيّة، وذلك منذ الربع الأوّل من القرن العشرين، حيث بلغ عدد هذه الصراعات ٤٢ صراعًا حتّى عام ٢٠٠٠ لأسباب متعلّقة بالخلاف حول الحدود القبليّة، أو المرعى والماء، وقد احتلّت مسألة المياه وحقوق الرعي المرتبة الأولى في أسباب هذه الصراعات المسلّحة بين القبائل[٤٩].

ب ـ تفعيل مفهوم الإبادة الجماعيّة على المستوى المحلّي

من الطبيعي، بل ومن المفهوم أن تتبنّى الفصائل المسلّحة المفاهيم الغربيّة للصراع في دارفور، ما دامت هذه المفاهيم تُلبّي المصالح الذاتيّة

(٤٦) Report of International Commission of Inquiry on Darfur, to Security Council (United Nation, Security Council, S/2005/60, 1 February 2005), pp. 157-160.

(٤٧) Fourth Special Session of Human Rights Council, Geneva, Palais des Nations, 12-13 December 2006.

(٤٨) الصحافة (السودان)، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٤٩) زهير محمدي بشار، «آليات التعايش السلميّ بين الجماعات القبليّة في دارفور،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٣).

لهذه الحركات، وذلك بغضّ النظر عن طبائع الأمور في دارفور، التي تُشير إلى علاقات النسب والمصاهرة بين القبائل، سواء ذات الأصول العربيّة أم الإفريقيّة. يقول عبد الواحد محمد أحمد النور، زعيم «حركة تحرير السودان»[٥٠] في أحد اجتماعاته في باريس في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجّهًا خطابه إلى السياسيين الغربيين: «إذا أردتم إنقاذ شعبي في دارفور فعليكم أن تضعوا حدًّا للتصفية العرقيّة اليوم وليس غدًا». ويضيف قائلًا: «أرجو من حلف الناتو والاتحاد الأوروبيّ التدخّل مثلما فعلا في كوسوفو، وإذا لم يفعلا فإنّ أهالي دارفور يُخشى أن يندثروا».

طرح آخر من جانب خليل إبراهيم، قائد «حركة العدل والمساواة»، إحدى الفصائل المهمة في الخرطوم التي قادت محاولة انقلابيّة على الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٨، يقول إبراهيم لألكس دي وال (Alex De Waal)، الناشط الحقوقيّ المعروف في القضايا الإفريقيّة: «إنّ الحكومة السودانيّة لأسباب عرقيّة بدأت بسحب كلّ الخدمات من إقليم دارفور عام ١٩٩٤، فأُغلقت المدارس، وتراجعت الخدمات الصحيّة، وكانت معاناة السكّان حادّة»[٥١]، لكن ما لم يلاحظه كلٌّ من ألكس وإبراهيم أنّ الحكومة السودانيّة أعلنت عام ١٩٩٣ اعتماد سياسات التكيّف الهيكليّ والسوق الحرّة، وهو ما يعني بيع مؤسّسات الدولة واعتماد آليّات السوق الحرّة في خطوة غير مدروسة، وبآليّات تنفيذيّة قد تكون في تقديرنا ليست متعجّلة فحسب، بل أيضًا متهوّرة في بلد فقير، وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسات إفقار قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى في المدن، وزيادة الأعباء على السودانيّين في الأرياف، وحرمان الأطراف في الشرق السودانيّ والغرب من مستوى لائق من الخدمات الأساسيّة من تعليم وصحّة وبنية تحتيّة. بمعنى آخر انسحاب الدولة من تقديم الخدمات لم يكن ضدّ الأطراف، وما يُسمّى الهامش في السودان لاعتبارات عرقيّة، بل

---

(٥٠) تطلق الدوائر الغربيّة على نور اسم مستر نو على اعتبار أنّه رفض كلّ أنواع التفاوض مع الحكومة السودانيّة على الرغم من أنّه يمثّل أكبر القبائل الموجودة في دارفور (الفور)، وتحتّم عليه مصالح قبيلته الانخراط في مثل هذا النوع من التفاوض.

(٥١) أليكس دي وال وجوي فلنت، دارفور، تاريخ من الإبادة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦)، ص ١٨٥.

كان ضدّ الفقراء جميعهم في السودان، ولعلّ من الجدير ذكره هنا أنّ سياسات البنك الدوليّ التي كانت تدفع بشدّة في تسعينيات القرن الماضي دول العالم الثالث للتحوّل إلى نُظُم السوق الحرّة، بدأت في إدراك الآثار المدمّرة للتحوّل المتعجّل، فأصبحت تدعو إلى تحوّل تدريجيّ، ووضعت محاربة الفقر أيضًا، خصوصًا في إفريقيا، على الأولويات المتقدّمة لسياسات البنك الدوليّ بداية من الألفيّة الثالثة. وتأكّدت هذه الإدراكات الدوليّة مع اندلاع ثورتي تونس ومصر اللتين كان الفقر والعطالة وغياب العدالة من أهمّ محرّكات اندلاعهما[٥٢].

ج ـ دور الإعلام في تعقيد الصراع بدارفور

كان تحالف «أنقذوا دارفور» فاعلًا جدًّا في تعميم تصنيفاته للصراع في دارفور عالميًّا، وذلك ببناء شبكات من الشراكات مع وسائل الإعلام ومنظّمات المجتمع المدنيّ حول العالم، وبالفعل نجح في حشد التأييد العالميّ لا لإنهاء الأزمة الإنسانيّة، أو الدفع نحو حلٍّ سياسيّ للصراع، بل للتمسّك فقط بآليّات عقابيّة للمسؤولين السياسيين الحكوميين عن الأزمة، وهو ما نراه مسؤولًا عن تعقيد الأزمة، والمُساهمة بشكل فاعل في تجذير الاستقطابات الداخليّة تمهيدًا للتجزئة على أُسُس عرقيّة (عربيّة ـ إفريقيّة)، وأيضًا جهويّة (مركز وهامش)، والأخطر أنّه تركها لمدى قدرة هؤلاء المسؤولين الحكوميين على مقاومة الضغوط الدوليّة، أو توظيف التناقضات الرئيسة، أو الثانويّة في مواقف الدول على مستوى العالم لصالحها، مثل حالة الصين والولايات المتحدة على سبيل المثال. في المحصّلة لم تُحَلّ الأزمة في إطار شامل، كما استطاعت الحكومة المستهدفة الصمود في الحكم وإدارة كل أنواع الضغوط الدوليّة ضدّها.

ربّما من المفيد هنا اللجوء إلى شهادة صحفيّ بريطانيّ هو روب كريلي (Rob Kerelee) لبيان نوع من عدم التوازن الذي مارسه الإعلام الغربيّ، خصوصًا في أزمة دارفور، وكان من ضمن مدخلات تعقيد الأزمة، حيث

---

(٥٢) حمّل وائل غنيم أحد نشطاء ثورة يناير في مصر البنك الدوليّ مسؤوليّة غياب العدالة عبر دعمه للدكتاتوريّات العربيّة وذلك في اجتماع للبنك عُقد في واشنطن في نيسان/ أبريل ٢٠١١.

أصدر كريلي كتابًا مطلع عام ٢٠٠٩ في لندن تحت عنوان **إنقاذ دارفور، الحرب الإفريقيّة المفضّلة لدى الجميع**، قال عنه: «اتخذت حركة إنقاذ دارفور ومن يدعمها من النجوم السينمائيين الأميركيين موقفًا منحازًا جدًّا في القضيّة». ويضيف في مقابلة مع بي بي سي: «فلم يكن أحد يسمع سوى هذا الكلام المبسّط والمباشر من جانبهم الذي يطالب بتدخّلنا في الصراع».

كان كريلي قد وصل إلى شرق إفريقيا بصفته مراسلًا لصحيفة **التايمز** اللندنيّة في عام ٢٠٠٤، أي بعد مرور عام على التمرّد في درافور. كانت مهمّته أن يكتب لصحيفته عن الصراعات الدمويّة في المنطقة، في الصومال وجمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة ونهاية الحرب الأهليّة في جنوب السودان. لكنّه يقول: «أصبح من الواضح بسرعة أنّ هناك صراعًا واحدًا يريد منّي رؤسائي أن أتابعه وأكتب عنه». ويضيف: «ما إن وصلت إلى المنطقة حتى بدأت أتلقّى اتصالات تطلب منّي الذهاب إلى دارفور. فهناك شيء مختلف يتعلّق بدارفور، شيء مثير والناس مهتمّة به».

يقول كريلي أيضًا إن الصراع صوِّر وكأن هناك «حكومة شريرة عازمة على تدمير المتمرّدين ومؤيّديهم، فأطلقت تلك الميليشيا المرعبة، الجنجويد، في حملة إبادة ضدّ القرويين الذين يدعمون المتمرّدين. وهكذا بدا الأمر بسيطًا، أي حربًا يسهل فهمها: أشرار ضدّ طيبين». ويضيف: «قارن ذلك بالصومال، حيث عدد لا يُحصى من أمراء الحرب والميليشيات الإسلاميّة يحارب بعضهم بعضًا، أو جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة التي تموج بالصراع منذ ١٠ سنوات، ومن يقول إنّه يفهم تلك الصراعات ليس إلا مزايدًا».

مع استمرار تغطيته للصراع زاد فهم كريلي للوضع في دارفور، وأنّه ليس بسيطًا إطلاقًا، بل هو صراع مأسويّ معقّد وليس إبادة جماعيّة مباشرة. يقول كريلي: «لم تعد الحرب تقليديّة بالمعنى الذي نفهمه، بأنّ يكون هناك طرف ضدّ آخر، بل عصابات، وانشقاقات داخل القبائل العربيّة التي انقلب بعضها على بعض، وهناك قضايا مناطق الرعي والمياه».

يقول كريلي إنّ «حركة إنقاذ دارفور تجاهلت تلك الأمور، وجاءت دعوة النجم الأميركي جورج كلوني العاطفيّة لمجلس الأمن الدوليّ في عام ٢٠٠٦ لتدخّل قوّات حفظ السلام كي تنقذ مئات آلاف الأرواح، لكن الخطّ

الفاصل بين الطرفين ـ طبقًا لكريلي ـ الذي كان يمكن لقوّات حفظ السلام أن تتدخّل على أساسه، انهار وتحوّل إلى حالة فوضى تشبه الصومال إلى حدٍّ كبير، حيث لا يجدي تدخّل قوّات حفظ السلام». يقدّم الكاتب شهادة غاية في الأهميّة، بالقول إنّ كثيرًا من عمّال الإغاثة الميدانيين والدبلوماسيين لا يتّفقون مع الخطّ الذي تنتهجه حركة إنقاذ دارفور. مشيرًا إلى أنّ هناك منظّمات أخرى تتحدّث عن أشكال أخرى لحلّ الأزمة، لكنّها أُخرست بسبب علاقتها المعقّدة بالخرطوم».

لم تكن الدعاية الناجمة عن انخراط النجوم في الحملة هي المشكلة، بل الأهداف الخفيّة للحملة، على حدّ قول روب كريلي الذي يقول: «ما أخشاه هو منهج الانخراط في طرح حلول تنحاز إلى جانب واحد وسبيل واحد للتصرّف. وأعتقد أنّ في هذا درسًا للمستقبل بالنسبة إلى الحملات والتحالفات، ويضيف: «أعتقد أنّه من الرائع أن نرى الناس يقيمون حفلات موسيقيّة لزيادة الوعي وجمع التبرّعات، لكنّي اعتقد أنّه ينبغي ألا يتورّطوا كثيرًا في تحديد السياسات».

ويلقي كريلي باللائمة جزئيًّا على تحالف إنقاذ دارفور في فشل اتفاق أبوجا للسلام في دارفور عام ٢٠٠٦ الذي وقّعه فصيل واحد فقط من فصائل المتمرّدين. ويقول: «تشجّع بعض قادة التمرّد جاء بدعم ذلك التحالف، وما زالوا يعتقدون أنّ حركة إنقاذ دارفور يمكن أن تحقّق لهم منافع أكثر»[٥٣].

٣ ـ الدعم الإسرائيليّ لبعض حركات دارفور المسلّحة

في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ افتتحت «حركة تحرير السودان»، بزعامة عبد الواحد نور، في دارفور مكتبًا لها في إسرائيل، وكذلك استُقبل عبد الواحد نور ذاته، الذي قضى أيّامًا عدة في إسرائيل في زيارة معلنة. هذه الخطوة كانت تالية لاستقبال إسرائيل عددًا من اللاجئين الدارفوريين القادمين إليها عبر التهريب من الحدود المصريّة، وطبقًا للإحصاءات

(٥٣) لوسي فلمنج، «كيف اضرت حملات النجوم بأزمة دارفور،» (بي بي سي عربي، ١٠/ ٢/ ٢٠١٠)، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/02/100210_am_darfur_celebrities_tc2.shtml>.

الإسرائيليّة فإنّ هؤلاء اللاجئين قد تجاوز عددهم خمسة آلاف شخص.

يمكن قراءة خطوة عبد الواحد نور في إطار إدراكه أنّ البوّابة الإسرائيليّة مهمّة، بل وأساسيّة في دفع الاعتراف به بصفته لاعبًا أساسيًّا في دارفور ضمن لاعبين متنافسين على رضى اللاعبين الدوليين، متجاهلًا بذلك الموقف على الصعيد المحلّيّ الدارفوري الذي أدان هذه العلاقة مع إسرائيل، خصوصًا عقب التلويح بالمطالبة بحقّ تقرير المصير لإقليم دارفور(٥٤).

لكنّ هذه الإدانة أو الاستهجان لم يمنع من أن تحذو حركة العدل والمساواة حذو حركة نور، وتلوّح هي الأخرى بالمطلب نفسه، ومع مطلع عام ٢٠١١ أصبح التلويح بمطلب تقرير المصير لدارفور مطلبًا مُتفقًا عليه من جانب زعامات الفصائل المسلّحة لدارفور(٥٥). خصوصًا أنّ السياسات الحكوميّة ظلّت تراوح مكانها من دون القدرة على اختراق الموقف المأزوم مع استمرار اعتمادها على آليّة الحسم العسكريّ(٥٦)، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن استبعاد أثر السياسات الإسرائيليّة وأساليب تفعيلها عالميًّا ضمن عوامل أخرى في الدفع نحو التوجّه إلى المطالبة بتقرير مصير دارفور في ضوء الاستراتيجيّات الإسرائيليّة المعلَنة والساعية إلى تجزئة السودان، وكبح أيّ فرص مُحتمَلة لإدارة موارده على نحو يحقّق تعظيم قدراته.

٤ ـ المسارات المُحتَمَلة لأزمة دارفور

لا شكّ في أنّ البيئة الجيوسياسيّة المحيطة بأزمة دارفور شهدت عددًا من المتغيّرات الأساسيّة خلال عام ٢٠١١، ويمكن رصد ملامح هذه المتغيّرات على المستويين الإقليميّ والعالميّ؛ فعلى المستوى **الأوّل** يشكّل انهيار النظام الليبيّ، اعتبارًا من ثورة ١٧ شباط/ فبراير، مؤثّرًا سلبيًّا بالنسبة إلى الحركات

---

(٥٤) أجراس الحرية (السودان)، ١١/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٥٥) حوار منى أركو مناوي، مساعد رئيس الجمهورية السودانيّ عن إقليم دارفور بموجب اتفاق أبوجا المعقود عام ٢٠٠٦. «مناوي: دارفور قد تطالب بحق تقرير المصير،» (بي بي سي عربي، ١٤/ ١/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110114_darfur_minawi_self_independent.shtml>.

(٥٦) استمرّ اعتماد الحكومة السودانيّة على أسلوب الغارات الجوّيّة على إقليم دارفور حتى ١٦/ ٥/ ٢٠١١.

المسلّحة، حيث فقدت الفصائل المسلّحة لاعبًا مراوغًا كان يشكّل داعمًا ولو موسميًّا لها، والمفارقة أنّه كان أيضًا من ضمن معطيات شرذمة هذه الفصائل التي عجزت على نحو ملحوظ عن توحيد أجندتها التفاوضيّة، كما مارست صراعات مسلّحة في ما بينها، فكان لهذه التفاعلات البينيّة أثر مهمّ في تعويق قدرات منبر الدوحة التفاوضيّ على إحراز تقدّم حقيقيّ على صعيد سلام دارفور على الرغم من التفويض العربيّ لقطَر إدارة هذا الملف من الجامعة العربيّة، وعلى الرغم من الجهود القَطريّة المبذولة فيه.

على المستوى الإقليميّ أيضًا، نتوقّع أن تؤثّر المتغيّرات الناجمة عن ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في مصر في مسارات أزمة دارفور بعد سقوط نظام حسني مبارك من جهة، وتغيّر توجّهات السياسات المصريّة من جهة أخرى، في ضوء إعادة الشحن المُتوقَّعة للقوى الناعمة للدولة المصريّة، وقدرتها على الحركة والتأثير بدفع مباشر من ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير. وربّما تُساهم هذه المعطيات الجديدة في كبح جماح الاستراتيجيّات الإسرائيليّة إزاء إقليم دارفور، خصوصًا مع ارتباطه الوثيق بالأمن القوميّ المصريّ.

أمّا على المستوى العالميّ فتراجع النظام الدوليّ عن دعم الأفكار المرتبطة بالتدخّل الدوليّ لأسباب إنسانيّة، حيث أصبحت هذه الآليّة باهظة التكاليف على المستويين الأميركيّ والعالميّ، ولم يعد أحد مستعدًا لفتح مزيد من الجبهات الصراعيّة على مستوى العالم بعد أن أنتج التدخّل الخارجيّ في العراق فوضى غير خلّاقة، مع تقديرات بخسائر إنسانيّة باهظة تصل إلى مليون قتيل. وربّما هذا ما يفسّر تباطؤ الولايات المتحدة بالتدخّل في ليبيا لدعم ثورتها، ثمّ رغبة قوّات حلف الأطلسي «الناتو» في أن يكون التدخّل مقتصرًا على الضربات الجوّيّة من دون التورّط في الوجود الفعليّ على الأرض.

يمكن ملاحظة الفارق في الموقف الأميركيّ إزاء مسألة التدخّل لأسباب إنسانيّة حول العالم في خطابَي كلٍّ من الرئيسين الأميركيين بيل كلينتون وباراك أوباما في المكان نفسه (الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة)، حين بشّر **الأوّل** بالتدخّل الدوليّ لأسباب إنسانيّة، معتبرًا أنّ سيادة الدول لن تكون عائقًا، وتحدّث **الثاني** بعد أكثر من عقد من الزمان عن أنّ الولايات

المتحدة الأميركيّة ليست مسؤولة وحدها عن حلّ الصراعات في العالم، لكن لا بدّ من وجود تعاون دوليّ في هذه المسألة مع عدم استبعاد أساليب الحوار بديلًا من المواجهة، وهو ما كرّره في خطابه في جامعة القاهرة حول أنّ نشر الديمقراطيّة ليس مسؤولية الولايات المتحدة الأميركيّة وحدها.

يبدو أنّ الإدارة الأميركيّة في عهد أوباما قد أدركت ـ ربّما متأخرة ـ أن التدخّل الخارجيّ غالبًا ما يكون على غير إلمام دقيق بالتفاعلات المحلّيّة ومدى تعقيدها والعوامل المؤثّرة فيها بما تملكه من أبعاد تاريخيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، ونفسيّة أيضًا، وكنتائج مباشرة لذلك غالبًا ما يكون الفاعل الخارجيّ غير قادر على التحكّم بمستويات الصراع الداخليّ، أو تداعياته، وبما يخلّ في النهاية بالاستقرار المؤثّر بطبيعة الحال في السلم والأمن العالميين، وفي المصالح الستراتيجيّة لجميع الأطراف أيضًا، ويفتح المجال أمام إنتاج مزيد من الدول الفاشلة التي أصبحت مرتعًا لتنظيم القاعدة.

وفي ما يتعلّق بالفاعل غير الرسميّ، وخصوصًا تحالف «أنقذوا دارفور» فقد خسر الدفع والمساندة من جانب الحزب الديمقراطيّ الأميركيّ(٥٧) الذي وظّف التحالف في إطار حملة أوباما الانتخابيّة في عام ٢٠٠٨. كما عانى التحالف أزمة المصداقيّة المرتبطة بالتناقض بين خطاب يدعو إلى التضامن لأسباب إنسانيّة مع الدارفوريين، ولا يخصص جزءًا من أمواله للمنظّمات الإنسانية العاملة هناك، حيث مئات الآلاف من البشر يسكنون العراء. كما ساهم الاعتماد على مفاهيم غير دقيقة للصراع، والجهل بأبعاده، والانفصال الكامل عن الوقائع على الأرض، ومجافاة الدقّة في ما يتعلّق بأرقام الضحايا في الفترة بين عام ٢٠٠٤ واليوم، ساهم في بلورة انعكاسات سلبيّة على الصورة المعنويّة للتحالف، خصوصًا مع تلوّث سمعة التحالف، الناتجة من تضارب المصالح القائم بينه وبين شركة الدعاية القائمة بأعماله، حين انتقل مدير شركة الدعاية «إم آر

---

(٥٧) مارس الحزب ضغوطًا على منظّمة «كفاية» الأميركيّة كي تنهي دعمها للمنظّمات الدارفوريّة، وبالفعل استجابت المنظّمة، ورفعت من على موقعها بيانًا للمنظّمات السودانيّة الدارفوريّة بشأن انتقاد موقف المبعوث الرئاسيّ الأميركيّ لتراجعه عن تصنيف أزمة دارفور بالإبادة الجماعيّة وتهديده أن يتحوّل الدعم الأميركيّ من دارفور إلى جنوب السودان.

سرفيس» (M R service)، بيل واسرمن، في ربيع ٢٠٠٧ للعمل رئيسًا لتحالف إنقاذ دارفور[٥٨].

يبدو أنّ هذه المتغيّرات كانت وراء زيارة رئيس تحالف «أنقذوا دارفور»، جون فاولر، إلى السودان[٥٩] التي شملت العاصمة ودارفور في الغرب وجوبا في جنوب السودان، وقد خرج منها بـ ٧٠ ملاحظة، تشير إلى متغيّرَين مهمّين، الأوّل إدراك أنّ ضعف التنمية في السودان هو ملمح رئيس في هذا البلد، فضلًا عن عدم توازن هذه التنمية، أمّا الثاني فهو أنّ أزمة دارفور هي تعبير عن مشكل سودانيّ عام، لا تعبّر عن صراع ثنائيّ له ملامح عرقيّة[٦٠].

طبقًا لهذه المتغيّرات المُشار إليها سالفًا، فإنّه من المتوقَّع ألا تعاود أزمة دارفور مكانتها على قمّة الأولويات العالميّة، لكنّها على الرغم من ذلك لن تفقد زخمها نهائيًا، حيث من المتوقَّع تفعيل الاهتمام بهذه الأزمة في أعقاب إعلان دولة جنوب السودان الجديدة في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١، وذلك في ضوء الإخفاق الراهن في عقد تسوية سلميّة في إطار منبر الدوحة التفاوضيّ، حيث لم يحقّق المنبر اختراقًا للوضع في ضوء تمترس الحكومة خلف موقفها، ومراهنة الفصائل المسلّحة على إعادة بعض الزخم إلى قضيّتهم من جديد، وهو أمر غير مستبعد في ضوء عدم حلّ الأزمة الإنسانيّة في دارفور حتّى اللحظة الراهنة، واستمرار الرهان الإسرائيليّ على تجزئة السودان، خصوصًا مع تشكيل تحالف جديد من منظّمات سودانيّة للمجتمع المدنيّ، بلغت حاليًا ٧٠ منظّمة في أرجاء الولايات المتحدة الأميركيّة[٦١].

جرت محاولة لتوحيد المنظّمات الإنسانيّة في تحالف واسع تحت اسم «شبكة المحاماة السودانية» (Sudanese Advocacy Network-SAN)، وذلك بدعم مباشر من بعض المنظّمات الأميركيّة الكبيرة العاملة في المجال الإنسانيّ أهمّها

---

(٥٨) انظر: الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٥٩) الأحداث (الخرطوم)، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠.

(٦٠) Interview with Amir Oman, Save Darfur, Charge of Relation Affairs, Washington DC, 24 March 2010.

(٦١) Interview with Lula Riziq the President for SAN, Washington DC, 15 March 2010.

«هيومانيتي يونايتد» (Humanity United) ـ ينشط فيها يهود أميركيون ـ في مؤتمر عُقد على مرحلتين في واشنطن، **الأولى** كانت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، **والثانية** في آذار/ مارس ٢٠١٠، حيث حمل الخطاب السياسيّ لهذه المنظّمات مضامين خطاب تحالف «أنقذوا دارفور» نفسها، من حيث النظر إلى طبيعة الصراع في إقليم دارفور واستبعاد الحلول السياسيّة المؤسّسة على نماذج التوافق الوطنيّ الإفريقيّة.

يبقى أنّ الإنجاز الأبرز لهذه المنظّمات في الفترة الأخيرة هو المشاركة في منبر الدوحة التفاوضيّ المعني بمحاولة الوصول إلى حلّ سياسيّ لأزمة دارفور، وقد شارك ممثّلون عن المنظّمات السودانيّة في جولتين من جولات هذا المنبر برؤى سياسيّة عامّة[٦٢]، يعوزها ربّما مزيد من الخبرة لإحداث التأثير المطلوب في الفصائل المسلّحة، لتحقيق هدف وحدة الفصائل الذي كان منوطًا بها إنجازه.

خاتمة

تتسم السياسات الإسرائيليّة بالدأب على تحقيق استراتيجياتها في السودان والمرتبطة بمحاولة تجزئته، وقد دعمت هذه الاستراتيجيّة الإسرائيليّة بشكل مباشر فشل النُّخَب الوطنيّة السودانيّة في إدارة التنوّع السودانيّ، الأمر الذي ساهم في تعطيل بناء مؤسّسة الدولة الوطنيّة في السودان، وانهيار مبدأ المواطنة المتساوية لصالح الانتماءات الأوّليّة، وهي الانتماءات التي وُظِّفت في إطار الصراع على السلطة في السودان بين جناحَي الحركة القوميّة الإسلاميّة السودانيّة، التي قسّمت الحركة من ناحية، وتوّجت المفاهيم والسياسات الإقصائيّة السودانيّة المحلّيّة على أُسُس عرقيّة ودينيّة من ناحية أخرى، وذلك على نحو متطرّف[٦٣].

على صعيد موازٍ ترهّل النظام العربيّ الرسميّ وارتهن، بخاصّة في العقد الأخير للهيمنة الإقليميّة الإسرائيليّة، بحيث فقد قدرته على مواجهة

---

(٦٢) Fatma Mostafa, Sister of Pease Organization (Al Jazeera TV Channel, 28 January 2010).

(٦٣) تطلب السلطات السودانيّة من المواطنين إثبات انتمائهم القبليّ في أيّ معاملة حكوميّة متّصلة بالخدمات التعليميّة أو الصحيّة أو التوظيف.

هذا التحدّي وبدا غير قادر على إنتاج شروط فاعليّته لتحقيق المصالح العربيّة في فلسطين والعراق والسودان. وربّما يكون من العوامل الأساسيّة لترهّل النظام العربيّ طبيعة أداء النظام السياسيّ المصريّ بقيادة الرئيس السابق حسني مبارك الذي اعتبر أنّ الدور الإقليميّ المصريّ مُكلف على الصعيد الاقتصاديّ، وأقدم على القيام بأدوار السمسار، أو المحلّل للسياسات الأميركية في الوطن العربيّ، في مقابل العوائد الماديّة من جهة، وتمرير مشروع توريث حكم مصر من جهة ثانية.

في هذا السياق نجحت إسرائيل في تغذية الاستقطابات الداخليّة السودانيّة على نحو أنتج تقسيم السودان بين شمال وجنوب، ووظّفت في ذلك الإدارات الأميركيّة المتعاقبة، التي تملك بدورها مصالح استراتيجيّة في السودان مرتبطة بالنفط وبتأمين ظهير قوّاتها العسكريّة الموجودة في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا، وقد تنجح السياسات الإسرائيليّة مجددًا في استكمال مخطّط تجزئة السودان إذا لم تسعَ النخبة السياسيّة الحاكمة في السودان إلى حلّ مشكلة دارفور في إطار قوميّ، واعتبار أنّ سلامة الوطن أهم من سلامة أيّ نظام للحكم. وبطبيعة الحال فإنّ مقاومة النظام الرسميّ العربيّ للمخطّطات الإسرائيليّة في السودان لا بدّ من أن يرتبط بتفعيل منظور جديد للتفاعل مع أزمة دارفور، خصوصًا أنّها من القضايا المؤثّرة في الأمن القوميّ العربيّ عمومًا، والمصريّ خصوصًا، كما أنّها تُعدّ من مصادر التهديد الرئيسة في منطقة وسط إفريقيا.

القسم الثالث

النتائج والتحديات

الفصل الثامن

تداعيات الانفصال على الأمن الوطنيّ في السودان

مضوي الترابي

مُلخّص

مفهوم الأمن الوطنيّ هو تأمين كيان الدولة منفردة أو الأمّة كمجموعة، أو دول ذات سيادة ضدّ الأخطار القائمة والمُحتملة التي تتهدّدها داخليًّا أو خارجيًّا وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوى الشاملة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والإعلاميّة والعلميّة والتقنيّة والعسكريّة، لتحقيق غاياتها وأهدافها الوطنيّة مع الأخذ في الاعتبار كلّ الأوضاع والمتغيّرات المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة. تهدف هذه الدراسة إلى تعريف مفهوم الأمن الوطنيّ، وتطبيق هذا المفهوم على دولة السودان التي فقدت جزءًا كبيرًا من أرضها بسبب أخطاء، بعضُها داخليّ، أدّى إلى ثغرات نفذت منها أطماع ومصالح الآخرين الخارجيّة لتبدأ أولى عمليّات التشظّي والانقسام لدولة في المحيط العربيّ في القرن الحادي والعشرين، وأثر هذا في الأمن الوطنيّ.

مدخـل

ظلّ الأمن الوطنيّ مطلبًا غريزيًّا وطبيعيًّا للإنسان بسبب نزعته إلى التحرر من الخوف. دفعت به هذه النزعة إلى أن يمتلك الأدوات والأسلحة والقِيَم لحفظ أمنه، وإلى أن ينخرط اجتماعيًّا في كيان واسع مثل الأسرة،

ثمّ القبيلة، لزيادة دائرة أمنه ومجابهة الأخطار. وقد تمدّد الحفاظ على الأمن عند ظهور الوحدات السياسيّة التي عُرفت بالدولة، وصولًا إلى مفاهيم العصر الحديث، حيث امتدّ هذا المطلب من القدرة العسكريّة إلى حماية القِيَم الداخليّة والقِيَم السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعلميّة والمعنويّة، وخلق ما جرى التعارف عليه بالسلام الاجتماعيّ.

لا يمكن أن يتحقّق الأمن الوطنيّ إلّا بتبعيّة كلّ قوى المجتمع ومُجمل إمكاناته ومقوّماته وقدراته الروحيّة والمعنويّة والمادّيّة، أي تبعيّة الروح الوطنيّة واستلهام القصد والذات والاعتماد على الذات وتحرير إرادة المواطن، إضافة إلى حُسن استغلال الموارد المادّيّة المتمثّلة بالموارد تحت الأرض وفوقها.

أولًا: الاستراتيجية الربع قرنيّة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٣١

تتلخّص الرؤية التي تقف وراء الاستراتيجية الربع قرنيّة للدولة السودانيّة في استكمال بناء أمّة موحّدة آمنة متحضّرة متقدّمة متطوّرة، أمّة فيها وحدة أهداف وغايات عامّة، بتنوّع ثقافيّ واجتماعيّ وسياسيّ وجغرافيّ، اكتست جزئيّاته وكلّيّاته بعوامل القوّة الدافعة إلى التطوير والتحديث المرتكزَيْن على الفكر والسلوك المتحضّر. تواجه هذه الرؤية تحدّيات على أرض الواقع في الأُطُر المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة، تنعكس على إمكانيّة تحقيق الأمن الوطنيّ السودانيّ. تمثّل الخطّة الخمسيّة السنوات الخمس الأولى من عمر الاستراتيجية ربع القرنيّة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١١، ولذلك فهي ملتزمة برؤيتها في ما يتعلّق بهذه المرحلة الأولى. وبناءً عليه أصبحت رؤية الخطّة الخمسيّة هي بناء سودان موحّد قائم على قواعد الأمن الشامل والتعدّدية والتداول السلميّ للسلطة والتوزيع العادل للثروة. أي، سودان محفوظ بالتعايش الاجتماعيّ والسلام وسيادة القانون، يشكّل التنوّع الثقافيّ والاجتماعيّ فيه عنصر قوّة ومنعة. سودان مستقرّ على أُسُس الشراكة الوطنيّة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وبناء علاقات المصالح المتبادلة مع المجتمع الدوليّ، وأنّ رسالتها:

١. تحقيق الاستقرار السياسيّ والسلام المستدام بالوحدة الوطنيّة

والوفاق الوطنيّ وإنفاذ اتفاقيّات السلام مع المحافظة على السيادة الوطنيّة والأمن الوطنيّ وتفعيل دور منظّمات المجتمع الأهليّ للمساهمة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للخطّة الخمسيّة وبناء علاقات متوازنة مع المجتمع الدوليّ.

٢. تطوير الحكم الراشد والممارسة الديمقراطيّة في ظلّ الحرّيات وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والعدالة واعتماد مبدأ المسؤوليّة والمحاسبة في مستويات الحكم الثلاثة.

٣. بناء القدرات وتطويرها وإصلاح المؤسّسات وأُطُر المجتمع المدنيّ بالتركيز على المستويين الولائيّ والمحلّيّ، وتقوية النسيج الاجتماعيّ للأمّة.

٤. التنمية المُستدامة من خلال تشييد البنى الأساسيّة وتحديث وتطوير الزراعة ورفع الإنتاج والإنتاجيّة، وتمكين القطاع الخاصّ لزيادة النهضة الاقتصاديّة والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة.

٥. التوفير العادل والمتوازن للخدمات الأساسيّة من الماء الصالح للشرب والصحّة الأوليّة والوقائيّة والتعليم والمأوى المناسب، وتطوير مهارات أفراد المجتمع ليُساهم الجميع في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، المؤسَّسة على التكافل والتعاون واحترام قِيَم العمل والوقت والجودة.

٦. تخفيف حدّة الفقر وتحقيق التوازن العادل بين الريف والحضر، ودعم تمويل المشروعات ذات العائد والأثر السريع للفقراء، خصوصًا النازحين والمتأثّرين بالحرب.

٧. تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم الفاعليّة والكفاءة والجودة والامتياز في الأداء وتطوير المهارات والقدرات الوطنيّة اقتصاديًّا ومؤسّسيًّا وإداريًّا.

٨. توفير الموارد لدعم تخطيط البحث العلميّ وتطوير أُطُره وآليّاته وقدراته وتوجيه مخرجاته لخدمة القضايا المحوريّة في الخطّة الخمسيّة[1].

---

(١) المجلس القوميّ للتخطيط الاستراتيجي، دورة الانعقاد الأولى، الغايات المحوريّة الثمان، حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

ثانيًا: تعريف الأمن الوطنيّ السوداني

هو تأمين كيان جمهوريّة السودان باعتبارها دولة ذات سيادة ضدّ الأخطار القائمة والمُحتمَلة التي تتهدّدها داخليًا أو خارجيًا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوى الشاملة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والإعلاميّة والعلميّة والتقنيّة والعسكريّة، لتحقيق غاياتها وأهدافها الوطنيّة مع الأخذ في الاعتبار كلّ الأوضاع والمتغيّرات المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة. وحتى لا نُدخل القارئ غير المتخصّص في مصطلحات مبهمة بالنسبة إليه، سنقدّم في ما يلي بعض التعريفات المبسّطة لمصطلحات ومفردات الأمن القوميّ، أو الوطنيّ:

١ ـ تفسير التعريف[٢]

أ ـ **كيان الدولة**: ويعني القِيَم والمعتقدات، وحدة التراب والشعب، السيادة الوطنيّة، النسيج الاجتماعيّ، الموارد فوق الأرض وباطنها، العمران والاستقرار السياسيّ والتنمية المستدامة.

ب ـ **تأمين المصالح**: ويعني حماية المصالح، وتوفير السند والدعم المطلوب لتحقيقها محلّيًا وإقليميًا ودوليًا.

ج ـ القوى الشاملة:

(١) **القوّة السياسيّة**: وتعني وضوح المسار الاستراتيجيّ للدولة الذي يفضي إلى تحقيق غاياتها في بسط العدالة وسيادة القانون، ورقي مستوى الأداء والسلوك السياسيّ مع الموازنة بين الحرّيات والحقوق والواجبات، وتعزيز القدرات التفاوضيّة الوطنيّة من خلال توحيد وتأمين الإرادة الوطنيّة وتوحيد وتقوية الجبهة الوطنيّة حول الرؤى والمصالح الاستراتيجيّة، واستناد القرار السياسيّ إلى السند المعرفيّ، واستيفاء الترتيبات الإقليميّة والدوليّة.

(٢) **القوّة الاقتصاديّة**: وتعني وضوح الرؤية حول المصالح الاستراتيجيّة

---

(٢) هيئة المستشارين في مجلس الوزراء الاتحاديّ، تقرير اللجنة العليا لتوحيد مصطلحات الأمن القوميّ، تموز/يوليو ٢٠٠٨.

الاقتصاديّة، امتلاك الموارد الطبيعيّة والمزايا الجغرافيّة والقدرة على الاستغلال المثاليّ لها وتنميتها، وتأمين امتلاك الطاقة، القضاء على الفقر، قوّة العملة الوطنيّة، وامتلاك القدرات التنافسيّة والمزايا النسبيّة العالميّة، والحصول على حصص استراتيجيّة في الأسواق العالميّة، وتحقيق الأوضاع التي تتيح زيادة الدخل الوطنيّ مع عدالة توزيعه وتحقّق فرص العمل للمواطنين وتحقّق الرفاهيّة.

(٣) **القوّة الاجتماعيّة**: وتعني متانة النسيج الاجتماعيّ من خلال تنمية المجتمع وتنمية البشر جسمًا وعقلًا وروحًا، وربط النسيج الاجتماعيّ بقِيَم المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، ونبذ العصبيّة والولاء للوطن مصحوبة بالأخلاق الفاضلة والقِيَم الإنسانيّة العُليا، ووضوح الأدوار وتقاسمها بين منظّمات المجتمع والدولة، ووجود نظام تعليميّ يوفر الموارد البشرية المؤهّلة كمًّا وكيفًا لتحقيق الغايات الوطنيّة.

(٤) **القوّة الثقافيّة**: وتعني القوّة الروحيّة، رقيّ السلوك الثقافيّ، احترام قيمة العمل، احترام الزمن، الوفاء بالعهد وقِيَم الصدق والأمانة والمسؤوليّة والشفافيّة.

(٥) **القوّة الإعلاميّة**: وتعني القدرة على توفير السند الإعلاميّ محلّيًّا وتأسيس قاعدة متينة من التأييد العالميّ تجاه الغايات والأهداف والقضايا الوطنيّة، وما يتطلّبه ذلك من القدرة على الإرسال الإعلاميّ الاستراتيجيّ، الذي يعني:

(أ) الوصول إلى الجمهور المستهدَف محلّيًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

(ب) القدرة على إحداث بناء وتراكم معلوماتيّ أساسيّ.

(ج) القُدرة على إحداث تغييرات وقناعات أساسيّة، من خلال المدخل الإعلاميّ المناسب، باللغة المناسبة بالجودة العالميّة.

(٦) **القوّة العلميّة**: وتعني امتلاك القدرات العلميّة التي توفّر السند المعرفيّ والعلميّ المطلوب لتحقيق الغايات الوطنيّة.

(٧) **القوّة التقنيّة**: وتعني امتلاك القدرات والتقنيّات والمعارف التقنيّة المطلوبة لتحقيق الغايات الوطنيّة.

(٨) **القوّة العسكريّة**: وتعني امتلاك قدرات عسكريّة استراتيجية تعزّز القدرات التفاوضيّة للدولة وتحمي البلاد ومصالحها وثرواتها، وتمنع التهديد العالميّ.

لكي نشخّص كيف وصلنا إلى ما نحن فيه من تكبيل لقدرات هذه الدولة وبداية عمليّة التشظّي فيها بانفصال الجنوب، نودّ أن نعرض معًا العوامل المؤثّرة في الأمن الوطنيّ السودانيّ، في حقبة ما بعد الاستقلال حتّى انفصال الجنوب، ومخاطر المستقبل؛ حيث تأثّر مفهوم الأمن الوطنيّ السودانيّ بعدد من العوامل والمؤثّرات تمثّلت بالآتي:

٢ ـ العامل التاريخيّ

أ ـ كما هو معلوم، السودان مهدٌ لواحدة من أقدم الحضارات الإنسانيّة؛ إذ قامت في وادي النيل في السودان حضارات متتالية، مثل حضارات كرمة، ونبتة، ومروي التي كان لها ارتباطها الوثيق بحضارة وادي النيل الأدنى في مصر. وشهدت أرض السودان تداخل أجناس، وثقافات، وعقائد، وسُبل كسب عيش، وحِراكًا بشريًّا أسهمت في صنع كيانه وتشكيل وجدانه، ومنحته مزايا متفرّدة مثل التسامُح والتماسك الاجتماعيّ والاستعداد للتعايش وقبول الآخر. أعقبت ذلك الحقبة المسيحيّة ممثّلة بممالك نوباتيا وعلوة والمقرة، التي أعقبها انتشار الإسلام وقيام دولة الفونج في بداية القرن السادس عشر الميلاديّ. واستمرّت حالة التعايش والتمازج بين الشعوب السودانيّة إلى أن جاء الاستعمار الأوروبيّ بسياساته المعروفة التي أثّرت سلبًا في قِيَم الشعب وفكره مثل سياسة «فرّق تسد» وسياسة «المناطق المقفولة» التي عزلت شمال البلاد عن جنوبها.

ب ـ حقّق السودان استقلاله في عام ١٩٥٦، بعد أن توحّد كلّ أهل السودان خلفه تطلّعًا إلى الحرّية والاستقلال. برزت مشكلة الجنوب عقبة كأداء في طريقه قبل أشهر من الاستقلال بشرارة تمرّد الكتيبة الاستوائيّة في مدينة توريت (في ١٨/٨/١٩٥٥)، وخلّفت أثارًا لا تزال باقية. واتّسم الحكم الوطنيّ بعد الاستقلال بالقصور الذاتيّ في تحديد الهويّة وترسيخ قِيَم دولة المواطنة، والاستقرار السياسيّ لا زال مفقودًا. برزت إلى السطح فجأة

أزمة دارفور في عام ٢٠٠٣، وساعدت عوامل عدّة على تدويلها، مع أزمات أخرى في شرق السودان ومنطقة جبال النوبة والنيل الأزرق، لكنّها عولجت في إطار اتفاقيّات أبوجا، وجبال النوبة، وسلام الشرق.

ج ـ نتيجة الأسباب أعلاه انفتح الباب أمام التدخّل الأجنبيّ لحلّ قضايا الوطن، ما شكّل تهديدًا مستمرًّا لوحدة الوطن وأمنه واستقراره. والآن تلاقت الرؤى من أجل الوصول إلى حلٍّ سياسيّ تفاوضيّ عادل يقي البلاد من التمزّق، ويمهّد لبناء الوطن على أُسُس راسخة، على الرغم من نيل الجنوب حقّ تقرير المصير في عام ٢٠١١، بحسب اتفاقيّة السلام الشامل في نيروبي (٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥). وأدّى في ما أدّى إليه إلى إيقاف الحرب، لكن على حساب وحدة التراب السودانيّ بانقسام الدولة إلى دولتين.

٣ ـ العامل الجيوستراتيجيّ

للسودان بحدوده القديمة قبل انفصال الجنوب موقعٌ فريد، فهو يقع في قلب القارّة الإفريقية. ولهذا الموقع انعكاساته وتأثيراته في الأمن الوطنيّ السودانيّ، وذلك للآتي:

أ ـ يُمثّل السودان بوتقة ثقافيّة بين إفريقيا والعالمَين العربيّ والإسلاميّ وهو بوّابة إفريقيا جنوب الصحراء.

ب ـ السودان عمق استراتيجيّ لجمهورية مصر العربيّة باعتبارها أهمّ الدول العربيّة، وإن تضاءل دورها الآن لأسباب متباينة، إلّا أنّ دورها العربيّ سيظلّ قَدَرًا محتومًا عليها مستقبلًا بعد زوال المسبّبات.

ج ـ السودان دولة مؤثّرة في منطقة القرن الإفريقي، ذات الأهميّة الاستراتيجيّة لدول أوروبا وأميركا وإسرائيل ودول شرق آسيا، وتزيد من أهميّة موقع السودان شواطئه الطويلة على ساحل البحر الأحمر (٦٥٠ كلم).

د ـ السودان دولة مؤثّرة في منظومة دول حوض البحيرات العُظمى حيث منبع النيل، كما أنّه يمثّل الخطّ الفاصل بين إفريقيا شمال الصحراء، وإفريقيا جنوب الصحراء.

هـ ـ كانت للسودان حدودٌ سياسيّة مع تسع دول إفريقية، بعضها عربيّ

مسلم والآخر إفريقي مسيحيّ، إضافة إلى حدود بحريّة على البحر الأحمر مع المملكة العربيّة السعوديّة.

٤ ـ الكتلة الحيويّة للسودان

تتمثّل هذه الكتلة بالآتي:

أ ـ **الأرض**: كانت مساحة السودان القديمة مليون ميل مربع، وكبر المساحة أدّى إلى تعدّد المناخات وتعدّد التضاريس من صحاري، إلى جبال، إلى مناطق سافنا فقيرة وغنيّة، ومناطق استوائيّة مقفلة. تتعدّد الموارد الطبيعيّة من أراضٍ شاسعة زراعيّة مُستغَلّة وغير مُستغَلّة، ومياه جارية، وأمطار، ومياه جوفيّة، ومعادن ونفط.

ب ـ **السكّان**: يفوق عدد سكّان السودان الثلاثين مليون نسمة بقليل، وبالتالي فإنّ نسبة الكثافة السكّانية متدنيّة قياسًا باتّساع الرقعة الجغرافيّة. هناك تعدّد إثنيّ وعرقيّ بين السكّان، وعلاقات متداخلة مع كلّ دول الجوار، ومن خلال حركة القبائل عبر الحدود. عدد القبائل السودانيّة أكثر من ٦٠٠ قبيلة، وعدد اللغات أكثر من ٩٣ لغة محلّيّة. هناك تعدّد دينيّ حيث يشكّل المسلمون نسبة ٧٥ في المئة من السكّان، والوثنيّون ٢٠ في المئة، والمسيحيّون ٥ في المئة. للمجتمع السوداني خاصيّتان: المجتمع الريفيّ بتقاليده وموروثاته؛ والمجتمع الحضريّ بعاداته وثقافته.

٥ ـ التباين المعرفيّ

هناك فارق كبير في الإدراك والفهم لمسائل التهديد ومصادر الخطر وأبعاده بين أفراد المجتمع، ونتج ذلك من الآتي[٣]:

أ ـ ما زال مستوى الأمّيّة داخل المجتمع عاليًا، إذ بلغت نسبة الذين يكتبون ويقرأون من السكّان من عمر ١٥ وما فوق من الجنسين، في عام ٢٠٠٠، ٤٩,٩ في المئة من إجمالي السكّان.

ب ـ أثّرت الحرب في التعليم في معظم أرجاء السودان، بخاصّة المناطق

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، «الرصد الإحصائي، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩،» (الخرطوم، ٢٠١٠).

الطرفيّة، الجنوب والغرب والشرق والمناطق الجنوبيّة من أواسط السودان.

ج ـ التخلّف في مجال إنتاج التقنيّات الحديثة واستخدامها، بخاصّة أجهزة الحاسوب، أي ما يُسمّى «الأمّيّة التقنيّة» أثّر سلبًا حتّى في المتعلّمين الذين يقرأون ويكتبون.

٦ ـ النظام العالميّ الجديد

أثّرت متغيّرات النظام العالميّ الجديد في مفهوم الأمن الوطنيّ، وبالتطبيق على السودان نجد الآتي:

أ ـ تبوّء الولايات المتّحدة الأميركيّة في الوقت الراهن منزلة القوّة السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة المسيطرة على مسارات النظام العالميّ، وتدخّلها في قضايا دارفور والجنوب والشرق.

ب ـ التراجع المطّرد في مفهوم السيادة الوطنيّة واتّساع نطاق تدخّل المجتمع الدوليّ بالشؤون الداخليّة للدول، بخاصّة في مجالات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب (وضع السودان في قائمة الإرهاب وقرارات متعدّدة بشأن حقوق الإنسان).

ج ـ تغليب استخدام قوّات حفظ السلام الأمميّة، أو حلف الناتو تحت مظلّة الأمم المتّحدة (الفصلان السادس والسابع) لحلّ النزاعات (الآن يوجد في السودان قوّات حفظ للسلام بحسب اتفاقيّة السلام الشامل (نيروبي ٢٠٠٥) وبموجب الفصل السابع في دارفور).

د ـ اعتماد الأمن الوطنيّ للدولة أو الإقليم على الشرعيّة الدوليّة المتمثّلة بقرارات مجلس الأمن في بعض المسائل والقضايا (بلغت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسودان حوالى اثني عشر قرارًا في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٧، وأخطرها القراران الأخيران ١٥٩١[٤]

---

(٤) أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات خاصّة بالشأن السودانيّ: القرار ١٥٩٠ في جلسته الرقم ٥١٥١ بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ والخاصّ بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان، وعزّزها بالقرار ١٥٩١، ثمّ القرار ١٥٩٣ تحت الفصل السابع بتواجد قوّات أمميّة في الأرض السودانيّة (من أرشيف مجلس الأمن).

و١٧٠٦[٥]، القاضيان بنشر قوّات دوليّة في دارفور، وقرار إحالة سودانيين إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي).

ملحوظة: سيجري التطرّق إلى هذه العوامل المؤثّرة في الأمن الوطنيّ السودانيّ بشيء من التفصيل عند دراسة مقوّمات الأمن الوطنيّ السودانيّ في الفقرات اللاحقة من هذا المبحث، وقد أثار انقسام الدولة إلى دولتين، مع التطرّق إلى الأسباب التي أدّت إلى ذلك، والأُسُس التي يمكن من خلالها المحافظة على ما تبقّى من السودان من التشظّي.

لم تكن لجمهوريّة السودان الأولى (جمهوريّة الاستقلال لنصف القرن الماضي ١٩٥٥ ـ ٢٠٠٥) رؤية استراتيجيّة تستمد منها الأمّة هويّتها والدولة سياساتها الداخليّة والخارجيّة. ولم تكن لها استراتيجيّة تبدأ بتعريف السودان والسودانيّين؛ تاريخًا وهويّة، وواقعًا وأهدافًا وغايات ثمّ إرادة ومناهج لبلوغ هذه الأهداف والغايات. إنّ سيّد الأسباب وأهمّها في غياب هذه الرؤية، الحرب الأهليّة المتطاولة في الجنوب التي أطفأت نارها اتفاقيّة السلام الشامل.

عقب نيل الاستقلال تعاقبت على إدارة الدولة خلال الخمسين سنة الماضية الأنظمة العسكريّة ذات التوجّه والنزعات الشموليّة والحزب الواحد والأحزاب المعارضة والمتوالية، والرئيس القائد الأوحد، بلا حسيب أو رقيب. رئيس يُعدَّل له الدستور ويُلوى له عنق الحقيقة لولاية ثانية وثالثة، ويُمنح تفويضًا رابعًا، وربّما خامسًا (بتصفير العدّاد) في انتخابات، أو في استفتاء يُقال إنّه حرّ ونزيه وشفّاف!

عاشت جمهوريّتنا الأولى على حزمة من السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والخارجيّة المتضاربة حينًا والمتناسخة حينًا آخر، توارثتها أنظمتنا السياسيّة وحكوماتنا الوطنيّة، ودون كلّ هذا وذاك انعدام التخطيط الاستراتيجيّ والرؤية الاستراتيجيّة إلّا قبل بضع سنوات، والجمهوريّة الأولى تلفظ آخر الأنفاس وقد هدَّتها أهوال الحرب وجراحاتها ونخر في عظمها

(٥) القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١٩، المعقودة في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ (من أرشيف مجلس الأمن).

سوس الفساد، ما أدّى إلى بتر ساعدٍ منها وساق، لكن المستقبل كلّه تفاؤل وإيمان بالبشارات.

جمهوريّتنا الأولى بحكوماتها المتعاقبة ووزاراتها المتلاحقة الحزبيّة والعسكريّة والمؤتلفة والقوميّة، وذات القاعدة العريضة (استوفينا واستهلكنا كلّ المسمّيات والأوصاف) ووزرائها الكثر، هذه الجمهورية لم تحاسب، أو تعاقب، أو حتّى تعاتب الفاسدين والمفسدين لا بالمساءلة أو الإعفاء من المنصب الوزاريّ أو الحزبيّ، وهي ما برحت تنادي بأُس الديمقراطيّة، والحكم الرشيد. وقامت عشرات لجان التحقيق، ولم يُحاكم أو يُحاسب أحد في كلّ الحقب بمختلف مسمّياتها.

ومن نقصان جمهوريّتنا الأولى جمهوريّة نصف القرن الماضي غياب المؤسّسيّة وغياب المسؤوليّة الجماعيّة في إدارة الشأن العام: قرارنا السياسيّ والاقتصاديّ والخارجيّ يتّخذه الرئيس، كلّ رئيس، منفردًا إلّا من نصح أو استشارة يبذلها له أحد، أو بعض من رجاله أو أنصار حزبه أو حتّى من حاشيته الملازمين له، ممّن لا مكان له في خارطة الدولة الدستوريّة وأجهزتها التنفيذيّة. . . وكلّ ذلك عند الطلب إلّا قليلًا ونادرًا، حيث يحصل بالمبادرة والطوع نصحًا أمينًا شجاعًا أحيانًا وتزيينًا للباطل أحيانًا أخرى.

أمّا برلمانات جمهوريّتنا الأولى وعلى اختلاف مسميّاتها: برلمان، جمعيّة تأسيسيّة، مجلس مركزيّ، مجلس شعب، مجلس وطنيّ، فانتهى الأمر بمُعظمها إلى مؤسّسات تشريعيّة رقابيّة تُشرّع ما يُشرّعه لها الحزب الحاكم، وتراقب وبلا أسنان تعضّ، وبلا يد تبطش بالمقصّرين والمتقاعسين والمفسدين عقابًا لهم على أخطائهم وخطاياهم وفسادهم وثرائهم الحرام، وهو بيّنٌ ظاهر تشهد عليهم القصور المشيّدة و«الفلل» المزيّنة تسرّ الناظرين وتغيظ الفقراء والمساكين. وليس في أيّ من هذا افتراء بالكذب، أو اتّهام بالباطل، أو استهداف سياسيّ، أو جزء من مؤامرة صهيونيّة أو غربيّة. وإن استطردنا في هذا الأمر فإنّنا نسأل أيّ جمهوريّة هذه، وأيّ مؤسّسيّة هذه، وأيّ برلمان أو مجلس شورى هذا، وأيّ مجلس وطنيّ هذا، الذي يختار الشعب أعضاءه في انتخابات نزعم أنّها حرّة ونزيهة، يرى ويسمع كلّ هذا، ثمّ يُسمح به ويُتغاضى عنه.

من نحن؟ من نكون نحن السودانيين؟ وماذا نريد للسودان أن يكون في الخمسينية الأولى المقبلة (٢٠١١ ـ ٢٠٦٠) وقد انقسمت دولتنا إلى دولتين. . . صغيرة وأخرى أصغر؟ وكيف تكون العلاقة بين الشقيقين الأكبر والأصغر، وما هو أفقها ومداها وشكلها خلال الخمسينية المقبلة؟ ويتساءل كثيرون ممّن تحادثت معهم لماذا لا نكتب لجمهوريّتنا الثانية جمهوريّة الخمسينية القادمة دستورًا جديدًا، عوضًا عن التعديل والترقيع، إذ اتّسع الخرق على الراتق. دستور يجُبُّ ما قبله من دساتير موقّتة وقوانين صدِئة متعارضة تسبح بنا عكس التيّار: تيّار الديمقراطيّة والحرّيات وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي مجتمعة ومتكاملة سياج لدولة العدل والمساواة وكرامة الإنسان.

يرى الكثيرون ممّن تحدّثت إليهم أن تكون جمهوريّتنا الثانية جمهوريّة برلمانيّة كما كان حالنا في السابق، يمثّل الرئيس فيها رمز الأمّة والسيادة والكرامة الوطنيّة، فيما يكون رئيس الوزراء المنتخب وزعيم الأغلبيّة البرلمانيّة المسؤول التنفيذيّ الأوّل في الدولة، يخضع هو ووزراء حكومته للتقويم والتقييم والمحاسبة والعزل والإقصاء أمام برلمان الشعب وأمام حزبه وأمام الرأي العام؟ لماذا لا نثبت ونكرّس قِيَم الاستقالة من المنصب الوزاريّ والإداريّ اعترافًا بالخطأ وتحمّلًا للمسؤوليّة، ولتكن لنا أسوة بالزعماء والوزراء في أنحاء الدنيا وفي العالم الذي نعادي، فمن ترك المنصب بقرار منه أو أجبره على ذلك حزبه أو ناخبوه أو البرلمان لا لشيء إلّا لأنّه استغلّ نفوذه لمصلحة خاصّة أو لمصلحة صديق أو قريب أو صهر أو نسيب (استقال قبل بضع سنوات من منصبه وزير الداخليّة البريطاني ديفيد باكيت، وكان الرجل الثالث في الحزب الحاكم، حزب العمّال البريطانيّ لأنّه أنفق من مال الوزارة ثمانين جنيهًا، نعم ثمانون جنيهًا فقط لشراء تذكرة سفر بالقطار لعشيقته!!).

لكن هل فشلت الجمهورية الأولى بيدنا نحن فقط أم بيد عمرو وأتباعه أيضًا؟ في محاضرة ألقاها في ديختر وزير الأمن الصهيونيّ، في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ في معهد أبحاث الأمن الوطنيّ الإسرائيليّ، تناول في جزء منها السودان في التفكير الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، قال ديختر: «إنّ إضعاف الدول

العربيّة الرئيسة بشكل عام، واستنزاف طاقاتها وقدرتها هو واجب وضرورة من أجل تعظيم قوّة إسرائيل وإعلاء منعتها بمواجهة الأعداء، وهو ما يحتّم عليها استخدام الحديد والنار تارة والدبلوماسيّة ووسائل الحرب الخفيّة تارة أخرى، والسودان بموارده ومساحته الشاسعة، كان من الممكن أن يُصبح دولة إقليميّة قويّة منافسة لدول مثل مصر والعراق والسعودية. كما أنّه يشكّل عمقًا استراتيجيًّا لمصر، وهو ما تجسّد بعد حرب ١٩٦٧ عندما تحوّل إلى قواعد تدريب وإيواء لسلاح الجوّ المصريّ وللقوّات الليبيّة، كما أنّه أرسل قوّات مساندة لمصر في حرب الاستنزاف عام ١٩٦٨. وعليه فإنّه ينبغي ألا يُسمح لهذا البلد أن يصبح قوّة مُضافة إلى قوّة العالم العربيّ، ولا بدّ من العمل على إضعافه، وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قويّة موحّدة. فسودان ضعيف ومجزّأ وهشّ أفضل من سودان قوّي وموحّد وفاعل. وهو ما يمثّل من المنظور الاستراتيجيّ ضرورة من ضرورات الأمن الوطنيّ الإسرائيليّ.

تبنّى جميع الزعماء الصهاينة من بن غوريون وليفي أشكول وغولدا مائير وإسحاق رابين ومناحيم بيغين وشامير وشارون وأولمرت خطًّا استراتيجيًّا واحدًا في التعامل مع السودان هو: العمل على تفجير أزمات مزمنة ومستعصية في الجنوب ثمّ دارفور. وإنّه حان الوقت للتدخّل في غرب السودان وبالآليّة نفسها والوسائل نفسها لتكرار ما فعلته إسرائيل في جنوب السودان. ولم يعُد النشاط الصهيونيّ في دارفور قاصرًا على الجانب الرسميّ، بل يُسانده في ذلك، كلّ المجتمع الإسرائيليّ بمنظّماته وقواه وحركاته وامتداداته في الخارج. كما يُسهم الدور الأميركيّ في دارفور بشكل فاعل في دعم الدور الإسرائيليّ. وأميركا، في ما يبدو، مصرّة على التدخّل المكثّف في السودان لصالح انفصال الجنوب وانفصال دارفور على غرار ما حدث في كوسوفو. ولقد نجحت إسرائيل بالفعل في تغيير مجرى الأوضاع في السودان، باتجاه التأزّم والتدهور والانقسام، وهو ما سينتهي عاجلًا أم آجلًا إذا لم نُعِد الأمر في استراتيجيّة الأمن الوطنيّ، إلى تقسيمه إلى كيانات ودول عدّة، مثل يوغوسلافيا. وبذلك لا يصبح السودان دولة إقليميّة كبرى قادرة على دعم الدول العربيّة في المواجهة العربيّة الإسرائيليّة.

وقبل أن نعرض بقيّة نصّ المحاضرة، نرجع معًا إلى ما جاء في وثيقة

صهيونيّة أخرى حول الموضوع نفسه، نشرتها مجلة كيفونيم، لسان حال المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، في عام ١٩٨٢، تحت عنوان «استراتيجيّة إسرائيل في الثمانينيات»، ونُشرت في بعض الصحف العربيّة بعنوان: «الوثيقة الصهيونيّة لتفتيت الأمّة العربيّة»، حيث جاء فيها ما يلي:

«إنّ مصر المفكّكة والمقسّمة إلى عناصر سياديّة متعدّدة، على عكس ما هي عليه الآن، لن تشكّل أيّ تهديد لإسرائيل، بل ستكون ضمانًا للزمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا. إنّ دولًا مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها سوف لن يكون لها وجود بصورتها الحاليّة، بل ستنضم إلى حالة التفكّك والسقوط التي ستتعرّض لها مصر. فإذا ما تفكّكت مصر فستتفكّك سائر الدول الأخرى، إنّ فكرة إنشاء دولة قبطيّة مسيحيّة في مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتّع بالسيادة الإقليميّة في مصر ـ بعكس السلطة والسيادة المركزيّة الموجودة اليوم، هي وسيلتنا لإحداث هذا التطوّر التاريخيّ. إنّ تفتيت لبنان إلى خمس مقاطعات إقليميّة يجب أن يكون سابقة لكلّ العالم العربيّ بما في ذلك مصر وسورية والعراق وشبه الجزيرة العربيّة. . . والسودان أكثر دول العالم العربيّ الإسلاميّ تفكّكًا، فإنّها تتكوّن من أربع مجموعات سكّانية كلّ منها غريبة عن الأخرى، فمن أقلّيّة عربية مسلمة سُنّيّة تسيطر على أغلبيّة غير عربيّة إفريقية إلى وثنيين إلى مسيحيين».

ونعود مرّة أخرى لنقرأ معًا نصّ محاضرة آفي ديخترلنرى عناصر الاتّساق:

«يتساءل البعض في إسرائيل: لماذا نهتمّ بالسودان ونُعطيه هذا القدر من الأهميّة؟ ولماذا التدخّل في شؤونه الداخليّة في الجنوب سابقًا، وفي الغرب، في دارفور حاليًا ما دام السودان لا يجاورنا جغرافيًا، وما دامت مشاركته في حدود أو مواجهة مع إسرائيل معدومة أو هامشيّة، وارتباطه بقضيّة فلسطين حتّى نهاية الثمانينيات كان ارتباطًا واهيًا وهشًّا؟

حين بلورت إسرائيل محدّدات سياستها واستراتيجيّتها حيال العالم العربيّ انطلقت من عمليّة استجلاء للمستقبل واستشراف أبعاده وتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور.

ـ السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكّانه كان من الممكن أن يُصبح دولة إقليميّة محوريّة قويّة منافسة لدول عربيّة رئيسة مثل مصر والعراق والسعودية. لكن السودان ونتيجة أزمات داخليّة بنيويّة، صراعات وحروب أهليّة في الجنوب استغرقت ثلاثة عقود، ثمّ الصراع الحالي في دارفور، إضافة إلى الصراعات حتّى داخل المركز الخرطوم، تحوّلت إلى أزمات مزمنة. هذه الأزمات فوّتت الفرصة على تحوّله إلى قوّة إقليميّة مؤثّرة تؤثّر في البنية الإفريقية والعربيّة.

ـ كانت هناك تقديرات إسرائيليّة حتّى مع بداية استقلال السودان في منتصف عقد الخمسينيات أنّه ينبغي ألا يُسمح لهذا البلد، على الرغم من بُعده عنّا أن يصبح قوّة مُضافة إلى قوّة العالم العربيّ، لأنّ موارده إن استمرّت في ظلّ أوضاع مستقرّة فستجعل منهقوّة يُحسب لها ألف حساب. وفي ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل أو الجهات ذات العلاقة أو الاختصاص أن تتّجه إلى هذه الساحة، وتعمل على مفاقمة الأزمات وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة تصعب معالجتها في ما بعد.

ـ كون السودان يشكّل عمقًا استراتيجيًّا لمصر، هذا المُعطى تجسّد بعد حرب الأيّام الستّة (١٩٦٧) عندما تحوّل السودان إلى قواعد تدريب وإيواء لسلاح الجوّ المصريّ وللقوّات البرّية المصريّة والليبيّة. ويتعيّن أيضًا أن نذكّر بأنّ السودان أرسل قوّات إلى منطقة القناة في أثناء حرب الاستنزاف التي شنّتها مصر بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠.

ـ كان لا بدّ من أن نعمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قويّة موحّدة على الرغم من أنّها تَعِج بالتعدّدية الإثنيّة والطائفيّة. لأنّ هذا من المنظور الاستراتيجيّ الإسرائيليّ ضرورة من ضرورات دعم الأمن الوطنيّ الإسرائيليّ وتعظيمه.

هذا المنظور عبّرت عنه رئيسة الوزراء الإسرائيلية الراحلة، غولدا مائير، عندما كانت تتولّى وزارة الخارجيّة، وكذلك ملف إفريقيا في عام ١٩٦٧ عندما قالت: «إنّ إضعاف الدول العربيّة الرئيسة واستنزاف طاقاتها وقدراتها واجب وضرورة من أجل تعظيم قوّتنا وإعلاء عناصر المِنعة لدينا في إطار المواجهة مع أعدائنا. وهذا يحتّم علينا استخدام الحديد والنار

تارة والدبلوماسية ووسائل الحرب الخفيّة تارة أخرى». وكشفت مائير عن أنّ إسرائيل، وعلى خلفيّة بُعدها الجغرافيّ عن العراق والسودان، مضطّرة إلى استخدام وسائل أخرى لتقويض أوضاعهما من الداخل لوجود الفجوات والتغيّرات في البنية الاجتماعيّة والسكّانيّة فيهما. أمّا ديختر فقد راح يورد المعطيات عن وقائع الدور الإسرائيليّ في إشعال الصراع في جنوب السودان انطلاقًا من مرتكزات قد أُقيمت في إثيوبيا، وفي أوغندا وكينيا وزائير سابقًا الكونغو الديمقراطيّة حاليًا. وقال إنّ جميع رؤساء الحكومات في إسرائيل من بن غوريون وليفي أشكول وغولدا مائير وإسحاق رابين ومناحيم بيغين، ثمّ تبنّى شامير وشارون وأولمرت الخطّ الاستراتيجيّ في التعاطي مع السودان الذي يرتكز على تفجير بؤرة أزمات مزمنة ومستعصية في الجنوب، وعقب ذلك في دارفور. هذا الخطّ الاستراتيجيّ كانت له نتائج، ولا تزال، أعاقت وأحبطت الجهود لإقامة دولة سودانيّة متجانسة قويّة عسكريًّا واقتصاديًّا قادرة على تبوُّء موقع صدارة في البيئتين العربيّة والإفريقية. ويقول الإسرائيليّون إنّ تدخّلهم في البؤرة الجديدة في دارفور بإنتاج الأزمة وتصعيدها، كان حتميًّا وضروريًّا حتى لا يجد السودان المناخ والوقت لتركّز جهوده باتجاه تعظيم قدراته. ويقولون: ما أقدمنا عليه من جهود على مدى ثلاثة عقود ينبغي ألا يتوقّف لأنّ تلك الجهود هي بمثابة المداخلات والمقدّمات التي أرست منطلقاتنا، فالاستراتيجية التي يجب أن تبقى نُصب أعينها هي أنّ سودان ضعيفًا ومجزّأً وهشًّا هو أفضل من سودان قوي وموحّد وفاعل. نحن إضافة إلى ذلك نضع في اعتبارنا، وفي صميم اهتمامنا حقّ سكّان الجنوب في السودان بتقرير المصير والانعتاق من السيطرة. من واجبنا الأدبيّ والأخلاقيّ أن ندعم تطلّعات وطموحات سكّان الجنوب ودارفور. حركتنا في دارفور لم تعد قاصرة على الجانب الرسميّ وعلى نشاط أجهزة معيّنة، إذ يقوم المجتمع الإسرائيليّ بمنظّماته المدنيّة وقواه وحركاته وامتداداتها في الخارج بواجبه لصالح سكان دارفور. الموقف الذي أعبّر عنه بصفتي وزيرًا إزاء ما يدور في دارفور من فظائع وعمليّات إبادة ومذابح جماعيّة هو موقف شخصيّ وشعبيّ ورسميّ. من هنا نحن موجودون في دارفور لوقف الفظائع، وفي الوقت نفسه لتأكيد خطّنا الاستراتيجيّ من أنّ دارفور، مثل جنوب السودان، من حقّه أن يتمتّع

بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه ووضع حدّ لنظام السيطرة المفروض عُنوة من جانب حكومة الخرطوم. ويقول الإسرائيليّون إنّ من حسن طالعهم أنّ العالم يتّفق معهم في أنّه لا بدّ من التدخّل في دارفور سياسيًّا واجتماعيًّا وعسكريًّا. فهم يرون أنّ الدور الأميركيّ في دارفور دور مؤثّر وفاعل، ومن الطبيعي أن يُسهم أيضًا في تفعيل الدور الإسرائيليّ ويُسانده. كنّا سنواجه مصاعب في الوصول إلى دارفور لنمارس دورنا المتعدّد الأوجه بمفردنا وبمنأى عن الدعم الأميركيّ والأوروبيّ(٦).

صانعو القرار في البلاد كانوا من أوائل المبادرين إلى وضع خطّة للتدخّل الإسرائيليّ في دارفور عام ٢٠٠٣، والفضل يعود إلى رئيس الوزراء السابق آريئيل شارون. أثبتت النظرة الثاقبة لشارون والمستمدّة من فهمه لمعطيات الوضع السودانيّ خصوصًا، والوضع في غرب إفريقيا صوابها من وجهة النظر الإسرائيليّة(٧).

هذه النظرة وجدت تعبيرًا لها في كلمة قاطعة ألقاها رئيس الوزراء السابق خلال اجتماع الحكومة في عام ٢٠٠٣، حيث قال: «حان الوقت للتدخّل في غرب السودان وبالآليّة والوسائل نفسها، وبأهداف تدخّلنا نفسها في جنوب السودان. لا بدّ من التفكير مرّة أخرى بأنّ قَدَرًا مهمًّا وكبيرًا من أهدافنا في السودان قد تحقّق على الأقل في الجنوب، وتكتسب هذه الأهداف الآن فرص التحقيق في غرب السودان في دارفور».

وعندما سُئل ديختر، من نائب وزير الدفاع السابق جنرال الاحتياط إفرايم سنيه: ما نظرته إلى مستقبل السودان على خلفيّة أزماته المستعصية في الجنوب وفي الغرب، والاضطراب السياسيّ وعدم الاستقرار في الشمال، وفي مركز القرار الخرطوم؟ ردّ بالقول: «هناك قوى دوليّة تتزعّمها الولايات

(٦) ٣٧ منظمة من ٤٣ منظمة تشكّل تحالف «أنقذوا دارفور»، هي منظّمات صهيونيّة صريحة وغير مستترة». انظر الموقع الإلكتروني لتحالف «أنقذوا دارفور»: <http://www.savedarfur.org/pages/members>.

(٧) لشارون علاقة بالسودان، إذ إنّه هو الذي اتّفق مع النميري في نيروبي على تفاصيل عمليّة «موسى» الخاصّة بنقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل في تموز/ يوليو ١٩٨٤. انظر: محاكمات قادة نظام النميري عام ١٩٨٦/٨٧ (أرشيف المحكمة العليا، الخرطوم).

المتحدة مصرّة على التدخّل المكثّف في السودان لصالح خيارات تتعلّق بضرورة أن يستقلّ جنوب السودان وكذلك إقليم دارفور على غرار استقلال إقليم كوسوفو. لا يختلف الوضع في جنوب السودان وفي دارفور عن وضع كوسوفو. سكّان هذين الإقليميّن يريدون الاستقلال وحقّ تقرير المصير وقد قاتلوا الحكومة المركزيّة من أجل ذلك». وأضاف ديختر:

«أريد أن أنهي تناولي للمحور السودانيّ في هذه المحاضرة بتأكيد أنّ استراتيجيّتنا التي تُرجمت على الأرض في جنوب السودان سابقًا، وفي غربه حاليًّا، استطاعت أن تغيّر مجرى الأوضاع في السودان نحو التأزّم والتدهور والانقسام. أصبح يتعذّر الآن الحديث عن تحوّل السودان إلى دولة إقليميّة كبرى وقوّة داعمة للدول العربيّة التي نُطلق عليها دول المواجهة مع إسرائيل. السودان في ظلّ أوضاعه المترديّة والصراعات المحتدمة في جنوبه وغربه وحتّى في شرقه غير قادر على التأثير بعمق في بيئته العربيّة والإفريقية لأنّه متورّط ومشتبك في صراعات ستنتهي إن عاجلًا أو آجلًا بتقسيمه إلى كيانات ودول عدّة، مثل يوغوسلافيا التي انقسمت إلى دول عدّة (البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو ومقدونيا وصربيا)، ويبقى السؤال عالقًا متى؟ بالنسبة إلى جنوب السودان الدلائل كلّها تؤكّد أنّه في طريقه إلى الانفصال، لأنّ هذا هو خياره الوحيد. وهو بحاجة إلى كسب الوقت لإقامة مرتكزات دولة الجنوب. وقد يتحقّق ذلك قبل موعد إجراء الاستفتاء في عام ٢٠١١، إلّا إذا طرأت تغيّرات داخليّة وإقليميّة، إمّا أن تُسهم في تسريع تحقّق هذا الخيار، أو في تأخيره.

ويأتي الاستفتاء على مصير جنوب السودان في وقت يكمل فيه الغرب وسائل الضغط السياسيّ كافّة على تجربة الحكم الإسلاميّ في السودان، فالصراع بين القوى الغربيّة والحركة الإسلاميّة السودانيّة قد أخذ أشكالًا عدّة، وتوظّف القوى العُظمى كلّ الآليّات التي تملكها أو تديرها سياسيًّا ودوليًّا لتنفيذ نظام الحكم، أو تعريفه، أو تخفيف التزامه بالمشروع الإسلاميّ ما أمكن، بوسائل ضغط بدأت منذ العام الأوّل للإنفاذ، واستمرّت حتّى توظيف المحكمة الجنائيّة الدوليّة ضدّ الرئيس البشير، ونرى أنّ القوّة العظمى تسعى لدعم الوحدة حال عدم وجود الحركة الإسلاميّة في

قيادة الدولة، وهذا الاحتمال يتضاءل بفوز المؤتمر الوطنيّ في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠ وهناك احتمالات تغيير النظام بأيّ وسيلة أخرى خلال الشهور المتبقيّة على الاستفتاء. لذلك نرجّح أن تدعم خيار الانفصال وحينها سنبدأ جولة أخرى في الصراع يكون الفاعل الجديد فيها هو الدولة الوليدة في جنوب السودان.

داخليًّا نجد أنّ الدولة الجديدة في جنوب السودان أقرب من حيث الفكر السياسيّ والمصالح الأخرى إلى القوى العظمى منها إلى السودان، أو إلى المشروع الإسلاميّ. فمشروع «السودان الجديد» الذي تتبنّاه الحركة الشعبيّة في الجنوب، لا يربطه مع «المشروع الحضاريّ» الذي تتبنّاه الحركة الإسلاميّة في الشمال كثير من الأهداف المشتركة سوى العدالة والتنمية التي هي فضفاضة وترتبط كثيرًا بالفكر والمنهج الذي تتحقّق به هذه القيم الكلّيّة. بل وترتكز نقطة الخلاف الأولى حول المرجعيّة الإسلاميّة للمشروع الحضاريّ والعلمانيّة لمشروع السودان الجديد.

هذا الواقع الداخليّ الذي يتفاعل في ظلّ المعادلة الدوليّة، التي بدأنا بها، يتأثّر ويؤثّر في دافع إقليميّ تتضارب المصالح وتتفق فيه من دولة إلى أخرى. فمن دول الجوار من تقوم مصالحها الاستراتيجيّة على سودان موحّد، وفي الوقت نفسه هي تخشى قوّة الفكر السياسيّ الإسلاميّ وعدد المؤمنين به، ومنها من يخشى عدوى دعوات الانفصال إليه مع بعض الفائدة المُتوقَّعة في حال انفصال الجنوب. كلّ هذه التعاملات الدوليّة والإقليميّة والداخليّة تجري في إقليم مضطرب أمنيًّا، كثُرت فيه الصراعات خلال الخمسين سنة الماضية، ووُسِم بالتخلّف الحضاريّ والتنمويّ عمومًا، ولا يزال البناء السياسيّ فيه هشًّا ويعاني انتشارًا واسعًا للأسلحة والميليشيات بين المدنيين، ولا تزال الدول فيه تعاني الكثير والكثير من التخلّف السياسيّ.

تُسهم خريطة السودان الجغرافيّة الحاليّة، ووضعه الاقتصاديّ والاجتماعيّ وتوجّهاته السياسيّة إسهامًا كبيرًا في تحديد علاقاته الخارجيّة ودوره الجيوسياسيّ الإقليميّ والعالميّ. فهو بوضعه الحاليّ جزء من العالمين الإفريقي والعربيّ، كما أنّه عضو فاعل في تجمّع الساحل والصحراء، وفي منظّمة المؤتمر الإسلاميّ. أمّا في البُعد الجيوسياسيّ فمنفذ البلاد البحريّ

الوحيد هو على البحر الأحمر، ولها جوار بحدودها القديمة مع تسع دول تتباين قدراتها وأوضاعها الداخليّة. ويُعدّ اقتصاد السودان السابع إفريقيًّا والتاسع والستين عالميًّا، بناءً على تصنيف صندوق النقد الدوليّ لعام ٢٠٠٩. وبعد انفصال الجنوب سيتغيّر هذا الوضع وستكون هناك خريطة جيوسياسيّة جديدة، بتحالفات مختلفة نسبيًّا بالنسبة إلى دولة السودان القديمة مع استمرار لبعض الروابط بالنسبة إلى شمال السودان.

ثالثًا: التأثير في الأمن الإقليميّ

ما يجب التوقّف عنده هو ترتيبات الأمن الإقليميّة. فقد عُني الدارسون منذ عقود بأشكال الأمن الإقليميّ المختلفة ومحتوياته. وتركّز النقاش الأكاديميّ مؤخّرًا على ما سُمّي «الجماعة الأمنيّة» (Security Community)، وجاء هذا الاهتمام بسبب وجود مناطق في العالم تتّسم بالاستقرار الأمنيّ، بينما تعاني مناطق أخرى انعدامه، فما الأسباب وراء الحالتين. وقد عُرّفت الجماعة الأمنيّة بأنّها مجموعة الدول التي اندمجت، وعُرّف الاندماج بأنّه تحقيق روح الجماعة الذي يصاحبه وجود مؤسّسات رسميّة وغير رسميّة وممارسات قويّة ومنتشرة تضمن حدوث التغيير السلميّ بين أعضاء الجماعة. وأضاف آخرون إلى ذلك توطّد القِيَم والمعاني والفهم المشترك الذي يعكس وجود هويّة مشتركة، مع وجود التزام مشترك بفضّ النزاعات سلميًّا، وقيام التعاون وفقًا لمؤسّسات. وتضيف مجموعة أخرى من الباحثين إلى كلّ هذا، تعمّقَ الثقة وطبيعة ودرجة المأسَسَة التي تحقّق التعاون[٨]. ووضح من خلال تحليل علاقات الدول الخارجيّة أنّ الأشكال المختلفة لتفاعلات الدولة تُنتج أنوعًا مختلفة من الهويّات العابرة للحدود، وتبعًا لذلك فإنّ الهويّات التي تكوّنها الدولة داخل نظام ما تحدّد الترتيبات الأمنيّة التي تتبعها تلك الدولة[٩]. واعتمادًا على هذا البُعد النظريّ فإنّ الواقع العمليّ الراهن يشير إلى أنّ وجود جماعة أمنيّة إقليميّة متعذّر في الوقت الراهن وربّما تنشأ جماعة بترتيبات أميركيّة.

---

(٨) Benedikt Franke, «Africa's Evolving Security Architecture and the Concept of Multilayered Security Communities,» *Cooperation and Conflict*, vol. 43, no. 3 (September 2008), p. 323.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

بعد موافقة مجلس الشيوخ الأميركيّ في آذار/ مارس ٢٠١٠ على قانون نزع سلاح جيش الربّ الذي يعمل في شمال أوغندا: (Lord's Resistance Army Disarmament and Northern Uganda Recovery Act) الذي يتضمّن جوانب عسكريّة ولوجستيّة. وقد ضغطت منظّمات أميركيّة لتبنّي القانون. وكانت أوغندا جزءًا من برنامج محاربة الإرهاب الأميركيّ في إفريقيا، حيث تسلّمت في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في إطار البرنامج(١٠). واشتركت دول شرق إفريقيا الخمس في مناورات مشتركة مع القوات الأميركيّة في الفترة بين ١٦ و٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ تحت مُسمّى النار الطبيعيّة ١٠، وجرت المناورات في شمال أوغندا(١١). ووردت أخبار صحفيّة تقول إنّ مسؤولين في الحركة الشعبيّة ناقشوا مع مسؤولين أميركيين موضوع استضافة الجنوب لأفريكوم. وعلى الرغم من أنّ الدولتين، وبحكم تفاعلاتهما الخارجيّة، سيكون لهما عدد من الهويّات، وستنتميان إلى جماعات أمنيّة متعدّدة الطبقات - يعني ذلك انتماء الدولة لأكثر من جماعة أمنيّة - إلّا أنّ الجنوب والشمال سيكونان مرتبطَين بهيكل الأمن الأُممي عبر مؤسّسات الأمم المتحدة، وبهيكل الأمن الإفريقي الذي تحكمه أُطُر الاتحاد الإفريقي. وسيكون ارتباط الجنوب بشرق إفريقيا سياسيًّا واقتصاديًّا أكثر من كونه أمنيًّا، وذلك لضعف المؤسّسات الأمنيّة في المنطقة، ولعدم الاستقرار في أوغندا وبوروندي وشرق الكونغو المرتبط برواندا وجنوب السودان، إضافة إلى الأوضاع السياسيّة المتوتّرة في كينيا. ما يعزّز أيضًا ارتباط الشمال والجنوب الأمنيّ لارتباط مصالحهما الاقتصاديّة، فميزانيّة الجنوب التي تصل إلى نحو مليار ونصف المليار في العام، يأتي جُلّها من النفط المصدَّر عبر الشمال، كما أنّ شبكة الاتصالات والنقل وحركة البشر والتجارة مرتبطة بالشمال، وتكلفة التحوّل نحو شرق إفريقيا الماليّة واللوجستيّة عالية.

يثير تدهور الأوضاع الأمنيّة في جنوب السودان قلقًا وسط المراقبين

(١٠) Samar Al-Bulushi, «US Legislation Authorises Military Action Against the LRA in Uganda,» *Pambazuka News*, no. 475 (25 March 2010), on the Web: <http://www.pambazuka.org/en/category/features/63283>.

(١١) Kevin J. Kelley, «Uganda: Big U.S. Military Exercise for Northern Region,» (Global Research, 12/10/2009), on the web: <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=15641>.

الدوليّين والإقليميّين، ويقود إلى تخوّف دول الإقليم من انتشار العنف وتدفّقه عبر الحدود. فعلى سبيل المثال تُبدي الولايات المتحدة انزعاجًا واضحًا لذلك. فوفقًا لتقويم الأخطار السنويّ الذي قدّمته المؤسّسات الاستخبارية للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركيّ في شباط/ فبراير ٢٠١٠، فإنّ تنامي النزاعات القبليّة في جنوب السودان، وانتشار الفساد، يتهددان استقرار المنطقة، وأشار التقرير إلى رأي المراقبين الدوليّين الذين يعتقدون أنّ المنطقة في حال انفصالها فستكون دولة فاشلة(١٢). تُضاف إلى ذلك الأبعاد الاجتماعيّة والسياسيّة للعائدين. إذ تثير قضيّة إعادة دمج اللاجئين والنازحين نقاشًا واسعًا، حيث يرى بعض الباحثين ضرورة الحديث عن الدمج لا إعادته، وذلك لأنّ العائدين وفدوا من مناطق مختلفة من داخل السودان وخارجه مع وجود فوارق أجيال. وقاد ذلك إلى وجود اختلافات في القِيَم والسلوك بين العائدين، الأمر الذي يتطلّب قدرًا من الوقت لبناء الثقة وإقامة العلاقات، مع مراعاة تمثيل هذه المجموعات في الحكومة المحلّيّة وأُطُر القيادة(١٣). يُضاف إلى ذلك أنّ وجود نزاع حول الأرض بين العائدين من جهة والقبيلة التي تتمسّك بالملكيّة المُشاعة سيؤثّر في تقديم الخدمات وفي الاستثمار. لذا فإنّ عدم الاستقرار المتمثّل بالنزاعات الإثنيّة وحركات التمرّد والعصيان ربّما دفعت الشمال والجنوب إلى الدخول في ترتيبات واتفاقيّات أمنيّة لتحقيق الاستقرار بدلًا من اللجوء إلى الترتيبات العسكريّة المكلفة.

١ ـ الأخطار الأمنيّة غير التقليديّة المتجاوزة للحدود

برزت بقوّة في الفترة الأخيرة مخاطر أمنيّة مختلفة لا تعرف الحدود السياسيّة مثل أخطار التدهور البيئيّ وتأثيرات تغيّر المناخ وتجارة المخدّرات

(١٢) Dennis C. Blair, «Annual Threat Assessment of the US Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence,» (United State of America, Office of Director of National Intelligence, 2 February 2010), p. 35.

(١٣) Sara Pantuliano [et al.], «The Long Road Home: Opportunities and Obstacles to the Reintegration of IDPs and Refugees Returning to Southern Sudan and the Three Areas,» (Report of Phase II, Report Commissioned by Canadian International Development Agency (CIDA) and Danish International Development Agency (DANIDA), Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute, London, September 2008), p. 2.

وانتشار الأوبئة والأمراض. فعلى سبيل المثال أعلن الأمين العام المساعد للأمم المتحدّة المُكلّف بالشؤون الإنسانيّة، جون هولمز، أنّ هناك أزمة جوع في جنوب السودان، وأنّ المنظمة الدوليّة طلبت جمع مبلغ ٥٣٠ مليون دولار لعام ٢٠١٠، ما جُمع منها حتى أيار/مايو نحو ٢٠ في المئة. وبناءً على تقديرات برنامج الغذاء العالميّ، فإنّ عدد الذين يحتاجون إلى عون غذائيّ قد تضاعف أربع مرّات في جنوب السودان عام ٢٠١٠، ويُرجع الراحل سامسون كواجي، وزير الزراعة السابق في الجنوب، أسباب الزيادة إلى تنامي النزاعات والجفاف ونشاط حركة جيش الربّ[١٤]. كما يعتمد النازحون واللاجئون في دارفور والمخيّمات في تشاد على العون الغذائيّ. مثل هذه الأخطار والتحدّيات لا يمكن لدولة بمفردها أن تجابهها، حيث يتطلّب الأمر جهودًا إقليميّة، إن لم تكن دوليّة. لذا نجد أنّ واقع التحدّيات الأمنيّة غير التقليديّة سيدفع الشمال والجنوب إلى التعاون.

٢ ـ المخاطر الأمنيّة المباشرة حال الانفصال

في حال انفصال الجنوب فإنّنا نجد أنّ أوّل المخاطر هو احتمال انفلات الأمن فيه. حيث أوقفت الحرب في جنوب السودان عجلة التنمية منذ نحو ربع قرن، وترتفع فيه نسبة الأمّيّة، وتتجذّر فيه الانتماءات القبليّة. فاحتمالات الصراع الجنوبيّ ـ الجنوبيّ واردة بدرجة عالية، إمّا صراعًا على السلطة السياسيّة، أو صراعات إثنيّة قبليّة، أو صراعات على الموارد الطبيعيّة. وهناك الكثير من الأحداث والشواهد تدلّل على ذلك خلال الخمس سنوات الماضية، أهمّها أحداث ولاية جونقلي، وأحداث ما بعد الانتخابات العامّة ٢٠١٠. ونرى أنّ الوضع قد يتغيّر أكثر من ذلك، لأنّ معادلات القبائل والقوى السياسيّة ما زالت قائمة على احتمالَي الوحدة والانفصال، أمّا في حال انهيار احتمال الوحدة فستقوم قطعًا بإعادة قراءة مصالحها ووسائل تحقيقها في ظلّ الوضع السياسيّ العسكريّ الذي ستُنشئه نتيجة الاستفتاء.

---

(١٤) «South Sudan Hungry 'Quadrupled in a Year',» (BBC News, 2 February 2010), on the Web: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8493383.stm>.

أمّا الصراع الجنوبيّ ـ الشماليّ فوارد لكثرة النقاط المُعلّقة التي لم تُحسم قبل الاستفتاء، إلى جانب بعض النقاط والقضايا التي حُسمت بحلول لم تكن مرضية لجميع الأطراف، فقضايا الحدود والنفط والديون وأبيي، يمكن أن تكون مسبّبًا لحرب جديدة، يمكن تصعيدها بتدخّل إقليميّ ودوليّ معلوم. لكنّنا نرى أنّ مصلحة الدولة الجديدة في الجنوب ستكون في عدم الدخول في مواجهة سريعة، وذلك لحاجتها إلى حفظ الأمن الداخليّ أوّلًا، ولصعوبة التعبئة لحرب جديدة وحشد الرجال لها. لأنّ المواطن الجنوبيّ يأمل في جني ثمار السلام الذي انتهت حلقاته بانتصار الانفصال.

ويمكن لانفصال الجنوب أن يولّد صراعًا داخليًّا في الشمال، تكون نواته بعض دعوات الانفصال الجديدة، أو دعوات للإنصاف من بعض الأطراف التي طالت شكواها من التهميش. فإن لم تجد قضيّة دارفور طريقًا إلى الحلّ فإنّ تغييرًا جوهريًّا سيحدث في أجندة بعض الحركات وحلفائهم في الخارج. وقد يواصلون الضغط السياسيّ والعسكريّ لتفتيت السودان، أو إضعافه بتكرار سيناريو اتفاقيّة السلام الشامل، وبجانب حركات دارفور فقد تنشأ كيانات سياسيّة جديدة في جبال النوبة والنيل الأزرق، أو الإقليم الأوسط القديم (الجزيرة، سنار، النيل الأبيض، والنيل الأزرق الجاهز فعلًا لمثل هذا التحالف)، لتشكّل ضغطًا سياسيًّا وعسكريًّا على الخرطوم.

عمومًا فإنّ وقوع الاحتمالات الثلاثة (الحرب الجنوبيّة ـ الجنوبيّة، أو الجنوبيّة ـ الشماليّة، أو الشماليّة ـ الشماليّة) ليس ببعيد. لكنّ تطوّر الأحداث وتعقيداتها بجانب حسابات الربح والخسارة للفاعلين الأقوياء على الساحة السياسيّة، هي التي ترجّح أو تضعف احتمالات الوقوع. إضافة إلى أنّ تعقيدات الإقليم تدفع إلى السؤال عن كيفيّة إدارة الصراع، أو إنهائه، أو السيطرة عليه لتحقيق أهدافه من دون الانفلات إلى آثار عكسيّة تجعل القوى السياسيّة في مربّع حسّاس قبل الدخول في عمل مسلّح.

٣ ـ نقاط الإشعال المُتوقَّعة

مهما كان الجوّ مهيأً للحرب فلا بدّ من إبراز أهمّ المُنعطفات التي يمكن أن تكون فتيلًا مناسبًا لإشعال الحرب.

أ ـ عنف تلقائيّ، أو منظَّم، يُصاحب إعلان النتيجة بالانفصال، وهذا لم يحدث لحسن الحظّ سوى حادثة اغتيال وزير جنوبيّ في جوبا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بيوم واحد، حيث إنّ هذه اللحظة يمكن أن تشهد عواطف غير متوازنة ربّما تطغى على التفكير العقليّ والتراكم الاجتماعيّ الإيجابيّ بين أبناء الشمال والجنوب، إذ قد ينشأ عنف إمّا بنشوة الفرح، أو ردّ فعل بمرارة الغضب يقود إلى اتّساع دوائر العنف بين المواطنين في الجنوب والشمال على السواء. وخطورة هذا النوع أنّه ليس منهجيًّا يمكن التنبّؤ به والعمل على السيطرة عليه. كما يمكن أن ينتشر مثل النار في الهشيم، ويمكن أن يودي بالكثير من الأبرياء والممتلكات.

ب ـ يشكّل رفض نتيجة الاستفتاء، أو الطعن في نزاهتها وحرّيّتها وشفافيّتها فتيلًا آخر لأنّ الاستفتاء ليس مثل الانتخابات التي تعطي الحكم لطرف، وتفرض على الآخر الجلوس في مقعد المعارضة سنوات عدّة، بل هو تغيير جذريّ يصعب الرجوع عنه مستقبلًا. لذلك لن يقبل من يجد عدم الحرّية والنزاهة خيارًا غير الوقوف عند هذه اللحظة، أو تغيير الواقع بالوسائل الدستوريّة السلميّة إن كان يثق بها، أو الوسائل الأخرى إن لم يجد غير ذلك سبيلًا.

ج ـ تشكّل قضيّة الحدود أكبر مشعلات الحرب، لأنّ الحدود هي أصل التعريف للإقليم الذي يقدّم بالاستفتاء على مستقبله. ولكلّ متر مربع أبعاد سكّانيّة واستراتيجيّة واقتصاديّة وأمنيّة، وسيبقى أيّ جزء موضع نزاع فتيلًا لحرب عاجلة أم آجلة. هذا في حال فشل الأطراف حسم الأمر، وهم في حالة شراكة ووحدة قبل الاستفتاء.

رابعًا: المهدّدات الاقتصاديّة لانفصال جنوب السودان

يمثّل احتمال انفصال جنوب السودان مهدّدًا اقتصاديًّا رئيسًا لكلٍّ من شمال السودان وجنوبه. وتقوم رؤية الباحث عادل عبد العزيز الإطاريّة القائمة على ضرورة أن يتّفق المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة على ترتيبات تستبق نتيجة الاستفتاء منعًا لنشوب الحرب الأهليّة، أو أيّ تداعيات سالبة

مرّةً أخرى[١٥]. كما تتبنّى الدراسة التي كتبها عبد العزيز، في إصدارة المركز العالميّ للدراسات الإفريقية، آراء عدد من المفكّرين بإمكانيّة التخطيط من الآن لاتّحاد كونفدراليّ بين شمال السودان وجنوبه بعد عشرة أعوام، تزيد أو تنقص. معتمدة على نصوص مرجعيّة منها:

- الدستور الانتقاليّ لعام ٢٠٠٥.
- قانون الاستفتاء لتقرير مصير شعب جنوب السودان الصادر من المجلس الوطنيّ في عام ٢٠٠٩.

ماذا سيحدث عند إعلان نتيجة الاستفتاء؟

إذا ما جاءت نتيجة الاستفتاء بتأكيد وحدة السودان فإنّ اتفاقيّة السلام الشامل والدستور والمؤسّسات القائمة عليهما ستستمرّ في ممارسة أعمالها بصورة عادية (وهذا لم يحدث ولم يكن مؤمَّلًا في حدوثه لتعارض المشروعين ـ مشروع المؤتمر الوطنيّ الذي يقوم على بناء دولة تحكم بالشريعة الإسلاميّة، ومشروع الحركة الشعبيّة الذي سيقوم على دولة مدنيّة، إن لم نقل علمانيّة بالكامل). أمّا إذا جاءت النتيجة بالانفصال، وهذا ما حدث بالفعل، وبهذه الأغلبيّة الساحقة (أكثر من ٩٨ في المئة)، فستنشأ تعقيدات عدّة سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، يجب التفكير في وضع معالجات لها قبل إعلان نتيجة الاستفتاء تفاديًا لنشوب حرب جديدة، أو على الأقلّ اضطرابات أمنيّة في كِلا الدولتين، وهذا ما يحدث.

سنعرض في هذا المبحث التعقيدات الاقتصاديّة من خلال تناولها في شكل محاور تتناول القضايا الاقتصاديّة الأساسيّة.

١ ـ محور الثروة النفطية

يشكّل العائد من النفطي حوالى ٤٥ في المئة من الإيرادات العامّة في شمال السودان (موازنة عام ٢٠٠٩)، فيما يشكّل ٩٩ في المئة من الإيرادات

---

(١٥) عادل عبد العزيز، «المخاطر الاقتصاديّة للانفصال،» (مركز دراسات إفريقيا العالمي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠).

للجنوب. يبلغ إجمالي إنتاج النفط في السودان ٤٨٠ ألف برميل يوميًا (أيار/ مايو ٢٠٠٩)، الحقول المنتجة في جنوب السودان تشكّل ٥٦ في المئة منه، فيما تشكّل حقول منطقة أبيي ٣٠ في المئة، وتُنتج الحقول في شمال السودان ١٤ في المئة من الإنتاج الكلّيّ[١٦].

الخيارات المُتاحة حاليًا لسدّ العجز في الشمال تشمل:

- زيادة العائد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- زيادة الاستدانة من الجمهور (عن طريق الشهادات والصكوك).
- زيادة الاستدانة من النظام المصرفيّ (طباعة العملة).
- السعي إلى استقطاب قروض ومنح وهبات من الدول الصديقة أو الصناديق المالية.
- خفض الإنفاق الحكوميّ.
- زيادة العائد من الصادرات غير النفطيّة.
- معالجة المسائل المتعلّقة بتحديد الآبار والحقول المنتجة لدى كلّ طرف لمنع نشوب نزاع. كما يجب تسوية الالتزامات والحقوق تجاه الشركات القائمة بإنتاج النفط في الحقول المشتركة حتى لا تتوقّف عن الإنتاج.
- التوافق على سعر تفضيليّ للخام المنتَج في الجنوب والمسلَّم إلى مصفاة الخرطوم.
- التوافق أيضًا على سعر تفضيليّ لنقل الخام الجنوبيّ عبر خطّ الأنابيب الموجود أغلبه في الشمال، وعلى سعر تفضيليّ لاستخدام موانئ تصدير الخام على البحر الأحمر، وكلّ هذا بهدف إغراء جنوب السودان باستمرار التصدير عبر أراضي الشمال.
- الاتفاق على تبادل الخبرات في مجال الاستكشاف والتنقيب والإدارة.

---

(١٦) تقرير قسمة الموارد النفطيّة لعام ٢٠٠٩ (مفوضيّة البترول، رئاسة الجمهورية، السودان).

إمّا إذا نظرنا إلى الترتيبات الجيوستراتيجيّة الجديدة، فإنّ دولة الجنوب المنفصلة، المنغلقة جغرافيًّا، سوف تسعى لأن تكون جزءًا من جماعة شرق إفريقيا التي تسعى لتكوين كونفدرالية. وهناك مؤشّرات قويّة تفيد بأنّ دولتي الجوار أوغندا وكينيا تعملان على تسريع وتيرة الانفصال، وذلك لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة؛ إذ وفقًا للإحصاءات الأوغنديّة، فإنّ التجارة بين أوغندا وجنوب السودان قد تضاعفت ثلاث مرّات في غضون ثلاث سنوات لتصل إلى نحو ٢٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩[١٧]. وتشكّل الصادرات إلى جنوب السودان نحو ١٢ في المئة من جملة الصادرات الأوغنديّة. وقد أقامت أوغندا المعرض التجاريّ الأوّل في مدينة جوبا ووقّعت اتفاقيّة مع حكومة جنوب السودان لتنمية التجارة بين الطرفين.

الجدول الرقم (٨ ــ ١)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٩

العام	الزراعي		الطاقة والتعدين		الخدمات الاقتصادية		الصناعي		الإجمالي
	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	
1996	36.8	%15	62.6	%25	122.5	%49	29.3	%12	251.3
1997	61.9	%15	298.7	%72	16.8	%4	36.5	%9	413.8
1998	49.3	%4	1098.1	%88	29.7	%2	70.4	%6	1248
1999	31.1	%3	999.2	%88	34.6	%3	64.7	%6	1130
2000	30.1	%4	669.5	%88	18.1	%2	42.9	%6	760.6
2001	50.8	%4	1132.0	%88	30.6	%2	72.6	%6	1286
2002	58.3	%4	1297.5	%88	35.1	%2	83.2	%6	1474
2003	43.2	%4	961.2	%88	26.0	%2	61.6	%6	1092
2004	54.6	%4	1215.6	%88	32.9	%2	77.9	%6	1381
2005	168.0	%6	2240.0	%80	112.0	%4	280.0	%10	2304.6
2006	373	%11	2584.0	%73	170.0	%4.5	407.1	%11.5	3534.1
2007	291.1	%12	1576.6	%65	194.0	%8	363.9	%15	2425.6
2008	277.7	%15	1110.9	%60	222.2	%12	240.7	%13	1851.5
2009 (تقديري)	481.3	%20	1323.5	%55	240.6	%10	360.9	%15	2406.3

(١٧) Paul Tentena, «Uganda's Trade with Sudan Triples,» *New Vision*, 8/2/2010, on the Web: <http://www.newvision.co.ug/D/8/220/709481>.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)

أداء الميزان التجاري

العام	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات	الواردات	الفائض / العجز
	-	620.3	620.3		
1996	-	594.2	594.2	1488.0	(868.0)
1997	-	595.7	595.7	1421.9	(827.7)
1998	276.0	504.0	780.1	1732.2	(1136.5)
1999	1350.0	457.0	1807	1253.2	(473.3)
2000	1377	322.0	1698	1366.4	(430.6)
2001	1511.0	438.0	1949.1	2025.0	(326)
2002	2048.0	494.0	2542.2	2179.0	(230.0)
2003	3101.0	677.0	3778	2536.0	(6.0)
2004	4187	637	4824	3586.0	(192.0)
2005	5087	569	5657	5946	(531)
2006	8419	461	8879	7105	(209)
2007	11671	576	11671	7722	(282)
2008	9036.2	677.4	9713.6	8229	(21)

كما أن كينيا، التي تنامت تجارتها مع الجنوب ووصلت إلى ١٢ مليار شلن كيني في عام ٢٠٠٩، تتوقع إحراز فوائد اقتصاديّة كبيرة بعد الانفصال[(١٨)]. في هذا الصدد أعلنت شركة تويوتا تسوشو، الذراع التجاريّة لشركة تويوتا، في آذار/ مارس ٢٠١٠ أنّها بصدد دراسة بناء خطّ أنابيب نفط طوله ١٤٠٠ كلم من جوبا حتّى جزيرة لامو الكينيّة التي سيُبنى فيها رصيف تصدير بتكلفة تصل إلى ١,٥ مليار دولار. وستؤول ملكيّة الخطّ والرصيف إلى كينيا بعد عشرين عامًا. وتأمل كينيا في أن يُحدث المشروع تنمية للمناطق الشماليّة فيها. وكان رئيس الوزراء الكينيّ ريلا أودنغا قد ناقش هذا الأمر عندما زار اليابان في شباط/ فبراير ٢٠١٠. ويعتقد مسؤولون في شركة تويوتا تسوشو أنّ نجاح المشروع يتوقّف على اكتمال دراسة الجدوى الاقتصاديّة

(١٨) التقرير الاقتصاديّ لأداء حكومة الجنوب المُقدَّم للمجلس القوميّ للتخطيط الاستراتيجيّ، دورة الانعقاد الثالثة، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

وتوفّر التمويل من بنك اليابان للتعاون الدوليّ. ولم يستبعد متحدّث باسم الشركة إشراك شركات صينيّة في المشروع[19]. وهناك خُطط لرصف طريق بريّة بين نيروبي وجوبا طولها ١١٣٠ كلم. وتقوم كينيا بالتعاون مع أوغندا بالتخطيط لبناء خطّ سكّة حديد سريع يربط ممبسا بكمبالا، ويُتوقّع أن يكتمل المشروع في عام ٢١١٦. وتعتزم حكومة جنوب السودان وضع الخطط التي تمكّنها من ربط جوبا بخطّ سكّة الحديد السريع[20].

٢ ـ محور مياه النيل

• سيمثّل انفصال جنوب السودان بروز دولة جديدة تُضاف إلى دول حوض النيل التسع، ويجب العمل على إقرار الكيان الجنوبيّ الجديد باتفاقيّة مياه النيل (١٩٥٩).

• يترتّب على هذا التوافق أنّ أيّ مشاريع تستهدف زيادة إيرادات مياه النيل، مثل مشروع قناة جونقلي، يجب أن تُقَرّ بالاتفاق.

• الاتفاق على الاستهداء بالمبادئ والأحكام الواردة في قواعد هلسنكي واتفاقيّة الأمم المتّحدة لعام ١٩٩٧ في شأن استخدام المجاري المائيّة المشتركة.

٣ ـ محور الديون الخارجيّة

• تبلغ الديون الخارجيّة على السودان أكثر من ٣٠ مليار دولار، يجب العمل بجهود مشتركة بين المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة لإعفاء كلّ ديون السودان الخارجيّة أو جلّها.

• حصر لكلّ القروض (بفوائدها) التي استُخدمت لإقامة مشاريع تنمية في الجنوب، وتصبح التزامًا على الكيان الوليد.

• الاتفاق على الإدارة المشتركة للمشاريع المشتركة العابرة.

---

(١٩) «Japan and China Eye South Sudan-Kenya Crude Oil P/L for Indian Ocean Trades,» *APS Review Oil Market Trends*, 8/3/2010, on the Web: <http://www.allbusiness.com/trade-development/international-trade-exports-imports-by/14068735-1.html>.

(٢٠) Michael Omondi, «Kenya Reaps Billions from Sudanese Separation Plan,» (Sudaneseonline.com, 1 June 2010), on the Web: <http://www.sudaneseonline.com/en3/publish/Latest_News_1/Kenya_reaps_billions_from_Sudanese_separationplan.html>.

٤ ـ محور الاتّصالات ونطاق التردّدات

● الاتفاق على استمرار شركات الاتصالات التي استُثمرت في البُنية التحتيّة في جنوب السودان من دون حاجة إلى تراخيص جديدة.

● الاتفاق بإشراف الاتحاد الدوليّ للاتصالات على نطاق التردّدات الممنوح للكيان الجنوبيّ، وذلك المستبقَى لحكومة السودان.

٥ ـ محور حركة الإنسان والحيوان والحياة البرّيّة

● أمن حركة القطعان وحمايتها من الاعتداءات.

● الرعاية البيطريّة والإبلاغ عن الأوبئة الحيوانيّة وتوسيع المنطقة الخالية من الأمراض جنوبًا.

● المراقبة المشتركة للحياة البرّيّة وتوفير الأمن والرعاية لموارد شرابها وطعامها.

٦ ـ محور التجارة العابرة واستخدام الموانئ والطرق البرّيّة في الشمال

● يُقترح الاتفاق على أسعار تفضيليّة في شأن استخدام ميناء بور تسودان وعثمان دقنة، وأيّ موانئ شماليّة أخرى للبضائع العابرة للجنوب، وأسعار تفضيليّة لاستخدام الطُرُق في الشمال لهذه البضائع في أثناء العبور.

٧ ـ محور الحرّيّات الأربع

- حرّيّة الإقامة
- حرّيّة التملّك
- حرّيّة العمل
- حرّيّة التنقّل

٨ ـ القضايا الاقتصاديّة الكلّيّة المؤثّرة في الأوضاع في المنطقة

- قضايا الفقر والنزوح.
- قضيّة فيروس نقص المناعة (الإيدز).

خُلاصة

- استفتاء تقرير المصير في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ لم يسبقه الاتفاق على مسائل رئيسة تصاغ في شكل معاهدة أو معاهدات بضمانات دوليّة تُوقَّع فورًا بعدما جاءت نتيجة الاستفتاء بالانفصال.

- كان يمكن أن تُصاغ هذه الاتفاقات أو المعاهدات بطريقة تؤدّي إلى اتحاد كونفدراليّ أو وحدة طوعيّة بعد مرور عدد من السنوات، أسوة بسياسة مستشار ألمانيا الأسبق، فيلي براندت، المعروفة باسم السياسة الشرقيّة (Ost Polityk) التي أدّت إلى وحدة الألمانيتين في ما بعد، بعد انفصال دام ٦٥ سنة.

- قضايا الفقر والنزوح والإيدز يجب النظر إلى آثارها في الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها لا في دولة السودان الشماليّة وحدها.

خاتمة: مستقبل الجمهوريّة الثانية ومآلاتها

في ورقة قُدِّمت خلال ندوة عُقدت في العاصمة الأميركيّة واشنطن في معهد أبحاث السلام، في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، خلص المجتمعون إلى أنّ عوامل تمزيق الوحدة الوطنيّة في أيّ دولة تتلخّص في ثلاثة عوامل هي: «الغلواء العرقيّ، والتطرّف الأيديولوجيّ، والتعصّب الدينيّ»، وبالتالي نرى كخلاصة لهذه الورقة أنّ أساس الجمهوريّة الثانية لا بدّ من أن نراعي فيه ما يلي:

أوّلًا: إنّ الأساس المتين لبناء السودان الجديد هو السودان القديم بكلّ تنوّعه - إذ إنّ التنوّع يمكن أن يكون مصدر إثراء متبادل لا ذريعة تمزّق مفتَعل - وفي كلّ أعماقه التاريخيّة، لأنّ التاريخ لا يُختزَل في لحظة معيّنة، على أنّ هذا البناء لا يتم إلّا بتواصل الحوار بين كلّ أقوام السودان من دون أن يفترض أيّ منهم أنّ له حقًّا أكثر من الآخر بموجب إرث تاريخيّ، ثقافيًّا كان ذلك الإرث أم دينيًّا، وألّا تُعتبر أيّ مجموعة إثنيّة، ثقافيّة، أو دينيّة أقلّيّة في وطنها.

ثانيًا: إنّ مثل هذا الحوار لا يتأتّى إلّا في جوّ الديمقراطيّة الرحبة،

على أن نفهم أن الديمقراطيّة لا تقف عند شكليّات الحكم الليبراليّ، أو قيام الأحزاب، أو بنهاية زوال حكم الطغمة أو الفرد، لكنّها تقوم على أعمدة رئيسة منها:

أ ـ نفي كلّ ضروب الإرهاب الفكريّ.

ب ـ إشاعة الديمقراطيّة في مؤسّسات المجتمع المدنيّ (الأحزاب، والنقابات، والهيئات الطوعيّة والروابط).

ج ـ الانضباط الذاتيّ، أي تحكيم المسؤولية الاجتماعيّة في كلّ الممارسات السياسيّة والنقابيّة.

ثالثًا: إنّ السياسة لا تعني شيئًا، إن لم تُعنى بقضايا الناس عناية تتجاوز التغنّي بالشعارات وحدها، فالناس سيصدّقون السياسيّ عندما يرون مسعاه الصادق في ترجمة تلك الشعارات إلى برامج لا جملًا مبهمة، ويصدّقون الأحزاب عندما يرونها تولي الأمر للأكفّاء وذوي التجربة والدربة، لا لأولئك الذين تجيء بهم إلى سدّة الحكم اعتبارات الوجاهة، أو الوراثة أو توزيع الأسلاب. ويصدّقون النقابات عندما يلمسون منها حرصًا على احترام أخلاقيّات مهنها، يوازي حرصًا على محاسبة أهل السياسة.

رابعًا: إنّ التراضي هو القانون الإلهيّ المقدّس الذي حفظ تماسك التراب القوميّ، وأثراه بالتنوّع، وهو الشيء الوحيد القادر على مدّ النُّظُم بشرعيّتها والتفاف الناس حولها.

خامسًا: ضرورة التخفّف من عبء الأيديولوجيا وعدم الوقوع في أسار مسلّمات نظريّة «انغلاقيّة»، «أمميّة» كانت أم «قوميّة»، وما يقود إليه ذلك من مأزق منهجّي واختلال منطقيّ.

إذ قادنا مثل هذا في السابق إلى تشويه التاريخ، وقاد بالتالي إلى أن تصبح كلّ حقبة تاريخيّة هي مرجع ذاتها، لأنّ كلّ نخبة تسعى إلى إلغاء ما سبقها، ومن سبقها، ومثل هذا لا يؤذي التاريخ وحده! بل يهزّ المجتمع كلّه لِما بين حلقات التاريخ من ترابط جدليّ.

سادسًا: مهما كان من أمر التجارب الماضية فإنّ التطوّر الإنسانيّ

السريع المتلاحق الذي نعيشه اليوم، يجعل من كلّ المنهجيّات والأيديولوجيات الموروثة أدوات غير صالحة للتحليل إن أخذناها بإطلاقها، أو أسبغنا عليها صفة النهائيّة، لهذا لا بدّ من إعادة النظر في الكثير من المُسلّمات النظريّة التي توارثناها.

سابعًا: إنّ الدين منهاج لتقويم الفرد، ولا ضير على أيّ مسلم أن يسعى إلى إقامة بناء نظريّ للمجتمع على أساس فهمه للإسلام، ولا ضير عليه في أن يسعى إلى ترجمة هذا البناء النظريّ إلى برامج على أرض الواقع شريطة ألا يقول إنّه هو الإسلام وما سواه باطل، ويلغي بالتالي من الوجود كلّ مسلم آخر، ومن التاريخ السودانيّ عشرة قرون على الأقلّ من التلاقح الفكريّ والإنسانيّ.

ثامنًا: علينا الاستفادة أيضًا من مسبّبات الفشل المتلاحق في تحقيق الانصهار الوطنيّ، والمتمثّلة بـ:

أ ـ القصور العضويّ في المناهج التي استُخدمت في التجريب.

ب ـ العجز عن تطويع تلك المناهج لواقع محلّيّ أصيل.

ج ـ النقل الصوريّ للمناهج المُستحدثة، مع الإبقاء على كلّ الممارسات القديمة، التي لا تتفق مع المنطق الضابط لتلك المناهج.

بما سبق أعلاه تصبح هنالك إمكانيّة لتحوّل كبير ولوحدة آتية ـ وهي بلا شكّ ممكنة ـ لكن علينا أن نتحفّظ بعض الشيء بأنّ أحدًا لا يستطيع أن يدّعي الآن أنّ هذا الممكن قد يصبح بالفعل أمرًا واقعًا في القريب المنظور، بحيث يمكن الاعتماد عليه فورًا في موازين القوى.

ما زالت هنالك مراحل يجب بلوغها، وما زالت هناك عمليّات تجانس وتنسيق لا بدّ من تحقيقها، وما زالت هناك رواسب وعقد تتحتّم إزالتها، إذا أردنا المحافظة على ما تبقّى من الدولة السودانيّة والمحافظة على أمنها الوطنيّ لا بالمنهج الإجرائيّ للأمن، بل بمنهج التوافق والتراضي الاجتماعيّ بين مكوّنات الدولة الاجتماعيّة.

المراجع

١ ـ العربية

تقرير قسمة الموارد النفطيّة لعام ٢٠٠٩ (مفوضيّة البترول، رئاسة الجمهورية، السودان).

الجهاز المركزي للإحصاء. «الرصد الإحصائي، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩.» (الخرطوم، ٢٠١٠).

عبد العزيز، عادل. «المخاطر الاقتصاديّة للانفصال.» (مركز دراسات إفريقيا العالمي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠).

٢ ـ الأجنبية

Periodicals

Al-Bulushi, Samar. «US Legislation Authorises Military Action Against the LRA in Uganda.» *Pambazuka News*: no. 475 (25 March 2010). On the Web: <http://www.pambazuka.org/en/category/features/63283>.

Franke, Benedikt. «Africa's Evolving Security Architecture and the Concept of Multilayered Security Communities.» *Cooperation and Conflict*, vol. 43, no. 3, September 2008.

«Japan and China Eye South Sudan-Kenya Crude Oil P/L for Indian Ocean Trades.» *APS Review Oil Market Trends*: 8/3/2010. On the Web: <http://www. allbusiness.com/trade-development/international-trade-exports-imports-by/14068735-1.html>.

Tentena, Paul. «Uganda's Trade with Sudan Triples.» *New Vision*: 8/2/2010, on the Web: <http://www.newvision.co.ug/D/8/220/709481>.

Documents

Blair, Dennis C. «Annual Threat Assessment of the US Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence.» (United State of America, Office of Director of National Intelligence, 2 February 2010).

Kelley, Kevin J. «Uganda: Big U.S. Military Exercise for Northern Region.» (Global Research, 12/10/2009). On the Web: <http://www.globalresearch.-ca/index.php?context=va&aid=15641>.

Omondi, Michael. «Kenya Reaps Billions from Sudanese Separation Plan.» (Su-

daneseonline.com, 1 June 2010). On the Web: <http://www.sudaneseonline.-com/en3/publish/Latest_News_1/Kenya_reaps_billions_from_Sudanese_separation plan.html>.

Pantuliano, Sara [et al.]. «The Long Road Home: Opportunities and Obstacles to the Reintegration of IDPs and Refugees Returning to Southern Sudan and the Three Areas.» (Report of Phase II, Report Commissioned by Canadian International Development Agency (CIDA) and Danish International Development Agency (DANIDA), Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute, London, September 2008).

«South Sudan Hungry «Quadrupled in a Year».» (BBC News, 2 February 2010). On the Web: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8493383.stm>.

الفصل التاسع

انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلّيّة والإفريقية

حمدي عبد الرحمن

مُلخّص

من المُلاحظ أنّ نتيجة استفتاء جنوب السودان التي أقرّت خيار الانفصال بأغلبيّة ساحقة وصلت إلى نحو ٩٩ في المئة من إجمالي الأصوات الصحيحة، تطرح تحدّيات هائلة أمام كلّ من شمال السودان وجنوبه؛ إذ إنّ تكلفة الانفصال ليست يسيرة بالنسبة إلى الطرفين، كما أنّ له تداعيات كبرى على محيط السودان الإقليميّ والدوليّ. وتسعى هذه الدراسة للتعرّف إلى أهم تداعيات انفصال جنوب السودان على الداخل السودانيّ نفسه من جهة، وعلى المحيط الإقليميّ الإفريقيّ من جهة أخرى. وعليه فإنّ ما تطرحه الدراسة من تساؤلات واستفسارات سوف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة انفصال جنوب السودان وتبعات ذلك محلّيًا وإقليميًا، ومن ذلك: ما تأثيرات الانفصال في دولة جنوب السودان المستقلّة؟ وما التحدّيات المرتبطة بمستقبل المناطق الحدوديّة وانعكاس ذلك على مستقبل العلاقة مع شمال السودان؟ وما التداعيات المُحتملة على المصالح المصريّة تحديدًا؟ وما حقيقة التدافع الإقليميّ الإفريقيّ على جنوب السودان؟

مقدمة

تطرح حالة جنوب السودان إشكاليّة النظام الإقليميّ العربيّ وفشله

الواضح في التعامل مع مناطق الأطراف فيه؛ إذ لم يكن للعرب من خلال جامعتهم التي عفا عليها الزمان دور ملموس في كسب عقول أبناء الجنوب السودانيّ وقلوبهم. إنّهم وباستثناءات محدودة ساندوا وبكلّ بساطة من يجلس على سدّة السلطة في الخرطوم سواء من أتى إليها من خلال صناديق الاقتراع، أم مِن على أسنّة الرماح. في المقابل ارتبط جنوب السودان منذ اندلاع شرارة التمرّد الأولى في منتصف خمسينيات القرن المنصرم ارتباطًا وثيقًا بمحيط جواره الإفريقيّ. حيث قدّمت دول مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطيّة الدعم والملاذ لمقاتلي الجنوب السودانيّ، بل سمحت كذلك لإسرائيل بإقامة مراكز عسكريّة في أراضيها لتدريب مقاتلي حركة أنيانيا الانفصاليّة، ومن بعدها قوّات الحركة الشعبيّة لتحرير السودان[1].

وإذا كانت الدول الأوروبيّة والولايات المتّحدة الأميركيّة لم تشجّع المبادرة المصريّة الليبيّة لتسوية أزمة الجنوب السودانيّ، فإنّها في المقابل ساندت جهود المنظّمة الحكوميّة للتنمية (إيغاد)، أي أنّها فضّلت الحلّ الإفريقيّ على الحل العربيّ. وعليه فإنّ الدول العربيّة لم تُمارس أيّ دور حقيقيّ في التوصّل إلى اتّفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، الذي أنهى الحرب الأهليّة في الجنوب.

من المُلاحظ أنّ حكومة جنوب السودان، بزعامة سلفا كير مياريت، مارست منذ تطبيق اتفاقيّة نيفاشا مهام الدولة المستقلّة، حيث إنّها تمتلك جيشًا وعَلَمًا وشعارًا ونشيدًا وطنيًّا، وهي فوق ذلك كلّه تحتفظ بشبكة من العلاقات الدوليّة، الحكوميّة منها وغير الحكوميّة. واستغلّت الحكومة الجنوبيّة الاعتبارات الأخلاقيّة والإنسانيّة لقضيّة الحرب الأهليّة لكسب التعاطف والتأييد. ويبدو أنّ دولة جنوبيّة مستقلّة بتوجّهات إفريقيّة وتحت زعامة نخبة مسيحيّة، وإن ادّعت العلمانيّة، كانت دومًا بمثابة الخيار

---

(١) انظر: حمدي عبد الرحمن، «مشكلة جنوب السودان دراسة في الأُطُر التاريخيّة وديناميات الصراع،» في: المجلس الأعلى للثقافة، لجنة التاريخ والآثار، مصر وإفريقيا: **الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة**، تاريخ المصريين؛ ٩٥ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، و Mansour Khalid, *War and Peace in Sudan: A Tale of Two Countries* (London: Kegan Paul, 2003).

المُفضّل للدول الغربيّة التي تسيطر عليها حالة من الذعر ومشاعر الكراهية ضدّ الإسلام منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

تتمثّل إشكاليّة البحث الرئيسة في أنّ نتيجة استفتاء جنوب السودان التي أقرّت خيار الانفصال بأغلبيّة ساحقة وصلت إلى نحو ٩٩ في المئة من إجمالي الأصوات الصحيحة تطرح تحدّيات هائلة أمام كلّ من شمال السودان وجنوبه. إذ إنّ تكلفة الانفصال ليست يسيرة بالنسبة إلى الطرفين، كما أنّ لها تداعيات كبرى على محيط السودان الإقليميّ والدوليّ. وعليه فإنّ التساؤل المحوريّ الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه هو: ما هي الآثار والتداعيات المترتّبة على انفصال جنوب السودان؟ وهل يمكن أن يؤدّي انفصال الجنوب إلى مزيد من الصراع والفوضى في منطقة القرن الإفريقيّ؟ التركيز في هذا البحث سوف ينصبّ أساسًا على طبيعة المسارات والمآلات التي سوف يُفضي إليها انفصال جنوب السودان من خلال التركيز على البُعدين المحلّيّ والإقليميّ.

اتّسمت الأدبيّات السابقة حول مشكلة جنوب السودان بملامح أساسيّة عدّة، لعلّ من أبرزها هيمنة الطابع الأيديولوجيّ والأحكام المُسبقة. إذ ركّزت بعض الدراسات على توصيف الصراع بأنّه عرقيّ ودينيّ، أي العرب بمواجهة الأفارقة، أو الإسلام بمواجهة المسيحيّة[٢]. وهو ما يعني تجاهل البُعد الخاصّ بفشل عمليّة بناء الدولة الوطنيّة بعد الاستقلال في السودان. كما اتّجهت دراسات أخرى إلى دراسة الشأن السودانيّ عمومًا في سياق منظومة إعادة تشكيل المنطقة جيوستراتيجيًّا بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر[٣].

---

(٢) في هذا السياق يقول أحد الباحثين: «إن حرب السودان عادة ما توصف بأنّها صدام بين الشمال العربيّ المسلم والجنوب الإفريقيّ الأسود ذي الاعتقاد المسيحيّ والوثنيّ». انظر: Abdel Ghafar M. Ahmed, «Multiple Complexity and Prospects for Reconciliation and Unity: Sudan Conundrum,» in: Alfred Nhema and Paul Tiyambe Zeleza, eds., *The Roots of African Conflicts: The Causes and Costs* (Oxford: James Currey; Athens, Ohio: Ohio University Press; Pretoria: UNISA Press, 2008), p. 78, and Francis Mading Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

(٣) أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجّهات الأميركيّة إزاء السودان،» في: حمدي عبد الرحمن، محرر، **إفريقيا والعولمة: أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية: القاهرة، ١٢ ـ ١٤ فبراير ٢٠٠٢ م** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤).

ويُلاحَظ أنّ الاتّجاهات الكبرى في الأدبيّات العربيّة قد تأثّرت، ولو من طرف خفيّ، بمنحى التفسير التآمريّ في فهم مسألة جنوب السودان وتحليلها[٤]. بيد أنّ ما يجمع هذه الاتّجاهات يتمثّل في قلّة الدراسات التقويميّة لمرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان.

تسعى هذه الدراسة للتعرّف إلى أهم تداعيات انفصال جنوب السودان على الداخل السودانيّ نفسه من جهة، وعلى المحيط الإقليميّ الإفريقيّ من جهة أخرى. وعليه فإنّ ما تطرحه الدراسة من تساؤلات واستفسارات سوف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة انفصال جنوب السودان وتبعات ذلك محلّيًّا وإقليميًّا، ومن ذلك: ما تأثيرات الانفصال في دولة جنوب السودان المستقلّة؟ وما التحدّيات المرتبطة بمستقبل المناطق الحدوديّة وانعكاس ذلك على مستقبل العلاقة مع شمال السودان؟ وما التداعيات المُحتملة على المصالح المصريّة تحديدًا؟ وما حقيقة التدافع الإقليميّ الإفريقيّ على جنوب السودان.

سوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال ثلاثة محاور يعرض **أوّلها** التداعيات المحلّيّة سواء بالنسبة إلى جنوب السودان أم شماله. أمّا **الثاني** فيحلّل طبيعة تأثيرات الانفصال في المحيط الإقليميّ الإفريقيّ. في حين يطرح المحور **الثالث** والأخير رؤية مستقبليّة لمسارات ومآلات مرحلة ما بعد الانفصال.

أوّلًا: التداعيات المحلّية

يمكن القول إنّ السودان سوف يدفع ثمنًا مباشرًا لانفصال الجنوب، حيث سيُقتطع منه نحو ثلث مساحته الجغرافيّة، وكذلك نحو ٩ مليون نسمة هم سكّان الجنوب، إضافة إلى نحو ٨٠ في المئة من ثروته النفطيّة المتركّزة في الجنوب. ولا شكّ في أنّ تلك المتغيّرات تؤثّر في المكانة الإقليميّة للسودان في منطقة القرن الإفريقيّ.

---

(٤) انظر على سبيل المثال: محمد مورو، **السودان المُفترى عليه (فتّش عن إسرائيل ـ فتش عن الصليبية)**، (القاهرة: المختار الإسلاميّ ٢٠٠٦)، ص ١٢ ـ ١٨.

لا تزال هناك مجموعة من القضايا المحوريّة التي يجب التفاوض بشأنها بين حكومتي الشمال والجنوب حتى يمكن الحديث عن علاقات طبيعيّة وسلميّة بين الدولتين بعد انفصال الجنوب. ومن بين تلك القضايا النفط والمياه. إذ يجب إعادة التفاوض حول توزيع حصص النفط على أُسُس جديدة، فالاقتصاد السودانيّ يعتمد اعتمادًا كبيرًا على العائدات النفطيّة (نحو ٩٨ في المئة من ميزانيّة الجنوب). وقد يرى البعض أنّ النفط يمكن له أن يكون عامل وحدة وتعاون نظرًا إلى حرص الطرفين على ضرورة ضمان استمرار تدفّقه. وعلى صعيد آخر يتعيّن على كلّ من الشمال والجنوب التفاوض في شأن حصص كلّ منهما المستقبليّة من مياه النيل. ولا شكّ في أنّ ذلك يمثّل مصدر قلق للحكومة المصريّة كذلك.

من جهة ثانية، تمثّل الديون المستحقّة على السودان، التي تبلغ نحو ٣٨ مليار دولار إحدى أبرز النقاط العالقة، وتثير جدلًا واسعًا بين الطرفين؛ إذ ترى الحركة الشعبيّة أنّ حكومة الخرطوم قد أنفقت أموالًا طائلة على التسلّح خلال فترة الحرب الأهليّة الثانية (١٩٨٣ ـ ٢٠٠٥). ويسعى شمال السودان إلى أنّ يتحمّل الجنوب مسؤوليّة بعض هذه الديون، وإن طلب بعد ذلك من المانحين الدوليّين إعفاءه منها. وتشكّل قضيّة المواطنة وعودة النازحين من جهة ثالثة واحدة من القضايا المعقّدة في ملف إدارة المرحلة الانتقاليّة بين الشمال والجنوب. فثمّة سودانيّون يعيشون في المناطق الحدوديّة، وشماليّون يقطنون الجنوب، وجنوبيّون يعيشون في الشمال. والسؤال هنا يتعلّق بمصير هؤلاء. هل يُؤخَذ بنظام الجنسيّة المزدوجة أم يُخَيَّرون لتحديد هويّتهم وانتمائهم الوطنيّ؟

١ ـ الجنوب ومخاطر الدولة الفاشلة

ثمّة مخاوف حقيقيّة من أن يؤدّي انفصال جنوب السودان إلى تحوّله إلى دولة فاشلة أخرى، شأنه في ذلك شأن الصومال وتشاد وزيمبابوي التي تتصدّر قائمة التصنيف العالميّ للدول الفاشلة في عام ٢٠١٠. ولا يزال جنوب السودان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائداته النفطيّة ووكالات المعونة الأجنبيّة في ظلّ غياب آليّات تنظيميّة لرأس المال المحلّيّ، وكذلك نظام للحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبيّ المباشر. كما أنّ الفساد المتأصّل في بُنية النظام

الإداريّ لحكومة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان سوف يقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبيّة المستقلّة بأداء وظائفها التوزيعيّة. وتُشير الرؤية الفاحصة لإنجاز حكومة الجنوب في ظلّ سياسة الحكم الذاتيّ، وعلى مدى ما يزيد على خمس سنوات من عمر الفترة الانتقاليّة، أنّ الحركة الشعبيّة لم تحقّق انجازًا حقيقيًّا إلّا في تعظيم مطالبها بمواجهة المؤتمر الوطنيّ الحاكم، وهو ما أعطاها قدرة تفاوضيّة في الضغط على حكومة الرئيس عمر البشير من أجل الإسراع في تنفيذ بنود اتفاقيّة السلام. أمّا في أمور السياسة الداخليّة الجنوبيّة فقد كان أداء حكومة الحركة الشعبيّة واهيًا ومخيّبًا للآمال(٥).

تشكّل الصراعات القبليّة والإثنيّة داخل الجنوب أحد التحدّيات الأمنيّة الكبرى لمرحلة ما بعد الانفصال. وربّما تلجأ بعض الجماعات والأحزاب السياسيّة التي هُمّشت في إطار اتّفاق السلام الشامل إلى استغلال هذه الانقسامات وتسييسها لتحقيق مآرب خاصّة، على أنّ الأمر يزداد خطورة في ظلّ وجود الأسلحة وتداولها، إضافة إلى عدم استكمال عمليّات نزع أسلحة الكثير من جماعات التمرّد السابقة. ولا شكّ في أنّ ذلك كلّه يمثّل خطورة على الأمن والاستقرار الداخليّ للمنطقة. ويُشير بعض الدارسين إلى وجود مخاطر أمنيّة خارجيّة تتهدّد إقليم جنوب السودان في حالة استقلاله، ومن ذلك: جماعات العنف الدوليّة ومافيات غسيل الأموال والاتجار بالمخدّرات والبشر، التي سوف تستغلّ حالة ضعف أجهزة الدولة الوليدة للقيام بعمليّاتها غير القانونيّة(٦).

على صعيد آخر، أفضى كل من خبرة الصراع الطويلة في جنوب السودان، وانتشار الأسلحة بين أيدي جماعات التمرّد المتعدّدة، فضلًا عن نزوح كثير من سكّان الجنوب وتشرّدهم، إلى اجتثاث هياكل الحكم وتسوية

---

(٥) يقول ذال مريال رونق: «بعد أن أُجيزت ميزانيّة حكومة جنوب السودان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، كنّا نتوقّع أن تتجه أولويات الصرف على الصحّة، والتعليم، والخدمات الأساسية، كالكهرباء ومياه الشرب النقيّة، وبدلًا من هذا نجد أنّ أولويات الصرف لدى حكومة جنوب السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية، اتجهت إلى الصرف على البندين الأوّل والثاني، أي رواتب وخدمات أو مخصّصات السادة الوزراء وأعضاء المجالس النيابيّة في ولايات الجنوب العشر». انظر: ذال مريال رونق، «حكومة الجنوب وكشف الحساب» الصحافة (السودان)، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٨.

(٦) Samuel A. Hillary Gama, «Speculations on Security in South Sudan's Post-Referendum,» (Institute for Security Studies, ISS Today, 1 September 2009).

المنازعات التقليديّة. إذ شهد جنوب السودان، شأنه شأن باقي المجتمعات الإفريقيّة، تقاليد راسخة لتسوية النزاعات المحلّيّة. وتُظهر دراسات ميدانيّة العديد من الأمثلة الواقعيّة التي قام من خلالها كبار السنّ والزعماء التقليديون في المجتمعات الرعويّة على الحدود بين شمال السودان وجنوبه للوصول إلى حلّ تفاوضيّ يضمن حركة القبائل الشماليّة في مناطق الرعي الجنوبيّة(٧). في عام ١٩٩٣، حينما نشب نزاع بين الدينكا والنوير تدخّل حكماء الطرفين للوصول إلى تسوية سلميّة. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ، حيث إنّ اتّفاقات عديدة جرى التوصّل إليها بجهد مشترك بين القادة العسكريّين والزعماء التقليديين لتسوية النزاعات بين المجتمعات الرعوية في المناطق الحدوديّة بين السودان وكلّ من كينيا وأوغندا. وليس بخافٍ أنّ هذه الآليّات التقليديّة قد أضحت أثرًا بعد عين، حيث تطاول على أدوارها قادةُ التمرّد وصغارُ القادة العسكريين، وإن كانوا هم في الأغلب الأعم أبناء لزعماء تقليديين في مناطقهم(٨).

يمثّل نزع سلاح المدنيين في الجنوب أحد أبرز التحدّيات الكبرى التي تُواجه حكومة الجنوب. إذ تُشير أحداث العنف الدامية التي وثّقتها الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٩ إلى أنّ عدد القتلى من جرّاء أعمال العنف القبليّ والطائفيّ في جنوب السودان يفوق عددهم في دارفور خلال الفترة نفسها. وربّما يُحاجج مسؤولو جنوب السودان بأنّ ذلك راجع إلى سببين: **أوّلهما** التدخّلات المباشرة وغير المباشرة لحكومة الخرطوم؛ **والثاني** سهولة انتشار الأسلحة الصغيرة في الجنوب.

على أنّ القراءة الصحيحة لأوضاع الجنوب في المرحلة الانتقاليّة تعكس ضعفًا في الثقة بين المواطنين وحكومة الحركة الشعبيّة ومدى قدرتها على حماية المجتمعات الجنوبيّة منزوعة السلاح. وقد أعلن سيلفا كير ميارديت أنّ

(٧) Dorothea Hilhorst and Mathijs van Leeuwen, «Grounding Local Peace Organisations: A Case Study of Southern Sudan,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 43, no. 4 (2005), p. 543.

(٨) حمدي عبد الرحمن، «مستقبل جنوب السودان: التداعيات الجيوسياسيّة على الأمّة الإسلاميّة،» في: حمدي عبد الرحمن وحسن الحاج علي، **المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصاليّة في العالم الإسلامي**، سلسلة كتب البيان؛ ١٢١. القاهرة: [البيان]، ٢٠١٠.

حكومته الإقليميّة سوف تولي مسألة نزع سلاح المدنيين أولوية كبرى، وأنّها سوف تستخدم القوّة إن دعت الضرورة إلى ذلك. وتشير بعض التقارير إلى أنّ جهود حكومة جنوب السودان لنزع السلاح تعبّر عن انحياز واضح، وأنّ لدى بعض الأفراد المؤثّرين داخل الحكومة ميليشيات خاصّة بهم(٩).

وأحسب أنّ المعضلة الأمنيّة في جنوب السودان «المستقلّ» ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الصراعات الداخليّة التي شهدتها المنطقة من ناحية، ومجمل ديناميات التفاعلات الإقليميّة التي تشكّل إقليم القرن الإفريقيّ بمعناه الجيوستراتيجيّ من ناحية أخرى. ولعلّ قضيّة النزاع الحدوديّ حول مثلّث إلمي (Elemi) مع كينيا تُعدّ مثالًا واضحًا في هذا السياق(١٠).

لا يخفى أنّ طبيعة العلاقة بين مركزَي السلطة في كلّ من الخرطوم وجوبا بما تنطوي عليه من تعقيدات وتصوّرات ذهنيّة يغلب عليها طابع العداء والكراهية، وقد تُعدّ في حدّ ذاتها أحد مصادر الصراع والتوتّر في مرحلة ما بعد الانفصال. فالجنوب السودانيّ لا يزال معتمدًا من الناحية الاقتصاديّة على الشمال، كما أنّه يمثّل منطقة حبيسة لا يمكنها أن تطلّ على العالم الخارجيّ إلّا بالاعتماد على جيرانها. ولعلّ أفضل خيارين هنا هما: ميناء مومباسا الكينيّ وميناء بورتسودان في الشمال. وفي كِلا الحالتين يتعيّن على جنوب السودأن الدخول في علاقات تفاوضيّة وتساوميّة ليست يسيرة. ومن المعلوم أنّ قدرة حكومة الجنوب على تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاستثمار في قطاع البنية الأساسيّة بما يلبّي حاجات وتطلّعات شعب الجنوب يمثّل أحد التحدّيات الكبرى لمرحلة ما بعد الاستفتاء، وهو أمر يحتاج إلى مساندة دوليّة. بيد أنّ احتياطيات الموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها أرض جنوب السودان تمثّل أساسًا رصينًا للرخاء والتنمية الاقتصاديّة. على أنّ إدارة هذه الموارد بكفاءة وشفافيّة عالية تمثّل تحدّيًا بحدّ ذاته. فقد تكرّر خبرة جنوب السودان في هذا السياق ما أُطلق عليه في فقه التنمية الإفريقيّة «لعنة الموارد الطبيعية»، وذلك للدلالة على استخدام الثروة المعدنيّة والنفطيّة في تمويل

---

(٩) انظر: تقرير واشنطن: ست نقاط تحدد مستقبل السودان، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

(١٠) Nene Mburu, «Delimitation of the Elastic Ilemi Triangle: Pastoral Conflicts and Official Indifference in the Horn of Africa,» *African Studies Quarterly*, vol. 7, no. 1 (2003), pp. 15-37.

ممارسات فاسدة وتفاعلات صراعيّة يموج بها الواقع الإفريقيّ المعاصر.

٢ ـ إمكانيّة تفجّر المشكلات الحدوديّة

من المعلوم أنّ اتفاق السلام الشامل بين الجنوب والشمال لم يحسم مسألة الحدود الفاصلة بينهما بشكل نهائيّ، حيث إنّها تتجاوز قضيّة الترسيم لتؤكّد معاني التعايش المشترك بين المجتمعات الحدوديّة في فترة ما بعد استقلال جنوب السودان. واللافت أنّ حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم في الشمال والحركة الشعبيّة لتحرير السودان في الجنوب قد فشلا في جعل خيار الوحدة جاذبًا، كما أنّهما فشلا بالقدر نفسه في جعل خيار الانفصال جاذبًا على الرغم من إقرارهما بإمكانيّة حدوث أيّ من الخيارين وفقًا لإرادة شعب جنوب السودان. ونظرًا إلى غياب الثقة التي ميّزت المشهد السياسيّ السودانيّ طيلة الفترة الانتقاليّة منذ عام ٢٠٠٥، إضافة إلى سهولة تسليح وعسكرة المجتمعات المحلّيّة على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب، حيث أضحت تلك المناطق الحدوديّة تشكّل بؤر توتّر تُنذر بالانفجار في أيّ وقت. فالسياق الاجتماعيّ والاقتصاديّ لهذه المناطق بالغ الضعف والهشاشة نظرًا إلى محدودية قدرات أجهزة الحكم والإدارة في التعامل مع قضايا ملكيّة الأراضي وتسوية النزاعات المحلّيّة وما شاكل ذلك.

ثمّة مخاوف حقيقيّة من أن تدفع المصالح المتناقضة والولاءات المعقّدة وثقافة العسكرة وسهولة الحصول على السلاح في المناطق الحدوديّة إلى عودة الصراع المسلّح على نطاق واسع في السودان، ولا سيّما إذا لم تُلَبَّ مطالب المجتمعات الحدوديّة. وعلى سبيل المثال فإنّ هذه المجتمعات تعتقد أنها قد هُمّشت ولم يُتشاور معها عند التفاوض على الحدود بين الشمال والجنوب. فقبائل المسيرية العربيّة ترى أنّها استُبعدت من عمليّة ترسيم حدود منطقة أبيي المُتنازع عليها. ويعني ذلك ضرورة أخذ مصالح المجتمعات الحدوديّة في الاعتبار عند البدء في تنفيذ عمليّات المشورة الشعبيّة التي تحدّد ملامح مرحلة ما بعد انفصال الجنوب[١١].

---

(١١) Claire McEvoy and Emile LeBrun, *Uncertain Future: Armed Violence in Southern Sudan* (Geneva: Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, 2010), pp. 33-37.

وتخشى المجتمعات الحدوديّة من أن تعاني مزيدًا من التهميش إذا اتّجهت الأمور صوب العنف والصراع بين الشمال والجنوب. والمثير للانتباه هنا أنّ مفهوم «الانفصال» ليس جزءًا من ثقافة هذه المجتمعات التي دخلت في شبكة تفاعلات في ما بينها عبر قرون طويلة، وفي ظلّ غياب أُطُر إداريّة محلّيّة يُعتدّ بها للمناطق الحدوديّة. إذ اعتمدت المجتمعات الرعويّة والاستهلاكيّة على مفهوم الحدود الناعمة (Soft Borders) الذي يسمح بحرّية انتقال الأفراد والسلع من دون أيّ معوّقات.

ولعلّ هذا المكوّن التاريخيّ والثقافيّ لطبيعة التفاعلات بين المجتمعات المحلّيّة السودانيّة هو الذي دفع إلى تسمية المناطق الحدوديّة مناطق تمازج سكّاني (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ١)). ففي أثناء القمّة غير العادية للسلطة الحكوميّة للتنمية المعروفة باسم إيغاد (IGAD)، المعقودة في أديس أبابا يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، أُعلِنَ عن اتّفاق الحكومة السودانيّة وحكومة الجنوب على إقامة منطقة حدود ناعمة بين شمال السودان وجنوبه. لعلّ ذلك يُعطي أيضًا المواطنين حقّ العيش والإقامة على أيّ من جانبي الحدود السياسيّة والإداريّة التي تفصل شمال السودان عن جنوبه.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)
طرق الرعي والتداخل بين مناطق التمازج الحدودية

القبائل الرعوية	المجتمعات الجنوبية	الطرق التي تسلكها
الرزيقات	مالوال دينكا	جنوب دارفور/ شمال بحر الغزال
المسيرية الحمر	مالوال دينكا	جنوب كردفان/ شمال بحر الغزال
المسيرية الحمر	أنقوك دينكا	جنوب كردفان/ أبيي
المسيرية الحمر	باناروا دينكا	جنوب كردفان/ الوحدة
المسيرية الزرق والحوازمة	باناروا دينكا	جنوب كردفان/ الوحدة
الرفاعة	دينكا دمابان	ولاية النيل الأبيض/ أعالي النيل
الفلاتة	مابان	ولاية النيل الأزرق/ أعالي النيل

المصدر: «More than a Line: Sudan's North-South Border,» (Concordis International Sudan Report, Prepared by Concordis International under Commission from the United States Institute of Peace, September 2010), p. 22, on the Web: < http://www.usip.org/files/GrantsFellows/GrantsDownloadsNotApps/More%20than%20a%20line,%20Sudan%27s%20N-S%20border,%20092010.pdf >.

يؤدّي عدم حسم القضايا المتعلّقة بملكيّة الأراضي والسيطرة على النفط والموارد الطبيعيّة على المستوى الوطنيّ إلى استمرار بيئة الصراع والتوتّر في المناطق الحدوديّة. حيث شهد عام ٢٠١٠ العديد من الصدامات المسلّحة بين الجيش الشعبيّ لتحرير السودان والقبائل الرعويّة، مثل الرزيقات في منطقة حفرة النحاس، والمسيرية في ولايتي جنوب كردفان والوحدة، ولعلّ عودة ظهور جماعات مسلّحة أخرى تمثّل تحدّيًا أمنيًّا خطيرًا لكلٍّ من حكومتي الشمال والجنوب في السودان. وتُشير بعض التقارير إلى وجود ارتباطات غير خافية بين الجماعات المسلّحة في جنوب كردفان، وتلك الموجودة في جنوب دارفور، وهو ما يتهدّد السلام والأمن في الإقليم كلّه.

٣ ـ المناطق الانتقاليّة الثلاث

يمكن القول إنّ المناطق الانتقاليّة الثلاث التي ورد ذكرها في اتّفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، وهي النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي، تحمل في جوهرها انعكاسات كبرى على ديناميات التفاعلات الحدوديّة بين شمال السودان وجنوبه. ويبدو أنّ منطقة أبيي احتلّت مكانة مختلفة في قلب التطوّرات الأمنيّة والسياسيّة التي شهدها السودان طوال الفترة الانتقاليّة، حيث أُعطيت حقّ تقرير المصير للانضمام إلى شمال السودان، أو جنوبه وفقًا لاستفتاء عام في الإقليم[١٢].

وتهدّد قبائل المسيرية العربيّة، التي بدأت الإقامة في شمال أبيي تحسّبًا لإجراء استفتاء عام، بأنّها سوف تلجأ إلى استخدام السلاح إذا لم يُستجب لمطالبها الخاصّة بحقّ الاقتراع من أجل تحديد تبعيّة إقليم أبيي الإداريّة.

---

(١٢) تقع منطقة أبيي الغنيّة بالنفط على خطّ التماس بين الشمال والجنوب، في الجزء الواقع بين بحر الغزال وجنوب كردفان. وتُعدّ أبيي موطنًا لقبائل الدينكا أنقوك التي تمثّل الهويّة الجنوبيّة. أمّا قبائل المسيرية العربيّة فإنّها مارست حقّ الرعي في المنطقة في ظلّ علاقة تحكمها مبادئ التعايش السلميّ بينهم وبين الدينكاويين. ويرى بعض الكُتّاب أنّ أبيي تمثّل صورة مصغّرة للواقع السودانيّ العام بما يشتمل عليه من صراع في الهويّات بدرجاتها المختلفة. فعلى الرغم من العلاقات التاريخيّة بين المسيرية والدينكا أنقوك، إلّا أنّها لم تفضِ إلى إدماج ثقافيّ واجتماعيّ، حيث حافظ كلّ طرف على عاداته وتقاليده. انظر: **Douglas H. Johnson, «Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan's Comprehensive Peace Agreement?,» *African Affairs* (London), vol. 107, no. 426 (2008), pp. 1-19.**

وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ الدينكا أنقوك يحتلّون مواقع قياديّة في الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، فإنّ ذلك يعني إمكانية تحوّل الصراع على أبيي إلى حرب إقليميّة كبرى، وهو ما يتهدّد أمن السودان واستقراره بدولتيه ومحيطه الإقليميّ عمومًا.

وعلى الرغم من الإقرار الدستوريّ بأنّ كُلًّا من النيل الأزرق وجنوب كردفان يتبعان لشمال السودان إلّا أنّهما أُعطيا حقّ المشورة الشعبيّة لا الاستفتاء. وتُعدّ المشورة الشعبيّة آليّة لتحديد شعور مواطني ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق تجاه تنفيذ اتّفاق السلام الشامل بولايتهم. وتقوم بهذه العمليّة المجالس التشريعية المُنتخبة في الولايتين، حيث تُبحث قضايا مثل قسمة السلطة والثروة، إضافة إلى الأمن وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات.

ليس بخافٍ أنّ لانفصال جنوب السودان تأثيرات سلبيّة في كلّ من جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ ففي الحرب الأهليّة الثانية التي شهدها جنوب السودان تأثّرت ولاية جنوب كردفان بسبب أهميّتها الاستراتيجية والاقتصاديّة، إذ انقسمت الولاية على نفسها، حيث انضمّ معظم مقاتلي النوبة الأشدّاء إلى القائد المسلم يوسف كوا الذي ناضل بدوره مع مقاتلي الحركة الشعبيّة لتحرير السودان. وفي الوقت نفسه، اتّخذت القبائل الرعويّة والعربيّة في الولاية جانب الحكومة السودانيّة. ويُلاحَظ أنّ رؤية السودان الجديد التي رفعها الراحل جون قرنق قد استهوت أفئدة النوبة وعقولهم، الذين عانوا التهميش والاضطهاد. وبلغ الانقسام في بُنية مجتمع جنوب كردفان حدًّا كبيرًا مع انضمام المسيرية والحوازمة (وهي قبائل عربيّة) إلى صفوف قوّات الدفاع الشعبيّ الموالية للخرطوم بهدف محاربة حركات التمرّد في جنوب السودان.

ثمّة مخاوف حقيقيّة من أن يؤدّي انفصال جنوب السودان إلى تصاعد حدّة المطالب الشعبيّة في ولايتَي النيل الأزرق وجنوب كردفان من أجل إصلاحات دستوريّة على المستوى القوميّ. وربّما يفضي ذلك إلى إحداث انقسامات وصراعات محلّيّة في الولايتين. على أيّ حال فإنّ المواطنين في هذه المناطق يطمحون إلى تحقيق مطالبهم عبر آليّات المشورة الشعبيّة. أمّا إذا لم تتحقّق هذه المطالب فإنّ ذلك سوف يؤدّي إلى ثورة إحباطات

عارمة وهو ما يزيد من حالة الاحتقان الشعبيّ بين المواطنين.

يرى بعض الكُتّاب أنّ أثر انفصال جنوب السودان في النيل الأزرق سوف يكون أعمق من حالة جنوب كردفان؛ إذ يشترك مواطنو النيل الأزرق مع جنوب السودان في ملامحهم الزنجيّة وثقافتهم الإفريقيّة، إلى جانب اعتناقهم المسيحيّة وبعض الديانات التقليديّة الأخرى. ومن ناحية أخرى فإنّ النضال المشترك والأيديولوجيا الفكريّة التي ربطت بين النيل الأزرق وحركة تحرير السودان تمثّل عامل جذب بين بعض شعوب النيل الأزرق وجنوب السودان، وهو ما يتهدّد العلاقة بينهم وبين شمال السودان[١٣].

٤ ـ أزمة دارفور

لا يزال شمال السودان يعاني حالة حرب ونزاعات مسلّحة في إقليم دارفور، وذلك منذ عام ٢٠٠٣. ولم تُفلح الجهود التفاوضيّة برعاية أطراف دوليّة وإقليميّة في تسوية هذه الأزمة المستعصية[١٤]. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ أعلنت الحكومة السودانيّة عن تبنّي استراتيجية جديدة في شأن دارفور، حيث جعلت قضايا الأمن والتنمية وإعادة التوطين والمصالحة والمفاوضات على رأس أولويّاتها. ولا شكّ في أنّ ذلك يعني أنّ أهل دارفور هم جزء من شمال السودان، ولا يمكن القبول بمبدأ حقّ تقرير المصير، كما حدث في جنوب السودان[١٥].

ربّما تحاول الحكومة السودانيّة بعد أن استراحت من عبء الحرب في الجنوب أن تحقّق انتصارًا ولو سياسيًّا في دارفور، وهو ما قد يدفعها إلى تعظيم خياراتها العسكريّة في التعامل مع الأزمة. وربّما تحاول حكومة

---

(١٣) انظر: حسين إبراهيم كرشوم، «مآلات انفصال جنوب السودان على المناطق الثلاثة،» ورقة قدمت إلى: «تقرير المصير الحق والواجب» (ندوة نظمها مركز السودان للبحوث للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٠).

(١٤) حمدي عبد الرحمن، «أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها: رؤية استراتيجية،» في: **مستقبل الأمة وصراع الاستراتيجيات**، التقرير الاستراتيجي؛ ٦ (القاهرة: مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٩).

(١٥) Edward Thomas, «Sudan's Referendum: Prickly Interdependence,» (Report, World Today, Chatham House, London, December 2010), pp. 28-29.

الجنوب تحت ضغط التزاماتها الأخلاقيّة والفكريّة مساعدة حركات التمرّد الدارفوريّة ولو من خلال توفير الملجأ والملاذ، وهو ما يُعيد إلى الأذهان تقاليد الحرب بالوكالة التي شهدتها المنطقة خلال أعوام الحرب الباردة. وقد يؤدّي مثل هذا السيناريو في حالة تحقّقه إلى إضفاء مزيد من التعقيد على المسار التفاوضيّ في عمليّة سلام دارفور.

ثانيًا: التدافع الإقليميّ على جنوب السودان

من المعلوم أنَّ إقليمَ جنوب السودان يُشكِّل من الناحية الجغرافيّة منطقة حبيسة ليست لها منافذ بحريّة، ومِنْ ثَمَّ فإنَّه يعتمد في الولوج إلى العالم الخارجيّ على ميناء بورتسودان، وعليه لا يصبح أمام الجنوبيّين من خيار في حالة العداء أو القطيعة مع إخوانهم في الشمال سوى التوجُّه جنوبًا نحو ميناء مومباسا في كينيا، وهنا تكمُن أهمية الحديث عن شراكة استراتيجية بين كينيا وجنوب السودان «المستقلّ».

وأحسب أنّ ثَمَّة عواملَ أخرى نفسيّة وواقعيّة، تَجعل من توجُّه جنوب السودان صوب جارته كينيا أمرًا لا مراءَ فيه، حيث حافظت كينيا طيلةَ الحرب الأهليَّة في جنوب السودان على علاقة قويّة ومتوازنة إلى حدٍّ ما، مع أطراف الصراع السودانيّ، وهو الأمر الذي جعلها في نهاية المطاف وسيطًا مقبولًا في عمليّة التسوية السلمية لهذا الصراع، ولا أدلّ على ذلك من أنَّ اتّفاقَ السلام الشامل الذي أنهى الحرب الأهليّة في جنوب السودان عام ٢٠٠٥ قد جرى التفاوض عليه وتوقيعه في الأراضي الكينيّة.

يبدو أنّ هوى النخبة السياسيّة والعسكريّة في جنوب السودان يرتَبِطُ بمنطقة شرق إفريقيا، وتحديدًا كينيا التي احتضنت معظمَ قادة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، ولا يزال هؤلاء يحتفظون بمنازل لهم هناك، كما يُرسلون أبناءَهم للتعلُّم في المدارس والمعاهد الكينيّة، وتكتمل معالِمُ تلك الصورة إذا ما علمنا أنَّ نَحو مئة ألف، أو يزيد، من اللاجئين السودانيّين الذين شرّدتهم الحربُ الأهليّة في الجنوب قد وجدوا لدى جارتهم كينيا الملجأَ والملاذَ الآمن.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ قيادة الحركة الشعبيّة الحاكمة

في جنوب السودان تفضّل توثيق عُرى التعاون مع كينيا نظرًا إلى براغماتيّة القيادة الكينيّة، وعدم وجود انحيازات أيديولوجيّة لديها، فوفد الحركة الشعبيّة الذي زار نيروبي في شباط/ فبراير ٢٠١٠ قد أخبر صراحة نظيره الكينيّ أنّ جنوب السودان مُقبل لا محالة على الانفصال، وأنّهم يرغبون في أن تكون كينيا أوّل دولة تعترف باستقلاله. وقد أكّدت تسريبات موقع ويكيليكس وجود تعاون أمنيّ وعسكريّ وثيق بين كينيا وحكومة جنوب السودان؛ ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ أظهر اختطاف القراصنة الصوماليين سفينة شحن محمّلة بالأسلحة أنّها كانت متوجّهة إلى جوبا عن طريق الأراضي الكينيّة. وعلى الرغم من النفي الكينيّ الرسميّ فإنّ ثمّة اعترافًا ضمنيًّا من جانب المسؤولين الكينيين بمشروعيّة المساعدة في تسليح جنوب السودان والمساعدة في تدريب أفراد مؤسّساته الأمنيّة والعسكريّة.

١ ـ جنوب السودان والتوجّه شرقًا

ما يثير الاهتمام حقًّا هو التوجّه المُحتمل لدولة جنوب السودان لتصبح جزءًا من منظومة تجمع شرق إفريقيا عبر البوّابة الكينيّة، ويمكن أن نذكر في هذا السياق ثلاثة مشروعات مهمّة: **أوّلها** بناء ميناء كينيّ جديد على ساحل المحيط الهنديّ عند مدينة لامو (Lamu)، وذلك لتخفيف الضغط على ميناء مومباسا، وبالفعل توجد مفاوضات بين المسؤولين الكينيّين والسودانيّين الجنوبيّين لبناء خطّ أنابيب بطول ١٤٠٠ كلم، يربط بين جوبا ولامو. ولعلّ ذلك الخطّ يكون بديلًا من الخطّ الحاليّ الذي يُصدِّر نفط الجنوب إلى الخارج من خلاله عبر بوابة ميناء بورتسودان. أمّا المشروع **الثاني** فيتمثّل في ربط جنوب السودان بشبكة خطّ سكك حديد شرق إفريقيا، **وأخيرًا** تطوير منظومة طرق شرق إفريقيا من أجل ربط جوبا بميناء مومباسا الكينيّ[١٦].

على الرغم من الطموحات الأيديولوجيّة للقيادة الأوغنديّة ورغبتها في القيام بدور إقليميّ فاعل في منطقة شرق إفريقيا، فإنّ ثمّة روابط ووشائج ثقافيّة واجتماعيّة تربط جنوب السودان بجواره الأوغنديّ. كما أنّ أوغندا

---

(١٦) «Sudan: Regional Perspectives on the Prospect of Southern Independence,» (Africa Report; 159, International Crisis Group (ICG), 6 May 2010),pp. 1-4.

وفّرت الملاذ والدعم الماديّ والعسكريّ لحركات تحرير جنوب السودان. وقد تلقّى العديد من الجنوبيّين، بمن فيهم قادة كبار من الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، تعليمهم في أوغندا، كما أنّهم يمتلكون عقارات وبعض الاستثمارات في العاصمة كمبالا[17].

وثمّة تعاون عسكريّ وثيق بين المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة في كلّ من أوغندا وجنوب السودان، بل إنّ عددًا كبيرًا من العسكريّين الأوغنديّين يتواجدون في ولايتي غرب الاستوائيّة وغرب بحر الغزال من أجل مواجهة وملاحقة قوّات جيش الربّ للمقاومة التي تستهدف شمال أوغندا.

وتطرح قناعات الرئيس موسيفيني تحدّيًا أمام تطوير علاقات متوازنة بين الجنوب السودانيّ وبلاده؛ إذ إنّه بخلفيّته اليساريّة السابقة كان أقرب إلى فكر ورُؤى الراحل جون قرنق، حيث ارتبطا بعلائق شخصيّة متينة. وهو ما لم يحدث مع سلفا كير. ويبدو أنّ مقاومة موسيفني للتوسّع العربيّ الإسلاميّ في وسط إفريقيا وشرقها هي التي دفعت به إلى تأكيد حقّ الجنوبيّين بإعلان دولتهم المستقلّة.

في مقابل النموذجين الكينيّ والأوغنديّ تأتي العلاقة بين جنوب السودان وإثيوبيا لتطرح نموذجًا أو طريقًا ثالثة. حيث قدّمت أثيوبيا الدعم الأكبر لحركة التمرّد في جنوب السودان، ولا سيّما في سنواتها الأولى. كما أنّ منغستو هيلا مريام قد وفّر الدعم الماديّ والعسكريّ لقوّات الحركة الشعبيّة لتحرير السودان بعد تمرّد «بور» في عام ١٩٨٣. وعلى الرغم من أنّ العلاقة بين إثيوبيا والحركة الشعبيّة لتحرير السودان قد أصابها الفتور بعد سقوط نظام منغستو في عام ١٩٩١، إلّا أنّها سرعان ما عادت إلى سالف عهدها، وذلك في عام ١٩٩٣ عندما استأنف نظام رئيس الوزراء ميليس زيناوي دعمه لجنوب السودان. وعلى الرغم من ذلك كلّه تحاول إثيوبيا اليوم إقامة علاقات متوازنة مع كلّ من الخرطوم وجوبا، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميّين. إذ يُلاحظ أنّ إثيوبيا نفسها تعاني وجود نزعات انفصاليّة لدى شعوب الأورومو والأوجادين، وهي تخشى من تبعات وتداعيات عدم الاستقرار في السودان.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٧.

وعليه تُشير الرؤية الإثيوبيّة لمرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان إلى أنّ استقرار إقليمَي السودان، شماله وجنوبه، يمثّل إضافة استراتيجية مهمّة للدور الإقليميّ الإثيوبيّ.

وأحسب أنّ الاعتبارات الأمنيّة سوف تمثّل عاملًا حاسمًا لمستقبل العلاقة بين جنوب السودان وإثيوبيا؛ إذ تمثّل الحدود المشتركة بينهما نحو ألف كيلومتر، وتقطنها القبائل نفسها على الجانبين، وهي الأنواك والنوير. وعادة ما تدخل هذه الجماعات في نزاعات وصراعات حول الحدود والممتلكات.

تطرح العلاقة مع إريتريا معضلة غير يسيرة أمام حكومة جنوب السودان. فقد قدّمت إريتريا الدعم والمساعدة للحركة الشعبيّة لتحرير السودان، وساندت حقّ شعب الجنوب بتقرير مصيره. كما أنّ أسياس أفورقي ارتبط في تصوّراته وأطروحاته الأيديولوجيّة بفكر الراحل جون قرنق، ولا سيّما مشروع السودان الجديد[١٨]. بيد أنّ عزلة إريتريا في الوقت الراهن بحسبانها دولة عاصية إقليميًّا، في وقت يتزايد فيه الوزن الاستراتيجيّ لإثيوبيا، يجعل خيار القيادة السودانيّة الجنوبيّة لصالح التضحية بالروابط التاريخيّة والنضاليّة مع إريتريا، وذلك مقابل تحسين توجّه جنوب السودان ودعمه صوب دول شرق إفريقيا الأخرى، ولا سيّما إثيوبيا وأوغندا وكينيا.

٢ ـ التداعيات على المصالح المصريّة

تُظهر تسريبات ويكيليكس أنّ مصر أبدت مخاوفها لمسؤولين أميركيّين كبار من تداعيات انقسام السودان على أمنها القوميّ، وأنّها حاولت جاهدة إقناع الأميركيّين بتأجيل الاستفتاء سنوات أخرى عدّة. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ نقلت إحدى برقيّات السفارة الأميركيّة في القاهرة عن مدير الاستخبارات المصريّة الراحل، اللواء عمر سليمان، قوله للأدميرال مايك مولين، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركيّ، إنّ «مصر لا تريد تقسيم السودان». ومن الواضح أنّ الدبلوماسيّة المصريّة كانت تخشى من أن يؤدّي الاستفتاء إلى «دولة غير قابلة للحياة»، يمكن أن تتهدّد وصول مصر

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

إلى موارد مياه النيل، أو تؤثّر سلبًا في إيرادات مصر من قناة السويس(١٩).

ووفقًا للمنظور المصريّ، كان السودان بتوجّهاته العروبيّة دومًا يمثّل عمقًا استراتيجيًّا لمصر، بيد أنّ وجود دولة جنوبيّة أخرى إفريقيّة الهوى والانتماء سوف يعني خصمًا استراتيجيًّا بوجه مكانة مصر، وتعزيزًا في المقابل ـ كما ذكرنا ـ لمكانة إثيوبيا، ولعلّ ذلك يطرح إشكاليّة مياه النيل والدور المُحتمل لدولة جنوب السودان. إذ واجهت مصر خلال مفاوضات مبادرة حوض النيل التي وُقّعت في عام ١٩٩٩ مطالب جماعيّة من باقي دول الحوض بضرورة التخلّي عن النظام القانونيّ السائد منذ العهد الاستعماريّ ويحكم توزيع نهر النيل واستغلاله. وقد ساند السودان فقط الموقف المصريّ. على أنّ وجود دولة أخرى في الجنوب، وإن لم تكن تعاني هي نفسها أزمة مائيّة، سوف يعني ولو في مرحلة لاحقة إمكانيّة المطالبة بإعادة التفاوض على اتفاقيّات نهر النيل التي لم تكن دولة جنوب السودان طرفًا فيها.

يبقى الهاجس الأمنيّ واحتمال عدم الاستقرار في جنوب السودان أحد الاعتبارات الكبرى التي سوف تحدّد ملامح العلاقة المصريّة مع جنوب السودان. وعليه سوف يصبح من مصلحة مصر العمل على عدم انزلاق المنطقة إلى الحرب الأهليّة مرّة أخرى. وربّما يفسر لنا ذلك ميل القيادة المصريّة إلى طرح خيار الكونفدراليّة كطريق ثالثة، يمكن تطبيقه في مرحلة ما بعد الاستفتاء في جنوب السودان(٢٠).

٣ ـ جنوب السودان وعدوى الانفصال في إفريقيا

نظرت بعض الدول الإفريقيّة بعين الشكّ إلى تقسيم السودان باعتبار تداعياته السلبيّة على الحالة الإفريقيّة عمومًا، ولا سيّما أنّ ثمّة دولًا إفريقيّة أخرى تشهد وجود نزعات انفصاليّة حادّة، وإن اتّخذت طابع السكون أحيانًا، ولعلّ أمثلة حركات تحرير كابندا في أنغولا، وكازامانس في

---

(١٩) Constantine Bartel, «Egyptand South Sudan Independence,» (Sudan Tribune, 1 August 2009), on the Web: <http://www.sudantribune.com/Egypt-and-South-Sudan-independence,31993>.

(٢٠) حول هذا الطرح انظر: حمدي عبد الرحمن، «السودان وطريقه الثالث،» (الجزيرة نت، ٢٩/ ٩/ ٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A843F8CE-1CC5-4D76-915F-D4C7B2F80CC7.htm?wbc_purpose=B>.

السنغال، وزنزبار في تنزانيا، والصحراء الغربيّة في المغرب، وأرض الصومال، تطرح كلها إشكاليّة عدوى الانفصال(٢١).

ويُلاحظ أنّ القول بتأثير نظريّة الدومينو، أو العدوى الانفصاليّة، طُرحت مع إعلان استقلال إريتريا في عام ١٩٩٣، وكان على إفريقيا أن تنتظر نحو ١٧ عامًا لتشهد ميلاد دولة جنوب السودان. وأحسب أنّه باستثناء حالة الصحراء الغربيّة فإنّ معظم الحركات الانفصاليّة في إفريقيا في الوقت الراهن تعاني الوهن والكمون، ولا تحظى بتأييد المجتمع الدوليّ. وهو ما يعني أنّ خطر تغيير الحدود الموروثة عن العهد الاستعماريّ في إفريقيا لن يحصل كرهًا من دون إرادة دوليّة دافعة إليه. ولعلّ حالة إقليم أرض الصومال توضح ما نقول، فعلى الرغم من ممارسته مهام الدولة المستقلّة فعلًا فإنّ افتقاد الاعتراف الدوليّ وقف حجر عثرة أمام تحقيق طموحات أنصار الانفصال في هذا الإقليم. وعليه سوف يصبح من السهولة بمكان على القيادة السودانيّة الجنوبيّة تجاوز هذه المخاوف في تعاملاتها مع الدول الإفريقيّة عمومًا، ولا سيّما أنّها تحظى بدعم وتأييد أميركيَّيْن وغربيَّيْن. كما أنّ مخاوف الكتلة الإفريقيّة من خطر المدّ العربيّ والإسلاميّ بعد انتشار تيّارات الإسلام السياسيّ في العديد من البلدان الإفريقيّة قد تدفع إلى تعزيز وتوثيق الروابط مع جنوب السودان. وفي المقابل قد تجد بعض المجتمعات الإسلاميّة في إفريقيا تعاطفًا مع دولة شمال السودان، وربّما تصبح النتيجة والحالة هذه مزيدًا من التأزّم في مسيرة العلاقات الإفريقيّة.

ثالثًا: المسارات والمآلات لمرحلة ما بعد الانفصال

يمكن تصوّر وجود مسارات ثلاثة لمرحلة ما بعد الانفصال في جنوب السودان، وذلك على النحو التالي:

المسار الأوّل: يدفع باتّجاه الدولة الفاشلة في الجنوب

ثمّة من يرى أنّ خيار الانفصال الذي أقرّه استفتاء عام ٢٠١١ سيكون

---

(٢١) Jon Temin, «Secession and Precedent in Sudan and Africa,» (United States, Institute of Peace, Washington, DC, November 2010).

باهظًا في تكلفته. حيث لا يملك الجنوب بوضعه الراهن مقوّمات الدولة كاملة الأركان، وربّما ينزلق إلى طريق العنف. وتُسهم العوامل التالية في إمكانيّة نشوب أعمال عنف واسعة النطاق في جنوب السودان «المنفصل»، التي قد تمتدّ آثارها إلى مناطق الجوار الإقليميّ، بما في ذلك الشمال:

- فشل حكومة الجنوب في أداء وظائفها التوزيعيّة، ولا سيّما ما يتعلّق بالخدمات العامّة مثل المياه والكهرباء والغذاء، وكذلك مشروعات البُنية الأساسيّة مثل الطرق والجسور والمنشآت العامّة.

- اندلاع الصراعات القبليّة، ولعلّ أحداث العنف القبليّة التي شهدها الجنوب عام ١٩٩١ بعد الانشقاق الذي حدث في قيادة الحركة الشعبيّة بين رياك مشار وجون قرنق، التي راح ضحيّتها نحو مئة ألف، أو يزيد، معظمهم من المدنيين، لا تزال تؤثّر سلبًا في طبيعة العلاقة بين الدينكا والنوير[٢٢].

- إمكانيّة انتقال أعمال العنف في مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى الجنوب.

- فشل حكومة الجنوب في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسليح والتسريح وإعادة دمج المقاتلين السابقين، الأمر الذي يقوّض من دعائم الأمن والاستقرار المجتمعيّ.

- عدم قدرة الشمال على تقديم الدعم اللازم للجنوب من أجل تجنّب الانزلاق في طريق العنف والصراع.

المسار الثاني: يدفع باتّجاه دولة مستقلّة ومستقرّة في الجنوب

قد لا يؤدّي قرار الانفصال إلى العنف والحرب في الجنوب. وربّما يُعزى ذلك في بعض جوانبه إلى وجود قيادات في صفوف المؤتمر الوطنيّ الحاكم ترى أنّ انفصال الجنوب هو الاختيار المُفضّل والحلّ الأمثل[٢٣].

---

(٢٢) John Young, «Sudan People's Liberation Army: Disarmament in Jonglei and its Implications,» (ISS Paper; 137, Institute for Security Studies, April 2007), p. 3.

(٢٣) Mariam Bibi Jooma, «Dual Realities: Peace and War in the Sudan-An Update on the Implementation of the CPA,» (Situation Report, Institute for Security Studies, 16 May 2007), p. 11.

وقد عبّر هذا الاتجاه عن نفسه من خلال إصدار صحيفة يوميّة تُسمَّى **الانتباهة**، باعتبارها صوتًا للأغلبيّة الصامتة التي تمّ تهميشها في اتّفاق نيفاشا. وإذا كان البعض يرى أنّ ذلك يتناقض مع سياسة المؤتمر الوطنيّ الحاكم، فإنّ واقع الحال يُشير إلى أنّ المسالة لا تعدو كونها «توزيع أدوار». وثمّة من يرى أنّ الشمال بمقدوره أن يُمارس بعض الهيمنة الاقتصاديّة على الجنوب المستقلّ. وعليه فإنّ الانفصال السلميّ يعتمد على إدارة الأطراف الداخليّة ومساعدة المجتمع الدوليّ.

يذكر فرانسيس دينق إحدى الروايات ذات الدلالة حول علاقة الدينكا أنقوك بالعرب المسيرية في منطقة أبيي، وذلك في إطار طبيعة التعايش المشترك بين القبيلتين؛ إذ كان علي نمر، وهو من زعماء المسيرية، يمرّ بالقرب من جماعة من دينكا الأنقوك يستظلّون بفيء شجرة في قرية المجلد العربيّة، فبادرهم بالسؤال: يا عبيد، هل وصل زعيمكم إلى المدينة[٢٤]؟ وربّما دفع ذلك كثيرًا من الكُتّاب إلى الانطلاق من فرضيّة أنّ شمال السودان وجنوبه يمثّلان كيانين مختلفين في كلّ العناصر الضروريّة لتأسيس هويّة واحدة مثل اللّغة والدين والثقافة والعنصر وما إلى ذلك[٢٥].

ولعلّ الصورة الذهنيّة السائدة التي يحملها السودانيّون بعضهم عن بعض تؤكّد في كثير من الحالات فشل سياسات الاندماج الاجتماعيّ والتكامل الثقافيّ، ولعلّ ذلك بحدّ ذاته يُعدّ أكبر تهديد للسودان الموحّد. وربّما يجسّد ذلك موقف النازحين الجنوبيين في الشمال من الوحدة أو الانفصال، حيث تبيّن أنّ أغلبهم، ومنهم من عاش في الشمال جلّ حياته، أو ربّما ولد وعاش فيه، يؤيّدون انفصال الجنوب وتأسيس دولتهم المستقلّة. وربّما يكون ذلك مؤشّرًا إلى تزايد نسبة المؤيّدين للانفصال في الجنوب، أو بين صفوف الجنوبيين الذين يعيشون في الشتات خارج السودان[٢٦].

---

(٢٤) انظر: فرانسيس دينق، صراع الرؤى: **نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد أحمد، ط ٢ (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١)، ص ٢٣٥.

(٢٥) انظر: عبده مختار موسى، «مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٦٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٩.

المسار الثالث: الفوضى العارمة

تُنذر القضايا الخلافيّة وبؤر التوتّر بين الشمال والجنوب التي لم تُحسم قبل الإعلان الرسميّ للانفصال، بدخول السودان حالة من العنف والفوضى العارمة. فغياب الثقة بين شريكَي الحكم وعدم رغبتهما، أو قل عدم قدرتهما، على مواجهة القضايا الخلافيّة الأساسيّة بينهما، قد يؤدّي إلى عودة الصراع مجدّدًا بين الشمال والجنوب على نطاق واسع هذه المرّة.

وتطرح الأحداث التي أعقبت الإعلان عن وفاة جون قرنق دي ميبور، رئيس الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، في حادث سقوط طائرته التابعة للرئاسة الأوغنديّة يوم ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥، التي قام بها الجنوبيون ضدّ الشماليين، حيث أُثيرت شائعات أنّ الحكومة هي المسؤولة عن وفاته، إشكاليّة وضع الجنوبيين في شمال السودان في مرحلة ما بعد الانفصال. يعني ذلك إمكانيّة أن يكون الانفصال كارثيًّا على أمن واستقرار لا السودان فحسب، بل الجوار أيضًا بامتداده الإقليميّ.

ويُلاحَظ عدم وجود رؤية مشتركة حول مرحلة ما بعد الاستفتاء العامّ في الجنوب والتطبيق الكامل لاتّفاق السلام، وهو ما أفضى إلى حالة من الغموض وعدم اليقين في المشهد السياسيّ السودانيّ. وعلى سبيل المثال فإنّ اتّفاق السلام يتحدّث عن قوّات مُدمجة أو مشتركة تشارك فيها كلّ من قوّات الحكومة المسلّحة والجيش الشعبيّ، وذلك لممارسة بعض المهام الأمنيّة، بما في ذلك نزع سلاح الميلشيات المسلّحة. بيد أنّ واقع الحال يشير إلى عدم فاعليّة هذا الميكانزم. وعوضًا عن ذلك دخل الشريكان في سباق إلى التسلّح، كأنّهما في استراحة محارب تحسّبًا لجولة أخرى من الصراع، وتُشير بعض التقارير إلى أنّ حكومة الجنوب تخصّص أكثر من ٤٠ في المئة من ميزانيّة الجنوب للإنفاق على الجيش، ولا توجد أيّ سجلّات توضّح بنود هذا الاتّفاق. وتقوم الحركة باستيراد الأسلحة والمعدّات الثقيلة. كما أنّ انتشار السلاح بين المدنيين والانفلات الأمنيّ في المدن مثل جوبا وملكال والكلاكلة وأم درمان وأبيي يتهدّد بكارثة حقيقيّة إذا انهار اتّفاق السلام. وعلى أيّ حال ثمّة مجموعة من العوامل تُساعد على تفشّي العنف والفوضى في السودان ومنها:

ـ مسألة النفط؛ إذ توجد العديد من القضايا التي لا تزال معلّقة مثل السيطرة على عملية الإنتاج التي يتحكّم بها الشمال، وكذلك نقل النفط وتصديره، وعمليّة التوزيع بعيدة المدى للعوائد النفطيّة بين الشمال والجنوب.

ـ وجود ميليشيات مسلّحة في مختلف مناطق السودان في الشمال والشرق والغرب والجنوب، وهو ما يعني تهديد الأمن والسلام الاجتماعيّ في السودان، والدفع إلى انتشار العنف السياسيّ.

ـ عدم ترسيم الحدود بشكل نهائيّ واستمرار النزاع حول منطقة أبيي حتّى بعد صدور حكم محكمة التحكيم الدوليّة.

ـ عدم حسم بعض القضايا المهمّة في الجنوب السودانيّ مثل الإصلاح الزراعيّ وملكيّة الأراضي. وهي ترتبط بالمناطق الثلاثة المتنازع عليها كذلك.

ـ عدم تحديد مصير المهجّرين والنازحين، خصوصًا الجنوبيون الذين يعيشون في الشمال.

وأحسب أنّ جملة العوامل السابقة تُساعد على خلق بيئة هشّة وغير مستقرّة تدفع إلى العنف والفوضى بشكل غير محدود.

خاتمة

يتّفق الدعم الغربيّ والأميركيّ لاستقلال جنوب السودان، على الرغم من مخاطر تحوّله إلى دولة فاشلة أخرى في القرن الإفريقيّ على غرار كلّ من الصومال وإريتريا، مع الجهود الدؤوبة لإعادة صوغ العالمَين العربيّ والإفريقيّ فكًا وتركيبًا بما يخدم المصالح والأهداف الغربيّة العُليا. وفي هذا السياق، يشمل القرن الإفريقيّ الجديد المُراد إعادة صوغه نُظُمًا ذات توجّهات علمانيّة غير عروبيّة وموالية للغرب. وسوف يُصبح جنوب السودان المستقلّ الغنيّ بالنفط جزءًا من تلك الصيغة الجيوستراتيجيّة للمنطقة. وربما يجري التفكير في إقامة تحالف كونفدرالي يضمّ جنوب السودان وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، وهو ما يشكّل تهديدًا خطيرًا لأمن مصر القوميّ، إضافة إلى توطيد تحالفات هذه الدول الإفريقيّة بإسرائيل. وعلى أيّ حال فإنّ انفصال

جنوب السودان، وما حظي به من دعم أميركيّ وغربيّ واضح، يُجسّد منطق إعادة صوغ المنطقتين العربيّة والإفريقيّة جيوستراتيجيًا، وذلك من خلال عمليّات الفكّ والتركيب بما يخدم المصالح والأهداف الغربيّة. ويبدو أنّ الوجود الإسرائيليّ الفاعل في جنوب السودان ودول حوض النيل الأخرى تحديدًا سوف يؤدّي إلى إقامة تحالفات إقليميّة جديدة تنال من أمن مصر القوميّ، بل وتتهدّد منظومة الأمن القوميّ العربيّ في امتداداته الإفريقيّة. فهل نعي نحن العرب درس انفصال جنوب السودان؟ أم ندفن رؤوسنا في الرمال حتى نستيقظ على أصوات فاجعة أخرى؟!

المراجع

١ ـ العربية

دينق، فرانسيس. **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**. ترجمة عوض حسن محمد أحمد. ط ٢.الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١.

عبد الرحمن، حمدي (محرر). **إفريقيا والعولمة: أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية: القاهرة، ١٢ ـ ١٤ فبراير ٢٠٠٢م**. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

ـــــ وحسن الحاج علي. **المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصاليّة في العالم الإسلامي**. القاهرة: [البيان]، ٢٠١٠. (سلسلة كتب البيان؛ ١٢١)

المجلس الأعلى للثقافة، لجنة التاريخ والآثار. **مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦. (تاريخ المصريين؛ ٩٥)

مستقبل الأمة وصراع الاستراتيجيات. القاهرة: مجلة البيان؛ المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٩. (التقرير الاستراتيجي؛ ٦)

مورو، محمد. السودان المفترى عليه (فتش عن إسرائيل ـ فتش عن الصليبية). القاهرة: المختار الإسلامي، ٢٠٠٦.

دورية

موسى، عبده مختار. «مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان.» المستقبل العربي: السنة ٣٢، العدد ٣٦٧، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

ندوة

«تقرير المصير الحق والواجب.» (ندوة نظمها مركز السودان للبحوث للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٠).

٢ ـ الأجنبية

Books

Deng, Francis Mading. *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: Brookings Institution, 1995.

Khalid, Mansour. *War and Peace in Sudan: A Tale of Two Countries*. London: Kegan Paul, 2003.

McEvoy, Claire and Emile LeBrun. *Uncertain Future: Armed Violence in Southern Sudan*. Geneva: Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, 2010.

Nhema, Alfred and Paul Tiyambe Zeleza (eds.). *The Roots of African Conflicts: The Causes and Costs*. Oxford: James Currey; Athens, Ohio: Ohio University Press; Pretoria: UNISA Press, 2008.

Periodicals

Hilhorst, Dorothea and Mathijs van Leeuwen. «Grounding Local Peace Organisations: A Case Study of Southern Sudan.» *Journal of Modern African Studies*, vol. 43, no. 4, 2005.

Johnson, Douglas H. «Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan's Comprehensive Peace Agreement?.» *African Affairs* (London), vol. 107, no. 426, 2008.

Mburu, Nene. «Delimitation of The Elastic Ilemi Triangle: Pastoral Conflicts and Official Indifference in the Horn of Africa.» *African Studies Quarterly*, vol. 7, no. 1, 2003.

Documents

Gama, Samuel A. Hillary. «Speculations on Security in South Sudan's Post-Referendum.» (Institute for Security Studies, ISS Today, 1September 2009).

«Sudan: Regional Perspectives on the Prospect of Southern Independence.» (Africa Report; 159, International Crisis Group (ICG), 6 May 2010).

Thomas, Edward. «Sudan's Referendum: Prickly Interdependence.» (Report, World Today, Chatham House, London, December 2010).

Young, John. «Sudan People's Liberation Army: Disarmament in Jonglei and its Implications.» (ISS Paper; 137, Institute for Security Studies, April 2007).

الفصل العاشر

انعكاس قيام دولة جنوب السودان على الوضع في الداخل ودول الجوار

إجلال رأفت

مقدمة

أُجري استفتاء حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وأُعلنت النتيجة في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، وجاءت لصالح الانفصال بنسبة تزيد قليلًا على ٩٨ في المئة، وجرى هذا الاستفتاء باعتباره استحقاقًا لاتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي وُقّعت في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ في نيروبي، وأشرفت منظمة الإيغاد على مراحلها كافة منذ عام ٢٠٠٢. وقد ورد النص الخاص بالاستفتاء في الفصل الأول من الاتفاقية، الذي يحوي المبادئ الأساسية المتفق عليها بين الطرفين[1]. ثم استكمل بنص آخر في الفصل ذاته، يُشير إلى أن الاستفتاء سيُعقد تحت الرقابة الدولية، ويُنَظَّم بصورة مشتركة بين الطرفين، وأنه سيؤكد، عن طريق التصويت، إما وحدة السودان، أو انفصال الجنوب في دولة مستقلة[2]. ينتهي هذا الجزء

(١) «اتفاقية السلام الشامل»، الفصل الأول، الجزء أ، المادة ١ ـ ٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، ص ٢.

(٢) «اتفاقية السلام الشامل»، الجزء ب، المادتان ٢ ـ ٤ ـ ٢ و٢ ـ ٥، ص ٤.

بالمادة (٢ ـ ٦) التي تؤكد امتناع كل من طرفي الاتفاقية عن أي شكل من أشكال إلغاء أو إبطال اتفاقية السلام من جانب واحد[٣].

كان من المفروض أن يتزامن مع هذا الاستفتاء العام لشعب الجنوب، بحسب نص الاتفاقية، استفتاء آخر خاص بسكان منطقة أبيي الحدودية، يقررون فيه إذا ما كانوا راغبين في أن تظل منطقتهم تابعة للشمال في جنوب ولاية غرب كردفان، أم أنهم يفضلون الالتحاق بالجنوب باعتبار منطقتهم جزءًا من ولاية شمال بحر الغزل. فإذا جاءت النتيجة لصالح الانضمام إلى الجنوب، يشارك سكان أبيي في الاستفتاء العام للجنوبيين[٤].

غير أن عقبة موضوعية حالت دون إتمام هذا الاستحقاق، برزت صعوبتها مؤخرًا، وتتمثل هذه العقبة بتعريف «السودانيين الآخرين المقيمين في المنطقة»، مع القبائل التسع للدينكا أنقوك. وقد تركت الاتفاقية لمفوضية استفتاء أبيي وضع معايير الإقامة في المنطقة[٥]. واتفقت المعايير الدولية على أن الإقامة تساوي: المنزل والعمل والذين هاجروا من مواطنهم الأصلية بسبب الاضطهاد[٦]. غير أن المفوضية لم تتمكن من البت بهذا الموضوع نظرًا إلى حدّة الاستقطاب بين قبائل المسيرية العربيّة الرُحّل، المستفيدين من الرعي في أبيي والأراضي التي تقع جنوبها، والمقيمين في «المجلد»، وهي منطقة تقع في شمال أبيي، وقبائل الدينكا أنقوك التي تعتبر نفسها صاحبة الأرض الأصلية. وتؤيد حكومة الإنقاذ وجهة نظر المسيرية الذين يعتبرون أنفسهم مشاركين للدينكا في ملكية الأرض، وتؤيد الحركة الشعبية الدينكا أنقوك استنادًا إلى أنهم السكان المقيمون في المنطقة إقامة دائمة. ولم يجد الطرفان ـ الحكومة والحركة ـ حلًا إلا في تأجيل استفتاء أبيي إلى ما بعد إتمام استفتاء ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١،

(٣) «اتفاقية السلام الشامل».

(٤) «اتفاقية السلام الشامل»، الفصل الرابع، المادتان ٨ ـ ١و٨ ـ ٢، ص ٧٧.

(٥) «اتفاقية السلام الشامل»، المادة ٦ ـ ١، ص ٧٦.

(٦) محمود أبو العينين، «التداعيات الإفريقية لاستفتاء جنوب السودان،» ورقة قدمت إلى: «العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان،» (مؤتمر عقد في مقر معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٢ ـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

على أن تحل مشكلة أبيي خلال الفترة الانتقالية الممتدة من ظهور نتيجة الاستفتاء سالف الذكر إلى يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١، وهو تاريخ انتهاء صلاحية اتفاقية السلام الشامل، وميلاد دولة جنوب السودان باعتبارها وحدة سياسية مستقلة في المجتمع الدولي. غير أن هذه المعضلة ما زالت قائمة، ما يجعل من أبيي منطقة من المناطق الحدودية الملتهبة، التي تفجّرت بحدّة بعد استقلال الجنوب، وأصبحت تُنذِر بانفصالات جديدة محتملة، ألا وهما ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق.

على أن طرح فكرة حق تقرير المصير للجنوب لم تكن اجتهادًا خالصًا من أعضاء منظمة الإيغاد الذين أشرفوا على مفاوضات نيفاشا. حيث كان هذا الحق مطلبًا للجنوبيين في فترات تاريخية سابقة على استقلال السودان، وظل يتأرجح بين الفيدرالية مع الشمال والانفصال عنه حتى أُقرّ في بداية التسعينيات (من القرن الماضي) من مختلف القوى السودانية، ولأسباب متباينة. ولعله من المفيد، كمدخل لموضوع الدراسة التي نحن بصددها، أن نعرف بإيجاز متى وكيف دخل مبدأ حق تقرير المصير في أدبيات السياسة السودانية؛ إذ يساعدنا الوعي بالحقائق التاريخية في رؤية المشهد السوداني الآني، فنستطيع أن نُحدد حجم مسؤولية الداخل عن هذا المشهد بالقياس على مسؤولية المجتمع الدولي عنه.

بعد أن أسقطت الديمقراطية الثالثة في حزيران/ يونيو ١٩٨٩، واستولى الجيش على السلطة في السودان، وصف جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحدث بأنه جد خطير، لأنه لم يكن انقلابًا عسكريًا بواسطة الجيش ومن أجله، بل كان انقلابًا عسكريًا باسم الجبهة الإسلامية، وهي حركة سياسية لها أيديولوجية ورؤية للمجتمع. وبالفعل لم تمر بضعة أشهر إلا وأعلنت الحكومة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد. وترتيبًا على ذلك حددت رؤيتها للحرب الدائرة في الجنوب منذ عام ١٩٥٥، فوصفتها بالحرب الدينية بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب[٧].

---

(٧) عبد القادر إسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، ١٩٤٧ ـ ١٩٠٠: دراسة وثائقية، مراجعة السيد فليفل (القاهرة: النورس للطباعة والتوريدات، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ و٢٧٩.

واكب الإعلان عن هذا التوجه انقسام داخلي حاد في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقاد المنشقين عن جون قرنق لام أكول ومجموعته، ودعا إلى حق شعب الجنوب بتقرير مصيره، وذلك في رؤية انفصالية تُعارِض التوجّه الوحدوي العلماني لجون قرنق ومجموعته. وتتمثل بتكوين دولتين مستقلتين يكون بينهما نوع من التنسيق. وأسس رؤيته على رفض حكومة الإنقاذ التراجع عن موقفها المتشدد في تطبيق الشريعة.

لم يلبث رد جون قرنق على هذا الإعلان أن جاء في ١٢/٩/١٩٩١، باجتماع القيادة العُليا للحركة الشعبية، قدم فيه طرحًا جديدًا للمشكلة، أدخل فيه رؤية المنشقين، وأضاف إليها، كما سنرى: «في حالة عدم موافقة حكومة السودان على فكر السودان الموحّد العلماني الديمقراطي الفيدرالي، فإن الحركة في هذا الاتجاه تطرح على حكومة الإنقاذ، وعلى المهتمين بحل المشكلة، رؤيتين أو بديلين آخرين: الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين ذات سيادة، أو حق تقرير المصير من خلال استفتاء على المستقبل لجنوب السودان»[٨].

استثمرت حكومة الإنقاذ هذا الخلاف الجنوبي ـ الجنوبي، وعرضت على الفصائل الخمسة المنشقة موافقتها على حق تقرير المصير، في محاولة لاستقطابها ضد جون قرنق وتصفية حركته. وكان ذلك في فرانكفورت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ بلقاء سري جمع بين علي الحاج ممثلًا للحكومة، ولام أكول ممثلًا للمنشقين الجنوبيين. وفي عام ١٩٩٤، اتفقت حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على ما يلي[٩]:

«. . . إدراكًا لأهمية الفرصة المتفردة التي وفّرتها مبادرة الإيغاد للسلام للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض، للنزاع في السودان. . . يكون للطرف المعني (جنوب السودان) الخيار في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء».

---

(٨) المصدر نفسه، ص٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٩) مبادرة الإيجاد، إعلان المبادئ، المادة ٢ ـ ١١، في: منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربيّة: الصورة الزائفة والقمع التاريخي (لندن: دار تراث للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

كانت هذه هي المرة الأولى التي يُطرح فيها مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان في منظمة الإيغاد.

أما التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يُمثّل في ذاك الوقت الأحزاب والقوى المعارضة الشمالية والجنوبية، فوافق على مبدأ حق تقرير المصير في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرة عام ١٩٩٥[١٠]:

- «خامسًا: . . . التجمع الوطني الديمقراطي يدعم إعلان المبادئ الصادر عن مجموعة الإيغاد كأساس عملي للتسوية العادلة والدائمة.

- عاشرًا: إن شعب جنوب السودان (بحدوده القائمة في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦) سيُمارس حقه في تقرير المصير قبيل انتهاء الفترة الانتقالية.

- حادي عشر: إن التعرّف على آراء أهل منطقة أبيي في ما يتعلق برغباتهم في البقاء داخل الحدود الإدارية لإقليم جنوب كردفان، وإما بالانضمام إلى إقليم بحر الغزال، سيجري عبر استفتاء يُنظّم. . . قبل ممارسة الجنوب لحق تقرير المصير. وإذا ما أظهرت نتيجة الاستفتاء رغبة أكثرية أهل هذه المنطقة في الانضمام إلى إقليم بحر الغزال، فإنهم سيُمارسون حق تقرير المصير كجزء من شعب جنوب السودان».

هكذا يتضح أن النص في اتفاقية السلام الشامل على حق تقرير المصير باعتباره استحقاقًا أساسيًا للجنوبيين، ما هو في واقع الأمر سوى إقرار بواقع تشكل في ذهنية الجنوبيين قبل الاتفاقية المذكورة بسنوات طويلة. وكانوا مدفوعين في ذلك في البداية بمرارات الحروب التي خاضوها مع الشماليين، وبسجل عامر بالمظالم والاستعلاء الثقافي؛ ثم جاء المشروع الإسلامي - السياسي للإنقاذ، ودعوة حسن الترابي إلى الجهاد ضد الجنوب لنصرة الإسلام، ليقطعا أي أمل في استمرار السودان موحّدًا.

من ناحية أخرى، يتضح مما سبق أن الحكومة والمعارضة وافقتا على حق تقرير المصير للجنوب بعدما فشل كل منهما في إدارة التعددية العرقية والدينية التي يتميّز بها السودان. ومن ثم يتحمّل السودانيون الشماليون جزءًا

(١٠) مقررات أسمرة، في: المصدر نفسه، ص ١٦٧.

أساسيًا من مسؤولية انفصال جنوب السودان والأسباب التي أدّت إليه. تأتي بعد ذلك مسؤولية الدول الخارجية التي حاولت بطبيعة الحال أن تستفيد أقصى استفادة ممكنة من هذا الواقع الداخلي المُتفسّخ.

أولًا: انعكاس قيام دولة جنوب السودان على الوضع داخل السودان القديم

١ ـ على المستوى الاقتصادي

أ ـ دولة شمال السودان

لاحت في الآونة الأخيرة بوادر أزمة اقتصادية متصاعدة، وبخاصة في المجالات التالية:

ـ أخطر ما يُواجهه شمال السودان اليوم، هو أن اقتصاده تحوّل من اقتصاد إنتاجي يعتمد على الزراعة، إلى اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط. حدث هذا التحول بسبب اعتماد الدولة شبه الكامل في العقد الأخير على إيرادات النفط، وبخاصة المستخرَج من الجنوب. حيث وصلت نسبة تصدير النفط إلى إجمالي الصادرات في الشمال ٩٥ في المئة[١١]، ما دعا البنك الدولي إلى كتابة تقرير عن حالة السودان الاقتصادية، قدّم فيه توصية إلى الخرطوم مفادها أن هناك ضرورة مُلحّة في أن تقلل اعتمادها على إيرادات النفط، وأن تُشجّع الاستثمار في قطاع الزراعة، هذا إذا أرادت أن تتجنب مستقبلًا الأزمات الاقتصادية. وأضاف التقرير أن الزراعة في السودان هي البديل الجيد للنفط بالنسبة إلى دفع التنمية إلى الأمام، وذلك في المدى المتوسط، حيث تؤدي تنمية القطاع الزراعي إلى توزيع الثروات على سكان الريف في كل أنحاء البلاد؛ إذ كان من نتائج الاعتماد على النفط السلبية، أن ركّز الثروة في العاصمة من دون الولايات الأخرى التي انخفض دخل الفرد فيها بدرجة ملموسة[١٢]. كانت

(١١) وزير الطاقة والتعدين السوداني، في: الشرق الأوسط، ١/٦/٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com>.

(١٢) تقرير البنك الدولي عن السودان، بتاريخ ١١/٦/٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: <http://www.worldbank.org>.

هذه الظاهرة تحديدًا من أهم أسباب التمرّد في الأقاليم الأخرى، ما أدّى إلى تسميتهم أقاليم الهامش. وأبرز الأمثلة على ذلك أزمة الجنوب التي بلغت خطورتها حد الانفصال، وأزمة دارفور التي تتفاقم، إضافة إلى أزمتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

من ناحية أخرى طال الإهمال القطاع الزراعي؛ حيث تقلّص كثيرًا في السنوات الأخيرة مشروع الجزيرة الضخم الذي أنشأه الإنكليز في عام ١٩٢٥. وعلى سبيل المثال، كان المشروع ينتج ٥٠٠ ألف طن من القطن سنويًا قبل حكومة الإنقاذ، وتدنّى هذا المحصول حاليًا إلى ٣٠ ألف طن. وتتعدد أسباب ذلك بين العوامل الفنية، مثل إهمال العناية بتنظيف الترع والمصارِف ما أدّى إلى مشاكل في الري[١٣]، وعوامل سياسية واقتصادية؛ بعدما وقع انشقاق في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، تقوده مجموعة من ولاية الجزيرة. وصرّح عبد الباقي علي عوض الكريم، زعيم المنشقين، أن الترتيبات تمضي لإعلان حزب جديد. فيما أقرّ قياديٌّ في حزب المؤتمر الوطني الحاكم بوقوع هذا الانشقاق. وتأتي هذه الخطوة في تزامن مع قرار الحكومة الاستغناء عن كل العاملين في مشروع الجزيرة (٢٥٠٠ عامل)، وأعطوا استحقاقاتهم (٦٠ مليون دولار)، وذلك كإجراء تمهيدي لخصخصة المشروع. وقد يكون هذا التمرد على الحكومة في ولاية الجزيرة نتيجة خصخصة المشروع، حيث تحرم هذه السياسة العاملين فيه من وظائفهم[١٤].

إذا علمنا أن انفصال الجنوب حرم دولة شمال السودان من ٨٠ في المئة من النفط الذي يشكل جل صادراته، يُصبح الوضع الاقتصادي جد خطير. ومن الأمور السلبية التي ترتبت على ذلك، انخفاض كبير في احتياطي العملة الصعبة يوازي الانخفاض في صادرات النفط.

لذلك لجأ السودان، محاولةً لتعويض هذه الخسارة، إلى المُبالغة في تحديد رسوم نقل نفط الجنوب وتصفيته وشحنه من بورتسودان، ما دفع جنوب

(١٣) صديق عيسى أحمد، مدير عام مشروع الجزيرة، تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٩، على الموقع الإلكتروني: <www.sudanisonline.com>.

(١٤) الشرق الأوسط، ٤/١١/٢٠٠٩.

السودان إلى وقف تصدير نفطه، الأمر الذي أدّى إلى ضائقة اقتصادية خانقة لكل من الدولتين. غير أن مسار النفط المعتاد من الجنوب إلى بورتسودان عبر أراضي دولة السودان، ومنه إلى الخارج، معرّض في المدى المتوسط لأن يُستبدَل بمسارين جديدين، أحدهما عبر الأراضي الكينية إلى مومباسا على المحيط الهندي (اتفاق بين حكومة الجنوب والحكومة الكينية في عام ٢٠٠٥)[١٥]، والآخر عبر الأراضي الإثيوبية إلى ميناء جيبوتي على البحر الأحمر.

اللافت أن الحكومة السودانية اتجهت إلى تركيز استخراج النفط من حقول الجنوب، وتركت حقول الشمال التي تشير الأبحاث إلى أنها موجودة بكميات كبيرة. وقد يعني ذلك أحد أمرين: إما أن تكون الحكومة قد فضّلت أن تبدأ بالمُتاح لتوفير الوقت والجهد باعتبار أن اكتشاف النفط بدأ في الجنوب، وإما كان ذلك في إطار خطة للحفاظ على نفط الشمال باعتباره احتياطًا استراتيجيًا في حال انفصل الجنوب.

من ناحية أخرى، وصل دَيْن السودان العام في عام ٢٠١٠ إلى ٥١,٩٥ مليار دولار[١٦]، أي ٩٧,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي للسودان[١٧]. ومن المعروف أنه في أثناء الأزمات المالية يتّجه المتخصصون إلى قياس حجم الدين العام للدولة ومقارنته بالناتج المحلي لها، حيث يشير ذلك إلى مدى إمكانية الدولة التخلص من الأزمة. وكلما كان حجم الدين العام أقل من حجم الناتج المحلي، أعطى ذلك دلالات إيجابية على قدرة الدولة في التخلّص من هذا الدَيْن، والعكس صحيح. وعلى ذلك يتوقع أن تتزايد أزمة الشمال الاقتصادية، وبخاصة عندما يفقد جل إيراداته من العملة الصعبة نتيجة فقده نفط الجنوب بعد الانفصال.

ب ـ دولة جنوب السودان[١٨]

«الجنوب فقير، لكن إمكاناته غنية، نحتاج إلى مساعدات لتطوير

(١٥) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.alhadag.com/reports1.php?id=2678>.

(١٦) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.economist/content/global_debt_clock>

(١٧) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.economist/content/global_debt_clock>.

(١٨) انظر الخريطة الرقم (١٠ ـ ١)، ص ٣٤٦ من هذا الفصل.

القطاع غير النفطي»، هذا ملخّص الموقف الاقتصادي في الجنوب، صرّح به وزير مالية حكومة الجنوب[19]. واستفاضت تقارير البنك الدولي في تفاصيل هذا الموقف، الذي يُمكن إيجازه في ما يلي:

تحصل حكومة الجنوب على ٩٨ في المئة من إيراداتها من النفط، وهذا يعني أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى تُقارب الصفر. وعليه وجّهت نائبة رئيس البنك الدولي للشؤون الإفريقية، أوبيا جلي أزيكويلي، بعض النصائح إلى حكومة الجنوب، من أهمها[20]:

● تقتضي حماية اقتصاد الدولة، ألا يعتمد الجنوب على النفط فقط، وأن يهتم بالقطاع الزراعي، فهو مرشّح أن يكون القاطرة التي تدفع بالتنمية في الجنوب، وذلك لوجود أراضٍ خصبة كثيرة.

● ضرورة التنويع في مصادر الدخل القومي، ومن ثم تنشيط قطاع الخدمات والسياحة والاهتمام بتوفير الوظائف ورفع كفاءة الأداء.

● يحتاج الجنوب إلى إصلاحات هيكلية لتوسيع نطاق اقتصاده وتشجيع القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص أصحاب المشروعات الصغيرة، وذلك من أجل خفض نسبة الفقر وتخفيف أعباء الدين الخارجي. وجدير بالذكر أن جنوب السودان يتفاوض مع الحكومة السودانية في الشمال من أجل تحديد نصيبه في الدين العام.

● أضافت أزيكويلي أن البنك الدولي مصمم على تنمية الجنوب، وأنه يلتزم أن يظل شريكًا يمكن الاعتماد عليه. وسينصبّ جهده في الفترة المقبلة على بناء قدرة حكومة الجنوب وتحسين كفاءتها في الإنفاق العام[21].

غير أن أحمد مجذوب أحمد، أستاذ الاقتصاد في جامعة أم درمان، كان أكثر تشاؤمًا في رؤيته الموقف الاقتصادي في الجنوب الحالي والمستقبلي. فهو يقسّم حال اقتصاد الجنوب إلى مرحلتين: **الأولى**، من استقلال السودان في عام

(١٩) دافيد دينج أثوربي، «حال اقتصاد الجنوب،» (١٠/٩/٢٠١٠)، على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: <http://ww.worldbank.org>..

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

١٩٥٦ وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. حيث يقول إن اقتصاد الجنوب في هذه المرحلة يساوي صفرًا بسبب الحرب الأهلية بمراحلها المختلفة التي منعت التنمية. بل كان في هذه الفترة الطويلة اقتصادًا مستنزفًا للاقتصاد القومي وتابعًا له. أما في المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٥، فشهد الجنوب تحويل جزء من الموارد القومية إلى الجنوب تنفيذًا لبروتوكول تقسيم الثروة. غير أن بُنيته التحتية ظلت بدائية، ولن تتغير بعد الانفصال. وذلك لأن التغيير سيمس عاملًا واحدًا فقط هو زيادة التدفّقات المالية الناتجة من النفط. وهذا العامل بمفرده لن يستطيع أن يُحدِث نقلة نوعية على المستويين القصير والمتوسط. وأضاف: إن انغلاق اقتصاد الجنوب، واعتماده على دول الجوار والمانحين، يرهنه للأجندات الأمنية والسياسية لهذه الدول. كما يجب الأخذ في الاعتبار الصراعات القبلية وتحدّيات الاستقرار السياسي والاجتماعي[٢٢].

نخلص من هذا العرض إلى أن بناء اقتصاد جنوب السودان سيشكل تحدّيات حقيقية لحكومة الجنوب ـ وبخاصة بعد أن أوقفت صادراتها من النفط، كما سبق ذكره ـ ويضعها بين شقي رحا: ضرورة التنمية وشروط واستحقاقات المانحين الدوليين.

٢ ـ على المستوى السياسي

أ ـ دولة شمال السودان

لا يبدو أن المشهد السياسي في الشمال بعد انفصال الجنوب سيكون أفضل من المشهد الاقتصادي. فهناك قضايا قائمة يتوقّع أن تزيد حدّتها، وأخرى قد تبرز نتيجة تقسيم البلاد. ونذكر في ما يلي أهم تلك التوقعات:

هناك بعض الشواهد التي تشير إلى أن أزمة دارفور ستتجدد مرة أخرى، لكن بشكل أعنف، خصوصًا بعد أن أوقفت الحكومة السودانية مفاوضات الدوحة، وسحبت وفدها من دون تحديد موعد العودة إلى طاولة المفاوضات، وصرّحت بأن السبب هو تعنّت الفصائل الدارفورية

(٢٢) أحمد مجذوب أحمد، «تقرير المصير بين الحق والواجب،» **الأهرام (الاقتصادي)**، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sudanile.com> (١٣/٨/٢٠١٠).

المفاوِضة، واعتبرتها مناورات لإفشال محادثات السلام بينهما.

من ناحية أخرى يتصاعد الخلاف بين حركة العدل والمساواة ـ وهي الأقوى سياسيًا وعسكريًا في دارفور ـ والحكومة السودانية. وفي الوقت نفسه بدأت تشاد والحكومة السودانية جهودًا للتقارب في نهاية عام ٢٠٠٩، أسفرت عن عقد اتفاق بينهما، تمنع بمقتضاه الدولتان الفصائل المعارضة لكلا النظامين من اختراق الحدود المشتركة والإضرار بالنظامين، التشادي والسوداني[٢٣].

صرّحت السُلطات السودانية أنه في إطار البحث عن حليف بديل لتشاد، اتفقت حركة العدل والمساواة مع الرئيس موسيفيني، خلال زيارة سرية لبعض قادتها إلى أوغندا، على دعم حكومته للحركة عسكريًا وسياسيًا (سلاح وتدريبات وتغيير الجوازات والوثائق المطلوبة لتنقّل أعضاء الحركة بين الدول)، وذلك حيث صادرت السلطات التشادية هذه الوثائق الثبوتية لخليل إبراهيم وبعض أعوانه. إلا أن حركة العدل والمساواة نفت هذه الأنباء، واعتبرت أن هذه التصريحات من جانب الحكومة السودانية صدرت للتغطية على تورّطها في دعم الميليشيات المتمرّدة على حكومة الجنوب (لام أكول وجورج أتور)[٢٤].

من هنا يتّضح لنا أن تشاد بعد أن كانت الملعب الرئيس لبعض الفصائل العسكرية المسلّحة في دارفور، وبخاصة حركة العدل والمساواة، وذلك بسبب الاتصال القبلي للزغاوة عبر الحدود التشادية السودانية، أصبحت على الحياد، وانتقل دورها إلى أوغندا وجنوب السودان.

في الوقت ذاته رُصد وجود بعض قادة الحركة في جوبا، حيث لوحظت بعض الترتيبات بينهم وبين حكومة الجنوب. فالحدود المشتركة بين جنوب كردفان وولايتي شمال وغرب بحر الغزال تؤدي دورًا مهمًا لصالح العدل والمساواة، حيث تُسهّل الحركة والكر والفر لمقاتليها. وبذلك تكون بديلًا جديدًا لتشاد. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر، أن التنسيق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمتمردين في دارفور قديم، منذ ثورة يحيى بولاد

(٢٣) الشرق الأوسط، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٠.

(٢٤) الشرق الأوسط، ١٦/ ٨/ ٢٠١٠.

في بداية التسعينيات؛ إذ كان جل العسكريين الذين حاربوا الحكومة آنذاك من الحركة الشعبية، حيث لم تكن الفصائل العسكرية الدارفورية قد تشكّلت بعد. غير أن مقتل خليل إبراهيم على يد جيش الدولة السودانية، شل حركة العدل والمساواة ولو إلى حين. ولم يستطع أخوه جبريل إبراهيم الذي تولّى رئاسة الحركة من بعده، أن يملأ الفراغ الذي تركه القائد الراحل، على الأقل حتى كتابة هذا البحث.

من ناحية أخرى عادت أصوات المعارضة الشمالية ترتفع من جديد ضد الحكومة، وتُحمّلها مسؤولية تقسيم البلاد وتدهور الحالة الاقتصادية، وبخاصة عندما رفعت الحكومة الدعم عن بعض السلع الأساسية، وبخاصة المحروقات. وعلى الرغم من أن الخريطة السياسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الماضية، دلّت على ضعف أحزاب المعارضة، إلا أن احتجاجاتهم ودرجة الغضب المُتنامية التي تُحرّكهم، تُكمل صورة عدم الاستقرار السياسي المتنامي في شمال السودان، الذي تكون قد شجّعته الثورات التي اندلعت في الدول العربية، وبخاصة في مصر.

أما بالنسبة إلى الأزمات التي يُمكن أن يخلقها الانفصال، فأهمها مشكلة أبيي ومستقبل ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة. وقد أسلفنا أن استفتاء أبيي خطير للغاية بسبب الاستقطاب الحاد بين الدينكا أنقوك والحركة الشعبية من ناحية، وقبائل المسيرية وحكومة السودان من ناحية أخرى. ومن أهم أسباب هذا الاحتقان وجود النفط في هذه المنطقة، ومشكلة تحرك رعاة المسيرية عبر أبيي بأبقارهم حتى بحر العرب جنوبًا. وحتى لو كان الاحتياطي في هذه الآبار ليس ضخمًا، فإن جودة النوع المستخرج (الأفضل في السودان حتى الآن) يعطيه أهمية عالية في السوق العالمية. وتدعم الحكومة قبائل المسيرية العربية في موقفهم المتشدد إزاء ضرورة إشراكهم في التصويت باستفتاء أبيي، نظرًا إلى بقائهم ثمانية أشهر في السنة في تلك المنطقة للرعي، لسببين: النفط، وترجيح أصواتهم لبقاء أبيي ضمن الشمال. فإذا لم ينته هذا الخلاف سلميًا، يمكن أن تندلع حرب أهلية بين الشمال والجنوب.

يؤدي أيضًا انفصال الجنوب إلى إبراز مسألة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة الحدوديتين؛ فاتفاقية السلام الشامل تنصّ في الفصل الخامس على المشورة الشعبية لبرلمان كل من الولايتين. وهي عبارة

عن حق السلطتين التشريعيتين في هاتين الولايتين بأن تراجع مواد الدستور التي تراها مُعطّلة لتطبيق اتفاقية السلام. وفي هذه الحالة تتفاوض مع الحكومة على تعديلها أو إلغائها. وهذا باب مفتوح لطلب الانفصال لشعب الولايتين. حيث طالب مالك عقار، والي ولاية النيل الأزرق، بالحكم الذاتي للولاية وتقاسم ثروتها مع الحكومة، وذلك في ٢٣/١/٢٠١١. تبعه في ذلك عبد العزيز الحلو في جنوب كردفان[٢٥]. وتجري المعارك اليوم بشراسة بين الجيش السوداني وميليشيات الولايتين.

ب ـ دولة جنوب السودان

هي كيان يتشكّل، ومن ثم علينا أن نتوقع ندرة، وأحيانًا غياب، العناصر اللازمة لتكوين «الدولة»؛ إذ يعاني جنوب السودان القبليّة التي ما زالت الأساس في تكوين المجتمع. يؤدي هذا التعدد القبلي أحيانًا إلى اشتباكات عنيفة، حيث ما زال الانتماء القبلي حادًّا. هذا التكوين الهيكلي لمجتمع الجنوب يُستغل أحيانًا من خارج هذه المجتمعات لزعزعة الاستقرار، وكثيرًا ما تتهم حكومة الشمال بذلك، إذ استُخدم الشيلوك، وأحيانًا بعض عناصر من الدينكا لخلق معارضة مسلّحة ضد حكومة الجنوب الموقتة. والأمثلة الواضحة لذلك لام أكول وجورج أتور الذي توفي في إحدى المعارك.

من ناحية أخرى هناك غياب شبه كامل للبُنية التحتية، ما يُشكل تحديات حقيقية للدولة الوليدة. فهي تفتقر حتى الآن، في أغلبية أقاليمها، وحتى في بعض عواصم تلك الأقاليم، إلى محطات الكهرباء وتنقية المياه والمدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الصحية الصغيرة. كما تقلّ، وأحيانًا تغيب، الخبرات الحديثة التي تشكل رافعًا أساسيًا لدفع التنمية إلى الأمام. وعلى سبيل المثال لا الحصر غياب تكنولوجيا الزراعات المطريّة ووسائل الري الحديثة والطب البيطري وهو مهم في الجنوب، حيث تشكل الأبقار اقتصاديًا واجتماعيًا الثروة الأهم لدى المواطنين. هذا وترتفع نسبة الأميّة إلى أكثر من ٨٠ في المئة، ما يشكل عائقًا كبيرًا في بناء هذه القطاعات الغائبة، وبخاصة مع التشكيك في العودة الطوعية للمتعلمين الجنوبيين الذين يعيشون في دول

(٢٥) انظر الموقع الإلكتروني: . <www.ajasalhurriya.net/ar/news.php?action = viewzid = 17216>

المهجر الأميركية والأوروبية، والذين يُعوّل عليهم كلبنة واعية للمجتمع، إلى الوطن، على الأقل في المدى القصير.

مشكلة أخرى تشكل عائقًا في سبيل بناء الدولة في الجنوب، هي غياب المؤسسية بمعناها المدني الحديث؛ إذ ما زالت «القبيلة» بعاداتها التقليدية، هي المؤسسة الوحيدة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا التي يلجأ إليها المواطن. والأمل معقود على الحركة الشعبية لتحرير السودان، باعتبارها نواة أول مؤسسة حديثة في الجنوب، استطاعت أن تجمع الجنوبيين من القبائل كافة حول هدف واحد هو بناء «السودان الجديد» الذي تشكل فيه المواطَنة أساسًا لحقوق وواجبات المواطن، بغض النظر عن دينه وعرقه وثقافته.

هذه المؤسسية الحميدة للحركة الشعبية، يُخشى عليها من التحول إلى شمولية تتمدد في الفراغ السياسي للجنوب، وذلك على حساب الآخرين. فالتطبيق العملي للأفكار والنظريات ليس بالأمر السهل، وبخاصة في مثل هذه الظروف سالفة الذكر. فليس من المتوقع أن تطبق الحركة الشعبية، على الأقل في المدى القصير، الديمقراطية المرجوّة. ففضلًا عن مشكلات البناء التي ستواجهها داخليًا، هناك مخاطر خارجية يُمكن رصدها منذ الآن؛ إذ تستمر مثلًا دولة الشمال بتجنيد المعارضة القبلية المُسلّحة في الداخل، حيث يتجدد القتال بين الفصائل المختلفة من حين إلى آخر. كما يُمثّل وجود جيش الرب على حدود الدولة الجنوبية خطورة مزدوجة:

أولًا، لذاته حيث يُجنّد ميليشياته المعروفة بالعنف الدموي على الحدود الأوغندية مع جنوب السودان، لعمليات من السلب والنهب تطال المواطنين الجنوبيين في المناطق المحاذية لأوغندا.

وثانيًا، تستخدم حكومة الشمال هذا التنظيم لزعزعة الأمن في الجنوب. إذ صرّح زعيمه، جوزيف كوني، في عام ٢٠٠٥، أن حكومة الخرطوم تسانده ليزعزع الأمن في جنوب السودان، ويخلق المشاكل للحركة الشعبية لتحرير السودان[٢٦]. وتأتي تصريحات الرئيس الأوغندي موسيفيني لتؤكد ذلك[٢٧].

---

(٢٦) انظر الموقع الإلكتروني: <www.enoughproject.org>.

(٢٧) الشرق الأوسط، ١٤/٣/٢٠١٠.

ثانيًا: انعكاس قيام دولة جنوب السودان على دول الجوار

يؤثر انفصال جنوب السودان في جواره المباشر وغير المباشر، لناحية بعض القضايا الحيوية. كما تتأثر الدولة الوليدة بمحيطها، حيث تتعرّض للشد والجذب من تيارات سياسية واقتصادية مختلفة. ويبرز هذا التأثير والتأثر في خمس قضايا، هي الأهم في المشهد السياسي الإقليمي على الأقل في المدى المنظور.

١ ـ أثر انفصال جنوب السودان في وحدة الدولة الإثيوبية

تطبيق حق تقرير المصير على شعب جنوب السودان هو أول حالة في إفريقيا يجري فيها إعمال هذا المبدأ على أقلية ثقافية من مواطني دولة مستقلة[٢٨]. إذ اعترفت المواثيق الدولية بهذا الحق للشعوب المستعمرة، وحرصت على استبعاد تطبيقه على أقلية ثقافية في دولة مستقلة، وذلك للحفاظ على استقرار الدول. وأكد الاتحاد الإفريقي هذا النهج بأن نص في ميثاقه على ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار في القارة الإفريقية.

غير أن حق تقرير المصير قد يرد، من حيث المبدأ، في معاهدة بين دولة مستقلة وأقلية ثقافية بداخلها، وذلك في ظروف معيّنة وبرضا كامل من الطرفين. في هذه الحالة يأخذ المبدأ المذكور شرعيته القانونية من المعاهدة. هذه هي حالة جنوب السودان التي اعتمدت على اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ التي ستفتح الباب لمراجعات كثيرة في جوارها، والمثال الواضح على ذلك هو الحالة الإثيوبية؛ إذ إضافة إلى أن هذه الدولة مُشكّلة مع عدد كبير من القوميات المختلفة، يُقِر دستورها الصادر في عام ١٩٩٤ بأن لكل قومية من هذه القوميات الحق بطلب تقرير مصيرها[٢٩]. والخطير في الأمر أن لبعض هذه القوميات أو الشعوب عداءات تاريخية ضد

(٢٨) جدير بالذكر أن حالة إريتريا مختلفة قانونًا عن حالة جنوب السودان، حيث إنها كانت محتلة من إيطاليا، ثم ضمّها إمبراطور إثيوبيا قسرًا. لذلك اعتبر انفصالها عن إثيوبيا استقلالًا عن الاستعمار، لا انفصالًا عن الدولة الأم.

(٢٩) الدستور الإثيوبي صدر في عام ١٩٩٤ ودخل حيز التنفيذ في ٢١/٨/١٩٩٥، انظر: الدستور الإثيوبي (١٩٩٤)، المادة ٥٥، الخاصة بحقوق الشعوب المكونة للدولة الإثيوبية.

الدولة الإثيوبية، وأهمها الأورومو والصوماليون من سكان الأوجادين. وتقود جبهة تحرير أورومو الجهاد ضد الدولة منذ عام ١٩٩٣، وذلك من أجل نيل الحكم الذاتي لإقليم أوروميا. ووافق المتمردون في اجتماع مع إدارة الرئيس مليس زيناوي في هولندا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ على القبول بالدستور من حيث المبدأ، ثم الدخول في محادثات مع الحكومة الإثيوبية حول أحقيتهم دستوريًا في هذا المطلب. وكان رد الفعل الإثيوبي اتهام إريتريا بدعم هؤلاء المتمردين[٣٠].

أما الصوماليون في الأوجادين ـ الإقليم الصومالي الذي ضمّته إثيوبيا ـ إذ أكّدت مصادر مُطّلعة أن جولة جديدة من المفاوضات السرية بين الحكومة الإثيوبية والجبهة المتحدة لتحرير إقليم الصومال الغربي (الأوجادين) بدأت في جيبوتي في حزيران/ يونيو ٢٠١٠. وكان الطرفان قد وقّعا اتفاقًا في نيسان/ أبريل ٢٠١١، ينص على هدنة موقتة لمدة ثلاثة أشهر، على أن تبدأ بعدها مفاوضات مباشرة وتفصيلية تستبدل السلاح بالمفاوضات عبر الحوار السلمي. ويرئس الوفد المفاوض الشيخ أحمد عبدي، رئيس مجلس الشورى للجبهة المتحدة لتحرير إقليم أوجادين. وجدير بالذكر أن مطالب الجبهة هي استفتاء لحق تقرير المصير للإقليم وإتاحة الفرصة لسكّانه ليقرروا ما إذا كانوا يريدون البقاء جزءًا من إثيوبيا، أو دولة مستقلة، أو الانضمام إلى الصومال[٣١].

في هذا الإطار يُفهم موقف الرئيس زيناوي الذي صرّح أكثر من مرة أن انفصال جنوب السودان سيشعل نار الحروب في إفريقيا.

٢ ـ أثر انفصال جنوب السودان في الأمن القومي المصري

أ ـ المياه[٣٢]: مع استقلال الجنوب في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١، أصبح الدولة الحادية عشرة لحوض النيل، كما أصبح دولة منبع، حيث يوجد حوض بحر الغزال داخل حدودها. وبطبيعة الحال أصبحت عضوية الجنوب

(٣٠) انظر جريدة **القرن**، على الموقع الإلكتروني: <www.alqarn.dj>.

(٣١) **الشرق الأوسط**، ٩/٦/٢٠١٠.

(٣٢) انظر الخريطة الرقم (١٠ ـ ٢)، ص ٣٤٧ من هذا الفصل.

في هذا التجمع النيلي مؤثرة، وبخاصة في مصر[٣٣]، وبالفعل تقدّمت حكومة الجنوب بطلب الانضمام إلى السكرتاريا التنفيذية لمبادرة حوض النيل، وذلك تمهيدًا لعرضه على الاجتماع العادي لوزراء المياه في دول حوض النيل، المقرر عقده نهاية شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يوافَق على انضمام دولة جنوب السودان إلى مجموعة دول الحوض، كما يتوقع أن تنضم إلى اتفاقية عنتيبي[٣٤].

هل ستطبق الدولة الوليدة المبدأ القانوني في توارث المعاهدات من الدولة الأم، فتأخذ حصتها من مياه النيل من السودان؟ أم تراها ستفتح باب التفاوض مع مصر؟

في حقيقة الأمر لا نستطيع حتى الآن التكهّن بسياستها المائية القادمة، التي ستخضع بالضرورة لحساب المكسب والخسارة، وربما أيضًا لبعض الضغوط الإقليمية والدولية. غير أن تقريرًا حديثًا للأمم المتحدة وضع ثلاثة سيناريوهات تتعلق بموقف دولة جنوب السودان من اتفاقية عام ١٩٥٩[٣٥]:

السيناريو الأول: أن تنحاز دولة جنوب السودان إلى المحافظة على الحصص المائية الحالية. بذلك سيكون موقفها متسقًا مع دول المصب. وفي هذه الحالة ستتقاسم الدولة الوليدة مع شمال السودان الحصة المائية التي كانت من نصيب السودان، وهي ١٨,٥ مليار متر مكعب، كل بحسب حاجته.

ويرى هذا التقرير أن هذا السيناريو سيمنع دولة الجنوب من الدخول في مشروعات مائية مع دول المنبع، كذلك قد يعرقل انضمامها إلى مجموعة دول شرق إفريقيا، باعتبار أن جميع الأعضاء من دول حوض النيل.

السيناريو الثاني: عدم الموافقة على اتفاقية عام ١٩٥٩، اتّباعًا لمذهب

(٣٣) السودان الشمالي لديه ما يكفيه من المياه وروافد النيل، فلن تؤثر فيه كثيرًا التحولات في السياسة المائية لدول الحوض.

(٣٤) المصري اليوم، ١٨/ ٥/ ٢٠١٢.

(٣٥) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، «حوض النيل والاستفتاء على انفصال جنوب السودان»، في: الشروق، ١٦/ ١/ ٢٠١١.

نريري (الرئيس السابق لتنزانيا) في القانون الدولي، الذي ينُص على المراجعة الإلزامية للمعاهدات السابقة التي عقدت في شأن الحصص المائية لدول الحوض وقت الاستعمار. في هذه الحالة ستنضم دولة الجنوب إلى موقف دول المنابع الاستوائية.

السيناريو الثالث: الاستقلال ثم الانتظار والترقب، وذلك على المدى القصير، حيث إن قضية المياه ليست لها أولوية بالنسبة إلى الدولة الوليدة، مقارنة بقضايا أخرى معلقة بينها وبين شمال السودان. وهذا السيناريو ينسجم مع تصريح سيلفا كير ميارديت الذي قال فيه «إن مشروع جونجلي ليس من ضمن قضايانا العاجلة». وسيُعطي هذا السيناريو الفرصة واسعة لدولة الجنوب لتدرس حسابات المكسب والخسارة بالنسبة إلى مصالحها الحيوية، ثم موقعها من هذه المسألة.

من ناحية أخرى ينبغي ألا يُلهينا الخوف من احتمال نقص المياه الآتية إلى مصر، عن الانتباه إلى خطورة أخرى تتمثّل بسيناريو تسعير المياه، الذي تروّجه بعض دول المنبع، وبخاصة إثيوبيا. فجنوب السودان ليس محتاجًا إلى المياه، لأن أرضه مُشبعة بها نتيجة تعدد الأنهار وكثرة هبوط الأمطار وكثافتها. لكن الخطورة على مصر تأتي من فكرة بيع المياه إذا اقتنع بها الجنوب.

يهم مصر أيضًا أن تعرف توجّه السياسة المائية لدولة جنوب السودان، وذلك لأمر آخر خطير الأهمية؛ إذ الجنوب هو المكان الأفضل، وربما الوحيد، الذي يصلح لمشروعات زيادة حصة المياه لمصر والسودان، سواء بالتخزين أم بشق الترع مثل مشروع جونجلي، كما يصلح أيضًا لمشروعات توليد الطاقة الكهربائية.

أمر آخر يجدر الانتباه إليه وهو من نتائج استحقاق المشورة الشعبية سالفة الذكر والخاص بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة. ويهم مصر في هذه القضية ما سيؤول إليه الأمر في ولاية النيل الأزرق بصفة خاصة. فهذا النهر عند مجيئه من إثيوبيا، يمر بهذه الولاية قبل أن يتجه شمالًا إلى الخرطوم. فإذا سارت هذه الولاية في طريق حق تقرير المصير، كما أسلفنا، فسيُسفر ذلك في أغلب الظن عن انضمامها إلى دولة

جنوب السودان، وبذلك يدخل هذا الجزء من النيل الأزرق، إضافة إلى بحر الجبل وبحر الغزال (النيل الأبيض) ضمن أراضي دولة جنوب السودان. وقد يستلزم تنمية هذه الولاية إقامة مُنشآت على النهر من شأنها التأثير في كمية المياه المتدفّقة إلى شمال السودان ومصر. ولهذا الاحتمال سابقة تتمثل بالخلاف الذي نشب بين العراق وسورية في عام ٢٠١٠، حيث شرعت الأخيرة في سحب المياه من نهر دجلة في الجزء الذي يمر بالأراضي السورية آتيًا من تركيا ومتّجهًا نحو العراق، وطوله ٤٤ كلم: وكانت حجة سورية في ذلك ري جزء من أراضيها.

ب ـ **الدولة المدنية في مصر**: لا شك في أن وجود الجنوب العلماني في إطار دولة السودان الموحدة، يُقيم توازنًا مع المناخ الإسلامي المُتشدد في شمال السودان. وانفصاله في دولة مستقلة سيكون من نتائجه المباشرة أن يتركز المشروع السياسي الإسلامي في الشمال. وأعلن الرئيس البشير في ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠ أنه سيُغيّر الدستور السوداني فور انفصال الجنوب، ويفرض الشريعة الإسلامية مصدرًا وحيدًا للتشريع. وسواء أكان حديث البشير أداء انفعاليًا أم واقعًا أراد أن يُمهّد له، فإن التفاعلات الطبيعية ستؤدي في الأغلب الأعم إلى وجود مكثف للإسلاميين المتشددين في دولة الشمال. فإذا أخذنا باعتبارنا صعود التيار الإسلامي في مصر، يصبح الحوار الجنوبي المتشدد خطرًا على محاولات الوفاق بين الإسلاميين والتيار المدني في مصر.

ج ـ **النزوح العشوائي**: في حال اندلاع حرب أهلية على الحدود الشمالية الجنوبية في منطقة أبيي يمكن حدوث نزوح من الأهالي الجنوبيين والشماليين إلى مصر، وفي هذا الاحتمال خطورة كبيرة على الدولة المصرية من الناحية الاقتصادية والسياسية. فهو ضغط على بُنيتها التحتية وتعطيل للتنمية التي تحتاج إليها البلاد بعد الإنهاك الاقتصادي الذي أصابها في أثناء الثورة. ومن ناحية أخرى هي خطورة أمنية، حيث لن تستطيع الدولة فرز النازحين من المتطرفين وحاملي السلاح، كما تصعُب عليها مراقبة الحدود الجنوبية، وذلك لامتدادها على مسافات طويلة، جزء كبير منها يقع في الصحراء الغربية. وهي مناطق خالية من السكان، وتسمح بالحركة العشوائية للنازحين.

٣ ـ أثر انفصال جنوب السودان في الاقتصاد الكيني

عرضت كينيا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ على حكومة جنوب السودان، أن تشتركا في مد أنابيب لنقل النفط من حقوله في جنوب السودان إلى لوكيشوكيو في شمال غرب كينيا، ثم إلى ميناء لوما على المحيط الهندي، ومنها إلى ميناء مومباسا بسفن الشحن، حيث محطة لتكرير النفط. وتُقدّر هذه المسافة بـ١٠٢٠ كلم في حين تبلغ المسافة من الجنوب حتى بورتسودان ٤٥٠٠ كلم. وأغلب الظن أن التجهيزات الخاصة بهذا المشروع قطعت مرحلة مُقدّرة[٣٦]، وأن هذا المشروع الكبير سيُنجَز خلال السنوات المقبلة وسينعش إذّاك الاقتصاد الكيني، حيث ستحصل نيروبي رسومًا على مرور وشحن النفط وتكريره، وتخلق بذلك فرص عمل جديدة للشباب.

ترفد هذا التأثير الاقتصادي وتحميه العلاقات السياسية القوية بين كل من حكومة دولة جنوب السودان والحكومة الكينية، حيث كانت الدولة الكينية هي الراعية والمُضيفة للمفاوضات التي أدّت إلى إبرام اتفاقية السلام الشامل.

٤ ـ أثر انفصال جنوب السودان في تجمّع دول شرق إفريقيا

دخل هذا التجمع (EAC) حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٠، ويضم حتى الآن، كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، وكلها من دول حوض النيل الاستوائي. مقرّه في مدينة أروشا بتنزانيا، وهدفه الرئيس هو تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية للأعضاء. وعضويته مفتوحة لمزيد من الأعضاء. وتشير الأوضاع الراهنة إلى أن دولة جنوب السودان ستكون الوافد الجديد، وبخاصة بعد انضمامها إلى اتفاقية عنتيبي، حيث سيستفيد السوق من ثرواتها، وبخاصة النفط الذي تحتاج إليه دول التجمع، وفي مقدمها أوغندا، كما سيستفيد الجنوب من فتح أسواق تلك الدول لنفطه.

٥ ـ تأثير انفصال جنوب السودان في سوقه الداخلية

يدور الحوار كثيرًا في هذه الأيام حول ثروات دولة جنوب السودان،

---

(٣٦) المصدر نفسه.

وكيف سيُستفاد منها. وهنا علينا أن نتذكر إشكالية اقتصادية كثيرًا ما تقابل الدول الإفريقية. فثراء الدولة في مواردها الطبيعية لا يُتَرجَم بالضرورة إلى ارتفاع الناتج القومي والتقدم الاقتصادي، حيث إن إدارة هذه الموارد تستلزم إمكانات وخبرة وتخطيط. وغالبًا ما تكون هذه العناصر غائبة، أو على الأقل نادرة، بحيث تضطر الدولة إلى الاستعانة بالخارج.

هذه هي حالة دولة جنوب السودان، وبخاصة أنها وليد جديد. فعلى المدى القصير، وربما المتوسط، سيكون اعتماد الجنوب على الدول الممولة والبنك الدولي، الذي وعد بإعداد دورات تدريبية لرفع مستوى الأداء في المجالات كافة. وحتى يتم ذلك سيتعرض الجنوب إلى منافسة شديدة من دول الجوار الإفريقية التي نالت قسطًا من التنمية، وتولّدت لديها بعض المهارات الإنتاجية والتسويقية، وبخاصة في الدول التي يعاني شبابها البطالة ونُدرة فرص العمل، مثل أوغندا وكينيا وإثيوبيا وغيرها. هذه الأوضاع ستقلل من الفرص المُتاحة لأهل الجنوب.

خاتمة

يتّضح من العرض السابق أن دول الجوار والسودان ذاته، شماله وجنوبه، ستتأثر بانفصال الجنوب، كلٌ بدرجات متفاوتة. ففيها الخاسر والرابح، إلا أن الخاسر الأكبر في رأيي هو شمال السودان. فكل المؤشرات تنبّه أنه مقبل على صعوبات جمّة قد تفرز سيناريوهات تتراوح بين الفوضى والحرب الأهلية، هذا إن لم تُعدّل الحكومة السودانية سياستها لتواجه هذا التغير الاستراتيجي الكبير.

على ذلك يُرجّح أحد السيناريوهات التالية:

١ ـ بقاء النظام قابضًا على السلطة.

٢ ـ سقوط النظام:

أ ـ انقلاب قصر.

ب ـ سقوط «الإنقاذ» على أيدي حركة العدل والمساواة.

ج ـ سقوط «الإنقاذ» نتيجة انتفاضة شعبية.

الاحتمال الأول

يمكن للنظام أن يقاوم الأحداث مستعينًا بما يلي:

ـ سياسة التمكين في كل المجالات، وبخاصة الاقتصادي والأمني والعسكري (الجيش+ قوات الدفاع الشعبي).

ـ المساندة الموقتة للولايات المتحدة التي ترغب في أن تستكمل الحكومة المطلوب منها: حل قضية دارفور ـ التعاون الاستخباري في ما يخص القرن الإفريقي، التعاون في مجال استخراج نفط الشمال.

ـ المساعدات الإيرانية؛ فالوجود الإيراني في السودان يتزايد على الصُعُد السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاستثمارية والصناعية والعسكرية. ونذكر بهذا الصدد ما يشير إلى صحة هذه المعلومات:

١ ـ تصريح حسن الترابي منذ فترة غير بعيدة بأن هناك تعاونًا سودانيًا إيرانيًا في صنع الأسلحة تحت غطاء مصانع «أجياد». وقد قبض على الترابي في حينه وسجن لأشهر عدة.

٢ ـ قالت صحيفة **الديلي تلغراف** في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، إن هناك اتفاقًا بين السودان وإيران يقضي بحضور عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قريبًا إلى السودان بدعوى تدريب الجيش السوداني على أسلحة إيرانية سيُمنح إياها. لكن في هذه الحالة يُصبح شمال السودان مرشحًا لأن يكون ساحة صراع بين الغرب ومحور إيران ـ حزب الله ـ حماس. هذا السبب وغيره من الأسباب سالفة الذكر تدفع إلى التصور، أن نظام الإنقاذ إذا بقي، فلن يستمر لفترة طويلة، وبخاصة أن عدوى الثورة في تونس ومصر تنتقل في الدول العربية مثل النار في الهشيم.

الاحتمال الثاني

١ ـ انقلاب القصر، يمكن أن ينتج من اتساع الخلاف داخل النظام نفسه بين الرئيس ونافع علي نافع ومجموعتهما من ناحية، وعلي عثمان وصلاح جوش ومجموعتهما من ناحية أخرى. في هذه الحالة سيكون انقلاب قصر. غير أن هذا الاحتمال يبدو ضعيفًا بعد إبعاد صلاح جوش عن الأجهزة

الأمنية، وتشكيل حكومة جديدة من صقور الإنقاذ. هذا إضافة إلى إخلاص معظم قيادات الجيش للرئيس البشير.

٢ ـ سقوط نظام «الإنقاذ» نتيجة الإنهاك العسكري على الحدود الجنوبية الغربية والتدهور الاقتصادي:

أ ـ تشكيل ائتلاف «كاودا».

ب ـ الاشتباكات الدامية في الخرطوم بين الحكومة والمتظاهرين المحتجين على ارتفاع السعار والتضخم وتدهور قيمة الجنيه السوداني.

٣ ـ سقوط النظام نتيجة لانتفاضة شعبية شاملة، قبل الثورة التونسية والمصرية اللتين اندلعتا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان من الصعب تصوّر هذا السيناريو في السودان، على الأقل في المدى القصير؛ إذ تراجعت بشكل ملحوظ قوة تأثير الأحزاب السياسية التقليدية، ولم يبرز عوضًا منها قوى جماهيرية منظّمة أخرى تذكر. فالجماعات المدنية المعارضة تحت مسمى القوى الحديثة، التي تتمثل بالمثقفين والمهنيين والطلبة وبعض التيارات اليسارية، لم تستطع حتى الآن جمع صفوفها، في تشكيل موحّد قادر على الحركة والتأثير. وللتدليل على ذلك نورد الملاحظات التالية:

ـ نعود إلى الأحزاب التقليدية المعارضة وأهمها على الساحة حزب الأمة والحزب الاتحادي اللذين انقسما إلى أحزاب صغيرة عدة، ثم حزب المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي. خاضت هذه الأحزاب في عام ٢٠١٠ الانتخابات الرئاسية، وكانت النتائج حقًا كاشفة[٣٧]:

ـ حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي: حصل مرشحه للرئاسة عبد الله دنج نيال على حوالى ٢ في المئة من إجمالي أصوات الناخبين.

ـ الحزب الاتحادي.

ـ حزب الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي حصل رئيسه على حوالى ١ في المئة.

---

(٣٧) انظر الموقع الإلكتروني: <www.sudanisonline.com> (26/4/2010).

- حزب الأمة - التجديد والإصلاح برئاسة مبارك الفاضل حصل رئيسه على حوالى ٠,٥ في المئة.

- الحزب الشيوعي برئاسة إبراهيم نقد، حصل رئيسه على حوالى ٠,٢٥ في المئة.

على الرغم من احتمالات التزوير والفرص وعدم الجديّة، تُشير هذه النتائج بدرجة كبيرة إلى أن قواعد هذه الأحزاب سُحبت منها، إما لحساب حزب المؤتمر الوطني الحاكم، أو لمشاكل داخلية في هذه الأحزاب، ما جعلها غير مؤثرة في الحياة السياسية.

من ناحية أخرى بدأت المشاكل الجهوية تتفاقم في عهد الإنقاذ. فانشغل الجنوب بقضية الانفصال، وثارت دارفور لأحوالها المتردّية، كذلك إقليما الشرق وأقصى الشمال، اللذان يُعدّان من أفقر المناطق في السودان. وظل وسط السودان بأحزابه التي ذُكرت، يواجه وحده نظام الإنقاذ. وتشير هذه الأوضاع إلى تفكك أهداف الشعب السوداني بين المطالب الجهوية والقبلية، وغياب القضية المركزية للسودان ألا وهي الديمقراطية والعدالة، التي لن تتحقق إلا بسقوط النظام. كما حدث في عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥.

هناك واقع اجتماعي آخر في السودان قد يُعيق الانتفاضة الشعبية أو يؤجّلها، ألا وهو القبلية التي تقوم عليها بُنية الدولة السودانية، والتي برزت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، بحيث تجذّر الانتماء القبلي والعنصري (عرب وأفارقة) واتسعت آفاقه بحيث أصبح يتهدد الوحدة الوطنية للبلاد، ومن ثم توحيد الهدف القومي للثورة المنتظرة، كما يُعطي فرصة واسعة للنظام أن يناور باستخدام القبائل ودفعها إلى التقاتل لمصلحة يلوّح بها، أو لعصبية قبلية مشتركة، كما حصل مؤخرًا في ليبيا واليمن.

نضيف أيضًا عقبة أخرى أمام الانتفاضة الشعبية ألا وهي طبيعة تكوين الجيش السوداني الذي لم يعُد جيشًا قوميًا محترفًا. حيث عملت سياسة التمكين الإسلامية على تغيير القيادات العسكرية القومية والدفع بالشباب الإسلامي إلى الجيش، حتى صارت الآن الكوادر العسكرية الحالية عقائدية ومرتبطة ارتباطًا عضويًا بنظام الإنقاذ.

مع ذلك نشهد اليوم إرهاصات رافضة للنظام تواكب الزخم الثوري القوي الذي عم الدول العربية، وبخاصة مصر، الجارة المباشرة للسودان. ويقود هذه التحركات الشعبية شباب الجامعات والفيسبوك، من ناحية أخرى، تشكلت في ٢٧/١١/٢٠١١ حركة معارضة مسلحة باسم تحالف الجبهة الثورية السودانية «كاودا»؛ يتكوّن هذا الائتلاف من أربع حركات معارضة: الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ قطاع الشمال؛ وحركة العدل والمساواة؛ وحركة تحرير السودان (عبد الواحد نور)؛ وحركة تحرير السودان (مني أركومناوي).

أقلق هذا المُناخ الداخلي المُتصاعد والإقليمي المشتعل، بلا شك، نظام الإنقاذ الذي بدأ يُدرك أن الخطر يقترب منه، وبخاصة حين اندلعت الاشتباكات الدامية في منتصف حزيران/يونيو ٢٠١٢ بين الحكومة والمتظاهرين المحتجين على ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة الجنيه السوداني والتضخم المتزايد.

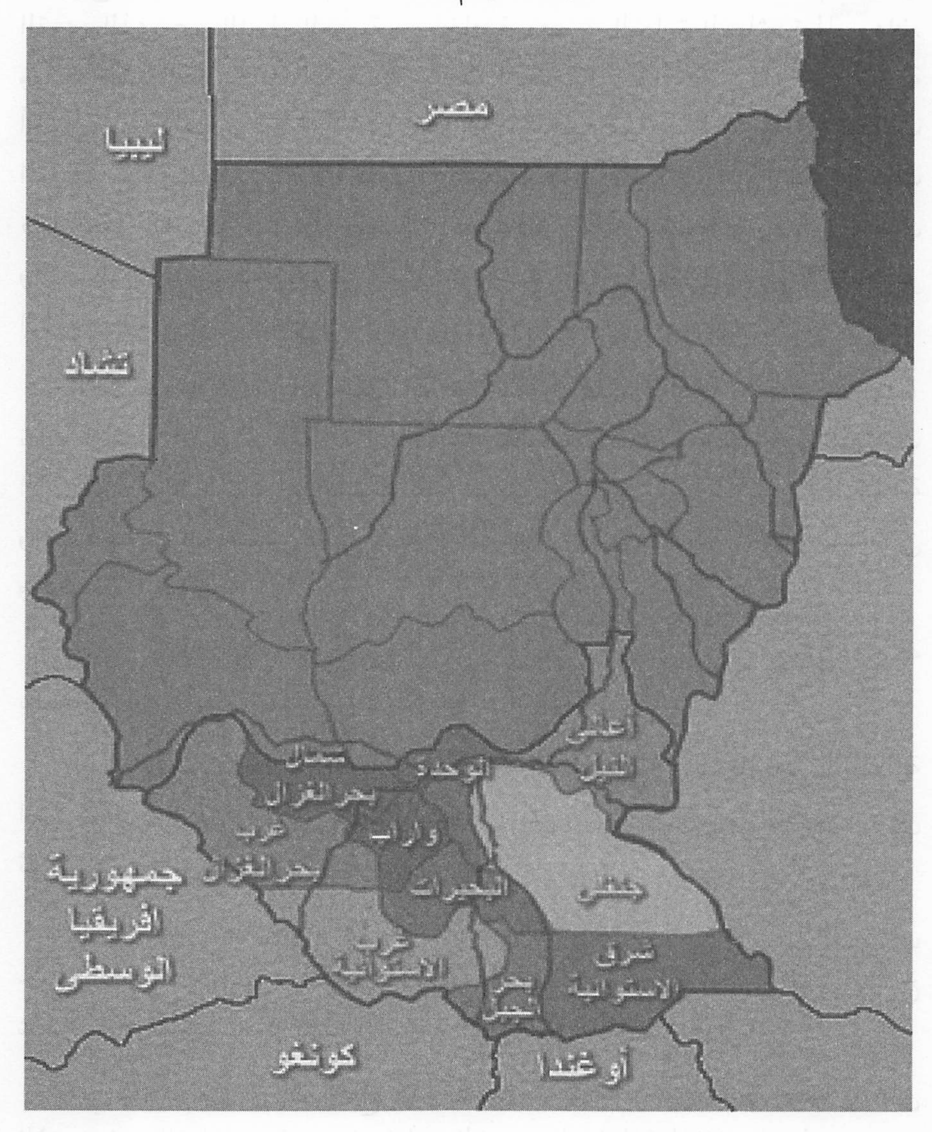
على أن هذا الاحتمال على الرغم من تصاعده، كما نرى، تبقى فرصته بالنجاح محل تساؤلات، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ **عنصر داخلي**: الخلاف بين حركة «كاودا» والمعارضة الشمالية التي تحسب «كاودا» على مناطق الهامش التي تريد حق تقرير المصير، ومن ثم لا تثق بها وتتهمها بالرغبة في الانفصال.

٢ ـ **عنصر خارجي**: هل تسمح إيران بسقوط حليفها الرابض على حدود مصر الجنوبية، الذي تمتد شواطئه على البحر الأحمر الذي أصبح شريانًا استراتيجيًا للتحرّكات الإيرانية في الشرق الأوسط وإفريقيا؟

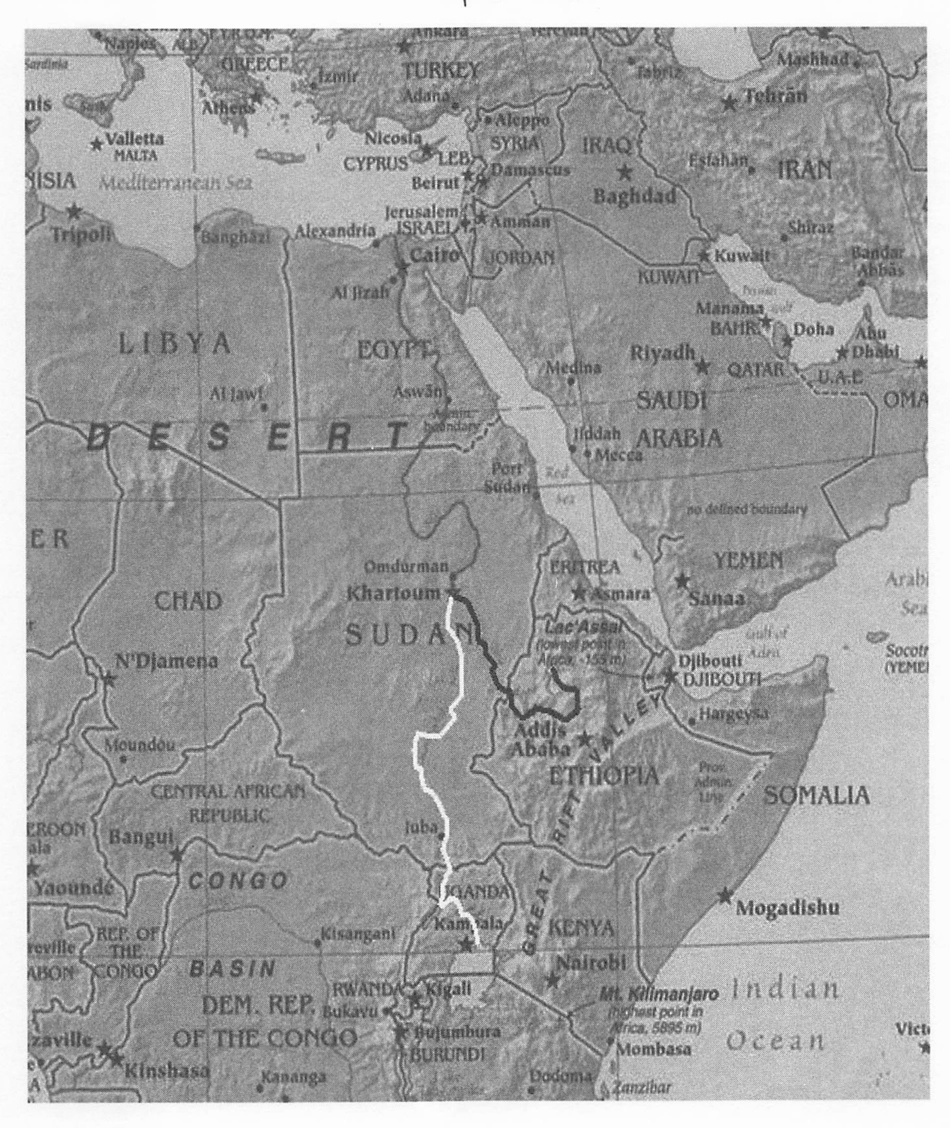
في الختام، أرى أن نجاح هذا السيناريو يتوقف على قدرة الشباب على الاستمرار والقيادة، واستعداد فئات الشعب المختلفة للانضمام إليهم، من دون حسابات مصلحية خاصة بالجهوية والقبلية والطائفية والحزبية. فإذا تحقق هذا المناخ الواعي المُدرك للمصلحة الوطنية، يصبح من الممكن تداخل السيناريوين الثاني والثالث، وقيام الثورة الشعبية الشاملة التي تجمع بين الأطراف والمركز.

الخريطة الرقم (١٠ ـ ١)



المصدر: الموقع الإلكتروني: <www.sudantv.net>.

الخريطة الرقم (١٠ ـ ٢)



المصدر: الموقع الإلكتروني: <www.ninjawy.net>.

الفصل الحادي عشر

انفصال الجنوب:
تحدّيات داخليّة وتداعيات خارجيّة

الصادق الفقيه

توطئة

تتّفق الآراء كلها أنّ انفصال جنوب السودان سيخلق تحدّيات جمّة وتعقيدات كثيرة، وستترتّب عليه تحوّلات دستوريّة، وسياسيّة، ودبلوماسيّة، وأمنيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة، ودينيّة، وثقافيّة، تتبدّى آثارها في مناحي الحياة، وتتعلّق بهويّة الكيانين في الشمال والجنوب. ففي حين يُواجه الجنوب تحدّياته الخاصّة، التي تتمثّل، بتحديد أدقّ، في مسألة بناء الدولة الجديدة؛ ابتداءً من وضع هياكلها ودستورها وخدمتها المدنيّة وعلاقاتها الخارجيّة، وتحدّي توحيد القوى والأحزاب السياسيّة الجنوبيّة، إضافة إلى التحدّي الأمنيّ المتمثّل بالمليشيات المسلّحة المنتشرة، والصراعات القبليّة المستشرية، وكلّ المتعلّقات الاقتصاديّة وما تتطلّبه من بُنى تحتيّة يفتقر إليها الجنوب، نجد أنّ شمال السودان، هو الآخر، سيُواجَه بقائمة طويلة من التحدّيات. منها، على سبيل المثال لا الحصر، مُعالجة الوضع السياسيّ، الذي خلّفته اتفاقيّة نيفاشا، بخاصّة كيفيّة الاتّفاق على وضع دستور دائم للبلاد، بحسب ما نصّ عليه الدستور الانتقاليّ لعام ٢٠٠٥، والتحدّي السياسيّ المتمثّل بطبيعة الوضع القائم للحكم، والوضع الاقتصاديّ حيث تواجه الخرطوم أزمة حادّة من جرّاء فقدانها إيرادات النفط التي كانت تغذّي

الموازنة العامّة. وسيُواجَه شمال السودان بتحدّي نشوء ما يُسمّى «الجنوب الجديد» بتعقيداته وتداعياته المرتبطة بالجنوب المنفصل، فهناك قضايا المشورة الشعبيّة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومآلاتها. وكذلك تحدّي معالجة قضيّة دارفور المتفاقمة منذ ثماني سنوات. وتحدّي العلاقات الخارجيّة، بخاصّة العلاقة مع الولايات المتّحدة الأميركيّة، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورفع العقوبات الاقتصاديّة عنه، بالإضافة إلى تحدّي المحكمة الجنائيّة الدوليّة.

وتنتظر السودان، بدولتيه، تحدّيات أخرى في جانب دفع استحقاقات دول الجوار ومشكلة حدود الأراضي المتنازع عليها مع كينيا وإثيوبيا ومصر، والوجود الأوغنديّ في الجنوب، ومشكلة المياه، إضافة إلى البناء والإعمار، والترتيبات السياسيّة والأمنيّة، وكيفية دعم الاقتصاد، وتنمية مناطق الجنوب، ومُلاحقة التعهّدات الماليّة، التي لم تفِ بها منظّمات المجتمع الدوليّ. إذ إنّ الفترة الانتقاليّة بسنواتها الستّ، التي تضمّنتها اتفاقيّة نيفاشا لم تكن كافية لإطلاق برنامج تنمويّ طموح وشامل يؤدّي إلى بناء ما خرّبته الحرب، ويجعل من مشروع الوحدة المُجهَض جاذبًا. ومهما كان الحديث موثّقًا عن التدخّلات الخارجيّة وتأثيرها في توجيه المشاعر الجماعيّة نحو الانفصال، فإنّ غياب التنمية المدروسة جيّدًا لتأكيد الترابط الإقليميّ والإنسانيّ بين الشمال والجنوب، فضلًا عن أخطاء صانعي السياسة النخبويّة في المركز، كان لها الدور الكبير في استمرار القناعات الجنوبيّة الجماعيّة بأنّ الاستمرار في دولة السودان الواحدة يعني الاستمرار بالعيش كمواطنين يعيشون على الكفاف، أو مواطنين من الدرجة الثانية، كما أشار إلى ذلك صراحة رئيس دولة الجنوب، السيّد سلفا كير ميارديت، وغيره من قياديي السياسة الجنوبيين. فمنذ فترة طويلة مضت، كانت حملات الدعاية والتأثير في السلوك الجماعيّ للجنوبيين تنهض على أساس تجسيد الخلافات بين الجنوب والشمال وكأنّها غير قابلة للحلّ، وأنّ الشمال لا يلتزم ببنود اتفاقيّة نيفاشا، كما لم يلتزم بغيرها من الاتفاقيّات[1]، وأنّه غير عابئ

(١) أبيل ألير، جنوب السودان: **التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد سعيد (الخرطوم: دار عزة، ٢٠٠٥)، ص ١٥ ـ ٢٨.

بتحويل حياة الجنوبيين إلى استقرار وسلام وتنمية، بل يعمد إلى إثارة المشكلات وإعادة تفسير الحلول حتى لا تتحوّل إلى سياسات مُلزمة[٢]. وكان لكلّ حكومات السودان السابقة مسوّغاتها ومبرّراتها لِما يصفه المثقّفون الجنوبيون بنقضها للعهود.

ولقد نقض الجنوبيون أنفسهم العهود، حيث انتبذت الحركة الشعبيّة لتحرير السودان في الجنوب موقفًا انفصاليًّا تاركة حلم الوحدة، الذي نادى بها بيان تأسيسها الأوّل، في ما عُرف بـ «السودان الجديد»[٣]. ومن ناحيتها، فقد اتّخذت حكومة «ثورة الإنقاذ الوطنيّ» لنفسها مسارًا آخر غير ما حدّدته موجّهات «المشروع الحضاريّ»، المتعدّي للحدود، وغيّرت المسار الذي سارت عليه الحكومات الوطنيّة السودانيّة، وتجاوزت في ذلك تجربة تشريعات أيلول/سبتمبر الإسلاميّة المنقوصة[٤]، وظنّت أنّها بذلك، كما يقول طه جابر العلواني: «تستطيع أن تبني نموذجًا لدولة إسلاميّة حديثة تقدّمه للآخرين ليقتدوا بها. ومن المؤسف أن نراها بعد أن دخلت العقد الثالث من سنيّ حكمها تسلّم بتقسيم البلد إلى شمال وجنوب، وكان السودان كلّه جنوبًا لوادي النيل ومصر هي شماله. وبدلًا من الوحدة رأينا تمزّقًا، فالرئيس البشير يرحّب بانفصاله ثمّ لا يجد من ينكر عليه، أو يقول له: إنّ التسليم بالانفصال مثل الدعوة إليه أو العمل على تحقيقه، وهو في نظر الإسلام خيانة لوحدة الأمّة، وجريمة لا تُغتفر بقطع النظر عن السياسات والأسباب»[٥].

ويتساءل العلواني بمرارة المخذول في توقّعاته: «لا أدري كيف سوّغت الحركة الإسلاميّة في السودان لنفسها وبأيّ دليلٍ شرعيّ تقبّلت هذه النتائج

(٢) حسن أبو طالب، «جنوب السودان.. من توتّر إلى آخر،» الأهرام، ٦/ ١٠/ ٢٠١٠.

(٣) نادى «مانفيستو» الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، الذي صدر في عام ١٩٨٣، بالوحدة، كما بُنيت نصوص اتفاقيّة «نيفاشا» على ترجيح فكرة الوحدة، وألزمت الأطراف المُوقِّعة عليها بالدعوة لهذه الوحدة.

(٤) أقرّ الرئيس جعفر محمد النميري قوانين الشريعة الإسلاميّة في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، أو ما عُرف حينها بـ «قوانين سبتمبر»، التي ركّزت على العقوبات الحدّيّة، وتجاهلت روح الشريعة وقيَمها، بما فيها العدالة الاجتماعيّة ورشد الحكم.

(٥) طه جابر العلواني، «للحقيقة والتاريخ ومعذرة إلى ربّكم وداعًا لك يا جنوب السودان،» (١٣/ ١/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwani.net>.

حتى أوصلتها إلى هذه النهاية، إنّ أيّ ثمن يدفعه السودانيّون للمحافظة على وحدتهم هو أرخص بكثير من الثمن الذي سيدفعونه لهذا الانفصال النكد»[٦]. إن الاستفتاء على تقرير المصير الذي مارسه مواطنو جنوب السودان في التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بإقبال منقطع النظير، وحماسة وفرحة لا تُخطِئها العين، وبإرادة وتصميم في طلب الانعتاق والتحرّر، كانت واضحة للعيان بدرجة لا تحتاج إلى شهادة من مراقبين دوليين، أو محلّيين لمنحها شهادة نزاهة، كما لن يغيّر من جوهر مضمون رسالتها السياسيّة حدوث تجاوزات رافقتها. وعلى الرغم من أنّ محصلة هذا الاستفتاء كانت معلومة حتّى قبل إجرائه، وكانت أبرز مؤشّراته التسليم بذلك في أوساط النخبة الشماليّة بما في ذلك حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، إلّا أنّه مع ذلك يظلّ حدثًا وطنيًّا فارقًا، حيث وضع، على الرغم من طبيعته الرمزيّة، خطًّا فاصلًا بين حقبتين في تاريخ السودان الحديث[٧]. ولسوف يكتب التاريخ أنّ السودانيّين، من دون استثناء، لم يحافظوا على الوحدة. لكن يبقى الأمل في أن ينتج الانفصال دولة جنوبيّة ناجحة، تستطيع أن تمتصّ كلّ الاحتقان النفسيّ لإنسان الجنوب، الذي عانى كثيرًا الحرمان الناتج من الفقر والحروب والظروف المعيشيّة السيّئة. ولعلّ الأثر الإيجابيّ للدولة الناجحة، إذا ما نشأت، سيمتد إلى الشمال، الذي يحتاج هو الآخر، إلى ما يطمئنه على مستقبل آمن، بعد أن تناوشته سنوات الصراع.

في المنهج

إنّ البحث، وأعني البحث الذي تجري فيه كلّ حركة تكهّن بالآثار المستقبليّة لحدث جلل بحجم انفصال جنوب السودان، يجب أن يعي فيه الإنسان أبعاد كلّ الصفات، التي ستتداخل لتشكّل هذا المستقبل. والأهم من ذلك، هو أنّه لا بدّ من مساءلة الصفة التي يستمدّها الناس، والباحثون الأكاديميون بخاصّة، من التاريخ السياسيّ للبلاد. إنّ التفكير بهذا الفهم

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ««الحركي الإسلامي» و«القومي الجنوبي»... حصاد مشروعين،» الصحافة (السودان)، ٢٠١١/١/٢٧.

يعني البحث في معرفة الحالة التي نُعالجها، وتحديد المنهج الذي نعتمده، وإدراك المعنى الذي نستعيض به عن احتمالات الخطأ في المعالجة التي نودّ أن نصل إليها. وقد يتأتّى ذلك بأن نلجأ إلى استعمال معلومات معروفة، ومفاهيم مُستقاة من مصادر كثيرة من أجل إقامة معرفة خاصّة بالموضوع، وهذا أمر مشروع، بل إنّه هو المطلوب لبلوغ مدخل الصواب. إلّا أنّ الكيفيّة، التي يتمّ بها إبراز ما يدور حوله هذا البحث، يجب أن تتخذ صفة النموذج الدالّ على الغرض المرصود.

قد تصدق هذه الملاحظات، أكثر ما تصدق، على موضوع انفصال جنوب السودان أكثر من غيره. إذ إنّ هناك ضرورة لأن نقوم بقفزات مختلفة في الزمان، ولنقترح عرضًا سريعًا لجملة من الموضوعات من شأنه أن يفيد هذا الموضوع الكثير، بخاصّة أنّ الحديث المطلوب هنا هو عن الآثار المستقبليّة للانفصال على السودان بطرفيه ومحيطه، وباعتباره يمثّل جهة مغايرة من حيث المكان والزمان على نحو مطلق. وهذا يعني أنّ حضور هذا المستقبل قد يُحدث خللًا في علائق التواصل مع الماضي، بسبب سرعة حراك الحاضر، والترتيبات الجارية لميلاد دولتين تخرُجان من رحم جغرافيّ واحد. ومعنى ذلك أنّه حين كان السودان مجالًا موحّدًا، كان يُنبئُ، في اللحظة التاريخيّة ذاتها، عن حال تمزّق تبعد عن شماله وجنوبه كلّ علاقة مستقيمة، بل ظلّ التنافر الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسيّ يُقصي تبادل العلائق فيما بينهما. والأمر اللافت، هو أنّ وجود مثل هذه الأزمة في الماضي يكشف عن بنية خاصّة في فضاء العلائق المتبادلة لا مثيل لها. وتمخّض عن ذلك أنّ المسافة التي فصلت بين حكومة المؤتمر الوطنيّ، والحركة الشعبيّة لتحرير السودان، خلال شراكتهما المضطربة في المركز، قد أحدثت تحوّلًا مزدوجًا هدّد كلّ التوقّعات والعلاقات، التي بُنيت على اتفاقيّة السلام الشامل بينهما، وبالتالي، انعكس سلبًا على العلاقة بين الشمال والجنوب، وربّما ينسحب بآثاره السلبيّة على المستقبل.

غير أنّ ما يثير الانتباه هنا، هو أنّ الحلول، التي كانت تبحث عنها النُّخَب السياسيّة السودانيّة، تمحورت حول اتجاهين متعارضين؛ اتجاه يستدعي اتصالًا مطلقًا، أو وحدة لا تراعي نزعة الانفصال عند أهل

الجنوب، ويستخدم هذا الاتجاه لغةً يمكن أن نصفها بأنّها خطاب دائريّ يرجّح ميزة ولا يجترح لها أيًّا من مبرّرات المنطق العادل، وهو موقف تبنّته أغلبيّة القوى السياسيّة الشماليّة. أمّا الاتجاه الآخر فقد تبلور عبر السنوات ووجد فرصته للتعبير الصريح في كلّ حركات التمرّد الجنوبيّة، بما فيها الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، وفي بعض دوائر الحكم في الشمال، وهو ما عُرف بـ «منبر السلام العادل»[8]. وهو منبر ظلّ يستدعي انفصالًا جذريًّا لا يُقيم وزنًا لوحدة الاجتماع والجغرافيا والمصير. غير أنّ هناك أصحاب اتجاهات مبعثرة، لا يُمكن حساب أحجامهم، ظلّوا على الرصيف يقدّرون كلّ حالة بقدرها، ويُعلنون لكلّ حالة موقفًا يُلائمها، لكنّهم ظلّوا أصواتًا تعلو وتنخفض في مزايدات السياسة المتأرجحة. وهذا التشخيص ليس ضربًا من التكهّن الخاصّ، بل نتاج ملاحظة ووعي مستوعِب لعالم من الأسباب المُتاحة في الساحة السودانيّة، واستخدام مقدور للمنهج، الذي يمكن أن يشكّل وعي الناس بمآلات المستقبل، ومحاولة اجتهاد لفهم صيرورة التطوّرات التي قادت إلى قيام الاستفتاء، ومن ثمّ الانفصال.

كان الأمل دائمًا أن يبرز في الأفق ما يُناقض خيار الانفصال، لكن، وللأسف الشديد، أخطأت النُّخَب السياسيّة تصوّر أبعاد مشكلة الجنوب بالمصطلحات والمفاهيم التي تستوعب تعقيداتها، وتقدير طبيعتها. لهذا، أخطأت السبيل في محاولات معالجتها وتصويب حلّها. وكان أخطر محاولات المعالجة ذلك المدخل المفاهيميّ الذي اعتبر سكّان الجنوب أقلّيّة عرقيّة؛ تختلف عن الوجود القوميّ، «وترتّب على هذا التشخيص منطقيًّا أن صار لشعب جنوب السودان حقّ إقامة دولة قوميّة خاصّة»[9]. بل افتراض أنّ الجنوب كان مُستعمَرًا من شمال لم يهنأ في يوم من الأيّام بالإقامة معه في حيّز جغرافيّ واحد، إلّا بعد أن نزح الجنوب إلى الشمال بعد تمرّد عام ١٩٨٣م، فنحن هنا لا نتحدّث عن خطأ التقدير فحسب، إنّما عن مواقف

---

(٨) نشأ «منبر السلام العادل» بُعيد اتّفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، وقامت على رأسه مجموعة من الشماليين الرافضين للظلم الذي وقع على الشمال في الاتّفاق، ودعوا إلى فصل الجنوب من دون ترتيبات انتقاليّة.

(٩) صبري محمد خليل، «مستقبل السودان بين الوحدة والانفصال،» سودانايل، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sudanile.com>.

تعادلت احتمالاتها بمنطق القسمة على اثنين؛ الوحدة والانفصال، من دون أن ندرك أنّ لهما أبعادًا سحيقة الغور، تتجاوز بآثارها السودان إلى من يجاوره، ممّن يتعلّق مصير مصالحهم بما يؤول إليه حال السودان بعد هذا الانفصال.

وما يبدو واضحًا، إذا توقّفنا عند بعض المؤشّرات البارزة لآثار الانفصال، أنّ الترقّب المصحوب بالتوتّر هو الذي يسيطر على عقل الأطراف المختلفة، في الشمال والجنوب، وتتلوّن عاطفة إدراك هذه الأطراف بعاصفة الاحتمالات المستقبليّة. فالسودان قد مَرَّ بلحظة اختبار هذه المعادلة الثنائيّة بإعلان نتيجة الاستفتاء والقبول بها، ويمرّ اليوم بمرحلة انتقاليّة تسلمه لحقيقة الانفصال التامّ (٩/ ٧/ ٢٠١١). والمرحلة المقبلة هي مرحلة ضبابيّة، على الرغم من الترتيبات والضمانات التي يحاول الطرفان وضعها. فهي تعتورها أزمات التقدير الأصوب لتداعيات المستقبل، ولِما كان يجب أن تكون عليه الأمور قبل الاستفتاء، أي إنّه كان يجب حسم كلّ القضايا العالقة مباشرة بعد انتصار الإرادة السودانيّة في التغلّب على دواعي الحرب والوصول إلى اتّفاق السلام الشامل في التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، الذي هو العنصر الأساس الذي فتح الطريق إلى حوار ممكن بين الشمال والجنوب، لكنّه في الوقت نفسه فتح الباب على مصراعيه أمام كلّ الإشكالات، التي لم تكن موضوعة على طاولة البحث.

قبل هذا الاتّفاق، كان هناك حوار تشوبه روح الصراع وإملاءات طرف غالب على طرف مغلوب، في معركة طويلة خسر فيها السودان جلّ جهد التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة خلال كلّ أعوام تجربته الوطنيّة. هذا، على الرغم من أن كلّ المؤشّرات كانت تدلّ على أن بواعث الحرب نفسها كانت قضيّة تخلّف وتفاوت في نسب النمو الاجتماعيّ بين الشمال والجنوب، مثلما هو الحال بين الشمال وإقليم دارفور في أقصى الغرب. ولم يكن ممكنًا لمثل هذه المعادلة المختلّة في الحوار أن تحقّق استقرارًا تنهض عليه بُنيات للتنمية، أو تقيم عدلًا متوازنًا يتقرّر به مصير السودان بعد السلام، الذي حصرته فترة تجريب موقوتة بستّ سنوات. لذلك كان خيار السلام حتميًّا أمام الطرفين لضبط هذه المعادلة وإعادة الأمور إلى نصابها. لكن، شاب الاتّفاق، على كثافة تفاصيله، بعض الغموض في كثير من الحوافز المستحقّة للشمال

والجنوب ليجعلا خيار الوحدة جاذبًا في نهاية المطاف. بل واكتنف التطبيق الكثير من التعقيد، الذي كثُرت معه مقترحات الحلّ، التي أوجدت بدورها مداخل لُبس جديدة حول قضايا لم تكن مثار حديث من قبل بين شريكين ظلّت تطاردهما اختلافات الأيديولوجيا وتعارض التوجّهات.

ولكي نستطيع فهم الأزمة الراهنة والتحدّيات المطروحة أمام تنفيذ متعلّقات المرحلة الانتقاليّة، والحالة الانقساميّة التي أصابت مؤسّسات الدولة والمجتمع من جرّاء إعلان الانفصال، لا بدّ من مراجعة ذهنيّة واعية، واستدراك عقلانيّ لتطوّرات الأزمة؛ أسبابها التاريخيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والقبليّة ـ الاجتماعيّة، والآثار الداخليّة على مستوى السودان، وامتداداتها الخارجيّة بالنسبة إلى جيرته الجغرافيّة، على المدى القصير والطويل. لذا، فإنّ الحديث عن الراهن، الذي تشكّله لحظة إعلان الانفصال، التي قابلها الناس في الشمال بشيء من اللامبالاة، يعطي انطباعًا أنّ ما جرى، وما يمكن أن يجري، هو من صنع هذه اللحظة بالتحديد. ولا يمكن تصوّر النتائج المترتّبة على هذا الانفصال إلّا ببلوغها، أي بتحديد أثر المتغيّرات المستقلّة والمتغيّرات التابعة عند لحظة وقوعها، ثمّ يهرع الجميع عندئذٍ لمحاولة ضبط المتغيّرات المستحدثة كلها. لكن، قبل هذا وبعده، يعلم الجميع أنّ هناك مقدّمات طويلة مطلوبة لفهم الحاضر ينبغي عدم إغفالها عند النظر إلى متغيّرات المستقبل.

إنّ إحدى القضايا التي تُطرح على لغة البحث مرتبطة إذًا بضرورة المراجعة الحتميّة للرغبة في الانفصال عند الجنوبيين. وكيف يمكن بحثها بحيث يكون النظر إليها متعدّدًا في جوهره، وكيف يمكن أن يقوم بحثها عن تصوّرات متعدّدة للمستقبل، لا على الانحباس السلبيّ بين إخفاقات التاريخ، ولا على اضطراب العلاقة المتبادلة بين القوى السياسيّة، التي أدّت إلى هذا الانفصال، إنّما بالنظر السريع إلى الخلل، بحيث تقوم علاقة سوية لمستقبل سوي. وبعبارة أخرى، كيف يجب أن تكون العلاقة غدًا، بحيث يدعو الجميع إلى استمرار السلام، والبحث في إمكانيّة اقتحام الانقطاع الذي يتولّد عن الانفصال من أجل الاستقرار المتكافئ في دولتي الشمال والجنوب؟ ونرجو ألّا يكتفي الباحثون بملاحظة أنّ الخطاب السياسيّ الذي

يهتم بالسؤال، وليس بالجواب، هو خطاب منفصل منقطع. وفضلًا عن ذلك فهو خطاب يصدر عن فراغ وحدوي لا يثمر شيئًا مجديًا في عهد الانفصال.

أولًا: المسؤوليّة التاريخية

في البدء، علينا الإقرار بأنّ الانفصال سيولّد، باعتباره أثرًا عرضيًّا أوّليًّا، أزمة مصطلح وإشكاليّة خطاب سياسيّ، ومبارزات قد تبدو تكتيكيّة؛ انسحابيّة وهجوميّة في آن، لكنّها ستشكّل طبيعة النقاش في الدولة والمجتمع. وسيتغيّر، في ضوئها، الخطاب السياسيّ، وستزداد حِدّة الاستقطاب بين الحكومة والمعارضة. حيث تُحاول المعارضة من جانبها إلباس كامل المسؤوليّة لحكومة الإنقاذ الوطنيّ وحزبها الحاكم، وشريكها في الحكم الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، لفشلهما في جعل الوحدة خيارًا جاذبًا للجنوبيين، وستحمّلهما مسؤولية انفصال الجنوب واشتعال الاضطرابات في مناطق أخرى، ومن ثمّ فإنّهما غير جديرين بالاستمرار، لأنّ استمرارهما يعني المزيد من التفكيك والتفتّت. أمّا الحكومة القائمة فتصرّ على أنّ مسؤوليّتها التاريخيّة في الانفصال هي أنّها حافظت، لأوّل مرّة، على عهد سياسيّ قطعه الشمال للجنوب، وقد أوصلته إلى تمامه باتّفاق سلام، بعد أن أقرَّ الجميع مبدأ تقرير المصير في جولات حوار واتفاقيّات وتحالفات، سبقتها إليها القوى السياسيّة المختلفة. أمّا الجنوب نفسه، وعلى رأسه الحركة الشعبيّة، فيُحمّل الجميع في الشمال مسؤوليّة هذا الانفصال. وتقول قيادات كلّ القوى الجنوبيّة إنّها ناضلت لثلاث وستين سنة من أجل الاستقلال عن الشمال. لهذا، نجد أنّ لغة الخطاب السياسيّ، وأزمة مفهوم المسؤوليّة التاريخيّة، ستظلّ واحدة من الآثار المتعدّية لهذا الانفصال، وستشكّل معضلة لإدارة حوار إيجابيّ لأعوام تأتي. فنحن نقف اليوم أمام حيرة السؤال عن ماهيّة العناصر التي تؤهّل مفهومًا ما لصفة التعبير الصادق، الذي يُقارب الواقع الجديد لفكرة المسؤوليّة التاريخيّة عن أمر الوحدة والانفصال في المخيال السياسيّ. إذ كان استفتاء التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حول تقرير مصير جنوب السودان بمثابة نقطة فارقة في تاريخ السودان الحديث، ولا يمكن دراسة نتيجته، التي أفضت إلى الانفصال، من دون تشخيص آراء النخب السياسيّة الشماليّة والجنوبيّة حول

طبيعة المشكلة، وتصوّراتها لحلّها، وتبيين منزلقات المصطلح وتداعيات الفهم المستقبليّة.

إنّ الخلط، الذي لم ينجُ منه الخطاب السياسيّ في السودان على مدى سنوات الحكم الوطنيّ، بين تعريف الجنوبيين؛ أَهُمْ جزءٌ من «الأمّة»، أم هُم «شعبٌ» آخر، له حقوق ومطالب، يعود إلى حقيقة أنّ مفهوم تقرير المصير كان نظريّة مؤدّاها أنّ لكلّ أمّة الحقّ بأن تكون لها دولة قوميّة. أمّا في الفترة الاستعماريّة، فقد كان هناك ما يُسمّى بحقّ الفتح، وبمقتضاه تؤول ملكيّة الشعب المغلوب إلى الدولة الغالبة في الحروب الاستعماريّة، ولم يكن ذلك الحقّ مشروعًا فحسب، بل كان مصدرًا للشرعيّة. ثمّ أصبح تعريف حقّ تقرير المصير، وتعيين أشكاله، أحد المشاكل المفاهيميّة الرئيسة، التي تواجه القانون الدوليّ، وذلك نسبة إلى التعسّف الذي صاحب استعماله عقب مناداة الرئيس الأميركيّ وودرو ويلسون به خلال الحرب العالميّة الأولى(١٠)، حين جرى العمل في عصبة الأمم، وبعد قيام الأمم المتّحدة، على إعطاء هذا الحقّ للجماعات، التي رَغِبَ المجتمع الدوليّ بالاعتراف بها باعتبارها أممًا مستقلّة، وذلك من خلال تعريف «الأمم» بأنّها جماعات لها أهليّة وقدرة على التمتّع بالاستقلال وممارسته، وبالتالي تمّ الربط بين الأمّة والشعب(١١). وبهذا أصبحت أيّ جماعة تُسمّى أمّة، أو لا تُسمّى، ليس تبعًا لتكوينها التاريخيّ، لكن تبعًا لِما إذا كانت الدول الكبرى تريد، أو لا تريد، أن تمنحها من عندها حقّ إقامة دولة. وقد استمرّ الخلط بين «الأمم» و«الشعوب» في ميثاق الأمم المتّحدة، ما أدّى إلى أن تختار الدول الكبرى التفسير الذي يعجبها عندما تمنح الناس حقّ تقرير المصير. وتجدّد الخلاف حول معنى «الأمّة» و«الشعب» عند النظر في المشرعات الأولى لاتّفاقات حقوق الإنسان، حيث تضمّنت هذه الاتفاقيّات عبارة كلّ «الشعوب» و«الأمم» لها الحقّ الجماعيّ بتقرير المصير، وبالإبقاء على كلمة «شعب»، أصبح من الممكن أن يُسمّى أيّ جزء من «أمّة» شعبًا. وهنا وجد الجنوبيون الحقّ بأن

(١٠) عائشة راتب، مشروعية المقاومة المسلحة (القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، ١٩٧٠)، ص ٣٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٠.

يكونوا شعبًا يطالب بتقرير المصير لينال الاستقلال، ويصبح «أمّة» في دولة جديدة. هذا، على الرغم من أنّ اللجنة الخاصّة التاسعة للجمعيّة العامّة للأمم المتحدة قامت بحذف كلمة «أمّة» من مشروع لجنة حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. ولا تشير تلك الاتفاقيّات الآن إلّا إلى حقّ الشعوب بتقرير مصيرها[١٢]. وحتّى لا تبقى مفردات الخطاب السياسيّ، التي سيتمّ بها ترميز الحوار في مقبل الأيام والسنوات، سجينة لاختلافات التقدير، أو محاولات التهرّب من قدر التاريخ، يجب أن يجتهد الساسة في السودان لابتداع مصطلحات ومفاهيم لا تعتمد على القدرة الذاتيّة للتصوّر المتحيّز فحسب، بل ترتبط أشدّ الارتباط بالتجارب السياسيّة الجماعيّة لكلّ القوى السياسيّة، التي كان لها حظّ التعاطي مع قضايا الحرب والسلام، والوحدة والانفصال، في السودان. وضمن هذا التصوّر، فإنّ للوحدة مزايا للشمال والجنوب، وللانفصال مزايا سيختبرها غالب أهل الجنوب، وربّما كثيرون في الشمال.

إنّ إحدى القضايا المهمة التي تُطرح الآن، في الحوار السياسيّ العام، وستُطرح على مراكز البحث في المستقبل، هي قضيّة المسؤوليّة التاريخيّة عن الانفصال، التي ستجري في ظلّ مبارزات حامية بالتاريخ، إذ ستُشكّل عقدة السبق الزمنيّ «متى»، أسّ النقاش، أيّ سيتمحور السؤال حول متى أقرّ أيّ طرف من أطراف المعادلة السياسيّة السودانيّة بمبدأ تقرير المصير، الذي أفضى في نهاية المطاف إلى هذا الانفصال. ونكاد نجزم، إذًا، أنّ الجدل والصراع السياسيّ، والتحالفات والتآلفات، ستكون مؤسّسةً تبعًا لهذه الفاصلة التاريخيّة، وستكون كثير من الخلافات مرتبطة بلا شكّ بحقيقة هذا الانفصال. على الرغم من أنّ الحديث عن تقرير المصير، الذي يعني «الانفصال»، والذي وقع، يتسرّع السياسيّون في إلقاء تبعات حدوثه على النظام القائم، إلّا أنّ التاريخ يقول إنّ تقرير المصير ليس وليد سنوات حكومة الإنقاذ الوطنيّ، ولا حتّى الفترة الانتقاليّة الأخيرة، التي أعقبت اتّفاق السلام، وإنّما ظلّ قضيّة مطروحة منذ صدور قانون المناطق المقفولة

---

(١٢) عصمت سيف الدولة، **الطريق إلى الديمقراطيّة** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٧١)، ص ١٢٤ - ١٢٨.

في عام ١٩٢٢[١٣]. وصار موضوعًا للحوار بين الجنوب والشمال في عام ١٩٤٧[١٤]، وتجدّد الحديث عنه في عام ١٩٥٣[١٥]، وتمّت الدعوة له عند التمرّد الأوّل في عام ١٩٥٥[١٦]، وكان موضوعًا مطروحًا عند استقلال البلاد عام ١٩٥٦[١٧]، وتأجّج بعد انقلاب إبراهيم عبّود في عام ١٩٥٨[١٨]، وشملته مفاوضات مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٦٥[١٩]، وضُمِّن في اتّفاقيّة أديس أبابا في عام ١٩٧٢[٢٠]، واشتدّت المطالبة به بعد انهيار

---

(١٣) أوجد «قانون المناطق المقفولة» قطيعة تاريخيّة بين شمال السودان وجنوبه، إذ منع دخول أهل الشمال إلى الجنوب ـ أو العكس ـ وتوقّف المدّ الطبيعيّ بين الشطرين حتى عام ١٩٣٦، ولم يكن الجنوب مفتوحًا إلّا أمام الإرساليّات التبشيريّة، فما عاد من سبيل للتواصل بين شقّي القُطر.

(١٤) دعت الإدارة البريطانيّة كلّ قيادات الكيانات السياسيّة السودانيّة ـ الشماليّة والجنوبيّة ـ إلى مؤتمر جوبا ١٩٤٧، الذي ارتفع فيه النداء الجنوبيّ مطالبًا بإعمال حقّ تقرير المصير.

(١٥) ترتّب على عقد اتّفاقيّة شباط/ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا لتقرير مصير السودانيين نتائج عكسيّة على الجنوب، حيث غضب الجنوبيّون لأنّ أحدًا من المتفاوضين لم يسمع آراءهم، ثمّ ما جرى في الانتخابات البرلمانيّة، التي أعقبت المعاهدة، من إسراف للوعود، والتي قُطعت لهم سواء من جانب الأحزاب الشماليّة، أم من جانب المصريين، من دون أن يتحقّق منها شيء. ووصلت الشكوك إلى ذروتها عندما بدأ الشماليون في عام ١٩٥٥ بإعادة تنظيم القوّات العسكريّة، وتقرّر نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائيّة إلى الشمال، الأمر الذي انتهى بتمرّد هؤلاء، وكان بداية لتفجّر مشكلة الجنوب ثمّ تحوّلها بعد ذلك، وتحت الحكم العسكري الذي حكم السودان منذ عام ١٩٥٨، إلى ثورة واسعة.

(١٦) كانت بداية التمرّد المسلّح في الجنوب في آب/ أغسطس ١٩٥٥ بعد المذبحة الشهيرة التي وقعت في مدينة توريت بجنوب السودان، وراح ضحيّتها كثير من الشماليين.

(١٧) بعد جلاء القوّات بريطانيا وانفصال السودان عن مصر، طالب الجنوبيّون أن يكون لهم نظام خاصّ داخل الدولة السودانيّة الموحّدة، وهو الأخذ بنظام الفيدراليّة، لكنّ الحكومة رفضت الاقتراح، معلّلة ذلك بأنّه يؤدّي إلى انفصال الجنوب كتطوّر طبيعيّ. حيث كانت هناك شكوك لدى الجنوبيين من سياسات وزارة السيّد إسماعيل الأزهري التي تشكّلت في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه.

(١٨) بعد تولّي إبراهيم عبود السلطة قامت الحكومة العسكريّة باتّباع سياسة التذويب بالقوّة مع الجنوبيين، وأدّى ذلك إلى مطالبة الأحزاب الجنوبيّة، وعلى رأسها «حزب سانو» باستقلال الجنوب، كما تمّ تشكيل حركة أنيانيا التي بدأت عمليّاتها العسكريّة في عام ١٩٦٣، وبعد الشدّ والجذب تمّ بحث تسوية سلميّة للصراع، حيث عُقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٦٥.

(١٩) تجدّدت المطالبة بتقرير المصير في مؤتمر «المائدة المستديرة»، الذي انعقد خلال العهد الحزبيّ ١٩٦٥، ما تسبّب بفشل أعمال المؤتمر وعدم نفاذ توصياته، وليتسبّب ذلك في تدهور العلاقة بين الجنوب والشمال أكثر، الأمر الذي أفضى إلى الانقلاب العسكريّ الذي قاده الرئيس جعفر محمد النميري في عام ١٩٦٩.

(٢٠) تمّ في عام ١٩٧٢ توقيع اتّفاقيّة أديس أبابا التي أعطت للإقليم الحكم الذاتيّ في إطار السودان الموحّد.

الاتّفاقيّة عند انقضاء عام نفاذها العاشر[٢١]؛ وصار مطلبًا أساسيًّا لدى قادة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان في عام ١٩٨٣[٢٢]، وضمّنوه أوّل اتّفاق لهم مع الحكومة في عام ١٩٩٢[٢٣]، وفرضوه على أحزاب التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ، فيما عُرف باتّفاق القضايا المصيريّة، الذي شهدته العاصمة الإريتريّة أسمرا في عام ١٩٩٥[٢٤]، وكان مطلبًا أساسيًّا في اتّفاقيّة الخرطوم

(٢١) في تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر من عام ١٩٨٣ أصدر الرئيس جعفر النميري قرارات عدّة أطاحت بالاتّفاق، منها: تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم، ونقل الكتيبة (١٠٥) وبعض الجنود إلى الشمال، واتهام قائدها كاربينو كوانينب اختلاس أموال، كما تمّ إرسال قوّات لإخضاعها، فأدّى ذلك إلى هروبها إلى الأدغال الاستوائيّة، لتصبح في ما بعد نواة لجيش الربّ، فكلّفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة، إلّا أنّه أعلن انضمامه إلى المتمرّدين، مؤسّسًا الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، ولها جناح عسكريّ عبارة عن جيش ثوريّ، وأعلن أنّ هدف الحركة هو «تأسيس سودان علمانيّ جديد»، قائم على المساواة والعدل الاقتصاديّ والاجتماعيّ داخل سودان موحّد، وقام برفع شعارات يساريّة، فحصل على دعم من إثيوبيا وكينيا، خصوصًا الرئيس الإثيوبيّ من غستو هيلا ميريام.

(٢٢) انقلب الرئيس النميري في عام ١٩٨٣ على صيغة اتّفاق أديس أبابا، حين بدا له أنّها غير مناسبة، وخوفًا من أن تؤدّي إلى زيادة مطالبة الجنوبيين بحقّ تقرير المصير، قسّم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، ما أشعل ثائرة بعض القيادات الجنوبيّة التي وجدت في العقيد جون قرنق منفذًا للتمرّد العسكريّ الذي استمرّ منذ شهر أيار/ مايو ١٩٨٣ وحتى التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

(٢٣) بعد الإطاحة بنظام جعفر النميري عبر انتفاضة شعبيّة عام ١٩٨٥ كان هناك أمل في التوصّل إلى اتّفاق مع الحركة، لكنّه فشل بعد اجتماع رئيس الوزراء الجديد الصادق المهدي مع قرنق عام ١٩٨٦. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٨٨ تمّ إبرام اتّفاق بين قرنق ومحمد عثمان الميرغني في أديس أبابا، الذي نصّ على تجميد قرارت أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، لكنّ هذا الاتّفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ بعد انقلاب حزيران/ يونيو ١٩٨٩ بقيادة عمر البشير، التي تبنّت شعار «الجهاد الإسلاميّ» ضدّ القوى الجنوبيّة، مستعينة بتسليح ميليشيات تُدعى قوّات الدفاع الشعبيّ، وحقّقت الحكومة انتصارات عسكريّة عدّة. وفي آب/ أغسطس ١٩٩١، وبعد سقوط نظام منغستو في إثيوبيا، وانشقاق الحركة الشعبيّة، حاولت الحكومة الاستفادة من هذا الانشقاق فأجرت الاتصال منفردة معلام أكولبوثيقة عُرفت باسم «وثيقة فرانكفورت» التي وُقّعت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، إلّا أنّ الحكومة السودانيّة أنكرتها بعد ذلك. وفي أيار/ مايو ١٩٩٢، وتحت رعاية الرئيس النيجيريّ إبراهيم بابنجيدا، أُجريت الجولة الأولى من المفاوضات في أبوجا، ثمّ الجولة الثانية في ايار/ مايو من عام ١٩٩٣، لكن لم تُسفر هذه المفاوضات عن شيء.

(٢٤) أعلن التجمّع الديمقراطيّ المعارض في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ ما عُرف في ما بعد باسم «مقرّرات القضايا المصيريّة» في أسمرا، التي جرى الاتّفاق من خلالها على المبادئ المتعلّقة بإنهاء الحرب الأهليّة، وقد أقرّت هذه المبادئ حقّ تقرير المصير كمدخل أساسيّ لإنهاء الحرب كما يلي:
١ ـ خيار التجمّع الوطنيّ المفضّل هو وحدة الوطن المؤسّسة على التنوّع والاعترافبأنّ السودان بلد متعدّد الأعراق والديانات والثقافات واللغات، وأنّ تلك الوحدة ستقوم على حقّ المواطنة وعلى المساواة في الحقوق والواجبات وفق المعايير المُضمَّنة في المواثيق العالميّة حول حقوق الإنسان. =

بين الحكومة والحركات المنشقّة عن الحركة الشعبيّة لتحرير السودان عام ١٩٩٧[٢٥]، وقُنّن بشكل كامل في اتّفاق السلام الشامل في التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥[٢٦]. على أنّ الحديث تجدّد عنه في السنوات الأخيرة بكيفيّة شاملة وعميقة تعكس التحوّلات الجذريّة التي طرأت على المجالات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة؛ وقد انتقل الحديث عنه إلى جيل الشباب الذي لم يرَ سنوات الحرب الدامية، ثمّ بدأ الحديث عنه علنًا في الخطاب السياسيّ للحركة الشعبيّة لتحرير السودان.

ثانيًا: أسئلة المصير

إنّ تراكمات الصراع، منذ أن دخل الأتراك السودان في عام ١٨٢١ وحتّى يومنا هذا، جعلت المجتمع السودانيّ بعيدًا من الانصهار في بوتقة تنفي عنه تشرذم علائقه القبليّة والإثنيّة الأولى، وليس جنوب السودان إلّا

= ٢ ـ الاعتراف بأنّ حقّ تقرير المصير يوفّر حلال قضيّة إنهاء الحرب الأهليّة لتسهيل استعادة الديمقراطيّة في السودان وتعزيزها وإتاحة فرص تاريخيّة فريدة لبناء سودان جديد قائم على العدالة والديمقراطيّة. ٣ ـ أنّ المناطق المتأثّرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة أبيي وجبال النوبة والأنقسنا. ٤ ـ أنّ أهل جنوب السودان بحدوده القائمة في أوّل كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ سيمارسون حقّهم في تقرير المصير قبل انتهاء الفترة الانتقاليّة. ٥ ـ يُستفتى أهل أبيي خلال الفترة الانتقاليّة حول بقائهم ضمن إقليم كردفان، أو الانضمام إلى إقليم بحر الغزال. ٦ ـ تسعى الحكومة الانتقاليّة للتوصّل إلى حلّ سياسيّ ورفع المظالم التي عاناها أهل منطقة جبال النوبة والأنقسنا.

(٢٥) بعد فترة وجيزة من إعلان مقرّرات القضايا المصيريّة في أسمرا وقّعت الحكومة السودانية اتّفاقيّة الخرطوم للسلام في نيسان/ أبريل ١٩٩٧، غير أنّ هذه الاتّفاقيّة لم تكن في إطار ردّ الفعل على مقرّرات أسمرا ١٩٩٥، بل تُعدّ في الحقيقة تتويجًا للمسار الذي كان قد بدأه نظام الإنقاذ في محادثات فرانكفورت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وقد مرّت هذه الاتّفاقيّة من الناحية الإجرائيّة بخطوات عدّة، بدأت بالتوقيع على ميثاق للسلام في نيسان/ أبريل ١٩٩٦، الذي كان بمثابة إعلان للمبادئ وقّعته كلٌّ من الحكومة، وحركة استقلال جنوب السودان بقيادة رياك مشار، والحركة الشعبيّة لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) بقيادة كاربينو كوانين، وبعد أن استمرّت التعبئة السياسيّة حول هذا الميثاق عامًا كاملًا تمّ توقيع اتّفاقيّة الخرطوم بين الحكومة وعدد من الأطراف الجنوبيّة.

(٢٦) تضاعفت الجهود الدوليّة من خلال «منظّمة الإيغاد» إلى أن تمّ توقيع اتفاق إطاريّ سُمّي بـ «بروتوكول ماشاكوس»، وذلك في تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٢، الذي أعطى للجنوب حكمًا ذاتيًّا لفترة انتقاليّة مدّتها ستّ سنوات، وحقّ تقرير المصير وفرصة للجنوبيين للتفكير في الانفصال، كذلك أعطى الفرصة لبناء مؤسّسات الحكم الانتقاليّة كنوع من الضمانات. وفي ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وقّعت الحكومة والحركة الشعبيّة لتحرير السودان اتّفاقيّة السلام الشامل في نيفاشا، التي نصّت بنودها على حقّ تقرير المصير للجنوب في عام ٢٠١١.

تجلّيًا واضحًا يُبرهن على هذه الحقيقة الماثلة. غير أنّ انفصال الجنوب، بقبليّاته وإثنيّاته، لا يعني بقاء الشمال على حال السودان القديم، فالجنوب والشمال كانا تعبيرين جغرافيين، لكنّهما لا يعكسان واقعًا حضاريًّا متكاملًا، لهذا لم تتكامل وحدتهما. ويرى عدد من الباحثين المتشائمين أنّ انفصال الجنوب سيقود إلى انفصال الغرب، أو بعض أجزائه[٢٧]. وتطرح كثرة الأطروحات الانفصاليّة آثارًا سلبيّة بالغة الخطورة على السودان، وتطال الأمن القوميّ العربيّ من منطلق استراتيجية شدّ الأطراف، الذي يفتح المجال أمام حدوث انهيارات وانقسامات أخرى، تُضاف إلى ما نشهده في الصومال وفلسطين.

لقد صار من المعلوم بالضرورة أنّ دولتي الشمال والجنوب ستواجَهان بالكثير من الأسئلة الصعبة والمشكلات، التي يُثيرها موضوع انفصال السودان. وهي أسئلة تصوغها حقائق الراهن السياسيّ، وتمثّل إثارتها محاولات مجهدة تجتهد في قراءة تداعيات مستقبل لم يتحسّب الناس لها كثيرًا على الرغم من سطوع مؤشّراتها طوال كلّ المراحل التي مرّت بالسودان. ولعلّ في إثارتها الآن بعض رجاء يستوضح المواقف المختلفة، حتّى ولو كانت عاطفية. وهي أسئلة عامّة تتناثر في الخاطر من غير تحضير أو ترتيب، تستفسر عن الآثار والتحدّيات، وتستنطق الفرص والمآلات. وقد لا تنتظر إجابة حاسمة لاقتناع تامّ بأنّه لا أحد يملك كلّ الإجابات، لكنّها تجسّد رغبة البحث عن الاطمئنان، أكثر من مشقّة التنقيب عن أصل التفاصيل المبهمة.

نعم، وقع الانفصال، وسيصبح السودان دولتين، هذا هو المُعطى الأكبر، الذي لم يعد يحتاج إلى طرح سؤال يستدرك حقيقته. لكن ما بقي عالقًا من أسئلة لا تزال تجول في النَّفْسِ مجال النَّفَسِ؛ هل يظلّ السودان القديم دولة من غير الجنوب، أم أنّ الشمال سيصبح دولة جديدة؟ ما الذي سيختلف فيها عن الحاضر؟ وعلى الرغم من أنّ «نيفاشا» لم تنظّم علاقات ما

(٢٧) عبد العظيم محمود حنفي، «انفصال جنوب السودان والأمن القوميّ العربي،» السياسة (الكويت)، ٧/ ١١/ ٢٠١٠.

بعد الانفصال، لكن هل أعطت المؤشّر على أنّ الاستخلاف سوف يكون لدولة الشمال باعتبار أنّها عُرِفت بالحكومة؟ وكيف ستستمرّ القوى السياسيّة العابرة لحدود الشمال والجنوب الجغرافيّة والديمغرافيّة في العمل السياسيّ بعد انفصال الدولتين؟ هل سيتخلّى المؤتمر الوطنيّ عن عضويّته في الجنوب، وتتخلّى الحركة الشعبيّة عن عضويّتها في الشمال، أم ماذا؟ وما هو مصير ممتلكات المواطنين الجنوبيين في الشمال، ومصير ممتلكات المواطنين الشماليين في الجنوب؟ وهل سيُسمح لمواطني الدولتين بالتملّك والعمل وممارسة النشاطات الاقتصاديّة؛ أسوة بمواطني مصر والسودان، فيما يُعرف باتّفاق «الحريّات الأربع»، أم سيُعامَلون كأجانب بوصفهم من رعايا دولة أخرى؟ وكيف سيتمّ التعامل مع المؤسّسات العاملة بكامل تراب الوطن، أو كانت، مثل النقل النهريّ والسكك الحديديّة، ولمن ستؤول ملكيتها من الدولتين؟ وهل سيستمرّ نشاطها بين الدولتين أم سيتوقف؟ ما هو أثر هذه القطيعة السياسيّة والفصل في هويّة السودانيّ الشماليّ، بخاصّة بعد فصله عن عمقه الإفريقيّ، وقطع صلة الجنوبيّ عن رابطته العربيّة؟ وما أثر تغييب هذا التداخل والتنوّع على التطوّر الثقافيّ والهويّة السودانيّة لِكلا الطرفين؟ وكيف ستُقْتَسَم حصّة السودان من مياه النيل؟ وكيف ستُوظَّف الحصص المُقتسمة، باعتبار أنّ احتياجات النهضة الزراعيّة، ومشكلات الريّ، والتنافس الإقليميّ على موارد المياه، وخلافات دول حوض النيل الأخيرة ستلقي بأعباء ثقيلة لم تكن في حسابات السودان القديم؟ وهل ستكون حساسيّة هذه المسألة أكبر لدولة الجنوب لأنّ موارد دولة الشمال من النيل الأزرق أكبر من مواردها من النيل الأبيض، واحتياجات الجنوب في ازدياد في حال وجود تنمية زراعيّة لا تعتمد الري المطريّ، وبخاصّة إذا أخذت باعتبارها عامل التغيّر المناخيّ؟ من سيخلف دولة السودان الحاليّة في المؤسّسات الدوليّة، مثل الأمم المتّحدة والاتّحاد الإفريقيّ وجامعة الدول العربيّة، الشمال أم الجنوب؟ ومن سيتكفّل بديون السودان الخارجيّة المُقدّرة بـ «٣٤» مليار دولار، وهل سيتمّ اقتسامها بين الدولتين، وعلى أيّ أساس؟ هل ستُوزّع المديونيّة على عدد سكّان السودان الحالي، أم أنّ دولة الجنوب سوف ترفض تحمّل أيّ نصيب من المديونية، بالادّعاء بأنّها كانت مستعمرة؟

ثالثًا: حساب التأثير

سيُنهي إعلان استقلال دولة جنوب السودان حقبة وطن كان أهله يدعونه بعملاق إفريقيا، وأكبر بلد عربيّ، وأرض المليون ميل مربع، قبل أن ينقسم إلى دولتين، ويُسارع الساسة والكُتّاب بنحت مصطلح «الجمهوريّة الثانية»[٢٨]، بدلًا من جمهورية «السودان القديم» الأولى، في محاولة يائسة للتخلّص من عقدة التقصير في الحفاظ على وحدة الكيان، بعد أن فشل كِلا مشروعَي الحركة الإسلاميّة، في ما عُرف بـ «المشروع الحضاريّ»، ومشروع «السودان الجديد»، الذي سبق وأن تبنّته الحركة الشعبيّة لتحرير السودان. لكن وصف «الجمهورية الثانية» لِما تبقّى من السودان، أو دولة الشمال، التي وُلدت في التاسع من تموز/يوليو ٢٠١١، تُواجهه عقبات ميلاد حقيقيّة لم تُجب عنها الفترة الماضية، وليس في ما تبقّى من الفترة مؤشّرات كافية تُقنع بأنّ ما ينطوي عليه التخطيط كفيل بالإجابة عما يعتمل في الصدور من تساؤلات تبحث عمّا يفضّ عُقَد المشكلات العالقة، أو تشعّ قبسًا من ضوء يكشف الحقيقة عن تحدّيات المستقبل. وللتمثيل على ما هو قائم من مشكلات، التي كان يُفترض أن يتمّ حسمها قبل نهاية الفترة الانتقاليّة، أي قبل التاسع من تموز/يوليو ٢٠١١. فهناك قضيّة الحدود، إذ ليس في ما تمّ فيها من عمل ما يُطمئن إلى أنّها انتهت، بخاصّة إذا أعدنا إلى الأذهان تصريح عبد الله عبد الصادق، رئيس مفوّضيّة ترسيم الحدود، الذي اعترف فيه جهارًا، بأنّ لجنة ترسيم الحدود تعطّل عملها لمدّة ستّة أشهر لخلاف في تفسير كلمة إنكليزيّة واحدة[٢٩]. مع العلم بأنّ هناك أربعَ مناطق حدوديّة يشتجر الخلاف حولها، ومن بينها منطقة «أبيي»، العقدة العصيّة، التي تتربّص بالدولتين الشماليّة والجنوبيّة معًا.

لهذا، فإنّ الحديث حول آثار الانفصال، التي تلوّنها عواطف الحزن

---

(٢٨) وضع الخطاب الحكوميّ، الذي تواتر بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، قواعدَ السير في الطريق إلى «الجمهورية الثانية»، من وجهة نظر المؤتمر الوطنيّ على الأقلّ، طريق يخشى البعض من أن يكون وعر المسالك، بخاصّة إذا لم تتوافق عليه القوى السياسيّة الرئيسة في الشمال.

(٢٩) يوسف عبد المنان، «قراءة في سطور الجمهورية الثانية،» آخر لحظة (السودان)، ٥/٢/٢٠١١.

والفرح في قلوب الطرفين وعقولهم، وكلٌّ من موقعه الخاصّ، يجب أن يركّز على كلّ المجالات، التي يُتوقّع أن يحدث فيها تحوّلًا أو تبدّلًا. **أولاها**، أن تتناول النظرة إلى مسألة الانفصال الجوانب السياسيّة، بما فيها الحديث عن المسؤوليّة التاريخيّة؛ **وثانيتها**، أن تتبيّن إشكال الانفصال في القضايا الاجتماعيّة والإنسانيّة، بما في ذلك الثقافة العربيّة والإسلاميّة في الجنوب؛ **وثالثتها**، تتعرّض لتأثير الانفصال في الأمن والاستقرار، **ورابعتها**، تقدّم عرضًا لآثار الانفصال في الاقتصاد، وكلّ ما جاور هذه المجالات الأربعة من موضوعات وقضايا. إذ إنّ الذي لا شكّ فيه هو أنّ السودان يمرّ بمرحلة هي الأدقّ في تاريخه المعاصر، تتخلّلها استحقاقات تمتد إلى ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، وسيكون لها دور كبير في تحديد مستقبل شطريه الشماليّ والجنوبيّ، مثل حالة انتقال يصطرع في تحديد وصفها الخيال السياسيّ، وقد تتعدّى تداعياتها المستوى المحلّي لِكِلا الشطرين إلى المستوى الإقليميّ ودول الجوار، في الوقت الذي قد تمتد فيه انعكاساتها لتطول مصالح العديد من اللاعبين الدوليّين في السودان، وفي طليعتهم الصين والولايات المتحدة الأميركيّة. لهذا، لا بدّ مِن وجود تصوّر واضح حول ما يُمكن أن يكون عليه الوضع في الشمال والجنوب خلال المرحلة المقبلة. وعلى الأكاديميين والمفكّرين وضع سيناريوهات متعدّدة الفروض والمناهج للحصول على النتائج، التي تفضي إلى استكشاف الحلول لمشكلات قد تقع، ويتمكّن السياسيّون بموجبها من أن يُحسنوا التصرّف في ما يجابههم من تحدّيات الفترة القادمة.

ولا تختلف التقارير كثيرًا هذه الأيام في تقديراتها حول ضبابيّة المرحلة، كما يختلف الناس حول مصير ما تبقّى من السودان، ويشعر كثيرون منهم بنوع من الغموض. إذ تُنبئ تحركات الجميع وأحاديثهم، بمن فيهم الحكومة، والمعارضة، والمواطنون أنفسهم، بأنّ ثمّة شيئًا ما، وربّما أشياء في الطريق لا علم لهم بها. فالسودان لم يعد هو السودان القديم ذاته الذي يمتد من «حلفا» على الحدود المصريّة إلى «نمولي» على الحدود الأوغنديّة، ويضمّ مشهده السياسيّ حركة شعبيّة جنوبيّة، أو تضم مناهجه المدرسيّة أناشيد موضوعة لإذكاء وحدة مشكوك فيها، من قبيل نشيد «منقو

زمبيري»[٣٠]، ورحلات «سبل كسب العيش في السودان»[٣١]، فكلّ هذه الحقبة التي أعقبت الاستقلال، بأفراحها وأتراحها، بانقلاباتها، وديمقراطيّاتها، وأحزابها، وحروبها، وانتفاضاتها، في طريقها إلى النهاية، لتبدأ حقبة جديدة يؤكّد البعض أنّها عين الحقبة القديمة، فيما يُلمّح آخرون إلى أنّ الماضي بإخفاقاته وأخطائه ونجاحاته انتهى، ولاحت فرصة للتغيير؛ تغيير السيّئ نحو الجيد، وتغيير الجيّد إلى ما هو أفضل منه[٣٢].

إنّ ما يجب وضعه في الحسبان هو أنّ السودان يشهد اليوم صخب الانفصال، ويقف مشدوهًا أمام تداعيات ملحمة التقسيم الكبرى. لذا، تنحصر اهتمامات السياسيّين في استحقاقات ما بعد الاستفتاء وانقسام الدولة السودانيّة، وما يمكن أن يترتّب على ذلك من أثر في الاستقرار، بجانب بعض القضايا العالقة الأخرى في ما تبقّى من اتّفاق السلام الشامل، والقضايا التي تخصّ ملف جنوب السودان وهوامشه. إلّا أنّ المطلوب، وبإلحاح، هو التفكير الجدّي في هيكلة وبناء كيانين قابلين للحياة سياسيًّا واقتصاديًّا، ويتوافقان على الحاجة إلى تعزيز الاستقرار السياسيّ في الشمال والجنوب. ومدخل ذلك، العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطيّة، والحكم الدستوريّ الراشد، القائم على احترام حكم القانون، والحرّيات، وحقوق الإنسان، بما فيها حرّية التنظيم واحترام آراء الأقلّيات، واحترام كرامة الإنسان في تعدّده وتنوّعه الدينيّ والاجتماعيّ والثقافيّ. ولا بدّ من تعزيز فرص الاستيعاب السياسيّ للمصالح والمجموعات المتنافسة سياسيًّا في

(٣٠) قصيدة كانت تُدَرَّس في المدرسة الأوّليّة في مطلع الستينيات للشاعر النوبيّ الجيليّ عبد الرحمن، من مدينة «عبري» في أقصى شمال السودان. وعنوان القصيدة «منقو زمبيري»، وهو اسم جنوبيّ من مدينة «يامبيو»، وهي قصيدة ردّدها كثيرًا جميع أطفال السودان، ويقول مقطعها: «منقو قُل لا عاش من يفصلنا. . . قُل معي لا عاش من يفصلنا».

(٣١) عبد الرحمن علي طه، ألّف كتاب سُبُل كسب العيش في السودان؛ وكتاب السودان للسودانيين، يوضح النظرة الاستقلاليّة إلى السودان، ترشّح في أوّل انتخابات للجمعيّة التأسيسيّة عام ١٩٥٥ ولم يفُز، ثمّ ترشّح في انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة عام ١٩٥٧ وفاز بأحد دوائر مدينة الحصاحيصا، وعُيّن وزيرًا للحكومات المحلّيّة، وكان له الفضل في وضع نظام اللامركزيّة، واستمرّ بهذه الوزارة حتى عام ١٩٥٨.

(٣٢) مجاهد بشير، «البشير.. قواعد السير في الإنقاذ الجديدة،» الرأي العام (الخرطوم)، ١٠/٢/٢٠١١.

كلٍّ منهما، والتعاون السياسيّ بينهما لمقابلة التحدّيات الجسام التي ستواجه وجودهما المشترك[٣٣].

١ ـ التحديات السياسية

تنصّ اتفاقيّة السلام الشامل، والدستور الانتقاليّ عام ٢٠٠٥، بأنّ إعلان نتائج الاستفتاء مرتبط بترتيبات دستوريّة وقانونيّة وإداريّة واقتصاديّة، وبالضرورة؛ إعادة هيكلة سياسيّة للدولة السودانيّة المنقسمة. ويقتضي الأمر أُسُسًا محدّدة للاعتراف بالكيان الجديد، تبدأ باعتراف الدولة الأمّ، وهي الحكومة السودانيّة، كشرط تمهيديّ لتوالي الاعتراف الإقليميّ والدوليّ. إذ إنّ الاعتراف بالنتائج يعني اعترافًا ضمنيًّا بالدولة الجديدة. وقد أعلن رئيس الجمهوريّة عمر حسن أحمد البشير اعترافه بنتيجة الاستفتاء، وأكّد أنّه مستعد للتعاون مع الدولة الجديدة. لهذا، فإنّ مولد الدولة الجديدة يمضي بخطوات حثيثة نحو التشكّل، وهي تستعد للانطلاق رسميًّا في ممارسة مهامها. غير أنّها إذا أرادت أن تكون شخصيّتها الاعتباريّة مميّزة فلا بدّ أن تحدّد خياراتها الاستراتيجية منذ الآن.

لهذا، يتطلّب الأمر إعادة هيكلة الدولة، في الشمال والجنوب، بما يحفظ للكيانين وضعيّتهما الجديدة، تلك المهمّة التي توقّع الناس أن تتكفّل بها اتفاقيّة السلام الشامل. وعرّف منصور خالد الاتفاقيّة بأنّها «أوّل محاولة جادّة لإعادة تشكيل السودان سياسيًّا وإداريًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا»، وأنّها «تزيل الاحتقانات، وتنهي التشوّهات»[٣٤]. ويبدو أنّ وجهة النظر هذه قد أصابت في ظاهر منطق جزئها الأوّل، وأخطأت في قصد الجزء الثاني، ففي حين أعادت تشكيل السودان بتقسيمه، إلّا أنّها لم تُزِل الاحتقان، ولا نعتقد أنّها أنهت أيًّا من التشوّهات، التي سيعمّقها الانفصال. إذ كان «من المفترض أن يكون اتفاق السلام الشامل بين المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة هذا قد أنجز مطلب «إعادة الهيكلة» للدولة السودانيّة، لكنّه لم يفعل. على الرغم

(٣٣) الواثق كمير، «نحو سلام مستدام وعلاقة مؤسسية ومنظمة بين الشمال والجنوب (١ ـ ٢): الشماليون بالحركة الشعبية: تحويل الخصوم إلى أصول!،» **الرأي العام**، ٦/١/٢٠١١.

(٣٤) منصور خالد، «بروتوكولات نيفاشا: البدايات والمآلات،» **الرأي العام**، ٣/٧/٢٠٠٤.

من أنّ الاتفاق أوقف حربًا مدمّرة استمرّت لعقود بين أبناء الوطن الواحد في الشمال والجنوب، كما أنّها سنّت دستورًا ربّما كان هو الإنجاز الأفضل في النظام السياسيّ السودانيّ منذ الاستقلال[٣٥]. إلّا أنّ الانفصال يفرض إعادة هيكلة النظام السياسيّ والإداريّ العام في السودان، شكلًا ومضمونًا، بدءًا من الإصلاح الدستوريّ والقانونيّ، الذي يُعتبَر المرجعيّة المنظّمة للممارسة السياسيّة، واستيعاب النظام السياسيّ لجميع المكوّنات السودانيّة، وإعادة النظر في التقسيم الإداريّ للبلاد بشكل يحقّق التوازن في قسمة السلطة، ويمكّن من توسيع المشاركة الشعبيّة في اتّخاذ القرار، ويُحدّ من التكاليف الباهظة للنظام الفيدراليّ القائم اليوم.

بات في حكم المؤكّد أنّ انفصال الجنوب سيؤدّي إلى تداعيات سياسيّة في الشمال، يخشى الناس أنّها إذا لم يُسْتَجَبْ لها بطريقة صحيحة وسريعة، أن تتحوّل من قضيّة ترتيبات سياسيّة إلى معضلة أمنيّة جديدة، بخاصّة إذا ما حدث أيّ توتّر تصحبه عمليّات عسكريّة، أو إذا حدث انفلات أمنيّ. ويأتي في مقدّمة ذلك؛ زيادة وتيرة الاضطرابات السياسيّة في أقاليم السودان الشماليّة؛ تتبعها المطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزيّ، وباقتسام الثروة مع المركز، والتشدّد في تنفيذ اتفاقيّة الشرق، أو توطين المتأثّرين بسدّ مروي، أو إنشاء خزّان كجبار. ولربّما تزداد الاحتجاجات على معالجة الحكومة لبعض قضايا المعيشة، وتلكّؤها في غيرها، أو عدم الاتّفاق على حلّ قضايا ما بعد الانفصال التي نصّ عليها قانون الاستفتاء: الجنسيّة، والعملة، والخدمة العامّة، والوحدات المدمجة والأمن الوطنيّ والمخابرات. أيضًا هناك الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة، والأصول والديون، وحقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره، والعقود والبيئة في حقول النفط، والمياه، وملكيّة أصول الدولة السودانيّة، أو أيّ مسائل أخرى لم يتّفق عليها الطرفان خلال أكثر من خمس سنوات من الشراكة. وهذه أمور يُنتظر أن يتمّ حلّها في الأشهر المتبقية من عمر الفترة الانتقاليّة. وتتجلّى المشكلة بصورة أوضح في منطقة أبيي، حيث إنّ قرار هيئة التحكيم

(٣٥) حسن بشير محمد نور، «هيكلة السلطة،» سودانايل، ١٣/ ١٢/ ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sudanile.com>.

الدوليّة في لاهاي ليس مرضيًّا عنه من كِلا المجموعتين الأساسيتين في المنطقة؛ دينكا أنقوك والمسيرية. إذ تظن المجموعة الأولى أنّ حقول النفط في «هجليج» قد أُخذت منها بغير حقّ، والثانية تعتبر أنّ الحدود الشماليّة، التي ضُمّت إلى أبيي، قد توغّلت كثيرًا في مناطقهم وحرمتهم من الأراضي ذات المياه الوفيرة، التي يعتمدون عليها في سقي ماشيتهم وقطعانهم. وفي الوقت نفسه، فإنّ إضافة المنطقة الشماليّة لا يخلو من مشكلة بالنسبة إلى الدينكا طالما أنّه يعطي للمسيرية، الذين يعيشون في تلك المواقع، وبحسب تفسير الحكومة، حقّ التصويت في الاستفتاء حول تبعيّة المنطقة لبحر الغزال بالجنوب، أو إلى جنوب كردفان بالشمال. لكنّ الحركة الشعبيّة لا تُقرّ بهذا الحقّ للمسيرية على أساس أنّهم رُحَّل، ولا يقيمون في المنطقة بصورة دائمة، فلا ينطبق عليهم ما نصّت عليه اتفاقيّة السلام الشامل «السودانيّون الآخرون المقيمون في منطقة أبيي». لهذا، وعلى الرغم من الاتّفاق على قانون استفتاء أبيي إلّا أنّ تحديد من سيُصوّت في الاستفتاء بجانب «أعضاء مجتمع دينكا أنقوك» ما زال عالقًا، وينتظر أن يُحال البتّ فيه إلى مفوضيّة الاستفتاء، التي لم يُتّفق على تكوينها بعد، والتي سيُناط بها تحديد معايير الإقامة المؤهّلة لحقّ التصويت في الاستفتاء، والتي قد تُستغلّ سياسيًّا ضدّ الحكومة المركزيّة في الخرطوم.

وتستطيع الحكومة أن تتجنّب ذلك بتبنّي بعض الإجراءات وإصلاحات السياسات المناسبة، التي توافق أوضاعها الجهات المعنيّة، مثل الإسراع بالاستجابة للعديد من مطالب الأحزاب الشماليّة الكبيرة، التي تتعلّق معظمها بأمور إدارة البلاد. وعليها بذل كلّ جهد ممكن للوصول إلى اتفاقيّة سلام مع فصائل دارفور المسلّحة، تتضمّن وقفًا فوريًّا لإطلاق النار، وتسمح لتلك الفصائل بالمشاركة في الحياة السياسيّة، علاوة على التشاور مع الأحزاب في وضع القوانين وتضمين الدستور الجديد أجندتها الوطنيّة، وتهدئة الأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتنفيذ ما يمكن من تعهّدات التنمية والإعمار التي وردت في اتفاقيّة السلام[٣٦].

---

(٣٦) «رسالة الإخوان،» (العدد ٦٢١، المركز الإعلاميّ للإخوان المسلمين، القاهرة، ١٥/١/٢٠١٠).

إنّ هيكلة الدولة لا تعني دولة الشمال وحدها، وإنّما تعني، وبقدر أكبر، دولة الجنوب نسبة إلى هشاشة البنية السياسيّة، وضعف العمل الحزبيّ، وانعدام مؤسّسات الدولة الحديثة، وتحدّي بناء خدمة مدنيّة فاعلة، ومؤسّسات تعليميّة قادرة، وقضاء مؤهّل. فغياب مؤسّسات المجتمع المدنيّ، في ظلّ نقص الكادر المدرَّب، وضعف التمويل، واستمرار نشاط عسكرة الحياة لفترات طويلة أمور يصعب معها إعادة تأهيل المجنّدين للعودة إلى الحياة المدنيّة، الأمر الذي يُعلي من شأن النفوذ القبليّ في النشاط السياسيّ. ويرشّح ضعف هيكل الدولة في الجنوب، مع الحضور القويّ للعامل القبليّ، وانتشار أوضاع التخلّف المزمنة والمعزّزة بما خلّفته الحرب الطويلة، يرشّح دولة الجنوب لعدم استقرار مُزمن. وهذا يرجّح استمرار الانقسامات والانفلات الأمنيّ. وقد يدفع بالحركة الشعبيّة مُرغَمة لبناء نظام ديكتاتوريّ في الجنوب حتّى تفرض النظام وتوفّر الحدّ الأدنى من الاستقرار السياسيّ. كما أنّ مشكلات هيكلة دولة في الجنوب بالبدء من الصفر، أو من مستويات متخلّفة، تستدعي حتمًا الاستعانة بالخارج، وليس هنالك دولة أجنبيّة ستدعم بلا شروط، ومن دون أن يحقّق لها هذا الدعم مصالح اقتصاديّة وسياسيّة. فالدول التي تتقدّم للدعم دائمًا ما يكون لها أهداف استعماريّة وشروط مجحفة يصعب تفاديها. ووجود مثل هذه الدول في الجنوب لن يشكّل خطرًا على استقلاله وسيادته هو فقط، بل سيشكّل خطرًا أمنيًّا داهمًا على دولة الشمال.

٢ ـ التحديات الأمنية

لم تعد عمليّة صياغة استراتيجيّة للأمن الوطنيّ مسؤوليّة النُّخَب السياسيّة الحاكمة فقط من خلال أجهزتها المتخصّصة، بل أصبحت مهمّة تضطلع بتنفيذها قطاعات واسعة من المؤسّسات البحثيّة والأكاديميّة والمدنيّة. وفي حال السودان الراهنة، لا شكّ في أنّ هناك العديد من التحدّيات الأمنيّة المُتوقَّعة بعد إتمام الانفصال بين الدولتين، التي يُخشى منها على استقرار الشمال والجنوب. فالانفصال سيعمّق مشكلة المناطق الثلاث، في أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق. وفي حال دعم الحركة الشعبيّة لانفصال هذه الأقاليم، فإنّ صراعًا دمويًّا طويلًا سوف يتطوّر. ولقد

بدأت نُذُر هذا الصراع منذ الآن، برفض أبناء المسيرية لقانون استفتاء أبيي ولقرار التحكيم بلاهاي، قائلين إنّه غير ملزم من ناحية قانونيّة سوى لأطرافه، أي الحكومة والحركة الشعبيّة. فلا دينكا أنقوك، ولا المسيرية كانا طرفًا في النزاع، وبالتالي لم يصدر حكم التحكيم في مواجهتهما. وعلى الرغم من أنّ الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب قد جرى بصورة مثاليّة، إلّا أنّ احتمالات التوتّر، وربّما الحرب بين الشمال والجنوب لا تزال قائمة، ولأسباب كثيرة، منها؛ الاختلاف على ترسيم الحدود في منطقة أبيي، أو غيرها من حدود عام ١٩٥٦، التي لم تُحسم بعد، أو تنفيذ قانون الاستفتاء حول تبعيّة أبيي، أو القبول بنتيجته. وربّما تشتطّ بعض الجماعات لتطالب بتقرير المصير، أو الانفصال كلّيًّا عن السودان، مثلما فعل الجنوب. ولعلّ مناطق التوتّر الأولى في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ستكون أوّل من يرفع مثل تلك المطالب، ولا يُستبعد قيامها بتمرّد مسلّح جديد إذا لم يتحقّق لها الرضا عن تنفيذ الاتفاقيّات التي تخصّها. وستقوده عناصر الحركة الشعبيّة، التي جاءت عناصرها إلى السلطة في الولايتين بقوّة السلاح، هذا التمرّد، الذي غالبًا ما سيجد الدعم من الحركة الشعبيّة لتحرير السودان في الجنوب، بدأت التلميحات له من خلال تصريحات بعض المنتسبين إلى الحركة في الشمال. فقد كَثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن قوّات الحركة الشعبيّة في الولايتين، على الرغم من أنّ جيمس هوث، رئيس هيئة أركان الجيش الشعبيّ، سبق وأعلن عن اتّجاه لتقليص أعداد قوّات الجيش الشعبيّ بعد انفصال الجنوب وتوفيق أوضاعهم، واعتبر أبناء ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بمثابة قنبلة موقوتة بالشمال، وأكّد أنّ أعدادهم داخل الجيش الشعبيّ لا يُستهان بها[٣٧].

ونفى هوث بشدّة أيّ علاقة للجنوب أو الجيش الشعبيّ بإسرائيل. وقال إنّ قضيّة جنود المنطقتين؛ النيل الأزرق وجنوب كردفان، في الجيش الشعبيّ تحتاج إلى حلّ، لأنّهم حملوا السلاح وناضلوا ولديهم أسلحة ممّا يتطلّب إيجاد حلول سياسيّة للقضايا التي جعلتهم يحملون السلاح. وزاد «إذا

(٣٧) تُقدَّر أعدادها بين (٣٠) و(٤٠) ألف مقاتل، وتوصف دائمًا بأنّها أكثر من قوّات حركات التمرّد في دارفور مجتمعة.

لم تُحلّ قضيّتهم فالشمال ستكون فيه مشكلة وحرب لأنّهم سيقاتلون»[٣٨]. وربّما يندلع عنف قبليّ في الجنوب أكثر ممّا هو واقع حاليًّا، وستتهم الحركة الشعبيّة، كما فعلت في الماضي، شريكها وغريمها المؤتمر الوطنيّ بدعم ذلك العنف، ومن ثمّ تجد العذر لدعم أيّ تمرّد يقع في الشمال، بخاصّة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وسيزداد من جرّاء ذلك الانفلات الأمنيّ والنهب المسلّح في مناطق التوتّر بسبب الاضطراب السياسيّ وانتشار السلاح والفقر وازدياد البطالة، بخاصّة في أوساط الشباب والخرّيجين. والخشية من أن تسري عدوى الانفصال من الجنوب إلى حركات التمرّد في دارفور إذا لم تُحلّ المشكلة.

وفي حالة الاضطراب السياسيّ والانفلات الأمنيّ في الشمال والجنوب، سيكون السودان أكثر عرضة للتدخّلات الخارجيّة من دول الجوار، مثل أوغندا، إثيوبيا، تشاد، إريتريا، ليبيا، وربّما من قِبَل القوّات الدوليّة في السودان، التي ستُكلَّف بحماية المدنيين ولو ضدّ القوّات المسلّحة السودانيّة. ففضلًا عمّا سبق، كُشف في الخرطوم عن وثيقة[٣٩]، قيل إنّها كانت قد أُعدَّت من قبل لجنة برئاسة نيال دينج، وزير شؤون الجيش الشعبيّ وهيئة أركانه، وإنّه تمّت إجازتها في اجتماع ترأسه سلفا كير توطئة لتسليمها إلى مساعدة وزيرة الخارجيّة الأميركيّة عند زيارتها للجنوب خلال شهر أيار/ مايو ٢٠١٠. وقد اشتملت الورقة على «كيفيّة الاستفادة القصوى من السياسة الدفاعيّة الأميركيّة الجديدة تجاه القارّة الإفريقيّة». وعرضت الحركة الشعبيّة من خلالها القيام «بمسؤوليّة فضّ النزاعات في المنطقة بالإنابة عن الإدارة الأميركيّة في مقابل زيادة الدعم اللوجستيّ الذي يُقدَّم لحكومة الجنوب».

كما طالبت الورقة الإدارة الأميركية بإعادة تدريب الجيش الشعبيّ وإكمال تجهيز سلاح الطيران والأسلحة الهجوميّة لمواجهة أيّ مخاطر

---

(٣٨) علوية مختار، «حذّر من أبناء النيل الأزرق والنوبة في صفوفه: الجيش الشعبي يتجه لتقليص قواته،» **الصحافة**، ٨/ ٢/ ٢٠١١.

(٣٩) «في ورقة تعتزم تسليمها للإدارة الأمريكية: الحركة تضع استراتيجية لإقامة حلف عسكريّ مع واشنطن» (تقارير)، **الرأي العام**، ٥/ ٥/ ٢٠١٠.

إرهابيّة. وقالت الورقة إنّ الحركة تشجّع واشنطن على إيجاد مواقع لها في منطقة البحيرات لمواجهة الزحف المساند لحكومة المؤتمر الوطنيّ في الشمال. واقترحت عليها إنشاء قاعدة سرّية للقيادة الإفريقيّة «أفريكوم» في الجنوب للربط المباشر مع القيادة الأميركيّة في مدينة ميامي بفلوريدا، وقوّاتها في المحيط الهنديّ. وإذا تأكّدت حقيقة هذه الوثيقة، فمعنى ذلك أنّ الحركة الشعبيّة، التي لم تحاول نفيها، كانت قد تجاوزت أيّ حديث ممكن عن احتمال استمرار الجنوب في السودان الموحّد، بخاصّة أنّ هناك ١٨ محطة تمثيل دبلوماسيّ للحركة الشعبيّة لا تعرف عنها الخرطوم شيئًا. ولا تفتقر هذه الوثيقة إلى ما يؤكّد اتجاهها عمليًا، ففي السياق ذاته، تعهّد نائب وزير الدفاع الأميركيّ، السفير فيكي هدلستون، الذي التقى في صحبة المبعوث الأميركيّ سكوت غرايشن، وزير داخليّة حكومة الجنوب، اللواء قير شوانق الونق، تعهّد أن تعمل بلاده مع حكومة الجنوب لتنفيذ ما سمّاه «الاستراتيجية الأمنيّة الداخليّة»[٤٠]، مبيّنًا أنّ الإدارة الأميركيّة ستعمل من خلال الخطّة على مدّ جهاز الشرطة والقوّات النظاميّة الأخرى بالاحتياجات الأمنيّة، قصيرة وطويلة المدى. وهنا، قد تبدو الأمور معقّدة بشكل كبير، لكن ليس من مخرج آمن للحكومة سوى أن تسعى إلى تمتين علاقاتها مع المعارضة الشماليّة حتى تقف معها في صفّ واحد إذا ما وقعت مواجهة سياسيّة أو عسكريّة مع حكومة الجنوب، وأن تصل مع الحركة الشعبيّة إلى كلمة سواء في المسائل العالقة بينهما قبل نهاية الفترة الانتقاليّة، بخاصّة فيما يتعلّق برسم الحدود ومشكلات ما بعد الانفصال حتّى يكون سلميًّا وسلِسًا، لا يمنع من حسن الجوار والتعايش السلميّ والتعاون المشترك في القضايا التي تهمّ الطرفين. وأن ترمّم علاقاتها مع دول الجوار والمجتمع الدوليّ حتى لا يتحرّش بالسودان، ويقف مع كلّ طرفٍ معادٍ له من داخل البلاد أو خارجها[٤١]، أو حتى لا يتحوّل مشروع الدولتين إلى قصّة «صوملة» مفجعة.

---

(٤٠) «غرايشن: واشنطن ستدعم شرطة الجنوب لمواجهة أية اضطرابات: واشنطن تكشف عن خطط طويلة وقصيرة المدى لتأهيل القوّات النظاميّة بالإقليم،» **الصحافة**، ٧/ ٥/ ٢٠١٠.

(٤١) أحمد سبيع، «رسالة الإخوان،» (العدد ٦٥٩، المركز الإعلاميّ للإخوان المسلمين، القاهرة، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٠).

٣ ـ التحديات الاقتصادية

لا تنفصل تحدّيات الاقتصاد عن السياسة والأمن، لأنّ الراجح أنّه إذا وقعت نزاعات عسكريّة، أو انفلاتات أمنيّة، أو اضطرابات سياسيّة، عقب نشوء الدولة الجديدة، فإنّ الوضع الاقتصاديّ سيكون في حالة متردّية، ولن يحتمل مقابلة تكلفة تلك النزاعات والانفلاتات والاضطرابات، ما سيزيد الأمر تعقيدًا. وفي تلك الحالة سيتوقّف ضخّ الأموال من أجل الاستثمار في البلاد، ولن تستطيع الحكومة مقابلة تعهّداتها الداخليّة في اتفاقيّات السلام تجاه تعمير مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان وتأهيلها وتنميتها، وسيجرّ عليها ذلك بعض المشكلات والاحتقانات السياسيّة، أو النزاعات المكشوفة. وقد لا تتمكّن الدولة من الوفاء بمستحقّاتها تجاه الديون الخارجيّة، ما يشكّل عليها الكثير من الضغوط، وربّما يحرمها من أيّ قروض جديدة. وإزاء مثل هذه الأوضاع المتقلّبة، قد تضطر الدولة إلى زيادة الضرائب والرسوم الجمركيّة، من دون أن تزيد الأجور بالنسبة نفسها، وهذا يعني زيادة العبء المعيشيّ على الطبقات المتوسطة والضعيفة، التي ظلّت تعاني لسنوات الضائقة المعيشيّة، ولم تتحسّن أحوالها حتى بعد تدفّق عائدات النفط. وسيصبّ ذلك في اتجاه زيادة الاضطرابات السياسيّة والرغبة في التغيير عن طريق الانتفاضة الشعبيّة، التي أعادت إليها التجربة التونسيّة والمصريّة، وغيرهما، جاذبيّتها التاريخيّة لدى الشارع السودانيّ[٤٢].

أثار تحدّي الاقتصاد العديد من الأسئلة، والكثير من المخاوف، مع الخروج المنتظر لعائدات نفط الجنوب، وتصاعد الأسعار. ووفقًا للخطاب الحكوميّ، فإنّ دولة الشمال الجديدة، أو ما بات يُصطلح عليه بـ «الجمهورية الثانية»، ستشهد استمرار السياسات الاقتصاديّة ذاتها التي تقضي بتقليص الإنفاق الحكوميّ، ومحاولة مضاعفة الإيرادات عبر توسيع استغلال الموارد الطبيعيّة، مثل الذهب وتوسيع عمليّات التنقيب عن النفط،

(٤٢) جرّب السودانيون أسلوب الانتفاضة الشعبيّة ثلاث مرّات؛ نجحت الأولى والثانية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، و٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥، بينما فشلت الثالثة، التي عُرفت بثورة شعبان في عام ١٩٧٣.

إضافة إلى بناء المصانع وتوفير فائض السلع المُصنَّعة، فضلًا عن سياسة رفع الدعم عن السلع التي تستهلكها الطبقات الميسورة بمعدّلات مرتفعة، وتوجيه ذلك الدعم إلى الطبقات الفقيرة، إلى جانب تطوير قطاعَي الصحّة والتعليم.

لعلّ أهمّ هذه التحدّيات هي خروج نصيب حكومة السودان من عائدات نفط الجنوب، التي تساوي حاليًّا حوالى ٨٠ في المئة من كلّ عائدات النفط، التي تُقدَّر بصورة عامّة بحوالى ٦٠ في المئة من موازنة الدولة، وأنّ الانفصال يعني خروج نصف عائدات إنتاج الجنوب من الموازنة العامّة بعد التاسع من تموز/يوليو ٢٠١١، وهذا نقص كبير سيتسبّب بكثير من المشاكل الاقتصاديّة لشمال السودان. ولن تستطيع الحكومة تعويض هذا النقص من أجرة ترحيل نفط الجنوب وتصفيته عبر أنبوب الشمال ومصافيه، الذي لن يستمرّ طويلًا لأنّ الحركة الشعبيّة بصدد إيجاد بدائل جديدة، من بينها تشييد خطّ لسكّة حديد، وربّما الشروع في بناء خطّ أنابيب من الجنوب إلى ميناء مومباسا الكيني، واستخدام ميناء جيبوتي، والكونغو، وتنوي الحركة بناء مصفاة لتكرير النفط خاصّة بها في الجنوب حتى لا تعتمد على الشمال غير المؤتمن في نظرها. وعلى الرغم من أنّ إنشاء مثل تلك المشروعات يستغرق أكثر من ثلاث سنوات، إذا توفّر له التمويل اللازم، لكنّه احتمال قائم وهدف مشروع لدولة الجنوب.

٤ ـ التحدّيات الاجتماعية

إنّ من أكبر الأخطاء، التي أحدثت انقسامًا حادًّا في بُنية المجتمع السودانيّ، هي تدويل الصراع وتقديمه إلى الرأي العام العالمي باعتباره حربًا بين الشمال المُسلم؛ والجنوب المسيحي، مع أنّ عدد المسيحيين في الجنوب لا يتعدّى ١٧ في المئة من السكّان، بحسب آخر إحصاءات مُعتمدة، ويزيد عليهم المسلمون قليلًا، بينما الغلبة فيه للديانات الأرواحيّة الإفريقيّة[٤٣].

(٤٣) ليس هناك إحصاء رسميّ، سواء في الحكومة المركزيّة أم حتى في حكومة الجنوب للعدد الحقيقيّ للجنوبيين، سواء الذين يسكنون في الأقاليم الجنوبيّة الثلاثة أم الموجودين في شمال السودان أم خارج البلاد، إلّا أنّ التقديرات شبه المؤكّدة تقول إنّ عدد سكّان أهل الجنوب مجتمعين =

ونلاحظ أنّ هذه التصوّرات المغلوطة مارست دورًا واضحًا في صياغة التسوية عبر اتّفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ واتّفاق نيفاشا ٢٠٠٥. لهذا، جاءت الاتفاقيّتان بتشوّهات كان مآلها الانفصال. ولهذا، تشكّل التصوّرات الآن وضع الدولة الوليدة، التي يبدو أنّها ستحاول تحويل ضغط الصراعات الداخليّة بين القبائل المتناحرة، إلى رغبة الانتقام من الشمال، على الرغم من أنّها قد بدأت منذ سؤال المحاصصة الداخليّة، في حدود الجنوب، وطلب نصيبها من الموارد، وحظّها من الثروة والسلطة، ثمّ مناطق النفوذ، التي قد تعود فيها إلى ما افترعته اتفاقيّة نيفاشا بين الشمال والجنوب[٤٤]. وسيظلّ الجنوب أخطر على الجنوب من أيّ خطر مُحتمل من الشمال. لكنّ الأخطر في مسألة انفصال الجنوب السودانيّ، هو تلك التداعيات الثقافيّة التي ستترتّبُ على الوضع الجديد؛ إذ وفقًا لتوقّعات الجميع، ستتوجّه الدولة الجنوبيّة الجديدة إلى جيرانها من الدول الإفريقيّة؛ لتوطيد علاقاتها معها؛ على اعتبار أنّ هذه الدول هي امتداد جغرافيّ طبيعيّ، فضلًا عن الامتداد العِرْقي، وهو ما سيُضْعِف مِن علاقاتها مع الشمال ذي التوجّه العربيّ والإسلاميّ. ومِن ثَمّ ستحلّ إثيوبيا وكينيا وأوغندا، وزائير وإفريقيا الوسطى محلّ الشمال السودانيّ، الذي هو قناة الوصْل بين العرب والمسلمين، وتُصبح هذه الدول الإفريقيّة حاجزًا قويًّا يَحُول دون التأثير العربيّ في جنوب

= يتراوح بين ٨ و١٠ ملايين نسمة، وبالغموض نفسه في تعداد السكّان، هناك غموض آخر في التوزيع النسبيّ للديانات المختلفة، وبخاصّة الإسلام والمسيحيّة والأرواحيّة؛ حيث بلغت نسبة المسلمين في آخر إحصاء رسميّ، تمّ إجراؤه منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي على يد مجلس الكنائس العالميّ برعاية الاحتلال البريطانيّ ١٨ في المئة، أمّا المسيحيّون فبلغت نسبتهم ١٧ في المئة، واحتلّ الأرواحيّون ٦٥ في المئة، وهو نفسه التقرير الذي اعتمدت عليه الهيئات الدوليّة في تقريرها الرسميّ عن توزيع السكّان في الجنوب، بحسب العقيدة. لكن هذه الخريطة شهدت تغيُّرًا كبيرًا، إذ طبقًا لآخر تقرير للمجلس الأعلى لتجمّع المسلمين في جنوب السودان؛ قفزت نسبة المسلمين إلى ٣٥ في المئة، ويساويها الوثنيين ٣٥ في المئة، ويليهم المسيحيّون بنسبة ٣٠ في المئة، وهي الإحصائيّات التي أقلقت الحركة الشعبيّة وجعلتها تتمسّك بعدم تسجيل خانة الديانة في استمارات الاستفتاء على مصير الجنوب؛ حتى لا تظهر النسب الحقيقيّة للمسلمين.

(٤٤) مبدأ اقتسام السلطة والثروة بين أجزاء الوطن الواحد أقرّ حقّ العدد (الديمغرافيا) في قسمة السلّة، وأسقط اعتبار المنافسة الحرّة بين أفراد الشعب، كما أنّ «حقّ الأرض»، الذي وُزِّعت بمقتضاه عائدات الثروة النفطيّة، تجاهل الملكيّة العامّة للثروات القوميّة، الأمر الذي ربّما سيدفع مجموعات سكّانيّة، أو قبليّة معيّنة، في الجنوب نفسه للمطالبة بنصيبها في نفط يُستخرَج من أرضها.

القارّة الإفريقيّة، وهو ما يفسّر تلك الحماسة الغربيّة لحدوث الانفصال.

ولهذه الأسباب، ونتيجة الحسابات اللحظيّة، يُتوقَّع أن تحدث نكسة موقّتة للعلاقات الاجتماعيّة بين الشمال وجنوب السودان، إلّا أنّ حركة الثقافة الإسلاميّة، وتجلّياتها في الهويّة العامّة تبدو باتجاه الصعود، ويمكن قراءة ذلك من خلال تقبّل الجنوبيين للغة العربيّة، وزيادة أعداد الناطقين بها. فقبل عقود قليلة كان الذين يتكلّمون العربيّة في جنوب السودان قلّة، لكنّ اللغة العربيّة صارت لغة التفاهم السائدة بين جميع القبائل، كما أنّ الأزياء السودانيّة، بخاصّة وسط المرأة الجنوبيّة، أخذت تكتسب أراضي جديدة في جنوب السودان، وكذا عادات الزواج وطقوسه، والختان والموت، وغيرها[٤٥]. وفي هذا الاتجاه، ليس مُتوقَّعًا أن تستمرّ الحماسة لتعلّم اللغة العربيّة، بعد سيطرة الحركة الشعبيّة على سلطة التشكيل الثقافيّ في الجنوب، وهو ما سيحوّل العرب في الجنوب السودانيّ إلى مجرّد أقلّيّة عِرْقية لا تأثيرَ لها؛ ما يُعَرّض هويّتهم للذوبان بعد أن يتمّ إحداث تغييرات في قوانين ولوائح الدولة، بخاصّة ما يرتبط بالعمليّة التعليميّة، وإدارة المساجد وشؤون المسلمين، بالإضافة إلى أنّ هؤلاء سيُعانون حالة من العنصريّة الشديدة، التي ستعكس تاريخًا طويلًا من الصراع على الهُويّة بين الشماليين والجنوبيين. هذا، فضلًا عن الخلافات التي ربّما تنشأ بين أبناء الشمال المقيمين في الجنوب، أو بين القبائل العربيّة المتداخلة، في مناطق ما زال هناك اختلاف بشأنها، ثمّ الحركات الناشطة في الجنوب نفسه.

ومن المهم هنا، وعلى الرغم من كلّ صور الاحتمالات المتشائمة، التشديد على القِيَم الأساسيّة والمتطلّبات الضرورية للعلاقة الاجتماعيّة بين الشمال والجنوب، أو كما يقول الواثق كمير، القياديّ بالحركة الشعبيّة، إنّه «في حال الانفصال، ستستمرّ المبادئ المعياريّة للسودان الجديد في إرشاد وتوجيه التطوّر الدستوريّ وأنظمة الحكم في الكيانين، الشمال والجنوب»[٤٦]. ويشرح كمير هذه المبادئ المعياريّة بمعنى آخر حين يقول:

---

(٤٥) حسن مكي محمد أحمد، «أثر الانفصال على الهوية السودانية،» الرأي العام، ١٤/ ٤/ ٢٠١٠.

(٤٦) كمير، «نحو سلام مستدام وعلاقة مؤسسية ومنظمة بين الشمال والجنوب (١ ـ ٢): الشماليون بالحركة الشعبية: تحويل الخصوم إلى أصول!».

«... فمن منظور طويل الأجل يمكن للمرء أن يتصوّر قيام أُطُر وهياكل جديدة تتطوّر من خلالها أُسُس ومبادئ بنّاءة وأكثر رسوخًا لأشكال ودرجات مختلفة من الوحدة المستدامة، ولعلّ أفضلها أن يتم الاتفاق على «اتحاد» بين دولتين مستقلّتين، يستصحب روح الوحدة ويتأسّس على قِيَم أساسيّة وعلاقات مؤسّسيّة ومنظّمة»[٤٧]. ويجوز في ذلك «التسخير الفعّال لعلاقات التعاون الإقليميّ لتعزيز تحقيق المبادئ المعياريّة والمرتكزات الأساسيّة للسودان الجديد»[٤٨].

على الرغم من أنّ كمير كتب قراءته هذه قبل عام كامل من إجراء الاستفتاء، أي في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إلّا أنّه كان أقرب إلى توقّع الانفصال منه إلى خيار الوحدة التي يحبّذها، كمبدأ معتقد. لهذا، وضع استراتيجية لاستعادتها، وإن أخذها الانفصال موقّتًا، وذلك بتحويل خصوم الانفصال وسلبيّاته، الحقيقيّة والمُتوهَّمة، إلى أصول وإيجابيّات، وبذل كلّ الجهود لتحويل واقع الانفصال، إلى وضع الكلّ فيه منتصر لا يشعر فيه أيّ طرف من الأطراف بالهزيمة أو الانكسار. ويبدو مهمًّا، في تقدير الواثق كمير، أنّ الشماليين بالحركة، والوحدويين من الجنوبيين، يشكّلون جسورًا للتواصل وحبالًا للوصل بين الشمال والجنوب في السياق العام لسعي كلّ القوى السياسيّة الوطنيّة السودانيّة، وعلى رأسها شريكا الحكم، لإقامة علاقة استراتيجية منظّمة ومؤسّسيّة، بين دولتين مستقلّتين بالبناء على الاعتماد التاريخيّ المتبادل بين الشمال والجنوب في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

وتأسيسًا على هذه الرؤية، فإنّ الحدود التي ستُقام بين الشمال والجنوب ستتناقض مع التكوين الاجتماعيّ التاريخيّ للمجتمع السودانيّ، ووحدة الوجود السكّاني، وإنّ هذا التناقض وعدم الاتّساق سيعبّر عن ذاته بأشكال سالبة، مثل الصراع بين الطرفين، وأشكال موجبة، مثل التمازج والتداخل بين الجماعات المُتساكنة في مناطق التماس. ولن يُحلّ هذا التناقض إلّا بالاتّفاق على قواعد وصيغ وقوانين قانونيّة وسياسيّة واجتماعيّة

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

واقتصاديّة، تتيح لهذه الروابط الموضوعيّة أن تعبّر عن ذاتها بأقصى درجة ممكنة في ظلّ الانفصال السياسيّ، وتقلّل من مقدرة هذه الحدود على إلغائها، بل تتجه لأن تجعل منها مناطق تمازج.

رابعًا: التداعيات الخارجية

إنّ التداخل الجغرافيّ والديمغرافيّ الكبير بين السودان وجيرانه التسعة، والجوار الجديد الطويل بين دولتَي الشمال والجنوب، يجعل من المستحيل الحدّ من التأثيرات المُتبادلة، والعابرة للحدود. لهذا، فإنّ الانفصال لا يُتوقَّع له أن تقتصر تحدّياته على الشمال والجنوب وحدهما، بل ستتعدّى آثاره إلى الجوار المباشر، وستتمدّد إلى الوطن العربيّ وإفريقيا كلّها بكلّ ما تمثّل من تعقيدات وتنوّعات وأزمات. ومن شأن صراع جديد في السودان أن ينتقل إلى الدول المجاورة، التي فيها ما يكفيها من التحدّيات. ولا تبدو كلمات الرئيس التشادي، إدريس دبي، بأنّ انفصال جنوب السودان سيكون بمثابة كارثة لكلّ إفريقيا، مجرّد كلمات مجاملة للرافضين للانفصال، بل هي وصفٌ صادق لمخاطر هذا التقسيم للسودان على قارّة تعيش حالة واسعة من التفكّك في مجتمعاتها، وتعاني دولها ضعف المشروعية، وضعف القدرات على الحفاظ على تماسك هذه المجتمعات واستقرارها. وعلى الجانب العربيّ والإسلاميّ يبدو واضحًا أنّ فعل تقسيم السودان سيكون السابقة التي ينتظرها كثير من الانفصاليين في الدول العربيّة والإسلاميّة؛ إذ قطع مخطّط تقسيم وتفكيك كثير من الدول والمجتمعات شوطًا كبيرًا بالفعل[٤٩].

وعلى سبيل المثال، تجد إثيوبيا نفسها تجاور دولتين جديدتين بدلًا من السودان القديم، وأنّ حدودها مع الشمال أو الجنوب تتداخل فيها القبائل والإثنيّات، ولا تخلو من مشاكل واحتكاكات. وتتماثل معها في هذا الوضع جمهورية إفريقيا الوسطى، ذات الوضع الداخليّ الهشّ. وعلى الرغم من أنّ السودان الشمالي لم تعد تربطه علاقات جوار مباشر مع كينيا وأوغندا

(٤٩) طلعت رميح، «تقرير مصير السودان... لا مصير الجنوب،» (مدونة التاريخ، ١٠/ ٢/ ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.altareekh.com>.

والكونغو، إلّا أنّ تعقيدات هذا الجوار لا تزال قائمة مع دولة الجنوب، وبينهم ما يكفي لإشعال أكثر من صراع، مع وجود قدر محدود من فرص التعاون. وإن كنّا قد استمعنا لكلمات الرئيس التشادي الذي تقع بلاده على الحدود الغربيّة لدولة شمال السودان، فإنّ لإريتريا في الشرق قولًا هي الأخرى، بخاصّة أنّ لها علاقات نشطة مع شرق السودان، وظلّت تسعى إلى ممارسة نفوذ يتعدّى مسائل الجوار العادي إلى التدخّل السافر، خلال فترة توتّر العلاقة، إلّا أنّها طوّرت علاقات حسنة مع الخرطوم، منذ اتفاق الشرق الذي عُقد في أسمرا. أمّا ليبيا (القذافي) الحائرة دومًا في تكييف أدوارها الخارجيّة، فكانت قريبة إلى درجة الحرج من صراعات السودان، ولا سيّما في الجنوب ودارفور؛ حيث دعمت التمرّد في الإقليمين، في الوقت نفسه الذي حاولت المحافظة على علاقاتها مع الخرطوم.

ويبقى الجوار المهم، الذي يرتبط بضرورات استراتيجية شديدة الخطر والحساسيّة، هو مع جمهورية مصر العربيّة. وعلى الرغم مما شاب هذا الجوار من ضعف كبير خلال حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وتراجع دور القاهرة الإقليميّ، وفي السودان بخاصّة، إلّا أنّ التزام مصر تجاه الخرطوم ظلّ مرتبطًا بحسابات متعلّقة بأمن مياه النيل، والوجود الإسرائيليّ في الجنوب، في وقت لم تكن فيه المياه؛ لوفرتها، جزءًا من الهمّ السودانيّ العام، أو موضوعًا للحوار بين النُّخَب، أو قضيّة مطروحة في منتديات الرأي العام. وإن انشغل بها السياسيّون، فلأنّها تمثّل مسألة بالغة الأهميّة بالنسبة إلى مصر، التي لا يتوفّر لها ما يتوفّر للسودان من موارد ومصادر مائيّة، إلى جانب حصّته المعروفة في النيل. إلّا أنّ مسألة المياه، ومآلات الاتفاقيّة التاريخيّة بين مصر والسودان، في ضوء العلاقات الجديدة التي ستجلبها معها نشوء دولة الجنوب، بدأت تتسرّب إلى الهمّ العام في الشمال من خلال أحاديث وتصريحات متفرّقة، يمكن إجمالها في تساؤلات ابتدائيّة؛ فهل سترفض الدولة الجديدة، مثل بقيّة دول المنبع، الاتفاقيّة على أنّها أُبرمت في فترة لم تكن لها السيادة الكاملة على أراضيها؟ وهل ستحسب حصّة الدولة الجديدة بالخصم من حصّة السودان فقط أم من حصّتَي مصر والسودان، التي أقرّتها الاتفاقيّة، وما مصير مشروعات استرداد المياه الضائعة والأحكام المتعلّقة بها؟ وهل ستضبح الدولة الجديدة تلقائيًّا

عضوًا في الهيئة المشتركة؟ وصعوبة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها الآن تتأتّى من وضعيّة مسألة المياه في اتفاقيّة نيفاشا للسلام؛ حين حدّدت موقع المياه مع قضايا تقسيم الثروة، «كلّ اختصاصات المياه في الاتفاقيّة الشاملة ونصوص الدستور الموقّت تذهب إلى الحكومة الوطنيّة في الشمال»[٥٠]. فهل كان الأمر زلّة تفاوضيّة؟ أم أنّ في ذلك رسالة ما لكلّ من دول المنبع والمصب؟ ستجيب عنها دولة الجنوب الوليدة بعد أن يصبح سماع صوتها المستقلّ مشروعًا. لذا، ستبقى إدارة الموارد المائيّة، وتوفير المياه لحاجات التنمية والإنسان والأنظمة البيئيّة التحدّي الأهم أمام دولة الشمال في المستقبل. وبالنسبة إلى مصر، فإنّ المياه ستكون العنصر الحاسم في نجاح عمليّات التنمية أو فشلها، والزيادة المطّردة في السكّان، باعتبارها البلد الأكثر فقرًا، والأكثر حاجة إلى المياه بين كلّ دول حوض النيل.

وللتمثيل على الآثار المُحتمَلة لانفصال الجنوب والتداعيات المتعدّية على الجوار، نجد أنّ الحضور الصينيّ الأميركيّ هو الأبرز والأكبر. وعلى الرغم من أنّهما ليستا دولتين مجاورتين للسودان، لكنّ مصالحهما التجاريّة ونفوذهما حاضر بقوّة. فأميركا هي التي اكتشفت نفط السودان، إلّا أنّ الصين هي التي ساعدت الحكومة السودانيّة على تطوير صناعة هذا النفط خلال مرحلة معيّنة من حرب الجنوب. وهي الآن تعتمد بشكل كبير على النفط السودانيّ، وبالتالي ليس لديها أيّ مصلحة في تدهور الأوضاع في السودان، بل تحاول المحافظة على الاستقرار، كما أنّها تتمتّع بعلاقات مباشرة مع حكومة جنوب السودان، وقامت بدعم خزينتها الماليّة بقروض خلال فترة انخفاض سعر النفط في الفترة الأخيرة. ولم يكن الحضور الأميركي القوي في جنوب السودان قبل الاستفتاء وبعده وفي أثنائه الخطوة الأخيرة في عملية الانفصال عن الشمال، وما التحذيرات والإغراءات التي أطلقها المسؤولون الأميركيون في واشنطن إلّا مؤشّر على بداية الصراع المنتظر بين أميركا والصين على المخزون الهائل من النفط في الجنوب.

---

(٥٠) قدّمت منظّمة إفريقيا العدالة؛ ضمن سلسلة ندواتها ـ احتفالًا بالعيد الخامس والخمسين لاستقلال السودان، يوم الأحد الموافق ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، خبير الموارد المائيّة الأستاذ محمد الحسن الدوري في ندوة بعنوان: «مياه السودان ـ ما بعد الانفصال».

ولم يكن هذا الصراع وليد اليوم، فقد بدأ السباق على استكشاف النفط في الجنوب منذ عام ١٩٥٩. وبينما انسحبت الشركات الغربيّة في وقت مبكر، استحوذت الشركات الصينيّة بمرور الوقت على نسبة كبيرة من حقوق التنقيب. وبينما كانت الدول الغربيّة تعمل على عرقلة عمليّات الاستكشاف والتنقيب من جانب الدول الأخرى، كانت الصين قد توصّلت مع الخرطوم إلى عقود مكّنتها من الهيمنة على نصف نفط الجنوب الذي يشكّل نحو ٨٥ في المئة من النفط في السودان[٥١].

خاتمة

إذا كان المواطنون في جنوب السودان قد اختاروا الانفصال، وهذا مطلق حقّهم الإنسانيّ، فإنّ الدعوة إلى سلام مستدام لا تنقضي، والحاجة إليه لا تنتهي، لأنّ جوهر هذه الدعوة هو أنّ هناك روابط موضوعيّة؛ جغرافيّة، وتاريخيّة، واجتماعيّة، وثقافيّة، وغيرها، ستظلّ تشدّ أجزاء هذا الكيان الواحد إلى بعضه، على الرغم من الانفصال السياسيّ، الذي وقع بنتيجة استفتاء تقرير المصير. ويتّفق الجميع على أنّ ما يضمن السلام والاستقرار في دولتَي الشمال والجنوب هو مدى القدرة على أخذ موضوع التعاون بينهما مأخذ الجدّ، على الرغم من أنّ العالم يريد من الخرطوم استعدادًا للالتزام والاستمرارية للقيام بدور الأخ الأكبر، والمتهم أحيانًا، حتّى تقف جوبا على قدميها، أو حتى تتمكّن من خلق نواة صلبة لقوّتها السياسيّة والعسكريّة، أو ثبوت التشكّل الاجتماعيّ للدولة الجديدة. إذ تظلّ التناقضات القبليّة في جنوب السودان مهدّدًا أمنيًّا للجنوبيين والشماليين معًا، حيث يعلو عنصر الولاء للقبيلة في الجنوب على أيّ ولاء آخر، وهو ما يُتوقَّع معه اندلاع صراعات للسيطرة على الحكم وعلى الثروة. فقد قدّم تقرير أعدّته مدرسة العلوم السياسيّة والاقتصاديّة ومعهد دراسات التنمية في لندن بعنوان: «جنوب السودان يختلف مع نفسه»[٥٢]، معلومات عن

(٥١) سلامة أحمد سلامة، «سباق على نفط الجنوب،» الشروق (القاهرة)، ١٧/ ٢/ ٢٠١١.

(٥٢) «جنوب السودان على مفترق الطرق ـ أمراء الحرب. . إخفاء الحقائق،» الرائد (الخرطوم)، ٢٢/ ١/ ٢٠١١.

الصعوبات التي تواجه التنمية، وتزايد العنف البيتيّ في الجنوب، ويشير التقرير إلى أنّ العنف من أكبر التحدّيات لمواطني جنوب السودان، فهناك سببان شائعان للعنف المحلّيّ في الجنوب، **أوّلهما** أنّ الجنوبيين وقادتهم يرغبون في تحميل كلّ العلل والظواهر المحلّيّة غير المعروفة إلى أيادي الخرطوم الخفيّة. ومن خلال هذا البحث عبّر الكثيرون عن تنامي الكراهية والعنف في الجنوب من دون تشجيع من الشمال. وهذا يقود إلى السبب **الثاني** الأكثر شيوعًا وتبيانًا، وهو أنّ اندلاع مظاهر العنف المحلّي في الجنوب هو تغذية للصراعات بين القبائل، فمظاهر الصراع القبليّ تبدو في كلّ شيء ابتداءً من الصراعات الأسرية إلى الصراعات داخل القبائل، حتّى هجمات العصابات الإجراميّة، أو غارات الجنود السابقين المنفلتين من قبضة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان.

لهذا، فإنّ قادة الشعبيّة يلجأون بمواجهة ذلك إلى إبقاء التوتّر قائمًا مع الشمال لشغل الداخل والعمل على تأجيل خلافاته وتناقضاته، وهو أمر قد يكون دافعًا لإشعال حرب جديدة، على الرغم من التصريحات الداعية إلى السلام والتعهدات المتبادلة باستحالة العودة إلى الاقتتال. وهذا ما حاول تكراره علي أحمد كرتي، وزير الخارجيّة، قائلًا إنّ وزارته تسعى خلال المرحلة المقبلة إلى منع أيّ نزاع جديد مع الجنوب، وتجنّب الآثار السالبة للانفصال، موضّحًا أنّ الجنوب سيواجه مشاكل وتحدّيات جمّة، وربّما يشهد صراعًا بسبب تركيبته القبليّة، وإنّ بعض قادة الجنوب سيبحثون عن عدوٍّ مشترك لتحقيق تماسك داخليّ وإطفاء حرائق دولتهم الوليدة، وسيستجيب المجتمع الدوليّ لأيّ صرخة من المولود الجديد بحجّة أنّ الخرطوم تسعى إلى إضعافه. مؤكّدًا أنّ الشمال لن يدعم أيّ طرف جنوبيّ يلجأ إليه، أو يستنصر به، وسيحرص على التعامل الإيجابيّ مع دولة الجنوب لتحقيق منافع مشتركة، وحتّى لا يكون مصدر شكوك دوليّة[٥٣].

وبمثل هذه التصريحات، يتأكّد أنّ الخرطوم تعلم أنّ التطمينات كلّها التي يقول بها المسؤولون الغربيّون، ومهما كانت درجات الحماسة،

(٥٣) «تحدث عن حراك أوروبي لاستخدام «الجنائية» عقب الانفصال: كرتي، المجتمع الدولي سيستجيب لأيّة صرخة من (مولود الجنوب)،» الصحافة، ١٣/٢/٢٠١١.

لا تخرج عن كونها مُداهنة لكسب الوقت الذي يمنح الدولة الجديدة فرصة الخروج إلى العالم. وقد صار هذا قانونًا عامًّا ينعكس في منعطف تمرّ به تطوّرات قضيّة جنوب السودان، إذ اعتادت الخرطوم أن تسمع الوعود تلو الوعود عند كلّ فاصلة تاريخيّة مهّدت لانفصال جنوب السودان، وَلُوِّحَ بالكثير من «الجزر» جذبًا للمزيد من التنازلات، غير أنّه سرعان ما يتحوّل «الجزر» إلى «عصيّ» وعقوبات تحمل الخرطوم على القبول بنتيجة الأمر الواقع في كلّ مرّة. ذلك أنّ الغرب يريد منها ولا يريد لها، ويأخذ منها ولا يعطيها، حتّى ولو قدّمت الجنوب قربانًا لقرب لا يتمّ. وتأسيسًا على هذا، فإنّه إذا ما برزت فوضى في إدارة الدولة الجديدة، وتحكّم اللانظام في تحصيل شؤونها، فإنّه سيتعيّن البحث عن السبب في الشمال. لكن، ومهما تنوّعت المداخل، أو الحجج والمبرّرات التي يقدّمها الغرب إلى نظام الحكم في شمال السودان، فإنّ دولة الجنوب هي مركز الجذب للاهتمام الغربيّ، أو هي القطب المركزيّ الذي يتحكّم بالتحوّلات والصيرورة والحركات والسكنات لمستقبل الدولتين.

لهذه الأسباب وغيرها، تحيط بالانفصال مخاطر جمّة سيعانيها الكيانان في الشمال والجنوب، ولن يسلم منها الجوار الإقليميّ العربيّ والإفريقيّ، إذا لم يعمل الطرفان على تدارك آثارها. هذا إلى جانب أنّ الانفصال سيؤدّي حتمًا إلى فقدان ميزة الكيان الواحد الأقوى والأغنى بموارده وإمكاناته الاقتصاديّة والبشريّة والثقافيّة، ويحرم الطرفين من فرصة التماسك بوزن إقليميّ ودوليّ أكبر، في زمن التكتّلات والبحث عن كيانات تكون أكثر قابليّة لمواجهة الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة الدوليّة المتفاقمة. ويحرم الانفصال دولة الشمال من عمقها الإفريقيّ، ويقطع الصلة المباشرة بينها وبين معظم دول حوض النيل، ويحجر التواصل المباشر بين دولة الجنوب والعالم العربيّ، ويجعل محيطها إفريقيًّا صرفًا، ويقضي على فرصة استثمار الموارد الاقتصاديّة، ويضيّع إمكانيّة توظيف موارد الطاقة النفطيّة في المساحات الزراعيّة الشاسعة، والاستفادة من الأيدي العاملة المدرَّبة، ومن الخبرات الفنّية التي حظّ الشمال منها أكبر من الجنوب. وسيفقد الجنوب نصيبه في البُنيات الأساسيّة القائمة في الشمال، التي كانت في ظلّ السودان الموحّد ثروة قوميّة يملكها الجميع. وهذا يلقي على عاتق دولة الجنوب

مهمّة إنشاء بُناها الأساسيّة، بما فيها البحث عن سُبُل للحصول على صادراتها ووارداتها، بخاصّة أنّها دولة مُغلقة لا منفذ لها إلى البحار وسلبيّات هذا الوضع عديدة، وذلك من وجهات النظر الاقتصاديّة والأمنيّة.

إنّ متطلّبات المرحلة الراهنة هي تحقيق الإجماع الوطنيّ على مستقبل نظام الحكم في شمال السودان الذي يحتاج إلى إعادة هيكلة حقيقيّة ترضي أقاليم السودان المختلفة وأحزابه وطوائفه، وتحقيق وحدة الجبهة الداخليّة أمام تحدّيات ومخاطر المرحلة القادمة، حتى لا تؤدّي إلى المزيد من تفتيت أطراف الوطن، والاهتمام برفاهيّة الشعب الذي عانى كثيرًا الفقر، والبطالة، والضائقة المعيشيّة، وتدهور الخدمات الاجتماعيّة. وتشكّل الفترة الانتقالية فرصة لتعزيز الجهود لمعالجة ما تبقّى من قضايا عالقة باعتبارها ضروريّة لبناء وتأسيس علاقات رسميّة ودبلوماسيّة وشعبيّة عميقة الجذور ومُحَصِّنة للدولتين من احتمالات الصراع كافّة والمواجهة واحتمالات التدخّل الأجنبيّ.

لقد صار الجنوب دولة مستقلّة، وسيتحوّل إلى دولة جارة كواقع جديد، ما يستلزم من دولة الشمال إعادة النظر وفحص وتقويم عناصر قوّتها كافّة، التي تتمثّل بعطاء ما تبقّى من الجغرافيا والديمغرافيا، أي الإمكانات والموارد الطبيعيّة والبشريّة، وحساب مستوى النمو الاقتصاديّ والصناعيّ بعد خروج نسبة مقدّرة من عائدات النفط، ومراجعة درجة التطوّر التقنيّ والقدرات العسكريّة وكفاءة المؤسّسات السياسيّة والدبلوماسيّة والأمنيّة والأجهزة الإعلاميّة والروح المعنويّة السائدة لدى أفراد الشعب. وذلك، لأنّ كلّ هذه العناصر، وغيرها من عناصر قوّة الدولة، تسير الآن نحو التغيير الشامل. إذ إنّ قيام دولة جديدة في الجنوب يخلق للشمال جوارًا جديدًا، يحمل في حقيقته الموضوعيّة كلّ التعقيدات، وينبئ عن كل الاحتمالات. هذا إذا لم نقل إنّها ستكون خصمًا على عناصر قوّة السودان الموحّد القديم، الذي ما زال التصوّر العام يضع دولة الشمال في خانة الوريث الشرعيّ لمقدّراته، بما في ذلك حسابات الموقع الاستراتيجي. وهنا تبرز حقيقة أخرى، تتّصل بضرورة إعادة صياغة علاقاتها الاستراتيجية، ومراجعة المنظور الشامل للسياسة الخارجيّة، التي عليها أن توازن بمنهج عمل جديد

علاقاتها العربيّة والإفريقيّة، وخصوصيات التعامل مع دول الجوار الجغرافيّ، ودولة الجنوب الجديدة ضمن هذا السياق هي ذات خصوصيّة وحساسيّة فارقة، وتنطلق من الجوار الجغرافيّ إلى الفضاء العالميّ الفسيح، من دون أن تُغفل متعلّقات الماضي والحاضر، بما فيها من تعقيدات العلاقة مع الغرب والشرق، والأمم المتّحدة، والمقاطعة والعقوبات، والمحكمة الجنائيّة الدوليّة، التي تعود بها إلى دارفور، وتُذكّر بإلحاح الحاجة إلى جبهة وطنيّة قويّة تشكّل الأساس والقوّة لتعاملات الخرطوم في بيئتها الإقليميّة الإفريقيّة، ومجالها الحيويّ العربيّ والإسلاميّ، وعلى الصعيد العالميّ.

المراجع

كتب

ألير، أبيل. **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**. ترجمة بشير محمد سعيد. الخرطوم: دار عزة، ٢٠٠٥.

راتب، عائشة. **مشروعية المقاومة المسلحة**. القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، ١٩٧٠.

سيف الدولة، عصمت. **الطريق إلى الديمقراطيّة**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٧١.

وثائق

«رسالة الإخوان،» (العدد ٦٢١، المركز الإعلاميّ للإخوان المسلمين، القاهرة، ١٥/ ١/ ٢٠١٠).

أحمد سبيع، «رسالة الإخوان،» (العدد ٦٥٩، المركز الإعلاميّ للإخوان المسلمين، القاهرة، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٠).

الفصل الثاني عشر

الرأي العام السوداني بعد الانفصال[*]

فارس بريزات

مقدمة

أُجري الاستفتاء حول انفصال جنوب السودان من دون أخذ رأي السودانيين في الشمال، وبهذا أبدى سُكان الجنوب رأيهم، وقرّروا الانفصال، فيما غاب رأيُ أهل الشمال. ولملْء هذه الفجوة في المعرفة حول الرأي العام السوداني في الشمال في مرحلة ما بعد الاستفتاء، سنعرض ونحلّل في هذه الدراسة بيانات بحث ميداني للرأي العام السوداني نُفذّ في الفترة بين ٨ و٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١١ في ولايات السودان كلها، حيث تمّ إجراء ١٢٠٠ مقابلة وجاهية[1] للوقوف على ماهيّة الرأي العام

(*) أودّ أن أشكر كلًّا من الدكتور النور حمد، والدكتور عبد الله البشير، والدكتور المغيرة السيد من السودان على ملاحظاتهم القيّمة حول الدراسة ومُساهماتهم في تطويرها وإضافة بعض المقترحات المعرفية المتعلقة بالخصوصية السودانية. وأود أنْ أشكر الدكتور عبد الوهاب القصاب، والدكتور وجيه كوثراني، والأستاذ جمال باروت على ملاحظاتهم ومقترحاتهم على النسخة الأولية من هذه الدراسة.

(١) تم تنفيذ البحث في السودان ضمن مشروع مؤشر الرأي العام العربي الذي ينفذه برنامج الرأي العام في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». ونُفذ البحث على عيّنة احتمالية طبقية عنقودية متعددة المراحل من ١٢٠٠ منزل في أقاليم السودان الستة الرئيسة، متضمنة ١٢ ولاية و٣٩ محلية موزّعة بين الريف والحضر بحسب توزيع تعداد السكان في السودان لعام ٢٠٠٨. وشملت العيّنة ٢٢٦ مقابلة وجاهية في إقليم الخرطوم، و٢٩٠ في الإقليم الأوسط، و٧٢ في الإقليم الشمالي، و١٧٣ في الإقليم الشرقي، ١٦٧ في إقليم كردفان، و٢٧١ في إقليم دارفور. ولضمان الجودة تمت إعادة مقابلة ١٠ في المئة من مجمل العيّنة. ويبلغ حجم هامش الخطأ في هذه الدراسة نحو 2.4± في المئة.

السوداني واتجاهاته في مرحلة ما بعد الانفصال؛ ومحاولة التعرف إلى الأسباب الكامنة وراء تأييد الانفصال، أو رفضه وانعكاساته على مستقبل السودان بشماله وجنوبه معًا.

أثار تصويت الجنوبيّين لصالح انفصال جنوب السودان عن شماله أسئلةً إشكاليةً جديدةً حول هويّة السودان، في مجالٍ جغرافي ـ اقتصادي ـ اجتماعي وبشري زُرعت فيه الدولة أكثر ممّا كانت نتاجًا طبيعيًا لتطوّره. ولعلّ أهمّ هذه الأسئلة هو السؤال المرتبط بعروبة السودان ووحدته، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إعادة تعريف هويته، وإعادة النظر فيها في ضوء إخفاق تجربة السودان الموحّد.

وتتوالى الأسئلة حول مدى نجاعة السياسات التي اتّبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة في مجال التكامل الاجتماعي، أو ما يُعرف ببناء الأمّة، التي أدّت إلى أن يُصبح خيار الانفصال مفضّلًا لدى ٩٩ في المئة من الجنوبيين بحسب نتائج الاستفتاء الذي أُجريَ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وفيما أخبرنا الاستفتاء بموقف أهل جنوب السودان، لم نعرف رأي أهل شمال السودان في انفصال الجنوب، هل يؤيّدون الانفصال أم يعارضونه؟ ومن يتحمّل مسؤولية الانفصال من وجهة نظر الرأي العام السوداني؟ وكيف يرى الرّأي العام السوداني مستقبل العلاقات بين الشّمال والجنوب في مرحلة ما بعد الانفصال؟

هذه الأسئلة بحاجة إلى إجابات لكي نستشرف صورة السودان بعد الانفصال، ولكي نتمكّن من تحديد القضايا التي ستحتلّ مساحة مهمة في مستقبل العلاقات بين الشّمال والجنوب.

اتّسم المجتمع السوداني بسمات المجتمع المُركّب الهويّة. وأثارت عملية بناء الدولة الحديثة التي يتّسم منطقها ـ بطبيعته ـ بميله إلى خلق هويّةٍ موحّدةٍ تمثل المضمون القومي للمواطنة، مشاكل العلاقة بين التنمية والقوميّات المتعدّدة والمتداخلة في السودان، إضافةً إلى مشكلة تعيين هويّة السّودان السياسية والثقافية منذ استقلاله في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦.

ولم توفّق الحكومات السودانية منذ ذلك الوقت في بناء دولة حديثة

تقوم وحدتها الأساسية على المواطنة التي يتساوى فيها الجميع بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقيّة واللغوية والثقافية. كما لم تتمكّن هذه الحكومات من صوغ هويّة سودانية مركّبة، تنظر فيها كلّ جماعة إلى هويّتها الخصوصية عبر محور الهويّة السودانية الجامعة. وبقيت نسب الفقر[٢]، ومعدّلات الإعالة العمرية والاقتصادية مرتفعةً بفعل ارتفاع معدّل النموّ السكّاني الذي قد يحتاج في ظروف السودان إلى تحقيق ثلاثة أمثال ما يحققه الناتج المحلّي الإجمالي حاليًّا.

وشكلت هذه العوامل، إلى جانب انخفاض معدّلات التعليم وضعف البنية التحتية، أبرز التحديات التي واجهتها الخطط والسياسات التنموية للحكومات السودانية في ظلّ استنزاف الحرب المُزمنة واليائسة في الجنوب لمواردها وقدراتها على حساب عمليّة التنمية، وعسكرتها لقوى المجتمع السوداني، وجعل المجتمع السوداني يعيش في فترةٍ طويلةٍ منهكةٍ من الإحساس بهشاشة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يمثّل شرطًا لنجاح خطط التنمية.

وترافق مع بروز هذه التحدّيات ظهور حركات تمرّد مسلّح في أقاليم عدّة أخرى على خلفيّة تمايزات قوميّة وتنموية، وضعتها في خانة الطرفيّة والتهميش، ما ساهم بالإخفاق التنموي والسياسي للدولة السودانية الحديثة، وتآكل منجزاتها النسبيّة الناتجة من عملية التّحديث التي دخلها السودان مثل دول مرحلة ما بعد الاستعمار كلها. وساهمت هذه العوامل في تهيئة البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية للانفصال من جهة، ولتشجيع قوى وتجمّعات جهويّة أخرى على التمرّد والمطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية، كما هي الحال في دارفور.

ولأنّ هذه القضايا ترتبط بشكل أساسي بالإنسان/ الفرد السوداني وطموحاته وآماله ورؤيته لمجتمعه والعالم من حوله، فإنّ رأي هذا الإنسان هو الذي يجب أن يُعرَف ويُعلن لرسم صورة الرأي العام السوداني في مرحلة ما بعد الانفصال، تجاه الراهن والمستقبل.

(٢) انظر: الشفيع خضر سعيد، «مستقبل السودان بعد الانفصال،» الفصل ١٣، من هذا الكتاب.

أولًا: مشكلة السودان أم مشكلة العرب؟

تعدّدت مداخل التعامل مع القضيّة السودانية بين المحلّي والإقليمي والدولي. إذ أصبحت قضيّة دولية بصفتها قضية تهدّد الأمن والسلم الدوليّين، وعليه فقد تدخّلت الأمم المتّحدة (قرارا مجلس الأمن ١٥٩١ و١٥٩٣)، وتدخّل الاتّحاد الإفريقي من بوّابة إصرار الحكومة السودانية على أن تكون القوّات الأممية الموفدة إلى السودان قوّات إفريقية.

وشكّلت الولايات المتّحدة العامل الحاسم في عمليّة التدويل بحكم المكانة الجديدة التي باتت تحتلّها إفريقيا في استراتيجيّتها الكونيّة، التي أنتجت دورًا تأثيريًا قويًا لقوى الضّغط الأميركية مثل الحركة الأصوليّة المسيحية، وتبنّيها لقضيّة جنوب السودان على أسس دينيّة.

وقرّر مجلس وزراء الخارجية العرب إطلاق مفاوضات سلام بشأن دارفور بموجب قرارٍ اتّخذه في اجتماعه بالقاهرة في يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، على أن تستضيفها دولة قطر، وبرعاية لجنة وزارية عربية تضم السعودية وليبيا وقطر ومصر والجزائر وسورية، وبرئاسة ثلاثية لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، والأمين العام للجامعة العربية، ورئيس مفوّضية الاتّحاد الإفريقي.

وأوكلت إلى هذه اللجنة مهمّة ترتيب مباحثات سلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلّحة في دارفور. وكان الهدف هو التوصّل إلى اتفاقية سلام شاملة لتسوية الأزمة. وفي ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ شهدت الدوحة افتتاح الجولة الأولى من محادثات سلام دارفور، بحضورٍ كبير ومؤثّر من جانب الطّرفين الرئيسين، حيث ترأّس نافع علي نافع، مساعد رئيس جمهورية السودان وفد الحكومة، فيما ترأّس وفد «حركة العدل والمساواة» خليل إبراهيم، زعيم الحركة.

وعلى الرغم من تعدّد الجهات المنخرطة في هذا الجهد، إلّا أنه لم يُعتبر «تدخّلًا» أو «تدويلًا»، بل وساطة تمّت برضا الطّرفين الحكومة السودانية وحركات دارفور مع الوسيط الإفريقي التابع للاتّحاد الإفريقي، جبريل باسولي، وما يتمخّض عن هذه الوساطة لا يتمّ إلّا برضا الطرفين.

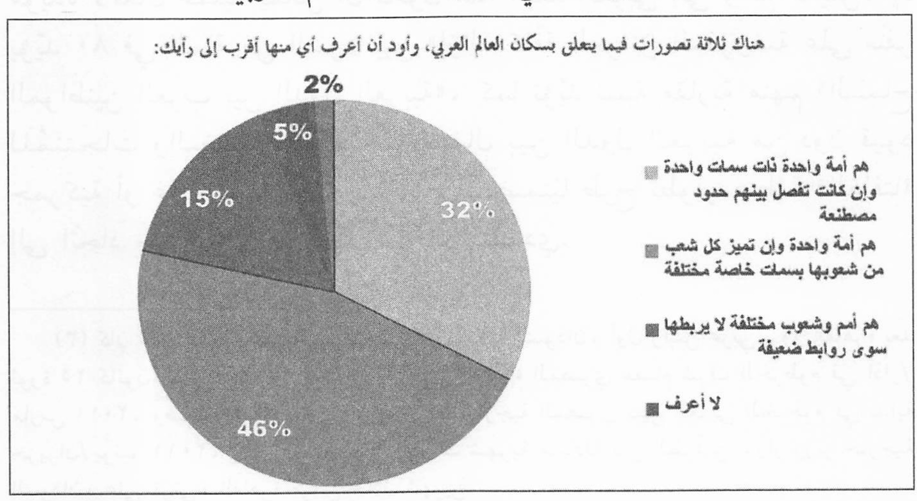
وعلى الرغم من كلّ هذه التدخّلات، لم تنته مشكلة السودان بتدويلها أو أقلمتها عربيًا أو إفريقيًا، ولم «تتسودن»، كما يراها الرأي العام في شمال السودان.

وعلى الرغم من التعدّدية الإثنية واللغوية والدينية في السودان وتعدّد هويّاته الدينية والقومية وتداخلها، إلّا أنّ الأغلبية (٦٠ في المئة) من السودانيّين ترى أنّ «القضية السودانية هي قضية جميع العرب، وليست قضية السودانيين وحدهم»، فيما يرى ٣٧ في المئة أنّ «القضية السودانية هي قضية السودانيين وحدهم، ويجب عليهم وحدهم العمل على حلّها». ويكشف ذلك عن تباين ضمني في مفاهيم الهوية والدولة على مستوى شمال السودان.

كما تؤكّد هذه البيانات ضرورة توسيع البُعد العربي في القضية السودانية أكبر ممّا هو عليه، حيث يشكّل الرأي العام السوداني بيئة حاضنة قابلة بالدور العربي. وقد يؤدّي تدخّل العرب في الموضوع السوداني بشكل أكثر فاعليّة وإيجابيّة إلى زيادة نسبة السودانيّين الذين يروْن أنّ القضية السودانية هي قضية العرب على حساب من يروْن أنها قضيّة السودانيّين وحدهم.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١)

التصورات التي تتعلق بسكان العالم العربي



وعلى الرغم من البدايات الإيجابية[٣] التي باشرت مصر والسودان باتّخاذها تجاه بناء علاقات استراتيجيّة في ما بينهما في مرحلة ما بعد الثورة في مصر، إلّا أنّ فترة النكوص التي سادت العلاقات المصرية السودانية خلال العقدين الماضييْن ألقت بظلالها على العلاقات العربية السودانية، ولا سيّما في مرحلة عملية «إعادة تشكيل الشّرق الأوسط»، وإنتاج ما اصطُلح على تسميته بـ «دول محور الاعتدال». ولتجاوز هذا الضمور في العلاقات السودانية بالمحيط العربي، لا بدّ من إعادة احتضان «قضية السودان» عربيًا.

وما يُعزّز من إمكانية نجاح الدّور العربي في احتضان «قضيّة السودان»، أنّ الرأي العام السوداني يرى أنّ هناك هويّة عربيّة مشتركة بين السودان والوطن العربي. إذ يرى نحو ثلث السودانيّين أنّ العرب «هم أمّة واحدة ذات سِمات واحدة وإن كانت تفصل بينهم حدودٌ مصطنعة»، يُضاف إليهم ٤٦ في المئة من السودانيّين يروْن أنّ العرب «هم أمّة واحدة وإنْ تميّز كل شعب من شعوبها بسِمات خاصّة مختلفة». وبذلك يكون أكثر من ثلاثة أرباع السودانيّين متّفقين على فكرة العروبة باعتبارها هويةً جامعةً على الرغم من وجود ما نسبتُه ١٥ في المئة من السودانيين يروْن أنّ العرب «هم أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة».

كما أنّ موقف الرّأي العام السوداني تجاه «الحاضنة العربية» لا يتوقّف عند حدود تعريف العمق العربي للسودان، وإنّما يتعدّاه باتّخاذ مواقف مؤيّدة لأفعال عمليّة يمكن أن تحوِّل هذا البُعد العربي إلى واقع معيش، إذ يؤيّد ٨٠ في المئة من السودانيّين «إزالة كافّة العوائق المفروضة على سفر المواطنين العرب بين الدول العربية»، كما تؤيّد نسبة مقاربة منهم «السّماح للمُنتجات والبضائع العربيّة بالانتقال بين الدول العربية من دون قيود جمركية أو غير جمركية». ويشجع ذلك ضمنيًا طرح تطوير منطقة «الغافتا» إلى اتّحاد جمركي عربي يُمهّد لاتّحاد اقتصادي.

(٣) كان عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، أول رئيس عربي يزور القاهرة بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وزار رئيس الوزراء المصري عصام شرف الخرطوم في آذار/ مارس ٢٠١١، وصحبه ٨ وزراء. كما زار وزير الخارجية المصري نبيل العربي الخرطوم في بداية حزيران/ يونيو ٢٠١١، وتم الاتفاق على زيارات شهرية متبادلة بين الطرفين. وزار وزير خارجية السودان، علي كرتي، القاهرة مرتين خلال شهرين.

ولا يقتصر تأييد الرأي العام السوداني على تأييد قوي لحرية حركة الناس والسّلع بين الدول العربية، بل إنّ ٧٧ في المئة من السودانيّين يؤيّدون «إنشاء قوّات عسكرية عربيّة مشتركة، إضافةً إلى الجيوش الوطنية». ويؤيّد ٧٠ في المئة منهم أيضًا «إنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدّي إلى وحدة العملة العربية». وفي ظلّ وجود رأي عام سوداني إيجابي تجاه البُعد العربي، تبقى الحاجة واضحةً إلى خطوات عمليّة تحوِّل هذه المواقف إلى إجراءات للاستجابة إلى موقف أغلبيّة السودانيّين الذين يعتبرون قضيّة السودان قضيّة العرب وليست قضيّة السودانيّين وحدهم.

ثانيًا: محددات الرأي العام السوداني في مسألة انفصال الجنوب

على الرغم من أنّ شمال السودان بحكومته ومواطنيه لم يكن صاحبَ القرار في خطوة تقرير المصير التي أقرّتها اتفاقية نيفاشا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، والتي رهنت حقّ تقرير مستقبل السودان بأيدي الجنوبيّين لجهة البقاء ضمن السودان الموحّد، أو إعلان الاستقلال، إلّا أنّ الرأي العام السوداني في الشمال يتأثر بعوامل عدّة في حسابات التأييد أو الرفض لانفصال جنوب السودان عن شماله. ومن بين هذه العوامل، تبرز قضية المناطق الحدودية المتنازع عليها مثل أبيي[4]، وقضيّة توزيع موارد النّفط

(٤) تقع منطقة أبيي في ولاية غرب كردفان، وتمتد من الحدود الشمالية لولاية بحر الغزال إلى خط العرض ١١ درجة و٥٠ ثانية شمالًا. أهم معلم جغرافي في المنطقة هو بحر العرب، الذي يُسميه المسيرية «الجرف»، ويطلق عليه دينكا نوك تسمية «كير» (المسيرية والدينكا نوك أكبر المجموعات السكانية في المنطقة). وتتوسط منطقة أبيي حزام تداخل وتمازج يمتد لمدى ست مئة وأربعين كيلومترًا، تبدأ ناحيته الجنوبية من حدود السودان الغربية مع إفريقيا الوسطى مرورًا بكفي قنجي وشمال أويل وجنوب أبيي وبانتيو فجنوب ملكال، ويستمر حتى حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا. أما الجزء الشمالي منه فيمتد من حدود السودان الغربية مع تشاد مرورًا بتلس وبرام والمجلد وكادقلي وكلوجي وفاماكا في حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا. ويحوي هذا الحزام معظم حقول إنتاج النفط الحالية (حقل دفرا وحقل هجليج وحقل بانتيو وحقل أداريل)، ويمتاز بأمطاره الوفيرة وتربته الخصبة وتنوّع ثرواته الطبيعية. وتوجد فيه معظم المشاريع الزراعية وجُل ثروات السودان الحيوانية. كما تداخلت فيه معظم قبائل السودان. انظر: سليمان محمد الدبيلو، **أبيي من شقدوم إلى لاهاي**، ٢ ج (الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، ٢٠١٠)، ج ١، ص ٢٥ ـ ٢٦ و٤٧.

والمياه المشتركة، وتأثير انفصال الجنوب في المناطق الأخرى التي لديها نزعات انفصالية عن دولة الشمال.

وإضافةً إلى ذلك، خلقت الحرب بين الشمال والجنوب حالة من الإنهاك التنموي والبشري والأمني الشامل للطرفين، ما حدا بهما إلى الإسراع في التوصّل إلى حلّ. إلّا أنّ مجمل هذه العوامل لم تخلق حالة من التوافق بين الرأي العام السوداني في الشمال والجنوب، بل أدّت إلى اختلاف جوهري بينهما حول قضيّة الانفصال.

يبدو هذا الاختلاف جليًّا عند مقارنة تصويت الأغلبيّة الساحقة من الجنوبيّين (٩٩ في المئة) لصالح الانفصال، ومعارضة ٥٠ في المئة من الشماليّين له في دراسة الرأي العام السوداني التي أنجزها برنامج الرأي العام التابع لـ «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» (شباط/ فبراير ٢٠١١).

يقابل هذه المعارضة لدى الرّأي العام الشمالي تأييد ما نسبته ٤٨ في المئة من الشماليين للانفصال. وتعني هذه البيانات أنّ المجتمع السوداني في الشمال منقسمٌ مناصفة تقريبًا بين التأييد والمعارضة للانفصال. ولعلّ أهمّ العوامل التي تحدّد الموقف من انفصال الجنوب هي علاقة المواطن في شمال السودان بالدولة السودانية.

١ ـ فشل الدولة والمواطن النقدي

كشف تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة عن وجود اتجاه عام لدى الرأي العام السوداني في الشمال يُفيد بأن المواطن عمومًا يُقيّم الانفصال من موقع علاقة الفرد بالدولة. وتبدو العلاقة جدليةً ونقديّة في آن معًا، إذ ترتفع نسبة الذين يُعارضون الانفصال كلّما تدنّى تقويمهم لأداء الدولة في الخدمات الأساسية الموكلة إليها (مثل الصحّة والتعليم)، وتراجعت ثقتهم في مؤسّساتها الرئيسة (مثل الحكومة، الأحزاب، مجلس النوّاب، أجهزة الأمن والشرطة).

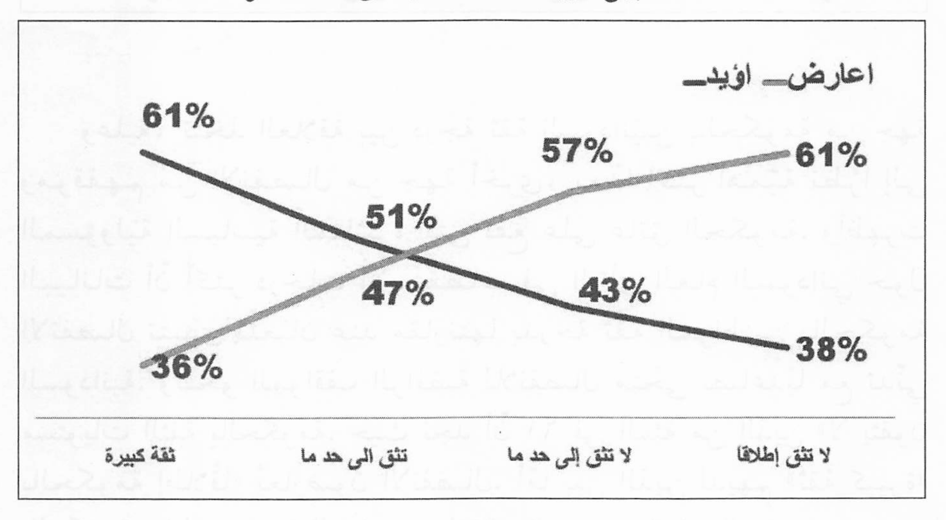
يترافق تقويم المواطنين المتدنّي للوضع الاقتصادي عمومًا؛ والتعليم المدرسي الحكومي والتعليم الجامعي الحكومي، والوضع الأمني، والخدمات الصحية، والطرق، والأمن والشرطة، والمجلس الوطني،

والحكومة والأحزاب السياسية، وأجهزة الأمن والمخابرات، وقدرة الدولة على تطبيق القانون بين الناس بالتساوي؛ مع ارتفاع حدّة الموقف المعارض للانفصال.

من الواضح أنّ هذه الرؤية تدمج بين حقوق المواطن السياسيّة وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية، وتفترض دورًا تدخّليًا للدولة في عملية التنمية في ظلّ هشاشة الهياكل الاقتصادية، وريعية الموارد، والصّراع الحادّ حولها. وعلى عكس هذه العلاقة، يكشف التحليل أنّ الذين يقيّمون أداء الدولة ومؤسّساتها بإيجابيّة هم الأكثر ميْلًا إلى تأييد الانفصال. وسنعرض في الفقرات اللاّحقة نماذجَ من هذه العلاقات.

الشكل الرقم (١٢ ـ ٢)

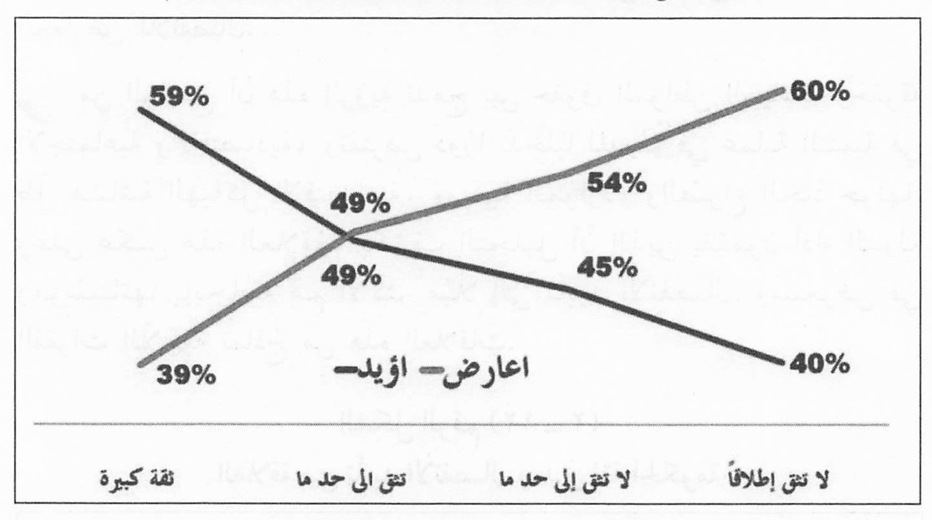
العلاقة بين تأييد الانفصال ومدى ثقة الحكومة



٢ ـ الثقة بالمؤسسات السياسية والأمنية والانفصال

تأتي الحكومة السودانيّة في مقدّمة المؤسّسات السياسية التي تتحمّل المسؤولية عن إدارة ملفّ جنوب السودان، وهي التي قادت إلى انفصال الجنوب، وإدخال السّودان في معترك جديد حول أبيي والمياه والموارد الطبيعيّة حتى قبل أن يتمّ الاعتراف بالانفصال بشكل رسمي في شهر تموز/ يوليو ٢٠١١.

الشكل الرقم (١٢ ـ ٣)
العلاقة بين تأييد الانفصال ومدى الثقة بجهاز المخابرات

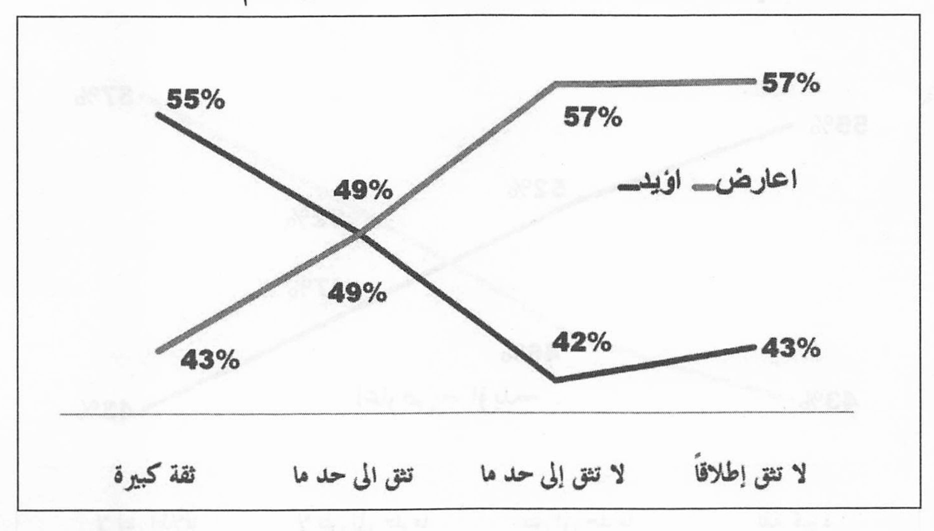


وعليه، تتّخذ العلاقة بين درجة ثقة السودانيّين بالحكومة من جهة وموقفهم من الانفصال من جهة أخرى، بعدًا أكثر أهميّة نظرًا إلى المسؤوليّة السياسية المباشرة التي تقع على عاتق الحكومة. وأظهرت البيانات أنّ أكثر درجات الاستقطاب في الرّأي العام السوداني حول الانفصال تتبدّى للعيان عند مقارنتها بدرجة ثقة المواطنين بالحكومة السودانية. وتنْحو المواقف الرافضة للانفصال منحًى تصاعديًا مع تدنّي مستويات الثّقة بالحكومة. حيث نجد أنّ ٦١ في المئة من الذين «لا يثقون بالحكومة إطلاقًا» يُعارضون الانفصال. أمّا بين الذين لديهم «ثقة كبيرة» بالحكومة، فبلغت نسبة المعارضين للانفصال نحو ٣٦ في المئة.

وبما أنّ الحكومة هي أكثر المؤسّسات رمزيّة ومسؤولية، فإنّه من المنطقي أن تكون العلاقة بين الثّقة بها والموقف من الانفصال هي الأكثر بروزًا مقارنة بالمؤسّسات الأخرى مثل الأمن والمجلس الوطني (البرلمان).

الشكل الرقم (١٢ ـ ٤)

العلاقة بين تأييد الانفصال ومدى الثقة بالأمن العام والشرطة

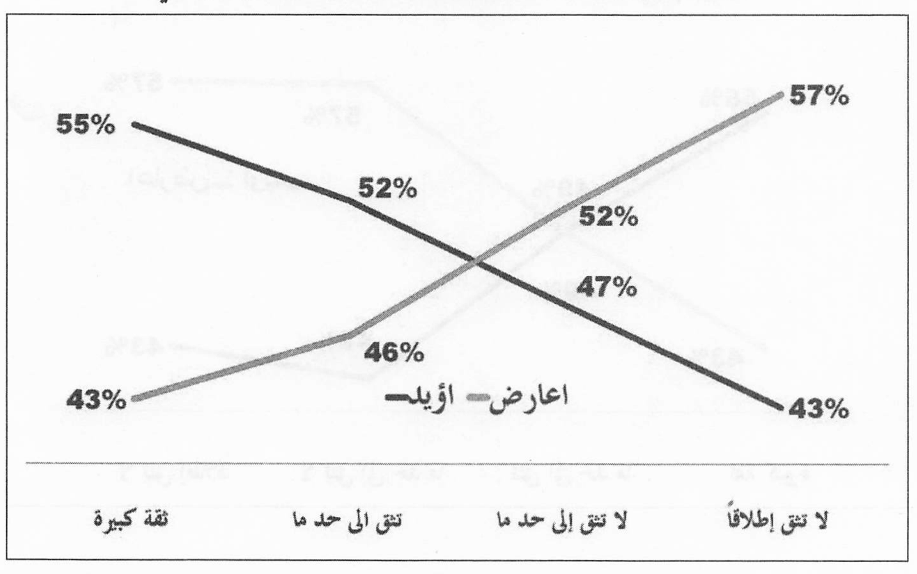


تُظهر العلاقة بين المواقف من الانفصال من جهة، والثّقة بأجهزة الدولة المختلفة من جهة أخرى تأكيدًا للنمط الذي تمّ اكتشافُه وتأكيده أعلاه، وإنْ كان أقلّ استقطابًا. وتقترب درجة استقطاب المواقف من الانفصال عند فحص العلاقة بين الموقف من الانفصال ومدى الثقة بجهاز المخابرات، فنجد أنّ اتّجاه العلاقة منسجم مع العلاقة بين الموقف من الثقة بالحكومة والانفصال، إذ بلغت نسبة مَن يعارضون الانفصال بين مَن لا يثقون بجهاز المخابرات إطلاقًا ٦٠ في المئة، مقارنة بنحو ٣٩ في المئة بين الذين لديهم ثقة كبيرة بجهاز المخابرات.

تُظهر المقارنة بين درجة الثقة بالأمن العام والموقف من الانفصال اتّجاهًا مشابهًا وقريبًا جدًا من العلاقة بين درجة الثّقة بجهاز المخابرات والموقف من الانفصال. حيث نجد أنّ الذين «لا يثقون» بجهاز الأمن العام هم أكثر معارضةً للانفصال من الذين يثقون به إلى حدٍّ ما، أو يثقون به ثقةً كبيرة، بينما يزداد التأييد للانفصال كلّما ارتفعت نسبة الثقة بجهاز الأمن العام.

الشكل الرقم (١٢ ـ ٥)

العلاقة بين تأييد الانفصال ومدى الثقة بالمجلس الوطني

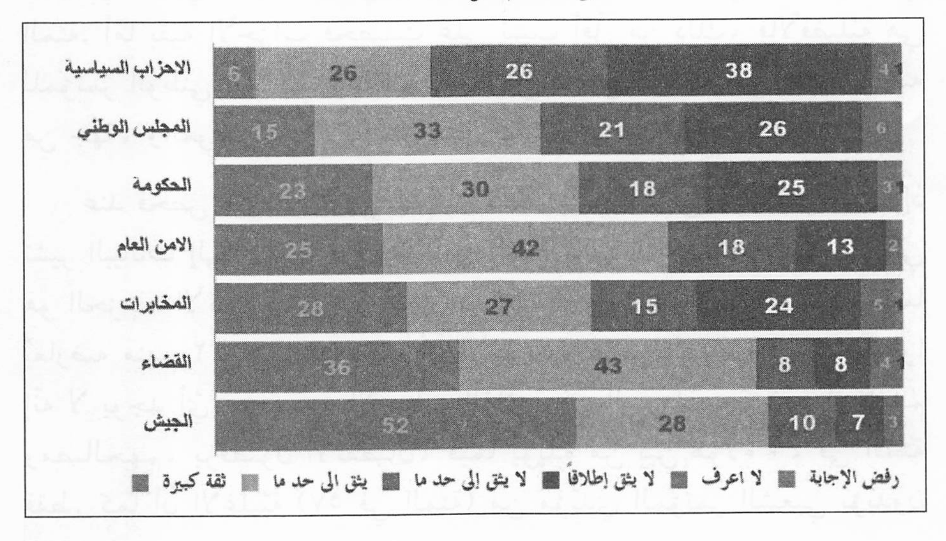


من المفترض أنْ تظهر علاقة مختلفة عن نمط العلاقات الموصوفة أعلاه عند مقارنة العلاقة بين الموقف من الانفصال ومدى الثقة بالمجلس الوطني الذي يُفترض أن يُمثّل الأطياف السياسية كافّة. إلّا أنّ اتّساق نمط العلاقة بين الثقة بالمجلس والموقف من الانفصال مع نمط العلاقة في المؤسّسات الأخرى، يشير إلى أنّ المجلس لا يختلف عن بقية مؤسّسات السلطة الحاكمة.

وبناءً على هذه البيانات يتّضح لنا أنّ القوّة التمثيلية للمؤسّسات التي يجب أن تضطلع بهذا الدور التمثيلي يشوبها الشكّ من جهة المواطن، بغضّ النظر عن مدى قناعة نظام الحكم بفاعليّة هذه «المؤسسات التمثيلية».

الشكل الرقم (١٢ ـ ٦)

مدى الثقة بالمؤسسات العامة



لا يقتصر تأكيد هذا المنحى على الثقة الشعبية المتدنّية بالمجلس الوطني، بل إنّ الأحزاب السياسية ـ التي يجب نظريًا أنْ تكون هي الممثّلة للتوجّهات العامة ولديها الزّخم الشعبي والثقة العامّة ـ لا تحظى بثقة الأغلبيّة من السودانيّين. بل إنّ أعلى نسبة قالت إنّها «لا تثق إطلاقًا» كانت من نصيب الأحزاب السياسيّة (٣٨ في المئة). ويتبيّن هنا بشكلٍ جليٍّ أنّ الثقة بـ «الدولة» ومؤسّساتها، على الرغم من فشلها المتصوَر، أفضل من الثقة بالمؤسّسات التمثيلية بما فيها الأحزاب السياسية العاملة. لكن، هل للموقف من حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان علاقة بالموقف من الانفصال؟

ثالثًا: حزب المؤتمر الوطني والانفصال

قبْل البدء في فحص العلاقة بين الموقف من الأحزاب والموقف من الانفصال، لا بدّ من التعرّف إلى مدى تمثيل الأحزاب السودانيّة لأفكار المواطنين السودانيّين ومصالحهم بشكل عام. إذ يقول ٤٠ في المئة من السودانيّين إنه لا يوجد أيّ حزب يُعبّر عن أفكارهم ومصالحهم، فيما قال ٣١ في المئة إنّ حزب المؤتمر الوطني هو الذي يعبّر عن مصالحهم

وأفكارهم، وحلّ بعده حزب الأمّة القومي بنسبة ٥,١ في المئة، يليه المؤتمر الشّعبي بنسبة ٣,٣ في المئة، ثم الاتّحاد الديمقراطي بنسبة ٣,١ في المئة. أمّا بقيّة الأحزاب فحصلت على نسب أقلّ من ذلك، فالأفضليّة هي للمؤتمر الوطني الحاكم. وعليه، لا بدّ من فحص العلاقة بين الموقف منه من جهة، والموقف من الانفصال من جهة أخرى.

عند فحص هذه العلاقة يتّضح أنّ سِمة «المريبة» هي أبرز مقوّماتها، إذ تشير البيانات إلى أنّ ٥٦ في المئة من الذين قالوا إنّ حزب المؤتمر الوطني هو الحزب «الأكثر تعبيرًا عن أفكارهم ومصالحهم» يؤيّدون الانفصال، فيما يُعارضه منهم ٤٢ في المئة. كما أنّ الأغلبية (٥٧ في المئة) من الذين قالوا إنّه لا يوجد أيّ حزب من الأحزاب القائمة في السودان يعبّر عن أفكارهم ومصالحهم، يرفضون الانفصال، فيما يؤيّده من بين هؤلاء ٤١ في المئة فقط. كما أنّ الأغلبيّة (٥٧ في المئة) من مؤيّدي المؤتمر الشعبي يؤيّدون الانفصال.

تبدو هنا علاقة لافتة تُبيّن تشابهًا بين مواقف أنصار المؤتمر الوطني ومواقف أنصار المؤتمر الشعبي، بل تكاد تكون متطابقة، وهؤلاء ينتمون إلى خلفيّات إسلاميّة. وكان الحزبان في مرحلة ما تحالفًا واحدًا قبل انشقاق الترابي وتشكيله المؤتمر الشعبي. كما نجد أنّ الأغلبية (٥٧ في المئة) من أنصار حزب الأمّة القومي، وكذلك الأغلبيّة (٥٤ في المئة) من أنصار الاتّحاد الديمقراطي يُعارضون الانفصال، ويُعتبر الحزبان من القوى التقليدية في السودان.

يمكن فهم موقف أغلبية أنصارهما المُعارض للانفصال، من خلال طبيعة التكوين والتوجّهات الفكرية والرؤى السياسية لهذين الحزبين، إلى جانب تراكُم الخبرات التاريخية في تعاطي كلٍّ منهما مع قضية جنوب السودان. فحزب الأمة القومي تعود جذور صلاته بالمجموعات السكانية في جنوب السودان إلى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١، بقيادة الإمام محمد أحمد بن عبد الله المهدي (١٨٤٤ ـ ١٨٨٥). إذ عندما قامت الثورة رحّب الجنوبيون بالمهدي وثورته ضدّ الحكم التركي المصري، وابتهجت قبيلة الدينكا، أكبر قبائل جنوب السودان، بشخصية المهدي

الدينية، إلى درجة أنها نظرت إليه بصفته مرشدًا وموجِّهًا، واستوعبته في دينها التقليدي الخاص. وأصبح يُنظر إلى المهدي، كروح مقدس، بوصفه ابن دينق (Deng)، الروح العظيمة التي يُقدسها جميع أفراد القبيلة[٥].

أمّا الحزب الاتحادي الديمقراطي فتقوم تركيبته الفكرية على الإسلام الصوفي. وتُعتبر الطريقة الختمية المرتكز الأساس في نشأته وقيادته، حيث إنّ مُرشد الطريقة الختمية في السودان، السيد محمد عثمان الميرغني، هو زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي. ويحظى الحزب الاتحادي الديمقراطي بدعم معظم الطرق الصوفية في السودان.

والإسلام الصوفي واقعي وعملي ويتشابه في هذا مع المعتقدات والتقاليد الإفريقية، فهو أكثر قبولًا للتعدد والتنوع. ومن هنا، يمكن فهم ـ ولو جزئيًا ـ موقف أغلبية أنصار هذا الحزب المعارض للانفصال[٦]. ومن أوضح اللحظات التي شهدت إضعاف النفوذ الصوفي وتقليصه لحظة مجيء الحكم الثنائي الإنكليزي/ المصري في عام ١٨٩٨، إذ ومنذ أول وهلة عمل الحكم الثنائي الإنكليزي/ المصري على تقوية علماء الفقه على حساب المتصوّفة، وسعى إلى تقليص نفوذ قادة الطرق الصوفية[٧].

وعليه، فإن التركيبة الفكرية والخلفية الاجتماعية للحزب الاتحادي الديمقراطي المنطلقة من الإسلام الصوفي جعلته من الناحية النظرية في وضع المتقبّل للتنوّع الثقافي والمتحمّس لإثرائه. ومن الناحية العملية، كانت للحزب مواقف سياسية برهنت على جديّة سعيه لحلّ قضية جنوب السودان

---

(٥) فرانسيس دينق، **ديناميكية الهوية أساس للتكامل الوطني في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٣٨.

(٦) يتفق كثُرٌ من الباحثين السودانيين مع ما ذهب إليه فرانسيس دينق بشأن الإسلام الصوفي. يقول دينق: «. . . إن الإسلام الصوفي واقعي وعملي مثله مثل المعتقدات والتقاليد الإفريقية، وهو أيضًا أكثر مرونة في تقبله للتنوع في التعبير الديني مقارنة بالإسلام الرسمي الأصولي، الذي كان يعمل لإضعاف زعماء الطوائف الصوفية تدريجيًا في السودان». انظر: فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩)، ص ٦٠.

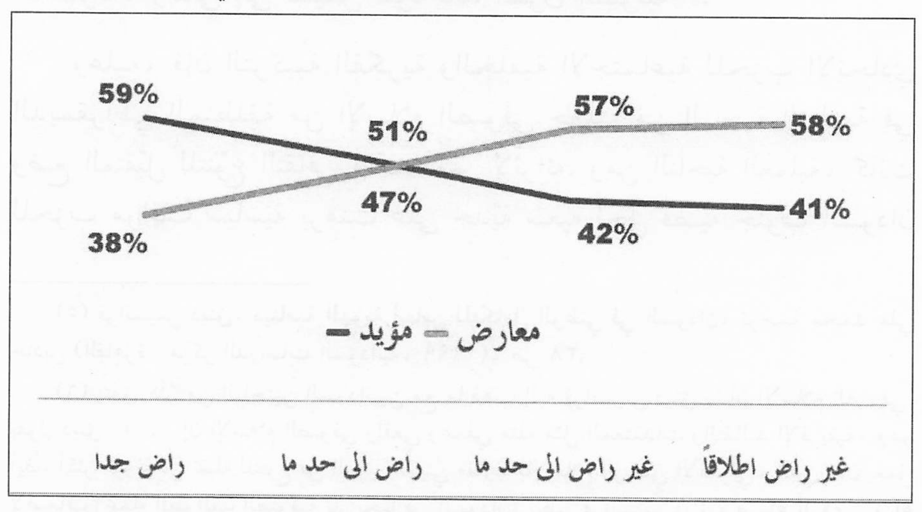
(٧) محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**، ٢ مج، ط ٢ (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٦)، مج ١: **جدلية التركيب**، ص ٩٨ ـ ٩٩.

في إطار الوحدة. ومِن أوضح تلك المواقف اتفاقية السلام التي عُرفت باتفاقية الميرغني ـ قرنق، في عام ١٩٨٨.

رابعًا: الأمان والاقتصاد والانفصال

من المفترض وجود علاقات وثيقة بين مدى رضا الناس عن مستوى الأمان في مجتمعهم، وعن الحالة الاقتصادية للبلد التي تشكّل الإطار الكلّي للأمان من جهة، ومواقفهم من الانفصال من جهةٍ أخرى. والمفترض في هذه العلاقة هو أنْ تكون علاقة عكسيّة، أيْ كلّما زادت مستويات عدم الرضا عن الأمان والاقتصاد، انخفضت نسبة المؤيّدين للانفصال وارتفعت نسبة المعارضين له. ولهذه العلاقة أسسٌ منطقيّة تفترض أنّ البحث عن الأمان وتحسين مستوى المعيشة يتعارض مع النّزعات الانفصالية التي تؤدّي عادةً إلى توتّرات أمنيّة وعدم استقرار وتراجع في الأداء الاقتصادي.

الشكل الرقم (١٢ ـ ٧)
العلاقة بين الموقف من الانفصال والرضا عن الأمان في السودان



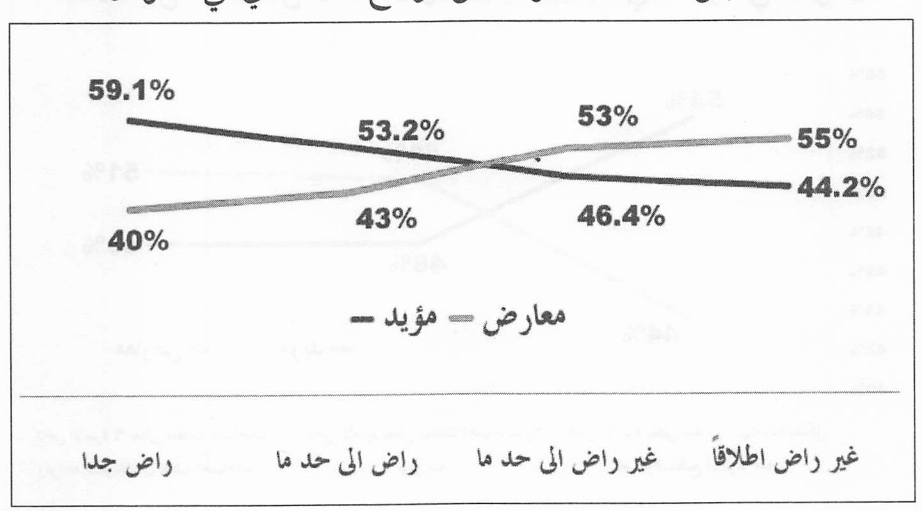
وعند تحليل العلاقة بين مستوى الرضا عن الأمان في السودان عمومًا، والموقف من الانفصال، يتبيّن أنّ نسب المعارضين للانفصال تزداد كلّما ارتفعت معدّلات «غير الرّاضين» عن مستوى الأمان في السودان. وبموازاة

ذلك تنخفض نسبة المؤيّدين للانفصال كلّما زادت معدّلات عدم الرضا عن مستوى الأمان في البلد. إذ بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين «غير الرّاضين إطلاقًا» عن مستوى الأمان في السودان ٥٨ في المئة. فيما بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين «الراضين جدًا» عن مستوى الأمان في السودان ٣٨ في المئة.

وبالانتقال من موضوع الأمان إلى الاقتصاد الكلّي، نجد أنّ النّسق نفسه من العلاقة بين الموقف من الانفصال ومستوى الرضا عن الاقتصاد يُعاد إنتاجه. فعند تحليل العلاقة بين مستوى الرضا عن الاقتصاد في السودان عمومًا، والموقف من الانفصال، يتبيّن أنّ نسب المعارضين للانفصال تزداد كلّما ارتفعت معدّلات «غير الراضين» عن الوضع الاقتصادي في السودان. وبموازاة ذلك تنخفض نسبة المؤيّدين للانفصال كلّما زادت معدّلات عدم الرضا عن الوضع الاقتصادي في السودان. إذ بلغت نسبةُ المعارضين للانفصال بين «غير الرّاضين إطلاقًا» عن الوضع الاقتصادي في السودان ٥٥ في المئة. فيما بلغت نسبةُ المعارضين للانفصال بين «الرّاضين جدًا» عن الوضع الاقتصادي في السودان ٤٠ في المئة.

الشكل الرقم (١٢ ـ ٨)

العلاقة بين الانفصال والرضا عن الوضع الاقتصادي في السودان



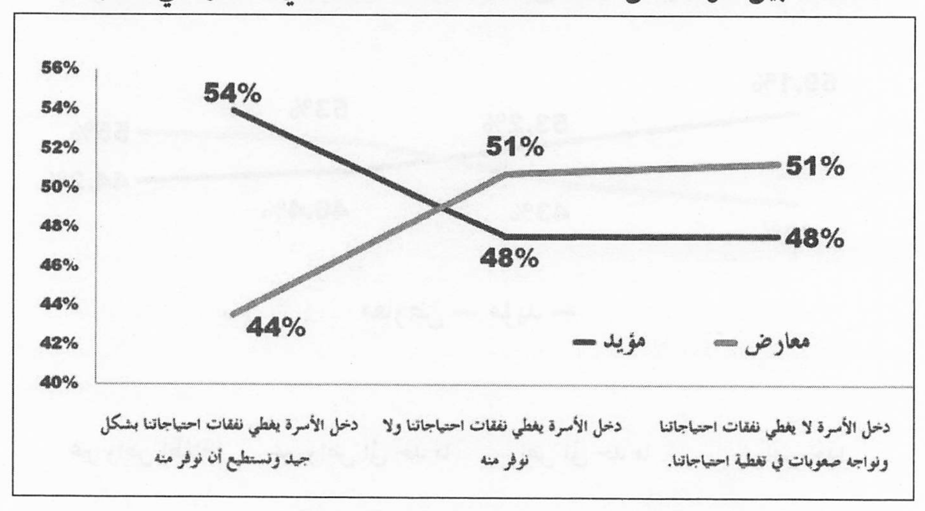
لكن هل تختلف العلاقة عندما ننتقل من الاقتصاد الكلّي إلى الاقتصاد الجزئي؟

من المفترض هنا أن تتكرّر العلاقة التي تمّ اكتشافها بين الموقف من الانفصال وتقويم الاقتصاد الكلّي عند مقارنة الموقف من الانفصال بتقويم أصغر وحدات **الاقتصاد الجزئي، وهي دخل الأسرة** الذي يرتبط في النهاية بمحدّدات الاقتصاد الكلّي. وهو الذي يعكس آثار اختلالات الاقتصاد الكلّي (استقرار سعر الصرف، التضخّم. . .إلخ) على مستوى الأسرة، ونمط حياتها ومؤشّرات تنميتها البشرية (صحّة، دخل، تعليم).

تبيّن من التحليل أنّ العلاقة ثابتة على المستوى الجزئي، كما هي على المستوى الكلّي. إذ بلغت مواقف المعارضين للانفصال أعلى نِسَبها بين الأسر التي وصفت دخلها بأنه «لا يُغطّي نفقات احتياجاتها وتواجه صعوبات في تغطيتها»، حيث بلغت النسبة ٥١ في المئة، بينما كانت أعلى نسب المؤيّدين للانفصال هي بين الأسر التي وصفت دخلها بأنه «يُغطّي نفقات احتياجاتها بشكل جيّد وتستطيع التوفير منه»، وبلغت النسبة ٥٤ في المئة.

الشكل الرقم (١٢ ـ ٩)

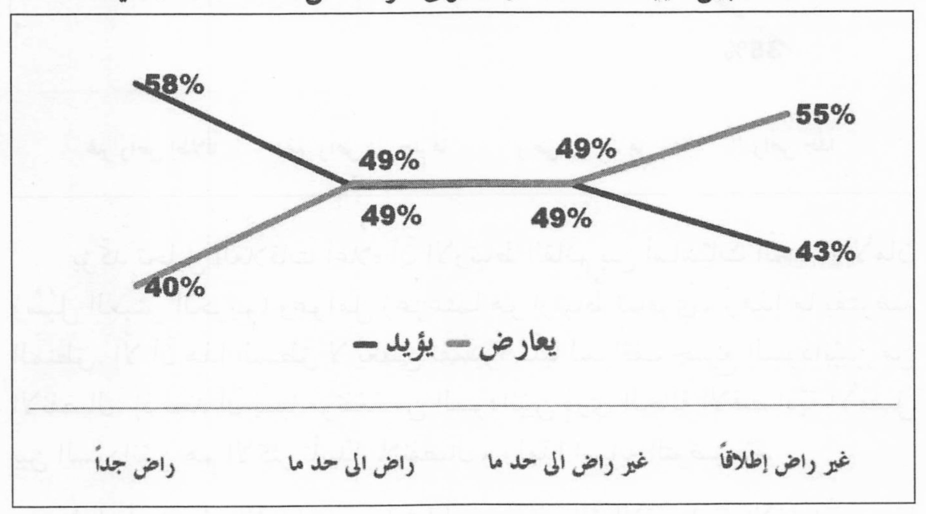
العلاقة بين الموقف من الانفصال والاكتفاء الاقتصادي للأسرة في السودان



ونظرًا إلى أنّ الدولة تضطلع بالدور الأبرز في الخدمات الاجتماعية الأساسيّة، مثل الصحّة والتعليم المدرسي والجامعي، التي تمثّل أهمّ ميادين التنمية البشرية، فإنّ تقويم المواطنين لأدائها في هذه القطاعات يُعطي مؤشّرًا قويًا عن العلاقة بين تصوّرات المواطن للدولة ودورها من جهة، وعلاقة ذلك بالانفصال. إذ تشير البيانات إلى أنّ ٥٥ في المئة من «غير الرّاضين إطلاقًا» عن مستوى الخدمات الصحيّة يُعارضون الانفصال، فيما يؤيّده ٤٣ في المئة منهم. ولإلقاء مزيد من الضّوء على هذه العلاقة وتأكيد ثباتها، لا بدّ من المقارنة بين مواقف هؤلاء من الانفصال ومواقف «الرّاضين جدًا» عن الخدمات الصحّية. إذ يتبيّن أنّ ٥٨ في المئة من الراضين جدًا عن الخدمات الصحية يُؤيّدون الانفصال، فيما يُعارضه ٤٠ في المئة منهم.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٠)

العلاقة بين تأييد الانفصال ومستوى الرضا عن الخدمات الصحية

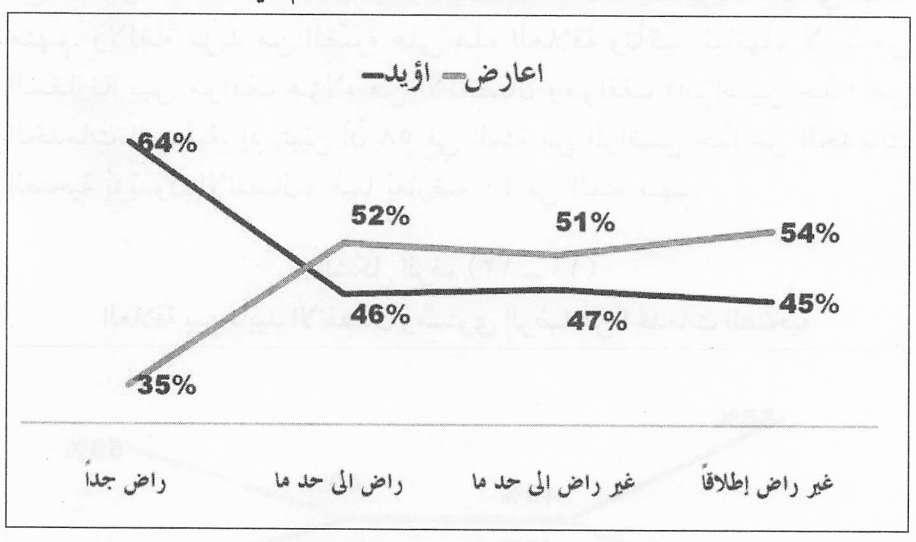


لا تختلف العلاقة بين موقف المواطنين من الانفصال **وتقويمهم لمستويَي التعليم المدرسي والجامعي** عن العلاقة بين تقويمهم لمستوى الخدمات الصحّية العامّة وموقفهم من الانفصال. إذ تؤكّد البيانات أنّ «غير الراضين إطلاقًا» عن مستويَي التعليم المدرسي والجامعي هم أكثر معارضة للانفصال. حيث بلغت نسبةُ المعارضين للانفصال بين «غير الراضين إطلاقًا» عن مستوى التعليم في المدارس الحكومية ٥٤ في المئة، وبالنسبة نفسها

بين «غير الراضين إطلاقًا» عن مستوى التعليم في الجامعات الحكومية. ونجد استمرارًا للنمط نفسه من العلاقة بين الموقف من الانفصال و«غير الراضين إطلاقًا» عن **مستوى جودة الطرق العامّة**.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١١)

العلاقة بين تأييد الانفصال ومستوى الرضا عن التعليم في الجامعات الحكومية

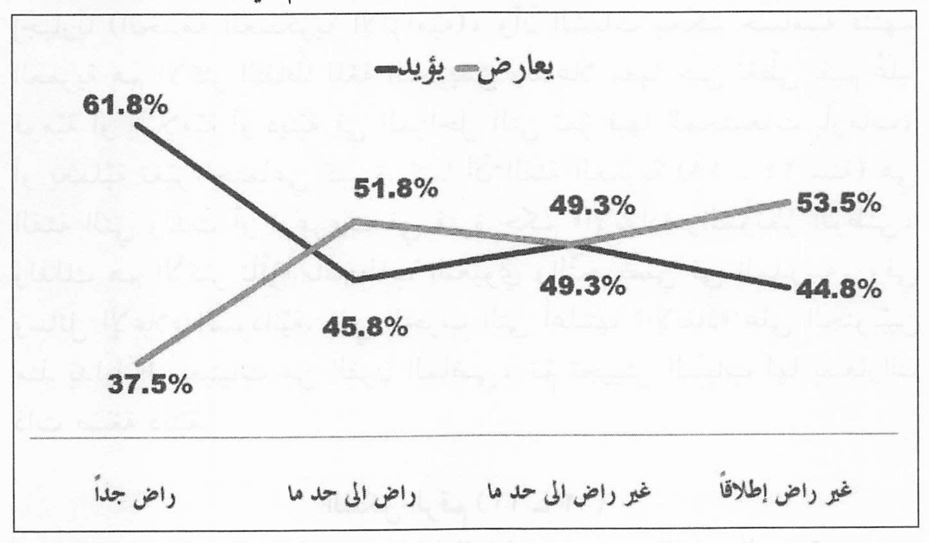


يؤكّد تحليل العلاقات أعلاه أنّ الارتباط القائم بين أساسيّات الحياة (الأمان وسُبُل العيش الكريم) وعوامل زعزعتها هو ارتباطٌ تنافري، وهذا ما يفترضه المنطق. إلّا أنّ هذا المنطق لا يُعطي تفسيرًا كلّيًا لمواقف جميع السودانيّين من الانفصال. إذ نجد أنّ نِسبًا مرتفعة من السودانيّين ذوي الحالة الاقتصاديّة الأفضل بين السودانيّين هم الأكثر تأييدًا للانفصال، ولهذا أسبابه التوضيحيّة.

لعلّ أبرز هذه الأسباب هو ارتباط ذوي الحالة الاقتصاديّة الأفضل عمومًا بمؤسّسات الدولة وعقودها، وهم من يرغبون في دعم «النظام السياسي» المسؤول عن «أفضليّتهم الاقتصادية»، وهو النظام المسؤول نفسه عن انفصال الجنوب. ونظرًا إلى صغر حجم الاقتصاد السوداني الخاصّ (خارج إنفاق واستهلاك الدولة ومؤسّساتها)، فإنّ ذوي الحالة الاقتصادية الأسوأ بين السودانيّين هم الأكثر معارضةً للانفصال لأنه قد يقوّض ما لديهم من استقرار اقتصادي وأمني متواضع.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٢)

العلاقة بين تأييد الانفصال ومستوى الرضا عن التعليم في المدارس الحكومية



ـ أثر العمر والتّعليم

تتعدّد الآراء حول العلاقة بين «النّضج العمري» ومواقف الأفراد تجاه القضايا التي يعيشونها سواء أكانت مرتبطة بظروف حياتهم اليومية أم القضايا السياسية التي لها تأثير مباشر فيهم. ولعلّ موضوع انفصال الجنوب هو من أكثر الموضوعات تأثيرًا في السودانيين خلال النصف الأوّل من عام ٢٠١١. كما أنّ الموقف من الانفصال مرتبطٌ بالأوضاع المصاحبة له، إذ يتأثّر أيضًا بالتجارب التي يمرّ بها الأفراد، خصوصًا في بيئة حرب وفقر وهشاشة اقتصاديّة وتآكل للموارد، كما في الحالة السودانية.

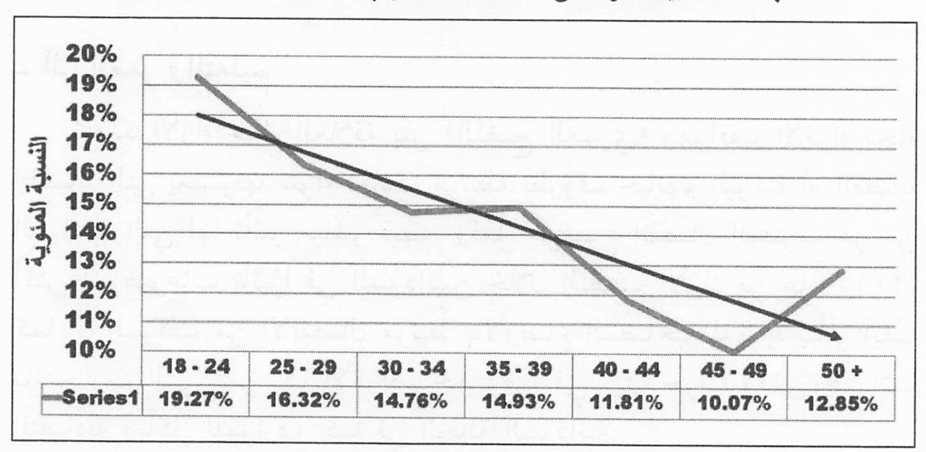
في حالة موقف السودانيّين من الانفصال، اللافت هو وجود علاقة عكسيّة بين العمر والتأييد للانفصال. وتُبرز البيانات أنّ الاتّجاه العام هو كلّما تقدّم الفرد بالعمر، يقلّ تأييده لانفصال الجنوب، على الرغم من اختلاف طفيف ـ لا يغيّر بالاتّجاه العام ـ لدى الفئة العمرية ٥٠ عامًا فأكثر.

من الواضح أنّ الشّباب في الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٤ سنة، هم الأكثر تأييدًا للانفصال من غيرهم من السودانيين. ولهذا أسباب عدّة، من بينها أنّ

الشباب السوداني قد تعطّل طوال العقود الماضية بسبب الحرب في الجنوب، وأنّ القتلى في هذه الحرب هم غالبًا من فئة الشباب المجنّدين إجباريًا (الخدمة العسكرية الإلزاميّة)، وأنّ الشباب بحكم حساسيّة فئتهم العمرية هم الأكثر التقاطًا للغة التحريض وتفاعلًا معها حين تُغطّى بقيم عُليا قوميّة أو إسلاميّة أو دينيّة في المراحل التي تمرّ فيها المجتمعات بأزمات، أو بعمليّة تغيّر اجتماعي كبيرة. كما أنّ الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٤ سنة) هي الفئة التي ولدت أو ترعرعت في فترة حكم «الإنقاذ» والمؤتمر الوطني، ولذلك هم الأكثر تأثّرًا بالخطاب التعبوي والتّحريضي في المدرسة، وفي وسائل الإعلام السودانيّة. ففي الحرب التي أعلنتها «الإنقاذ» على الجنوبيّين منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، تمّ تجييش الشّباب لها بشعارات ذات صبغة دينيّة.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٣)

نسب الشماليين المؤيدين لانفصال الجنوب حسب الفئات العمرية



	18 - 24	25 - 29	30 - 34	35 - 39	40 - 44	45 - 49	50 +
Series1	19.27%	16.32%	14.76%	14.93%	11.81%	10.07%	12.85%

وتشير البيانات كذلك إلى أنّ الأغلبية (٥٤ في المئة) من ذوي التعليم العالي (أعلى من ثانوي) تُعارض الانفصال، بينما يؤيّده ٤٥ في المئة من هذه الفئة. يتّضح هنا أنّ عاملين تكوينيّين هما العمر والتعليم يُساهمان في خلق رأي عام أقلّ ميلًا إلى الانفصال مع ازدياد العمر ومستوى التعليم. ولعلّ لهذين العاملين دورًا كذلك في تقدير السودانيّين لأثر الانفصال في الشّمال، سواء كان سلبيًا أم إيجابيًا.

وعلى مستوى آخر من التحليل تُظهر البيانات أنّ نسبة المعارضة لانفصال الجنوب هي أعلى في المناطق الحضريّة (التي يزيد عدد سكّانها على ٥٠٠٠ نسمة)، إذ قال ٥٤ في المئة من سكّان المناطق الحضرية إنّهم يُعارضون انفصال الجنوب، في حين أيّد الانفصال ٤٤ في المئة منهم. أمّا في المناطق الريفية فبلغت نسبة مؤيّدي الانفصال ٥١ في المئة مقابل معارضة ٤٧ في المئة. وتؤكّد هذه البيانات أنّ النزعة إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي عاملٌ أساسي في تحديد الموقف من الانفصال، وهي أكثر بروزًا في المناطق الحضريّة منها في الرّيفية.

الجدول الرقم (١٢ ـ ١)

نسبة مؤيدي الانفصال بين المناطق الحضرية والريفية

	حضر	ريف
مؤيد	٤٤	٥١
معارض	٥٤	٤٧
لا رأي	٢	٢
المجموع في المئة	١٠٠	١٠٠

خامسًا: أثر الانفصال في الشمال

كما ينقسم السودانيّون تجاه الانفصال، فإنهم ينقسمون أيضًا في تقدير أثره في شمال السودان. إذ يرى ٤٧ في المئة من الشماليّين أنه سيكون للانفصال أثرٌ سلبي في شمال السودان. ويكمن تصوّر هذا الأثر السلبي في بُعدَين أساسيّين، هما: الاقتصاد وتعزيز النزعات الانفصالية. يتوقع أن يؤدّي الانفصال إلى فقدان الرَيع النفطي الذي كان يُموّل القسم الأعظم من الموازنة وموجودات العملة الأجنبية، ويشكّل أعلى نسبة في الناتج المحلّي الإجمالي.

وربّما يؤدّي إلى تعزيز فكرة الانفصال لدى أقاليم أخرى لا تخلو من هذه النزعة. ومقابل هؤلاء نجد أنّ ٣٩ في المئة يقولون إنه سيكون للانفصال أثرٌ إيجابي في شمال السودان، بينما يرى نحو ١٠ في المئة أنّه

لن يؤثّر لا سلبًا ولا إيجابًا في شمال السودان. ويتّضح جليًا أنّ ثلاثة أرباع معارضي الانفصال يروْن أنه سيكون له أثر سلبي في شمال السودان. بينما يرى ١٣ في المئة منهم أنّ أثره سيكون إيجابيًا.

الجدول الرقم (١٢ ـ ٢)

نسب الشماليين المؤيدين والمعارضين للانفصال بحسب تقديرهم لأثر الانفصال في الشمال

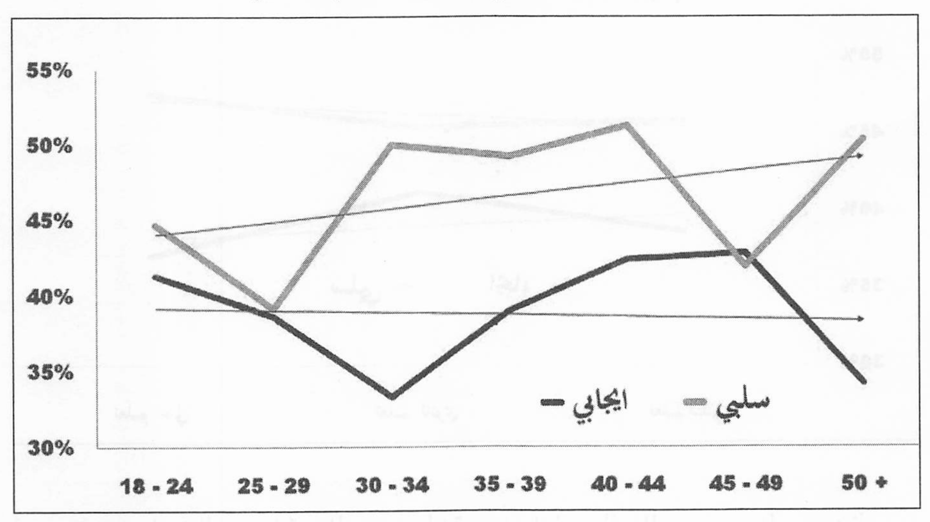
أثر الانفصال	أؤيد في المئة	أعارض في المئة
أثر إيجابي	٦٧	١٣
أثر سلبي	١٩	٧٥
لا سلبي ولا إيجابي	١١	٨
لا رأي	٣	٤
المجموع	**١٠٠**	**١٠٠**

وعلى الجانب الآخر من الموقف، يرى ٦٧ في المئة من المؤيّدين للانفصال أن أثره سيكون إيجابيًا في الشمال، فيما يرى ١٩ في المئة من المؤيّدين أنّ أثره سيكون سلبيًا. تُظهر هذه البيانات أنّ عقلنة قرار المواطن السوداني بتأييد الانفصال ومعارضته تخلو من الشّطط والغلوّ في المواقف، وتؤشّر إلى وجود كتلة مؤثّرة، وإنْ لم تكن الأغلبيّة، إلّا أنها يمكن أن تؤثّر في مسار الأحداث في حال طرح موضوع الاتّحاد بين الشّمال والجنوب في المستقبل.

بالاتّساق مع النتيجة التي تم إثباتها أعلاه ـ أنه كلّما تقدّم الفرد في العمر كان أقلّ ميْلًا إلى تأييد انفصال الجنوب ـ نجد أنّ العلاقة بين العمر وتقدير أثر الانفصال في الشمال تتبع منحًى مشابهًا، لكن من زاوية مختلفة. إذ يُظهر تحليل العلاقة بين العمر وتقدير أثر الانفصال في الشّمال أنّ الاتّجاه العامّ هو ميْل المواطن السوداني في الشّمال إلى الاعتقاد بأنّ لانفصال الجنوب أثرًا سلبيًا في مستقبل الشّمال كلما تقدّم به العمر. وبموازاة هذا الاتّجاه، لكن بوضوح أقلّ، يرى المواطن السوداني أنّ أثر الانفصال سيكون أقلّ إيجابية في الشّمال كلما تقدّم الفرد بالعمر.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٤)

أثر الانفصال على الشمال حسب العمر

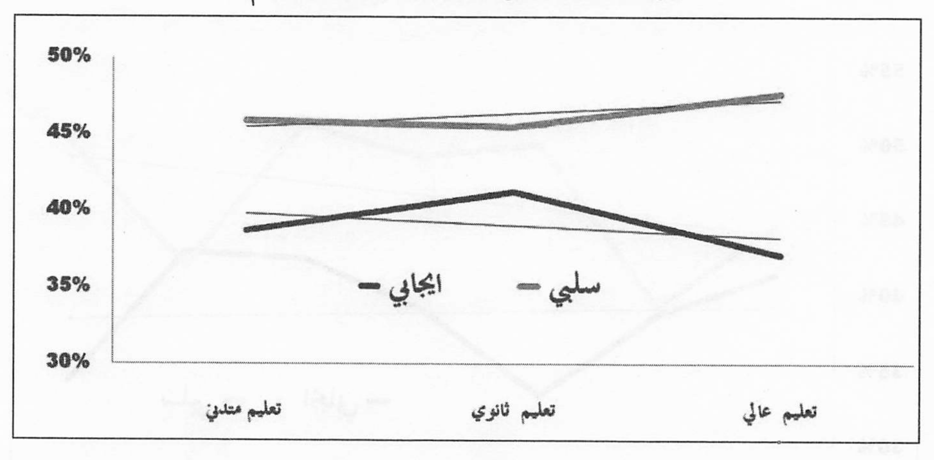


وكما كان تأثير متغيّر العمر مثبتًا في علاقته بتقدير أثر الانفصال في الشمال، يتّضح أنّ متغيّر التعليم يتمتع بنسق مشابه من الثّبات باعتباره متغيرًا له دور في تقدير موقف السودانيّين تجاه أثر الانفصال في الشمال. إذ تشير البيانات إلى أنّ احتمال أن يقدّر الفرد السوداني أثر الانفصال في الشمال بإيجابيّة ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم. ذلك أنّ التعليم يخلق مُدركات الوحدة والتكامل ويُعزّز قيَمها، كما أنّ تقويم احتمال تأثير الانفصال في الشّمال يرتفع مع ازدياد مستوى التعليم.

هذا هو الاتّجاه العام للمواطنين السودانيّين على الرغم من ضآلة الفروق بين تقويم أصحاب مستويات التعليم المختلفة لأثر الانفصال في الشمال، إلّا أنّ الاتّجاه العام ثابت. ويؤكّد هذا التحليل ما توصّلنا إليه في أماكنَ أخرى من هذه الورقة بأنّ ارتفاع مستوى التعليم هو عاملٌ توحيدي أكثر ممّا هو عامل مشجّع على الانفصال. فكلّما ارتفعت مستويات التعليم وزاد العمر، أصبح المواطن السوداني في الشمال أكثر ميلًا إلى عدم الموافقة على الانفصال، وأكثر ميلًا إلى القول إنّ للانفصال أثرًا سلبيًا في الشمال.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٥)

أثر الانفصال عن الشمال حسب التعليم



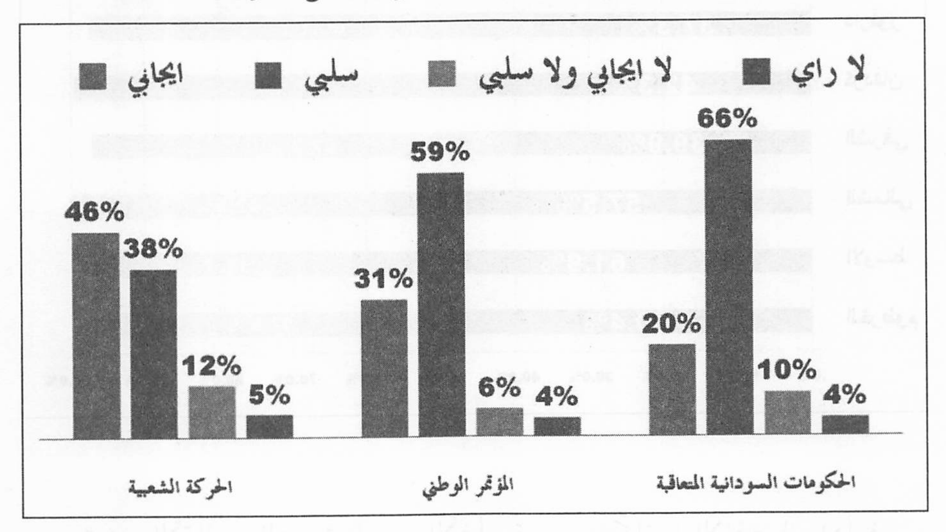
وعند إدخال متغيّر المسؤولية عن انفصال الجنوب إلى منظومة التحليل، نجد أنّ نحو **ثلثي** الذين يُحمّلون المسؤوليّة للحكومات السودانية المتعاقبة يعتقدون أنّ أثر الانفصال سيكون سلبيًا في الشمال. ومن بين الذين يُحمّلون المسؤولية للمؤتمر الوطني (الحزب الحاكم)، يعتقد ٥٩ في المئة أنّ أثر الانفصال سيكون سلبيًا في الشّمال. أمّا بين من يُحمّلون مسؤوليّة الانفصال للحركة الشعبية، فيعتقد ٣٨ في المئة أنّ أثر الانفصال سيكون سلبيًا في الشمال. وتدلّ هذه البيانات على أنّ تقدير المواطن السوداني للموقف من الانفصال وتبعاته المختلفة يرتبط بشكلٍ مباشر وكبير بموقفه من الحكومات السودانيّة السابقة والحاليّة.

عند تقدير أثر الانفصال في الشمال بحسب مدى تشجيعه لأقاليم أخرى على الانفصال، نجد أنّ ٦٠ في المئة من الذين يتوقّعون أن «يشجّع الانفصال أقاليم أخرى على الانفصال»، يعتقدون أنّ أثر الانفصال سيكون سلبيًا في الشمال. ويُشير هذا الموقف لدى أغلبية المواطنين في شمال السودان، إلى تخوّف فعلي من إمكانيّة تدحرج كرة ثلج الانفصال لتطال الأقاليم المضطربة، على الرغم من أنّ أغلبية سكّان هذه الأقاليم لا تؤيّد الانفصال. كما أنّ اضطرابات هذه الأقاليم ناجمة عن تشوّهات عمليّة التّنمية، ووضعيتها الطرفية فيها، أكثر ممّا هي ناجمة عن عوامل انقسامات مجتمعيّة عمودية، كما هي

الحال بين الشمال والجنوب. وعليه، يبدو أنّ الرأي العام السوداني يمرّ بتجاذبات حادّة تجاه انفصال الجنوب، وربّما لن يستقرّ على رأيٍ واضح تمامًا إلى حين انتهاء عمليّة الانفصال كلّيًا، وما ينجم عنها من علاقاتٍ، سواء أكانت تكامليّة أم غير ذلك مع الشّمال.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٦)

تقدير أثر الانفصال على الشمال حسب من يتحمل مسؤولية الانفصال



سادسًا: الجغرافيا والموقف من الانفصال

تؤيّد الأغلبيّة في ثلاثة أقاليم، من أصل ستّة أقاليم، الانفصال، وتُعارضه الأغلبية في الأقاليم الثلاثة الأخرى. وتؤيّد الأغلبية في كلّ من إقليم الخرطوم، والإقليم الأوسط، والإقليم الشّمالي الانفصال، في حين تعارضه الأغلبيّة في إقليم دارفور، وإقليم كردفان، والإقليم الشرقي.

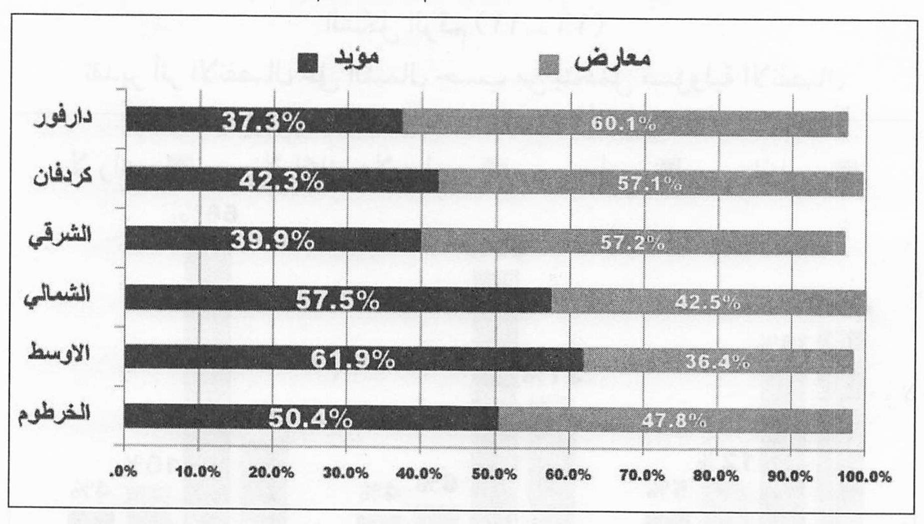
من اللافت أنّ الأقاليم التي تُعارض أغلبيّة ساكنيها الانفصال، هي أقاليم تشهد اضطرابات وعدم استقرار بدرجات متفاوتة.

لعلّ موقف أغلبيّة ساكنيها هذا يعكس التخوّف من مستقبل الانفصال الذي تنادي به بعض المنظّمات الناشطة في هذه الأقاليم مثل دارفور. ولا

يتغيّر الموقف كثيرًا في تقدير أثر انفصال الجنوب في مستقبل الشّمال بحسب الأقاليم.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٧)

نسب السودانيين حسب الإقليم وموقفهم من الانفصال

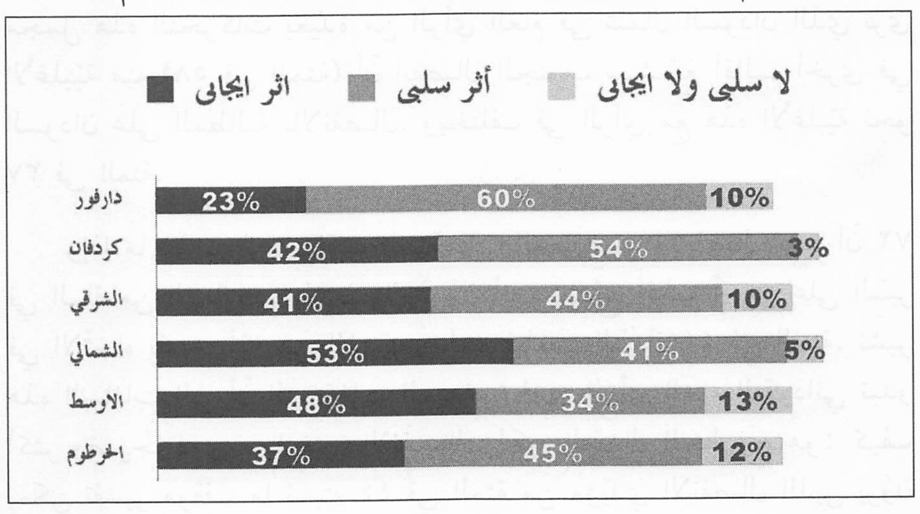


تبدو الأقاليم التي تعارض الأغلبية من سكّانها الانفصال (دارفور، كردفان، الشرقي) هي ذاتها التي تتوقّع أكثريّة من سكّانها أن يكون لانفصال الجنوب أثرٌ سلبي في مستقبل شمال السّودان، إذ توضّح البيانات أنّ ٦٠ في المئة من سكّان إقليم دارفور، و٥٤ في المئة من سكّان إقليم كردفان، و٤٤ في المئة من سكّان الإقليم الشرقي يتوقّعون أن يكون لانفصال الجنوب أثر سلبي في شمال السودان. كما أنّ نسبة ٤٥ في المئة من سكّان إقليم الخرطوم يتوقّعون ذلك.

يُلاحظ هنا أنّ ما يسمّى الأقاليم المهمّشة، مثل كردفان ودارفور والإقليم الشّرقي؛ وهي أقاليم تتّسم بوجود الكيانات التي لا تسمّي نفسها كيانات عربية؛ هي الأقاليم التي ترى أنّ الانفصال سيكون له أثرٌ سلبي، في حين يرى مواطنو الإقليم الشّمالي والأوسط؛ وهي الأقاليم التي تعتبر نفسها أقاليم عربية؛ أنّ أثر الانفصال سيكون إيجابيًا في الشمال.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٨)

تقييم أثر الانفصال على مستقبل شمال السودان حسب الإقليم



كما يلاحظ أنّ الأكثرية في إقليم الخرطوم ترى أنّ أثر الانفصال سيكون سلبيًّا، على الرغم من أنّ الخرطوم تقع بين الإقليم الشّمالي والإقليم الأوسط.

لعلّ السّبب في ذلك يعود إلى أنّ الخرطوم خليطٌ من كلّ أقاليم السودان، وشكّلت مصبَّ الهجرات الداخليّة الكثيفة، بما سمح لمجتمعها أن يكون أكثر تركيبًا واختلاطًا وتنوّعًا.

كما يضمّ حزام الفقر المحيط بها النّسبة الأكبر من أهل الأقاليم المهمّشة، بخاصّة كردفان ودارفور. ولذلك، لا غرابة أن تكون وجهة نظر سكّانها مماثلة لوجهة نظر سكّان كردفان ودارفور.

سابعًا: محاذير الانفصال

أثار انفصال الجنوب الكثير من التكهّنات حول اعتباره سابقة قد تحتذي بها أقاليم سودانيّة أخرى لديها نزعات انفصاليّة أو مشاكل مع الحكومة المركزية في الخرطوم. وقد عزّز الانفصال دوافع بعض الحركات الانفصالية مثل الحركات المتمرّدة في دارفور، إذ رفعت هذه الحركات سقف مطالبها، وشعرت بأنّ قوّتها التفاوضيّة مع الحكومة المركزيّة قد تعزّزت نتيجة انفصال الجنوب.

وبدأت بعض الحركات في الأقاليم تُطالب بنوعٍ من الحكم الذاتي أو الانفصال، كما حصل في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان. ولم تكن مجمل هذه التحرّكات بعيدة من الرأي العام في شمال السودان الذي ترى الأغلبيّة منه (٥٨ في المئة) أنّ انفصال الجنوب سيشجّع أقاليم أخرى في السودان على المطالبة بالانفصال. ويختلف في الرأي مع هذه الأغلبيّة نحو ٣٧ في المئة.

وإذا ما نظرنا إلى مواقف المؤيّدين والمعارضين للانفصال نجد أنّ ٧٢ في المئة من المعارضين للانفصال يروْن أنه سيشجّع أقاليم أخرى على السّير في الاتّجاه نفسه. أمّا بين المؤيّدين له، فبلغت النسبة ٤٤ في المئة. تشير هذه البيانات إلى أنّ التخوّفات المنتشرة لدى الرأي العام السّوداني تبدو أكثر وضوحًا لدى معارضي الانفصال. لكن السّؤال المطروح هو: كيف يمكن تفسير موقف ما نسبته ٤٤ في المئة من مؤيّدي الانفصال الذين يروْن أنّه سيشجّع أقاليمَ أخرى على السّعي بالاتّجاه نفسه؟ هل هي حالة إنكار يعيشها هؤلاء؟ أم ربّما لأنّ لدى المؤتمر الوطني شعبيّة كبيرة مقارنة بالأحزاب الأخرى، وهو الذي قاد البلاد إلى مشروع الاستفتاء على مصير الجنوب.

هناك عاملٌ آخر يمكن أن يُساعد في فهم هذه المسألة، وهو أنّ الذين يؤيّدون الانفصال على الرغم من علمهم بأنه سوف يقود أقاليم أخرى إلى المطالبة بالانفصال، ربّما يكونون من المؤمنين بما يُسمّى في السودان بـ «مثلث حمدي»، وهو مثلّث يضمّ السودان الأوسط والشّمالي فقط.

وقد روّج لهذا الخيار القيادي الإسلامي البارز عبد الرحيم حمدي، وزير المالية السّوداني الأسبق. فالحكومة السودانية دلّلت عمليًّا على قبولها لخيار «مثلث حمدي» كحلٍّ أخير بتركيزها التّنمية في الإقليم الشّمالي. بعبارةٍ أخرى، يقول لسان حال الحكومة المركزية: نعم انفصال الجنوب سيقود إلى انفصال أقاليم أخرى، لكن دعهم جميعًا يذهبون ولنحافظ فقط على «مثلث حمدي»، فهو الكيان الوحيد المتجانس، بحسب زعمهم[٨].

---

(٨) جرت الاستفادة من ملاحظات الدكتور النور حمد في إضافة هذا التفسير.

ـ دولة آمنة في الجنوب؟

طُرحت في أثناء الفترة السابقة للاستفتاء تساؤلات مهمّة حول قدرة الجنوب، في حال الانفصال، على بناء دولة مستقرّة أمنيًا ومزدهرة اقتصاديًا. واستمرّ الجدل في مرحلة ما بعد الاستفتاء، وبدتْ علامات عدم الاستقرار الأمني جليّةً من خلال المناوشات العسكرية في منطقة أبيي التي أصبحت مصدر توتّر مستمرٍّ في العلاقات بين الشّمال والجنوب، وجلبت انتقاداتٍ غربيةً للشّمال وتعاطفًا مع الدولة الوليدة.

لا يحدث عدم الاستقرار في أبيي بمعزلٍ عمّا يجري في الرأي العام السوداني عمومًا، ويتعدّاه لمدى الاستقرار في دولة الجنوب. ويُقلق هاجسُ عدم استقرار أمْنِ الجنوب الدولةَ في الشمال ودولًا أخرى في المنطقة، إضافةً إلى السكّان في الشمال. إذ يتوقّع نحو ٤٨ في المئة من الشماليّين أنّ الانفصال لن يؤدّي إلى إقامة دولة مستقرّة أمنيًا في الجنوب، فيما يخالفهم الرّأي نحو ٤٥ في المئة.

يعكس هذا الانقسام في الرّأي العام السوداني قلقًا بشأن المستقبل لدى نصف السودانيّين تقريبًا. وتشير المقارنة بين مؤيّدي الانفصال ومعارضيه وتوقّعاتهم باستقرار جنوب السودان إلى أنّ نسبة المؤيّدين للانفصال الذين يعتقدون أنّ الانفصال لن يؤدّي إلى استقرار جنوب السودان هي ٥٠ في المئة، مقابل ٤١ في المئة من مؤيّدي الانفصال يروْن أنّه سيؤدّي إلى الاستقرار.

وعند مقارنة توقّعات الشماليّين لمستقبل دولة الجنوب الاقتصادي، يبدو الرأي العام السّوداني أكثر اطمئنانًا على مستقبل الجنوب الاقتصادي منه على مستقبله الأمني. إذ يتوقّع نحو ٧١ في المئة من الشماليين أن «يؤدّيَ الانفصال إلى ازدهار اقتصادي في الجنوب أكثر من الشّمال»، فيما يُخالفهم الرأي ٢٥ في المئة. وتبدو الأغلبيّة من الشّماليين سواء كانوا مؤيّدين أم معارضين للانفصال متفائلةً بمستقبل الجنوب الاقتصادي. إذ يعتقد ٧٤ في المئة من مؤيّدي الانفصال أنّ مستقبل الجنوب الاقتصادي سيكون مزدهرًا أكثر من الشّمال، مقارنةً بنحو ٦٩ في المئة من معارضي الانفصال.

يبدو أنّ الازدهار الاقتصادي مرتبطٌ في الأذهان بوجود النّفط، ولعلّ دول الخليج العربي رسّخت هذا المفهوم في أذهان بقيّة العرب في الدول غير النّفطية، فهذه النّسبة العالية ممّن يروْن أنّ الجنوب سوف يكون مزدهرًا اقتصاديًّا ربّما ربطوا بين توفّر النّفط وفرص الازدهار. وما دام الجنوب يملك الحصّة الأعظم من النّفط فهو يملك بالضّرورة في نظر هؤلاء فرصة الازدهار الاقتصادي. غير أنه لا بدّ من استصحاب الاستقرار السياسي والأمني والحدّ من الفساد، فنيجيريا مثلًا ظلّت تصدّر النفط أكثر من أربعة عقود، لكن بلا ازدهار اقتصادي، ولربّما انطبق هذا على اليمن والعراق بعد الاحتلال وليبيا.

ثامنًا: اتحاد مستقبلي؟

لم تكن البيئة السياسية التي تشكّل فيها الرّأي العام السوداني تجاه الجنوب اعتياديّة لجهة الاستقطاب والعنف المسلّح والتدخّل الأجنبي وضغوط المشاكل الاجتماعيّة، إلّا أنّ هذا لم يجعل الرأي العام السوداني يتطرّف، أو ينحو إلى الشّطط.

وممّا يُبرهن على عقلانية طروحات الرّأي العام السوداني أنّ ٦٢ في المئة من الشماليّين يؤيّدون «إقامة اتّحاد مستقبلًا بين دولة الجنوب ودولة الشمال»، فيما يُعارض هذا الطّرح نحو ٣٤ في المئة.

ونجد أنّ ٨٠ في المئة من الذين عارضوا الانفصال يؤيّدون إقامة اتّحاد بين الشّمال والجنوب. أمّا بين الذين أيّدوا الانفصال فبلغت نسبة من يريدون الاتّحاد مستقبلًا نحو ٤٥ في المئة. فالاتّحاد جوهريًا هو مسألة التكامل حول المصالح المشتركة.

وعلى الرغم من تباين مواقف الأحزاب السياسية الرئيسة في السودان (المؤتمر الوطني، الاتّحاد الديمقراطي، حزب الأمّة القومي، والمؤتمر الشعبي) من الانفصال واستخدام موضوع الانفصال للتّنافس والمناكفة بين هذه الأحزاب والاتّجاهات السياسية، إلّا أنّ أغلبيّة مؤيّديها يؤيّدون إقامة اتّحاد مستقبلًا بين الشمال والجنوب. ومن اللافت كذلك أنّ الأغلبية من الذين لا يروْن أنّ هذه الأحزاب تمثّل أفكارهم ومصالحهم يؤيّدون إقامة اتّحاد بين الشمال والجنوب مستقبلًا.

الجدول الرقم (١٢ ـ ٣)

نسب الشماليين المؤيدين والمعارضين للانفصال

بحسب تأييدهم ومعارضتهم للاتحاد مستقبلاً

الاتحاد	الانفصال	
	أؤيد	أعارض
مؤيد للاتحاد	٤٥	٨٠
معارض للاتحاد	٥٢	١٧
لا رأي	٢	٢
المجموع في المئة	١٠٠	١٠٠

ليس من المستغرب أن تكون النّسبة الأدنى بين من يؤيّدون إقامة اتّحاد هي من الذين يروْن أنّ المؤتمر الوطني هو الأكثر تعبيرًا عن أفكارهم ومصالحهم (٥٨ في المئة) مقارنةً بنحو ٦٥ في المئة من مؤيّدي الاتّحاد الديمقراطي، و٦٤ في المئة من مؤيّدي حزب الأمّة القومي، و٦٠ في المئة من مؤيّدي المؤتمر الشعبي.

يبدو جليًا أنّ الأغلبية (٥٦ في المئة) من المعارضين للاتّحاد بين دولتي الشمال والجنوب مستقبلًا هم من الذين يتوقّعون أن يكون للانفصال أثرٌ إيجابي في شمال السودان.

الجدول الرقم (١٢ ـ ٤)

الموقف من إقامة الاتحاد مستقبلاً

أي من الأحزاب السياسية القائمة أو الاتجاهات هي الأكثر تعبيرًا عن أفكارك ومصالحك؟					
	ولا حزب	المؤتمر الوطني	الاتحاد الديمقراطي	حزب الأمة القومي	المؤتمر الشعبي
مؤيد	٦٥	٥٨	٦٥	٦٤	٦٠
معارض	٣١	٣٩	٣٠	٣٣	٣٨
لا رأي	٤	٣	٥	٣	٢
المجموع في المئة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وعلى الجانب الآخر، نجد أنّ الأغلبية (٥٧ في المئة) من المؤيّدين لإقامة اتّحاد مستقبلًا يتوقّعون أن يكون للانفصال أثرٌ سلبي في شمال

السودان. وهنا نجد قدرًا كبيرًا من الواقعية بربط الاتّحاد بالآثار المتوقّعة للانفصال في الشّمال.

واتّساقًا مع منطق النّضج مع العمر، نجد أنّ العلاقة بين العمر والموقف من إقامة اتّحاد بين الشمال والجنوب هي علاقة طرديّة بين المؤيّدين، وعكسية بين المعارضين. أي إنّ الاتّجاه العام، على الرغم من بعض الاختلافات، هو أنّه كلما ازداد عمر الفرد، كلّما كان مؤيّدًا لإقامة اتّحاد بين الشّمال والجنوب، وكلّما ازداد عمر الفرد كلّما انخفضت حدّة معارضته لإقامة هذا الاتّحاد مستقبلًا.

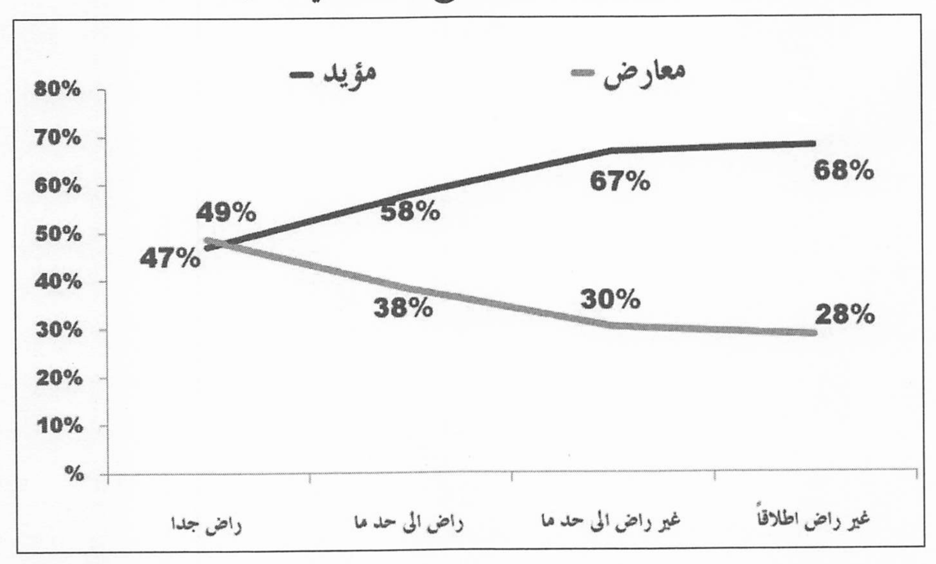
الجدول الرقم (١٢ ـ ٥)
تقدير أثر الانفصال في الشمال بحسب الموقف من الاتحاد مستقبلاً بين دولتي الشمال والجنوب

أثر الانفصال	الاتحاد مستقبلاً	
	مؤيد للاتحاد	معارض للاتحاد
إيجابي	٣٠	٥٦
سلبي	٥٧	٣٠
لا رأي	١٣	١٤
المجموع في المئة	١٠٠	١٠٠

تُظهر البيانات مثلًا أنّ ٦٦ في المئة ممّن أعمارهم ٥٠ عامًا فأكثر يؤيّدون إقامة الاتّحاد مستقبلًا، فيما يعارضه ٢٩ في المئة من هذه الفئة العمرية. وعند المقارنة مع الفئة العمريّة ١٨ ـ ٢٤ سنة نجد أنّ ٥٦ في المئة منهم يؤيّدون إقامة الاتّحاد مستقبلًا، ويعارضُه ٤١ في المئة منهم.

وتبدو المواقف الأكثر وضوحًا هي المبنيّة على خلفيّة تصوّرات الناس لحالة السودان الاقتصاديّة. حيث تظهر العلاقة بشكلٍ واضح تمامًا بين تقويم الناس للوضع الاقتصادي ورغبتهم في إقامة اتّحاد بين الشمال والجنوب مستقبلًا. إذ تزداد نسبة الذين يؤيّدون إقامة الاتّحاد كلّما ارتفعت نسبة غير الراضين عن وضع السودان الاقتصادي. وتزداد نسبةُ المعارضين لإقامة الاتّحاد مع ارتفاع نسبة الرّاضين عن وضع السودان الاقتصادي.

الشكل الرقم (١٢ ـ ١٩)
الموقف من الاتحاد بين الشمال والجنوب مستقبلاً
ومستوى الرضا عن الوضع الاقتصادي للسودان



والرّاضون عن الوضع الاقتصادي في السودان هم على الأغلب الذين خلق لهم نظام الحكم ميزات تفضيليّة، فأعضاء اللجان الشعبيّة التابعة للمؤتمر الوطني، والعضويّة الأصليّة للإسلاميّين التي تمثّل النّواة الصّلبة للمؤتمر الوطني، هم الذين يجدون فرصًا أكثر للدّخل الجيّد عن طريق مختلف التسهيلات، مثل التسهيلات الإقراضية البنكيّة والحصول على الرّخص التجارية وتوفّر المداخل لتملك الأراضي[٩].

تُبرز البيانات، مثلًا، أنّ ٦٨ في المئة من «غير الراضين إطلاقًا» عن وضع السودان الاقتصادي يؤيّدون الاتّحاد، مقابل ٢٨ في المئة منهم يعارضونه. أمّا بين الراضين جدًا عن وضع السودان الاقتصادي فيوجد انقسامٌ متَساوٍ تقريبًا بين المؤيّدين للاتّحاد (٤٧ في المئة) والمعارضين له (٤٩ في المئة).

---

(٩) جرت الاستفادة من ملاحظات الدكتور النور حمد في إضافة هذا التفسير.

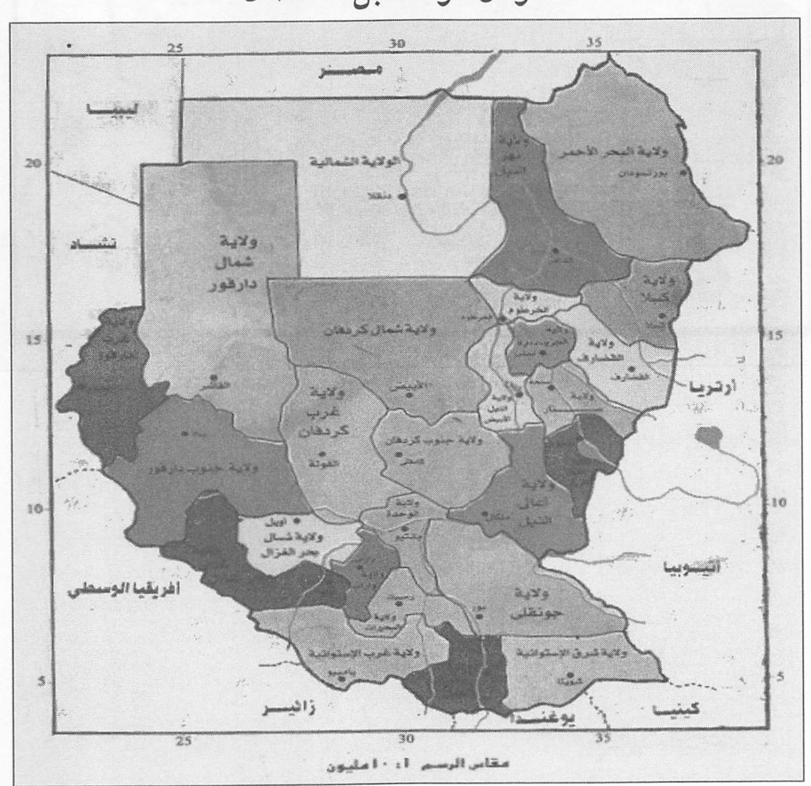
الفصل الثالث عشر

مستقبل السودان بعد انفصال الجنوب

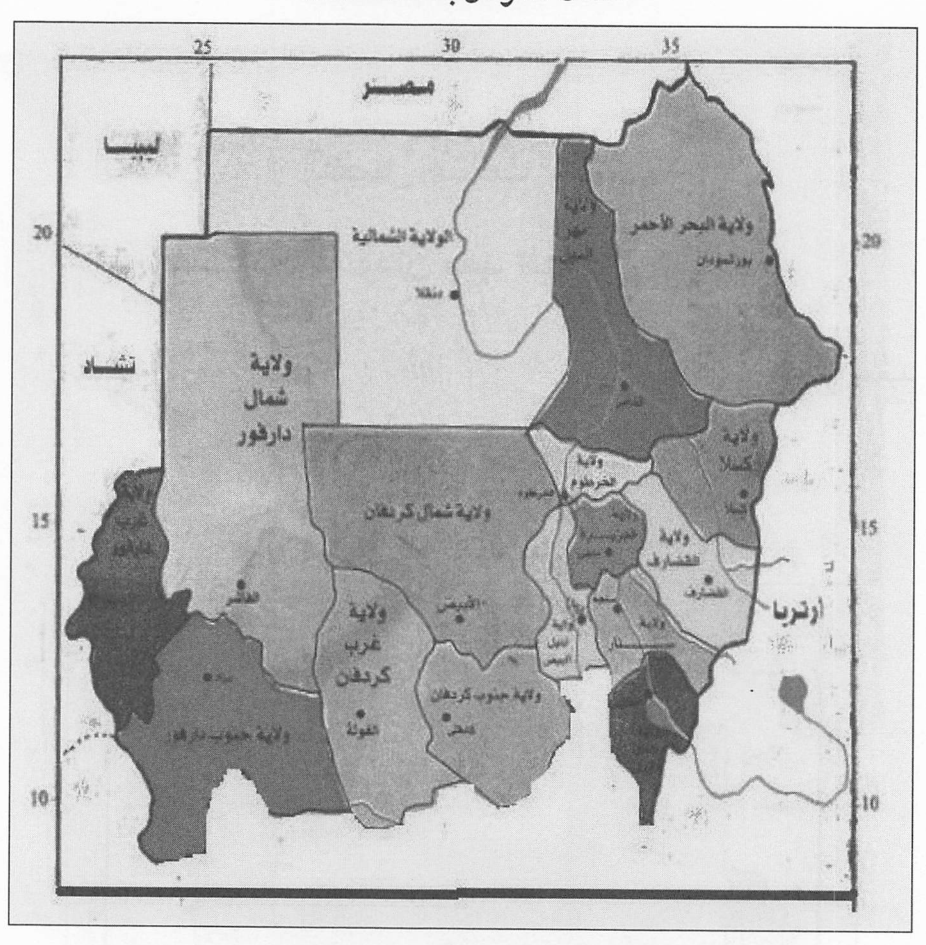
الشفيع خضر سعيد

الخريطة الرقم (١٣ ـ ١)

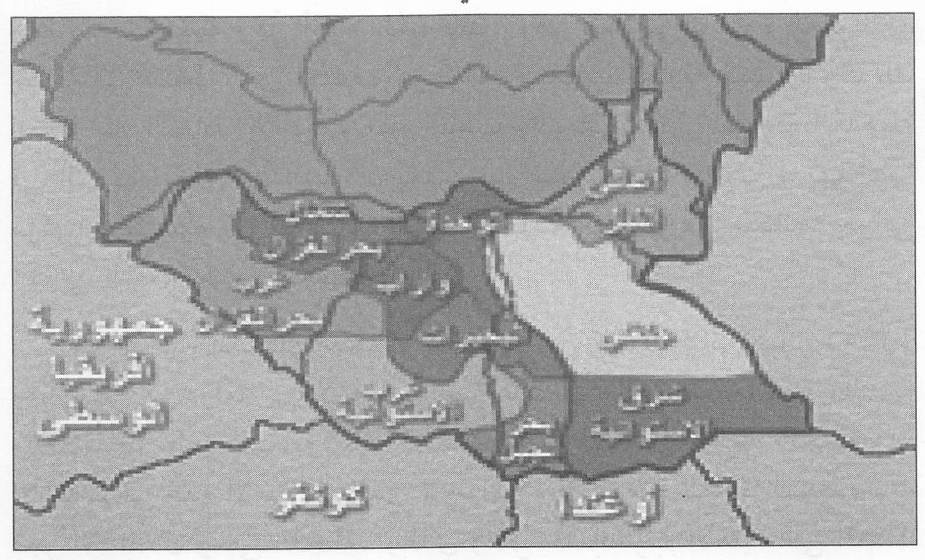
السودان الموحّد قبل الانفصال



الخريطة الرقم (١٣ ـ ٢)
شمال السودان بعد الانفصال



الخريطة الرقم (١٣ ـ ٣)
الدولة الجديدة في جنوب السودان



أولًا: خلفية

قبل انفصال جنوبه، كان السودان يُعتبر الدولة الأكبر مساحة في إفريقيا والوطن العربيّ، ويأتي في المرتبة التاسعة بالنسبة إلى أقطار العالم (٢,٥ مليون كلم٢، منها ٦٤٨ ألف كلم٢ هي مساحة الجنوب)[١]. ووفقًا لنتائج التعداد السكّاني الذي أُجري في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، فإنّ عدد سكّان السودان يبلغ ٣٩,١ مليون نسمة، يقطن ٢١ في المئة منهم الشطر الجنوبيّ من البلاد[٢]. وتركيبة السودان السكّانية والثقافيّة تضعه ضمن البلدان الأكثر تنوّعًا في العالم، حيث تتعدّد فيه الأعراق (الزنوج الأفارقة والعرب والنوبة)، والأديان (الإسلام والمسيحيّة والمعتقدات المحليّة الإفريقيّة)، واللّغات (حوالى ٣٠٠ لغة)، والثقافات.

---

(١) انظر الموقع الرسمي لحكومة السودان: <http://www.sudan.gov.sd>.

(٢) انظر الموقع الرسمي للّجنة القوميّة للإحصاء السكاني في السودان: <http://www.mocsudancensus.org>.

السودان بلد غنيّ بالموارد الطبيعيّة، حيث تتوفّر فيه، وبوفرة، مصادر المياه بمختلف أنواعها، والمساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة والغابات الطبيعيّة وكلّ أنواع المُناخات، وهو بلد غنيّ بالثروة الحيوانيّة، إضافة إلى النفط الذي اكتُشف مؤخّرًا، وبكميّات تجاريّة مبشّرة، وكذلك العديد من المعادن الأخرى، مثل الذهب والنحاس. لكنّ المفارقة المُدهشة في الوقت نفسه، أنّ السودان يُعتبر من ضمن البلدان التي لديها أدنى مؤشّرات للتنمية في إفريقيا، كما أنّ الأغلبية العظمى من سكّانه، حوالى ٩٠ في المئة، يعيشون تحت خطّ الفقر[٣].

منذ أن نال السودان استقلاله في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، وهو يعيش في دوّامة من الأزمات والصراعات المتعلّقة بقضايا الهويّة والتنمية والعلاقة بين القوميّات، وشكل الحكم الملائم للبلاد. . . إلخ. وتجلّت هذه الأزمات في عدم الاستقرار الذي لازم البلاد طيلة هذه الفترة الممتدة منذ فجر الاستقلال وحتّى اللحظة، والذي وصل حدّ الحرب الأهليّة التي أقعدت البلاد طويلًا، مخلّفة واقعًا مريرًا، وتدهورًا بيّنًا في كلّ المجالات، بخاصّة في البُنى التحتيّة. ومؤخّرًا فقط، في عام ٢٠٠٥، خرجت البلاد من أطول حرب أهليّة بين الحكومة المركزية، التي يُهيمن عليها المسلمون والعرب بشكل رئيس، والمتمرّدين في الجنوب من الأفارقة غير المسلمين، والتي استمرّت من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٢، لتندلع مرّة أخرى في عام ١٩٨٣، إلى أن تمّ التوقيع على وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٣، تمهيدًا للدخول في مفاوضات السلام. لكن، ومباشرة بعد انفصال جنوب السودان، اندلعت حرب أهلية شرسة في شمال السودان، بين الحكومة المركزية والمعارضة المسلحة في مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وهي مناطق متاخمة لحدود دولة جنوب السودان. وهذه الحرب الأهلية الجديدة، التي تدور حتى اللحظة، خلّفت آلاف القتلى والمُعاقين والمشردين والنازحين واللاجئين إلى البلدان المجاورة، كما دمرت جانبًا كبيرًا من موارد البلاد وثروتها التي تذخر بها هذه المناطق. ولا يزال القتال مستمرًّا في إقليم دارفور بغرب السودان بين الحكومة المركزيّة نفسها ومتمرّدي دارفور من المسلمين

---

(٣) انظر الموقع الإلكتروني: <www.nationsencyclopedia.com>.

ذوي الأصول غير العربيّة. ويُعتقد، بحسب إحصاءات الأمم المتّحدة، أنّ الحرب الأهليّة بين الشمال والجنوب أودت بحياة ما يزيد على مليوني شخص، وخلّفت أعدادًا أخرى لا تُحصى من الجرحى والمعوّقين، إضافة إلى تشريد أربعة ملايين سودانيّ داخل الوطن، وأكثر من نصف مليون لاجئ في البلدان المجاورة. وقتلت الحرب في دارفور أكثر من ٢٠٠ ألف سودانيّ، وشرّدت أكثر من مليوني شخص فرّوا من منازلهم بسبب القتال وحرق القرى[٤]. وإلى جانب الحرب الأهليّة المزمنة، يعاني السودان ظاهرة التناوب ما بين حكم الديكتاتوريّة العسكريّة والحكم الديمقراطيّ المدنيّ، وهي الظاهرة التي يُطلق عليه في الأدبيّات السياسيّة السودانيّة «ظاهرة الحلقة الشريرة»، في إشارة إلى حدوث انقلاب عسكريّ تليه انتفاضة شعبيّة تُطيح بالنظام العسكريّ، ثمّ فترة قصيرة من الحكم الديمقراطيّ يعقبها انقلاب عسكريّ مرّة أخرى، وهكذا دواليك، بحيث أصبحت سِمة عدم الاستقرار هي السائدة بالنسبة إلى الوضع في السودان. وفي واقع الأمر، ومن بين ٥٦ عامًا من عمر السودان المستقلّ، تمتّعت البلاد بالحكم الديمقراطي لمدّة عشر سنوات فقط، في حين أنّ السنوات المتبقيّة كانت تحت وطأة الحكم الديكتاتوريّ العسكريّ. ووفقًا لمؤشّر الدول الفاشلة الصادر في عام ٢٠١٢، لا يزال السودان يحتل المرتبة الثالثة في قائمة البلدان غير المستقرّة على مستوى العالم، بعد الصومال وتشاد[٥].

ارتبطت عمليّة بناء الدولة الوطنية في السودان، بعد الاستقلال، بالصراعات والأزمات التي تؤثّر في جوانب الحياة كلها، بما في ذلك الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والروحيّة. وهذه الصراعات والأزمات هي تجلّيات طبيعيّة لعدم حسم القضايا المصيريّة المرتبطة بعملية بناء دولة ما بعد الاستقلال. وهذه القضايا يمكن إدراجها ضمن النقاط الأربع التالية:

١ ـ من المعلوم أنّه لأغراض بناء الدولة في البيئات غير المستقرّة، يمكن تعريف هياكل الدولة الفرعيّة على النحو التالي:

---

(٤) انظر الموقع الإلكتروني: <www.un.org/arabic/sudan>.

(٥) انظر «مؤشر الدول الفاشلة، ٢٠١٠» (Failed States Index, 2010)، على الموقع الإلكتروني: <www.fundforpeace.org>.

أ ـ النظام المناسب للحكم، الذي من شأنه أن يضمن القسمة العادلة للسلطة في الدولة المستقلّة حديثًا بين التشكيلات الوطنيّة والجماعات العرقيّة المختلفة: هذه المسألة لم يتمّ حسمها حتى الآن في السودان.

ب ـ إطار الحكم أو الدستور: حتّى لحظة كتابة هذه الدراسة لا يوجد دستور دائم للبلاد، على الرغم من حصول السودان على استقلاله قبل ٥٦ عامًا، في عام ١٩٥٦. وطيلة العقود السابقة كانت البلاد تُحكم من خلال الدساتير الانتقالية، أو الدساتير التي صاغتها المجموعات التي تولّت زمام السلطة في أوقات معيّنة، ولفترة محددة.

ج ـ مؤسّسات الدولة وهيئاتها، العسكريّة والمدنيّة، مثل القوّات المسلّحة والبرلمان والسلطة القضائيّة: منذ الاستقلال شهد السودان ثلاثة أنظمة عسكريّة، بدأ كلّ منها حكمه بإجراء تغييرات كبيرة داخل القوّات المسلّحة، وذلك من خلال إعفاء عدد كبير من الضبّاط والجنود من الخدمة والإبقاء على الموالين فقط. تنظيم الجبهة الإسلاميّة القوميّة، المؤتمر الوطنيّ لاحقًا، الذي وصل إلى سدّة الحكم في السودان إثر الانقلاب العسكريّ الذي نفّذه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، أعفى، بالفصل والإحالة للمعاش، أكثر من خمسين ألفًا من ضبّاط الجيش السودانيّ وجنوده، وقام باتّباع سياسة تجنيد للإسلاميّين فقط داخل الجيش والشرطة، كما قام بتنفيذ هذه السياسة نفسها في مؤسّسات الدولة الأخرى، بما في ذلك مؤسّسات السلطة القضائيّة، الشيء الذي ترتّبت عليه عواقب وخيمة جدًّا. علاوة على ذلك، لدى الكثير من المجموعات العرقية أو التكوينات الوطنيّة في السودان الآن ميليشياتها العسكريّة الخاصّة. ومن ناحية أخرى، فإنّ التشكيلات السياسيّة السودانيّة المختلفة لم تتوافق، خلال أيّ من الحقب الديمقراطيّة التي مرّت بها البلاد، وحتّى هذه اللحظة، على نظام انتخابيّ مناسب، كما لم يتمّ التوافق على دور لمنظّمات المجتمع المدنيّ في العمليّة الديمقراطيّة على نحو يجمع بين القيم الكونيّة للديمقراطيّة والحقائق والخصوصيّات الاجتماعيّة المحليّة.

٢ ـ حتّى اللحظة لم يتمّ حسم مسألة التوزيع المُنصف والعادل للثروة، بمعنى التعامل مع موارد البلاد وخطط التنمية على نحو من شأنه إزالة الظلم والإقصاء والإجحاف، من خلال إعطاء الأولوية القصوى لمناطق

التوتّر العرقيّ والاجتماعيّ والوطنيّ. ويُعتبر التوزيع غير العادل للثروة والصراع على الموارد من بين الأسباب الرئيسة للحرب الأهلية في السودان.

٣ ـ أيضًا، حتّى اللحظة يحتدم السِجال حول مسألة العلاقة بين الدين والدولة. تُصرّ بعض التشكيلات السياسيّة ذات الخلفيّة العربيّة المسلمة، وفق منطق الأغلبيّة بمواجهة الأقلّيّة، على فرض أيديولوجيتها الإسلاميّة في البلاد، وذلك ضدّ إرادة التشكيلات الأخرى من غير المسلمين، وغير العرب ودُعاة فصل الدين عن السياسة. وهذا أيضًا من أسباب الحرب الأهلية في البلاد.

٤ ـ مسألة الهويّة. ما هو جوهر الهويّة الوطنيّة السودانيّة؟ هل هي هويّة عربيّة أم إفريقيّة؟ تتجلّى هذه المسألة في الصراع حول اللّغة والثقافة والتعليم والإعلام. . . إلخ.

لكن، مع الأخذ بالاعتبار أنّ السودان أصبح دولة مستقلّة قبل ٥٦ عامًا، يجب على المرء أن ينظر إلى حقيقة أنّ هذه القضايا الدستوريّة والهيكليّة تمّ تعقيدها ومضاعفة التداعيات السالبة لعدم حسمها، بفعل التناول الخاطئ من قِبَل القوى الاجتماعيّة التي شكّلت الأنظمة المدنيّة والعسكريّة التي تولّت حكم البلاد منذ فجر الاستقلال. ومن الواضح جدًّا أنّ الفشل في معالجة هذه القضايا المصيريّة أدّى إلى حدوث مأساة حقيقيّة في السودان، وذلك من حيث تفاقم واستدامة الحرب الأهليّة، وسيطرة أنظمة الاستبداد والطُغيان، وحدوث انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، ومعاناة المواطن السودانيّ بسبب الفقر والافتقار إلى الخدمات الأساسيّة والضروريّة للحياة، وتفشّي المجاعات والأوبئة الفتّاكة، وأخيرًا انفصال جنوب السودان (٩ تموز/ يوليو ٢٠١١).

ثانيًا: اتفاق السلام الشامل

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، اختُتمت بنجاح المفاوضات التي استمرّت قرابة الثلاثة أعوام بين الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، التي كانت تقود حرب العصابات في الجزء الجنوبيّ من البلاد، وحكومة السودان تحت قيادة حزب المؤتمر الوطنيّ، ووقّع الطرفان الاتّفاق الذي أصبح يُشار إليه بـ «اتّفاق السلام الشامل». أنهى الاتّفاق الشوط الثاني من الحرب الأهليّة في جنوب

السودان، الذي استمرّ لعقدين من الزمان (الشوط الأوّل امتدّ من عام ١٩٥٥ وحتى اتّفاق السلام الأوّل في عام ١٩٧٢، الذي صمد لفترة عشر سنوات، لتتجدّد الحرب مرّة أخرى في عام ١٩٨٣). وأدّى المجتمع الدوليّ، بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة، دورًا رئيسًا في الوساطة بين الطرفين، وقدّم لهما الدعم الكامل والاعتراف الضروريّ، كما قرّر ضمان تنفيذ واستدامة الاتفاق حتى تتحقّق كلّ بنوده المُضمّنة فيه. ووفقًا لاتّفاق السلام الشامل تمّ تحديد فترة ستّ سنوات ونصف كفترة انتقاليّة تنتهي بحلول تموز/يوليو ٢٠١١. خلال هذه الفترة الانتقاليّة شكّل حزبا «الحركة الشعبيّة لتحرير السودان» و«حزب المؤتمر الوطنيّ» شراكة سياسيّة، تقاسما بموجبها مقاعد السلطة في الحكومة المركزيّة، وأصبحت الحركة الشعبيّة لتحرير السودان هي الحزب الحاكم في جنوب السودان، بينما حزب المؤتمر الوطنيّ هو الحزب الحاكم في شماله. كذلك، وتنفيذًا لما نصّ عليه «اتّفاق السلام الشامل»، تمّ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إجراء الاستفتاء لتقرير مصير جنوب البلاد، الذي قرّر فيه شعب جنوب السودان الانفصال ليكوّن دولته المستقلّة التي أعلن عن مولدها رسميًا في التاسع من تموز/يوليو ٢٠١١.

لم يكن تنفيذ «اتّفاق السلام الشامل» سلِسًا على الإطلاق، حيث برزت العديد من الصراعات والخلافات بين الشريكين طيلة الستّ سنوات التي تلت توقيع الاتفاق، كادت تعصُف بالاتّفاق في أكثر من منعطف. حيث جمّدت الحركة الشعبيّة مشاركتها في مؤسّسات الحكم التنفيذيّة بالمركز مرّات عدّة بدعوى أنّ حزب المؤتمر الوطنيّ ليس جادًّا في تنفيذ «اتّفاق السلام الشامل»، وأنّه باستمرار ينتهك دستور البلاد الانتقاليّ من خلال إضعاف مؤسّسة الرئاسة والتعدّي على الصلاحيات الدستوريّة للنائب الأوّل لرئيس الجمهوريّة (زعيم الحركة الشعبيّة). كما اتّهمته بإدارة شؤون البلاد وفق منهج حزبيّ ضيّق يراعي مصلحة الحزب بدلًا من نهج الشراكة السياسيّة الحقيقيّة التي تعكس الآفاق المرجوّة من اتفاق السلام الشامل لصالح الوطن، وأنّه يتعمّد تأخير العديد من القضايا الأساسيّة المتّفق عليها في اتّفاق السلام الشامل، مثل ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والشروع في عملية المصالحة الوطنيّة، وتضميد جراح الحرب، وإجراء التعداد السكّاني، وإعادة انتشار القوّات المسلّحة، وتفعيل المفوضيّات

المُتّفق عليها بين الطرفين... إلخ. ادّعت الحركة أيضًا أنّ حزب المؤتمر الوطنيّ عرقل تنفيذ البروتوكولات التي تُعالج الوضع المتوتّر في بعض المناطق، مثل منطقة أبيي، كما اتّهمته بانعدام الشفافيّة والتلاعب بالمسائل الماليّة، بخاصّة في عمليّات إنتاج النفط وتسويقه... إلخ.

من ناحيته، نفى حزب المؤتمر الوطنيّ هذه الاتّهامات كلها، وأصرّ على أنّ عملية تنفيذ اتّفاق السلام كانت تسير على النحو المُتّفق عليه، وعزا ما حدث من تأخير وعرقلة في تنفيذ بعض البنود للنهج السياسيّ الذي اتّبعته الحركة الشعبيّة، نافيًا أيّ خرق للدستور الانتقاليّ، مؤكّدًا اكتمال وتحقّق كلّ متطلّبات التحوّل الديمقراطيّ في البلاد. وذهب حزب المؤتمر الوطنيّ إلى أكثر من ذلك عندما اتّهم الحركة الشعبيّة صراحة بتبنّي أجندة خفيّة تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم وإبعاد حزب المؤتمر الوطنيّ عن السلطة. أمّا من ناحيتنا، فإذا كنّا نريد إجراء تقويم موضوعي لحصيلة الفترة الانتقاليّة، ٢٠٠٥ ـ ٢٠١١، فلا بدّ من أن ننظر في تفاصيل المهام المُفترض إنجازها خلال هذه الفترة، التي يُمكن تلخيصها في إطار مهمّتين رئيستين:

المهمّة الأولى: تتعلّق ببناء الدولة الوطنيّة الحديثة وتحقيق أسباب استقرارها عبر التصدّي للمهام ذات الطابع التأسيسيّ، التي ظلّت مؤجّلة من دون حلّ منذ فجر الاستقلال. تشمل هذه المهام الاتّفاق على شكل الحكم الملائم، الذي يحقّق اقتسامًا عادلًا للسلطة في السودان بين مختلف المكوّنات القوميّة والجهويّة، ويحقّق ممارسة سياسيّة مُعافاة في ظلّ نظام ديمقراطيّ تعدّديّ، إلى جانب الاتّفاق على التوزيع العادل للثروة، أي إعادة النظر في توزيع الثروة وخطط التنمية على نحو يُزيل الظلم والإهمال عن المناطق المهمّشة في الجنوب والغرب والشرق وحتّى الشمال، مع إعطاء الأولوية لمناطق التوتّر العرقيّ والقوميّ والاجتماعيّ. إضافة إلى الاتّفاق على حسم قضيّة علاقة الدين بالدولة، وقضايا الهويّة والثقافة واللّغة.

المهمة الثانية: تتعلّق بالحفاظ على وحدة البلاد وفق أُسس جديدة تراعي التعدّد والتنوّع في البلاد، وحدة طوعيّة على أساس الاختيار الحرّ من دون أيّ إكراه.

يمكن بسهولة ملاحظة الارتباط الجدليّ بين المهمّتين حينما توفّر

الدولة الوطنيّة الحديثة الأسباب الكفيلة لأن تختار كلّ المكوّنات القوميّة والجهويّة الاستمرار في الوطن الواحد، بينما تسرّع الوحدة من عجلة بناء الدولة الحديثة المستقرّة، كما أنّ الفشل في المهمّة الأولى سيؤدّي بالضرورة إلى نكسة في المهمّة الثانية.

مع بدء الفترة الانتقاليّة، بعد توقيع «اتفاق السلام الشامل» في عام ٢٠٠٥، واعتماد الدستور الانتقاليّ، تمّ التوقيع على عدد من الاتّفاقيّات اللاحقة بين حكومة حزب المؤتمر الوطنيّ والقوى السياسيّة الأخرى المعارضة لها، وتجدّد الأمل في إعادة بعث الحياة في نسيج المجتمع السودانيّ بعد سنوات من الدمار والتخريب، وفي إعادة بناء الدولة السودانيّة الديمقراطيّة الموحّدة الحديثة. إنّ تجسيد هذا الأمل، وهذا الحلم على أرض الواقع، كان يستوجب التعامل مع قضيّة الفترة الانتقاليّة باعتبارها قضيّة مصيريّة وأساسيّة، بحيث سيؤدّي النجاح فيها إلى تحقّق ذاك الأمل، لا في كون مهامها وأهدافها تقتصر على مجرّد إجراء تغيير سطحيّ وشكليّ في هياكل الحكم ينحصر فقط في اقتسام السلطة. وفي الحقيقة، تنصّ الاتفاقيات كلّها المُوقّعة بين حكومة حزب المؤتمر الوطنيّ والقوى المعارضة لها بكلّ وضوح على أنّه خلال الفترة الانتقاليّة المنتهية في تموز/ يوليو ٢٠١١ يجب تنفيذ تلك المهام حتى تفضي إلى مصالحة وطنيّة، إضافة إلى تنفيذ كلّ المتطلّبات التي من شأنها جعل وحدة السودان خيارًا جاذبًا بالنسبة إلى السكّان الجنوبيين.

تجدر الإشارة إلى أنّ قضية الوحدة والانفصال بين الشمال والجنوب في السودان، ظلّت دومًا في مقدّمة جدول أعمال النشاط والحِراك السياسيّ منذ فجر الاستقلال، بل وقبل ذلك. وفي الواقع كان يتمثّل الشعار الرئيس، الذي ظلّت الحركة الشعبيّة تقاتل تحته، في: إمّا وحدة السودان الطوعيّة والمرتكزة على أُسس جديدة تراعي حقيقة التنوّع والتعدّد العرقيّ والدينيّ والثقافيّ في البلاد، أي الوحدة في إطار دولة مدنيّة ديمقراطيّة، أو الانفصال. وبطبيعة الحال كان ذلك وراء تضمين الاتّفاق لفصل بشأن حقّ تقرير المصير لشعب جنوب السودان. وعندما تمّ التوقيع على اتّفاق السلام الشامل، تحدّثت جميع الأطراف، بمن في ذلك فِرَق التفاوض والوسطاء

والشهود، بصوت عالٍ عن الكيفيّة التي تجعل من خلالها الاتّفاقيّة خيار الوحدة جاذبًا. لكن، عندما تتطلّع إلى المحصّلة النهائيّة لتنفيذ الاتّفاق، يمكن للمرء أن يُدرك بسهولة أنّه لم يتمّ عمل أيّ شيء يجعل خيار الوحدة جذّابًا للجنوبيين! ومن المؤسف القول إنّ المؤشّرات كلها كانت تدلّ على تفاقم الأزمة الوطنيّة، وتصاعد حدّة الاستقطاب في البلاد بسبب عدم الالتزام بتنفيذ الاتّفاقات، واستمرار الأزمة في دارفور، والتراجع عن الوفاء بمتطلّبات التحوّل الديمقراطيّ، والتمسّك بخيار دولة الشريعة الإسلاميّة وفق الفهم الأيديولوجيّ لحزب المؤتمر الوطنيّ، وكلّ ذلك كان كافيًا لرفع مؤشّرات الانفصال بين الشمال والجنوب. وعمومًا، أعتقد أنّ الشعب السودانيّ يحصد الآن الثمار المرّة لشجرة هجين ذات ثلاثة جذور، هي:

أوّلًا، نهج المؤتمر الوطنيّ الذي يسعى إلى الحفاظ على قبضته في السلطة، وعلى كلّ المصالح والمكتسبات التي ظلّ يراكمها منذ استيلائه على السلطة، متوهّمًا أنّه بهذا النهج سيُحافظ على مصالحه ومصالح الشريحة الاجتماعيّة التي يعبّر عنها، غير عابئ بنتائج هذا النهج المدمّرة للوطن، وحتى لتلك المصالح الضيّقة التي يُدافع عنها الحزب. هذا النهج يتعارض تمامًا مع تلك التدابير الانتقاليّة، المُتّفق بشأنها والمُوقّع عليها، التي تهدف إلى تنفيذ رؤية شاملة لإعادة صياغة الدولة السودانيّة وتعزيز وحدتها وفق مشروع يُنهي دولة الحزب الواحد ويؤسّس دولة المواطنة التي تقوم أجهزتها على أساس قوميّ لا حزبيّ.

ثانيًا، عجز الحركة السياسيّة المعارضة عن فرض التغيير بالشكل الذي تريده. فلا هي تمكّنت من إنجاز انتفاضة تطيح بنظام حزب المؤتمر الوطنيّ، وبالتالي تفرز واقعًا مختلفًا وديناميات جديدة، لا علاقة لهما بما هو راهن، ولا هي نجحت في تعديل ميزان القوى لتفرض شراكة حقيقيّة ومتكافئة في إطار برنامج إجماع وطنيّ يتصدّى لإنجاز مهام الفترة الانتقاليّة.

ثالثًا، المنهج الخاطئ للمجتمع الدوليّ في معالجة الأزمة السودانيّة عبر إصراره على ثنائيّة التفاوض بين حزب المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة مع استبعاد جميع القوى السياسيّة الأخرى. إذ تجاوزت بروتوكولات «اتّفاق السلام الشامل» مسألة الحرب والسلام، لتتناول جوانب الأزمة السودانيّة

كافّة، المتمثّلة بقضايا السلام والهويّة والوحدة والديمقراطيّة ونظام الحُكم والتنمية وتقسيم الثروة والجيش والأمن وعلاقات السودان الخارجيّة . . . إلخ. كما إنّها تسعى إلى إحداث تغييرات جوهرية في بُنية النظام السياسيّ القائم، بما في ذلك تقرير مصير البلاد (دولة موحّدة أم دولتان) خلال الفترة الانتقاليّة. ومن الواضح أنّ هذه القضايا لا يمكن أن يقرّر فيها طرفان فقط (حزب المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة) بعيدًا من القوى السياسيّة والاجتماعيّة الشماليّة والجنوبيّة الأخرى، علمًا بأنّ الإجماع الوطنيّ حول هذه القضايا المصيريّة هو الضمان الوحيد للحفاظ على السلام في الجنوب، ووضع حدّ للحرب الجارية في دارفور، وتفادي اندلاعها في بؤر التوتّر الأخرى في البلاد. لكن، ما كان من الممكن بلوغ هذا الإجماع الوطنيّ إلّا عبر تحويل كلّ الاتفاقيّات المُوقّعة بين المؤتمر الوطنيّ والقوى المعارضة له، وأيّ اتّفاقات أخرى تُوقّع لاحقًا، إلى برنامج وطنيّ شامل يخاطب كلّ جوانب الأزمة الوطنيّة، بمشاركة القوى كلها في مناقشتها وإقرارها وتنفيذها.

ثالثًا: احتمالات تجدّد الحرب بين الشمال والجنوب

١ ـ الحرب ليست حتمية!

إذا أخذنا بالاعتبار طابع التأزّم الذي شاب علاقة الشراكة بين المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة طيلة فترة تقاسمهما إدارة البلاد (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١)، فلم يكن مستبعدًا، بعد الانفصال، وكلٌّ منهما يدير أحد شطري الوطن، أن تتّسم العلاقة بين شمال السودان، تحت إدارة المؤتمر الوطنيّ، وجنوبه، تحت إدارة الحركة الشعبيّة، بهذا القدر أو ذاك من التوتّر الذي قد يصل حدّ المناوشات العسكريّة. لكن، على الرغم من أنّ سيناريو تجدّد الحرب بين شمال السودان وجنوبه ظل واردًا ومُحتَملًا، وعلى الرغم من انفجار المعارك بين الطرفين، بخاصة في منطقة هجليج الغنية بالنفط، فإنني ما زلت عند اعتقادي بأن اندلاع حرب شاملة بين الطرفين ليس حتميًّا. واعتقادي هذا يعود إلى الأسباب التالية:

أوّلًا، لا أظنّ أنّ لدى أيٍّ من الجيش الشعبيّ، أو القوّات المسلّحة السودانيّة، الرغبة والاستعداد لخوض حرب جديدة. فكلاهما أُصيب بإرهاق

وإجهاد الحرب (War Fatigue) نتيجة الاحتراب المُتواصل لعقود من الزمان. وأعتقد من المهمّ أيضًا أن نضع بالاعتبار غياب الدافع للقتال عند الجندي البسيط هنا وهناك: فلماذا يظلّ هذا الجندي وقودًا لسياسات لا يرى عائدها في نفسه وأهله وبيته؟

ثانيًا، الدولة الوليدة التي ستنشأ في جنوب السودان ليست مستعدّة لخوض حرب من أولى تبعاتها توقّف تدفّق النفط، المصدر الرئيس، وربّما الوحيد، لتوفير مواردها. ودولة الشمال أيضًا، الناتجة من الانفصال، لن يكون لديها أيّ استعداد لتحمّل توقّف نصيبها من النفط، وتوقّف تدفّقه في أنابيب الشمال المتّجهة شمالًا نحو المصافي والتصدير عبر ميناء بورتسودان.

ثالثًا، ليس من الضروري أن يكون عدم الاتّفاق على ترسيم الحدود قبل الاستفتاء سببًا للحرب القادمة. فتجربة استفتاء حقّ تقرير المصير في السودان ليست الأولى من نوعها في العالم، وفي العديد من التجارب المماثلة لم تكن مسألة ترسيم الحدود شرطًا لممارسة الاستفتاء. صحيح أنّها كانت من بين أسباب التوتّرات المزمنة، بما في ذلك اندلاع القتال، لكن في سياق وجود قنابل موقوتة أخرى، وبعد مرور الكثير من الوقت من دون نزع فتيل اشتعال هذه القنابل.

رابعًا، أعتقد أنّ الإدارة الأميركيّة، والرئيس أوباما شخصيًّا، لا يملكان الجرأة للتورّط مرّة أخرى في ما من شأنه أن يُضاعف من تعقيدات السياسة الخارجيّة الأميركيّة التي بالكاد تستطيع تدارك الأمر في أفغانستان والعراق وفلسطين. لذلك، ستبذل أميركا قصارى جهدها لتفادي أيّ وضع كارثيّ جديد. كما أنّ المجتمع الدوليّ بأكمله غير مهيّأ لتحمّل تبعات المزيد من الكوارث، ولا سيّما أنّ اتفاقيّة السلام الشامل نمت وترعرعت تحت كنفه. وهكذا، ستبذل الولايات المتّحدة وأركان المجتمع الدوليّ كلّ ما بوسعهم، باستخدام العصا والجزرة، لتتوصّل النخب المتفاوضة من الحركة الشعبيّة والمؤتمر الوطنيّ إلى صيغة تمنع تجدّد الحرب، وفي الوقت نفسه ستعمل الولايات المتّحدة، ومعها المجتمع الدوليّ، على ضمان بقاء الطرفين في سدّة الحكم، شمالًا وجنوبًا، غير عابئين باستمرار الوضع المتأزّم أصلًا.

٢ ـ «أبيي»... هل ستُصبح كشمير السودان؟!

تقع منطقة أبيي غرب منطقة كردفان في السودان، وهي تُعدّ جسرًا بين شمال السودان وجنوبه. ويعيش في الجزء الجنوبيّ من المنطقة مزيج من القبائل الإفريقيّة، وأكبرها قبيلة الدينكا أنقوك، وفي الجزء الشماليّ تقطن القبائل العربيّة، وأكبرها قبيلة المسيرية. وجميع المجموعات القبليّة في المنطقة تمتلك ثروة حيوانيّة ضخمة، ظلّت حركتها، شمالًا وجنوبًا بحثًا عن المرعى في فصول الجفاف، سببًا للاحتكاكات المزمنة بين هذه القبائل، التي كانت غالبًا ما تُحلّ عبر جلسات التفاوض والصلح بين زعماء هذه القبائل وحكمائهم. ويدّعي كلّ من المسيرية والدينكا أنقوك سيادته التاريخيّة على المنطقة، ويصف الآخرين بالغرباء. وانعكس هذا الادّعاء في النزاع المزمن حول الوضع الإداريّ لأبيي، إذ تعتبرها المسيرية، وحكومات الخرطوم المتعاقبة، جزءًا من شمال السودان، في حين تصرّ دينكا أنقوك، ومن خلفها الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، باعتبارها تتبع إداريًّا للجنوب. تقول الحركة الشعبيّة لتحرير السودان إنّ أبيي كانت تابعة للجنوب قبل عام ١٩٠٥، لكنّها ضُمّت من قِبَل الحاكم العام البريطانيّ لشمال مديريّة كردفان بقرار إداريّ، لذلك فمن المنطقيّ عودتها مرّة أخرى إلى الجنوب. وتضيف الحركة لوجهة نظرها أنّ العلاقة بين مجموعة الدينكا والعرب شهدت تغييرًا من جرّاء سياسات حكومة المركز، بخاصّة في فترة حكم الرئيس إبراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، حيث جرت محاولات إنهاء مشكلة الجنوب عبر العمل العسكريّ، إضافة إلى جهود الأسلمة والتعريب هناك، وحينها بدأ عدد من أبناء دينكا أنقوك بالالتحاق بالحركات المسلّحة الجنوبيّة. أمّا الحكومة المركزيّة في الشمال فتقول إنّ أبيي هي منطقة تمازج بين القبائل العربيّة والإفريقيّة، نافية كونها خالصة لطرف دون الثاني. وتأثّرت المنطقة وقبائلها بشكل مباشر من جرّاء الحرب الأهليّة الطويلة في السودان. الآن، اتّخذ النزاع حول المنطقة بُعدًا جديدًا بعدما اكتُشِف أنّها بمثابة جزيرة عائمة فوق بحر من النفط! وتُعدّ مصدرًا لأيّ نزاع داخليّ مُحتمل في المستقبل، لذلك حصلت على وضع خاصّ (بروتوكول) ضمن «اتّفاق السلام الشامل» بين المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة لتحرير السودان، يتمّ بموجبه، في حال عدم الاتّفاق عبر التفاوض، اللجوء إلى محكمة العدل الدوليّة واستفتاء أهل

المنطقة حول تبعيّتها الإداريّة . لكن، على الرغم من أنّ الطرفين ارتضيا الاحتكام إلى محكمة العدل الدوليّة، مُعلنين قبولهما المُسبق لما سيقرّره قُضاة المحكمة حول الوضع الإداريّ لمنطقة أبيي، وعلى الرغم من أنّ قيادة حزب المؤتمر الوطنيّ أعلنت قبولها بقرار المحكمة فور صدوره، مهلّلة ومُشيدة بالقرار والمحكمة والعدالة الدوليّة، سرعان ما غيّر المؤتمر الوطنيّ موقفه، مُعلنًا تحفّظه على القرار الذي اعتبرته قبائل المسيرية غير ملبٍّ لطموحاتها، وهاضمًا لحقوقها التاريخيّة المشروعة. ويمكن أن يُعزى التغيّر في موقف حزب المؤتمر الوطنيّ إلى الضغوط التي مارستها قبيلة المسيرية التي رفضت الحكم بشكل صريح، بل إنّ أبناء القبيلة من أعضاء حزب المؤتمر الوطنيّ اتّهموا قيادة حزبهم بأنّها خانت القضيّة. ثمّ نشأ خلاف حول من سيحقّ له التصويت في الاستفتاء في المنطقة، ورفضت قبائل المسيرية مقترحات عدّة بهذا الصدد تقدّمت بها الولايات المتّحدة، ثمّ دخل الطرفان، المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة، في محادثات ومفاوضات حول الموضوع، لكنّها لم تُحرز أيّ نتائج حتى اللحظة. وهكذا، في ظلّ صراع القبيلتين، التاريخيّ والمتجدّد، وفي ظلّ اختلاف الشريكين، المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة، والصراع بينهما على موارد المنطقة الغنيّة، وفي ظلّ مرارات عمّقتها الحرب الأهليّة في المنطقة، وفي ظلّ حلول مقترحة من المجتمع الدوليّ غير مقبولة لهذا الطرف أو ذاك، يبدو أنّ الوضع في أبيي سيزداد تعقيدًا، وبالتالي نكاد نشهد تشكّل كشمير أخرى في رحم الأزمة السودانيّة.

في تقديري، يكمُن المدخل المُلائم لنزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار في أيّ لحظة، في الضغط على المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة ليرفعا أيديهما عن قبائل المسيرية والدينكا أنقوك حتّى يتسنّى للقبيلتين الجلوس معًا والتوصّل إلى حلول لمشاكلهما من دون وصاية من أيّ جهة كانت. ويمكن ملاحظة قدر كبير من الحكمة في اللقاء الذي ضمّ عددًا من نشطاء المنظّمات الأهليّة السودانيّة مع فرانسيس دينق، أحد أبناء دينكا أنقوك البارزين، المقيم في الولايات المتّحدة الأميركيّة والقريب من مراكز اتّخاذ القرار في الإدارة الأميركيّة، حين عبّر عن استهجانه للحديث القائل إنّ أبيي تتبع للجنوب وكأنّه حقيقة مُطلقة لا تقبل المناقشة. وبناءً عليه، يعتقد كاتب هذه الدراسة، أنّ المنهج السليم لنزع فتيل القنبلة الموقوتة هذه، يبدأ بأن يجتمع زعماء القبيلتين

من دون وصاية من أحد، ويمكن لجهة مقبولة أن تقدّم ما هو مطلوب من دعم لوجستي لإنجاح هذا اللقاء، وذلك لتقريب وجهات النظر، مع إعمال مبدأ التنازل هنا وهناك، حتى يتمكّن حكماء القبيلتين من التوصّل إلى حلول مرضية للجميع، بما في ذلك الاتفاق على أيّ وضع إداريّ خاصّ للمنطقة وكيفيّة الاستفادة من ثرواتها الغنيّة لصالح المنطقة وسكّانها جميعًا.

٣ ـ الدور الدولي والإقليمي للاتحاد الإفريقي في التقليل من احتمال نشوب الحرب

إذا كانت هنالك حرب بين الشمال والجنوب، فإنّ شرارتها ستشتعل من موقعين، هما:

أ ـ تصاعد الصراع حول أبيي.

ب ـ حدوث انفجارات حول القضايا العالقة بين الدولتين الوليدتين بعد الانفصال.

والتعامل مع هذين الموقعين بهدف الحدّ من اندلاع الشرر المُحتمل سيمنع أو يقلّص فرص الحرب، وفي هذا الصدد يمكن للمجتمع الدوليّ والاتحاد الإفريقيّ والجامعة العربيّة أن يقوموا بدور أساسي من خلال:

● بذل جهد سياسيّ مع كلٍّ من المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة حتّى لا يديرا حربًا بالوكالة في أبيي، وفي الوقت نفسه بذل جهد سياسيّ لوجستيّ لجمع حكماء قبائل المسيرية ودينكا أنقوك وزعمائها للتفاوض والاتّفاق حول مستقبل المنطقة.

● استمرار جهود الوساطة لدفع المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة لمواصلة التفاوض على ترتيبات ما بعد الاستفتاء، وذلك بهدف اتّفاقهما على إطار سياسيّ أوّلًا، ثمّ بعد ذلك الاتّفاق على المسائل المهمة الأخرى مثل النفط، الحدود، الجنسيّة، التنقّل، العملة . . . إلخ.

● توفير الدعم الماديّ والفنيّ واللوجستيّ لتنفيذ أيّ اتّفاق بين الطرفين.

● مساعدة الدولة الوليدة في جنوب السودان في تأسيس بُنيتها التحتيّة، ومقوّمات استقرارها.

● توفير الدعم اللازم لقوّات حفظ السلام الدوليّة، وسدّ أيّ نقص فيها.

رابعًا: أثر الانفصال في الأمن والسلام في السودان

الفقرة ٣ من المادّة ٦٧ في قانون الاستفتاء تُلزم طرفَي «اتفاق السلام الشامل» الدخول في مفاوضات من أجل التوصّل إلى اتّفاق بشأن المسائل الجوهريّة في مرحلة ما بعد الاستفتاء، وبإتمام تلك المفاوضات، بحضور كلّ المنظّمات والدول المُوقِّعة على اتفاقيّة السلام. تشمل هذه القضايا الأساسيّة:

١. الجنسيّة والمواطنة.

٢. العُملة.

٣. الخدمة المدنيّة.

٤. وضعيّة الوحدات العسكريّة المشتركة المدمجة.

٥. الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة.

٦. الأصول والديون.

٧. النفط (حقول النفط والإنتاج والترحيل والنقل والتصدير).

٨. العقود والبيئة في حقول النفط.

٩. المياه.

١٠. الثروة

إضافة إلى الموضوعات الجوهريّة أعلاه، هناك المسائل المتعلّقة بالأمن وبؤر الانفجارات المُحتملة. حيث ظلّت التحليلات الاستخباراتيّة والمتابعات الأمنيّة تميل إلى تحديد المناطق التي تحمل عوامل انفجار أمنيّ، تأسيسًا على الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة فيها، وكذلك علاقتها بطرفَي اتّفاق السلام الشامل. ولعلّ من أبرز المناطق التي تعيش مثل تلك الظروف، والتي تجعلها عرضة لتدهور أمنيّ كنتاج متلازم لعمليّة انفصال الجنوب، هي:

١. منطقة التماس الحدوديّة بين الشمال والجنوب.

٢. جوبا عاصمة الجنوب، والخرطوم عاصمة الشمال.

٣. منطقة أبيي وشرقها، اللتان تشهدان تسليحًا عاليًا.

٤. منطقة جنوب النيل الأزرق.

٥. منطقة التداخل القبليّ والإقليميّ الواقعة بين جنوب كردفان وشرق ولاية بحر الغزال، التي تشهد تواجدًا عسكريًّا كثيفًا لطرفَي اتّفاقيّة السلام الشامل.

٦. منطقة جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان، التي قد تشهد تدخّلًا عسكريًّا وسياسيًّا من الحركة الشعبيّة تأسيسًا على الشراكة التنظيميّة القديمة المتّصلة، فضلًا عن التوافق الأيديولوجيّ والسياسيّ.

٧. مناطق التداخل القبليّ على الحدود الجنوبيّة لولاية النيل الأبيض.

يعتقد كاتب هذه الدراسة أنّ الوضع المثالي لمعالجة هذه القضايا الجوهريّة كان من الممكن أن يكون من خلال طرحها في مؤتمر مائدة مستديرة، تشارك فيه القوى السياسيّة جميعها في الجنوب والشمال، حكومة ومعارضة، وبحضور الأمم المتّحدة والاتحاد الإفريقيّ والجامعة العربيّة ودول مبادرة الإيغاد وشركاء الإيغاد وضامني مبادرة السلام الشامل ودول الجوار. . . وذلك لضمان قبول جميع الأطراف بنتائج المؤتمر والالتزام بتنفيذها. وأعتقد إذا ما تمّ عقد هذا المؤتمر، ستكون لنتائجه ظلالها الإيجابيّة في المرحلة القادمة، من جهة تقليل فرص الحرب، ووضع العلاقة بين البلدين الوليدين في مسار من التعاون والتكامل قد يصل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية بينهما، كما سنناقش لاحقًا. ولتوضيح الصورة، نأخذ الأمثلة التالية:

١. الاتّفاق على تحديد دقيق لمفهوم المواطنة والجنسيّة، واتّفاق الطرفين على الخيارات المُفضّلة لحماية حقوق المواطنين، مثل الأخذ بنظام الجنسيّة المزدوجة مثلًا، وإقرار مبدأ عدم فقدان الجنسيّة (من دون جنسيّة ومن دون وطن).

٢. إعادة ترتيب أوضاع الطلّاب الجنوبيين الذين يدرسون في شمال السودان، والطلّاب الشماليين الذين يدرسون في جنوب السودان، ويشمل ذلك الشهادات الأكاديميّة وغيرها.

٣. ترتيب أوضاع المواطنين الذين تقتضي ظروفهم المعيشيّة عبور الحدود الإقليميّة بين شمال السودان وجنوبه، وأولئك الذين ينتمون إلى مجموعات سكّانيّة تنتمي إلى منطقة تقع في الإقليمين (الجنوب والشمال)، مع التشديد على عدم التمييز بين المواطنين على خلفيّة الانتماء الإقليميّ، وعدم التهجير القسريّ.

٤. ترتيب أوضاع الموظّفين الشماليين الذين يعملون في الدواوين الحكوميّة في جنوب السودان والموظّفين الحكوميين من جنوب السودان الذين يعملون في الديوان الحكوميّ في شمال السودان، وهذا يشمل وضعهم الوظيفيّ وحقوقهم الوظيفيّة من معاش أو تأمين اجتماعيّ وغير ذلك.

٥. حماية ممتلكات الأفراد، سواء أكانت أموالًا منقولة أم عقارًا، في جنوب السودان أو في شماله، مملوكة لمواطن من جنوب السودان أو من شماله.

٦. الاستفادة المشتركة من الموارد النفطيّة وعائداتها، وذلك في مختلف المجالات، مثل:

أ ـ خطوط أنابيب النفط، احتياطي النفط، التصدير...

ب ـ آلية فضّ النزاعات النفطيّة.

ج ـ الشركات الوطنيّة أو المختلطة التي تربطها مع الحكومة السودانيّة عقود بشأن موضوعات متّصلة بالنفط.

د ـ وضعيّة الشركات الحكوميّة أو المختلطة العاملة في قطاع النفط.

هـ ـ موضوعات البيئة المتّصلة بإنتاج النفط.

و ـ الكشف وبشفافية عن كلّ المعلومات المتّصلة بالنفط، بما فيها المعلومات الجيولوجيّة ومحاولات التنقيب ودراسات الجدوى.

٧. التعامل بشفافية تامّة مع كلّ المعلومات المتّصلة بالمياه، بما فيها المعلومات الجيولوجيّة ودراسات الجدوى وتقارير بيوت الخبرة وغيرها. وكذلك وضع قواعد بخصوص الاستخدام المشترك لمياه النيل الأبيض،

ووضع قواعد حول تقسيم حقّ السودان باستخدام مياه النيل وفقًا لاتفاقيّة مياه النيل في عام ١٩٥٩، بما في ذلك إعطاء حصّة من مياه النيل المخصّصة للسودان في الاتفاقيّة لجنوب السودان.

٨. ضمان التصفية السلميّة للقوّات المشتركة المدمجة وقوّات الأمن الوطنيّ والاستخبارات، والالتزام بعدم تضرّر الموظّفين العاملين والضبّاط والمجنّدين العاملين في تلك القوّات أو المؤسّسات العسكريّة أو شبه العسكريّة.

٩. وضع خيارات جديدة حول تعاون القوّات المتناظرة في الشؤون الأمنيّة المشتركة، ومن بين الأمور التي يُتوقّع أن يكون التعاون فيها مُجديًا أمنيًّا، مسألة تأمين الحدود والتهريب والتسلّح غير القانونيّ، وغيرها.

١٠. سيكون شمال السودان هو الوريث لتركة الاتّفاقيّات والمعاهدات الدوليّة التي أبرمها من قِبَل السودان الموحّد. في هذا الإطار من المهمّ الاتّفاق حول مسألتين أساسيتين:

أ ـ تحديد وضع الالتزامات الدوليّة التي انخرط السودان فيها، دوليًّا وإقليميًّا، سواء كانت بشكل جماعيّ أم بشكل ثنائيّ، وتحديد وضع السودان إزاء تلك الاتّفاقيّات من حيث التحفّظ على بعض البنود، أو من حيث التوقيع والمصادقة أو التجميد. . . إلخ.

ب ـ إنشاء تدابير مشتركة تؤطّر العلاقة بين الدولتين الوليدتين، بخاصّة في الأمور التي تشكّل دوائر اهتمام مشتركة، مثل التعاون الفنّي في الشؤون الخاصّة بالتعليم والتبادل الثقافيّ/ العلميّ والشؤون الاقتصاديّة والتجارة والأمن ومسائل الهجرة والجمارك والدفاع المشترك وعدم الاعتداء وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة وغيرها.

١١. الاتّفاق على أُسُس يتمّ بموجبها توزيع الاحتياطي من العملة الأجنبيّة، وتقسيم الديون والأصول بين الدولتين الوليدتين.

١٢. بحث إمكانيّة إنشاء اتحاد اقتصاديّ بين الدولتين يشمل العملة، ولو لفترة انتقاليّة.

يتمّ الآن التفاوض حول كلّ القضايا المرصودة أعلاه، في لقاءات

محصورة فقط بشريكَي الفترة الانتقاليّة، الحركة الشعبيّة لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنيّ. وحتى لحظة كتابة هذه الدراسة، لم يتوصّل الطرفان، طرفا «اتّفاق السلام الشامل»، إلى اتّفاق سياسيّ حولها. ودائمًا يخطر على ذهن المرء تساؤل حول كيف سيكون الوضع لو أن الطرفين، المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة، توصلا إلى اتّفاق سياسيّ حول ترتيبات ما بعد الانفصال، وذلك قبل التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، موعد دخول الانفصال حيّز التنفيذ؟ لكان سهلًا على الطرفين، في إطار هذا الاتّفاق، أن يضعا قواعد مشتركة في ما يتّصل بأكثر الموضوعات حساسيّة، وبخاصّة تلك الموضوعات المتعلّقة بالمناطق السبعة المُشار إليها أعلاه، وكذلك موضوعات الحدود والأمن والقبائل الرعويّة والجنسيّة والموارد وديون وأصول الدولة، غيرها. ومن بين أبرز النتائج والآثار التي كان من الممكن أن يتضمّنها هذا السيناريو:

١. ازدياد نفوذ الحركة الشعبيّة في الجنوب بشكل مطّرد.

٢. عدم تدخّل الحركة الشعبيّة، سياسيًّا وأمنيًّا ولوجستيًّا، في النزاع القائم في إقليم دارفور، إذ إنّ هذه النقطة، ستكون ضمن نقاط الاتّفاق السياسيّ.

٣. هجرة واسعة للقبائل، عابرةً للحدود المُتّفق عليها بين الشمال والجنوب، في الاتجاهين، حيث تختار المجموعات الحدوديّة المناخ السياسيّ الذي تُفضّل أن تعيش في إطاره، مدفوعة بعوامل دينيّة، أو إثنيّة، أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة.

٤. لكن، على الرغم من محدودية النزاعات بين القبائل الحدوديّة بين الشمال والجنوب، إلّا أنّ الدولة الجديدة في الجنوب ستشهد اتّساعًا في نطاق الجيوب الأمنيّة والتوتّرات والنزاعات بين القبائل، والقبائل والحكومة.

أما الآن، بعد دخول الانفصال حيّز التنفيذ العمليّ من دون اتّفاق سياسيّ مُسبق حول القضايا العالقة، بخاصّة في ما يتّصل بالقضايا المذكورة أعلاه، فقد وضح تمامًا أن سيناريو الانفصال قبل الاتّفاق هو من أكثر السيناريوهات صعوبة وتأثيرًا في مستقبل العلاقة بين الدولتين الوليدتين، وله

امتدادات قاسية على أمن المواطنين الجنوبيين في شمال السودان، والشماليين في جنوب السودان، وساكني مناطق التماس الحدوديّ بين الدولتين الوليدتين. وهذا السيناريو يحتمل:

(١) على المستوى الأمنيّ

● غياب الاستقرار والأمن واحتدام الفوضى واتّساع نطاق دائرتها في أنحاء البلاد، بما في ذلك الخرطوم وجوبا، وتكون منطقة أبيي ومناطق إنتاج النفط أكثر المناطق احتمالاً للتأثّر بأعمال عنف متبادلة، وكذلك النطاق الجغرافيّ الممتد على طول منطقة التماس الحدوديّ.

● تزايد خطر المواجهات المسلّحة بين الجيش السودانيّ والجيش الشعبيّ لتحرير السودان.

● التدخّل الأجنبيّ الدوليّ والإقليميّ بغرض فرض حماية للدولة الجديدة.

● تحريك الشعب الجنوبيّ المساند للحركة الشعبيّة في الخرطوم، وحلفاء الحركة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ويترافق مع ذلك ردّ فعل مقابل توجّهه أجهزة الأمن والاستخبارات في الشمال، قد يصل حدًّا أشبه بأحداث الأحد الدامي في عام ١٩٦٥ بعد مقتل القائد الجنوبيّ وليم دينق، وبأحداث الإثنين المأسويّة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، التي أعقبت تسرّب خبر مصرع زعيم الحركة الشعبيّة جون قرنق. لقد أُزهقت في الحدَثين أرواح كثيرة، وتعمّقت جراحات التفرقة بين أبناء جنوب السودان وشماله.

● قيام حكومة الخرطوم بتعبئة وتحريك للعناصر الجنوبيّة المعارضة للحركة الشعبيّة في الشمال وفي الجنوب.

(٢) على المستوى الاقتصاديّ

توقّف الأنشطة الاقتصاديّة المشتركة، ولا سيّما أعمال التنقيب وتصدير النفط، وانعكاس ذلك على الأوضاع المعيشيّة والتنمية والخدمات في الدولتين.

(٣) على الصعيد الإنسانيّ

● اتّساع نطاق تحرّكات النازحين واللاجئين من جنوب السودان وإليه، وازدياد أعدادهم على النقاط الحدوديّة الآمنة، وتفاقم الأزمة الإنسانيّة.

- التهجير القسريّ للجنوبيين من الشمال للضغط على الدولة الجديدة.

(٤) على الصعيد السياسيّ

- ارتفاع وتيرة القمع السياسيّ في كلّ من الشمال والجنوب، ومصادرة الحرّيات.

- الدعم السياسيّ من جانب الحركة الشعبيّة للحركات الدارفوريّة المسلّحة.

- ظهور تحالفات سياسيّة بين بعض الأحزاب السياسيّة الجنوبيّة وحزب المؤتمر الوطنيّ.

- صعود النزعة الانفصاليّة بين الحركات المسلّحة في دارفور، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعقيد مسار محادثات السلام بين حزب المؤتمر الوطنيّ وهذه الحركات.

تأثير الانفصال في الدولة في الشمال

من الناحية القانونيّة والدستوريّة البحتة، يبدو أنّ دستور السودان الانتقاليّ لعام ٢٠٠٥ قد تضمّن المعالجات الضروريّة لهيكل الدولة في الشمال بعد دخول الانفصال حيّز التنفيذ. فالمادّة ٦٩ الفقرة ٢ من الدستور نصّت على أنّه «في حالة الانفصال، يستمرّ رئيس الجمهورية في منصبه إن كان من شمال السودان، أمّا إذا كان من جنوب السودان فيُعتبر مُستقيلًا، ويتولّى النائب الأوّل منصب رئيس الجمهورية ليكمل أَجَل الولاية إلى حين إجراء انتخابات قادمة». والمادّة ١١٨ نصّت على إفراغ مقاعد البرلمان القوميّ من ممثّلي الدوائر الانتخابيّة في الولايات الجنوبيّة في حالة الانفصال. أمّا المادّة ١٤٥ من الدستور فحسمت وضع الوحدات العسكريّة المدمجة المشتركة في حالة الانفصال بالنصّ على حلّ تلك الوحدات وإلحاق العناصر المُكوِّنة لها بقوّاتها الأصليّة. ومن ناحية أخرى، أشارت الفقرة ١٠ من المادّة ٢٢٦ في الدستور الانتقاليّ إلى أنّه في حالة الانفصال، فإنّ أبواب الدستور الانتقاليّ وفصوله ومواده وفقراته التي تنصّ على مؤسّسات جنوب السودان وتمثيله في الحكومة وفي المؤسّسات القوميّة وحقوقه والتزاماته تُعتبر مُلغاة.

لكن إذا أمعنا النظر جيّدًا في هذه الترتيبات الدستوريّة، وفي ظلّ حقيقة أنّ القوى السياسيّة الشماليّة كانت قد قاطعت الانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة الأخيرة، متّهمة المؤتمر الوطنيّ بتزويرها، سنجد أنّ تلك الترتيبات من الناحية السياسيّة، مهدت الطريق لقيام حكم الحزب الواحد الشمولي في دولة الشمال، ومكّنت حزب المؤتمر الوطنيّ ليُحكِم قبضته وسيطرته المطلقة على كلّ مفاصل الدولة في الشمال: رئاسة الجمهورية والبرلمان القوميّ بالكامل والحكومة والمؤسّسات القوميّة الأخرى المدنيّة والعسكريّة.

خامسًا: الاقتصاد في مرحلة ما بعد الانفصال

ظلّ الوضع الاقتصاديّ والمعيشيّ في السودان بتدهور مستمرّ نتيجة السياسات الاقتصاديّة التي ظلّت تنتهجها النُّخَب المتعاقبة على حكم البلاد. وظلّت السِّمة الغالبة على الموازنة العامّة في السودان، وبخاصّة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، هي العجز والتمويل بالعجز، وساهم ذلك بشكل كبير بزيادة حدّة التضخّم والارتفاع المطّرد في نسبة الفقر، بخاصّة لدى ذوي الدخل المحدود. وفي فترة التسعينيات من القرن الماضي تفاقم الوضع وازداد سوءًا مع اشتداد أوار الحرب الأهليّة في جنوب البلاد. كان تمويل الحرب هو أهم بنود الصرف في الميزانيّة العامّة. وحتّى بعد انتهاء الحرب، وخلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر الفترة الانتقاليّة وتطبيق اتفاقيّة السلام الشامل، ظلّ العجز هو السِمة الغالبة، وفشلت إجراءات الحكومة في الحدّ منه، وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، انخفض سعر صرف الجنيه السودانيّ مقابل الدولار الأميركيّ بنسبة فاقت ٣٥ في المئة، مع ملاحظة زيادة العجز في الحساب الجاري بنسبة فاقت ٥٠ في المئة. من ناحية أخرى، يُعتبر السودان من أكبر الدول المُنهَكة بالديون في العالم، وحجم الدين الخارجيّ وصل حدًّا يجعل من الصعب الوفاء به.

نتيجة مباشرة لسياسات حكومة حزب المؤتمر الوطنيّ المستمرّة لأكثر من ثلاثة وعشرين عامًا منذ استيلائه على الحكم في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، أصبح المال مُركَّزًا في أيدي من هم في السلطة ورعاياهم، وظهر انقسام حادّ في المجتمع السودانيّ بين من هم في السلطة وخُلصائهم، وهؤلاء يملكون كلّ شيء، وبين بقيّة شرائح المجتمع، حيث ارتفعت نسبة

الذين يعيشون تحت خطّ الفقر إلى أكثر من ٩٠ في المئة. كما وُجِّهت سياسات الصرف لتوفير الخدمات وبعض مشاريع التنمية للمناطق الأكثر ولاءً للحكومة، في حين تمّ تجاهل المناطق الأخرى، وأدّت هذه السياسات دورًا مباشرًا في تأجيج نيران النزاعات العرقيّة في البلاد.

من المؤكّد أنّ هذه الصورة القاتمة للاقتصاد السودانيّ، ازدادت قتامة متأثرة بأوضاع ما بعد الانفصال. وفي هذا الجزء من الدراسة، سنحاول أن نرسم، باختصار، الملامح العامّة للاقتصاد، في الشمال، وفي الجنوب، بعد دخول الانفصال حيّز التنفيذ العمليّ في تموز/ يوليو٢٠١١.

١ ـ في الشمال

أشار وكيل وزارة المالية السودانيّة الأسبق، الشيخ المك، إلى أنّ الجنوب كان يغذّي الخزينة العامّة سنويًّا بمبلغ ٦ مليارات جنيه سودانيّ، وهي عبارة عن إيرادات النفط من حقول الجنوب. بعد الانفصال ستفقد الخزينة العامّة هذه الإيرادات الماليّة التي تُعادل ٣٣ في المئة من إجمالي الإيرادات القوميّة. وبالمقابل، سيكون هنالك وفرٌ ماليّ في الإنفاق العامّ بعد الانفصال يبلغ ٤,٥٥ مليار جنيه، بنسبة ٢٢ في المئة من إجمالي الإنفاق العام، وذلك بسبب توقّف التحويلات السنويّة من الخزينة العامّة إلى حكومة الجنوب (٣,٣٥ مليار)، وتوقّف الصرف على مشروعات التنمية بالجنوب (٠,٥ مليار)، والصرف على الأجهزة القوميّة بالجنوب (٠,٣ مليار)، والصرف على المفوضيّات (٠,٤ مليار). وعليه يُصبح صافي الفاقد من إيرادات الخزينة العامّة بعد الانفصال ٢,١٥ مليار، بنسبة ١٠ في المئة من إيرادات الميزانيّة العامّة. والآثار المترتّبة على ذلك تشمل: زيادة العجز في الميزانيّة العامّة، تخفيض الصرف التنمويّ على المشروعات القوميّة، وتخفيض الدعم التنمويّ لحكومات الولايات الشماليّة.

لكنّ يرى الخبير الاقتصاديّ، إبراهيم البدوي، أنّ العملية الحسابيّة التي قام بها الشيخ المك تشير إلى أنّ إجمالي عائدات النفط الماليّة (لكلّ من الشمال والجنوب) بلغ ٦ مليارات جنيه سودانيّ، في حين أنّ صافي عائدات النقد الأجنبيّ من الصادرات النفطيّة (التي كان جُلّها يأتي من صادرات النفط الجنوبيّة على افتراض أنّ النفط من الآبار الشماليّة يُستخدَم

للاستهلاك المحليّ)، كان يبلغ ٦,٦ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٦,٥ مليار جنيه سودانيّ، حتى لو تمّت المبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف للدولار الأميركيّ الواحد بما يعادل ٢,٥ جنيه سودانيّ. وبما أنّ صافي الصادرات يبلغ ١٦,٥ مليار جنيه سودانيّ، مع افتراض خلوّ هذا الصافي من كلّ الخدمات المحلّيّة وغيرها من مستحقّات الشركات «الحكوميّة» التي تُعرف بصلتها بالمصالح الأمنيّة، فإنّ الفجوة الماليّة بموازنة الشمال ستكون حوالى ١٦,٥ + ٠,٤٥ جنيه سودانيّ (حصّة الشمال من نفط الجنوب)، أي ما يساوي ٧,٤ مليار جنيه سودانيّ، وليس ٢,١٥ مليار. إنّ فقدان كمّيات كبيرة من احتياطي النفط سيعني تضاؤل فرص الاستثمار الأجنبيّ المباشر ونقص تدفّق رؤوس الأموال الأجنبيّة بما فيها تلك الأموال المرتبطة بالقطاعات غير النفطيّة، ذلك أنّ النفط كان بمثابة الضامن للاقتصاد. لاحظ البدوي أيضًا أنّ السلطات في الشمال لا ترغب (أو لا تستطيع) خفض النفقات (حيث تذهب ٧٠ في المئة منها إلى الدفاع والأمن والمؤسّسة السياسيّة)، فهي تفرض الضرائب الباهظة إلى درجة تؤكد أنّ كلّ ذلك يقود إلى حالة من الركود بسبب التكلفة العالية التي تتطلّبها مُمارسة الأعمال التجاريّة، هذا إلى جانب تفاقم الفقر وأزمة التنمية البشريّة.

في الوقت الراهن لا توجد بدائل لتعويض الفاقد الكبير من العائدات النفطيّة التي سيخسرها الشمال بعد الانفصال. وقدرة الاقتصاد في دولة الشمال على التعاطي مع هذا الواقع ضعيفة نسبةً إلى ضعف البُنية التحتيّة لاقتصاد السودان. أضف إلى ذلك ما هو مُتوقَّع من استمرار، بل تفاقم، للمشاكل الموجودة أصلًا في الشمال، والمتمثّلة بقضيّة دارفور وقضيّة الديمقراطيّة والحرّيّات وحقوق الإنسان، والقضايا العالقة المرتبطة باتفاقيّة السلام الشامل مثل جنوب كردفان، والنيل الأزرق، وقضايا شرق السودان، وتدهور الأوضاع المعيشيّة، واستمرار العقوبات الدوليّة، ودعوى المحكمة الجنائيّة الدوليّة ضدّ رئيس الجمهوريّة وآخرين، واستشراء المحسوبيّة والفساد... إلخ. ومن الواضح أنّه من دون إجراء إصلاحات سياسيّة واسعة في الشمال، سيتدهور الأداء الاقتصاديّ بعد الانفصال، وستستمرّ عزلة البلاد عن العالم، بما في ذلك تقلّص نسبة الاستثمار الأجنبيّ في البلاد.

٢ ـ في الجنوب

من المُتوقَّع أن يعترف العالم بالدولة الوليدة في جنوب السودان، ما سيفتح لها مجالًا لعلاقات دوليّة أوسع، وتختلف كثيرًا من علاقات السودان الحاليّة مع العالم. ويرى الكثيرون من المستثمرين في الجنوب دولة بكر للريادة في مجالات الاستثمار المختلفة. لكن هنالك عقبات كبيرة تواجه الجنوب وقدرته في جذب استثمارات حقيقيّة، منها: غياب البنية التحتيّة الضروريّة، وضعف، أو غياب الخدمات الأساسيّة، مثل الصحة والتعليم ومشاريع إعادة التوطين وغيرها، وضعف قدرة الدولة على إدارة شؤون مؤسّساتها الإداريّة، وكذلك ضعف إدارة المؤسّسات الأمنيّة ما يُهدّد الاستقرار الأمنيّ الواجب لجذب الاستثمارات الأجنبيّة، ثمّ الفساد المستشري بدرجة غير مسبوقة.

بالطبع ستستفيد الدولة الوليدة في جنوب السودان من فقدان الشمال لنسبة ٧٠ في المئة من عائدات النفط، إضافة إلى ما هو مُتوقَّع من إعفائها من نصيبها من ديون السودان، باعتبارها دولة ناشئة. ما سيُساهم في إيجاد موارد إضافيّة لها لكي تصرف في مجال الخدمات وبعض مشاريع التنمية، لكنّ الجنوب ما زال يعاني ضعف قدرة إدارة مؤسّساته بصورة أكثر فاعليّة، ومعظم المصروفات تتمثّل بالأجور، ما يحدّ من القدرة على الاستفادة من الموارد الإضافيّة بشكل فاعل. (ظلّت حكومة جنوب السودان تصرف أكثر من ٩٠ في المئة من ميزانيتها في إدارة عجلة الحكومة). أضف إلى ذلك، أنّ الدولة الجديدة في جنوب السودان، سوف تكون من دون موانئ بحريّة، ويجب أن تتوصّل إلى اتفاقيّات مع دول المنافذ البحريّة، شمال السودان وكينيا، لكي تستورد وتصدّر عبرها.

خاتمة

١ ـ الوحدة على أُسُس جديدة

يتطلّع أبناء جنوب السودان بشدّة إلى عالَم تُحفظ فيه كرامتهم، ويُحتفى فيه بثقافتهم، وتتحقّق فيه أحلامهم، عالم يعوّضهم عمّا ذاقوه من مرّ التهميش منذ فجر الاستقلال، الذي وصل ذروته في سنوات الحرب الجهاديّة تحت

حكم حزب المؤتمر الوطنيّ، بخاصّة أنّ النخبة المتأسلمة في الخرطوم ترفض مشروع الدولة المدنيّة الديمقراطيّة. ويرى كاتب هذه الدراسة أنّ هذه الرغبة، وهذا التطلّع، يتمتّعان بكلّ المشروعيّة والمعقوليّة، ويستحقان كل الاحترام. غير أنّني، كنتُ، وما زلت، أرى أنّ كلّ ذلك كان، ولا يزال، ممكنًا ببناء دولة سودانيّة مُوحَّدة على أُسُس جديدة.

في الحقيقة، إنّ مشروع وحدة السودان على أُسُس جديدة لا يُخاطب فقط قضيّة الحرب الأهليّة في الجنوب، كما أنّه لن يصبح في ذمّة التاريخ ما دامت نتيجة الاستفتاء جاءت بنعم للانفصال. بالعكس، سيظلّ هذا المشروع مطروحًا دائمًا، بل وسيكتسب يوميًّا أهميّة قصوى وأبعادًا جديدة، إذ على أساسه فقط يمكننا ضمان، **أوّلًا**: بحث إمكانيّة إعادة توحيد الدولتين المنفصلتين مرّة أخرى، و**ثانيًا**: منع تفتّت ما سيتبقّى من السودان الشماليّ بعد انفصال الجنوب، في ظلّ غياب مشروع وطنيّ لبناء دولة سودانيّة قوميّة ظللنا نبحث عنه منذ فجر الاستقلال، وفي ظلّ السياسات المتعسّفة التي يدير بها المؤتمر الوطنيّ أمور الشعب والبلاد.

إنّ مشروع وحدة السودان على أُسُس جديدة، يقوم، في نظر كاتب هذه الدراسة، على الدعائم التالية:

أوّلًا: وحدة طوعيّة وفق الإرادة الحرّة للمواطنين.

ثانيًا: استناد المشروع إلى ما تمّ الاتّفاق عليه في اتفاقيّة السلام الشامل، أي عدم نسخ أيّ بند من بنود الاتفاق، بل العمل على تطويره لمصلحة تطلّعات شعب جنوب السودان.

ثالثًا: مراجعة هيكل الحكم والسلطة، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار مقترح تقسيم البلاد إلى كيانين: الكيان الجنوبيّ، والكيان الشماليّ الذي يضمّ خمسة مناطق أو أقاليم هي: كردفان، ودارفور، والأوسط، والشرقي، والشمالي. أمّا العاصمة القوميّة، الخرطوم، فتتميّز بوضع خاصّ كمركز ذي مسافة واحدة من الكيانين. ووفق هذا المقترح سيكون لكلّ من الكيان الشماليّ والكيان الجنوبيّ حكومته الخاصّة، اللتان ترتبطان بالسلطة الاتحاديّة في الخرطوم، مع توضيح مضمون السلطات والصلاحيات

وتوزيعها بين السلطة الاتحاديّة والكيان الشماليّ، وبين السلطة الاتحاديّة والكيان الجنوبيّ. ولعلّ كلمة السرّ وراء صمود وفاعليّة مثل هذا التقسيم، هي الديمقراطيّة. ديمقراطيّة الحُكم اللامركزيّ القائمة على إزالة المظالم وعلى تلمّس رغبات السكّان بصورة ديمقراطيّة عند إجراء أيّ تقسيم إداريّ، وعلى مراعاة مسائل الهويّة واحترام الثقافات المحلّيّة والمساواة بينها جميعًا.

رابعًا: احترام ما تمّ الاتفاق عليه في اتّفاق السلام الشامل حول توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، والبناء عليه بالنسبة إلى باقي السودان.

خامسًا: معالجة قضيّة الدين والسياسة وفق المبادئ التالية:

١. المساواة في المواطنة وحريّة العقيدة والضمير بصرف النظر عن المعتقد الدينيّ.

٢. المساواة في الأديان، على أن تعترف الدولة السودانيّة وتحترم تعدّد الأديان وكريم المعتقدات وتُلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتعامل السلميّ والمساواة والتسامح بين الأديان والمعتقدات، وتسمح بحريّة الدعوة السلمية للأديان، وتمنع وتجرّم استغلال الدين في السياسة أو الإكراه أو أيّ فعل أو إجراء يحرّض على إثارة النعرات الدينيّة أو الكراهيّة العنصريّة في أيّ مكان أو منبر أو موقع في السودان.

٣. الشعب مصدر السلطات، والحكم يستمدّ شرعيّته من الدستور.

٤. سيادة حكم القانون واستقلال القضاء ومساواة المواطنين أمام القانون بصرف النظر عن المعتقد أو العنصر أو الجنس.

٥. ضمان الحقوق والحريّات الأساسيّة السياسيّة والمدنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

٦. كفالة حريّة البحث العلميّ والفلسفيّ وحقّ الاجتهاد الدينيّ.

٧. تأسيس التشريع في البلاد على أساس الالتزام والتقيّد التامّ بالمبادئ التالية:

أ) تُعتبر المواثيق والعهود الدوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان جزءًا لا يتجزّأ

من دستور السودان والقوانين السودانيّة، ويبطل أيّ قانون أو مرسوم أو قرار أو أمر أو إجراء يصدر مُخالفًا لها، ويُعتبر غير دستوريّ.

ب) يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسًا على حقّ المواطنة واحترام المعتقدات وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة، ويبطل أيّ قانون يصدر مخالفًا لذلك، ويُعتبر غير دستوريّ.

ج) وفق هذه المبادئ يمكن أن تتّسع الاجتهادات لكي تشمل مصادر التشريع، الدين والعرف، مع عطاء الفكر الإنسانيّ وسوابق القضاء السودانيّ.

٢ ـ إخاء بين الدولتين

اختيار شعب جنوب السودان خيار الانفصال لا يعني نهاية التاريخ، كما لا يعني كتابة فصل جديد في مأساة مستمرّة. أعتقد أنّه يجب النظر إلى رغبة شعب الجنوب في الانفصال، وبناء دولة مستقلّة في جنوب الوطن، باعتبارها رغبة مشروعة يجب احترامها تمامًا، لأنّها تعكس حالة يأس من تواريخ الفشل الموروثة المتكرّرة، ومن الاحباطات التي صاحبت بناء الديمقراطيّة وتحقيق التنمية في السودان. وحالة اليأس هذه كان من الممكن احتواؤها وتحويلها إلى شعاع من الأمل إذا ما تمّ تبنّي مشروع الوحدة الطوعيّة على أُسُس جديدة. وسيظلّ شعاع الأمل ساطعًا حتّى بعد أن أصبح الانفصال واقعًا، وذلك إذا ما تمّ بناء شراكة استراتيجية بين الدولتين الوليدتين تؤسّس لقيام دولتين على حدّ الإخاء.

من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ طرفي الشراكة هما مؤسّسات الدولتين الوليدتين بعد الانفصال، تلك المؤسّسات التي من الضروري أن يُعاد تكوينها على أساس الديمقراطيّة والشفافيّة، وخدمة مصالح الشعب. فهي إذًا، ليست شراكة يقتصر طرفاها على المؤتمر الوطنيّ والحركة الشعبيّة.

إرساء أُسُس لإقامة مثل هذه الاستراتيجية يتطلّب تنفيذ عدد من التدابير بما في ذلك:

أوّلًا: إشاعة الديمقراطيّة كاملة، في الشمال والجنوب، عبر بسط الحريّات كاملة وتنفيذ كلّ متطلّبات التحوّل الديمقراطيّ التي تتيح حريّة

التعبير والتنظيم والمبادرة والمشاركة في تنفيذ بنود الشراكة الاستراتيجية. وفي الحقيقة فإنّ أيّ شراكة لا يمكن أن تصبّ في مصلحة المواطن إلّا في ظلّ الديمقراطيّة. ومن ناحية أخرى فإنّ بسط الديمقراطيّة سيحول دون أن تتحوّل جوبا والخرطوم ملاذًا للفارّين من نير الظلم والقمع في الجهتين.

ثانيًا: الشراكة الاستراتيجية التي تخدم مصالح المواطن وتلبّي تطلّعاته، تتطلّب بالضرورة تغيير التركيبة السياسيّة في الشمال لصالح توسيع المشاركة السياسيّة وقوميّة أجهزة الدولة، بعيدًا من شموليّة الحزب الواحد.

ثالثًا: وقف خطاب الحرب والكراهية المتصاعد بأشكال مختلفة من بعض الدوائر في حزب المؤتمر الوطنيّ، وفي الحركة الشعبيّة لتحرير السودان.

إنّ الملامح العامّة للعلاقة التكامليّة الاستراتيجية في حالة الانفصال، في اعتقاد كاتب هذه الدراسة، يجب أن تشمل:

- مفهوم الحريّات الأربع، المتمثّلة بحريّة الإقامة والعمل والتملّك والتنقّل، إضافة إلى حريّة التجارة على طول الشريط الحدوديّ.

- استمرار العملة الواحدة لفترة طويلة نسبيًّا.

- معالجة قضيّة الديون الخارجيّة وقسمة الأصول الثابتة.

- استمرار تمتّع الدولة الجديدة بالاتّفاقات العالميّة المُبرَمة مع السودان حول الطيران المدنيّ واستخدام الأجواء لحركة الطيران العالميّ.

- استمرار تدفّق نفط الجنوب عبر منشآت خطّ الأنابيب في الشمال.

أخيرًا، وفي إطار ما يجري الآن من مناقشات حول ترتيبات ما بعد الانفصال، يقترح كاتب الدراسة التئام حوار أو مؤتمر أو ورشة عمل بين خبراء سودانيين، من الشمال ومن الجنوب، يمثّلون المدارس الفكريّة والسياسيّة المختلفة، للتفاكر والتباحث حول أفضل الصيَغ لتأسيس علاقة استراتيجيّة بين الدولتين الوليدتين، هدفها مصالح الشعب في الشمال وفي الجنوب، وكيفيّة تحقيق التعايش الآمن في المنطقة.

المراجع

كتب

ألير، أبيل. **جنوب السودان: نقض المواثيق والعهود**. نيويورك: إيثاكا، ١٩٩٠.

القدال، محمد سعيد. **تاريخ السودان الحديث**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

محمد، محمد سليمان. **دارفور: حرب الموارد والهوية**. كيمبردج: دار كيمبردج للنشر، ٢٠٠٤.

دوريات

الرأي العام (الخرطوم): العدد ١٣٥٦، ٢٠٠٧.

سعيد، الشفيع خضر. «تحدّيات الأزمات في السودان.» **الأيام** (الخرطوم): العدد ١٦٢١، ٢٠٠٠.

سودان تريبيون (الخرطوم): العدد ٢٧٥، ٢٠٠٧.

نـدوات

ندوة نظّمها مركز التنمية العالمية في واشنطن، الولايات المتّحدة الأميركيّة، تموز/يوليو ٢٠١٠.

ورشة عمل نظّمها بنك فيصل الإسلاميّ، الخرطوم، السودان، ٢٠١٠.

وثيقـة

«دستور السودان الانتقالي.» (جمهورية السودان، ٢٠٠٥).

فهـرس عـام

- ب -

- ت -

- ح -

- خ -

- ص -

ـ ك ـ